

سدي أبوجيب

مَوْسُوعَةٌ
الْإِسْلَامِيَّةُ
فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

الجزء الأول

طبعة مزينة منقحة

لَوْحَةُ الشُّكْرِ

« مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ »
حديث صحيح

يَقْدِمُ الْمُؤَلِّفُ شُكْرَهُ الْخَالِصَ لِلْأَجَبَةِ الْأَسَاتِذَةِ :

عَبْدُ اللَّهِ بَيْتَمُونِي ، اِبْرَاهِيمُ بَيْتَمُونِي ، حَسَّانُ بَيْتَمُونِي
أَصْحَابُ دَارِ الْمَجْمُورِيَّةِ ، وَدَارِ الْمُخْتَارِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَجَمِيعِ الْعَامِلِينَ فِيهِمَا
لِمَا بَذَلَهُ كُلُّ مِنْهُمْ مِنْ جَهْدٍ ، وَعَنَاءٍ ، حَتَّى كَانَ هَذَا
الْكِتَابُ بَيْنَ يَدَيْكَ أُنَيْقًا ، كَمَا تَرَاهُ ..
وَيَخْصُ بِالشُّكْرِ أَيْضًا الشَّيْخَ عَمْرُوحُورِي - الدَّاعِيَةُ الْأَلْمَعِي ،
الَّذِي أَحَاطَ الْكِتَابَ بِعُنَايَةٍ خَاصَّةٍ ، مُمْتِزَةٍ ...
لِلْجَمِيعِ شُكْرِي ، وَعَرَفَانِي بِجَمِيلِ صَنِيعِهِمْ ، وَبِفَضْلِ كُلِّ
مِنْهُمْ ، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِّي أَفْضَلُ الْجَزَاءِ وَأَكْرَمَهُ
وَأَخَذَ بِيَدِهِمْ إِلَى مَا فِيهِ نَشْرُ الْعَالَمِ الشَّرِيفِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ
ذَخْرًا لَهُمْ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ ، وَلَا بَنُونَ ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ
بِقَلْبٍ سَلِيمٍ .

سَعِيدِي

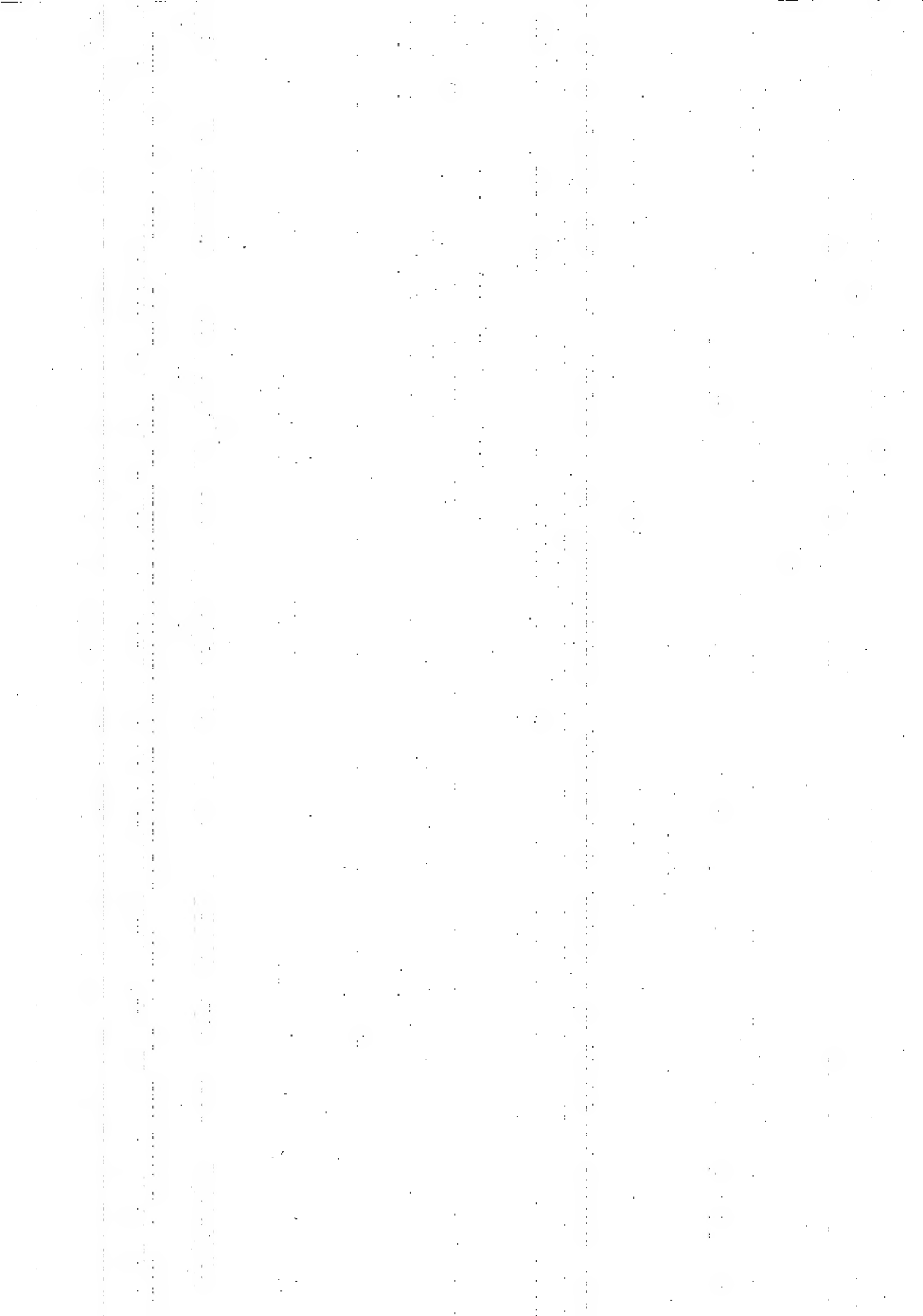
الاهـداء

إلى روح أجبَّ إلى قلب أمي

رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ

رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

سَعْدِي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ② وَالرَّحْمَنُ
الرَّحِيمُ ③ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ④
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦

اللَّهُمَّ

صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ * وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ * كَمَا
صَلَّيْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ *
وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ * كَمَا
بَارَكْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ فِي
الْعَالَمِينَ * إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ .

هذه الطبعة الثالثة

قبل عشرين سنة وضعت القلم في آخر حرف سطرته في هذه الموسوعة ،
وقلت في نفسي : لقد أتيت شيئاً مذكوراً ، وعملاً فريداً - وكان حقاً كذلك - لما
بذلت في سبيله من جهد ، وصبر ، ومصابرة^(١) .

فلما عركتني الأيام ، وهذبتني التجربة ، أدركت أن ذلك سرحة خيال ،
ومرافقة فكر ، وضحالة في العلم ، والفهم ، لأنني وجدت نقصاً هنا ، وسهواً ،
وخطأ ، وغوّاراً هناك ، فأيقنت أن من لا يعيد النظر بكتابه يزدري بالفكر ،
والعلم ، وبالأدات جميعاً ..

وزادني يقيناً بذلك أن وجدت روافد كريمة في ثناياها لآلئ من مسائل
الإجماع ، وبعضها رأى النور لأول مرة ، وهو كتاب الاستذكار في مجلداته
الثلاثين ، فكان لزاماً أن تتزين بها الموسوعة ، لتبدو كأكمل ماتكون زينة ،
ونضارة ، وربيعاً ..

ولأجل ذلك كانت هذه الطبعة بين يديك ، تداركاً لما فات ، ومحاولة
لمتابعة السير صُعداً نحو الأفضل ، والأكمل .

(١) قام العالم عثمان المحمدي ، الأستاذ في قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة الماليزية (ملايا) بترجمة
الموسوعة إلى اللغة المالوية ، وطبعها مؤسسة INSTITUT PENGAJIAN TRADISIONAL ISLAM
في العاصمة الماليزية كوالامبور ، وذلك سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

فهل من سبيل إلى دعوة صالحة لي ، ولأهلي ، ولكل من أسهم بإخراج
هذا السفر النفيس . . ؟؟ وهل من سبيل لرأيك ، الذي سينزل في الفكر ،
والقلب معززاً ، مكرماً . . ؟ .

وما أظنك على كل ما رجوتُ بضنين . . والله هو الهادي إلى
سواء السبيل .

سعدي

ذو الحجة ١٤١٦ هـ

دمشق - ص ب ٣٥٤٣٢

نيسان ١٩٩٦ م

بين يدي الطبعة الثانية

أتيتُ أهل العلم والفكر بهذا الكتاب أحمله على استحياء ..
فقليل : ما هذا .. ؟ فأشرت إليه .

فلم يلبث غير قليل حتى لقي الثناء الجميل ، والذكر الحسن ، كما لقي
النقد والعتب .. وهو بهذا وذاك جدير ..

فقد وجد به الباحث العلمي ، وناشد المعرفة مأدبة حوت من الفقه لآلئ
لو أراد أن يُنقَّب عنها في التراث لأعوزه الجهد ، ولنقد منه الصبر .. وقد يظفر بما
يريد ، وقد لا يظفر ..

وعيب عليه هنا ، ونقص جملة هناك ، وضياح مسألة ، وشروود
رقم ... وهذا واقع لا محيد لي عن تقريره ، ولا محيص ..

ولكننا لو ذكرنا الذين أخرجوه ، كيف كانوا يجلدون ، ويكدون ، والموت
محيطٌ بهم من كل جانب ، وصواعق الدمار والبلايا وابل في يوم نحس
مستمر ، في فتنة صبحت بيروت ، حاضرة العلم والفكر ، والأدب والفن ، وملاذ
الطريد ، ومأوى الشريد ، فساء صباح ..

لو ذكرنا كل ذلك لاستبدلنا بالعتب شكراً ، وبالنقد عرفاناً بالجميل ..
فطوبى لأولئك الذين عملوا في الطبعة الأولى ، وحسن مأب ..

والآن ..

هو ذا الكتاب بين يديك ، مُصَفًى ، مُنَقًى من معاييه ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ..

هو ذا يختال بزينه جاءت ثمرة جهد أحبة أخلصوا النية ، ووصلوا ليلهم
بالنهار ليسفر العمل العلمي الرصين ، ويشرق وضاح الجبين في دنيا الكتب
والمعرفة ، فلهم من الله سبحانه الثواب والأجر ، ومني الشناء والشكر ..
أقول ذلك ، ولا أَرْكِي على الله أحداً ..

سعدي

ربيع الأنور ١٤٠٤هـ

كانون الأول ١٩٨٣م

دمشق

المدخل

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق • خلق الإنسان من علق • اقرأ وربك الأكرم • الذي علم بالقلم • علم الإنسان ما لم يعلم﴾^(١)

اقرأ .. فإنك لا تقرأ إلا باسم الله ..

واكتب .. فإنك لا تكتب إلا باسم الله ..

وتعلم .. فإنك لا تتعلم إلا باسم الله ، وبفضل الله ..

ولذلك كان العلم سر الخلود الذي تتشوف النفس الإنسانية إليه ...

وتأمل معي من تعرف من العلماء ، ومن تعرف من أهل الدنيا والحوال .
والطول ، والسلطة ، والصوبجان ، تجد أولئك نجوماً تلمع في السماء ، ومستبقى
كذلك ، وتجد هؤلاء قد لفهم النسيان بألف حجاب ، هل تحس منهم من أحد ،
أو تسمع لهم ركزاً .

وإن أشرف العلم وأعلاه ما كان في خدمة دين الله تعالى ومصادر شريعته
الغراء من قرآن وسنة وإجماع ..

ولذلك حاز علماؤنا العظام الشرف ، كل الشرف ، حين قاموا بخدمة هذا
الدين ، وحسبهم أن الدنيا تجدد أسماءهم في كل طالع شمس ..

وما هذه الآثار التي تركوها في علوم القرآن وتفسيره ، وفي الحديث
ومصطلحه ، وعلومه ، وإلا شاهد على علو كعبهم في ميدان ذلك الشرف .

(١) العلق : ١-٥

ولئن كانت آثارهم في الإجماع ومسائله لم تصلنا بسبب الهجمة الوحشية على الحضارة الإسلامية ، وإنما وصلتنا وريقات من (اختلاف الفقهاء) للطبري « و(مراتب الإجماع) لابن حزم ، فإن مسائل الإجماع بقيت درأً متناثراً في المؤلفات الفقهية العظيمة ..

ولقد فزعت إلى تلك المؤلفات الرائعة ، ونظمت تلك اللاكئ بكتاب أسميته «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» - سلكتها - ما استثنيت منها واحدة لأنني لم ألتزم مفهوماً معيناً للإجماع ، بل أخذت بأنظار العلماء ، متجاوزاً عن اختلافهم في معنى الإجماع ، وأركانه ، وشرائطه ، كما سترها مشروحة في المقدمة ..

وكنت أمام طريقتين في تنظيم الموسوعة .. أأسرد المسائل التي ترتبط بوشائج القربى الموضوعية تحت باب من أبواب الفقه المعروفة ، كالطهارة ، والصلاة .. كما فعل ابن حزم في مراتب الإجماع .. ؟ .. أو ألتجأ إلى أسلوب في التبويب جديد « سهل ، متع ، معين للقارئ الحبيب على مراجعة الحكم الذي ينبغي بأيسر جهد .. ؟ ..

اخترت الجديد ، وقد شرحت مراحل العمل في (خطة العمل) شرحاً مفصلاً .

وما هذه بالتجربة الأولى .. فقد قمت مع الصديقين الأستاذين محمد قلعه جي ، ومحمد بسام الأسطواني حين كنا نعمل في موسوعة الفقه الإسلامي في الكويت ، بترتيب كتاب المغني لابن قدامة ترتيباً موسوعياً حديثاً^(١) ، مستفدين من الملاحظات القيمة التي كان يتحفنا بها أستاذنا العلامة الكبير مصطفى أحمد الزرقاء .

(١) وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت سنة ١٩٧٣ بعنوان : «معجم الفقه الحنبلي» .

وكننت أيضاً أمام أسلوبين في الصياغة... أحفظ بعبارات الفقهاء
كما وردت ، إلا في حدود الضرورة ، أم أعيد الصياغة مجدداً بلغة أقرب إلى
ما يألّفه أهل هذا العصر الذي نعيش بين ظهرائهم... ؟ ..

ولكل ميزة ومحاسن ..

ولقد أثرت الطريقة الأولى ، لأنها إلى الأمانة العلمية أقرب ، ولأن فيها
ثروة لغوية وأدبية نادرة .. ومعلوم أن أئمة الفقه أئمة في اللغة أيضاً .. وكيف
لا يكونون كذلك ، واللغة العربية الشريفة مادة الإسلام ، ولغة القرآن الكريم ؟
ولأننا نحبي تراثاً ، وإحياء التراث يكون بعرضه كما ورد ، وإلا ، فإنه لم
يعد تراثاً ...

وستجد ، أيها الأخ الحبيب ، في الموسوعة كل سهل تمتع من الأسلوب
العربي الناصع . ولن تجد ، إن شاء الله تعالى ، أية صعوبة في فهم الحكم
الذي تريد ..

وبعد :

فلقد سلخت من حياتي سنوات ، وأنا أعمل في تنسيق هذا الكتاب
الذي بين يديك ، أيها الأخ الصديق ، ولا يعلم غير الله سبحانه كم بذلت من
جهد ، وكم تحملت أسرتي من عناء ، حتى كان هذا السفر الذي أكرمني الله
جل جلاله بإنجازه ..

فهل أشق عليك بعدها إن رجوتك دعوة صالحة لي ، ولوالدي ، ولأهلي ،
ولأساتذتي ، ولإخواني ، ولكل من ساهم بتقديم أي نصيحة أو عون ، وللمؤمنين ،
تدعوها أنت في ظهر الغيب ، فتقول الملائكة : ولك مثل ذلك ، وتقول روعي ،
وهي سابحة حيث شاء الله تعالى : آمين ... آمين ..

هذا جهدي ...

فإن وجدت فيه خيراً ، فالفضل كله لله سبحانه أولاً وآخرأ ..

وإن وجدت فيه بعض الهنات والمثالب ، فمني ، ومن نفسي العاجزة . .
هذا جهدي . . .

أقدمه لك ربي ، خالصاً ، فانفع به ، وتقبله مني قبولاً حسناً ، واغفر لي ،
وارحمني ، واجعله زادي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
الحادي عشر من رمضان المبارك ١٣٩٤ هـ .

دمشق السابع والعشرون من أيلول ١٩٧٤ م

خطة العمل

تتلخص خطة العمل في النقاط الآتية :

- ١ - التقاط مسائل الإجماع المتناثرة في المراجع المعتمدة دون التزام مفهوم معين للإجماع .
- ٢ - المحافظة على عبارة الأصل ما أمكن ، وتجنب الرأي الشخصي ، لأن أصول العمل الموسوعي تستدعي ذلك .
- ٣ - جمع المسائل ذات الموضوع الواحد تحت عنوان أصلي .. مثل : صلاة ، صوم ، يمين .. وترتيب هذه المواضيع وفق الترتيب الهجائي .. الأ ف ، فالباء ، فالتاء .. وهكذا ..
- ٤ - لكل مسألة في داخل الموضوع الواحد عنوان فرعي يدل على مضمونها ، لتسهيل المراجعة ..
- وقد جرى تنسيق المسائل تنسيقاً منطقياً ، وجعلنا لكل مسألة رقماً متسلسلاً ضمن الموضوع الواحد .
- ٥ - تجنباً للتكرار ، والإطالة ، وضعنا إحالات في بعض المسائل على مسائل أخرى ذات صلة بالموضوع نفسه .
- ٦ - إذا وردت مسألة مجمع عليها في أكثر من مصدر من المصادر المعتمدة اخترنا واحداً منها ، وأثبتنا ماورد فيه ، وعزونا إلى المصادر الأخرى ..
- ٧ - في حال نقل إجماع مغاير لإجماع آخر ، فإننا جعلنا أحدهما في الأصل ، وأثبتنا الآخر في الحاشية .
- ٨ - إذا انتقد أحد العلماء إجماعاً ، أثبتنا نقده في الحاشية . وتطبيقاً لذلك جعلنا نقد ابن تيمية لكتاب مراتب الإجماع في الحاشية .
- ٩ - أما رموز المصادر وأسلوب العزو ، فستجدها مستقلة في (الرموز) .

الرموز

١ - رموز المصادر :

- ب - بداية المجتهد .
- ت - سنن الترمذي .
- ج - البحر الزخار .
- حق - مقدمة البحر الزخار .
- خ - اختلاف الفقهاء .
- ش - شرح مسلم .
- ط - شرح معاني الآثار .
- ع - المجموع .
- ف - فتح الباري .
- ك - الاستذكار .
- ل - اختلاف العلماء .
- م - المحلى .
- ما - الإجماع .
- مر - مراتب الإجماع .
- ن - نيل الأوطار .
- ه - تهذيب الآثار .
- ي - المغني .

٢ - رموز العزو :

- ١ - القوسان المعقوفان في نهاية كل مسألة فرعية ، وما بينهما من أحرف ، وأرقام دلالة على المصادر التي نقلنا عنها نص المسألة .

٢- الرقمان اللذان يفصل بينهما خط مائل ، الأول منهما للجزء ، والثاني للصفحة من الطبعة التي اعتمدنا .

ولم نشذ عن هذه القاعدة إلا في نيل الأوطار .

فقد افتقدنا الطبعة الأولى في أثناء سير العمل ، وهذا ما حملنا على الرجوع إلى طبعة أخرى ، وجعلنا للمسائل المأخوذة منها إشارة * (نجمة) للتمييز .

مثال : [ب١٥/٢ف٣٠/]

أي : بداية المجتهد : الجزء الأول صفحة ١٥ .

فتح الباري : الجزء الثاني صفحة ٣٠ .

٣- الرقم الذي يلي حرف ك ، وحرف م يدل على رقم المسألة في كتاب الاستذكار ، وكتاب المحلى .

٤- اسم أحد الأعلام بين قوسين صغيرتين بعد رقم الجزء ، والصفحة ، يدل على أن المصدر المعتمد قد نقل ذلك الإجماع عن العلامة صاحب الاسم .

مثال : [ف١٥/٢(عن ابن المنذر ، والنووي)] .

أي : إن الحافظ ابن حجر قد نقل الإجماع في المسألة عن ابن المنذر ، والنووي .

٥- حرف الراء المفتوحة (ر) هو فعل أمر من الرؤية بمعنى (انظر) .

والمراد به الإحالة إلى الكلمة المذكورة بعده .

٦- جرى ترقيم المسائل الأصلية متسلسلة . أما المسائل المتعلقة بها ، والفرعية ، فقد وُضع الرقم تحتها للدلالة على المسألة الأصلية ذات الصلة ، محصوراً بين قوسين (. . .) .

المقدمة

الإجماع

١- مكانة الإجماع بين مصادر التشريع الإسلامي

٢- ماهو الدليل على هذه المكانة :

أ- من الكتاب

ب- من السنة

٣- تعريف الإجماع :

أ- في اللغة

ب- في الاصطلاح :

١- تعريف الإجماع عند الغزالي .

٢- تعريف الإجماع عند جمهور العلماء

٣- محاولة التقريب بين التعريفين .

٤- تحليل تعريف الجمهور .

ج- ما يعد إجماعاً عند بعض العلماء :

١- إجماع الصحابة .

٢- إجماع الخلفاء الراشدين .

٣- إجماع الشيخين أبي بكر وعمر .

٤- إجماع أهل كل من المدينة ، أو مكة ، أو البصرة ، أو الكوفة .

٥- إجماع أهل البيت .

٤ - أنواع الإجماع :

أ - الإجماع الصريح :

- تعريفه .

- حجته .

- إنكاره .

ب - الإجماع السكوتي

- تعريفه

- حجته

- إنكاره

٥ - إمكان الإجماع :

أ - موقف النّظام ، وبعض الشيعة ، والمعتزلة

ب - الردّ عليه .

ج - دراسة موقف الشافعي ، وأحمد من المسألة

٦ - نقل الإجماع :

٧ - مُستندُ الإجماع :

أ - لا إجماع بغير دليل

ب - الدليل المستند إليه الإجماع .

٨ - مراتب الإجماع :

٩ - ماذا في الموسوعة؟

الإجماع

١ - مكانة الإجماع بين مصادر الفقه الإسلامي :

الإجماع حقٌ مقطوع به في دين الله عز وجل ، وأصل عظيم من أصول الدين ، ومصدر من مصادر تشريعنا الخالد . بعد كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله ، وسلم .

لذلك كان حتماً على المسلم أن يعرف مسائله ، ليعمل بها ، ليس له أن يشي عطفه ، ويزعم أنه يستطيع أن يتعدها ، ويعمل الرأي والفكر .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : إذا سئل أحدكم فليُنظر في كتاب الله ، فإن لم يجد ففي سنة رسول الله ، فإن لم يجد فليُنظر فيما اجتمع عليه المسلمون ، وإلا فليجتهد ..

٢ - الدليل على مكانته بين المصادر :

ولقد استمد الإجماع هذه المكانة من كتاب الله الكريم ، ومن السنة الشريفة ..

أ - ففي التنزيل العزيز :

﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ... ﴾^(١)

﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ... ﴾^(٢)

^(١) آل عمران : ١١٠

^(٢) البقرة : ١٤٣

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...﴾^(١)
 ﴿وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون...﴾^(٢)
 ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً...﴾^(٣)
 ب - وفي الهدى النبوي :

- «لا تجتمع أمتي على ضلالة...»^(٤)
 - «يد الله مع الجماعة»^(٥)
 - «ألفمن سرّة ببحوحة الجنة ، فليلزم الجماعة ، فإن الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد...»^(٦)
 فهذه النصوص ، ونحوها^(٧) قد اعتمدها العلماء أدلة أقاموا عليها صرح الإجماع ، وجعلوا له المكانة التي ذكرنا ..
 ولئن كان لبعضهم تأويلات خاصة توحى باستبعاد دلالة تلك النصوص على مكانة الإجماع ، فإن ذلك ردٌّ . لأنه قد تمسك بها الصحابة ، والتابعون ومن بعدهم من غير نكير ، مما يستحيل على هؤلاء جميعاً الاحتجاج بما لا أصل له في إثبات أصل من أصول الشريعة ، ومصدر من مصادر فقها العظيم .

(١) آل عمران : ١٠٣

(٢) الأعراف : ١٨١

(٣) النساء : ١١٥

(٤) كتاب السنة ٤١/١ (الحديث رقم ٨٤) . قال الألباني : صحيح له شواهد . والناسخ ٢٨/٣ عن الترمذي .

(٥) كتاب السنة ٤٠/١ (الحديث رقم ٨١) . قال الألباني : حديث صحيح له شواهد .

(٦) مصنف عبد الرزاق ٣٤١/١١ (الحديث رقم ٢٠٧١٠) . قال محققه : وأخرجه الترمذي . وكتاب السنة ٤٢/١ (الحديث رقم ٨٨) . قال الألباني : حديث صحيح . والناسخ ٣٠٨/٥ عن الترمذي . قال مؤلفه : بسند صالح .

(٧) إن النصوص الدالة على «عصمة الأمة ، وأنها لا تجتمع على ضلالة وخطأ متواترة المعنى» [النظم المتناثر ص ١٠٤-١٠٥]

٣ - تعريف الإجماع :

أ - في اللغة :

هو في اللغة : العزم ، والاتفاق . يقال : أجمع فلان على كذا : عزم عليه . ومنه قوله تعالى : ﴿فاجمعوا أركانكم﴾^(١) : أي اعزموا عليه . وقوله عليه الصلاة والسلام : «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل» : أي لم يعزم عليه . وأجمع القوم على كذا : اتفقوا ...

ب - وفي الاصطلاح :

ليس للإجماع تعريف موحد . ومبنى الخلاف هو الموقف الذي يتخذه كل عالم من أركان الإجماع وشرائطه .
بيد أن آراء أهل العلم تأقظت حول تعريفين يغني ذكرهما ، في تقديرنا ، عن سرد كل التعاريف التي وصلنا إليها .

١ - تعريف الإجماع عند الغزالي :

قال الغزالي رحمه الله تعالى : الإجماع هو اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية .

٢ - تعريف الإجماع عند جمهرة أهل العلم :

وقال الجمع الغفير من علماء الأصول : الإجماع هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ ، بعد وفاته ، في عصر من العصور ، على حكم شرعي في واقعة من الوقائع .

٣ - محاولة للتقريب بين التعريفين :

إن نظرة عجلية نلقيها على معنى الإجماع عند الغزالي ، ومن نهج منهجه من العلماء توحى أنه لا يمكن أن ينعقد إجماع إلى أن يرث الله الأرض ومن

(١) يونس : ٧١

عليها . لأن الأمة الإسلامية الشريفة تشمل كل من آمن بالرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه منذ أن بعث إلى يوم القيامة . وما إخال أن أحداً يشترط لقبول الإجماع اتفاق كلمة هؤلاء .

ومن جهة أخرى ، فإن في الأمة من لا يفقه في الدين شيئاً ، وهم الكثيرة من الناس في كل عصر ومصر ، فهل لأي منهم رأي؟ وهل يجب لقيام الإجماع أن يعلن هؤلاء عن كلمتهم فيه . . ؟

كان هذا النقد قد واجه الغزالي ، فلم يستطع رده إلا بتقسيم الإجماع إلى ضربين :

أما أحدهما ، فتشترك فيه الأمة جميعها ، عالمها ، وجاهلها ، ولا فرق ، وذلك كوجوب الصلاة والزكاة ، والصيام . .

قال ابن حزم : ولا يكون إجماعاً إلا ما لا شك في أن كل مسلم يقول به ، فإن لم يقله فهو كافر ، كالصلوات الخمس ، والحج إلى مكة وصوم رمضان ، ونحو ذلك . .

وأما الآخر ، فالكلمة كل الكلمة فيه لأهل العلم ، وذلك كتفاصيل أحكام الصلاة ، ونحوها . . فما يقرره هؤلاء وجب على العوام قبوله ولا بد . .

قال الغزالي رحمه الله تعالى : «لو خالف العامي في واقعة أجمع عليها الخواص من أهل العصر ، فهل ينعقد الإجماع دونه؟ قلنا : اختلف الناس فيه : فقال قوم : لا ينعقد . وقال قوم : ينعقد . وهذه صورة فرضت فرضاً . .»

ونحن نعلم أن النوع الأول هو إلى النصوص القطعية المعلومة من الدين بالضرورة أقرب ، وألصق . . فمصدر وجوب الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، نصوص قطعية الثبوت ، قطعية الدلالة ، وردت في التنزيل العزيز . وما الإجماع إلا دليل آخر ، وردف لتلك النصوص .

وأما النوع الثاني ، وهو إجماع الخواص ، كما وصفه الغزالي ، فإننا نرى فيه تحديداً للتعريف الأصلي الذي اعتمده ، يحملنا على الجزم بأنه لم يخرج عن معنى الإجماع الذي التقت عنده جماهير أهل العلم .
٤ - تحليل تعريف الجمهور :

في هذا التعريف نجد أن كلمة أهل العلم لا تكون إلا بعد انتقال صاحب الرسالة صلوات الله عليه وسلامه إلى الرفيق الأعلى ؛ لأنه مادام عليه السلام حياً فعليه تنزل كلمات الله سبحانه ، فيبلغها أحكاماً على العين والرأس ، أو يصدر هو أحكاماً فعلى العين والرأس . . وكلها نصوص واجبة التطبيق ، لأنه «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم . . .»^(١)

أما حين تتوقف النصوص ، فلا بد للمسلمين ، وهم يشقون دربهم النوراني عبر الحياة ، من أحكام تنتظم كل واقعة تجدد وليس من نص يحكمها . وهنا تظهر أهمية الاجتهاد ، ومكانة الإجماع ، وفي ذلك مافيه من مرونة عظيمة في الشريعة لمواجهة كل ماثله الأيام من جديد . وإن شريعة هذه مصادرها حقيق بها أن تبقى أبد الآباد .

وفي هذا التعريف تحديد لمصدر الإجماع بأنه اتفاق أهل الحل والعقد ، وهم أهل الاجتهاد من علماء الأمة ، ولذلك فإنه لا عبرة بوافق غيرهم ، ولا بخلافه ، سواء أكان هذا الغير عامياً لا يفقه من أمور الدين إلا النزر اليسير ، أم كان عالماً إلا أنه ليس من أهل الاجتهاد . وإن هذا الاتفاق يجب أن يكون منبعثاً من جميع مجتهدي الأمة في عصر من العصور . ولكن ما القول إذا اتفق أكثر هؤلاء وخالف الأقل . . أياكون هنالك إجماع؟

ذهب جماعة من العلماء بينهم الطبري ، وأبو بكر الرازي ، وبعض المالكية ، وبعض المعتزلة إلى أنه إجماع منعقد ، هو رواية عن أحمد ، والمعتمد في مذهب الشافعية . كما قال الغزالي .

(١) الأحزاب : ٣٦

وذهب أكثر أهل العلم إلى أنه ليس بإجماع منعقد ، ولكنه يبقى مع ذلك حجة . وربما ذهب غير هؤلاء إلى التفصيل ، ومبناه على شخصية المخالف .

فابن قدامة لا يعتبر الإجماع إذا خالف فعل أبي بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب .. والنووي ينقل بأن الأصح عند الجمهور أن مخالفة داود الظاهري والظاهرية لا تقدر في الإجماع^(١) .

والشوكاني يذهب إلى أنه لا عبرة لمخالفة الخوارج للإجماع .

ومتى انعقد الإجماع باتفاق أهل الاجتهاد وجب اتباعه « لأنه إجماع منعقد ، ولا بد » سواء انقرض عصر المجتهدين ، أم لم ينقرض ، وهو ما عليه جمهور علماء الأصول . وخالف المعتزلة ، والأشعري ، وأبو بكر بن فورك ، وسليم الرازي في ذلك ، فاشتروا لانعقاد الإجماع انقراض عصر المجتهدين . وهو قول للشافعي ، وبه قال أحمد ، إلا أن معتمد مذهبه كقول الجمهور .

ج - ما يعد إجماعاً عند بعض العلماء :

ذهب الظاهرية ، وابن حبان إلى القول بأن الإجماع يختص بالصحابة دون غيرهم ، وهو رواية عن أحمد . وروي عنه أن الإجماع ينعقد باتفاق الخلفاء الراشدين ، أئمة الهدى رضوان الله عليهم . وبه قال القاضي أبو حازم من أصحاب أبي حنيفة . وقد نفى بعض الحنابلة الرواية الأخيرة عن أحمد ، ونقل عنه أنه يعتبر قولهم حجة وليس بإجماع ، وفي رواية حكاه ابن قدامة عن أحمد أن الإجماع : عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود .

^(١) قال الشوكاني : وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه ، وورعه ، وأخذ جماعة من الأئمة الأكابر بمذهبه ، من التعصبات التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى ، والعصبية . وقد كثرت هذا الجنس في أهل المذاهب ، وما أدري ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء المحققين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين . فإن كان الذي وقع منه من المقالات المستبعدة فهي بالنسبة إلى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأي المضاد لصريح الرواية في حيز القلة المتباعدة . فإن التعويل على الرأي ، وعدم الاعتناء بعلم الأدلة ، قد أقضى يقوم إلى التمسك بالشرعية منها إلا القليل النادر . أما داود فما في مذهبه من البدع التي أوقعه فيها تمسكه بالظاهر ، وجموده عليه ، هي في غاية الندرة .

وقد ذهب مالك دون غيره من أهل العلم إلى القول بأن اتفاق أهل المدينة إجماع ، وحجة إذا كانوا من الصحابة ، أو التابعين ، قال فيما روى عنه : إذا أجمعوا على شيء لم يُعتدّ بخلاف غيرهم .

وقال بعض أهل العلم بأن الإجماع اتفاق أهل الحرمين : مكة والمدينة ، حرسهما الله تعالى ، وبلاد المسلمين .

وقال بعضهم : هو اتفاق أهل البصرة ، والكوفة فقط ، وقيل الكوفة وحدها ، وقيل البصرة وحدها .

وذهب الشيعة إلى أن الإجماع ينعقد بالعترة الأطهار وحدهم دون غيرهم من المسلمين ، وذهب بعضهم إلى حصره بعلي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، رضوان الله عليهم ، وعلى سائر آل البيت النبوي ، والصحابة الكرام .

وقد عرّف الشيخ مرتضى الأنصاري الشيعي الإمامي الإجماع بأنه : « كل اتفاق يُستكشف منه قول المعصوم ، سواء أكان اتفاق الجميع ، أم البعض . فلو خلى المثة من الفقهاء من قول المعصوم ، ما كان حجة ، ولو حصل في اثنين كان حجة ... » ومعلوم أنه يقصد بالمعصوم الإمام من آل البيت .

والحق الذي عليه جمهرة أهل العلم هو أن الإجماع لا يختص بالصحابة وحدهم دون غيرهم . وأن اتفاق أهل الحرمين ، أو أحدهما ، أو أهل أي مصر ، أو آل البيت ، ليس بإجماع لأن هؤلاء جزء من كل ، ولأن الإجماع هو اتفاق مجتهدي العالم الإسلامي .

٤ - نوعا الإجماع :

إن مبني الإجماع هو اتفاق كلمة أهل العلم ، وقد يحصل الاتفاق صراحة ، وقد يحصل ضمناً . وعلى ضوء ذلك ينقسم الإجماع إلى قسمين : إجماع صريح ، وإجماع سكوتي .

أ - الإجماع الصريح :

هو اتفاق المجتهدين على حكم واقعة من الوقائع بأن يبيدي كل منهم رأيه صراحة بذلك الحكم .

وهو إجماع قطعي الدلالة على حكمه ، لامجال للحكم بخلافه ، ولا عبرة لأي اجتهد يخالفه . ومن أنكره بعد علمه به ، فقد كفر ، لأنه كان بذلك كمن ينكر نصاً قطعياً متواتراً . وقد خص بعض العلماء هذا ، فقال بتكفير من أنكر إجماع الصحابة الصريح . وحصره غيره بالإجماع المنقول نقل التواتر عن صاحب الشرع ، كوجوب الصلاة مثلاً ، وقال بأن منكر مثل هذا الإجماع يكفر ، لإنكاره التواتر للمخالفة الإجماع .

أما الإجماع الذي لا يعلم إلا عن طريق علم الخاصة ، كتحریم نكاح المرأة على عمتها ، وخالتها ، وأن القاتل عمداً لا يرث ، وأن للجدلة السدس ، وما أشبه ذلك من أحكام ، فإن من أنكرها لا يكفر ، لعدم استفاضة علمها بين الناس .

ب - الإجماع السكوتي :

وهو كما يدل عليه اسمه : أن يبيدي بعض المجتهدين رأياً في مسألة ، ويطلع عليها بقية أهل الحل والعقد ، فيسكتون من غير إنكار ، يستوي في ذلك الصحابة ، وغيرهم .

وقد اختلفت أنظار العلماء في هذا الضرب من الإجماع :

فهو إجماع صحيح ، وحجة عند أحمد ، وأكثر الحنفية ، وجمهرة الشافعية ، وجماعة أهل الأصول ، وروي نحوه عن الشافعي . . قال اللامشي في أصوله : وهو قول عامة أهل السنة .

وهو إجماع إلا أنه ليس بحجة في قول الصيرفي ، وأحد وجهين عند الشافعي . وقد اختاره الأمدي .

وهو ليس بإجماع عند المالكية ، والباقلاني ، وعيسى بن أبان ،
وهو مذهب الشافعي ، وداود الظاهري . وقد اختاره الإمامان الفخر
الرازي ، والبيضاوي .

وهناك أقوال أخرى منشورة في كتب الأصول ، فليرجع إليها من رغب .
وقد عد بعض العلماء نفى العالم معرفته بالخلاف بين أهل العلم في
مسألة من المسائل ، من الإجماع . وذهب الشافعي ، وأحمد إلى أنه ليس
من الإجماع .

وليعض العلماء تفصيل في هذا مداره على العالم الذي ينفي معرفة
الخلاف . فإن كان محيطاً بمسائل الإجماع ، والخلاف ، فقله بنفي الخلاف
إجماع معتمد ، وإلا فلا ، لذلك وجدنا الحافظ ابن حجر ، والإمام الشوكاني ،
ينقلان الإجماع صريحاً عن ابن قدامة ، مع أنه اكتفى بالقول بنفي علمه
بوجود الخلاف .

هذا ، وإن الإجماع السكوتي ظني الدلالة ، يدل على حكمه بالظن
الراجع . ولذلك فإنه لا يقف حائلاً دون الاجتهاد ، ومنكره لا يكفر وإنما يمكن أن
يوصم بالضلال .

ولا بد من التنويه بأن مسائل الإجماع السكوتي هي الكثرة العظمى من
مسائل الإجماع نظراً لانتشار رقة العالم الإسلامي ، وصعوبة حصر أهل
الاجتهاد . قال ابن قدامة : لا سبيل إلى نقل قول جميع الصحابة في مسألة ،
ولا إلى نقل قول العشرة ، ولا يوجد إلا القول المنتشر . . . ويقصد بذلك
الإجماع السكوتي .

وإذا كان هذا هو الحال في عصر الصحابة ، فماذا نقول ، وقد انتشرت
كلمة الإسلام فواحة الأريج ، عطرة الشذى ، من أقصى الأرض إلى أقصاها؟
٥ - إمكان الإجماع :

هل حصل الإجماع في دنيا الواقع ، أم لا؟

وقبل أن نتولى الإجابة عن ذلك لابد من تقرير حقيقة مهمة ، وهي أن الإجماع كأصل من أصول التشريع لا يماري فيه مسلم ، ومن أنكره ، فقد خلع ربة الإسلام ، والعياذ بالله .

وأما الخلاف الذي كان بين أهل العلم ، فقد انحصر في أعيان المسائل المجمع عليها ، وفي إمكان وقوع الإجماع . وهذا أمر عليه البحث العلمي ، والنظر الاجتهادي . فربما بلغ أحد العلماء حكم مجمع عليه ، لم يبلغ الآخر ، وربما اعتقد أحدهم إجماعاً في مسألة ليست كذلك عند الآخر ، لاختلافهما في تحديد أركان الإجماع ، وشرائطه ، كما يحصل بين أهل العلم من خلاف في الاستدلال بالنصوص ، ولا فرق ، وليس في هذا إنكار لمصدر النص الذي قد يكون آية من كتاب الله ، أو حديثاً متواتراً ، ولو حصل هذا لكفر منكراً ، وإنما هو خلاف في دلالة النص على الحكم المطلوب . والفرق دقيق ولا شك .

أ - موقف النظام وبعض أهل العلم :

قال النظام^(١) ، ومعه بعض الشيعة ، وبعض المعتزلة ، بأن الإجماع مُحال ، وأننى للناس أن يجتمعوا في مكان واحد ، على أمر واحد ، هيهات . . . ولذلك قال الشوكاني : «إنا لا ندين بحجية الإجماع ، بل نمنع إمكانه ، ونحزم بتعذر وقوعه» .

ب - الرد على موقف النظام :

إن خير رد على قول النظام ، ومن سار في مداره ، هو الواقع ؛ فقد حصل الإجماع فعلاً في المئات من المسائل المنثورة في بطون أمهات الكتب الفقهية ، وقد نظمناها في هذا الكتاب الذي شرفنا الله سبحانه فيه بخدمة شريعته الطاهرة .

(١) العديد من المصادر التي بين أيدينا تذكر بأن هذا هو قول النظام . وقال السيكي ، وأبو إسحاق الشيرازي ، والإمام الرازي بأنه قول بعض أصحاب النظام ، أما رأيه نفسه ، فهو أن الإجماع متصور ، ولكن لا حاجة فيه . [مسلم الشووت ٢/٢١١] .

ج - موقف الشافعي وأحمد :

قال الشافعي : لست أقول ، ولا أحد من أهل العلم : هذا مجتمع عليه ،
إلا لما لا تلقى علماً أبداً إلا قاله لك ، وحكاه عن قبله ، كالظهر أربع ، أو كتحريم
الخمر ، وما أشبه هذا . . .

وقال : إنه لم يدع الإجماع فيما سوى جمل الفرائض التي كلّفها العامة
أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا عالم علمته على ظهر الأرض ، ولا أحد
نسبته العامة إلى العلم ، إلا حيناً من الزمان . . وما ذاك إلا لأنه سرعان ماتين
له أن قولاً غيره قد قيل فيه .

وقال أحمد : «من ادعى الإجماع فقد كذب . وما يدريه ، والناس قد
اختلفوا . دعوى بشر المريسي ، والأصم . . ولكن يقول : لانعلم الناس اختلفوا ،
أو لم يبلغني ذلك ، ولا أعلم خلافاً . .» .

ومن قرأ كلام هذين الإمامين العملاقين قراءة العجول خال أنهما يذهبان
إلى استحالة حصول الإجماع . . ولكن حسبّه أن يكون فهمه هذا وليد قراءة
مستعجلة ، ولو تأنّى لو جد أنهما يتشدّدان بادعاء الإجماع ، ويطلبان من أي
عالم أن لا يجازف بقوله إلا بعد أن يتأكد من حصوله فعلاً ، كما يتأكد المسلم
من كون مكة محج المسلمين ، وأن في المدينة المنورة جسد الرسول صلوات الله
عليه وسلامه ، وأن الظهر أربع . . وهكذا . . وماحملهما على ذلك إلا الورع ،
لا استحالة الإجماع . . . وفي كتابنا العديد من المسائل التي حكى فيها كل
منهما الإجماع الصريح .

قال ابن تيمية : «من ادعى الإجماع في الأمور الخفية ، بمعنى انه يعلم
عدم المنازع ، فقد قفا مالميس له به علم ، وهؤلاء الذين أنكر عليهم أحمد . وأما
من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع ، فقد اتبع سبيل الأئمة . وهذا هو
الإجماع الذي كانوا يحتجون به» .

وقال ابن حزم مُعَقِّباً على قول أحمد : صدق أحمد رضي الله عنه . من ادعى الإجماع فيما لا يقين عنده بأنه قول جميع أهل الإسلام بلا شك في أحد منهم ، فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بظنه عليهم . وقد قال عليه السلام : «الظن أكذب الحديث . . .» وهذا هو الذي حمل ابن المنذر رحمه الله على عدم إعلانه التصريح بالإجماع ، واللجوء إلى عبارة ممتعة ، ومفعمة بالورع : أجمع كل من يحفظ قوله من أهل العلم . . . وحين أخذ العلماء عنه صرحوا بالإجماع ، نظراً لأنه الثبوت والمرجع في نقل المذاهب كما قال النووي عنه .

إلى جانب هؤلاء كان هناك عدد من العلماء يدعون الإجماع لتأييد آرائهم . مع أنه ليس غير دعوى عارية عن الواقع والبرهان . ولعل وجودهم هو الذي دفع الشافعي وأحمد ، ومن سار على نهجهما إلى التشدد في نقل الإجماع وحكايته .

٦ - نقل الإجماع :

قال النظام بأن تصوّر نقل الإجماع مستحيل تبعاً لاستحالة تصوّر حصوله . وذهب جمهور أهل العلم إلى أن الإجماع لا يثبت نقله بطريق الأحاد ، وإنما يجب نقله بإجماع مثله ، أو بنقل متواتر .

وذهب جماعة منهم إلى ثبوته بنقل الأحاد .

ولكن جميع العلماء متفقون على وجوب العمل بالإجماع المنقول بطريق الأحاد . . .

٧ - مستند الإجماع :

قلنا في تعريف الإجماع : إنه اتفاق المجتهدين على حكم . . . فهل يكون هذا الاتفاق مبنياً على هوى عند هؤلاء يضعون الحكم بالتشهي . . . أم أن له مستنداً شرعياً معتبراً ؟ . . .

والذي يحمل على هذا التساؤل أن بعض مسائل الإجماع لا يدرك لها دليل تستند إليه ، وهذا ما حمل البعض على القول بأن أهل الاجتهاد يستطيعون

أن يضعوا ما شاؤوا من الأحكام دون أي دليل مستمد من الحكم من الإلهام والتوفيق .

وهذا قول لا يعول عليه ، لأن للمجتهد حدوداً لا يسوغ له أن يتعداها ، وهو في اجتهاده لا بد أن يراعي النصوص ، أو قواعد الشريعة ، أو مبادئها العامة . ولاجل ذلك فقد اتفق أهل العلم على أن الإجماع لا بد أن يكون قد بني على دليل شرعي . فإن ظهر الدليل لنا ، فلا بأس ، ويكون الإجماع دليلاً آخر ، كما نقول : هذا حكم ثبت بالكتاب ، والسنة .

وإن خفي علينا الدليل قلنا بأن الإجماع يفيد الجزم القاطع بوجود الدليل ، لأنه يستحيل عقلاً أن تتفق كلمة أهل الاجتهاد في الأمة على حكم لا يستند إلى دليل . وإن وجود الإجماع من جهة أخرى يغني عن البحث عن ذلك الدليل ، وكيفية دلالة على الحكم المجمع عليه .

وفي ذلك يقول ابن عبد البر : متى صح الإجماع ، وجب الاتباع ، ولم يَحْتَجْ إلى حجة تستخرج برأي لا يُجتمَع عليه ^(١) .

وما ادّعاه بعض أهل العلم من ذكر مسائل مجمع عليها بلا دليل تستند إليه ، كالمضاربة ، فليس كما ادّعوا . . فقد كانت المضاربة مشهورة في قريش أيام الجاهلية ، ورسول الله ﷺ ، بأبي هو وأمي ، قد سافر بمال خديجة الكبرى قبل النبوة فلما جاء الإسلام أقرها صلوات الله عليه ، وكان أصحابه الميامين يسافرون بمال غيرهم مضاربة ، ولم ينه عنها . والسنة قوله ، وفعله ، وإقراره ، فلما أقرها كانت ثابتة بالسنة .

هذا ، وإن مُسْتَنَد الإجماع عند جمهور العلماء قد يكون دليلاً قطعياً ، مثل نص الكتاب ، والخبر المتواتر ، وهذا ما عليه أكثر مسائل الإجماع .

(١) ك ٢٣٨٩٧

وقد يكون دليلاً ظنياً ، مثل خبر الواحد ، والقياس ، إلا أن الظاهرية ،
والشيعية ، ومحمد بن جرير الطبري ، والقاشاني من المعتزلة ، أنكروا أن يكون
القياس مستند الإجماع . وفائدة اعتماد الإجماع على دليل ظني هي أنه يرفع
هذا الدليل الظني إلى رتبة الدليل القطعي .

٨ - مراتب الإجماع :

وبعد :

فإن نظرة نلقيها على ما مرّ توضّح أن الإجماع ينقسم في موقف العلماء
منه إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : ويحوي :

١ - إجماع المسلمين .

٢ - إجماع الصحابة .

٣ - إجماع أهل العلم .

وهي تُرى مراتب الإجماع لا يماري فيها أحد .

القسم الثاني : ويضم :

١ - قول أهل العلم مع نذرة المخالف .

٢ - قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة .

٣ - قول عالم لا يعرف له مخالف من العلماء .

٤ - نفي العلم بالخلاف .

٥ - إجماع أهل الحرمين : مكة ، والمدينة .

٦ - إجماع أهل المدينة .

٧ - إجماع الخلفاء الراشدين .

٨ - إجماع آل البيت .

وللعلماء في هذا القسم خلاف ، ولكل وجهة نظر ، فمنهم من عد ذلك من باب الإجماع ، ومنهم من لم يعد .

٩ - ماذا في الموسوعة؟

نحن في المصادر التي اعتمدنا للتنقيب عن مسائل الإجماع - وهي من أوسع مصادر الفقه المقارن - لم نأخذ بنظرة عالم معين ، ونرفض أخرى ، بل استخرجناها مع وصفها بدقة وأمانة .

وقد بلغت هذه المسائل ثمانياً ، وثمانين ، وخمسمئة ، وتسعة آلاف مسألة موزعة على الشكل الآتي^(١) :

- ١ - إجماع المسلمين : أربع ، وخمسون ، وستمئة مسألة .
- ٢ - إجماع الصحابة : مئتان ، وعشر مسائل .
- ٣ - إجماع أهل العلم : خمسون ، وخمسمئة ، وألف مسألة .
- ٤ - إجماع ورد مطلقاً : ثمان ، وستون ، وأربعمئة ، وأربعة آلاف مسألة .
- ٥ - قول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة : ثمان وأربعون ، وخمسمئة مسألة .
- ٦ - نفي الخلاف لقول عالم ، أو نفي العلم بالخلاف : ثمان ، وأربعون ، ومئة ، وألفا مسألة^(٢) .

(١) استبعدنا حين الإحصاء كل مسألة وردت في أكثر من مصدر ، إذا كان المرجع الذي أخذت عنه هذه المصادر واحداً ، واكتفينا بعدها مسألة واحدة .

(٢) زادت هذه المسائل في الطبعة الثالثة ثمانياً ، وعشرين ، وثمانئة ، وأربعة آلاف مسألة ، وزعت وفق الترتيب السابق ، فكانت :

- مئة ، وسبعا ، وخمسين مسألة .
- مئة ، وأربعاً ، وأربعين مسألة .
- ثمانئة ، وسبعا ، وتسعين مسألة .
- ثلاثاً ، وخمسمئة ، وألفي مسألة .
- مئة ، وثمانين عشر مسألة .
- خمسمئة ، وتسع مسائل .

ولئن ظننت أيها القارئ الحبيب أن العدد من المسائل كبير ، فاعلم أننا لم نبلغ نصف مسائل الإجماع على قول أبي إسحاق الإسفراييني : « نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة » .

ولعله في قوله هذا قد اعتمد مصادر لم تصلنا ، أو أنه أطلقه وعنى به كل مسائل الإجماع حسب نظريات علماء الأصول وفق ما بيننا فيما تقدم .

ولقد خرجنا بعد العمل بالملاحظات الآتية :

الأولى : إن المسألة الواحدة قد ترد في أكثر من مصدر ، ويكون وصفها مختلفاً جداً ، فهي إجماع المسلمين عند مؤلف ، واتفاق العلماء عند آخر ، ونفي الخلاف عند ثالث . . .

الثانية : إن بعض أهل العلم قد أطلق الإجماع في مسألة ، مع أن القائل بها هم عوام الناس فقط ، أو أن القائل بها عالم واحد فقط ، أو عدد قليل جداً من العلماء .

الأخيرة : بعض العلماء ينقل الإجماع في مسألة ، وغيره ينقل الإجماع على تقيضها . . وهو كثير .

أمل ورجاء :

وليس لنا بعد أن وضعنا القلم إلا أن ندعو الله مخلصين له الدين أن يُقَيِّضَ لهذه الموسوعة من يستدرك ما فات ، ويحصن مسائلها وينقدها نقد الخبر البصير . وفي ذلك خدمة لهذا الدين الخفيف ، وهو واجد الجزاء الأوفى يوم الحساب . والله عنده حسن الثواب .

أمين .

الألف

آل البيت

- نساء النبي من آل البيت

ر: نساء النبي

- الصلاة على آل البيت بعد التشهد

(٢٣١٠)

- حق آل البيت في الغنمة

(٣٠٧٠)

- حق الزوجة الهاشمية في النفقة

(٤١١٠)

١ - الإباحة لبني هاشم

ما يُقدّم لبني هاشم من المال على سبيل الإباحة حلال لهم بلا خلاف .
[م١٦٤٣]

٢ - المعروف لبني هاشم

لا خلاف في أنه يباح المعروف إلى الهاشمي ، والعفو عن دينه ، وإمهاله
للفداء . [ي٥٥٠/٢] .

٣ - الهبة والعطية لآل البيت

اتفقوا على أن الهبة ، والعطية ، حلال لبني هاشم ، وبني المطلب ،
ومواليهم . [مر١٦٤٣م٩٦] .

٤ - الرقبي ، والعمرى لبني هاشم

العمرى ، والرقبي ، حلال لبني هاشم بلا خلاف . [م١٦٤٣] .

٥ - دفع الأجرة من بيت المال لهاشمي

إن عمل بني هاشم بأجرة تؤخذ من بيت المال جائز بالإجماع .
[ح ١٧٩/٢]

- دفع الزكاة لبني هاشم ، ومواليهم

(١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦) .

- دفع الزكاة لموالي بني المطلب

(١٧٨٧)

- دفع الصدقة لآل البيت

(٢١٨٥)

آنية

٦ - استعمال آنية الذهب والفضة

أجمع المسلمون على أنه يحرم على الرجل والمرأة استعمال إناء الذهب ، وإناء الفضة في الأكل ، والشرب ، والطهارة ، وسائر وجوه الاستعمال^(١) . وقال معاوية بن قرة بجواز الشرب من هذه الآنية . وقال داود الظاهري بتحريم الشرب فقط دون الأكل . وقال الشافعي في القديم يكره الاستعمال ولا يحرم ، وفي الجديد يحرم . وهذه الأقوال المخالفة مردودة بالنصوص والإجماع . [ش ٣٣٩/٨ ، ٣٤٠ ع ٣١١/١ ي ٨٤/١ ك ٣٩٥٧٠ - ٣٩٥٧٦ ف ٣/٣٥٩ ، ١٠/٧٧ (عن ابن المنذر ، وابن قدامة) ح ٤/٣٥٢ ، ٣٥٣ ن ١٦٧/٦ (عن ابن المنذر ، والنووي)] .

٧ - صحة الطهارة بآنية الذهب ، والفضة

من تؤضأ ، أو اغتسل ، من إناء ذهب ، أو فضة ، عصى بالفعل ، وصح وضوؤه ، وغسله في مذهب العلماء كافة ، إلا داود فقال : لا يصح . [ش ٣٤٠/٨]

(١) أما حكاية الإجماع على تحريم الاستعمال ، فلا تتم مع مخالفة داود ، والشافعي ، وبعض أصحابه . [ن ٦٧/١٦]

٨ - استعمال الآنية التي من غير الذهب ، والفضة

إن الإجماع على جواز اتخاذ الأواني التي من غير الذهب ، والفضة ، واستعمالها ، سواء أكانت ثمينة ، كالياقوت ، أم غير ثمينة ، كالخشب . إلا أنه روي عن ابن عمر أنه كره الوضوء في إناء النحاس ، والرصاص ، وما أشبه ذلك ^(١) . [ش ٣٤١/٨ ع ٣١٤/١٤ (عن ابن الصباغ) مر ٢٣ ي ٨٧/١ ف ٨٠/١٠ (عن ابن الصباغ) ح ٣٥٣/٤ ن ٦٧/١ (عن ابن الصباغ)] .

٩ - تغطية الإناء

تغطية الإناء ، سواء أكان فيه ماء ، أم غيره ، متفق على استحبابها [٣٢٧/١٤] .

١٠ - البول في الآنية

إعداد الآنية للبول فيها بالليل جائز بلا خلاف يعلم . [٨٧/١٠] .

١١ - تضييب الإناء

الإجماع على جواز ضيبة الإناء ، ما لم تكثر . [ح ٣٥٣/٤] .

- زكاة آنية الذهب ، والفضة

(١٨٤٣ - ١٨١٥)

أب

ر: والدان

إبار

١٢ - معنى الإبار

لا يعلم خلاف بين أهل العلم في أن التلقيح هو أن يؤخذ طلع ذكور النخل ، فيدخل بين ظهرائي طلع الإناث .

^(١) قال ابن تيمية ، الآنية الثمينة التي تكون أغلى من الذهب والفضة ، كالياقوت ونحوه ، في جواز استعمالها قولان للشافعي ، وقولان في مذهب مالك [٢٣] .

أما ما يُذَكَّر من ثمار شجر التين ، وغيرها ، فأبواره التذكير في قول ابن عبد الحكم ، والشافعي ، وسائر العلماء . [ك ٢٨٢٦٨ - ٢٨٢٧١ - ٢٨٢٧٢] .

١٣ - حكم الإبار

أجمعوا على جواز الإبار للنخل ، وغيره من الثمار . [ش ٣٩٨/٦] .

١٤ - أجرة تأبير النخل

الإجماع على جواز أجرة تلقيح النخل . [ح ٣١١/٣] .

- تأبير الشجر المبيع :

(٦٥٩) .

إباق

ر : رقيق

١٥ - إباق عبد المسلم إلى دار الحرب

لو أبق عبيد المسلمين إلى أهل الحرب ، ولم تثبت عليهم يد ، لم يملكوهم إجماعاً . [ح ٤٥٥/٥] .

١٦ - أثر إباق العبد في إجارته

إن أبق العبد الأجير ، لم يلزم السيد إبداله بالإجماع . [ح ٥١/٤] .

١٧ - رد العبد الأبق

اتفقوا على أن من وجد العبد الأبق ، فعليه رده لصاحبه ، إذا أقام به البينة ، أو أقر العبد أنه سيده .

فإن لم يجد سيده دفعه إلى الإمام ، أو نائبه ، فيحفظه لصاحبه ، أو يبيعه إن رأى المصلحة في بيعه ، وهذا لا يعلم فيه مخالف . [مر ٥٩٩ ي ٣٢/٦] .

- الجعل في رد العبد الأبق

(٨٩١)

١٨ - تصرف مُلتقط العبد الأبق به

ليس للملتقط العبد الأبق بيعه ، ولا تملكه بعد تعريفه ، فإن باعه ، فالبيع فاسد في قول عامة أهل العلم . [ي/٦/٣٢]

- صلاة العيد الأبق

(٢٢١٥)

١٩ - ذبيحة العبد الأبق

أكل ذبيحة العبد الأبق مكروه في قول ابن عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [م/١٠٥٧]

- عنق الأبق

(٢٨٦٤)

إبراء

- الإبراء من الدين :

(١٤٩٢)

- الإبراء من المُسلم فيه

(١٩٦٣)

إبليس

٢٠ - معصيته لله تعالى

اتفقوا على أن إبليس عاص لله تعالى ، كافر مذ أبقى السجود لآدم عليه السلام ، واستخف به . [مر/١٧٤]

- عصمة النبي ﷺ منه

(٣٦٩٨)

ابن

ر: ولد

ابن السبيل

- إعطاء ابن السبيل من الزكاة

(١٧٧٣)

- إعطاء ابن السبيل من الغنمة

(٣٠٧٠)

إثبات

ر: بينات

إجارة^(١)

٢١ - حكم الإجارة

إن الإجارة جائزة ، وصحيحة بالإجماع ، إلا ما يحكى عن الأصم ، وابن عُلَيَّة من منعها ، وهذا غلط لا يمنع انعقاد الإجماع الذي سبق الأعصار ، وسائر الأمصار . [ب ٢١٨/٢ ي ٣٥٦/٥ ح ٢٩/٤ ن ٢٨١/٥] .

٢٢ - نوعا الإجارة

إن الإجارة على نوعين : إجارة منافع أعيان محسوسة ، وإجارة منافع في الذمة ، وعليه قول العلماء . [ب ٢٢٥/٢] .

ر: عمل

٢٣ - تحديد مدة العقد

أجمعوا على أن الإجارة إذا وقعت على مدة يجب أن تكون معلومة .
كشهر ، أو سنة .

ولا بد من ذكر انتهاء المدة ، أو مافي حكمها ، وعليه الاتفاق [ي ٣٥٨/٥

ش ٣٥٨/٦ ح ٣٤/٤] .

^(١) لا إجماع فيها . [مر ٦٠]

٢٤ - بناء مدة العقد على العرف

أجمعوا على جواز إجارة الدار، وغيرها «شهرًا»، مع أنه قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين. [ع ٢٨١/٩].

٢٥ - حد أكثر مدة الإجارة

لا تتقدر أكثر مدة الإجارة «بل تجوز إجارة العين المدة التي تبقى فيها» وإن كثرت، وهو قول أهل العلم كافة. [ي ٣٦٠/٥]

- البذل في عقد الإجارة

ر: أجرة

٢٦ - أثر عدم انتفاع المستأجر في العقد

من استأجر أرضاً، فزرعها، فتلّف الزرع، فلا شيء على المؤجر، ولا خيار للمستأجر في فسخ عقد الإجارة بلا خلاف يعلم. [ي ٩٧/٤، ٤١٠/٥].

٢٧ - تأجير المأجور بأكثر من الإجارة

من استأجر عيناً، ثم أجراها بأكثر مما استأجرها^(١)، لم يجز له ذلك، وهو قول ابن عمر، ولا يعرف له مخالف من الصحابة. [م ١٣١٤].

٢٨ - ضمان المأجور

العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر، فإن تلفت بغير تفريط منه لم يضمنها بلا خلاف يعلم.

أما إن تعدى، فإنه يضمن بالاتفاق.

وعليه، فقد أجمعوا على أن من اكترى دابة، ليحمل عليها كمية معينة من القمح مثلاً، فحمل عليها ما اشترط، فتلفت، أنه لا شيء عليه.

ومن استأجر حيواناً إلى مسافة معينة، فتعدى تلك المسافة، فهلك الحيوان في المسافة المتعدّاة، فإنه يضمن بالإجماع.

(١) يجوز للمستأجر أن يؤجر العين من الغير عند الظاهرية، والحنفية [ر: م ١٣١٤ وحاشية ابن عابدين ٩١/٦].

وإن تلف الحيوان في حال التعدي ، ولم يكن صاحبه مع المستأجر ، فإنه يضمن كمال قيمته بلا خلاف .

وتجب الأجرة المسمّاة بالإجماع ، إلا عن المؤيد بالله ، فإنه أضاف إلى الضمان أجر المثل ، ولا وجه له .

ولا يصح تضمين مانقص من المأجور بالاستعمال إجماعاً . [ما ١١٥ - ١١٦ ي ٤١٢/٥ ، ٤٣٨ ب ٢٢٩/٢ ح ٣٣/٤ ، ٤٠] .

٢٩ - إصلاح المأجور

على المالك إصلاح ما انهدم من المأجور في مدة الإجارة ليتمكن المستأجر من الانتفاع به . [ح ٣٥/٤] .

٣٠ - فسخ الإجارة بالعيب

من اكترى عيناً ، فوجد فيها عيباً لم يكن علم به ، فله فسخ العقد بغير خلاف يعلم . [ي ٣٧٥/٥ - ٣٧٦] .

٣١ - فسخ الإجارة بتلف المأجور

تفسخ الإجارة بتلف المأجور ، سواء أكان التلف قبل قبض المستأجر له ، أم بعده^(١) ، وتسقط الأجرة ، وهو قول عامة الفقهاء ، إلا أبا ثور ، فإنه قال : يستقر الأجر . وهذا غلط . [ي ٣٧٢/٥] .

٣٢ - أثر موت ناظر الوقف في إجارة الوقف

اتفقوا على أن إجارة العين الموقوفة لا تنفسخ بموت ناظر الوقف . [ف ٣٦٥/٤] .

٣٣ - تأجير الملكية المشتركة

الإجماع على أنه يصح لكل شريك تأجير حصته مشاعاً ، ويجوز تأجير الشيء من الشريكين . [ح ٣٥/٤] .

(١) لا خلاف في أن انهدام المأجور قبل التسليم يبطل الإجارة . [ح ٣٥/٤] .

٣٤ - تأجير ملك الغير

من أجر ملك غيره كان ذلك باطلاً بلا خلاف . [م ١٢٩١]

- تأجير العارية

(٢٨٣٨)

٣٥ - إجارة محرم العين

أجمعوا على إبطال إجارة كل منفعة كانت لشيء محرم العين .
[ب ٢١٨/٢]

٣٦ - استئجار المنازل

أجمعوا على جواز إجارة الدور على الأفعال المباحة إذا بين العاقدان الوقت ، وكانا عالين بالمأجور ، والأجرة . [ما ١١٥ - ١١٦ ب ٢١٨/٢ ي ٣٦٩/٥
(عن ابن المنذر)] .

- تأجير دور مكة

(٣٧٧٦)

٣٧ - حق مستأجر الدار

من استأجر عقاراً للسكنى ، فإن له :

١ - أن يسكنه .

٢ - أن يسكن من شاء دون أن يلحق بالمسكن أي ضرر .

٣ - أن يضع فيه ماجرت عادة السآكن بوضعه ، وله أن يخزن فيه ما لا يضر به .

٤ - ولا يضع فيه الدواب ، ولا شيئاً يضر به ، وإلا أن يشترط ذلك بالعقد ، وكل هذا لا يعلم فيه مخالف . [ي ٣٩١/٢]

٣٨ - استئجار الأرض

أجمع الصحابة على جواز إجارة الأرض بالذهب ، والفضة . وقد كرهها الحسن ، وطاوس .

وإن الإجماع على صحة استئجار الأرض ، واستثناء ما فيها من أشجار ، إذا لم يكن القصد الثمار ، أو لم يكن قصد أصلاً . [ما ١١٤-١١٥ ف ١٩/٥] (عن ابن المنذر ، وابن بطلال) خ ١٢٣/١ ي ٣٥٣/٥ ، ٣٩٨ (عن ابن المنذر) ح ٣٩/٥ ن ٢٧٤/٥ (عن ابن المنذر وابن بطلال) .

٣٩ - حق مستأجر الأرض

للمستأجر أن يزرع الأرض بالزرع المعين في العقد ، وبزرع غيره إذا كان ضرره كضرر الزرع المعين أو دونه . ولا يتعين الزرع المتفق عليه ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا داود ، فإنه قال : لا يجوز له زرع غير ماعينه بالعقد . [ي ٣٩٧/٥] .

٤٠ - استئجار الحيوان

اتفقوا على جواز إجارة الدواب على الأفعال المباحة .

وإن نفقتها على مالكها إجماعاً . [ما ١١٦ ب ٢١٨/٢ م ٩١٣ ي ٣٦٩/٥ ، ٤١٩ (عن ابن المنذر) ح ٤١/٣٩ ، ٤١] .

- تأجير الهذلي

(٤٣٠٣)

٤١ - استئجار الحمام

أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على جواز كراء الحمام شهوراً مُسمّاة إذا حدّده ، وذكر آتاه . [ي ٣٧٠/٥ (عن ابن المنذر)] .

٤٢ - دخول الحمام بأجرة :

أجمعوا على جواز دخول الحمام بأجرة . [ع ٢٨١/٩٤ ش ٣٥٨/٦ ح ٥٧/٤] .

٤٣ - استئجار الرحي

أجمعوا على جواز إجارة الرحي بأجر معلوم ، ومدة معلومة . [ما ١١٦] .

٤٤ - استئجار الآلات :

إن إجارة آلات الصناعة صحيحة بالإجماع . [ح ٣٣/٤] .

٤٥ - استتجار الخيم ، والمحامل ، ونحوها

أجمعوا على جواز استتجار الخيمة ، والمحمل ، ونحوهما بعد أن يكون
المكترى من ذلك عيناً قائمة ، قد رآياها جميعاً ، مدة معلومة ، بأجر معلوم .
[ما ١١٦٦] .

٤٦ - استتجار الثياب

اتفقوا على جواز إجارة الثياب ، والبُسْط ، ونحوها . [ما ١١٦٦ ب ٢ / ٢١٨] .

- بيع المأجور

. (٥٦٣)

اجتهاد

٤٧ - اختلاف الاجتهاد

أجمع المسلمون من عهد الصحابة إلى الآن على أن الاختلاف في
استنباط فروع الدين ، ومناظرة أهل العلم في ذلك على سبيل الفائدة ، وإظهار
الحق ليس منهياً عنه ، بل هو مأمور به وفضيلة ظاهرة . [ش ١٠ / ١٠١] .

٤٨ - معرفة المجتهد بالحديث

اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد أن يكون عالماً بالحديث .

[ش ١ / ٥] .

٤٩ - الاجتهاد في أصول التوحيد

المصيب من المجتهدين في أصول التوحيد واحد بإجماع من يُعْتَدُّ به ، ولم
يخالف إلا عبد الله بن الحسن العنبري ، وداود الظاهري ، فقد صوباً المجتهدين
في ذلك أيضاً . قال العلماء : الظاهر أنهما أرادا المجتهدين من المسلمين دون
الكفار . [ش ٧ / ٢٧٠] .

- اجتهاد القاضي

. (٣٣٨٢ - ٣٣٨٣ - ٣٣٨٤)

أجرة

- موجبُ الأجرة

ر: أجازة، عمل

٥٠ - تعيين الأجرة

إن الأجرة لا تجوز إلا أن تكون معلومة متعينة بالإجماع . وقال مالك ، وأحمد ، وابن شبرمة : لا يجب تعيينها ، وهو خلاف الإجماع . وعليه فإن من استأجر دابة بعلفها ، أو بأجر مسمى ، وعلفها ، لم يجزه أحد من العلماء إلا أن يشترط موصوفاً في الذمة ، فيجوز .

ومن استأجر راعياً لغنمه بثلاث درهما ، ونسلها ، وصوفها ، وشعرها ، أو نصفه ، أو جميعه ، لم يجز بلا مخالف يعلم .

ومن أعطى شيئاً لآخر ، وقال : بعه بكذا ، فما زاد ، فهو أجرة لك ، جاز في قول ابن عباس ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف . [خ/١٢٢-١٢٣م ١٤٥٧ ي ٣٦٢/٥ ، ٣٦٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ح ٥١/٤ ن ٢٩٣/٥ (عن المهدي)] .

٥١ - كون الأجرة منفعة

الإجماع على صحة استئجار عين بمنفعة عين مخالفة ، كدار بخدمة عبد ، واستئجار حلي ذهب بمنفعة حلي فضة ، ونحو ذلك . [ح/٣٧] .

٥٢ - كون الأجرة نفقة وكسوة

إن الإجارة بالكسوة ، والنفقة صحيحة باستحسان المسلمين ^(١) .

وإن شرط الأجير كسوة معينة ، ونفقة معلومة موصوفة ، جاز ذلك في قول الجميع . [ح/٥١ (عن ابن شبرمة ، ومالك ، وأحمد) ي ٤٠٤/٥ - ٤٠٥ (عن ابن المنذر)] .

(١) الإجماع على عدم صحة استئجار الأجير بكسوته ، ونفقته للجهالة . [ح/٥١] .

٥٣ - أثر عدم استيفاء المنفعة في الأجرة

من أكرى راحلة معينة ، أو أجر عبده الخياط ، أو النجار ، أو العمال لغير ذلك من الأعمال ، أو أكرى مسكنه ، واستلف إجارة ذلك العبد ، أو كراء ذلك المسكن ، أو تلك الراحلة ، ثم حدث في ذلك حدث بموت ، أو غير ذلك ، فإن رب الراحلة ، أو العبد ، أو المسكن ، يرد إلى الذي سلّفه ما بقي من كراء الراحلة ، أو إجارة العبد ، أو كراء المسكن ، يحاسب صاحب بما استوفى من ذلك ، إن كان استوفى نصف حقه ، ردّ عليه النصف الباقي الذي عنده ، وإن كان أقلّ من ذلك ، وإن كان أقلّ من ذلك أو أكثر فبحساب ذلك يردّ إليه ما بقي له . وهذا الاختلاف فيه . [ك٢٨٦٣٣] .

٥٤ - الأجرة في الإجارة الفاسدة

الإجماع على أن الأجرة في الإجارة الفاسدة لا تجب بالعقد ، وإنما تجب باستيفاء المنفعة . [حد٤/٥٦ ن٥٦/٢٩٦ (عن المهدي)] .

- الأجرة في المضاربة الفاسدة

(٢٠٣٩)

إجماع

- من يتوجّب عليه معرفة الإجماع

(٣٤٥ - ٣٣٤٩ - ٣٣٥١)

- وجوب القضاء بالإجماع

(٣٣٨٢)

٥٥ - مخالفة الإجماع

اتفقوا على أن من خالف الإجماع المتيقّن بعد علمه بأنه إجماع ، فإنه كافر^(١) . [مر١٢٦] .

(١) قال ابن تيمية : في ذلك نزاع مشهور بين الفقهاء . [١٢٦] .

إجهاض

٥٦ - دية جنين المسلم

اتفق العلماء على أن دية جنين المسلم هي الغرة، وعلى أنه تجزئ فيها الأمة السوداء، ولا تتعين البيضاء. وقد شذ أبو عمرو بن العلاء فقال: لا تجزئ. [ما ١٤٢، ١٤٣، ٩٥/٥ ت ٣٠٥٩٥ ش ١٩٤/٧ ي ٤٠٤/٨ (عن ابن المنذر) ٧٠/٧ ن].

٥٧ - دية جنين غير مسلم

أجمعوا على أن دية جنين غير المسلم إذا كان محكوماً بكفره هي عُشْرُ دية أمه. [ما ١٤٢ ي ٣٩٠/٨ (عن ابن المنذر)].

٥٨ - دية جنين الأمة

أجمع المسلمون على أن الغرة لا تجب في جنين الأمة، وأن الواجب فيه دراهم، أو دنانير.

فإن خرج ميتاً، ففيه نصف عشر قيمته. وإن خرج حياً، ففيه قيمته يوم الولادة. وعلى ذلك الإجماع. وقال أبو يوسف: لاشيء في جنين الأمة إن خرج ميتاً، إلا أن تنقص قيمة الأم، فيضمن الجاني قيمة النقصان. وهو خلاف الإجماع. [ط ٦٢/٤ ح ٢٦٢/٥].

٥٩ - صفة الجنين

إن الإجماع على وجوب الغرة سواء أكان الجنين كامل الأعضاء، أم ناقصها، أم كان مضغوطة تصور فيها خلق آدمي، أم لم يتصور.

وقد اتفقوا على أنه لا فرق في ذلك بين كون الجنين ذكراً أو أنثى، أو أنه جنين حرّة، أو جنين أمة من سيدها. [ش ١٩٤/٧ ك ٣٦٩٦٦ - ٣٧٠١٤ م ٢١٢٨ ب ٤٠٧/٢ ي ٣٩٠/٨].

٦٠ - ما يشترط لوجوب الغرة

اتفقوا على أنه يشترط لوجوب الغرة أن يخرج الجنين من بطن أمه ميتاً، وأن لا تموت أمه من الضرب.

وعليه ، فمن ضرب بطن امرأة ، فانفصل الجنين حياً ، ثم مات بسبب الضرب ، ففيه دية الكبير . فإن كان ذكراً وجب فيه مئة بعير ، وإن كان أنثى وجب خمسون بعيراً ، سواء في هذا كله العمد ، والخطأ . وهذا مجمع عليه ^(١) .

وإن ماتت المرأة من الضرب ، وخرج جنينها بعد موتها ، ففي الأم القود ، أو الدية ، بالإجماع ^(٢) ، وأما الجنين فقال البعض فيه الغرة ، وهو قول الليث ، وربيعه ، والزهري ، وأشهب . وقال الشافعي ومالك لاشي فيه .

وقد أجمعوا على أنه لو ضرب بطن امرأة ميتة ، فألقت جنيناً ميتاً ، أنه لاشيء فيه . [ب ٢/٤٠٧ - ٤٠٨ ما ١٤٢ لك ٣٦٩٨٥ - ٣٦٩٨٦ - ٣٧٠٤١ - ٣٧٠٥٤ - ٣٧٠٥٧ ي ٣٧٠/٨ (عن ابن المنذر) ش ١٩٤/٧ - ١٩٥ ح ٢٥٦/٥ ٧٢/٧ (عن المهدي)] .

٦١ - لكل جنين غرة

من ضرب بطن امرأة ، فألقت أكثر من جنين ، ففي كل واحد غرة بالإجماع . [ما ١٤٢ ي ٣٩٥/٨ (عن ابن المنذر) ح ٢٥٧/٥] .

٦٢ - تورث دية الجنين

الإجماع على أن الغرة مورثة . وقال الليث بن سعد : هي لأمه خاصة . [ح ٢٥٧/٥] .

- في الإجهاض كفارة

(٣٤٨٨)

٦٣ - إجهاض الحامل نفسها :

إذا شربت الحامل دواء ، فألقت به جنيناً ، فعليها غرة لا ترث منها شيئاً ، وعليها الكفارة بلا اختلاف بين أهل العلم ، إلا أن أبا حنيفة لم يوجب الكفارة . [ي ٤٠٥/٨] .

^(١) شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، فلو انفصل حياً ، ثم مات ، وجب القود إذا كان الضرب عمداً ، أو الدية كاملة إذا كان خطأ [ف ٢١١/١٢ ٧٢/٧ (عن ابن حجر)] .

^(٢) وذلك تبعاً للضرب هل هو عمد ، أو خطأ .

أحباس

ر: وقف

احتضار

ر: ميت

احتكار

٦٤ - حكم الاحتكار

اتفقوا على أن الاحتكار المضرب بالناس لا يجوز .

وعلى ذلك كره أهل العلم احتكار الطعام . [مر ٨٩ ت ٤/٢٦٧] .

٦٥ - بيع مال المحتكر

أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام ، أو غيره ، واضطر الناس إليه ، ولم يجدوا غيره ، أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس . [ش ٧/٤٣] .

احتلام

- الاحتلام علامة البلوغ

(٥٠٦)

- الاحتلام يوجب الغسل

(٢٩٩٤)

إحداد

٦٦ - حكم الإحداد

أجمع المسلمون على أن الإحداد واجب على المتوفى عنها زوجها من النساء الحرائر المسلمات في عدة الوفاة . وحكي عن الحسن البصري ، والشعبي ، أنه لا يجب ، وهو شاذ خلاف السنة ، فلا يعرج عليه ^(١) . [ما ٩٧-٩٨ ب ١١١/١ ي ١٢٢/٨ ك ٢٧٥٦٨ ش ٦/٣٠٦ ، ٣٠٧ ف ٩/٤٠٠] عن البعض .

(١) الإجماع مردود بما نقل عن الحسن ، والشعبي . [ف ٩/٤٠٠] .

- مدة الإحدا د

ر: عدة

- من عليها الإحدا د

(٦٦)

٦٧ - من لا إحدا د عليها

١ - لا إحدا د على غير الزوجات بلا خلاف .

٢ - أجمعوا على أنه لا إحدا د على أم الولد ، ولا على الأمة ، إذا توفي عنهما سيدهما .

٣ - لا إحدا د على المطلقة الرجعية بالإجماع .

٤ - لا إحدا د على المطلقة قبل الدخول اتفاقاً . [ي/٨، ١٢٢، ١٢٣

(عن ابن المنذر) م ٢٠٠٢ ف ٩/٤٠١ ن ٦/٢٩٤، ٢٩٥ (عن ابن

حجر) ش ٦/٣٠٦ - ٣٠٧ ل ١٦٣ .

٦٨ - لزوم الحادة منزلها

يجب على الحادة الاعتداد في منزلها بالإجماع^(١) .

فإن كانت بعيدة عنه ، ورجعت ، وقد بقي عليها شيء من عدتها ، لزمها

أن تأتي به في منزل زوجها بلا خلاف يعلم . [ح ٢/٢٢٤ ن ٦/٣٠٠

(عن المهدي) ي/٨، ١٢٦، ١٣٦ .

٦٩ - لباس الحادة

أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ، ولا

المصبوغة . وقد أباح لها عروة بن الزبير ، ومالك ، والشافعي ، لبس ماصبغ

بالسواد ، وكرهه الزهري .

^(١) حكاية الإجماع راجعة إلى مبيتها في منزلها لا إلى الخروج منه نهاراً ، فإنها محل خلاف .

[٣٠٠/٦٥]

وقد رخص لها جميع العلماء بلبس الثياب البيض . ومنع بعض متأخري المالكية جيّد البيض ، وجيّد السواد . وقال الإمام يحيى : لها لبس البياض ، والسواد . [ما ٩٨١ ش ٦/٣١٤-٣١٥ (عن ابن المنذر) ف ٩/٤٠٥ (عن ابن المنذر) ن ٦/٢٩٧ (عن ابن المنذر)] .

٧٠ - تطيب الحادة

أجمعوا على أن الطيب محرّم على الحادة .

أما دهن الحادة رأسها بالزيت ، والسدر ، فلا يعلم خلاف في جوازه ، لأن ذلك ليس بطيب .

وقد رخص الفقهاء لها بالكحل في حال الاضطرار ، وإن كان طيباً . [ما ٩٩١ ت ٤/١٨٦ ك ٢٧٦٤٨ - ٢٧٦٤٩ - ٢٧٦٦٤ ي ٨/١٢٣ ن ٦/٢٩٧] .

٧١ - تزيّن الحادة

أجمعوا على أنه يجب على الحادة تجنب الزينة . [ما ٩٩١ ت ٤/١٨٦ ي ٨/١٢٣]

٧٢ - تحلّي الحادة

يحرم على الحادة لبس الحلّي كله حتى الخاتم في قول عامة أهل العلم . وقال عطاء : يباح لها حلي الفضة دون الذهب . وليس بصحيح . [ما ٩٨١ ي ٨/١٢٥] .

٧٣ - متعة الحادة

إن المتوفي عنها زوجها لا متعة لها بالإجماع . [ي ٧/١٧٠] .

٧٤ - جماع الحادة على غير زوجها

إن الزوج لو طالب زوجته التي التزمت الحداد على قريبتها ثلاثة أيام بالجماع خلال هذه الفترة لم يحل لها منعه باتفاقهم . [ف ٣/١١٣] .

إحرام

٧٥ - حكم الإحرام

إن الإحرام فرض على من مر بالمواقيت يريد الحج ، أو العمرة ، بالإجماع .
فإن تركه بطل نسكه بالإجماع . [مأ ٥٤٤ مر ٤٢ ب ٣١٤/١ ع ٢٠٦/٧
ي ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ ح ٢٩٠/٢ ، ٣٣٠ ، ٣٨٢] .

- من يلزمه الإحرام

(٣٧٦٤)

٧٦ - ما يؤدي بالإحرام الواحد

الأصل المجتمع عليه أنه يجوز للرجل أن يجمع بإحرام واحد بين حجة ،
وعمرة ، ولا يجمع بين حجتين ، ولا بين عمرتين . [ط ٢٠٦/٢] .

٧٧ - من لا يلزمه الإحرام

من جاوز المقيات ، ولا يريد دخول الحرم ، بل يريد حاجة فيما سواه ، فهذا
لا يلزمه الإحرام بغير خلاف . [ي ٢٤١/٣ ح ٢٩٠/٢] .

٧٨ - الإحرام عند تكرار مجاوزة الميقات

الإجماع على أنه لا يجب الإحرام على المكررين في مجاوزة الميقات في
كل مرة . [ح ٢٩١/٢] .

٧٩ - الإحرام في غير أشهر الحج

ينعقد الإحرام في غير أشهر الحج بالإجماع . [ح ٢٩٣/٢] .

٨٠ - تجديد الإحرام بعد الإسلام

من أحرم ، ثم أسلم ، جدد إحرامه إجماعاً . [ح ٢٩٠/٢] .

٨١ - ما يندب قبل الإحرام

الإجماع على أنه يندب لمن أراد الإحرام قلم الظفر ، وتنف الإبط ، وحلق
الشعر ، والعانة ، وتقصير الشارب . [ح ٢٩٨/٢] .

٨٢ - الغسل للإحرام

أجمعوا على أنه يستحبُّ الغسل عند إرادة الإحرام بحج ، أو عمرة ، أو بهما ، سواء أكان إحرامه من الميقات الشرعي ، أم من غيره . ولا يجب هذا الغسل ، وإنما هو سنة مؤكدة يكره تركها^(١) . وقال الحسن البصري : من نسي الغسل يغتسل إذا ذكره .

وقد أجمع أهل العلم على أن الإحرام بغير غسل جائز . [ما ٤١ ك ٩٤٣٤ - ١٥٢٣٨ ع ٢١٣/٧ (عن ابن المنذر) ي ٢٤٥/٣ (عن ابن المنذر)] .

٨٣ - اغتسال الحائض ، والنساء للإحرام

استحباب اغتسال الحائض ، والنساء للإحرام مجمع عليه . [ش ٢٤٩/٥] .

٨٤ - نية الإحرام

اتفقوا على أن الإحرام لا يكون إلا بنية . [ب ٣٢٦/١] .

٨٥ - تقليد الهدي لا يغني عن النية

يستحب العلماء أن يكون إحرام الحج ، وتلبيته في حين تقليده الهدي ، وإشعاره .

ولكن من قلّد هديه ، وأشعره ، لا يصير محرماً بذلك ، وإنما يصير محرماً بنية الإحرام في مذهب العلماء كافة . ونقل عن ابن عباس ، وابن عمر ، قولهما : يصير محرماً بمجرد تقليد الهدي . وهذا النقل عنهما فيه تساهل ، وإنما مذهب ابن عباس أنه إذا قلّد هديه حرم عليه ما يحرم على المحرم حتى ينحر هديه ، وكذا مذهب ابن عمر إن صح عنه في هذه المسألة شيء . [ك ١٥٨٩٣ ع ٢٧٣/٨] .

٨٦ - صلاة سنة الإحرام

مجمع على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام .

(١) نقل ابن حزم ما يفيد وجوبه : (٣١٠٢) .

وأنه يصليهما قبل الإحرام ، وتكونان نافلة عند العلماء كافة ، إلا ما حكي عن الحسن البصري أنه استحب كونهما بعد صلاة الفرض .

وكيفما أحرم جاز ، سواء قبل أداء الركعتين ، أم بعدهما بلا مخالف يعلم . [ت ١٦٦/٣ ع ٢٤٤/٧ ش ٢٠٤/٥ ي ٢٤٨/٣] .

٨٧ - موضع الإحرام

أجمع من يعتد به من السلف ، والخلف من الصحابة ، فمن بعدهم ، على أنه يجوز الإحرام بالحج ، والعمرة من الميقات ، ومما فوقه . وقال إسحاق وداود : لا يجوز الإحرام مما فوق الميقات ، وأنه لو أحرم مما قبله لم يصح إحرامه ، ويلزمه أن يرجع ويحرم من الميقات . وهذا مردود بإجماع من تقدم .

وقد أجمع أهل العلم على أن الإحرام من الميقات أفضل ، وأنه يكره أن يحرم قبله . [ع ١٩٨/٧٤ ، ٢٠٠ ما ٤١ ك ١٥٥٠١ ي ٢٣٨/٣] (عن ابن المنذر) ف ٢٩٩/٣ ، ٤٢٧ (عن ابن المنذر) ح ٢٩٣/٢ .

ر : ميقات

٨٨ - مجاوزة الميقات بغير إحرام

من جاوز الميقات مريداً للحج ، أو العمرة ، غير مُحَرَّم ، فعليه أن يرجع إليه ليحرم منه إن أمكنه ، سواء أتجاوزته علماً به ، أم جاهلاً ، علم بتحريم ذلك ، أو جهله .

فإن رجع إليه ، فأحرم منه ، فلا شيء عليه بلا خلاف يعلم . وقد صح إحرامه بالإجماع .

فإن خشي فوات الحج برجوعه إلى الميقات ، فإنه يحرم من موضعه بغير خلاف يعلم ، إلا قول سعيد بن جبير : من ترك الميقات فلا حج له [ي ٢٤٠/٣ ، ٢٤٣] .

٨٩ - موضع إحرام من لم يمر على أي ميقات

إن جميع الأمة مجمعون إجماعاً ممتنعاً على أن من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت ، فإنه لا يلزمه الإحرام قبل محاذاة موضع الميقات . [م ٨٢٢] .

٩٠ - ما يلبسه الرجل المحرم

إن السنة أن يحرم الرجل في إزار ، ورداء ، ونعلين . وهذا مجمع على استحابه . [٢١٩/٧٤ (عن ابن المنذر)] .

٩١ - لبس الرجل المحرم للمخيط

لا يجوز للرجل المحرم لباس شيء من المخيط في قول جميع أهل العلم . وعليه ، فقد أجمع المسلمون على أنه يحرم عليه لبس القميص ، والعمامة ، والبرنس ، والسراويل ، وما في معناها .

وليس للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره ، ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره ، كالقميص للبدن ، والسراويل لبعض البدن ، والقفازين لليدين . وليس في هذا كله اختلاف .

فإن لم يجد المحرم الإزار ، فله أن يلبس السراويل بلا خلاف يعلم بين أهل العلم .

ويمنع المحرم من لبس القباء ، وهذا متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط للمنع أن يدخل يدين في كميه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور . والخرقي . وحكى الماوردي نظيره إن كان الكم ضيقاً ، فإن كان واسعاً ، فلا . [ما ٤٤ ط ١٣٥/٢ ت ١٨٣/٣ ك ١٥٢٥٤ - ١٥٢٥٦ - ١٥٢٧٨ - ١٥٢٨٠ - ١٥٣٠٤ - ١٥٣٤٨ ي ٢٧١/٣ ، ٢٩٢ (عن ابن المنذر وابن عبد البر) مر ٤٢ م ٨٣٥ ب ٣١٦/١ ، ٣١٧ ش ١٨١/٥ ع ٢٥٩/٧ (عن ابن المنذر) ف ٣١٤/٣ ، ٣١٦ (عن عياض) ن ٣/٥ ، ٨ (عن عياض والنووي) ح ٣٠٤/٢] .

٩٢ - تغطيه المحرم وجهه

يباح للمحرم تغطية وجهه ، وهو قول عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر ، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم ، فكان إجماعاً . [ي ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤] .

٩٣ - لبس الرجل المحرم للخفين

أجمع المسلمون على أنه ليس للمحرم لبس الخفين ، سواء أكان الخف صحيحاً ، أم منخرقاً . فإن كان لا يجد نعلين ، فليقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين . [ت٣/١٨٣-١٨٤ ط٢/١٣٥ ما٤٤ ك١٥٢٥٤ ف٣/٣١٤ (عن عياض) م٨٣٥ ي٣/٢٧١ (عن ابن المنذر) ش٥/١٨١ ع٧٦/٢٥٩ ، ٢٦٢ (عن ابن المنذر) ن٣/٥ (عن عياض)] .

٩٤ - ماتلبسه المرأة المحرمة

أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله ، والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها ، وتستر شعرها إلا وجهها . فتسدل عليه الثوب سداً خفيفاً تستره عن نظر الرجال إليها . ولا تخمره ، إلا ماروي عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر ، تعني جدتها . ويحتمل أن يكون ذلك التخميم سداً .

وقد أجمع الكل على أن لها أن تغطي أذنيها ، ظاهرهما وباطنهما . ولا تلبس القفازين ، ولا ثوباً فيه زعفران ، أو ورس . وعليه العمل عند أهل العلم . [ما٤٤ ، ٤٥ ، ت٣/١٨٤-١٨٥ ك١٥٢٥٤-١٥٢٥٧-١٥٢٥٨-١٥٢٦٨-١٥٣٠٢ ف٣/٣١٤ ، ٣١٧ ، ٤٣/٤ (عن ابن المنذر) مر٤٣ ب١/٣١٦ ، ٣١٧ ي١/٥٢٤ ، ٢٧١/٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ (عن ابن عبد البر ، وابن المنذر) ، ن٢/٥ (عن ابن المنذر) ح١/٢٢٧] .

٩٥ - الاضطباع بحق النساء

أجمع أهل العلم على أنه ليس على النساء اضطباع . [ي٣/٣٥٤ (عن ابن المنذر)] .

٩٦ - لبس المحرم مايحفظ نقوده

يجوز للمحرم لبس الهميان ، ونحوه عند فقهاء الأمصار . ويجوز عندهم عقده إذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض ، ولم يتقل عن أحد كراهته ، إلا عن ابن عمر ، وروي عنه جوازه . ومنع إسحاق ، وسعيد بن المسيب عقده . [ك١٥٣٤٣-١٥٣٣٨ ف٣/٣٠٩ ، ٣١٠ (عن ابن المنذر)] .

٩٧ - لبس المحرم للمصبوغ

لابأس على المحرم إن لبس ثوباً صبغ بالعصفر، وغيره، وهو قول جابر، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر، وعقيل بن أبي طالب، وعائشة، وأسما، ولا يعرف لهم مخالف.

ولا يختلف العلماء في جواز لبسه. [ي ٢٨٧/٣ ك ١٥٣٣٠].

٩٨ - لبس المحرم مانهي عنه

الإجماع على أنه تحب الفدية على المحرم إذا لبس عامداً مانهي عنه.

فإن تكرر منه ذلك، تكررت الفدية، ما لم يكن له عذر، أو ينوي المداومة عليه بالإجماع. [ش ١٨٣/٥ ك ١٨٩٨٥ ي ٤٤٧/٣ ح ٣٢١/٢].

٩٩ - ما على المحرم تجنبه

اتفقوا على أن من لم يتظلل في إحرامه، ولا قتل قملة، ولا قرادة، ولا مس شيئاً من شعره، ولا من أطافه، ولا رث، ولا عصي، ولا جادل، ولا تذ بشيء من النساء، ولا شمس ريحاناً، ولا أدهن، ولا أكل شيئاً طيباً، لا دنا منه، ولا عصب رأسه، ولا شد منطقة، ولا طرح على رأسه منخبطاً، ولا حمل على رأسه شيئاً، ولا عطر وجهه، ولا غسل رأسه بغسل، ولا انغمس في ماء، ولا بالغ في الحك، ولا احتزم، ولا تقلد سيفاً، ولا قتل سباعاً، ولا أسداً، ولا خنزيراً، ولا شيئاً من دواب البر، ولا بيض طائر، ولا ذعر صيداً، ولا أفسد عشه، ولا نظر في امرأة، ولا دل على شيء من ذلك، ولا فعل شيئاً من ذلك بمحرم، ولا احتجم، فإنه لم يأت شيئاً يكره في إحرامه. [مر ٤٨ ما ٤٢١].

١٠٠ - الجماع في الإحرام

أجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام سواء أكان الإحرام صحيحاً، أم فاسداً، وعلى أنه مفسد للإحرام. [ما ٤٢١ ع ٢٩٣/٧ ي ٤٨٨/٢ ح ٣٢٤/٢].

١٠١- جزاء الجماع في الإحرام

الإجماع على وجوب الكفارة على من جامع، وهو محرم، وعلى من أمنى بتقبيل، ونحوه.

فإن كان في الحج، فعلى كل من الرجل، والمرأة بدنة^(١)، وهو فتوى الصحابة.

فإن لم يجد، فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع. وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو، ولم يظهر في الصحابة خلافه، فيكون إجماعاً. [ح- ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٢٤ ي ٤٨٨/٣].

- لا حد في الوطء في الإحرام

(١١٣٠)

١٠٢- استعمال المحرم للطيب

اتفقوا على أن المحرم يحرم عليه استعمال الطيب بأنواعه، والزعفران والورس، وأن المرأة، والرجل في ذلك سواء.

وكذلك فإن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم على المحرم بالإجماع.

وقد أجمعوا على أنه إذا احتاج المحرم إلى ما فيه طيبٌ جاز فعله، وعليه الفدية.

وبياح للحاج استعمال الطيب بعد رمي جمرة العقبة، والخلق، وقبل طواف الإفاضة في مذهب العلماء كافة، إلا مالكا فإنه كرهه قبل طواف الإفاضة^(٢).

وأما المعتمر، فلا يحل له الطيب حتى يفرغ من عمرته بالإجماع. [مر ٤٢ - ٤٣ م ٨٢٧ - ٤٢ ك ١٥٣٣٤ - ١٥٣٩٦ ب ٣١٧/١ ي ٢٨٥/٣ ش ٩/٤، ٢١٢/٥ ع ٢٢٥/٧، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٦٠ (عن ابن المنذر) ف ٣/٣٠٩، ٣١١،

(١) أما في العمرة، فعليه شاة عند الحنفية، والحنابلة، وبدنة عند الشافعية.

(٢) اتفقوا على أن الحاج يجتنب الطيب بعد إحرامه إلى صبيحة يوم النحر. [مر ٤٢ - ٤٣].

٣١٧، ٤٢/٤ (عن ابن المنذر) حـ ٣٠٦/٢ ن ٣٠٤، ٣٠٥، ٣/٥، ١١،
(عن ابن المنذر).

١٠٣ - جزاء تطيب المحرم

إذا تطيب المحرم عامداً لزمته الفدية بالإجماع. [ش ١٨٣/٥ ك ١٨٩٨٥
ي ٤٤٧/٣].

١٠٤ - لبس المحرم ما فيه طيب

أجمع المسلمون على أن المحرم لا يلبس من الثياب شيئاً مسّه الزعفران أو
الورس، أو الطيب.

فإن غسل الثوب الذي فيه طيب حتى ذهب ما فيه من ذلك، فلا بأس به
عند جميع العلماء [ت ١٨٣/٣ - ١٨٤ ما ٤٤٤ ك ١٥٢٥ - ١٥٣١٩ ف ٣١٤/٣
(عن عياض) مر ٤٢ - ٤٣ ب ٣١٦/١ ي ٢٧١/٣، ٢٨٦ (عن ابن عبد البر)
ن ٣/٥ (عن عياض)].

١٠٥ - أكل المحرم ما فيه طيب

إن الطيب إذا جعل في مأكول، أو مشروب، فذهبت رائحته، وطعمه،
ولم يبق فيه إلا اللون، فلا بأس بأكله، أو شربه بلا خلاف يعلم. [ي ٢٩٠/٣].

١٠٦ - شم المحرم للطيب

ما لا ينبت للطيب، ولا يتخذ منه، كنبات الصحراء من الشيخ،
والقيصوم، والخزامى، والفواكه كلها، كالتفاح ونحوه، وما ينبت الناس لغير
مقصد الطيب، كالحناء، والعصفر، مباح شم كل ذلك، ولا فدية فيه بلا
خلاف يعلم، إلا ما روي عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئاً من
نبات الأرض من الشيخ، والقيصوم، وغيرهما: [ي ٢٨٥/٣، ٢٨٧].

١٠٧ - حلق المحرم شعره أو نتفه

أجمع المسلمون على أن المحرم حرام عليه حلق شعر رأسه، إلا من عذر،
وسواء فيه الرجل، والمرأة.

وإن المحرم ممنوع من نتف الشعر بإجماعهم .

ولا يزيل المحرم شعراً ، أو جلدأ من محرم غيره إجماعاً .

ولا فرق في ذلك بين إزالة الشعر بالحلقي ، أو بالمقص ، أو الموسى ، أو غير ذلك بلا خلاف يعلم إجماعاً . [ما ٤٣ ك ١٦٣٠٠ - ١٦٧٣٥ ع ٢٥٢/٧ م ٨٣٥ ب ١/٣١٩ ، ٣٥٥ ي ٢٨٨/٣ ، ٤٤١ ف ١٢/٤ (عن ابن قدامة) ح ٣٠٨/٢] .

١٠٨ - جزاء حلق الشعر

اتفقوا على وجوب الفدية على من حلق رأسه لضرورة مرض ، أو حيوان يؤديه في رأسه ^(١) ، أو لغير ضرورة . [ما ٤٤ ك ١٦٣٠٠ - ١٨٩٤٩ - ١٨٩٨٥ ب ١/٣٥٣ ، ٣٥٤ ي ٤٤١/٣ (عن ابن المنذر)] .

١٠٩ - مقدار فدية الأذى من حلق الشعر

إن العلماء أجمعوا على أن الفدية ثلاث خصال على التخيير : الصيام ، أو الطعام ، أو النسك .

وقد اتفق العلماء على أنها صيام ثلاثة أيام ، أو الصدقة ثلاثة أصوع من التمر ، أو الشعير لستة مساكين ، لكل واحد منهم نصف صاع ، أو نسك وهي شاة ^(٢) .

وأن المد من البر يقوم مقام نصف صاع من غيره ، وهو قول ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وزيد ، ولا مخالف لهم في الصحابة .

(١) كان ابن عباس لا يرى بأساً للمحرم أن يحلق رأسه عن الشجة ، ولم ير فيه شيئاً ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [٨٧٤م]

(٢) لكن يعكر عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب أنه أصابه أذى ، فحلق رأسه ، فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرة . وفي رواية للطبراني : فأمره النبي ﷺ أن يفتدي ، فافتدى ببقرة . وكذا لعبد بن حميد وسعيد بن منصور .

وقد عارض هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب ، وفعله في النسك إنما هو شاة . [ف ١٥/٤ ن ١٢/٥٠ (عن ابن حجر)] . وقد كان الحسين بن علي مريضاً بالسقيا ، فأمر علي برأسه ، فحلق ، ثم نك عنه بالسقيا ، فنحر عنه بعيرا ، ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف . [٨٧٤ ، ٨٧٣م]

وحكي عن أبي حنيفة ، والثوري ، أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة ، فأما في التمر والشعير وغيرها ، فيجب صالح لكل مسكين ورواية عن أحمد أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره ، وعن بعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين ، أو صوم عشرة أيام . وهذا ضعيف منابذ للسنة مردود .

ولم يختلفوا في أن الصوم جائز أن يؤتى به في غير الحرم .
[ب ٣٥٤/١ مر ٤٤ ، ٤٦ ط ١٢٠/٣ ك ١٧٠٠١ - ١٨٩٤٢ - ١٨٩٥٠ - ١٨٩٧٠
ي ١١٨/٣ ش ٢٣٥/٥ ف ١٥/٤ (عن عياض) ن ١٢/٥] .

١١٠ - أين تؤدي فدية الأذى

فدية الأذى تجوز في الموضع الذي حلق فيه المحرم شعره ، وهو قول عثمان ، وعلي ، والحسين بن علي ، ولم يعرف لهم مخالف . [ي ٤٨٨/٣] .

١١١ - تقليم المحرم أظفاره

أجمع المسلمون على تحريم قلم الظفر في الإحرام^(١) . وقال داود : بجواز ذلك ، ولا فدية عليه .

فإن انكسر الظفر ، فإن للمحرم أن يزيله بنفسه من غير فدية تلزمه ، وعليه أجمع أهل العلم .

واتفقوا على أن في الخمسة من الأظافر من عضو واحد دم . [ما ٤٢ - ٤٤ ك ١٦٧٥٥ ع ٢٥٣/٧ (عن ابن المنذر ، وغيره) م ٨٩١ ب ٣٥٤/١ (عن ابن المنذر) ي ٢٨٨/٣ ، ٢٨٩ ، ٤٤٦ (عن ابن المنذر) ح ٣٢٢/٢] .

١١٢ - تكرار موجب الفدية

لا تتضاعف الفدية بتضعيف الجنس ، إن اتحد وقته ، ومكانه إجماعاً .
أما إن تكررت الأجناس ، كالطيب ، واللباس ، والحلق ، فإن الفدية تتكرر بالإجماع ، وإن اتحد الوقت . ولم يخالف في ذلك إلا ابن أبي هريرة . [ح ٣٢٢ ، ٣٢١/٢] .

(١) وعليه الفدية عند الجمهور . [ب ٣٥٤/١] .

١١٣ - رمي المحرم للوسخ

إن المحرم ممنوع من إلقاء الوسخ الذي يعلق به ، وعليه إجماعهم .
[ب/٣١٩] .

١١٤ - حكم صيد البر بحق المحرم

أجمعت الأمة على أنه يحرم أن يتصيد ، فيقتل شيئاً مما يؤكل من الصيد البري في الحرم ، ومادام محرماً .

وإن تعمد الصيد معصية ، وفسوق بلا خلاف .

وقد اتفقوا على أن المراد بالصيد هو ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي . أما ما ليس بوحشي ، فيجوز للمحرم قتله إجماعاً .

وقد اتفقوا على أنه لا شيء عليه في قتل الصيد الذي لا يجوز أكله .
[ما ٤٢٨/٧ ع ٢٩٨ م ٤٤٣ ، ٨٦٣ ، ٨٧٦ ، ١٦٣٧٢ ك ١٦٤٧٨ - ي ٢٧٩/٣ ، ٢٨١ ، ش ٢١٩/٥ ب ٣١٩/١ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ف ١٧/٤] .

١١٥ - متى يباح صيد البر للمحرم

إذا اضطر المحرم إلى أكل الصيد أبيع له قتله بغير خلاف يعلم .
[ي ٤٥٢/٣] .

١١٦ - جزاء صيد المحرم

أجمع العلماء على أن المحرم بحج ، أو عمرة ، إذ قتل صيد البر عمداً ، ذاكراً لإحرامه ، فعليه الجزاء . وخالف الحسن ، ومجاهد ، فأوجبوا الجزاء في الخطأ دون العمد .

واتفق الصحابة على الجزاء في قتل الصيد خطأ .

وإن قتله سهواً ، ففيه الجزاء بإجماع العلماء .

وإن جزاء الصيد إنما يجب في صيد البر دون صيد البحر بغير خلاف .
[ما ٤٥٨ ط ٤٠/٤ ، ٣٥٩ ك ١٦٣٧٢ - ١٦٦٣٠ ع ١٦٦٣٠/٧ ، ٣٢٧/٧ ، ٤١٩ (عن العبدري ، وابن المنذر) ي ٣/٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ب ٣٤٧/١ ف ١٧/٤ ، ٨٢/١٢ (عن ابن بطال ، وابن عبد البر) ح ٣١١/٢] .

(٣٢٠٥)

١١٧ - مقدار جزاء الصيد

- ١ - أجمع الصحابة على أن جزاء ما كان دابة من الصيد نظيره من النعم .
 وإن الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة^(١) ، وهو قول عثمان ، وعمر ، وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر ، وابن عباس ، ومعاوية ، وابن مسعود ، وطارق بن شهاب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ولا مخالف لهم من الصحابة .
- ٢ - في الحمام شاة بإجماع الصحابة . وقال أبو حنيفة : فيه قيمته .
- ٣ - أجمع المسلمون على أن في الطيبي شاة .
- ٤ - وفي النعامة بدنة عند العلماء كافة ، إلا النخعي ، فقال بأن فيها ثمنها^(٢) .
- ٥ - في الأرنب جدي ، وهو قول عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة .
- ٦ - في اليربوع غنق ، وهو قول عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة .
- ٧ - يجب ضمان الصيد من الطير بلا خلاف بين أهل العلم ، إلا داود فقال : إنه لا يضمن ما كان أصغر من الحمام .
 ويصح الجزاء بما لا يصح أن يكون هدياً ، كالجفرة ، والعنق ، والجدي ، وعليه أجمع الصحابة .
 وأما ما لا مثل له من الصيد ، فإن إجماع الجميع على أن عليه قيمته يحكم بذلك ذوا عدل .

^(١) عن ابن عباس أن يقوم الجزاء من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاماً ، فيصوم بذل كل نصف صاع يوماً . وعن ابن عمر أيضاً كذلك ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة . [٨٧٨م] .

^(٢) عن ابن عباس أن من قتل نعامة ، أو حمار وحش ، فبدنة من الإبل ، فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً . والإطعام مد مد . وإن قتل إبلًا ، أو نحوه ، فبقرة . فإن لم يجد أطعم عشرين مسكينا ، فإن لم يجد صام عشرين يوماً .
 وإن قتل ظبيًا ، فشاة ، فإن لم يجد ، فإطعام ستة مساكين ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [٨٧٨م] .

وإذا اختار المحرم الإطعام ، وبقي ما لا يعدل ، كما لو كان دون المَد ، صام يوماً كاملاً ، وهو قول عطاء ، والنخعي ، وحمام ، والشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي ، ولا يعلم أحد خالفهم .

وإن الصوم الواجب في جزاء الصيد يجوز مُتَّفَرِّقاً ، ومتتابعاً ، بلا خلاف يعلم^(١) .

وإن كان الصيد مملوكاً ، فقتله المحرم ، ففيه القيمة إجماعاً . [ي ٤٥٦/٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ هـ - ١٥/١ م ٤٥٥ ك ١٦٦٣٠ - ١٨٨٦٣ - ١٨٨٩٦ ح ٣٢٧/٢ ب ١/٣٥٠ م ٨٧٨ ، ١٧٦٥ ع ١١/٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١ (عن الشافعي) ف ٣/٤٢١ (عن إسماعيل القاضي)] .

- أداء جزاء صيد الحرم في مكة

(٣٧٧٣)

١١٨ - اشترك المحرمين في الصيد

إن اشترك جماعة محرمين في قتل الصيد عامدين لذلك كلهم ، فليس عليهم كلهم إلا جزاء واحد ، وهو قول ابن عمر ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف . [٨٨٧ م] .

١١٩ - إعانة المحرم للحلال على الصيد

اتفقوا على تحريم إشارة المحرم للحلال إلى الصيد ، وإعانتته بما قل ، أو كثر ، ليصطاد ، وعلى سائر وجوه الدلالات ، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها .

وإن المحرم إذا دل حلالاً على الصيد ، فاتلفه ، فالجزاء كله على المحرم ، وهو قول علي ، وابن عباس ، ولا يعرف لهما من مخالف من الصحابة^(٢) .

(١) من شاء أن يعرف مقدار الإطعام ، والصوم ، وموجب ذلك ، فليرجع إلى الحاشيتين السابقتين ، وإلى تفصيل البحث في مظانه الفقهية .

(٢) اختلف النقل عن ابن عباس ، وفي ثبوته عن علي نظر . [ف ٢٣/٤] .

وإذا دلَّ المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه بالاتفاق . [ي ٢٧٩/٣ ، ٢٨٠ ك ١٦٣٤٣-١٦٣٧٢ ف ١٩/٤ ، ٢٣ (عن عياض وابن قدامة)] .

١٢٠ - أكل المحرم صيد البر

إن الإجماع على أنه لا يجوز للمحرم أكل ماصاده من صيد البر .
وقد اتفقوا على أنه إن أكل منه ، فهو آثم . [ع ٣٣٦/٧٤ ك ١٦٣٧٢ ب ١/٣١٩ ، ٣٤٩ ، ي ٢٨١/٣] .

(١١٩)

١٢١ - تملك المحرم صيد البر

أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم قبول صيد ، إذا وهب له بعد إحرامه ، ولا يجوز له شراؤه ، ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه ، ولا خلاف بين العلماء في ذلك . [ك ١٦٤٧٨] .

١٢٢ - بيض صيد البر في حق المحرم

كل صيد حرم على المحرم حرم عليه بيضه ، وإذا كسر لزمه قيمته ، وهو قول العلماء كافة ، إلا المزني وداود ، فقالا : هو حلال ، ولا جزاء فيه : [ع ٣٢٥/٧٤] .

١٢٣ - طير الماء من صيد البر

طير الماء ، كالبط ، ونحوه ، من صيد البر . فإن صاده المحرم ، ففيه الجزاء في قول عامة أهل العلم ، إلا عطاء فقد حكى عنه أنه قال : إن كان في البر أكثر ، فهو من صيد البر ، وإن كان في البحر أكثر ، فهو من صيد البحر . [ي ٣/٣١٠ ، ٤٥٥] .

١٢٤ - صيد المحرم الجراد

يجب الجزاء على المحرم بإتلاف الجراد ، وهو قول أهل العلم كافة ، إلا كعب الأحبار ، وعروة بن الزبير ، وأبا سعد الإصطخري ، قالوا : هو من صيد البحر ، فلا جزاء فيه .

وفيه القيمة بالإجماع . [ع ٣٣٨/٧٤ (عن العبدري) ح ٢/٣٢٩] .

١٢٥ - ضمان الصيد المملوك

اتفقوا على أن المحرم إذا قتل صيداً مملوكاً لغيره، فعليه قيمته لصاحبه .
[ك ١٦٦٣٠] .

- الصيد بعد الإحرام

(٣١٩٩)

١٢٦ - صيد البحر بحق المحرم

صيد البحر حلال كله للمحرم بإجماع الأمة .

واتفقوا على أن السمك من صيد البحر . [ما ٤٦، ٥٨، ١٤٧، ك ١٦٤١٣
١٦٤٦١ - مر ٤٤ ب ٣٥١/١، ٣٥٢، ي ٣/٣١٠، ٣١١، ع ٢٩٨/٧، ٣٤٠] (عن
ابن المنذر) ح ٣١٥/٢ .

١٢٧ - أكل المحرم صيد البحر

أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم أكله . [ما ٤٦، ٥٨،
ع ٣٤٠/٧] (عن ابن المنذر) ي ٣/٣١٠ .

١٢٨ - بيع المحرم صيد البحر

أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم بيعه وشراؤه . [ما ٤٦،
٥٨، ع ٣٤٠/٧] (عن ابن المنذر) ي ٣/٣١٠ .

١٢٩ - ذبح المحرم ماعدا الصيد

اتفقوا على أنه حلال للمحرم ذبح ماعدا الصيد مما يأكله الناس من
الدجاج، والإوز، المتملك، والحمام المتملك، والإبل، والغنم، والبقر، والخيل،
ونحوه، الحل والحرم سواء . [مر ٤٤، ٤٧، ١٤٩، م ٨٨٩، ي ٣/٤٥٤، ع ٢٩٨/٧،
٣٤٠] (عن العبدري) ف ١٧/٤ .

١٣٠ - قتل المحرم جوارح الطير

اتفقوا على تحريم قتل البازي، والصقر، والعقاب^(١). [ط ١٦٧/٢ ف ٣٢/٤ (عن الطحاوي)].

١٣١ - قتل المحرم القمل والقراد

إن المحرم ممنوع من قتل القمل بالإجماع^(٢).

أما القراد، فلا بأس بقتله، وهو قول عمر، وعلي، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة، إلا رواية عن عمر قد روي عنه خلافها. [ب ٣١٩/١ م ٨٦٨، ٧٩٠].

١٣٢ - قتل المحرم الحيوان المؤذي

أجمعوا على أن للمحرم قتل الأفعى، والثعبان، والسبع، والذئب، والحدييات الكبار.

ولم يختلف العلماء في جواز قتل العقرب^(٣). في الحل، والحرم.

وقد اتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال، في الحل والحرم.

وللمحرم قتل الزنبور، وهو قول عمر، ولا مخالف له يعرف من الصحابة.

وقد أجمعوا على أنه لا جزاء على المحرم في قتل كل ما ذكر. [مر ٤٣ م ٨٩٠ ما ٤٦ ت ١٨٨/٣ - ١٨٩ ط ١٦٧/٢ ك ١٦٦٣٢ - ١٦٦٨٩ - ١٦٦٩٧ ب ٣٥٢/١ ي ٣٠٩/٣، ٣١١ ع ٣٤١/٧ (عن ابن المنذر) ش ٢٢٨/٥ ف ٣١/٤، ٣٣ (عن ابن المنذر) ح ٣١١/٢ ن ٢٧/٥ (عن ابن المنذر)].

(١) الاتفاق مردود، فإن مخالفي الحنفية آجأوا قتل كل ماعدا «وافترس من الحيوان، فيدخل فيه، الصقر وغيره». [ف ٣٢/٤].

(٢) مختلف في قتل القمل في الإحرام. [ي ٣١١/٣].

(٣) هذا متعقب. فقد قال الحكم «وحماة: لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب. وعند المالكية لا يقتل ماصغر من الحيات بحيث لا يتمكن من الأذى». [ف ٣١/٤، ٣٣].

١٣٣ - قتل المحرم الغراب

قتل الغراب في الإحرام مباح عند كل من يحفظ عنه العلم ، إلا عطاء ، ولم يتابعه أحد في ذلك .

وقد اتفق العلماء على أنه لا يباح قتل الغراب الصغير الذي يأكل الحب ، ويقال له غراب الزرع ، أو الزاغ . [ما ٤٦٨ ف ٣٠/٤ ، ٣١ (عن ابن المنذر) ٢٧/٥ (عن ابن المنذر وابن حجر)] .

١٣٤ - قتل المحرم الوزغ

إن الاتفاق على جواز قتل الوزغ في الحل ، والحرم ، وعلى أنه لا جزاء في قتله . وقال مالك : لا يقتل المحرم الوزغ . وقال مالك : لا يقتل المحرم الوزغ ، فإنه قتله يتصدق . وقال عطاء : إذا أذاك فلا بأس بقتله . [مر ٤٣ ك ١٦٦٩٧ ف ٣٣/٤ (عن ابن عبد البر) م ٨٩٠] .

١٣٥ - قتل المحرم الفأر

أجمعوا على جواز قتل الفأرة في الإحرام ، وفي الحل ، والحرم ، وأنه لا جزاء في ذلك بالاتفاق ، إلا ما حكي عن النخعي من أن في قتلها جزاء وهذا خلاف السنة ، وقول جميع أهل العلم . [ما ٤٦٨ ك ١٦٦٩٧ ف ٣٤١/٧ مر ٣ : م ٨٩٠ ف ٣١/٤ ح ٣١١/٢ ٢٧/٥ (عن ابن حجر)] .

١٣٦ - ما يحرم في أثناء الإحرام

انعقد الإجماع على أن كل ما لا يجوز للمحرم ابتداءه ، وهو محرم ، مثل لبس الثياب ، وقتل الصيد ، لا يجوز له استصحابه ، وهو محرم . [ب ٣١٨/١] .

١٣٧ - غسل المحرم من الجنابة

أجمعوا على أن المحرم يغتسل من الجنابة . وانفرد مالك ، فقال : يكره للمحرم أن يغطس رأسه في الماء . [ما ٤٦٨ ك ١٥٢١٠ ي ٢٧٠/٣ ب ٣١٨/١ ش ٢٤١/٥ ع ٣٦١/٧ (عن الماوردي) ١٣/٥ (عن ابن المنذر)] .

١٣٨ - دخول المحرم الحمام

أجمعوا على أن للمحرم دخول الحمام . وانفرد مالك فقال : إن ذلك
الوسخ اقتدى . [ما ٤٧] .

١٣٩ - غوص المحرم

للمحرم الغوص في الماء إجماعاً . [ح ٣٠٥/٢] .

١٤٠ - تغسيل المحرم

من مات محرماً ، فإنه يُغسل إجماعاً . [ح ٩٧/٢] .

١٤١ - استعمال المحرم الزيت ونحوه

أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت ، والشحم ، والسمن ،
والشيرج ، وأن يستعمل ذلك في دهن بدنه سوى رأسه ولحيته . [ما ٤٧٤ ع ٢٨٥/٧
(عن ابن المنذر) ي ٢٩١/٣ (عن ابن المنذر) ف ٣١٧/٣ (عن ابن المنذر)
ن ٣٠٧/٤ ، ١٠/٥ - ١١ (عن ابن المنذر)] .

١٤٢ - استئطال المحرم

لا بأس أن يستظل المحرم بالسقف ، والحائط ، والشجر ، والخباء . وإن نزل
تحت شجرة فلا بأس أن يطرح عليها ثوباً يستظل به ، وعليه جميع أهل العلم .
[ي ٢٧٨/٣ ك ١٥٣٦٢ ع ٢٦٩/٧ ش ٣٠٨/٥ ن ٨/٥] .

١٤٣ - نظر المحرم في المرأة :

لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة ، وهو قول ابن عمر ، وابن عباس
ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة . ولا فدية فيه عند أحد . [م ٨٩١ ك ١٦٧٥٣
- ١٦٧٥٤ ي ٢٨٩/٣] .

١٤٤ - حك المحرم جسمه

لا خلاف بين العلماء في أن للمحرم أن يحك جسمه ، وأن يحك رأسه
حكاً رقيقاً ، وأنه لا شيء عليه في ذلك ، إلا أن يستيقن أنه قتل قملاً ، أو
قطع شعراً . [ك ١٦٧٣٣ - ١٦٧٣٤ ع ٢٥٣/٧ (عن ابن المنذر)] .

١٤٥ - غسل المحرم رأسه بالخطمي ، أو السدر
اتفقوا على منع المحرم من غسل رأسه بالخطمي ، أو السدر
[ك١٥٢١٦ ب ٣١٩/١] .

١٤٦ - غسل المحرم ثيابه
يفسل المحرم ثيابه ، وهو قول عمر ، وجابر ، وابن عباس ، ولا يعرف لهم
مخالف من الصحابة . [م ٨٩١] .

١٤٧ - تداوي المحرم
العمل عند أهل العلم على أنه لا بأس أن يتداوى المحرم بدواء ، ما لم يكن
فيه طيب .

وقد أجمع العلماء على جواز حجامه المحرم في الرأس ، وغيره ، إذا
كان له عذر في ذلك ، على التداوي بقطع العرق ، وفقع الدمل ، وقلع الضرس ،
وما كان مثل ذلك كله ، ولا شيء عليه فيه عند جماعة العلماء .

وقد اتفق العلماء على جواز تضميد العين ، وغيرها للمحرم ، بالصبر ،
ونحوه ، مما ليس بطيب ، ولا فدية في ذلك .

وأجمعوا على أن للمحرم نزع الشوكة ، وشبهها . [ت ٣٢٢/٣ ك ١٦٣٠٩ -
١٦٧٥٨ - ١٦٧٦١ - ١٦٧٦٢ ع ٣٦٠/٧ ش ٢٣٨/٥ ، ٢٣٩] .
(١٤٦٢)

١٤٨ - اكتحال المحرم
اتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج
إليه ، ولا فدية عليه فيه .

وإن الكحل بالإثمد مكروه ، ولا فدية فيه بسلا خلاف يعلم . [ش ٢٣٩/٥ ع
٣٦٠/٧ ي ٢٩٥/٣] .

١٤٩ - تسوك المحرم
أجمعوا على أن للمحرم أن يستاك . [ما ٤٧] .

١٥٠ - تسلّح المحرم

للمحرم أن يتقلد السيف ، ونحوه ، وهو فعل الصحابة . [حـ ٣٠٦/٢] .

١٥١ - شراء المحرم للجواري

أجمعوا أنه لا بأس على المحرم بأن يبتاع جارية ، ولكن لا يظوها حتى يحلّ . [ط ٢٧٢/٢] .

١٥٢ - دوام إحرام من فاته الوقوف بعرفة

من فاته الوقوف بعرفة ، وأراد استدامة إحرامه إلى السنة الآتية لم يجز بإجماع الصحابة . [٢٣٤/٨٤] (عن أبي حامد) .

١٥٣ - إتلاف مال المحرم

من أتلف مال محرم غرم ثلث قيمته زيادة على ثمنه ، وهو قول عثمان ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [م ٢٢٦٣] .

- جنون المحرم بعد الإحرام

(٩٢٠)

١٥٤ - جعل إحرام الحج عمرة

من كان معه هدي ليس له أن يحل من إحرام الحج ، ويجعله عمرة بغير خلاف يعلم . [ي ٣٥٨/٣] .

- الرجعة في الإحرام

(٢٧٧٤)

إحصار

ر: حج

إحياء الموت

١٥٥ - كيفية الإحياء

اتفقوا على أن من أقطعه الإمام أرضاً لم يعمرها في الإسلام أحد قط ، لا مسلم ، ولا ذمي ، ولا حربي ، ولا كانت مما صالح عليها الإمام أهل الذمة ،

ولا كان فيها منتفع لمن يجاورها ، ولا كانت في خلال المعمور ، ولا بقرب المعمور بحيث إن وقف واقف في أدنى المعمور ، وصاح بأعلى صوته لم يسمعه من في أدنى ذلك العامر ، فعمرها الذي أخذها ، أو أحياءها بحرث ، أو حفر ، أو غرس ، أو جلب ماء ليسقيها ، أو بناء بناء ، أنها ملك له موروث عنه يبيعها إن شاء ، ويفعل فيها ما أحب .

أما الاحتطاب ، وأخذ العشب للرعي ، فليس بإحياء بلا خلاف .
[مر ٩٥م ١٣٤٩م ك ٣٢٤٦٧ - ٣٢٤٦٨ ي ٤٦١/٥] .

١٥٦ - إذن الدولة بالإحياء

اتفقوا على أنه لا يجوز لأحد أن يحيي أرضاً بغير إقطاع الإمام .
[مر ٩٥ ح ٧١/٤] .

١٥٧ - الاستعانة بالغير في الإحياء

اتفقوا على أن من استعمل في إحياء الأرض أجراً ، أو رقيقاً ، أو قوماً استعانهم ، فأعانوه طوعاً ، ونيتهم إعانتة ، والعمل له ، أن تلك الأرض له لا للعاملين فيها . [مر ٩٥م ١٣٤٩م] .

١٥٨ - الإحياء سبب للملك

اتفقوا على أن من أحيا أرضاً ميتة فهي له ملك موروث عنه ، يبيعها ، ويفعل فيها ما أحب ، وليس للدولة أن تنتزعها منه ، ولا أن تمنحها غيره .
[مر ٩٥م ١٣٤٨م ي ٤٦١/٥] .

- ما يملك بالإحياء

(١٥٥)

١٥٩ - ما لا يملك بالإحياء

١ - الأراضي الملك : إن الأراضي المملوكة بأسباب الملك لا تملك بالإحياء ، وعليه أجمع العلماء .

٢ - الأراضي المرفقة : وهي ما تعلق بها مصالح القرية ، كفنائها ، ومرعى ماشيتها ، ومحتطبها ، ومسيل مائها ، فإنها لا تملك بالإحياء بلا خلاف يعلم بين أهل العلم .

٣ - المعادن الظاهرة : وهي التي يوصل إليها من غير كلفة ينتابها الناس ، وينتفعون بها ، كالمالح ، والماء ، والكبريت ، والنفط ، والياقوت ، وأشباه ذلك ، لا تملك بالإحياء ، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ، ولا احتجازها دون المسلمين ، وهذا لا يعلم فيه مخالف . [ي/٥٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ (عن ابن المنذر)] .

١٦٠ - أثر الإحياء في تقييد ملكية الجوار
من له في ملكه مدبغة ، أو نحوها ، فأحيا إنسان إلى جانبه أرضاً مواتاً وبنائها داراً ، لم يلزم مالك المدبغة إزالة الضرر الذي يصيب من أحيا الأرض بغير خلاف يعلم . [ي/٤٨٨] .

١٦١ - مدة سقوط الإحياء
إن مدة شهر هي أقل ما قيل في سقوط حق الإحياء ، فكان مجمعا عليه ^(١) . [ح/٧٤/٤٨٨ (عن الإمام يحيى والإسفراييني)] .

١٦٢ - حق الدولة بالحمى
ليس لأئمة المسلمين أن يحموا لأنفسهم شيئاً من الأراضي الموات ، وإنما لهم أن يحموا مواضع لترعى فيها خيل المجاهدين ، وإبل الصدقة والجزية وضوال الناس التي يقوم الإمام بحفظها ، وماشية الضعيف من الناس على وجه لا يستتصر به من سواه من الناس . وهذا فعل عمر ، وعثمان ، وقد اشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً . [ي/٤٧٥] .

١٦٣ - حريم البئر القديمة
حريم بئر الجاهلية خمسون ذراعاً حولها اتفاقاً . [ح/١٠١] .

اختلاس

١٦٤ - من هو المختلس
أجمع جميع الخاصة ، والعامة ، على أن من أخذ مال امرئ مسلم ، أو معاهد ، بغير حق ، غير طيبة به نفسه ، وكان أخذه اختلاساً من يد صاحبه أنه يسمى مختلساً . [خ/١٤٦] .

^(١) إن حق الإحياء لا يطل إلى ثلاث سنين ، ولم ينكر . [ح/٧٤] .

١٦٥ - الفرق بين المختلس والسارق

إن المختلس إن اختلس جهازاً غير مستخفٍ من الناس ليس سارقاً ، ولا قطع عليه بلا خلاف .

وإن فعل ذلك مستخفياً عن كل من حضر ، فهو سارق ، وعليه القطع بلا خلاف . [٢٢٦٣م] .

١٦٦ - قطع يد المختلس

أجمعوا على أنه لا تقطع يد المختلس ، إلا أن إياس بن معاوية أوجب في الاختلاس القطع^(١) .

[ما ١٢٨ ت ١٤٤/٥ ك ٣٦١٩٢ - ٣٦٢٨٠ ب ٤٣٦/٢ - ٤٣٧ ي ٧٩/٩ م ٢٢٦٣ (عن البعض)] .

أخرس

- شهادة الأخرس

(٢٠٩٩)

- طلاق الأخرس

(٢٧٠٣)

- ذبيحة الأخرس

(١٥٤١)

- دية لسان الأخرس

(٨٤٣)

(١) قالوا : لا قطع على مختلس ، وهو قول عمر بن علي ، وزيد بن ثابت ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وإن الرواية عن زيد لا تصح ، والرواية عن عمر منقطعة ، والرواية عن علي فيها من يقبل التلقين ، ومن لا يعرف حاله [٢٢٦٣م] .

أدب

١٦٧ - ما يستحب به التيامن ، وما لا يستحب

يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من أفعال تدخل في باب التكريم ، والزينة والنظافة ونحو ذلك ، كلبس النعل ، والخف ، والسرابيل ، وحلق الشعر ، وترجيله ، والوضوء ، والغسل ، والتيمم ، ودخول المسجد ، والخروج من الخلاء ، ودفع الصدقة ، وغيرها من أنواع الدفْع الحسنه ، وتناول الأشياء الحسنه ، ونحو ذلك . وهذا مجمع عليه .

ويستحب البداءة باليسار في كل ما هو ضد السابق ، فمن ذلك خلع النعل والخف والسرابيل ، والخروج من المسجد ، والدخول الخلاء ، والاستنجاء ، ومس الذكر ، وتعاطي المستفترات وأشباهاها . وهذا مجمع عليه . [ش ٨/ ٣٩٠ - ٣٩٢ ع ٨٤/ ٢ - ٨٥] .

(٣٨٥ - ١٩٨٩)

١٦٨ - ما يستحب للعاطس ولن سَمعه

اتفق العلماء على أنه يستحب لمن عطس أن يقول عقب عطاسه : الحمد لله ، فإن قال : الحمد لله رب العالمين ، فهو أحسن . وإن قال : الحمد لله على كل حال فهو أفضل .

واتفقوا على أنه يستحب لكل من سمعه أن يقول له : يرحمك الله ، أو رحمك الله ، أو رحمك ربك ، أو يرحمكم الله . وأفضله أن يقول : رحمك الله . ويستحب للعاطس أن يقول عليه بعد ذلك : يهديكم الله ، ويصلح بالكم . [٤٧٤/ ٤٤ ط ٣٠٢ ك ٤٠٦٦٨ ش ٤٤٨/ ١٠ م ١٥٦ ف ٤٩٤/ ١٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ (عن النووي ، وابن العربي)] .

١٦٩ - القطيعة بين المسلم ، والمسلم

أجمعوا على أنه لا يجوز ترك المسلم مكالمه المسلم إذا تلاقيا فوق ثلاثة أيام إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه ، أو يدخل منه على نفسه ، أو

دنياه مضرة ، فإن كان كذلك جاز . [ش ٤٥٣/٩ ف ٤٠٣/١٠ - ٤٠٤ ، ٤٠٧ ،
(عن النووي ، وابن عبد البر) .

١٧٠ - حكم المكاثرة ، والمباهاة

لاخلاف في قبح المكاثرة ، والمباهاة . [ح ٤٩٤/٥]

١٧١ - حكم العُجب

انعقد الإجماع على قبح العُجب . [ح ٤٩٠/٥]

١٧٢ - التحدث بالنعمة

كان المسلمون يرون أن من شكر النعم أن يحدث بها . [هـ ٧٤/٣] .

١٧٣ - تفضيل البذل

إن تفضيل البذل ، والسخاء على البخل والمنع قال به السلف الصالحون
من الصحابة والتابعين . [هـ ٨٧/٣] .

١٧٤ - إيثار الغير

أجمع العلماء على فضيلة إيثار الغير بالطعام ، ونحوه من أمور الدنيا ،
وحفظ النفس . [ش ٣٢١/٨] .

١٧٥ - قول القائل : هلك الناس

اتفق العلماء على ذم قول القائل : هلك الناس ، إذا قاله على سبيل
الإزراء على الناس ، واحتقارهم ، وتفضيل نفسه عليهم ، وتقبيح أحوالهم .
أما إن قال ذلك تأسفاً ، وتحزناً ، وخوفاً عليهم ، لقبح ما يرى من أعمالهم ،
فليس محلاً للذم ، بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ش ٥٥/١٠ ك ٤١٢٣٧] .

- أدب الاستئذان

ر : استئذان

١٧٦ - القيام للداخل

أطبق السلف ، والخلف على جواز القيام للداخل إذا كان من أهل الفضل
والخير . [ش ٥٤/٣] .

- حكم المصافحة

ر: مصافحة

١٧٧ - حكم التقبيل

تقبيل الكف جائز، لفعل الصحابة من غير نكير.

أما تقبيل الفم، فإن الإجماع على منعه في غير الزوجين. [ح٤/٣٧٧].

١٧٨ - حكم المعانقة

المعانقة فعل الصحابة. [ط٤/٢٨٢].

١٧٩ - المدح الجائز

مدح رسول الله ﷺ خصالاً، وحمد أو صافاً، ومن اهتدى إليها حاز الفضائل، وبقدّر مافيه منها كان فضله في ظاهر أمره على من لم ينلها، أو من قصر عنها. وهذا طريق التفضيل في الظاهر عند السلف من الصحابة، والتابعين لهم.

وكان الصحابة لا يشنون على أحد إلا بالصدق، ولا يمدحون إلا بالحق،
لأشياء من أعراض الدنيا، شهوة، أو عصبية، أو تقيّة. [ك١٨٧/٢٠ - ٣٨٩٣٠].

١٨٠ - الدعوة إلى الخير

أجمعوا على أن الدعاء إلى الخير من الخير. [ك١١٢١٠].

١٨١ - أدب الجلوس

اتفقوا على إباحة جلوس المرء كيف أحب ما لم يضع رجلاً على رجل، أو يستلقي كذلك^(١). [مر١٥٦].

١٨٢ - من أدب المجلس

إذا كانوا أربعة، فتناجي اثنان دون اثنين، فلا بأس بالإجماع^(٢) [ش٧/٩].

(١) وضع إحدى الرجلين على الأخرى في القعود فعلة أبو بكر، وعمر، وابن مسعود، وابن عمر، وأسامة، وأنس، فلم يتكر ذلك أحد منهم. وهو ماعليه أهل العلم. [ط٤/٢٧٩].

(٢) يحرم على الجماعة المناجاة دون واحد منهم إلا أن يأذن. [ش٧/٩].

- أدب الأكل

رَ: أكل

- أدب الشرب

رَ: الشرب

- أدب الاستنجاء

رَ: استنجاء

- أدب السفر

(١٩٣١)

١٨٣ - بدء الرسالة

إن إجماع الصحابة على أن يبدأ الكاتب رسالته بنفسه ، كأن يقول : من زيد إلى عمر . [شر ٣٨٠/٧ (عن النحاس) ف ٣٢/١ (عن النحاس)] .

- أدب بمعنى التعزير

رَ: تعزير

ادخار

١٨٤ - حكم الادخار

أجمع العلماء على أن ادخار الإنسان ما يحتاج إليه من قوت ، وغيره ، جائز ، [شر ٣٣٦/٧ - ٣٣٧/٥ ن ٢٢١/٥ (عن ابن رسلان)] .

١٨٥ - ادخار الذهب والفضة

مضى الصالحون من السلف ، والمقتفون آثارهم من الخلف على ترك ادخار الذهب ، والفضة . [٢١٩/١هـ] .

- ادخار لحم الأضحية

(٢٩٣)

أذان

١٨٦ - حكم الأذان

أجمعت الأمة على أن الأذان مشروع للصلوات الخمس . وهو غير واجب بالإجماع^(١) . [ك ٣٨٦٠ - ٤٠٦٣ - ٤٢٣٥ - ٦٢٢٦ - ٩٤١١ - ٩٤٤١ ي ١/٣٥٧ ع ٨٢/٣ ف ٦٤/٢ (عن البعض) ح ١٨٧/١] .

١٨٧ - ترك الأذان

لا يعلم خلاف في أنه لا يجوز ترك الأذان ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه^(٢) . لأنه من العلامة الدالة المفرقة بين دار الإسلام ، ودار الكفر . [ك ٣٨٩٥ ف ٧٢/٢ (عن ابن عبد البر)] .

- الصلاة التي يؤذن لها

(١٨٦ - ١٠٠٠ - ٢٣٧٩ - ٢٤٣٢)

١٨٨ - الصلاة التي لا يؤذن لها

لا يؤذن لشيء من النوافل ، كالعيدين ، والاستسقاء ، والكسوف ، وغير ذلك ، وإن صلّي كل ذلك في جماعة ، وفي المسجد . وعليه إجماع المسلمين . ولا يؤذن لصلاة فرض على الكفاية ، كصلاة الجنازة .

ويستحب إعلام الناس بذلك مثل النداء : الصلاة جامعة^(٣) ، وهذا كله لا يعلم فيه خلاف ، إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان لصلاة العيدين . وهو بدعة .

وإن الإجماع على أنه لا يشرع هذا النداء في نوافل الأفراد . [ك ٤٢٦٦ - ٦٢٢٦ - ٩٤٤١ - ٩٧٨٨ م ٣٢٢ ت ٢٧٢/٢ ح ١٨٨/١] .

^(١) وجوب الأذان فرض هو الإجماع المتيقن من الصحابة . [م ٣١٥ ك ٣٨٩٥] .

وقد أخطأ من ذكر الإجماع على عدم وجوب . ومن قال بوجوبه مطلقاً الأوزاعي ، وداود ، ومحمد بن الحسن ، وابن المنذر ، وهو ظاهر قول مالك في الموطأ . وقيل هو واجب في الجمعة فقط . وقيل هو فرض كفاية . والجمهور على أنه من السنن المؤكدة . [ف ٦٤/٢] .

^(٢) الحق إثبات الخلاف ، وما حكاه هو قول الجمهور . [ف ٧٢/٢] .

^(٣) الإجماع على أنه لا يشرع : الصلاة جامعة في صلاة الجنازة [ح ١٨٨/١] .

١٨٩ - الصلاة بلا أذان

من صلى بغير أذان ، فصلاته صحيحة بلا خلاف من أحد .
[ي ٣٦٨/١] .

١٩٠ - وقت الأذان

أجمعوا على أنه لا يؤذن إلا بعد دخول وقت الصلاة .
أما قبل الوقت ، فلا يصح الأذان بإجماع المسلمين ، إلا صلاة الفجر ،
ففي الأذان قبل وقتها خلاف . [ما ٢٤٦ ك ٤٢٧٦ ف ٨٠/٢] (عن ابن بطال)
ب ١٠٤/١ ي ٣٦١/١ (عن ابن المنذر) ع ٩٧/٣ (عن ابن جرير ، وغيره)
ح ١٨٤/١ .

١٩١ - تحديد الوقت بالأذان

مع سمع الأذان من ثقة ، عالم بالوقت ، فله تقليده بدون اجتهاد لمعرفة
دخول الوقت ، وعليه الإجماع . [ي ٣٤٣/١] .

١٩٢ - صيغة الأذان

اتفقوا على أن من أذن بعد دخول الوقت ، فقال : الله أكبر الله أكبر^(١) .
أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين . ثم رفع
صوته ، فقال أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين .
حي على الصلاة مرتين . حي على الفلاح مرتين . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا
الله^(٢) . وزاد في صلاة الصبح ، والعشاء : الصلاة خير من النوم ، فقد أدى الأذان
حقه . وقد روي عن ابن عمر أن الأذان ثلاث ، وأنه كان يقول في أذانه :
حي على خير العمل .

وقد كره أهل العلم أن يقول المؤذن إذا استبطن القوم ، بين الأذان والإقامة :
قد قامت الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . [مر ٢٧ ط ١٣١/١ ،
١٣٢ ت ٢٥٢/١ ٣٧/٣] .

^(١) تبريع التكبير عمل أهل مكة المكرمة ، وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ، ولم يتكرر ذلك أحد
من الصحابة ، وغيرهم . [٣٧/٣٥] .

^(٢) يأتي المؤذن بالأذان مثني ، وهو مجمع عليه اليوم . وحكي في إفراده خلاف عن بعض السلف .
[ش ٤٦٠/٢] .

١٩٣ - ترتيب الأذان

اتفقوا على اشتراط الترتيب في الأذان . [١١٩/٣ع] .

- الترجيع في الأذان

(١٩٢)

- مايقوله المؤذن حين وجود عذر بترك الجماعة

(٢٣٧٦)

١٩٤ - من يصح أذانه

لا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ذكر . فأما الكافر ، والمجنون ، فلا يصح منهما . ولا يعتد بإذان المرأة ، ولا الخنثى ، بلا مخالف يعلم .

أما أذان الصبي ، فيعتد به ^(١) . وقد أقره أنس بن مالك ، فهذا مما يظهر ، لا يخفى ، ولم ينكره أحد فكان إجماعاً .

ولا خلاف في أنه ينبغي اختيار المؤذن العدل ، فإن كان مستور الحال ، فلا خلاف في الاعتداد بأذانه .

ويصح الأذان من ولد الزنى إجماعاً .

ويندب أن يكون المؤذن غير الإمام ، وهو ماكان عليه السلف .

وعند العلماء يجوز أن يكون المؤذنون واحداً ، أو جماعة في كل صلاة ، إذا كان مترادفاً لا يمنع من إقامة الصلاة في وقتها . [ي/١ ٣٦٥ م ٣٢٣ ك ٥٨٧٣ ح ١/١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٨٨] .

١٩٥ - مايستحب للمؤذن

١ - أن يؤذن قائماً : أجمعوا على أن السنة أن يؤذن قائماً .

^(١) لا يصح الأذان من غير ميمز إجماعاً . [ح/١٩٩] .

فإن أذن قاعداً لم يجز في مذهب العلماء كافة ، إلا ماتقل عن أبي ثور ، وأبي الفرج المالكي من جوازه^(١) .

٢ - استقبال القبلة : يستحب أن يؤذن مستقبل القبلة بلا خلاف يعلم .

٣ - إدخال أصبعيه في أذنيه : السنة أن يجعل المؤذن أصبعيه في صماخي أذنيه . وهذا متفق عليه [ما ٢٣-٢٤ ت ٢٥٠/١ ح ١٩٤/١ ي ٣٧٣/١ ، ٣٧٥ (عن ابن المنذر) ش ٤٥٨/٢ (عن عياض) ع ١١٥/٣ (عن المحاملي) ف ٦٥/٢ ، ٩٢ (عن الترمذي ، وعياض) ن ٤٨/٢ (عن الترمذي)] .

١٩٦ - التغني في الأذان

التغني في الأذان منهي عنه ، وهو قول ابن عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [٣٢٧ م] .

١٩٧ - الأجرة على الأذان

يكره للمؤذن أن يأخذ على الأذان أجراً ، ويستحب أن يحتسب أذانه ، وعلى هذا العمل عند أهل العلم . فإن أخذ أجراً جاز بلا خلاف يعلم . [٢٧٥/١ ي ٣٦٦/١] .

١٩٨ - ما يستحب لسامع الأذان

يستحب لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . ولا يلزمه أن يرفع صوته بالاتفاق . [٢٧٦/١ ي ٥٨/٢ (عن اليعمري)] .

١٩٩ - الأذان بحق المرأة

ليس على النساء أذان في قول ابن عمر ، وأنس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وابن سيرين ، والنخعي ، والثوري ومالك ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، وأبي ثور ، بلا خلاف يعلم . [٣٧٢/١ ي] .

(١) هذا متعقب . فمذهب الشافعية ، والمشهور عند الحنفية أنه سنة . فلو أذن قاعدا ، أو مضطجعا بغير عذر ، صح أذانه ، ولكن فاتته الفضيلة . ولم يثبت في اشتراط القيام شيء . [ش ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ ، ٦٥/٢] .

٢٠٠ - الأذان بحق المسافر

أجمعوا على أنه يجوز للمسافر الأذان ، وأنه محمود عليه ، مأجور فيه .
وله أن يؤذن ، وهو راكب بلا خلاف يعلم . [ك٢٣٧-٤٢٤٧] .

- التطوع بين الأذان والإقامة

(٢٣٦١)

- الخروج من المسجد بعد الأذان وقبل الصلاة

(٣٦٨٦)

ارتفاق

٢٠١ - ما يباح في الأملاك العامة

يجوز الارتفاق بالقعود في الواسع من الشوارع والطرق ، والرحاب بين العمران ، للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ، ولا يضر بالمارة . عليه اتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار . [ي٥/٤٧١] .

٢٠٢ - إخراج الميازيب إلى الطريق العام

يجوز إخراج الميازيب إلى الطريق العام ، وهو عمل الناس في جميع بلاد الإسلام من غير تكبر . [ي٤/٤٤٩ ، ٤٥٠] .

- التخلي في الطريق ، ونحوه

(٢٢٨)

٢٠٣ - التعدي على الطريق

لا خلاف يعلم في أنه لا يجوز أن يبني أحد في الطريق دكاناً ، سواء أكان الطريق واسعاً ، أم غير واسع ، أذنت الدولة فيه ، أم لم تأذن . [ي٤/٤٤٨] .

- الأراضي المتروكة المرفقة لا تملك بالإحياء

(١٥٩)

٢٠٤ - الضوء لا يملك

لا خلاف في أن الضوء لا يختص به صاحبه . [ن٥/٣٠٦] .

٢٠٥ - الاستناد إلى جدار الجار

لا أحد من سلف الأمة ، ولا من خلفها ، يزعم أنه فرض على من بني بناء أن يدعم بناءه على حائط جاره ، كانت به إلى ذلك حاجة ، أم لم تكن ، وأنه إن لم يفعل ذلك كان مخالفاً لأمر الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأنما .

وإن إجماع الجميع على أن الباني إن منعه جاره من حمل خشبه على حائطه ، أو أطلق ذلك له ، فلم يدعمه عليه ، أنه لا يجرى بذلك ، وأنه إن دعمه عليه ، وقد أذن له فيه ، أنه غير مكتسب بذلك حمداً ، ولا أجراً^(١) . [٧٨٧/٢هـ - ٧٨٨ ، ٧٨٩] .

٢٠٦ - بناء حائط مشترك يفصل بين عقارين

إذا لم يكن بين العقارين المتجاورين حائط قديم ، فطلب أحد المالكين من الآخر أن يبنيا حائطاً يحجز بينهما ، فامتنع ، لم يجبر عليه بلا خلاف يعلم . [ي/٤٦٠] .

٢٠٧ - النزاع حول الحائط المشترك

إن الرجلين إذا تداعيا حائطاً بين ملكيهما ، وكان متصلًا بينهما معاً اتصالاً لا يمكن إحداثه بعد بناء الحائط ، أو كان غير متصل بينهما الاتصال المذكور ، بل بينهما شق مستطيل كما يكون بين الحائطين اللذين ألصق أحدهما بالآخر ، فهما سواء في الدعوى .

فإن لم يكن لواحد منهما بينة تحالفها ، فيحلف كل واحد منهما على نصف الحائط أنه له ، ويجعل بينهما نصفين .

وإن حلف كل منهما على جميع الحائط أنه له ، وما هو لجاره ، جاز ذلك ، والحائط بينهما . وهذا كله قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، بلا خلاف يعلم . [ي/٤٥٤ ، ٤٥٥] .

^(١) لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره ، ويجبر على ذلك ، أحب أم كره ، إن لم يأذن له ، وهو قول عمر ، وأبي هريرة ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، فكان اتفاقاً منهم . إلا أن ذلك لا يجوز إذا كان يقصر بالحائط لضعفه عن حمله بغير خلاف يعلم . [م ١٣٥٨ ي/٤٥٠ ٤٥٠/ف ٨٤] .

إرث

ر: موارث

أرض

- إحياء الأراضي الموات

ر: إحياء الموات

- بيع الأرض

(٥٦٤ - ٥٩٤)

- استئجار الأرض

(٣٨)

- وقف الأرض

(٤٤٧٠)

- أخذ خراج الأراضي المفتوحة

ر: خراج

استئذان

٢٠٨ - مشروعية الاستئذان

أجمع العلماء على أن الاستئذان مشروع. [ش ٤٥٢/٨].

٢٠٩ - صفة الاستئذان

إجماع الأمة على أن المستأذن يسلم ، ويستأذن ثلاثاً ، فإن أذن له ، وإلا
فليرجع. [ش ٤٥٢/٨ ك ٤٠٦٢٧].

استبراء

ر: نسري

استجداء

ر: سؤال

استجمار

ر: استنجاء

استحاضة

٢١٠ - تحديد دم الاستحاضة

أجمع العلماء على أن دم الاستحاضة : هو دم يظهر من الرحم ، ليس بعادة ، ولا طبع للنساء ، ولا خلقة معروفة لهن ، وإنما هو عرق انقطع ، وسال دمه . وعليه ، فإن الدم إذا تمادى أكثر من مدة الحيض ، فهو استحاضة بالإجماع المتيقن .

وإن دم الأيسة لكبر استحاضة إجماعاً . [ك٣٦٢٣م ٢٦٦ ب ٤٩/١ ح ١٣٤/١] .

٢١١ - تكليف المستحاضة بالعبادات

إن المستحاضة لاتصلي أبداً في الزمن المحكوم بأنه زمن حيض ، ولا قضاء عليها ، ويحرم عليها الطواف ، وصلاة الجنازة ، وسجود التلاوة ، وسجود الشكر ، وغيرها من العبادات التي تحرم على الحائض . وعليه إجماع المسلمين .

أما في غير زمن الحيض ، فإن حكم المستحاضة هو حكم الطاهرة ، ولا فرق ، في الصلاة ، والصيام ، والاعتكاف ، وقراءة القرآن ، ووجوب سائر العبادات . وكذلك في وطء الزوج . وهذا مجمع عليه . [ش ٢/٢٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ع ٥٤٩/٢ (عن ابن جرير) ك٣٦٢٣] .

- أحكام المستحاضة في فترة الحيض

(٢١١)

٢١٢ - متى تغتسل المستحاضة

يجب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض ، وإن كان الدم جارياً . وهذا مجمع عليه . [ش ٢/٣٩٧] .

٢١٣ - وضوء المستحاضة لكل صلاة

يجب على المستحاضة الوضوء لكل صلاة ، هو قول عائشة ، وعثي ، وابن عباس ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن المستحاضة إذا توضأت في وقت الصلاة ، فلم تصل حتى خرج الوقت ، فأرادت أن تصلي بذلك الوضوء ، أنه ليس ذلك لها حتى تتوضأ وضوءاً جديداً . [م ١٦٨ ، ٤٧٥ ط ١٠٦/١] .

- متى يصح وضوء المستحاضة

(٤٣٨٩)

- دم الاستحاضة ينقض الوضوء

(٤٤٢٣)

استحداد

٢١٤ - حكم الاستحداد

اتفقوا على أن الاستحداد سنة . [مر ١٥٧ ب ١/٢٢٤ ع ١/٣٤٨ ن ١٠٩/١]

٢١٥ - خلق عانة الميت

يخلق شعر عانة الميت ، وهو فعل سعد بن أبي وقاص ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [م ٦٢٠] .

استحسان

- الحكم بالاستحسان

(٣٢٨٢)

استخارة

ر : صلاة الاستخارة

استسعاء

- استسعاء العبد

(٢٨٧٤ - ٢٨٧٥)

استسقاء

٢١٦ - حكم استسقاء

أجمع العلماء على أن الاستسقاء سنة . [ش ٢٠١/٤] .

٢١٧ - الاستسقاء بالدعاء

لا خلاف في جواز الاستسقاء بالدعاء بلا صلاة . [ش ٢٠١/٤] .

- الصلاة للاستسقاء

ر: صلاة الاستسقاء

استصناع

ر: اصطناع

استطابة

ر: استنجا

استعاذة

- ما يستعاذ منه

(١٤٣٣)

- الاستعاذة في الصلاة

(٢٢٧٢ - ٢٣١٢)

استغفار

- الاستغفار للميت

(٣٩٨٤)

استقبال القبلة

٢١٨ - ماهي القبلة

أجمع العلماء على أن القبلة التي أمر الله تعالى النبي ﷺ ، وعباده بالتوجه نحوها في صلاتهم هي الكعبة البيت الحرام بمكة المكرمة . [ك ١٠١٦٨] .

٢١٩ - استقبال القبلة في الصلاة

استقبال القبلة واجب بإجماع المسلمين إلا في حال العجز ، أو في الخوف عند التحام القتال ، أو في صلاة التطوع .

ولا تجب نية استقبال القبلة إجماعاً . [ش ٤٠١/٣ مر ٢٦ ب ١٠٧/١ ع ١٩٤/٣ ف ٤٠٠/١ ح ٢٠٢/١ ن ١٤٣/٢ ، ١٦٦ (عن النووي ، وابن حجر)] .

٢٢٠ - قبلة من يعاين الكعبة

اتفق المسلمون على أن من أبصر الكعبة ، ففرض عليه التوجه إلى عين البيت .

وقد انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة .

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن امرأة لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته ، فصرف وجهه عامداً عنها إلى أبعاض المسجد الحرام من خارجه ، أو من داخله ، فإن صلاته باطلة ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . [ب ١٠٧/١ م ٣٥١ ك ١٠١٧٠ ط ٣٩٣/١ ي ٣٨٦/١ ف ٣٩٦/١ ن ٤٩/٥ (عن ابن حجر)] .

٢٢١ - تحديد القبلة

أجمعوا على أن من غاب عن الكعبة ، بعد ، أو قرب ، أن يتوجه في صلاته نحوها بما قدر عليه من الاستدلال على جهتها من النجوم ، والجبال ، والرياح ، وغيرها . وهذا الاجتهاد في تحديد القبلة مجمع عليه .

وإن المحراب يجب اعتماده لتحديد القبلة ، ولا يجوز معه الاجتهاد ، وعليه إجماع المسلمين^(١) . [ك ١٠١٧١ ع ٢٣٩/١ ، ٢٠٢/٣ (عن ابن الصباغ)] .

٢٢٢ - سعة القبلة

لا خلاف بين أهل العلم في أن ما بين المشرق ، والمغرب قبلة فيمن كانت قبلته مثل قبلة المدينة المنورة ، فهو في سعة ما بين المشرق والمغرب . وإن لسائر

(١) إنما يعتمد المحراب بشرط أن يكون في بلد كبير ، أو في قرية صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه على الخطأ . فإن كان في قرية صغيرة لا يكثر المارون بها لم يجز اعتماده . [ع ٢٠٢/٣] .

البلدان من السعة في القبلة ما بين الجنوب والشمال ، ونحو ذلك . [ك ١٠٢١٩ - ١٠٢٢٠ ن ١٦٩/٢ (عن ابن عبد البر)] .

٢٢٣ - الصلاة إلى غير القبلة

اتفقوا على أن من انحرف عمداً ، أو نسياناً ، عن القبلة لغير قتال ، أو لغير غسل حدث غالب ، أو بنسيان الوضوء ، أو لغير غسل رعا ، أو لغير ما افترض على المرء من أمر بالمعروف ، أو إصلاح بين الناس ، أو إطفاء النار ، أو إمساك شيء فائت من ماله ، أو لغيره إكراه^(١) ، فإن صلاته فاسدة .

هذا وإن تعمد الانحراف عن القبلة ، واستدبارها ، وجعلها على اليمين ، أو على الشمال ، سواء في الحكم ، وكله مبطل للصلاة ، وكبيرة من الكبائر ، ولا فرق بين ذلك عند أحد من أهل الإسلام .

وقد أجمعوا على أن من كان منهزماً ، فحضرت الصلاة ، فإنه يصلي ، وإن كان إلى غير قبلة .

وقد أجمعوا على أن من صلى بغير تحرٍّ ؛ ولا اجتهد في تحديد القبلة ، ثم بان له أنه لم يستقبل جهتها في صلاته ، أن صلاته فاسدة ، وعليه أن يعيدها في الوقت ، وبعده [مر ٢٨ م ٣٥٣ ط ١٤/٣١٤ ك ١٠١٧٢ ب ١/١٧٣ ح ١/٢٠٩] .

(٢٥٥١)

استمناء

٢٢٤ - حكم الاستمناء

أجمعوا على أن للإنسان أن يياشر الاستمناء بما يحل له أن يياشره به [خ ١٢٣/٢] .

- الاستمناء يوجب الغسل

(٢٩٩٤)

^(١) من صلى إلى القبلة ، فحول إنسان وجهه عنها مكرها ، فإنه يلزمه إعادة الصلاة بالاتفاق . [ع ٣١٠/٢ (عن الجويني)] .

استنثار

٢٢٥ - حكمه عند الاستيقاظ

لا يجب الاستنثار عند الاستيقاظ بالاتفاق . [ن ١٣٨/١] .

- الاستنثار في الوضوء

(٤٤٠٥)

استنجاء

٢٢٦ - حكم الاستنجاء

لا يجب الاستنجاء ممن لم يرد الصلاة إجماعاً . [ح ٥١/١] .

٢٢٧ - مكان قضاء الحاجة

الإجماع على أن البول ، والغائط جائزان في أي مكان عدا المسجد
[م ٦٣٣] .

٢٢٨ - أين يكره التخليُّ

إن التبول ، أو التغوط ، مكروه ، ومنهي عنه في الطريق ، ومساقط الثمار ،
ومجاري الماء . وهذا متفق عليه . [ع ٩٥/٢ ، ٩٦ ش ٣١٤/٢ ن ٣٣/١
(عن النووي)] .

٢٢٩ - البول في موضع لين

متفق على أنه يستحب أن يبول في موضع لين حتى لا يترشش .
[ع ٩٢/٢] .

٢٣٠ - استقبال بيت المقدس حين التخلي

لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ، ولا غائط . ولا يحرم استدباره أيضاً ،
لا في البناء ، ولا في الصحراء . وعلى ذلك الإجماع^(١) . [ع ٨٨/٢ ف ١٩٨/١
(عن الخطابي) ن ٧٩/١ (عن الخطابي)] .

(١) فيه نظر . فقد قال بتحريم الاستقبال إبراهيم النخعي ، وابن سيرين ، وعطاء ، والزهرري ، وبعض
الشافعية ، والنسبوري بالله ، والزيدي . [ف ١٩٨/١ ن ٧٩/١ (عن ابن حجر)] .

٢٣١ - ما يستحب عند التخلي

يستحب لمن أراد قضاء الحاجة :

- ١ - أن يقدم عند دخول الخلاء رجله اليسرى ، وعند الخروج رجله اليمنى ، وهذا متفق عليه .
- ٢ - أن يقول عند الدخول : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، سواء أكان في البناء ، أم في الصحراء . وهذا مجمع عليه .
- ٣ - أن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض بالاتفاق ، وليس بواجب .
- ٤ - أن لا يطيل القعود عند قضاء الحاجة بالاتفاق . [٢٤/٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٨] .

٢٣٢ - الكلام عند التخلي

الإجماع على أن الكلام غير محرّم عند قضاء الحاجة ، وإنما هو مكروه . [٩٦/٢٤ حـ ٤٦/١ ن ٢١٢ ، ٧٥/١ (عن المهدي)] .

٢٣٣ - ما يحصل به الاستنجاء

اتفقوا على أن الاستنجاء يحصل بالحجر ، وبكل طاهر ، كالخرق ، والخشب ، والماء ، ما لم يكن طعاماً ، أو رجيئاً ، أو نجساً ، أو جليداً ، أو عظماً ، أو فحماً ، أو حمّة .

وإن العمل عند أهل العلم على النهي عن الاستنجاء بالروث ، والعظام^(١) . وقيل : لم يجوز داود غير الحجر ، وهذا ليس يصح عنه ، بل مذهبه الجواز .

وهو مشروع بثلاثة أحجار إجماعاً .

وقد أجمع أهل الفتوى من أئمة الأمصار على أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر ، فيستعمل الحجر أولاً لتخفيف النجاسة ، وتقل مباشرتها بيده ، ثم يستعمل الماء .

^(١) قال ابن تيمية : في جواز الاستجمار بغير الأحجار قولان معروفان هما روايتان عن أحمد : إحداهما

لا يجزئ إلا بالحجر ، وهي اختيار ابن المنذر وأبي بكر بن عبد العزيز . [٢٠] .

والحمم : الرماد ، والفحم ، وكل ما احترق من النار . الواحدة حممة .

فإن اقتصر على الحجر جاز بإجماع الصحابة ، وإن اقتصر على الماء جاز أيضاً بلا خلاف بين أهل العلم .

والفقهاء اليوم مجمعون على أن الاستنجاء بالماء أطهر ، وأطيب ، وأن الأحجار رخصة ، وتوسعة ، وأن الاستنجاء بها جائز في السفر ، والحضر . ولو مسح المستنجي بطرف واحد من الحجر ، ورماه ، ثم جاء شخص مسح بطرفه الآخر ، لأجزأهما بلا خلاف .

والسبيلان في كل ذلك سواء بالإجماع . [مر ٢٠ ب ١/٨٠ ك ١٣٢٥ - ١٣٨١ - ٣٨٠٧ ت ٣٠/١ - ٣١ ش ٢٧٤ - ٢٨٣ ع ١٠٤/٢ ، ١٢٢ (عن المزني ، وأبي حامد) ي ١٤٧/١ ف ٢٠٧/١ ح ٤٨/١ ، ٤٩ ن ٩٠/١ (عن المهدي)] .
٢٣٤ - مباشرة الاستنجاء باليد

إن مباشرة الاستنجاء باليد بغير الماء ، أو الحجارة ، ونحو ذلك ، حرام ، ولا يجزئ بلا خلاف ، واليد اليسرى في ذلك كاليمينى . [ف ٢٠٣/١] .
٢٣٥ - اليد اليسرى يستنجى بها

أجمع العلماء على الأمر بالاستنجاء باليسرى ، وأن الاستنجاء باليمين منهى عنه . [ش ٢٧٣/٢ ت ٢٧/١ ك ٣٩٤٩٨ - ٣٩٤٩٩ ن ١/٧٩ ، ٩٤ (عن النووي)] .

٢٣٦ - العفو عن أثر النجاسة
إذا بقي أثر من النجاسة بعد الإنقاء ، فإنه يعفى عنه للضرورة بغير خلاف يعلم . [ي ٦٩/٢] .

٢٣٧ - ما لا يوجب الاستنجاء
أجمع العلماء على أنه لا يجب الاستنجاء من الريح ، والنوم ، ولمس النساء ، والذكر . وحكي عن بعض الشيعة أنه يجب . [ع ١٠٥/٢ ي ١٤٥/١] .

إسراف

- النهي عن الإسراف في ماء الطهارة

(٣٠١٥ - ٤٣٨١)

إسلام

ر: إيمان

٢٣٨ - لادين إلا الإسلام

انعقد الإجماع على أن الإسلام هو الدين الذي فرضه الله سبحانه وتعالى على الإنس والجن ، وأنه لادين لله سواه ، وأنه ناسخ لجميع الشرائع ولا ينسخه دين بعده أبداً . ومن خالف ذلك كفر بالإجماع .

وعليه ، فإن من التزم بما جاءت به التوراة ، أو الإنجيل ، أو أية ملة أخرى ولم يتبع القرآن لا يقبل منه ذلك ، وهو كافر مشرك بالإجماع . [مر ١٦٧ ، ١٧٣ م ١٠٥٨ ف ١٩٧/٨] .

- الشك بالإسلام

(٤١٠٢ - ٣٤١٢)

- تكليف الجن والإنس بالإسلام

(٢٣٨)

٢٣٩ - أركان الإسلام

العلماء يجمعون على أن أعمدة الدين ، وأركانه التي بني عليها خمس : الشهادتان ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، الحج ، صوم رمضان . [ك ٩٣٨٠] .

٢٤٠ - تعلم الإسلام

إن تعلم أركان الإسلام الخمسة ، ومقدماتها ، فرض عين على كل مكلف بالإجماع .

وإن تعلم الزيادة على ذلك ، حتى يبلغ مرتبة الاجتهاد ، فرض على الكفاية ، ولا يحفظ فيه خلاف . [ح ١/٣-٤] .

٢٤١ - من هو المسلم

اتفقوا على أن المسلم هو من أعلن أنه متبرئ من كل دين غير دين الإسلام ، وأنه معتقد بشريعة الإسلام كلها كما أتى بها محمد رسول الله ﷺ .

وأظهر شهادة التوحيد ، يستوي في ذلك الذكر ، والأنثى ، والجحر ، والعبد ، إذا كان بالغاً ، صحيحاً ، ويعقل أنه مسلم .

ولاحلاف في إجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الإسلام ، ولو أسراً الكفر . [مر ٢٧م ٩٦٠ ، ١٣٩٨ ما ١٤٤٤ ف ١٢/٢٣٦] .

٢٤٢ - من يلزمه الإسلام

اتفقوا على أن الكافر يلزمه الإسلام :

- ١ - باختياره ، هو بالغ ، عاقل ، غير سكران .
 - ٢ - بإسلام أبويه قبل بلوغه ، أو بإسلام جده ، أو عمه إن لم يكن له أب ، سواء أسلم قرابته ، أم لم يسلموا .
- فإن كان بالغاً ، فقد أجمعوا على أنه لا يكون مسلماً بإسلام أي من أبويه .

ولاحلاف في أنه يشترط لصحة إسلامه أن يعقل الإسلام ، وذلك بأن يعلم أن الله تعالى ربه لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما إن كان بالغاً ، فأسلم أبواه ، أو أحدهما ، فقد اتفقوا على أنه لا يجبر على الإسلام .

- ٣ - إذا كان قبل بلوغه قد وقع بالأسر منفرداً عن أبويه ^(١) . [مر ٥٤ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ما ١٤٤٤ ك ٣٣٩٩٨ ي ٨/٥٥١ ، ٩/٢٥٤] .

٢٤٣ - الإسلام يجب ما قبله

أجمعت الأمة على أن الإسلام يجب ما قبله ، فلا يؤاخذ الكافر إن أسلم بما عمل حال كفره ^(٢) ، ولا يلزمه قضاء ما فاتته من العبادات ، ولا من فروع الإسلام في حال كفره .

^(١) من سبي من صغر أهل الحرب فهو مسلم ولا بد ، سواء أسبي مع أبويه ، أم مع أحدهما ، أم من دونهما ، وهو قول عمر بن الخطاب له مخالف من الصحابة . [م ٩٤٧] .

^(٢) يدفع دعوى الإجماع مانقل عن أحمد أنه قال : بلغني أن أبا حنيفة يقول : من أسلم لا يؤاخذ بما كان في الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود : قال رسول الله ﷺ : «من أحسن في الإسلام لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر» . ففيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أصر عليها في الإسلام ، فإنه يؤاخذ بها . وإلى هذا ذهب الحلبي من الشافعية [ف ١٢/٢٢٤] .

إلا أنهم أجمعوا على أنه إن كان عليه دين ، أو قصاص ، فإنه لا يسقط بإسلامه .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الكافر لو قتل كافراً ، ثم أسلم ، فإنه يقتل بالكافر الذي قتله في حال كفره . [ف/١٢/٢٢٣ ، ٢٢٤ (عن الخطابي ، وابن بطال) ي/١/٣٥٢ ، ٧٢/٩ ع/١٦٤/٢ ش/١-٤٧٤-٤٧٥ ط/٣/١٩٦] .

- وحدة المسلمين

(٤٣١)

٢٤٤ - بناء الموالاة والمعاودة على الدين

إن الموالاة ، والمعاودة في الدين واجبتان إجماعاً . [ح/٥/٥٠٠]

٢٤٥ - عصمة دم المسلم

اتفقوا على حرمة دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ، ولا ذمياً ، ولا مهانئاً ، ولا زنى ، وهو محصن ، ولا زنى بحريمته ، ولا نكح امرأة أبيه بوطء ، ولا بعقد ، ولا لاط ، ولا لحق بدار الحرب ، ولا سب أحد أصحاب النبي ﷺ ، ولا أنكر القدر ، ولا ساكن أهل الحرب ، مختاراً لذلك ، ولا وجد بين أهل البغي ، ولا ليط به ، ولا أتى بهيمة ، ولا سحر ، ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها ، ولا حذ في الخمر ثلاث مرات ثم شرب الرابعة ، ولا حذ في السرقة أربع مرات ، ولا سب الله ، ولا رسوله ﷺ ولا أحدث بدعة ، ولا ارتد ، وسعى في الأرض فساداً ، ولا جاهر بترك الزكاة ، والصوم والحج . [مر/١٣٧-١٣٨-١٤٨ ما]

٢٤٦ - تساوي دماء المسلمين

أجمعوا على أن المسلمين تتكافأ دماؤهم . [ما/١٤٦] .

٢٤٧ - إيذاء المسلم

لا خلاف في أنه لا يحل أذى المسلم بغير ما أمر الله تعالى أن يؤذى به . وإن مجرد الحسد ، والتهمة ، والشك ، لا يستباح بها تأليم المسلم ، وإضراره بلا خلاف [م/٢٢٣٢ ن/٧/١٠٤] .

٢٤٨ - احتقار المسلم ، وإرادة السوء به

إن إجماع الأمة على تحريم احتقار المسلم ، وإرادة المكروه به ، وغير ذلك من أعمال القلوب ، وعزمها .
وإن فعل ذلك ليس كفراً بلا خلاف من أحد من أهل السنة . [ش ١/٤٩٢ م ٢١٩٩] .

٢٤٩ - ظن السوء بالمسلم

إن الإجماع على قبح ظن السوء بالمسلم ، وعلى وجوب التأويل حيث أمكن . [ح ٥/٤٩٨ - ٤٩٩] .

٢٥٠ - حرمة مال المسلم

أجمعوا على تحريم أموال المسلمين ، إلا حيث أباحها الله تعالى .
وعلى ذلك ، فقد أجمعوا على أنه لا عشر على المسلمين في شيء من أموالهم ، إلا في بعض ما أخرجت أرضهم . [ما ٣٨ ، ١٤٨] .

٢٥١ - إسلام البلد دون حرب

أجمعوا على أن كل أرض أسلم عليها أهلها قبل أن يقهروا ، أن أموالهم لهم ، وأحكامهم أحكام المسلمين . [ما ٥٨١] .

- إسلام أهل الحرب

(١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩)

- إسلام أهل الذمة

(٨٨٧ - ١٢٥٣)

- إسلام الأسير

(٢٦٧)

- الغسل عند الإسلام

(٣٠١٢)

- إكراه المرتد على الإسلام

(١٦١٩)

- أثر الإسلام في أنكحة الكفار

(٤٢١٤ - ٤٢١٥ - ٤٢١٦)

- أثر الإسلام في إرث الكافر من المسلم

(٣٩٣٩)

اسم

٢٥٢ - متى يسمى الصغير

اتفقوا على أن المولود إذا مضت له سبع ليالٍ ، فقد استحق التسمية .

[مر ١٥٤] .

٢٥٣ - الاسم المستحب والمباح

اتفقوا على استحسان الأسماء المضافة إلى الله عز وجل ، كعبد الرحمن ، وما أشبه ذلك ، وعلى إباحة كل اسم سوى ذلك ، ما لم يكن اسم نبيٍّ ، أو ملك ، أو مَرَّة ، أو حرب ، أو زَحَم ، أو الحَكَم ، أو مالك ، أو خَلْد ، أو حَزَن ، أو الأجدع ، أو الكويفر ، أو شهاب ، أو أضرم ، أو العاصبي ، أو عزيز ، أو عبدة ، أو شيطان ، أو غراب ، أو حبال ، أو المضطجع ، أو نجاح ، أو أفلح ، أو نافع ، أو يسار ، أو بركة ، أو عاصية ، أو برة ، فإنهم اختلفوا فيها .

أما تسمية الرجل بماليكه باسم نافع ، ورباح ، ويسار ، وأفلح ، فعليه إجماع الحجة . وقد سمي عبد الله بن عمر مملوكه (نافعا) ، وأبو أيوب الأنصاري مملوكه «أفلح» من غير أن ينكر ذلك عليهما منكر بين المهاجرين والأنصار . [مر ١٥٤ - ١٥٥ ٢٨٤-٢٨٣/٣هـ] .

٢٥٤ - التسمية بأسماء الأنبياء

أجمع العلماء على جواز التسمية بأسماء الأنبياء عليهم السلام ، إلا عمر بن الخطاب فإنه نهى عنه . [ش ٤٣٧/٨] .

٢٥٥ - الاسم المَعْبُدُ لغير الله

اتفقوا على تحريم كل اسم مَعْبُد لغير الله عز وجل ، كعبد العزى ، وعبد هبل ، وعبد عمرو ، وعبد الكعبة ، وما أشبه ذلك حاشا عبد المطلب . [مر٥٤] .

٢٥٦ - ترخيم الاسم

اتفقوا على جواز ترخيم الاسم المتقصر إذا لم يتأذ بذلك صاحبه . [٣٥٨/٨٤] .

أسنان

- تنظيف الأسنان

ر: سواك

- القصاص في قلع السن (٣٣٣٨)

أسير

٢٥٧ - على من يقع الأسر

يقع الأسر على العربي ، كما يقع على غيره ، وهو فعل الصحابة . [ن٦/٨] (عن البعض) .

٢٥٨ - قتل الأسير

لا خلاف بين المسلمين في جواز قتل الأسير ، إذا لم يكن هناك أمان^(١) . أما إن كان بأيدي المسلمين أسرى ، فلحقهم الكفار ، فقد اتفقوا على أنه لا يقتل من الأسرى من كان صغيراً ، أو امرأة ، وأنهم يتركون لأهل دينهم إن لم يقدر المسلمون على تخليصهم . [ب١/٣٧٠ م ١٢٠ ٢١٥٤ ، ٢٢٥٢] .

٢٥٩ - استرقاق الأسير

أجمع الصحابة على جواز استعباد الأسير ، ذكراً كان أو أنثى ، شيخاً أو صبيّاً ، صغيراً أو كبيراً ، إلا الرأب ، ففي استرقاقه خلاف . [ب١/٣٦٩ ، ٣٧٠] .

(١) إجماع الصحابة على أنه لا يجوز قتل الأسير . [ب١/٣٦٩ (عن التميمي)] .

٢٦٠ - توزيع الأسرى

اتفقوا على أن الأسرى « سواء أجرى استرقاقهم ، أم فداؤهم بالمال ، فإنهم يُقسَّمون كسائر الغنيمة ، الخمس للإمام ، ثم يُقسَّم الباقي بين الغانمين . ولذلك فقد أجمعوا جميعاً على أنه ليس للإمام أن يَمْنَّ عليهم متى أحرزوا إلى دار الإسلام لأنهم صاروا غنيمة . [مر١٤خ ١٤١/٣ ي ٢٠٧/٩] .

٢٦١ - التفريق بين الأهل في السبي

إن التفريق بين السبي ، بين الوالدة ، وولدها ، وبين الوالد ، وولده ، وبين الأخوة مكروه ، وغير جائز . وعليه العمل عند أهل العلم من الصحابة ، وغيرهم . [ت ٢٩٢/٥ خ ١٦٦/٣ ، ١٦٨ (عن مالك) ما ١٠٤ - ١٠٥ ي ٢٥١/٩] .

٢٦٢ - التفريق بين المسبية ، وزوجها

لأبأس في التفريق بين المرأة ، وزوجها إذا كانا في السبي في القسمة ، والبيع ، وذلك بأن يصير الزوج في سهم رجل ، والمرأة في سهم رجل آخر ، أو أن يباع الزوج لإنسان ، والمرأة لآخر ، ويبقى الزوجان على النكاح . [خ ١٦٧/٣] .

٢٦٣ - بيع الأسير

كان المسلمون لا يرون ببيع النساء من أهل الحرب بأساً ، ويكرهون بيع الرجال ، إلا أن يُفادى بهم أسارى المسلمين . [خ ١٤٢/٣ (عن الأوزاعي)] .

٢٦٤ - حرية الأسير الدينية

اتفقوا على أن الأسير الكتابي البالغ لا يجبر على مفارقة دينه . [مر ١٢٠]

- إرث الأسير من غيره

(٣٩٣٨)

٢٦٥ - وطء المسبية

مباشرة المسبية غير ذات الزوج قبل إسلامها جائز بالإجماع .

أما ذات الزوج ، فقد اتفقوا على أنها تحل إن قتل زوجها ، أو أسلمت هي دون زوجها ، وذلك بعد مضي العدة .

وأما الحامل ، فقد أجمعوا على أنها لا توطأ حتى تضع .
ومن وطنى المسيية قبل القسمة ، فلا حد عليه إجماعاً للشبهة . [ب ٢/٤٤
مر ١٢٢م ١٩٤٠ ت ٢٨٩-٢٩٠ ج ٥/٤٣٤ ن ١١/٢١ ، ٦/١٦٥] .

- سبي الزوجين لا يؤثر في النكاح
(٢٦٢)

٢٦٦ - أثر سبي المرأة وحدها في النكاح
أجمعوا على أن المرأة إذا وقعت في ملك رجل ، ولها زوج مقيم في دار
الحرب ، أن نكاح زوجها قد انفسخ ، وحل لمالكها وطؤها بعد الاستبراء .
[ما ١٠١١ ي ٩/٢٥٥] .

٢٦٧ - إسلام الأسير
اتفقوا على أن الأسير إذا أسلم لا يقتل ، وإنما يُسْتَرْق .
[مر ١١٩ ف ٦/١١٥] .

٢٦٨ - فداء الأسير المسلم
فداء الأسرى المسلمين جائز بالإجماع .

وقد أجمعوا على أن للأسير من المسلمين أن يفدي نفسه من العدو
[ب ١/٣٧٥ خ ٣/١٨٣] .
٢٦٩ - دفع بدل الفداء

اتفقوا على أن إعطاء المال ، أو أي شيء آخر غير السلاح ، لأهل الحرب
لفك الأسرى ، واجب .

فعليه إن ضمن الأسير المسلم للعدو الفداء بطيب نفس منه من غير أن
يكرهوه على الافتداء ، فخلّوا سبيله على ذلك ، فقد اتفقوا على أن عليه أن يفي
بما ضمن لهم ، ولا يحل له منعهم ما ضمن .

وأجمعوا على أن الرجل إذا اشترى أسيراً من أسرى المسلمين بأمره بمال
معلوم ، ودفع المال بأمره ، أن له أن يرجع بذلك عليه . [مر ١٢٢ خ ٣/١٨٥
ما ٦٠ ي ٩/٢٧٠] .

٢٧٠ - صلاة الأسير

لا يعلم خلاف بين العلماء في أن الأسير يصلي صلاة المقيم . وإن سافر أو سافر به ، كان له حينئذ حكم المسافر . [ك٨١٨٢]

٢٧١ - هرب الأسير المسلم

اتفقوا على أن الأعداء لو أكرهوا الأسير المسلم ، فحلف لا يهرب ، فله أن يهرب ، ولا يمين عليه لأنه مكره .

وإن قدر على أخذ أموالهم ، ونسائهم ، وذرائعهم ، ويقتل منهم ، ففعل ذلك ، فقد أجمعوا على أنه حلال جائز . [ش ٤٢٦/٧ خ ١٨٦/٣] .

٢٧٢ - نكاح زوجة الأسير المسلم

أجمعوا على أن زوجة الأسير المسلم لا تنكح حتى يعلم يقين وفاته . [٨١٨ ي ٩٤/٨] .

٢٧٣ - أسر أهل الذمة

اتفقوا على أن من أسره أهل الحرب من أهل الذمة ، فإن ذمتهم لا تنقض بذلك ما لم يلحق بدار الحرب مختاراً .

فإن ظفر المسلمون بالأسرى ، فقد اتفقوا على أنه لا يجوز استرقاقهم . [مر ١٢٣ ي ٩/٢٧١] .

- أسر المرتد

(١٦١٣)

أشربة

ر : شرب ، خمر

اصطناع

٢٧٤ - حلم الاصطناع

الاصطناع جائز لعمل المسلمين به . [ح ٢٩٨/٣]

ر : سلم .

أضحية

٢٧٥ - حكم الأضحية

أجمع المسلمون على أن الأضحية مشروعة . وهي ليست بواجبة ، ولكنها سنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم يستحب أن يعمل بها ، وعلى هذا العمل عند أهل العلم . [ي/٩/٤٣٤ ت ٢١٩/٥ ف ٢/١٠ ، ٣ (عن الترمذي ، وابن حزم) ح ٣١٠/٤ ن ١٠٩/٥ ، ١١٠ (عن المهدي)] .

٢٧٦ - ما يضحى به من الحيوان

إن إجماع العلماء على أنه لا تصح التضحية إلا بالإبل ، أو البقر ، أو الضأن ، أو الماعز ، وأنه لا يجزئ شيء من الحيوان غير ذلك ^(١) . وقال الحسن بن صالح بجواز التضحية ببقرة الوحش عن سبعة أشخاص ، وبالظبي عن واحد . وبه قال داود في بقر الوحش . [ش/٨/١٨١ ع ٣٠٩/٨ (عن البعض) م ٩٧٧ (عن البعض) ب ٤١٦/١] .

٢٧٧ - صفة الحيوان المضحى به

أجمعت الأمة على أنه لا يجزئ في الأضحية من الإبل ، والبقر ، والماعز ، إلا الثني ، ولا من الضأن إلا الجذع . أما الجذع من غير الضأن فإنه لا يجزئ بالإجماع ^(٢) . وقال ابن عمر ، والزهري لا يجزئ من الضأن ، وعن الأوزاعي وعطاء أنه يجزئ الجذع من الإبل ، والبقر ، والمعز ، والضأن .

وتصح التضحية بالذكر ، وبالأُنثى بالإجماع . [ع/٨/٣٠٩ ، ٣١٢ (عن عياض) ش/٨/١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ت ٢١٣/٥ ، ٢٢١ - ٢٢٢ ل ١٧٦٢٢٣ - ١٧٦٢٤ - ٢١٣٥٩ م ١٥٣ ب ١/٣٦٤ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ف ١٢/١٠ (عن عياض) ن ١١٣/٥ ، ١١٤ (عن النووي)] .

(١) هذا لاشيء ، فقد صح عن بلال قوله : ما أبالي لو ضحيت بديك ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . [٩٧٧م] .

(٢) غريب نفل الإجماع . [ف/١٠/١٢ ن ١١٥] .

٢٧٨ - ما يستحب في الحيوان المضحى به

أجمع العلماء على أنه يستحب استحسان الأضحية ، واختيار أكملها ، وأطيبها ، وعلى استحسان لونها .

ويفضل التضحية بالأقرن بالاتفاق .

ويفضل في الأضحية الأبيض ، ثم الأعفر ، ثم الأملح ، وعليه الإجماع . [ش ٨/١٨٢ ، ١٨٤ - ١٨٥ ع ٨/٣١٢ ح ٤/٣٢٢ ن ٥/١١٩ ، ١٢٠ (عن النووي ، والإمام يحيى)] .

٢٧٩ - التضحية بالمعيب

اتفقوا على أنه لا يجوز التضحية بالحيوان البين العور ، أو العمى ، أو العرج ، أو المرض ، أو العجف ، أو المقطوع الأذن ، أو أكثرها .

أما التضحية بالخرقاء وبالخصي ، فإنها تجزئ بلا مخالف يعلم .

وقد أجمع العلماء على جواز التضحية بالأجم .

ولا خلاف يعلم في جواز التضحية بما فيه مرض خفيف ، وعرج خفيف ، ونقطة في العين إذا كانت يسيرة ، وهزال خفيف ، أو كان قد ذهب منه جزء يسير من الذنب . [مر ١٣٥ ك ٢١٢٥٧ - ٢١٢٥٨ - ٢١٢٥٩ - ٢١٢٦٧ - ٢١٢٨٠ - ٢١٢٩٢ - ٢١٣٠٣ ت ٥/٢٠٨ ، ٢١٠ ب/٤١٧ ، ٤١٩ ي ٣/٤٩٦ ، ٩/٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ش ٨/١٨٤ ع ٨/٣٢٠ ف ١٠/٨ ن ٥/١١٠ ، ١١٧ (عن النووي)] .

٢٨٠ - التضحية بما لا يحل أكله

اتفقوا على أنه لا يجوز التضحية بخنزير ، وبما لا يحل أكله . [مر ١٥٤] .

٢٨١ - تبديل الأضحية بما هو دونها

لا خلاف في أنه لا يجوز لمن أوجب على نفسه أضحية معينة أن يبذلها بما هو دونها . [ي ٩/٤٥٢] .

٢٨٢ - إجارة الأضحية المنذورة

إن إجارة الأضحية المنذورة لا تجوز بإجماع المسلمين . [٢٧٧/٨٤ (عن عياض)] .

٢٨٣ - الانفراد في الأضحية

اتفقوا على أن من ذبح عن نفسه أضحية لم يشرك فيها أحداً أنه قد ضحى . [مر١٥٣] .

٢٨٤ - الاشتراك في الأضحية

إن الاشتراك في الأضحية بين غير الأقرباء لا يجوز بالإجماع^(١) .
وقد اتفقوا على منع الاشتراك في الضأن ، سواء في ذلك الشاة أو الكبش ، إلا رواية عن مالك أن الكبش يجزئ أن يذبحه الرجل عن نفسه ، وعن أهل بيته ، لا على جهة الشركة ، بل إذا اشتراه مفرداً ، وقال الهادي ، والقاسم أن الشاة تجزي عن ثلاثة^(٢) .

وقد أجمعت الأمة على أن البدنة ، والبقرة ، لا تجزئ عن أكثر من سبعة^(٣) . [ب ١/٤٢٠ ، ط ٤/١٧٦ ، ١٨١ ت ٥/٢١٥ - ٢١٦ ك ٩/٢١٥٠٩ - ٢١٥٣٧ - ٢١٥٣٩ (عن الطبري ، والطحاوي) ش ٨/١٨١ ح ٤/٣١٤ - ٥/١١٥ ، ١٢٠ - ١٢ (عن النووي ، وابن رشد)] .

٢٨٥ - الأضحية عن الخنين

لا يضحي عما في البطن في قول ابن عمر ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، بلا مخالف يعرف لهم . [ي ٩/٤٥٨] .

(١) أما بين الأقارب ففيه خلاف . [ب ١/٤٢٠] .

(٢) الحق أن الشاة تجزئ عن أهل البيت وإن كانوا مئة نفس ، أو أكثر ، كما قضت بذلك السنة . [ن ٥/١٢١] .

(٣) مالك ، والليث يقولان : لا تجزئ البدنة إلا عن سبعة ، إلا أن يذبحها الرجل عن أهل بيته ، فتجوز عن سبعة حيثئذ ، وعن أقل ، وعن أكثر ، وسلفهما في ذلك أبو أيوب الأنصاري ، وأبو هريرة ، وغيرهما ، وهم يقولون : لا بأس أن يضحي الرجل بالشاة عن أهل بيته . [ك ١٠/٢١٥٤] .

٢٨٦ - ما يستحب للمضحي

اتفقوا على أن من أراد أن يضحي لا يأخذ من شعره ، وظفره ، شيئاً مذ يهلُّ هلال ذي الحجة إلى أن يضحي . [مر ١٥٣-١٥٤ م ٩٧٦] .

٢٨٧ - وقت ذبح الأضحية

إن وقت ذبح الأضحية هو اليوم العاشر من ذي الحجة بالإجماع .

وقد اتفقوا على أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس بوقت للتضحية ، إلا قولاً للحسن أنها جائزة إلى هلال المحرم .

وإن الإجماع على أنه ينبغي أن يذبحها بعد صلاة العيد ، وبعد تضحية الإمام .

أما قبل طلوع فجر يوم النحر^(١) ، وقبل صلاة العيد ، فقد أجمعوا على أنها لا تجوز .

هذا ، وقد اتفقوا على أن الذبح يشرع ليلاً كما يشرع نهاراً ، إلا رواية عن مالك ، وعن أحمد أيضاً . [ب ٤٢١/١ ، ٤٢٣ ، ك ٢١٣٣٠ - ٢١٣٤١ - ٢١٣٥٢ - ٢١٣٥٣ - ٢١٣٦٥ ما ٥٦ مر ١٥٣ ش ١٧٣/٨ (عن ابن المنذر) ع ٣٠٤/٨ (عن ابن المنذر) ف ٦/١٠ ن ١٢٤/٥ (عن ابن المنذر)] .

٢٨٨ - ترك الإمام للأضحية

الأصل المجمع عليه أن الإمام لو لم ينحر أصلاً لم يكن ذلك بمسقط عن الناس النحر ، ولا بمنع لهم من النحر في ذلك العام . [ط ١٧٣/٤] .

٢٨٩ - من يتولى ذبح الأضحية

الأفضل أن يذبح الأضحية بنفسه ، وهذا مجمع عليه .

وقد اتفقوا على أن له أن يوكل غيره من المسلمين .

أما أهل الكتاب ، فيكره تنزيهاً أن يوكلهم المسلم بالذبح ، فإن فعل أجزأه . ووقعت التضحية عن المسلم عند العلماء كافة إلا رواية عن مالك بعدم جوازها .

(١) هذا محمول على من ليس عليه صلاة عيد .

هذا ، وإن الوكيل لا يحتاج إلى أن يقول عند الذبح عَمَّنْ يضحى ، لأن النية تجزئ بلا خلاف . [مر ١٥٣ ش ١٧٩/٨ ، ١٨٥ ، ب ٤٢٤/١ ي ٤٥٧/٩ ع ٣٢٣/٨ ن ١٢٢/٥ (عن النووي)] .

٢٩٠ - كيفية ذبح الأضحية

اتفقوا على أن ذبح الأضحية يكون بإضجاعها على الجانب الأيسر ، فيضع الذابح رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل عليه في أخذ السكين ، ولمسك الرأس بيده اليسار .

ومن ضحى بغيره ، فتحره ، فليس عليه فرضاً أن يذبح بالإجماع . [م ٩٧٣ ف ١٥/١٠] .

٢٩١ - التسمية والتكبير عند الذبح

يستحب إذا ذبح الأضحية أن يقول : بسم الله ، والله أكبر ، والتسمية تجزئ بلا خلاف يعلم . وإثبات التسمية مجمع عليه . [ي ٤٥٧/٩ ش ١٨٥/٨] .

٢٩١ (مكرر) - الصلاة على النبي عليه السلام عند الذبح

الصلاة على النبي ﷺ مع التسمية عند الذبح مكروه في قول سائر العلماء . [ع ٣٢٦/٨ (عن عياض)] .

٢٩٢ - الأكل من الأضحية

لا خلاف بين العلماء في أن النهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاثة أيام منسوخ .

وقد اتفقوا على أن المضحى مأمور أن يأكل من الأضحية ، وهو مستحب ، وليس بنواجب في مذهب العلماء كافة ، إلا ما حكى عن بعض السلف أنه أوجبه .

وله أن يأكل ثلثها ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، فكان إجماعاً . [ك ١٧٥٩١ ش ٢١٤٥٢ - ٢١٤٥٣ ب ٤٥٤/١ م ١٥٣ ي ٤٤٨/٩ ع ٣٣٠/٨ ش ٣٢٤/٥ ، ١٩٩/٨ ف ٢٣/١٠ (عن النووي ، وابن عبد البر) ن ١٠٦/٥ ، ١٢٨ (عن النووي)] .

٢٩٣ - ادخار لحم الأضحية

ادخار لحوم الأضاحي جائز في قول عامة أهل العلم ، إلا ما روي من عدم جوازه عن علي ، وابن عمر ، ولم يأخذ بقولهما أحد . [ت ٢٢٢/٥ - ٢٢٣ ي ٤٤٩/٩ ن ١٢٨/٥] .

٢٩٤ - الإهداء من الأضحية

يستحب أن يهدي المضحّي ثلث أضحيته في قول ابن مسعود ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة . فكان إجماعاً . [ي ٤٤٨/٩] .

٢٩٥ - التصدق بالأضحية

أجمعت الأمة على جواز إطعام فقراء المسلمين من الأضحية . ويستحب أن يتصدق بثلاثها ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، فكان إجماعاً .

ويجوز له أن يتصدق بالجميع وهو مذهب عامة الفقهاء . [ما ٥٦١/٨ ع ٣٣٠ ، ٣٤١ (عن ابن المنذر) مر ١٥٣ ب ٤٢٤/١ ي ٤٤٨/٩] .

٢٩٦ - بيع لحم الأضحية

اتفقوا على أنه لا يجوز بيع لحم الأضاحي . [مر ١٥٤/١ ب ٤٢٤/١ ن ١٣٠/٥] .

٢٩٧ - الانتفاع بجلد الأضحية

الانتفاع بجلود الأضاحي جائز بلا خلاف . [ي ٤٥١/٩] .

اضطرار

ر : ضرورة

أطعمة

٢٩٨ - ما يباح أكله

كل طاهر لا ضرر فيه ، كالخبز ، والماء ، واللبن ، والفواكه ، والحبوب ، واللحوم الطاهرة ، حلال أكله بالإجماع . [٣٥/٩٤ مر ١٥٠] .

٢٩٩ - أكل المحرم

لا خلاف في أن ما ليس دواءً ، فلا يحل تناوله إذا كان حراماً . [م ١٣٧] .

٣٠٠ - ما يباح من حيوان البر

اتفقوا على إباحة أكل أنواع دواب البر ، ما لم يكن ذا ناب من السباع ، وعلى أكل طير البر ، والماء ، إذا كان غير ذي مخلب ، وغير أكل للجيف ، ولم يكن غراباً . إلا أن العلماء أفتوا بجواز أكل الغراب الصغير الذي يأكل الحب ، ويقال له غراب الزرع ، أو الزاغ .

وعلى ذلك ، فقد أجمعوا على إباحة الأنعام ، والظباء .

واتفقوا على تحريم كل بهيمة نكحها إنسان ، أو صادها مُحَرَّم ، أو في الحرم .

وما روي عن طلحة بن مضرف من أن الحمار ، إذا أنس ، واعتلف ، فهو بمنزلة الحمار الأهلي يحرم أكله ، فهو خلاف قول أهل العلم . وما روي عن ابن عباس من كراهة لحم الخيل لا يضح .

وقد كرهه عبد الله بن عمرو ، وعكرمة ، ومحمد بن أبي ليلى أكل الأرنب . وكره بعض أهل العلم لحم الضَّبِّ ، وحرَّمه بعضهم ، وهذا محجوج بالإجماع قبله^(١) . [مر ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٩٩٦ م ١٤٧ ك ٢٢٠٩٧ - ٢٢١٠٤ ي ٤٠٨ / ٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ (عن أحمد) ع ١٦ / ٩ ش ١٦٠ / ٨ ، ١٦٧ ، ف ٣٠ / ٤ ، ٦ / ٥ ، ٤٠٢ / ٦ ، ٩ ، ٥٣٢ / ٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ (عن النووي ، والطحاوي) ح ١٣٦ / ٤ ، ١٩٣ ، ٣٣٥ ن ٢٧ / ٥ ، ١١٩ / ٨ - ١٢٠ ، ١٢٢ (عن النووي ، وابن حجر)] .

- ما يؤكل من حيوان البر يحل بالتذكية وبالصيد

ر : ذكاة ، صيد

(١) قد نقل ذلك عن علي ، فإين يكون الإجماع مع مخالفته؟ [ف ٥٤٧ / ٩ ن ١٢٠ / ٨ (عن ابن حجر)] .

٣٠١ - ما يباح من حيوان البحر

إن العلماء أجمعوا على إباحة كل حيوان البحر إذا لم يكن متوافقاً في الاسم لحيوان في البر مُحَرَّم . وقال مالك : لا بأس بأكل جميع حيوان البحر إلا أنه كره خنزير الماء ، وبه قال جمهور العلماء . وقد اشترط بعضهم في غير السمك التزكية . [ب ١/٤٥٦ م ٩٨٩] .

- أكل الإنسان

(٤٦٤)

٣٠٢ - أكل طير الماء

إن طير الماء لا يؤكل بغير ذبح بلا خلاف يعلم . [ي ٩/٤٢٣] .

٣٠٣ - أكل الجلالة

إن الجلالة من الإبل ، والدجاج ، ونحوها ، إن علفت علفاً طاهراً ، فطاب لحمها حل بالاتفاق .

وإن حبست مدة حتى زال عنها اسم الجلالة ، فقد اتفقوا على حل أكلها أيضاً . [ن ٨/١٢٤] (عن ابن رسلان ، والجويني) مر ١٤٨-١٤٩ ي ٩/٤١١] .

٣٠٤ - أكل لحم الحمار الأهلي

لحم الحُمُر الأهلية حرام بالإجماع ، وقد روي عن ابن عباس ، وعائشة ، وبعض السلف إباحته ، وروي عنهم تحريمه . وروي عن مالك ثلاث روايات ، إباحته ، وكرهه ، وتحريمه . [ش ٦/١٣٠ ، ٤٦١ ع ٦/٧-٧ (عن الخطابي) ك ٢٢١٨٥-٢٢١٩١-٢٢١٩٢-٢٤٥٧٢-٣٦٥٤٠ ي ٩/٤٠٤] (عن ابن عبد البر) ف ٩/٥٣٩ (عن النووي) ن ٨/١١٥ (عن النووي) .

٣٠٥ - أكل البغل

لحم البغل حرام بالإجماع ، إلا ما حكى عن الحسن البصري من إباحته . [ش ٦/٤٦١ ع ٩/٩ ك ٢٢١٨٥-٢٢١٩١-٢٢١٩٢] .

٣٠٦ - أكل القرد

إن القرد لا يؤكل بلا خلاف بين علماء المسلمين . [ك٢٢١٥٣ ي ٩/٤٠٦
(عن ابن عبد البر)] .

٣٠٧ - أكل الوزغ

الوزغ مجمع على تحريمه . [ي ٩/٤٠٣ ، ٤٠٤ (عن ابن عبد البر)] .

٣٠٨ - أكل الكلب

لحم الكلب حرام بالاتفاق ، إلا رواية عن مالك بإباحة الجرو
[ب ٢/١٢٦ ع ٩/٩] .

- أكل الخنزير

(١٤١٨)

٣٠٩ - أكل المتوحش من الحيوان

إن كل ما حرم أكله من الحيوان الأهلي يحرم بالإجماع إذا كان
وحشياً ، كالخنزير^(١) . [ط ٤/٢١٠ ف ٩/٥٤٠ (عن الطحاوي) ن ٨/١١٥
(عن الطحاوي)] .

٣١٠ - أكل الميتة

أجمعت الأمة على تحريم أكل أي جزء من الميتة غير السمك ، والجراد ،
اللحم ، والشحم ، والودك ، والغضروف ، والمخ ، وغيره سواء . [ع ٩/٧٣ مر ٢٣
م ١٣٦ ، ١٠٥٨ ، ك ١١٨٧٨ ما ١٠١ ب ١/٤٥٠ ح ٢/٢١٢ ن ١٦٤/٦] .

٣١١ - ماله حكم الميتة

إن المُنْحَنَقَةَ ، والمَوْقُذَةَ ، والمُتَرَدِّيَةَ ، والنَّطِيحَةَ ، وما أكل السَّبُعُ ، حكمها
حكم الميتة^(٢) بلا خلاف . [ب ١/٤٥١] .

(١) الإجماع مردود ، فإن كثيراً من الحيوان الأهلي يختلف في نظيره من الحيوان الوحشي ، كالبهر .
[ف ٩/٥٤٠ ن ٨/١١٥ (عن ابن حجر)] .

(٢) أي أنها محرمة إلا أن تترك ذكاتها لقوله تعالى ﴿إلا ما ذكيتم﴾ . [ي ٩/٤٠١] .

٣١٢ - أكل ما خالطه دود ميت

أجمع المسلمون على إباحة أكل الباقلَاء ، وفيه الدَّقَس الميت ، وعلى أكل العسل وفيه النحل الميت ، وعلى أكل الخلل وفيه الدود الميت ، وعلى أكل الجبن ، والتين كذلك^(١) . [م ١٣٦ (عن البعض)] .

٣١٣ - أكل السمن إذا مات فيه فأر

اتفقوا على أن السمن إذا وقع فيه فأر ، فمات فيه ، جامداً كان ، أو مائعاً ، لا يؤكل ، وهو حرام^(٢) . [مر ١٥١ ك ٤٠٨٧٨] .

- تطهير السمن إذا وقعت فيه ميتة

(٤٠٤٢)

٣١٤ - أكل ميتة الجراد

أجمع المسلمون على إباحة ميتة الجراد . وقال مالك : الجراد لا يحل من غير ذكاة ، وذكاته عنده أن يقتل ، إما بقطع رأسه ، أو بغير ذلك . وأما ابن العربي فقد فصل بين جراد الحجاز وجراد الأندلس ، وقال عن الثاني : إنه لا يؤكل ، لأنه ضرر محض .

ولا فرق بين أن يموت بسبب أو بغير سبب في قول عامة أهل العلم ، وقال مالك لا يؤكل إذا مات بغير سبب ، وهو يروى عن سعيد بن المسيب ، ورواية عن أحمد ، وعن أحمد أنه إذا قتله البرد لم يؤكل .

[ش ١٦٦/٨ ع ٣٣٩/٧ ، ٧٣/٩ مر ١٤٨ ب ٤٢٩/١ ي ٣٩١/٩ ما ١٤٧ ك ٣٩٨٤٠ ف ٥١١/٩ (عن النووي) ١٤٨/٨ (عن النووي)] .

(١) شك ابن حزم بدعوى الإجماع فقال : «إن كان الإجماع صح بذلك كما ادعيتم ... إلا أنه لم ينفع» .

(٢) قال ابن تيمية : هذا فيه نزاع معروف . فمذهب طائفة أنه يلقي ، وما قرب منه ، ويؤكل سواء أكان جامداً ، أم مائعاً ، وهو قول ابن عباس ، وابن مسعود ، وهو رواية عن أحمد ، وعن مالك . [١٥١] .

٣١٥ - أكل ميتة السمك ونحوه

أجمع المسلمون على إباحة ميتة السمك ، وشبهه ، مما لا يعيش إلا في الماء بغير حاجة إلى تذكية مهما كان سبب موته . إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيتة .

فإن صيد حياً ، وذبحه مسلم ، بالغ ، عاقل ، ليس بسكران ، فقد اتفقوا على أن أكله حلال . [ش ١٤٨/٨ ع ٧٣/٩ مر ١٤٨ ب ١/٤٢٥ ي ٣٩٠/٩ - ٣٩١ ، ٤٢٣ ف ٥٠٩/٩ ، ٥١٠ ن ١٤٩/٨] .

٣١٦ - أكل الحيوان حياً

اتفقوا على أن الحيوان المباح لا يحل أكله في حال حياته . [مر ١٤٨ م ٩٩١] .

٣١٧ - أكل ما قطع من الحيوان الحي

اتفقوا على أن ما قطع من الحيوان المأكول اللحم ، وهو حي ، أو قبل تمام تذكيتة ، فهو ميتة لا يحل أكله .

فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء ، جاز أكل بقية الحيوان دون ما قطع منه . وهذا ما لا خلاف فيه . [ب ١/٧٦ م ١٠٤٩ ما ١٤٧ ت ١٨٥/٥ - ١٨٦] .

- أكل النجاسة

(٤٠٣٢)

- أكل الدم

(١٤٥٩)

٣١٨ - ما يباح للمضطر

أجمعت الأمة على أن المضطر إذا لم يجد شيئاً طاهراً يأكله يجوز له أكل النجاسات ، كالهيئة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وما في معناها وإن الإجماع على أنه يباح له الأكل بقدر ما يسد رمقه ، ويأمن معه الموت ، ويحرم ما زاد على الشبع .

فإن اضطر إلى الميتة ، ولم يأكلها ، ومات ، دخل النار ، فهو فرض عليه .
وعلى هذا جماعة العلماء من السلف ، والخلف . [٣٩/٩٤ مر ١٥١ ما ١٤٨
ك ٢٢٣٣٣ - ٢٢٣٣٥ - ٢٢٣٣٦ ي ٤١٢/٩ ف ٦٥/١٠ (عن ابن بطال)
ن ١٥٢/٨٥] .

٣١٩ - من هو المضطر؟

اتفقوا على أن الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير حلال لمن خشى على نفسه
الهلاك من الجوع ، ولم يأكل من أمسه شيئاً ، ولم يكن قاطع طريق ، ولا مسافراً
سفرأ لا يحل له . [مر ١٥١] .

٣٢٠ - لبن مأكول اللحم

اتفقوا على أن لبن ما يؤكل لحمه حلال . [مر ١٤٨-١٤٩] .

٣٢١ - بيض مأكول اللحم

اتفقوا على أن بيض ما يؤكل لحمه حلال . [مر ١٤٩] .

٣٢٢ - أكل الجبن

أجمعت الأمة على جواز أكل الجبن ما لم يخالطه نجاسة . وذلك بأن
يوضع في أنفحة ذبحها من لا يحل ذكاته . [٦٩/٩٤] .

٣٢٣ - أكل الخل

الخل حلال بالإجماع . [ب ١/٤٦١ مر ١٣٧] .

- تغلل الخمر

(١٤٠٩)

٣٢٤ - أكل الثمر والزبيب

صح الإجماع المتيقن على إباحة الثمر ، وإباحة الزبيب . [م ١٠٩٨] .

٣٢٥ - أكل الجمار

أكل الجمار من المباحات بلا خلاف . [ف ٤/٣٢١ (عن ابن بطال)] .

٣٢٦ - متى يباح أكل مال الغير

من مر بثمره ، فله أن يأكل منها في حال الجوع ، والحاجة ، ولا يحمل منها شيئاً . وهو قول عمر ، وابن عباس ، وأبي بردة ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرة ، ورافع بن عمر من الصحابة « من غير مخالف ، فيكون إجماعاً .
[ي ٤١٥/٩ ، ٤١٦]

(٣٨٠٢)

٣٢٧ - أكل ماله رائحة كريهة

إن أكل الثوم ، والبصل ، ونحوهما حلال بالإجماع ، إلا ما حكى عن أهل الظاهر من تحريمهما . [ش ٢١٦-٢١٧ ، ٢١٧/٨ ، ٣١٧/٢ ن ١٥٤/٢] .

- نهى أكل الثوم ، ونحوه من دخول المسجد

(٣٦٧٦)

- الأكل ، وآدابه

ر : أكل

أظفار

- تقليمها

ر : تقليم

اعتكاف

٣٢٨ - حكم الاعتكاف

أجمع المسلمون على أن الاعتكاف سنة ، وأنه لا يجب إلا بالنذر ، وعلى أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان . وروي عن مالك أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يؤقضى شرطه . [ش د ١٧٤/٦ ع ٥٠٥/١ ب ٣٠٢/١ ما ٤٠١ ي ١٦٥/٣] (عن ابن المنذر) ف ٢١٨/٤ ، ٢١٩ (عن أحمد) ن ٢٦٤/٤ (عن أحمد ، والنووي) .

٣٢٩ - متى يجب الاعتكاف

من نوى الاعتكاف مدة معينة لزمه بالنية مع الدخول فيه ، فإن قطعه ، لزمه قضاؤه عند جميع العلماء ^(١) .

فإن لم يدخل ، فالقضاء مستحب عند أهل العلم ، مندوب إليه .
[ك١٤٩٦٩ ي ١٦٦/٣ (عن ابن عبد البر)] .

٣٣٠ - مكان الاعتكاف

أجمع الكل على أن المسجد شرط للاعتكاف إذا كان المعتكف رجلاً . . .
وقد أجمعوا على أن الاعتكاف جائز في المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ﷺ ، والمسجد الأقصى .
ويجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد ، لأن نساء النبي ﷺ قد فعلته ، ولا مخالف لهن من الصحابة .

وقال محمد بن لبابة المالكي بجواز الاعتكاف في كل مكان . وقال المالكية بجواز الاعتكاف في مسجد البيت للرجال ، والنساء .

وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها ، وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وهو قول الشافعي في القديم ، ووجه لأصحابه . [ب١/٣٠٢-٣٠٣ م ٦٣٣ ك١٤٨١٦ ما ٤٠ ي ١٦٩/٣ ف ٢١٩/٤ ن ٢٦٨/٤ (عن ابن حجر)] .

٣٣١ - وقت الاعتكاف

أجمعوا أن سنة الاعتكاف المندوب إليها شهر رمضان ، كله ، أو بعضه .
وأنه جائز في السنة كلها ، إلا الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صيامها ، فإنها موضع اختلاف . [ك١٤٨١٤-١٤٨١٥-١٤٩٦٠] .

^(١) هذا ليس بإجماع ، ولا يعرف هذا القول عن أحد غير ابن عبد البر . وقد قال الشافعي : كل عمل لك أن لا تدخل فيه ، فإذا دخلت فيه ، فخرجت منه ، فليس عليك أن تقضي ، إلا الحج ، والعمرة . ولم يقع الإجماع على لزوم نافلة بالشروع فيها سوى الحج ، والعمرة . [ي ١٦٦/٣] .

٣٣٢ - صفة الاعتكاف

اتفقوا على أن من اعتكف في المسجد الحرام ، أو في مسجد المدينة ، أو مسجد بيت المقدس ثلاثة أيام فصاعداً ، وصام تلك الأيام ، ولم يشترط في اعتكافه ذلك شرطاً ، ولا مَس امرأة أصلاً ، ولا أتى معصية ، ولا أخرج من المسجد لغير حاجة الإنسان ، ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه ، ولا اشتغل بشيء غير الصلاة ، والذكر ، وما لا بد منه ، ولا تطيب إن كان امرأة ، فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً . [مر ٤١] .

٣٣٣ - مدة الاعتكاف

يجوز الاعتكاف ساعة واحدة ، وهو قول يعلى بن أمية من الصحابة ولا يعرف له مخالف منهم ^(١) .

وأما أكثر الاعتكاف ، فقد اتفقوا على أنه لا حد له .

ومن اعتكف مدة معينة ، فإنه لا يخرج إلا إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه بلا خلاف . [م ٦٢٤ ك ١٥٠٥١ ف ٢٠٨/٤ ، ٢١٩] (عن ابن عبد البر) .

٣٣٤ - نية الاعتكاف

نية الاعتكاف شرط فيه بلا اختلاف . [ب/٣٠٥] .

٣٣٥ - استئذان الزوج بالاعتكاف

للرجل منع زوجته من الاعتكاف بغير إذنه في قول العلماء كافة [ش/١٧٧/٥] .

- اعتكاف المستحاضة

(٢١١)

٣٣٦ - الاعتكاف عن الغير

أجمعوا على أنه لا يعتكف أحد عن أحد حيّ تطوعاً .

^(١) (٣٣٢) .

أما عن الميت ، فيجوز الاعتكاف عنه ، وهو فعل عائشة ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . [٩٧/٧٤ (عن ابن المنذر) م ٦٣٥] .

٣٣٧ - خروج المعتكف من المسجد

إن خروج المعتكف من المسجد ، بغير عذر ، مفسد للاعتكاف بالإجماع . وعليه ، فإن له أن يخرج من المسجد لما لا بُدَّ منه بلا خلاف .

فله أن يخرج للغائط ، والبول ، بإجماع المسلمين .

وله أن يخرج إلى السوق وبيتاع ، وله أن يشهد الجمعة ويحضر الجنازة ، ويعود المريض ، وهو قول علي ، وفعل عائشة ، ولا مخالف لهما من الصحابة . فإن خرج لغير حاجة ، ولا ضرورة ، ولا لأجل برٍّ أمر به أو نُدبَ إليه ، فقد اتفقوا على أن اعتكافه قد بطل . [١٧٢/٣ (عن ابن المنذر) م ٤١٨ م ٦٢٨ م ٤٠١ ع ٥٣٠/٦٤ (عن ابن المنذر ، والماوردي ، وغيرهما) ف ٢٢٠/٤ ح ٢٦٩/٢ ن ٢٦٦/٤] .

٣٣٨ - صعود المعتكف سطح المسجد

يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، بلا خلاف يعلم . [١٧٧/٣] .

٣٣٩ - الجماع حال الاعتكاف

إن وطء المعتكف حرام بالإجماع .

وعليه ، فإن من جامع ذاكراً للاعتكاف ، عالماً بتحريمه بطل اعتكافه بإجماع المسلمين ، سواء أكان الجماع في المسجد ، أم عند خروجه منه لقضاء الحاجة ، ونحوه من الأعذار التي يجوز له الخروج بسببها . وروي عن ابن لبابة المالكي أنه يبطل الاعتكاف بالجماع إذا كان معتكفاً في غير المسجد .

من نذر الاعتكاف متتابعاً ، وجامع فيه ، لم تلزمه الكفارة في قول جميع الفقهاء ، إلا الحسن البصري ، والزهري ، فقالا : عليه كفارة الواطئ في صوم رمضان ، وفي رواية أخرى عن الحسن أنه يعتق رقبة ، فإن عجز أهدي بدنة ، فإن

عجز تصدق بعشرين صاعاً من تمر. [مرأى، ٤١، ١٣١ ما ٤٠، ١٥٠٢٧] - ١٥٠٤١
ي ١٧٧/٣ (عن ابن المنذر) ب ٣٠٦/١ ع ٥٥٦/٦ - ٥٥٧، ٥٥٩ (عن الماوردي)
ف ٢١٩/٤ (عن ابن المنذر) ن ٢٦٧/٤ (عن ابن المنذر).

- لا حد في وطء المعتكف

(١١٣٠)

٣٤٠ - اللمس حال الاعتكاف

اللمس لا يفسد الاعتكاف بالإجماع. [ح ٢٦٩/٢].

٣٤١ - قطع الاعتكاف بالحيض

لا خلاف في أن المرأة المعتكفة إذا حاضت خرجت من المسجد، فإن
ظهرت بنتٌ على اعتكافها الذي قُطِعَ بسبب الحيض. [ي ١٨٦/٣ ب ٣٠٧/١].

٣٤٢ - قضاء نذر الاعتكاف

إن الاعتكاف الواجب بالنذر إذا قطع لغير عذر، فإنه يُقضى بلا خلاف
[ب ٣٠٧/١ - ٣٠٨ م ٦٣٥].

أعمى

- إمامة الأعمى

(٤١٣)

- رواية الأعمى

(١٩٧٥)

- قبول الأعمى للنكاح

(٤١٣٩)

- بيع الأعمى

(٥٣٥)

- سلم الأعمى

(١٩٥٦)

- لعان الأعمى

(٣٥٣٤)

إغماء

٣٤٣ - تكليف المُغْمَى عليه بالعبادات

إن المُغْمَى عليه لا يسقط عنه قضاء شيء من العبادات التي يجب قضاؤها على النائم ، كالصلاة ، والصيام ، وهو فعل عَمَّار ، وعمر ، وسمرة بن جندب من الصحابة وقولهم ، ولا يعرف لهم مخالف ، فكان إجماعاً .
[ي/١، ٣٥٣، ٣٥٤ ب/١، ٢٨٨]

- بدء تكليف المغمى عليه بالصلاة

(٢٢٢٦)

٣٤٤ - إغماء الصائم

من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ، ثم أُغْمِيَ عليه ، فقد صح صومه بيقين بالإجماع . [م/٧٥٤]

- أثر الإغماء في الوضوء

(٤٤٢١)

- ردة المغمى عليه

(١٦٠٤)

- طلاق المغمى عليه

(٢٧٠٦)

- بيع المغمى عليه

(٥١٨)

- لا قصاص على المغمى عليه

(٣٢٨٠)

- الفصل إذا أفاق المفتي عليه

(٣٠٠٥)

إفتاء

٣٤٥ - صفة المفتي

اتفقوا على أن من كان عالماً بأحكام القرآن ، والحديث ، صحيحه وسقيمه ، وبالإجماع ، واختلاف الفقهاء ، وكان ورعاً ، فله أن يفتي . فإن لم يكن عالماً بما ذكرنا ، فقد اتفقوا على أنه لا يحل له أن يفتي ، وإن كان ورعاً . [مر ٥٠ ش ٥/١] .

٣٤٦ - فتوى الفاسق

إن الفاسق لا تصح فتواه بإجماع المسلمين . [٧٠/١٤] (عن أبي عمرو بن الصلاح ، والخطيب البغدادي) .

٣٤٧ - التقليد بالإفتاء

اتفقوا على أنه لا يحل لمفت تقليد رجل بعينه بعد موت رسول الله ﷺ ، فلا يفتي إلا بقوله ، سواء أكان الرجل قديماً ، أم حديثاً . [مر ٥٠] .

٣٤٨ - تغير فتوى المفتي

اتفقوا على أنه لا يحل لمفت أن يفتي بما يشتهي في مسألة ، وبما اشتبهى بما يخالف تلك الفتوى في مسألة أخرى مثلها ، وإن كان كلا القولين مما قال به جماعة من العلماء ، ما لم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له إلى صواب ظهر له . [مر ٥١] .

٣٤٩ - أثر تغير الفتوى

إذا أفتى المفتي بشيء ، ثم رجع عنه ، وعلم المستفتي برجوعه ، ولم يكن عمل بالفتوى الأولى ، لم يجز له العمل بها .

فإن عمل بالفتوى قبل الرجوع ، وكان المفتي قد خالف في فتواه دليلاً قاطعاً لزم المستفتي نقض عمله ذلك ، وإن كان الدليل في محل اجتهاد لم يلزم

المستفتي نقضه . وهذا التفصيل قد اتفقوا عليه ، ولا يعلم خلافه . [ع/١٧٥ - ٧٦ (عن الصيمري ، والخطيب البغدادي ، وأبي عمرو بن الصلاح)] .

٣٥٠ - الفتوى بعلم الكلام

من كان معروفاً بالفتوى في الفقه لم يجز له أن يفتي بعلم الكلام عند جميع الفقهاء والعلماء ، قديماً وحديثاً ، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع . [ع/١٨٨ (عن الصيمري ، وابن عبد البر)] .

إفلاس

ر : تفليس

إقالة

٣٥١ - طبيعة الإقالة

الإجماع على أن الإقالة بيع في حق الشفيع ، فسخ في الصرف ، والسلم قبل القبض . [ح ٣٧٥/٣] .

(٦٤١ - ٦٤٢ - ١٩٦٥ - ٢٠٨٦)

إقامة الصلاة

٣٥٢ - حكم الإقامة

الإقامة مشروعة للصلوات الخمس بالإجماع .

وهي واجبة بالإجماع المتيقن من الصحابة . [ع/٨٢/٣ ف ٨٨/٢ م ٣١٥] .

٣٥٣ - وقت الإقامة

الإقامة لا تجزئ قبل وقت الصلاة إجماعاً . [ح ١٨٤/١] .

٣٥٤ - صيغة الإقامة

اتفقوا على أنه إن كرر : الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، مرتين مرتين كل واحدة من الألفاظ المذكورة ، ثم قال بعد ذلك :

لا إله إلا الله مرة واحدة ، فقد أدى الإقامة . والمشهور عن مالك أنه لا يكرر : قد قامت الصلاة . [مر ٢٧ م ٣٣١ ش ٤٦١/٢ (عن الخطابي) ع ١٠٣/٣ (عن البيهقي)] .

- الترجيع في الإقامة

(٣٥٤)

- الصلاة التي تشرع لها الإقامة

(٣٥٢)

٣٥٥ - الصلاة التي لا إقامة فيها

لا يعلم خلاف في أنه لا إقامة لشيء من النوافل ، كالعيدين ، والكسوف ، والاستسقاء ، وغير ذلك ، وإن صلّي كل ذلك في جماعة ، وفي المسجد ، ولا لصلاة فرض على الكفاية ، كصلاة الجنائز ، إلا أنه يستحب إعلام الناس بذلك مثل النداء : الصلاة جامعة . وقد أحدث بنو أمية الإقامة لصلاة العيدين ، وهو بدعة . [م ٣٢٢ ك ٩٤٤١ - ٩٧٨٨ ح ١٨٨/١] .

٣٥٦ - الصلاة بغير إقامة

من صلى بغير إقامة كان مسيئاً ، وصلاته صحيحة ، ولا إعادة عليه عند الفقهاء ، إلا عطاء ، فقال : من نسي الإقامة يعيد الصلاة ، والأوزاعي قال مرة : يعيد ما دام في الوقت ، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه . وهذا شنود . [ك ٤٠٦٨ ي ٣٦٨/١] .

٣٥٧ - الصلاة بإقامة بغير أذان

من أقام الصلاة ، ولم يؤذن ، فصلاته مجزئة عند جميع العلماء . [ك ٤١٣١ - ٤٢١٠] .

٣٥٨ - من تصح إقامته

الإجماع على أنه لا تصح الإقامة من غير عيز ، ولا من كافر . وهي تصح من ولد الزنى بالإجماع . [ح ١٩٩/١ ، ٢٠١] .

٣٥٩ - الإقامة من غير المؤذن

اتفق أهل العلم على أنه يجوز أن يكون الأذان من رجل ، والإقامة من غيره . [ن ٥٧/٢ (عن الحازمي)] .

٣٦٠ - الإقامة من غير الإمام

أجمعوا على أنه لا بأس بأن يتولى الإقامة غير الإمام . [ط ١٤٣/١] .

٣٦١ - الإقامة في غير موضع الأذان

متفق على استحباب التحول للإقامة إلى غير موضع الأذان .

[ع ١٢٧/٣] .

٣٦٢ - الفصل بين الإقامة ، والصلاة

لا خلاف بين الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة ، أو أحدث ، فإنه يتوضأ ، ولا تعاد الإقامة لذلك . [م ٣٣٤] .

٣٦٣ - الإقامة بحق المرأة

ليس على النساء إقامة بلا خلاف يعلم . [ي ٣٧٢/١] .

إقرار

٣٦٤ - صحة الإقرار

أجمعت الأئمة على صحة الإقرار . [ي ١٢٤/٥] .

٣٦٥ - صفة الإقرار الصحيح

اتفقوا على أن من كان حراً ، بالغاً ، غير محجور عليه ، ولا سكران ، ولا مكره ، ولا مُفلس ، ولم يُوقنْ كذبه ، إذا أقر فيما يملك إقراراً مفهوماً ، غير مستثنى منه شيء ، ولا مُتصل به ما يبطله . فإنه مُصدّق ، ومحكوم عليه بإقراره ، إذا صدّقه المقر له . [مر ٥٦ ح ٣/٥] .

٣٦٦ - من يصح إقراره

لا يصح الإقرار إلا من عاقل ، مُختار ، بلا خلاف يعلم . [ي ١٢٤/٥] .

٣٦٧ - إقرار المجنون

إقرار المجنون باطل ، وهو مجمع عليه . [ش ٢١٤/٧ ن ٢٣٦/٦] .

٣٦٨ - إقرار زائل العقل بعذر

من زال عقله بسبب مُباح ، أو معذور فيه ، فهو كالمجنون ، لا يصح إقراره بلا خلاف . [ي ١٢٥/٥] .

- إقرار المريض مرض الموت

(٣٦٣٥ - ٣٦٣٦)

- إقرار المُكره

(٣٨٣ - ١٠٩٦)

- إقرار المحجور عليه

(١٠٧٥)

٣٦٩ - الإقرار بإشارة الناطق

إشارة القادر على النطق لا يصح بها إقرار بلا خلاف . [ي ١٦٧/٦] .

٣٧٠ - الإقرار بشيء موصوف

من قال : له عندي دار مفروشة ؛ أو دابة بسرجهها ، أو سفينة بيضاءعتها ، كان مقراً بهما بغير خلاف . [ي ١٤٦/٥] .

٣٧١ - الاستثناء من المُقر به

اتفقوا على أنه يجوز الإقرار مع استثناء الأقل من جنس المُقر به بعد أن يبقى الأكثر^(١) ، وعلى أنه يعمل بهذا الإقرار .

أما استثناء الكل فلا يصح بغير خلاف . [مر ٥٦ ي ١٣٠/٥ ، ١٣٢ ف ١٨٣/١١ ح ١٠/٥] .

(١) أغرب الداودي ، فنقل الاتفاق على جواز استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل « فلو قال : له علي ألف إلا تسعمئة وتسعة وتسعين ، أنه لا يلزمه إلا واحد . وتعقبه ابن التين فقال : ذهب إلى هذا في الإقرار جماعة . وأما نقل الاتفاق فمردود . والخلاف ثابت حتى في مذهب مالك . وقد قال أبو الحسن اللخمي منهم : لو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين ، وقع عليه ثلاث . ونقل عن عبد الملك بن الماجشون ، وغيره أنه لا يصح استثناء الكثير من القليل . [ف ١٨٣/١١] .

٣٧٢ - شرائط الاستثناء من المقر به

اتفق العلماء على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ المقر بالمستثنى ، وأنه لا يكفي القصد إليه بغير لفظ .

ويشترط أن يقع الاستثناء قبل الفراغ من الكلام بالإجماع^(١) .
[ف ١١/٥٠٩ ، ٥١٠ (عن ابن المنذر ، والفارسي)] .

٣٧٣ - تفسير الإقرار

من أقر بإقرار مَبْهُم ، ثم فُسِّرَ إقراره ، كمن قال : له عندي دراهم ، ثم فُسِّرَ إقراره بأنها وديعة ، فإن تفسيره يقبل بغير اختلاف بين أهل العلم ، سواء أفسره بكلام متصل ، أم منفصل .

ولو قال : عندي له مئة ، وثوب ، أو عبد ، تعين الرجوع إليه في تفسير المئة بالإجماع .

وإن قال : له عندي ألف درهم وديعة ، أو غضب ، ثم قال : زيوف ، فإن قوله مقبول بالإجماع .

ومن أقر بدراهم لآخر ، ولم يذكر عدداً ، فقد اتفقوا على أنه يُقضى عليه بثلاثة دراهم لا بدرهمين . [ي ٥/١٥١ م ١٧١٤ ح ٤/٣٩١ ، ٥/٩] .

٣٧٤ - تجزئة الإقرار

من أقر بدين ، ثم ادعى أنه قد أبرئ منه ، أو صالح الدائن ، فعليه أن يثبت ذلك بالإجماع . [ح ٤/٣٩١] .

٣٧٥ - تكرار الإقرار

أجمع العلماء على أن الإقرار بالمال يكفي أن يكون مرة واحدة .
[ك ٣٥٢٠٨ ب ٢/٤٥٩] .

٣٧٦ - حجية الإقرار

أجمعوا على أن المدعى عليه إن أقر بالحق المدعى به ، فإنه يُقضى عليه بغير بينة ، وبغير يمين المدعي .

(١) المراد بالإجماع المذكور إجماع من قال يشترط اتصال الكلام ، وإلا فالخلاف ثابت : [ف ١١/٥١٠] .

ومن أقر بيعض الدين ، لم يلزمه الباقي إجماعاً . [ف/٥ ، ٣١٧ ، ١٢/١٠٣
(عن ابن سريج) ك ٣١٧٩٣ - ٣٢٠٦٠ م ١٣٨٣ ب ٤٥٩/٢ ح ٤٩١/٣ ن ٢٩٥/٨
(عن ابن سريج) .

٣٧٧ - أثر الإقرار

إذا أقر الخصم ، وكان المدعى به عيناً ، فإنه يدفعه إلى مدّعيه بلا خلاف .
[ب/٢ ، ٤٦٤] .

٣٧٨ - قصر الإقرار على المقر

صح إجماع أهل الإسلام على أنه لا يُصَدَّق أحد على غيره ، إلا على
حكم الشهادة فقط .

وعليه ، فإن من أقر بدين على مورثه لم يلزم باقي الورثة إجماعاً . وإن أقر
العبد على سيده في ماله ، فقد أجمع العلماء على أنه لا يلزمه . [م ١٧٧٩
ك ٣٢٢٨٩ - ٣٢٧١٦ ح ٥/٥] .

٣٧٩ - الرجوع عن الإقرار

إن الرجوع عن الإقرار يحقّق للناس من دم ، أو مال ، أو بحقوق الله
تعالى التي لا تدرأ بالشبهات ، باطل بالإجماع .

وإن رجع المقرّ عما أقر به ، ولم يكن ما ذكره هو نفس ما رجع عنه ، أو كان
بعضه ، مثل أن يقول : له علي درهم ، بل دينار ، أو إن له مدّ خنطة ، بل مدّ
شعير ، أو هذا الدرهم ، لزمه الجميع بغير خلاف . [م ١٣٧٨ ك ٣٠٩٨٦ ما ٧٥
ي ١٣٦/٥ ، ١٤٣ ن ٢٧٦/٦] .

- تلقين المقر بالحد الرجوع عنه

(١٠٩٥)

- ثبوت الدعوى بالإقرار

(٦٧٢)

- الإقرار بالحدود

(١٠٩٤ - ١١٤٨ - ١٢٠١ - ١٢١٦)

- الإقرار بما يوجب القصاص

(٣٢٧٦)

- علم القاضي الشخصي بالإقرار

(٣٣٧١)

إكراه

٣٨٠ - وسيلة الإكراه

اتفقوا على أن إتلاف أحد الأعضاء ، والضرب الشديد ، والحبس الطويل ، وخوف القتل ، إكراه^(١) .

وإن القيد إكراه ، والوعيد إكراه ، وهو قول شريح ، ولم يخالف .
[مر ٦١ ك ٢٧٣٠٦ ف ١٢/٢٦٢ ح ١٦٧/٣ ، ٩٩/٥] .

٣٨١ - الصبر على الإكراه

أجمعوا على أن من أكره على الكفر ، واختار القتل ، أنه أعظم أجراً عند الله تعالى من اختار الرخصة وأعلن الكفر . ونقل عن قوم أنهم منعوا من اختيار القتل^(٢) . [ف ١٢/٢٦٦ ، ٢٦٧ (عن ابن بطال ، وابن التين)] .

٣٨٢ - أثر الإكراه

أجمعوا على أنه لا أثر لقول ، أو فعل ، صدر بتأثير الإكراه ، كالكفر والقذف ، والنكاح ، والطلاق ، والبيع ، والنذر ، والإيمان ، والعتق ، والهبة ، وإكراه الذمي الكتابي على الإيمان ، وغير ذلك ، ولا شيء على المستكره . وقال محمد بن الحسن : إذا أظهر الكفر صار مرتدّاً ، وبانت منه امرأته ، ولو كان في الباطن مسلماً .

وإن الزنى لا يباح بالإكراه إجماعاً .

(١) قال ابن مسعود : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً ، أو سوطين ، إلا كنت متكلماً به . ولا يعرف له من الصحابة مخالف . [١٤٠٩م] .

(٢) هذا يقدح بنقل الاتفاق . [ف ١٢/٢٦٦] .

وإن مال الغير لا يباح بالإكراه إجماعاً^(١). [ف/٥، ١٢١/١٢، ٢٦٤/١٢
(عن ابن بطال، وابن المنذر) مر ٦١، ١٣٩، ١٤٠٣ م ح ١٠٠/٥، ١٠١/٥
(عن أبي طالب)].

٣٨٣ - الإكراه على الإقرار

لا يحل الإكراه على الإقرار في شيء من الأشياء، يستوي في ذلك
الحدود، وغيرها، بضرب، ولا بسجن، ولا بتهديد، وكل هذا بلا خلاف،
سواء أوقع على مسلم، أم على غيره، ولا فرق.

ويحسن إيهام التَّهم دون تهديد ما يوجب عليه الإقرار، وهو فعل علي
ولا يعرف له من الصحابة مخالف ينكر ذلك. [م ٢١٧٣ ح ٣/٥].

- الإكراه على الإفطار

(٢٦١٢)

- إكراه المرتد على الإسلام

(١٦١٩)

أكل

ر: أطعمة

- الأكل من الأضحية

(٢٩٢)

- الأكل من الهدى

(٤٣٠١)

- أكل الإنسان من كفارته

(٣٤٦٦)

- أكل ما صيد في حرم مكة

(٣٧٧٢)

(١) لا وجه للدعوى الإجماع. [ن/٥، ١٠١/٥].

٣٨٤ - التسمية عند ابتداء الأكل

أجمعوا على أن التسمية في ابتداء الطعام مُسْتَحَبَّةٌ ، وليست بفرض^(١)
[ش ٢٦١/٨ ك ٢١٦٣٢٢ ف ٩/٤٣٠ ، ٥٢٢ (عن النووي)] .

٣٨٥ - الأكل بالشمال

إن الأكل بالشمال منهي عنه ، وفعله متعمداً معصية ، وهذا مجتمع عليه . [ك ٣٩٤٩٧ - ٣٩٤٩٩] .

٣٨٦ - إطعام الجائع

إن المواساة في العسرة ، وترقيق المهجة من الجائع ، واجب على الكفاية بالإجماع . [ك ٢٢٣٢٧] .

٣٨٧ - التوسعة في الأطعمة

التوسع في الأطعمة جائز بلا خلاف بين العلماء . وما روي عن بعض السلف من خلاف هذا فمحمول على كراهة اعتياد التوسع ، والترفيه ، والإكثار ، لغير مصلحة دينية . [ش ٣٠٥/٨ ف ٩/٤٧١ (عن النووي)] .

٣٨٨ - الشره في الأكل

اتفقوا على أن إكثار المرء في الأكل مما يقتله إذا أكثر منه حرام . [مر ١٥٠] .
- الأكل بإناء الذهب أو الفضة

(٦)

٣٨٩ - الأكل قائماً

اتفقوا على إباحة الأكل في حال القيام . [مر ١٥٦ ف ١٠/٦٨ (عن المازري) ن ١٩٤/٨ (عن المازري)] .

٣٩٠ - أكل تمرتين ونحوهما في لقمة واحدة

إذا قرن الأكل بين تمرتين ، ونحوهما ، في لقمة واحدة ، فذلك جائز بإجماع الأمة .

(١) في نقل الإجماع على الاستحباب نظر ، إلا إن أريد بالاستحباب أنه راجح بالفعل . وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك . [ف ٩/٤٣٠] .

إلا أنه إذا كان في جماعة لم يجز له أن يقرن بينهما حتى يستأذنهم ، فإن
أذنوا ، فلا بأس . وهذا متفق عليه . [ف/٩/٤٧٠ (عن الحازمي) ش/٨/٣٠٧] .

٣٩١ - متى يُباح الأكل من غير ما يلي الأكل

إذا اختلفت أنواع الطعام يباح للأكل أن يأكل مما لا يليه في قول العلماء
[ف/٩/٤٣١ (عن القرطبي)] .

٣٩٢ - الحمد بعد الأكل

اتفقوا على أنه يُستحب للأكل أن يقول بعد الطعام : الحمد لله
[ف/٩/٤٧٦ (عن ابن بطال)] .

- الوضوء من الأكل

(٤٤٤٧)

- الصلاة بحضور الطعام

(٢٣٢٧)

- الأكل من بيت الصديق ، والقريب

(٣٧٩٠)

- مؤكلة الصغير

(٢١٩٤)

- مؤكلة الحائض ، والنفساء

(١٢٩٢)

- إيثار الغير بالطعام

(١٧٤)

البسة

ر: لباس

الله جل جلاله

٣٩٣ - أسماء الله ، وصفاته

اتفقوا على أن الله تعالى مُسَمَّى بأسمائه الحسنی التي نص عليها القرآن الكريم ، وعلى أنه لا حصر لأسمائه بالعدد تسع وتسعين .

وإن أهل السنة مُجْمَعُونَ على الإقرار بصفاته سبحانه الواردة في الكتاب ، والسنة ، ولم يُكَيِّفُوا شيئاً منها .

وإن الاتفاق على أن الربُّ من أسمائه تعالى ، وأن فاطرَ صفة له .

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يُطْلَقَ عليه سبحانه اسم ، ولا صفة توهم نقصاً ، ولو ورد ذلك بالنص . فلا يقال : ماهد ، ولا زارع ، ولا فائق ، ولا ماكر ولا بناء ، وإن ثبت ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ ، ﴿ فائق الحب والنوى ﴾ ﴿ ومكر الله والله خير الماكرين ﴾ ، ﴿ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾ ، ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا . . ﴾ .

وعليه ، فإن الإجماع على أنه سبحانه يسمى قديماً ، وأن تسميته ظالماً كفر . [مر ١٧٥ ت ٢٤/٣ ، ٢٣٦/٧ ك ١٠٧٠٤ - ١٠٨٤٠ ش ١١٣/١٠ ف ١٣٦/٥ ، ٢٠٠/٨ ، ١٨٣/١١ ، ١٨٦ ، ٣٤٦/١٣] (عن ابن عبد البر ، والغزالي ، والنووي) حق ٥٧ - ٨٨ .

٣٩٤ - وصف الله بأنه شخص

أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص . [ف ٣٤٢/١٣] (عن ابن بطال) .

٣٩٥ - الله في السماء

إن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سموات . ولم يزل المسلمون إذا دهمهم أمر يقلقهم فزعوا إلى ربهم فرفعوا أيديهم ، وأوجههم نحو السماء يدعونه ، وهذا هو قول الجماعة ، أهل السنة ، أهل الفقه [ك ١٠٨١٧ - ٣٣٩٦٤] .

٣٩٦ - معرفة الله تعالى

أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ، وعلى أنها أول الواجبات ^(١) .
وإن الجهل به سبحانه كفر إجماعاً . [ف/١/٥٩ (عن الجويني ، وغيره)
حق ٨٨] .

٣٩٧ - وحدانية الله تعالى

اتفقوا على أن الله عز وجل واحد لا شريك له ، وأنه تعالى لم يزل
وحده ، ولا شيء غيره معه ، ومن خالف ذلك ، فهو كافر بالإجماع . [مر ١٩٧] .
(٣٢٠٦)

- الشك بالتوحيد

(٣٤١٢)

- تكليف الكافر بالتوحيد

(٣٤١٤)

- الاجتهاد في التوحيد

(٤٩)

٣٩٨ - علم الله سبحانه

اتفقوا على أنه سبحانه ، وتعالى لا يخفى عليه شيء ، ولا يَـضِلُّ ، ولا
ينسى ، ولا يجهل . ومن أنكر فقد كفر بالإجماع .
وإن جماعة أهل العلم ، وأهل السنة على إثبات قدم علم الله عز وجل .
ولذلك لا يجوز البداء ، وهو أن ينكشف لله سبحانه ما لم يكن علمه ،
وعليه الإجماع : [مر ١٧٥ ك ٢٧٥٤٧ - ٢٧٥٤٨ - ٢٨٧٧٧ ش ١٩/٥
(عن المازري) حق ٥٦] .

^(١) في نقل الإجماع على أن المعرفة أول واجب ، نظر كبير ، ومنازعة طويلة ، حتى نقل جماعة الإجماع
على نقيضه . واستلوا بإطابق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيب
عن المعرفة . [ف/١/٥٩] .

٣٩٩ - الله خالق كل شيء.

أجمع المسلمون على أن الله تعالى خلق الأشياء كلها كما شاء . فمن خالف ذلك ، فهو كافر بالإجماع^(١) .

وقد اتفق المسلمون على حدوث العالم . [مر ١٦٧ م ٥ حق ٥٢] .

- القرآن كلامه سبحانه

(٣١٣٥)

٤٠٠ - تكليمه سبحانه لموسى عليه السلام

إن الله تعالى كلم موسى عليه السلام حقيقة ، كلاماً سمعه بغير واسطة ، وعليه إجماع أهل السنة . [ش ١٥٥/٢ ف ٣٨٨/١٣ (عن ابن حزم)] .

- الرقية بكلام الله تعالى

(١٦٩٥)

٤٠١ - عبارة : الله يقول

قول الإنسان : الله يقول جائز عند العلماء كافة ، إلا ما جاء عن بعض السلف من كراهة ذلك ، وأنه لا يقال : يقول الله ، بل : قال الله . [ش ٤٦٠/٩] .

٤٠٢ - رؤيته سبحانه في المنام

اتفق العلماء على جواز رؤية الله تعالى في المنام ، وصحتها ، ولو رآه الإنسان على صفة لا تليق بجلاله من صفات الأجسام . [ش ١١٥/٩ (عن هياض)] .

٤٠٣ - رؤيته سبحانه في الآخرة

إن رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ثابتة بإجماع الصحابة ، فمن بعدهم من سلف الأمة . وقالت طائفة من أهل البدع : لا يراه أحد من خلقه لأن رؤيته مستحيلة عقلاً . وهذا خطأ صريح ، وجهل قبيح .

^(١) قال ابن تيمية : أما اتفاق السلف ، وأهل السنة ، والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء ، فهو حق ، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك .

أقول : إفاض ابن تيمية بشرح ذلك ، فلينظره من رغب . [١٦٧-١٧٣] .

وإن هذه الرؤية لا تكون إلا بعد دخول الجنة بالإجماع .
أما الكافر ، والمنافق ، فلا يراه بإجماع من يُعْتَدُّ به من علماء
المسلمين . [ش ٢/١٠٥ ، ١٢١ ف ٣٧٧/١١] (عن ابن العربي ، والنووي) .

٤٠٤ - لا يجب عليه سبحانه شيء

مذهب أهل السنة أن الله تعالى لا يجب عليه شيء ، بل العالم ملكه ،
والدنيا ، والآخرة في سلطانه يفعل فيهما ما يشاء . [ش ١٠/٢٧٧] .

٤٠٥ - الخوف ، والرجاء منه سبحانه

الرجاء من الله سبحانه ، مع الخوف منه ، مُسْتَحَبٌّ في حال صحة
الإنسان ، وهذا متفق عليه . [ف ١١/٢٥٢] .

٤٠٦ - طاعته سبحانه

الامة مجمعون على حمد من أطاع ربه جل جلاله ، وأتى من الأمور
المحمودة ما يحمد عليه . [ك ٣٨٧٩٣ ف ١١/٤٣٢] .

- التوكلُ عليه سبحانه

ر : توكل

- الهداية منه سبحانه

ر : هداية

- الحلفُ به سبحانه

(٤٥٤٠ - ٤٥٧٥)

- حمده تعالى في خطبة الجمعة

(٢٤٣٩)

٤٠٧ - الشكوى منه سبحانه

شكوى العبد ربه ، وذلك بذكره للناس على سبيل التضجر ، اتفقوا على
أنها مكروهة . [ف ١٠/١٠١] .

٤٠٨ - جحد قدرته سبحانه

من جحد صفة القدرة لله عز وجل ، فقد كفر بالاتفاق . [ف/٦/٤٠٧
(ابن الجوزي)] .

٤٠٩ - سبُّه سبحانه

أجمع المسلمون على أن سبَّ الله تعالى كفر مُجرَّد . [ك/٧١٤٠م ٢٣٠٨] .

إمساء

ر: رقيق

إمامة

ر: خلافة

إمامة الصلاة

٤١٠ - من تصح إمامته

إن كل ذكر ، مؤمن ، مكلف ، كامل الطهارة والصلاة يصلح إماماً
بالإجماع . [ح/١/٣٠٧]

٤١١ - من الأحق بالإمامة

١ - اتفقوا على أنه يؤم الجماعة أقرؤهم للقرآن ، وأعلمهم بالفقه .

٢ - وإذا أقيمت الجماعة في بيت ، فصاحبه أولى بالإمامة من غيره ، وإن
كان فيهم من هو أقرأ منه ، وأفقه ، إذا كان ممن يمكنه إمامتهم ، وتصح
صلاتهم وراؤه ، ولا يعلم في ذلك خلاف .

هذا ، وإن تقديم الإمام لما فيه من علم ، وقراءة ، وفقه ، ونحوه ،
إنما هو تقديم استحباب لا تقديم اشتراط ، ولا إيجاب ، بلا خلاف
يعلم . [مر ٢٨م ٤٨٧ ت ٣١٣/١ ي ٢/١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦٩] .

الأحق بالإمامة في الجنابة

(٢٤٧٦)

٤١٢ - إمامة القاعد

إن إمامة القاعد للأصحاء جائزة بإجماع الصحابة .

ويصلي هؤلاء وراءه قعوداً بالإجماع^(١) . [م ٢٩٩ ف ١٣٩/٢ ، ١٤٠ ،
(عن ابن حزم ، وابن حبان) ن ١٧١/٣ (عن ابن حزم)] .

٤١٣ - إمامة الأعمى

أجمعوا على أن إمامة الأعمى ، كإمامة الصحيح . ومنع من ذلك أنس
بن مالك ، وهو رواية ثانية عن ابن عباس . [ما ٢٧ ي ١٦٠/٢ ك ٩٢٨٦] .

٤١٤ - إمامة البدوي

الإجماع على صحة إمامة البدوي . [ح ٣١٠/١] .

٤١٥ - إمامة الرقيق

إجماع الصحابة على صحة إمامة العبد لغيره ، وعلى الصلاة خلفه^(٢) .
[ي ١٦٠/٢ ع ١٧٦/٥ ف ١٤٨/٢ ك ٦٣٨٩] .

٤١٦ - اقتداء المرأة بالمرأة

يجوز إمامة المرأة للنساء في الفريضة ، وهو فعل عائشة ، وأم سلمة ، ولا
يعرف لهما مخالف من الصحابة . [م ٤٧٥ ، ٤٩١] .

٤١٧ - اقتداء الرجل بالمرأة

اتفقوا على أن المرأة لا تؤم الرجال في فرض ، ولا نافلة ، فإن علموا أنها
إمرأة ، فصلاتهم فاسدة بالإجماع^(٣) . وروي عن أشهب أنه من ائتم بإمرأة وهو
لا يدري أنها امرأة حتى خرج الوقت ، ثم علم ، فصلاته تامة . [مر ٢٧ م ٣١٧
ك ٦٣٩١ ي ١٦٤/٢] .

(١) لا خلاف في أن المأمومين يصلون قياماً ، ولا يتابعون الإمام في الجلوس . [ي ١٨٥/٢] .

(٢) فيما عدا الجمعة . [ك ٦٣٨٩] .

(٣) قال ابن تيمية : اتهم الرجال الأميين بالمرأة القارئة في قيام رمضان يجوز في المشهور عن أحمد ، وفي
سائر التطوع روايتان . [٢٧] .

٤١٨ - إمامة الصبي

إمامة الصبي لغيره جائزة ، وهو فعل عمرو بن سلمة في طائفة من الصحابة ، وهو ابن سبع سنين ، أو ثمان ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف^(١) . [م ٤٩٠ ن ١٦٥/٣] (عن ابن حزم) .

٤١٩ - إمامة الفاسق

الإجماع على جواز إمامة الفاسق ، والصلاة خلفه ، إلا أنها مكروهة بلا خلاف [م ٤٨٨ ي ١٥٥/٢ ح ٣١٠/١ ، ٣١١ ن ١٦٣/٣ ، ١٦٤] (عن المهدي) .

٤٢٠ - الاقتداء بالكافر

الصلاة خلف من يدري المرء أنه كافر باطلة بالإجماع . [ح ٣١١/١ م ٤١١] .

٤٢١ - الاقتداء بالعاث

الصلاة خلف من يدري أنه مُتَعَمِّدٌ للعبث في صلاته باطلة بلا خلاف من أحد . [م ٤١١] .

٤٢٢ - الاقتداء بمحدث

أجمعت الأمة على تحريم الصلاة خلف المحدث لمن علم حدثه . وعليه ، فمن صلى جنباً ، أو على غير وضوء ، فصلاته باطلة ، وصلاة من ائتم به صحيحة إذا كان لا يعلم بمحدث الإمام ، فإن علم به حرمت صلاته ، وبطلت ، وعلى كل ذلك إجماع الصحابة . [ع ١٥٥/٤ م ٤١١ ، ٤٨٩ ي ٨٣/٢ ط ٤١٢/١ ك ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣] .

٤٢٣ - إمامة من يقرأ قراءة شاذة

من يقرأ بالقراءة الشاذة لا يُصَلِّي خلفه بإجماع المسلمين . [ع ٣٥٨/٣ (عن ابن عبد البر)] .

(١) هذا مردود من ناحيتين : (أولاهما) أنه لا حجة في غير ما جاء به رسول الله ﷺ ، ولو علم أن رسول الله ﷺ عرف هذا ، لقلنا به . (الثانية) عدم تكليف الصبي لقوله عليه السلام : «إن القلم رفع عن الصغير حتى يحتمل» . [م ٤٩٠] . ولم يذكر ابن حزم قولاً لصحابي خلاف هذا .

٤٢٤ - الاقتداء بالمخالف في الفروع الفقهية

من اقتدى بإمام من غير مذهبه ، كالحنفي إذا ائتم بشافعي ، صحت صلاته بالإجماع . [ي ١٥٨/٢] .

٤٢٥ - الاقتداء بالمسافر

أجمع أهل العلم على أن المقيم إذا ائتم بالمسافر ، وسلم المسافر من ركعتين ، لأنه صلى صلاة مسافر ، فعلى المقيم أن يتم الصلاة أربع ركعات ، لأنها الصلاة الواجبة عليه . [ي ٢٣٦/٢ ك ٨١٨٤ ما ٢٨٨] .

- الاقتداء بالمسافر في الجمعة

(٢٤٦١)

٤٢٦ - اقتداء المتيمم بالتوضئ وبالعكس

اقتداء المتوضئ بالمتيمم صحيح بلا خلاف يعلم .

وقد أجمعوا على أن المتوضئ يؤم المتيمم . [ي ١٨٦/٢ ما ٢١٨ ع ١٦٣/٤ (عن ابن المنذر)] .

٤٢٧ - اقتداء المفترض بمن يصلي فريضة أخرى

صلاة فرض خلف من يصلي فريضة أخرى ، كمن يصلي الظهر خلف من يصلي العصر ، جائزة ، وهو فعل أبي الدرداء ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة أصلاً . [م ٤٩٤] .

٤٢٨ - اقتداء المفترض بالمتنفل وبالعكس

تصح صلاة من يصلي فريضة خلف من يصلي نافلة ، وعليه إجماع الصحابة .

وتصح صلاة من يصلي تطوعاً خلف من يصلي فريضة بلا خلاف يعلم

بين أهل العلم . [م ٤٩٤ ي ١٨٧/٢ ف ١٥٦/٢ (عن ابن حزم) ك ٧٣٥٣ ط ٤١٠/١ ح ٣١٧/١] .

٤٢٩ - اقتداء المتَّفلِّ بالمتَّفل

إمامة من يصلي نافلة لمن يصلي نافلة جائر بالإجماع. [١٦٨/٣ن].

٤٣٠ - الاقتداء بالمأموم

الاقتداء بالمأموم لا يصح بالإجماع. [٩٨/٤٤-٩٩ (عن البعض)].

أمان

٤٣١ - من يعطي الأمان

اتفقوا على أن المسلم ، البالغ ، العاقل ، الذي ليس بسكران ، إذا أمَّن أهل الكتاب الحريين على أداء الجزية ، أو على الجلاء ، أو أمَّن سائر أهل الكفر على الجلاء بأنفسهم ، وعيالهم ، وذريعتهم ، وترك بلادهم ، واللَّحاق بأرض الحرب ، لا بأرض ذمَّة ، ولا بأرض إسلام ، أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ، ولجميع المسلمين حيث كانوا^(١) ، يستوي في ذلك الرفيع ، والوضيع .

وقد أجمعوا على صحة أمان المرأة ، والعبد . وقال ابن الماجشون ، وسحنون : إن أمر الأمان إلى الإمام . [مر ١٢١ خ ٢٥/٣ ما ٦١ ت ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧ ك ١٩٤٩٢ - ١٩٤٩٤ - ١٩٥٠٣ ف ٢٠٩/٦ (عن ابن المنذر) ٢٩/٨ن (عن ابن المنذر)].

٤٣٢ - من لا يصح منه الأمان

أجمعوا على أن الأمان لا يصح من ذمِّي ، ولا صبي^(٢) ، ولا مجنون ، ولا معتوه ، ولا مكره . [ما ٦٢ ف ٢١٠/٦ (عن ابن المنذر) ح ٣/٥ ، ٤٥٢ ، ٢٩/٨ن (عن ابن المنذر)].

(١) قال ابن تيمية : ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام . أو نائبه . وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد . وفيه وجه في المذهبين أنها تصح من كل مسلم ، كما ذكره ابن حزم . [١٢١].

(٢) كلام غير ابن المنذر يشعر بالتفرقة بين المراهق ، وغيره بكونك المميز ، والخلاف من الملكية ، والحنابلة . [٢١٠/٦ف].

٤٣٣ - صيغة الأمان

لا يعلم خلاف في أن صيغة الأمان هي : أجزتكَ ، أمتتكَ ، لا تخف ، لا تذهل ، لا تخش ، لا خوف عليك ، لا بأس عليك ، أو أي كلام يفهم به الأمان . [ك ١٩٤٩٢ ي ٩ / ٣١٢ ، ٣١٣] .

٤٣٤ - الأمان المعلق على شرط

لو أن أحد الأعداء قال للإمام ، أو للجيش : أفتح لكم حصني ، أو أدلكم على حصن ، على أن لي منه كذا ، لشيء يشترطه معلوم إذا فتحوا ذلك الحصن ، فقد أجمعوا على أنهم إن أجابوه إلى ذلك وجب الوفاء له بالشرط ، إن كان استأمن على ذلك قبل القدرة عليه . [خ ٤٢ / ٣] .

٤٣٥ - الأمان على عدم حرب العدو

إذا أعطي العدو الأمان على أن يحاربوا المسلمين ، ولا يحاربهم المسلمون ، فقد اتفقوا على أن ذلك باطل لا ينفذ . [مر ١٢٢] .

٤٣٦ - الأمان بقصد قتل المسلمين

لو قال مسلم لكافر : ادخل بلادنا ، واقتل من شئت ، وأنا أعطيتك الأمان لتفعل ذلك ، لم يجب الوفاء بهذا الأمان بلا خلاف . [ح ٤٧٧ / ٥] .

٤٣٧ - الأمان بقصد الغدر

الإجماع على تحريم الأمان لقصد الغدر . [ح ٤٥٥ / ٥] .

٤٣٨ - الأمان لمعرفة الإسلام

من طلب الأمان ليسمع كلام الله تعالى ، ويعرف شرائع الإسلام ، فقد وجب إعطاؤه الأمان ، ثم يرد إلى مأمنه ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ي ٢٢٩ / ٩] .

- أثر الأمان بالنسبة للمسلمين

(٤٣٩ - ٤٣١)

٤٣٩ - التزام المستأمن بالأمان

إن المستأمن إذا أقام على ما عهدَ عليه ، فقد أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز نقض عهده ، ولا إكراهه على ما لم يلتزمه . [ي/٨/٥٦٠] .

٤٤٠ - عصمة دم المستأمن

أجمعوا جفياً على أن المستأمن إذا دخل دار الإسلام بأمان ، فلا سبيل لأحد عليه عند دخوله . وعلى أنه إن أراد الرجوع إلى وطنه فعلى الإمام أن يبلغه مأمنه .

ولا خلاف بين أهل الإسلام في أن المستأمن يصير بالأمان محقون الدم ، فلا يجوز قتله . [خ/٣/٤٣ ، ١٦٢ ن/١٣/٧] .

٤٤١ - قتل المستأمن الزاني

إن المستأمن إذا زنى بمسلمة ، فإنه يقتل ، ولا يرد إلى مأمنه ، وهو فعل أبي عبيدة ، ولم ينكر ، فكان إجماعاً . [ح/٥/٤٦٣] .

٤٤٢ - المستأمن كالمسلم في المعاملة

أجمع العلماء لا خلاف بينهم على أنه حرام على المسلم أن يبايع مُستأمناً بيعاً فاسداً ، وأنه يبطل ، ويفسخ من مبايعة المستأمن في دار الإسلام ما يفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة . [خ/٣/٥٧] .

٤٤٣ - عصمة مال المستأمن

أجمعوا على أن حربياً لو دخل دار الإسلام بأمان ، فاشتري بهائم ، أو ثياباً ، أن له الخروج بها معه إلى دار الحرب ، وليس للإمام منعه من ذلك .

وقد أجمعوا جميعاً على أنه لو دخل دار الإسلام بأمان ، ثم أسلم بها ، ومعه مال ، ثم أغار المسلمون على بلده ، فغلبوا عليها وصارت للمسلمين ، أن جميع ما في يد المستأمن الذي أسلم له دون سائر الناس .

وإن مات المستأمن في دار الإسلام ، ومعه مال قدم به إليها ، أو ربحه في دار الإسلام من تجارة ، وخلف ورثة في دار الحرب ، فقد أجمعوا على أن المال

مردود إلى ورثته . إلا أن الأوزاعي قال : يُردُّ المال إلى ورثته إن كان قدم دار الإسلام واستأمن على أن يرجع ، فإن استأمن ولم يذكر الرجوع ، فإن ميراثه للمسلمين . [خ ٢٨/٣ ، ٥٠ ، ٥٢ - ٥٣] .

٤٤٤ - جهالة المستأمن

إن المسلمين إذا حصروا حصناً ، فناداهم رجل من العدو : آمنوني أفتح لكم الحصن ، جاز أن يعطوه أماناً .

فإن لم يُعرف الذي أخذ الأمان ، وأدعاه كل واحد من أهل الحصن ، فإن عُرف صاحب الأمان فيها ، وإن لم يعرف لم يجوز قتل واحد من العدو في الحصن بلا خلاف يعلم . [ي ٢٣١/٩ - ٢٣٢ خ ٢٨/٣] .

٤٤٥ - إثبات الأمان

لو أن رجلاً من أهل الحرب وجد في دار الإسلام ، فقال ، إنني دخلت بأمان لم يقبل قوله ، وكان فيثاً ، إلا أن يشهد له رجلان من المسلمين أن بعض المسلمين قد آمنه . وهذا ما عليه قولهم جميعاً . [خ ٣٣/٣ - ٣٤] .

٤٤٦ - نقض الأمان بالتجسس

لو اشترط الإمام على المستأمن في عهده أن لا يتجسس ، فتجسس ، فإن عهده ينتقض بالاتفاق . [ف ١٢٧/٦ ن ٨/٨] .

أمانة

ر : وديعة

امراة

ر : مرأة

الأمر بالمعروف

٤٤٧ - حكم الأمر بالمعروف

الأمر بالمعروف واجب بإجماع الأمة .

وهو فرض كفاية بإجماع العلماء . [ش ١/٣٣٧ ، ٨/٣٦ مر ١٧٦
ح ٤٦٥/٥] .

٤٤٨ - من المكلف بالأمر بالمعروف

إن إجماع المسلمين على أن الأمر بالمعروف لا يختص به أصحاب
السلطة ، بل ثابت ذلك لأي فرد من المسلمين . [ش ١/٣٣٨ (عن الجويني)]
ر : نهى عن المنكر

أم

ر : والدان

أموال

ر : ملكية

أم ولد

٤٤٩ - تعريف أم الولد

اتفقوا على أن من حملت منه أمته التي يحل له وطؤها ، بملكه لها ملكاً
صحيحاً « أو سائر ما يبيع الوطء من الأحوال التي لا يحرم معها النظر في
عورتها ، وهو حرّ تام الحرية ، مسلم ، فولدت متيقناً أنه ولد ، أنها أم ولد له .

وإذا وضعت حملاً يتبين منه خلقة الإنسان ، كالعين ، والشعر ، فإنها
تصير به أم ولد ، وإن لم يكن حياً ، وعليه الإجماع . [مر ١٦٣ ب ٢/٣٨٦
ي ١٠/٥٨٥ ح ٣/٢٢٥ ، ٤/٢٢٥] .

٤٥٠ - أم الولد ليست زوجة

أم الولد ليست زوجة بلا خلاف . [م ١٦٨٣] .

٤٥١ - أم الولد أمة في الحكم

اتفقوا على أن أم الولد كالأمة في حدودها ، وميراثها ، وزكاتها ،
وشهادتها « وديتها ، وأرض جراحها » واستخدامها .

وقد أجمع عوام المفتين على أن جنابة أم الولد على سيدها . [ب ٢٨٧/٢
مر ١٦٤ ما ١٢٣ ، ١٤٣ ك ٣٣٩١٢ ح ٢٢٥/٤] .

ر : رقيق

٤٥٢ - وطء أم الولد

يجوز للسيد وطء أم الولد بالإجماع . [ب ٢٨٧/٢ خ ١٧/١ ح ٢٢٥/٤] .

٤٥٣ - التصرف بأم الولد

الإجماع على أن أم الولد مملوكة لسيدها قبل موته .

إلا أن إجماع الحجة على أن أم الولد لا يجوز بيعها^(١) ، ولا هبتها ، ولا
إخراجها من ملك سيدها إلا بالعتق ، ولا إنكاحها . وأنها لا تورث . وأن للسيد
إيجارها فيما تجوز إيجارها فيه ، إلا أنها في حال وضعها لا تحمل مؤاجرتها^(٢) .
[خ ١٧/١ م — ١٦٣ ط ٤٩٦/١ ، ١٥٨/٣ ك ٢٠٢٠٩ - ٢٧٥٢١ - ٣٣٩١٧ -
٣٣٩١٨ ب ٣٨٦/٢ ع ٢٦٣/٩ ف ١٢٣/٥ ي ١٠/٥٨٢ ، ٥٨٢ م ١٥٢٠ (عن
البعض) ح ١٩٤/٤ ن ٩٨/٦ ، ٩٩ (نقلًا عن ابن قدامة)] .

(٥٦٣)

- عتق أم الولد

(٢٨٦٧)

^(١) بيع أم الولد كان فيه خلاف في القرن الأول ، وقد ارتفع ، وصار الآن مجمعا على بطلان بيعها .
[٢٦٣/٩ ع] ولم يخالف فيه إلا الشلوذ . [ف ١٢٣/٥] وقد حكى ابن حزم في مراتب الإجماع
الاتفاق على عدم حل بيعها [مر ١٦٣] وإذا به في المحلى يقول : الذين لا يبالون بأن يدعوا ههنا
الإجماع ، ثم لا يبالون بأن يجعلوا ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ،
مخالفين للإجماع . [م ١٥٢٠] .

وقال الشوكاني : لا يقدح في صحة حكاية الإجماع ما روي عن علي ، وابن عباس ، وابن
الزبير ، من الجواز ، لأنه روي عنهم الرجوع عن المخالفة ، وروي عن علي أنه لم يرجع رجوعا صحيحا .
[ن ٩٨/٦] .

وقال في موضع آخر : دعوى الإجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقا مجازفة ، وكيف يصح
والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة إلى الآن . [ن ٩٩/٦] .
^(٢) اختلفوا في كل ذلك . [مر ١٦٤] .

- ولاء أم الولد

(٤٥٠٨)

٤٥٤ - موت سيد أم الولد المزوجة

أجمعوا على أن الرجل إذا زوج أم ولد من رجل ، فمات السيد ، وهي عند زوجها ، فلا عدة عليها ، ولا استبراء . [ما ٩٦١] .

٤٥٥ - نكاح أم الولد بعد موت السيد

اتفقوا على أن أم الولد ، إذا مات سيدها ، وقد استحقت الحرية ، فاعتدت أربعة أشهر وعشرة أيام ، فيها ثلاث حيض ، وثلاثة أطهار ، فقد حل لها النكاح . [مر ٧٧ ل ١٦٣] .

- لا إحداد على أم الولد لوفاة سيدها

(٦٧)

٤٥٦ - التصرف بابن أم الولد

اتفقوا على أن ولد أم الولد من سيدها حر لا يحل أن يباع ، ولا أن يوهب ، ولا يملك أحداً .

فإن كان من غير سيدها ، قبل أن تكون أم ولد للسيد ، فحل بيعه بلا خلاف .

وقد أجمعوا على أن أولادها من غير سيدها بمنزلتها ، يعتقون بعقدها ، ويرقون برقها . وانفرد الزهري ، فقال : هم مملوكون . [مر ١٦٣ م ١٥٥٢ ما ١٢٤ ك ٣٤٩٤٤] .

إناء

ر : آنية

افتحار

٤٥٧ - حكم الانتحار

اتفقوا على أنه لا يحل لأحد أن يقتل نفسه . [مر ١٥٧] .

٤٥٨ - الإكراه على الانتحار

من أكره شخصاً على أخذ السمّ ، فمات ، فإنه يقتل به قصاصاً بالاتفاق [٢٠٣/١٠ف] .

٤٥٩ - الانتحار بأداة الغير

من رمى نفسه عمداً على شيء ، أو على إنسان ، ولو كان مع هذا الإنسان حديدة ، أو سكين ، فهو قاتل نفسه عمداً ، ولا شيء على من وقع عليه بلا خلاف . [٢٠٨٧م] .

- الصلاة على المنتحر

(٢٤٦٥)

- دية من جنى على نفسه خطأ

(١٥٠٦)

إنجيل

٤٦٠ - تحريف الإنجيل

إن النصارى حرقوا ، وبللوا في الإنجيل بلا خلاف . [٤٤٩/١٣ف] (عن الزركشي) .

- كفر من التزم بالإنجيل

(٢٣٨)

- الوقف على الإنجيل

(٤٤٧٤)

إنسان

٤٦١ - مكانة الإنسان بين المخلوقات

لا خلاف في أن بني آدم أفضل من كل المخلوقات ، سوى الملائكة . [٢٦م] .

٤٦٢ - طهارة الإنسان وسوره

إن إجماع المسلمين على طهارة الأدمي ، ودمعته ، ولعابه ، وعرقه ، ولبنه ، ويزاقه ، ومخاطه ، والنخاعة ، وسوره ، سواء أكان مسلماً ، أم كافراً ، وسواء أكان مُحَدَّثاً ، أم جنباً ، أم حائضاً ، أم نفساء .

وقد صح عن سلمان الفارسي ، والنخعي ، أن اللعاب نجس إذا فارق الفم ، وحكي عن النخعي أنه كره سؤر الحائض . وما حكي عن أبي يوسف من نجاسة بدن الحائض لا يصح ، وإن صح ، فهو محجوج بالإجماع . [ش ١٧٣/١ ، ٣٣٨/٢ ، ٣٤٨ ، ٤٤٦ ، ٢٠٨/٢] (عن الطبري) ما ٢١ ك ١٦٩٥ - ٣٠٩٩ - ٣١٠٥ - ٣١٠٧ ب ٢٧/١ ع ٢٧٢/٢ ، ٥٤٩ ، ٥٧٥ (عن الطبري) ، وابن المنذر ، وأبي حامد) ي ٦٣/١ ، ١٩٧ (عن ابن المنذر) ف ٢٨١/١ (عن البعض) ٣٧/١ ن ٥٨ ، ٢١/١ .

٤٦٣ - بيع شخص الإنسان الحر

بيع شخص الإنسان الحر ، بدين ، أو بغيره ، لا يجوز بالإجماع .
ومن باع حراً لم يسرقه لا تقطع يده بلا خلاف ، إلا ما روي عن علي أنه تقطع يد من باع حراً . [ما ١٠١ أ ف ٤/٣٣١] (عن ابن المنذر) مر ٨٧ ي ٤/٢٢٩ ح ٣٠٦/٣ ن ٢٩٦/٥ (عن ابن المنذر) .

٤٦٤ - أكل ابن آدم ، وما يخرج منه

اتفقوا على أن أكل ابن آدم ، وعذرتة ، وبوله ، حرام بكل حال [مر ١٤٩] .

٤٦٥ - عصمة دم الإنسان

الأصل المجتمع عليه أن الدماء الممنوع منها بالكتاب ، والسنة ، لا ينبغي أن تستباح ، ولا يراق منها شيء ، إلا بيقين . [ك ٣٥٦٣٨] .

ر : قتل ، قصاص ، جراح ، حد الحراية ، حد السرقة .

- تحريم قتل الإنسان نفسه

ر : انتحار

٤٦٦ - إيذاء الإنسان نفسه

اتفقوا على أنه لا يحل لأحد أن يقطع عضواً من أعضائه ، ولأن يؤلم نفسه في غير التدوي يقطع العضو المصاب خاصة . [مر١٥٧] .

٤٦٧ - سلخ جلد الإنسان ، واستعماله

إن جلد الإنسان لا يحل سلخه ، ولادباغه ، ولا استعماله ، بإجماع المسلمين . [مر٢٣/١٤ - ٢٧٣ - ٢٧٤ (عن ابن حزم ، والدارمي)] .

٤٦٨ - المثلة بالإنسان

اتفقوا على أن التمثيل بالإنسان حرام . [مر١٥٧ ك١٩٤٧٥] .

٤٦٩ - من يباح حرق جثته

إن إحراق جيفة من قتل من المشركين ، أو من أهل الكبائر بعد قتله ، فعله أبو بكر ، وعلي بين ظهرائي المهاجرين ، والأنصار من غير نكيرهم ذلك . [هـ/٨٣] .

- حرق العدو بالنار

(٩٤٠)

- خصاء الإنسان

ر: خصاء

أهل البغي

ر: بغاة

أهل البيت

ر: آل البيت

أهل الحرب

ر: حربي

أهل الذمة

ر: ذمي

أهل الكتاب

ر: كتابي

أوقية

٤٧٠ - مقدار الأوقية

الأوقية أربعون درهماً عند أهل العلم . [ت ٧٥/٤ ك ١٢٢٣٢ ي ٤/٣] .

إيلاء

٤٧١ - حكم الإيلاء

الإيلاء مباح بالإجماع . [ح ٢٤١/٣] .

٤٧٢ - معنى الإيلاء

اتفقوا على أن من حلف ، في غير حال غضب^(١) ، باسم من أسماء الله عز وجل ، أو بصفة من صفاته ، على أن لا يظأ زوجته الحرة ، المسلمة ، والعاقلة ، البالغة ، الصحيحة الجسم ، والعقل ، والنكاح ، وهي غير حبلى ، ولا مرضعة ، وكان قد دخل بها ، وهو مسلم ، بالغ ، عاقل ، غير سكران ، ولا مكره ، ولا محبوب ، ولا عتيد ، وهي ممكنة له من نفسها ، فحلف أن لا يظأها أبداً ، فإنه مؤل إذا طالبتة زوجته بذلك .

أما الحلف بغير أسماء الله تعالى ، وصفاته ، فلا يكون إيلاء بلا خلاف . وإن حلف : لا وطني زوجاته ، ونوى جميعاً ، لم يحنث إن بقيت واحدة ، وهو الإجماع .

وقال ابن سيرين بأن الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع ، أو كلام ، أو إنفاق . [مر ٧٠ - ٧١ ما ٩١ ي ٤٧٦/٧ ، ٤٧٧ ، ش ٢٧٨/٦ - ٢٧٩ ح ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣] .

(١) ينعتد الإيلاء في الغضب إجماعاً . [ح ٢٤١/٣] .

٤٧٣ - محل الإيلاء

الإجماع على أن الإيلاء ينعقد من الزوجة ، لامن الأجنبية ، كما ينعقد من المطلقة الرجعية .

وقد أجمعت الأمة على أن إيلاء الرجل من أمته ليس بإيلاء ، وإنما هو عيّن ، كسائر الأيمان ، ليس فيه حكم إلا الكفارة . [حـ ٢٤٢/٣ ك ٢٥٦٨٣] .

٤٧٤ - إيلاء الرقيق

الإجماع على صحة الإيلاء من الرقيق . [حـ ٢٤٢/٣] .

٤٧٥ - أثر الإيلاء

لاخلاف بين العلماء في أن مجرد الإيلاء لا يوجب طلاقاً ، ولا كفارة ، ولا مطالبة بالفيئة ، وأنه لا يقع على المولي طلاق قبل أربعة أشهر .

وإن كل الفقهاء يقولون : إنها تعتد بعد الطلاق عدة المطلقة ، لإجابر بن زيد ، فإنه يقول : لا تعتد إذا كانت قد حاضت ثلاث حيض في الأربعة الأشهر . [ش ٢٧٩/٦ (عن عياض) ك ٢٥٣٩٧] .

٤٧٦ - معنى الفيئة

أجمعوا على أن الفيئة هي الجماع إذا لم يكن للمولي عذر . [ما ٩١ ي ٥٠٠/٧ (عن ابن المنذر)] .

(٣١٨٩)

٤٧٧ - المطالبة بالفيئة

متى تكاملت قيود الإيلاء ، أوجب للزوجة حق المطالبة بالفيء إجماعاً وإن الزوج إذا طوّل بالفيء ، وقدر عليه ، فإنه يمهّل حتى يأكل ، أو يشرب أو يصلي ، ولا يمهّل شهراً ، ونحوه ، وعلى ذلك الإجماع . [حـ ٢٤٥/٥ ، ٢٤٧] .

٤٧٨ - أثر الفيئة

اتفقوا على أن الوطء في الفرج ، قبل انقضاء المدة التي حلف عليها ، مالم تزد على أربعة أشهر ، هو فيئة صحيحة يسقط بها الإيلاء . [مر ٧١ ش ٢٧٩/٦ (عن عياض) حـ ٢٤٦/٣] .

٤٧٩ - أثر البيئوية في مدة الإيلاء

إن المولي إذا بانث زوجته بفسخ نكاح ، أو طلاق ثلاث ، أو بخلع ، أو بانقضاء عدتها من الطلاق الرجعي ، فقد انقطعت مدة الإيلاء بغير خلاف يعلم . [ي ٥٠٩/٧ - ٥١٠] .

٤٨٠ - أثر زوال المخولف عليه في الإيلاء

أجمعوا على أنه إذا قال : رقيقى أحرار ، إن وطئت زوجتي ، ثم باعهم ، أن الإيلاء سقط عنه . [ما ٩١١] .

إيمان

ر : يمين

إيمان

ر : إسلام

٤٨١ - تحديد الإيمان

إن تحديد الإيمان هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة ، والكف عن المعصية ، وهو يزيد وينقص . وهذا هو المعتمد عند أهل السنة من سلف الأمة ، وخلفها . [م ١٢٦٤ ش ١/١٨٧] (عن ابن بطال) ف ١/٤٠ ، ١٢/٥١ (عن ابن أبي حاتم ، وابن بطال ، وابن حزم ، واللالكائي ، وفضيل بن عياض ، ووكيع) .

- الشكل الإيمان كفر

(٣٤١٢)

٤٨٢ - من هو المؤمن

اتفق أهل السنة على إطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ، وأحلّ الحلال ، وحرمّ الحرام ، وأوجب الواجب ، واعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك ، ونطق بالشهادتين ، سواء استدل أم لم يستدل .

وأما من اعتقد الإيمان بقلبه ، ولم ينطق به لسانه دون تقيّة ، أو عجز ، فهو كافر عند الله ، وعند المسلمين .

وأما من عجز عن النطق لخلل في لسانه ، أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنية ، أو لغير ذلك ، فإنه يكون مؤمناً ، وعليه اتفق أهل السنة . ومن نطق بالإسلام دون أن يعتقده بقلبه ، فهو كافر عند الله ، وعند المسلمين .

من أقرّ ، وعمل على غير علم منه ، ومعرفة بربه ، أو عرفه ، وعمل ، وجحد بلسانه ، وكذب ما عرف من التوحيد ، فإنه لا يستحق اسم مؤمن بلا خلاف بين الجميع . [ش ١٨٨/١ ، ١٩١ م ١٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ هـ ٦٨٥/٢ ف ٩٨/١] .

٤٨٣ - رضى الله عن المؤمن

إن الله سبحانه وتعالى راضٍ عن المؤمن ، وبالإيمان ، وعليه الإجماع . [حق ١٤٣] .

٤٨٤ - إيمان مرتكب الكبائر

إجماع أهل الحق على أن الزاني ، والسارق ، والقاتل ، وغيرهم من أصحاب الكبائر ، غير الشرك ، لا يكفرون بذلك ، بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان ، إن تابوا سقطت عقوبتهم ، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً ، وإن شاء عذبهم ، ثم أدخلهم الجنة . [ش ٣٦٢/١ ، ٣٦٧] .

٤٨٥ - تعليم الإيمان

اتفق العلماء على أن من جاء يسأل عن الإيمان ، وكيفية الدخول في الإسلام ، وجبت إجابته ، وتعليمه على الفور . [ش ١٧٥/٤] .

٤٨٦ - المجادلة بالاعتقاد

أجمع أهل العلم ، وهم أهل السنة على الكف عن الجدال ، والمناظرة فيما سبيله الاعتقاد بالأفئدة ، بما ليس تحت عمله [ك ١٠٧٠/٤] .

الباء

بدعة

- شهادة المبتدع

(٢١٠٧)

- رواية المبتدع

(١٩٧٩)

برقع

- المسح على البرقع

(٣٦٩١)

بسملة

ر: تسمية

بعث

٤٨٧ - تفسير البعث

اتفقوا على أن البعث حق ، وأن الناس كلهم يبعثون في وقت تنقطع فيه
سكناتهم في الدنيا ، ويحاسبون عما عملوا من خير ، وشر ، وأن الله تعالى
يعذب من يشاء ، ويغفر لمن يشاء^(١) ، وأن أحداً لا يعذب بفعل غيره .
[مر٥٥ - ١٧٦ ك ١١٦٨٦] .

٤٨٨ - البعث جسداً وروحاً

اتفقوا على أن الأجساد تنشر ، وتجمع مع الأنفس يوم القيامة . [مر١٧٦] .

^(١) معلوم أن المغفرة لا تكون لكافر ، ولقوله تعالى : ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ .

٤٨٩ - إنكار البعث

أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث بعد الموت ، فليس بمؤمن ، ولا مسلم ، ولا ينفعه ما شهد به . [ك٣٣٩٧٩٩] .

٤٩٠ - من هو المكلف بالصُّور

إن صاحب الصور هو إسرائيل عليه السلام بالإجماع . [ف٣٠٩/١١] .
(عن الحلبي) .

- الشفاعة من هول الموقف

(٢٠٦٨)

- الميزان في الآخرة

ر : ميزان

٤٩١ - ما لا يسأل عنه يوم القيامة

أجمع علماء المسلمين على أن الله تعالى لا يسأل عباده يوم الحساب : من أفضل عبادي ، ولا : هل فلان أفضل من فلان . [ك٢٠١٨٧٢] .

بغاة

٤٩٢ - حكم البغي

البغي فسق بالإجماع . [ح٤/١٥٥ ن ١٧١/٧ (عن المهدي)] .

٤٩٣ - نصرة المُحق في الفتن

وجوب نصرة المُحق في الفتن ، والقيام معه بمقاتلة الباغين ، هو مذهب عامة علماء الإسلام . [ش ٣٣٧/١٠ ن ٣٢٩/٥ (عن النووي)] .

- الخروج على الخليفة

(١٣٨٤)

٤٩٤ - قتال البغاة على الإمام

إن البغاة متى خرجوا ظلماً ، على إمام عادل ، واجب الطاعة ، صحيح الإمامة ، وخالفوا رأي الجماعة ، وشقوا عصا الطاعة ، فقد وجب قتالهم بعد

إنذارهم ، وعليه أجمعت الصحابة . [ي/٨/٥٢٢ ش ٣٠/٥] (عن عياض)
حـ/٥/٣٨٥ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ن ١٧٠/٧ (عن المهدي) .

٤٩٥ - صفة قتال البغاة

اتفقوا على أن من قاتل الفئة الباغية ، ممن له أن يقاتلها ، وهي خارجة
ظلماً على إمام ، عدل ، واجب الطاعة ، صحيح الإمامة ، فلم يتبع مذبراً ، ولا
أجهز على جريح منهم ، ولا أخذ لهم مالاً ، أنه قد فعل في القتال ماوجب
عليه . [مر ١٢٦ - ١٢٧] .

٤٩٦ - من لا يعد باغياً

من أريد بظلم ، من الإمام ، أو غيره ، فدفع عن نفسه ذلك ، فليس باغياً ،
وهو فعل عبد الله بن عمرو ، ولا مخالف له في ذلك من الصحابة . [م ٢١٥٤] .

٤٩٧ - متى يقتل الباغي

قتل الباغي قبل الإسار مباح بلا خلاف^(١) . [م ٢١٥٤] (عن البعض) .

٤٩٨ - من لا يقتل من البغاة

إن الإجماع على مشروعية الكف عن قتل من يعتقد الخروج على
الإمام ، وهو لا يكفر باعتقاده ، ما لم ينصب لذلك حرباً ، أو يستعد لحرب .

واتفقوا على أن من ترك من البغاة القتال تائباً ، أنه لا يحل قتله .

ولا يقتل مذبر البغاة ، ولا جريحهم بالاتفاق . [ن ١٦٧/٧] (عن الطبري)
مر ١٢٧ حـ ٤١٧/٥] .

٤٩٩ - مهادنة البغاة ، ومصالحتهم

أجمعوا على أن البغاة إذا طلبوا من الإمام هدنة ، نظر الإمام في حالهم ،
وبحث أمرهم ، فإن ظهر له أن قصدهم الرجوع إلى الطاعة ، ومعرفة الحق ،
أمهلهم ، وإن كان قصدهم الاجتماع للقتال ، أو انتظار مدد ، أو نحوه ،
لم يمهلهم .

^(١) هذا باطل . وما حل قتله قبل الإسار مطلقاً ، ولكن حل قتله مادام باغياً مدافعاً ، فإذا لم يكن باغياً
مدافعاً حرم قتله ، وهو إذا أسر ، فليس حيثنذ باغياً ، ولا مدافعاً ، قدمه حرام . [م ٢١٥٤] .

وقد أجمعت الأئمة على جواز الصلح بين أهل العدل، والبغاة [ما ١٤٨ ي ٤/٤٢٧، ٨/٥٢٦ (عن ابن المنذر)].

٥٠٠ - سبي ذرية البغاة

سبي ذرية البغاة حرام بالإجماع. [ح ٥/٤٢٠ ي ٧/١٧٠ (عن المهدي) ٨/٥٣٣].

٥٠١ - غنيمة أموال البغاة

اتفقوا على أنه لا يحل تملك شيء من أموال البغاة ماداموا في الحرب، ماعدا السلاح، والخيول، ففيه خلاف. [مر ٢٧ ي ٨/٥٣٣ ح ٥/٤٢٠ ن ٧/١٧٠ (عن المهدي)].

٥٠٢ - أخذ ما استولى عليه البغاة من المال

اتفقوا على أن ما وجد بيد البغاة من مال لغيرهم مردود إلى أصحابه [مر ١٣٢].

٥٠٣ - متى لا يضمن الباغي ما أتلّفه من مال

إن الرجل من البغاة «إذا أتلّف مالا بتأويل القرآن، فإنه لا يُغرّم بالإجماع [ي ٨/٥٣١].

- أخذ البغاة الزكاة

(١٧٧١)

- شهادة البغاة

(٢١٠٥)

٥٠٤ - إقامة الحدود على البغاة

من استباح من البغاة فرجاً حراماً «بتأويل القرآن، فإن الحد لا يقام عليه بالإجماع. [ي ٨/٥٣١ (عن الزهري)].

٥٠٥ - القصاص في البغي

الاقتصاص ممن وقع منه القتل لغيره في الفتنة، لا يجوز، سواء أكان باغياً، أم مبغياً عليه، وهو ما وقع عليه الإجماع. [ن ٧/١٧٠].

بلوغ

٥٠٦ - علامات البلوغ

- ١ - الاحتلام : وهو خروج المني من ذكر الرجل ، أو قبل الأنثى ، في يقظة ، أو منام ، وعلامة من علامات البلوغ بالإجماع .
- ٢ - الحيض : أجمع العلماء على أنه علامة بلوغ في حق النساء .
- ٣ - الحبل بلوغ بالاتفاق .
- ٤ - الشعر : إنبات الشعر الخشن حول القبل علامة على البلوغ ، وهو قول أبي نضرة ، وعقبة بن عامر ، ولم يظهر خلافه ، فكان إجماعاً .
- ٥ - السن : من تجاوز تسع عشرة سنة من الرجال ، والنساء ، وهو عاقل ، ولم يحتلم^(١) ، ولا حاضت ، فقد أجمعوا على أنهما بالغان بلوغاً صحيحاً . [ت ٤٣/٥ م ٢٢ م ١١٩ ب ٣٩٧/٢ ي ٤١٣/٤ ، ٣٠٠/٩ ، ٣٠١/٥ ف ٢١١/١ ح ١٤٩/١ ، ١٥٠/٥ ن ٢٥٠/٥ (عن المهدي)] .

٥٠٧ - أثر البلوغ

اتفقوا على أن من ظهرت به أية علامة من علامات البلوغ ، من ذكر ، أو أنثى ، وهو عاقل ، مسلم ، فقد لزمته الأحكام في الحدود ، والفرائض ، وغيرها . [مر ٢١ - ٢٢ ما ٢٨ ي ٤١٢/٤ (عن ابن المنذر) ف ٢١١/٥] .

البيت الحرام

ر : الكعبة

بيت المقدس

ر : مسجد

- استقباله وقت التخلي

(٢٣٠)

(١) العمل عند أهل العلم يرون أن الغلام إذا استكمل خمس عشرة سنة ، فحكمه حكم الرجال [ت ٤٣/٥] .

بيع

٥٠٨ - حكم البيع

البيع عقد صحيح جائز بالإجماع المتيقن المقطوع به من كل مسلم .
[م ١٥٠٩ مر ٨٩ ي ٥٠١/٣ ع ١٥٦/٩ ف ٢٣٠/٤ ح ٢٨٩/٣]

٥٠٩ - صورة البيع الصحيح

اتفقوا على أن يبيع جميع الشيء الحاضر ، الذي يملكه بئعه كله ملكاً صحيحاً ، أو يملكه موكله على بيعه كذلك ، وأيديهما عليه منطلقاً ، ويكون البائع والمشتري يعرفانه ، فيعرفان ماهيته وكميته وليس أحدهما أعمى ، ولا محجوراً عليه ، ولا أحمق ، ولا سكران ، ولا مكرهاً ، ولا مريضاً مريض الموت ، ولا غير بالغ ، ولا عبداً غير مأذون له في ذلك بعينه ، ولم يكونا في مسجد ، ولم يكن حين عقدهما التبايع قد نودي للصلاة من يوم الجمعة حتى يسلم الإمام منها ، ولا في وقت قد تعين عليه فيه فرض للصلاة لا يجوز تأخيرها عنه ، ولم يقع منهما غش ، ولا تدليس ، ولا شرط أصلاً ، وكان الثمن ليس من جنس المبيع ، ولا أقل من قيمته في ذلك الوقت ، ولا أكثر ، ولم يكن المبيع مصحفاً ، ولا كتاب فقه ، ولا كتاباً فيه شيء مكروه ، لا جلد ميتة ولا شيئاً من ميتة ، ولا شيئاً أخذ من حي ، حاشا الأصواف ، والأوبار ، والأشعار ، ولا شيئاً اشتراه ، ولم يقبضه - على اختلافهم في كيفية القبض ، ولا طعاماً لم يأكله ، ولا جزءاً لم ينقله ، ولا عمراً قبل أن يقطع ، ولا شيئاً محرماً ، ولا صلياً ، ولا صنماً ، ولا كلباً ، ولا سنوراً ، ولا حيواناً لا ينتفع به ، ولا نحلأً ، ولا عبداً مدبراً ، أو أمة مدبرة ، ولا أم ولد ، ولا ولدهما ، ولا عبداً أعتق إلى أجل ، ولا أمة كذلك ، ولا ولدهما ، ولا معتقاً ولا معتقة بصفة قد قربت ، ولا عبداً قد وجب عتقه عليه ، ولا أمة كذلك ، ولا محلولاً فيه بعتقه ، أو بعتقها ، أو بصدقتهم إن بيعا ، ولا مكاتباً ، ولا مكاتبة ، ولا ولدهما ، ولا حاملاً ولا مريضاً مريضاً مخوفاً ، ولا نجس العين ، ولا مائعاً خالطته نجاسة - على اختلافهم في النجاسات ماهي - ولا ماء ، ولا كلاً ، ولا ناراً ، ولا تراب معدن ، ولا آلة لهو ، ولا عقاراً مشاعاً ، أو ربعاً بمكة ، ولا معدناً ، ولا مشاعاً ، ولا غائباً ، ولا غير ممكن إلا بكلفة ، ولا صوفاً على

ظهر حيوانه ، ولادود القز ، ولابيضته ، ولاذا مخلب من الطير ، ولاذا ناب من السباع ، ولاضباً ، ولاقنقذاً ، ولاسمر فيه حاضر لباد ، ولاكان احتكاراً ، ولاشيئاً مما في الماء غير السمك ، ولاصفدعاً ، ولاالبن امرأة ، ولاشعور بني آدم ، ولاسلعة متلفاة ، ولاصفقة جمعت حلالاً وحراماً ، ولاجزافاً ، ومعروف المقدار معاً ، ولاولد زنى ، ولاثمرة لم يبدُ صلاحها ، ولازرعاً ، فذلك جائز . [مر ٨٣ - ٨٤ - ٨٩ ما ١٠٧] .

٥١٠ - صيغة البيع

إن البيع ينعقد باللفظين الماضيين ، المضافين إلى النفس : بعث ، واشترت ، وعليه الإجماع .

فإن كانا مستقبلين ، أو أحدهما ، فإن البيع لا ينعقد بالإجماع .

ولو قال المشتري : أتبيعني هذا الشيء بكذا ، فقال البائع : بعثك ، لم يصح البيع بحال ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم عن غيرهم خلافه .

ولو قال : بعثك هذا الشيء بعشرة لله تعالى ، انعقد البيع بالإجماع ، إذ لا معنى لاعتبار القرية لله تعالى ، بل يلغو ذكرها . [حـ ٢٩٧/٣ ، ١٣٧/٤ ، ي ٥٠٢/٢] .

٥١١ - تلاقي الإيجاب والقبول

لاخلاف في أن الإيجاب والقبول المؤثرين في لزوم العقد لا يترأخى أحدهما عن الثاني ، حتى يفترق المجلس .

فلو قال البائع : قد بعث سلعتي بكذا فسكت المشتري ، ولم يقبل البيع حتى افترقا ، ثم أتى بعد ذلك ، فقال : قد قبلت ، فإن ذلك البيع لا يلزم . [ب ١٦٩/٢] .

- انعقاد البيع بلفظ من أحد العاقلين

(٥١٢ - ٥١٣)

٥١٢ - صورة البيع بالرقم ، وحكمه

البيع بالرقم معناه أن يقول البائع : بعثك هذا الثوب برقمه ، وهو الثمن المكتوب عليه ، إذا كان معلوماً للعاقدين حين العقد . وهو لا بأس به عند عامة الفقهاء ، وكرهه طاووس . [ي ١٦٨/٤ (عن أحمد)] .

٥١٣ - صورة بيع المعاطاة ، وحكمه

بيع المعاطاة : هو أن يقول المشتري : أعطني بهذا الدينار خبزاً ، فيعطيه البائع ما يرضيه ، أو يقول البائع : خذ هذا الثوب بدينار ، فيأخذه المشتري ، هذا جائز ، لأن الناس يتبايعون به في أسواقهم في كل عصر ، فكان ذلك إجماعاً^(١) . [ي ٥٠٣/٣]

٥١٤ - توثيق البيع

اتفقوا على أن الإشهاد على البيع ، وتوثيقه بالكتابة ، فعل حسن مندوب إليه .

فإن لم يُشْهَد ، أو يَكْتَب ، فقد أْتَفَقُوا على أن البيع صحيح . [مر ٨٧م ١٤١٥ ن ١٧١/٥ (عن ابن العربي)] .

٥١٥ - المرأة والرجل سواء في العقد

اتفقوا على أن المرأة الحرة ، العاقلة ، كالرجل في عقد البيع ، ولا فرق . [مر ٨٤]

- البيع في المسجد

(٣٦٨٣)

- البيع في وقت الجمعة

(٢٤٢٥)

- البيع يوم العيد

(٢٩٨٩)

^(١) لا ينتقل الملك بالمعاطاة في غير الشيء المحقر ، وقد اعتاده المسلمون [ح ٢٩٩/٣] .

٥١٦ - بيع الوكيل ، والأمين

اتفق أهل العلم على أن الوكيل ، والمأمون ببيع شيء ، أو شرائه ، إذا باع ، أو اشترى بما يتغابن الناس في مثله ، أن فعله ذلك باطل مردود . [ك ٣٠٦٢٤] .

- بيع الفضولي

(٥٧١)

٥١٧ - بيع الصغير

الصغير غير المميز لا يصح بيعه بالإجماع . [ح ٢٩١/٣] .

٥١٨ - بيع غير العاقل

إن بيع المجنون ، والذي فقد عقله بغير السكر ، والمغى عليه ، وابتياح كل واحد منهم باطل بالإجماع .

ويصح بيعه بعد إفاقته إجماعاً . [ع ١٦٣/٩٤ مر ٨٤ ح ٢٩١/٣] .

٥١٩ - بيع المضطر

من اضطر لبيع شيء بسبب دين ، أو نحوه ، صح بيعه ولم يفسخ ، ولكن كرهه عامة أهل العلم . [ع ١٧٠/٩٤ (عن الخطابي)] .

٥٢٠ - بيع المكره

أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع لا يجوز معه البيع . [ف ٢٦٩/١٢ (عن المهلب)] .

٥٢١ - الشرط الذي يقتضيه العقد

إن الشرط الذي يقتضيه إطلاق العقد ، كشرط تسليم المبيع إلى المشتري ، أو تبقية الثمرة على الشجر إلى وقت القطع ، والرد بالعيب ، ونحو ذلك جائز بالاتفاق . [ش ٣٤٢/٦ ي ٢٠٢/٤ ف ١٤٢/٥ (عن النووي)] ن ١٨٠/٥ . [ع (عن النووي)] .

٥٢٢ - الشرط الذي فيه مصلحة للعاقد

إن الشرط الذي فيه مصلحة لأحد المتعاقدين ، كاشتراط الرهن ، والكفيل ، والخيار ، وتأجيل الثمن ، ونحو ذلك جائز ، ولا يؤثر في صحة العقد

بالاتفاق . إلا أنه في حال البيع بشرط تقديم الكفيل ، فإن الكفيل لا يلزمه ذلك بلا خلاف ، لأنه لا يلزمه شغل ذمته ، وأداء دين غيره باشتراط غيره ، فإن لم يف المشتري بشرطه كان للبائع فسخ العقد . [ش ٣٤٢/٦ ط ٤٨/٤ ي ٢٠٣/٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ف ١٤٢/٥ (عن النووي) ح ٣٥٤/٣ ن ١٨٠/٥ (عن النووي)] .

٥٢٣ - الشرط الذي يبطل العقد

من قال : بعثك هذا الشيء بمئة ، على أن تبيعني دارك بكذا ، أو قال : أبيعك هذا الشيء نقداً بكذا ، أو نسيئة بكذا ، أو قال المشتري : أشتري منك هذا الشيء بكذا ، على أن تشتريه مني إلى أجل . . . فكل هذه البيوع باطلة بالإجماع .

ومن باعه بشرط أن يقرضه مالاً ، أو شرط المشتري ذلك عليه ، فهو محرم ، والبيع باطل بلا خلاف يعلم ، إلا قول مالك : إن ترك المشتري الشرط صح البيع .

وإن شراء عين مرئية ، غير مأمون هلاكها بشرط تأخير قبضها إلى أجل لا يؤمن قبله ذهابها ، لا يجوز بلا خلاف يعلم .

وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن يشتري حيواناً معيناً ، بشرط ألا يسلمه إلا بعد شهر ، أو نحوه .

وإن من الأصول المجتمع عليها عند الفقهاء أنه لا يجوز أن يشترط المشتري على البائع منعه من التصرف في ثمن ما باعه ، وأن يشترط البائع على المشتري مثل ذلك فيما ابتاعه . [ع ٣٧٢/٩ ب ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ي ٢١١/٤ ك ٢٨٦٥٢ - ٢٩٧٣٩ - ٣٠٠٦٥]

٥٢٤ - الشرطان في البيع

اتفقوا على عدم صحة البيع إذا كان فيه شرطان^(١) . [ن ١٨٠/٥] .

^(١) قال البيهقي : هو أن يقول : بعثك هذا العبد (الشيء) بآلف نقداً ، وبآلفين نسيئة . (٥٢٣) ، فهذا بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيهما باختلافهما ، ولا فرق بين شرط ، وشروط . وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي ، وأبي حنيفة .

٥٢٥ - اشتراط منفعة المبيع مطلقاً

إذا اشترط البائع منفعة المبيع مطلقاً ، فالبيع باطل بلا خلاف [ي/٤/٨٧] .

٥٢٦ - اشتراط ضمان الخسارة

إذا اشترط البائع للمبتاع أن ماخسر في المبيع ، وانحط من ثمنه ، فهو ضامن له ، فهو بيع فاسد ، لا يجوز بلا خلاف يعلم . [ك/٢٩٧٨٢] .

٥٢٧ - بيع الدار بشرط سكنها

يجوز بيع الدار بشرط أن يسكنها البائع ، ولو كان ذلك طول عمره ، هذا فعل ضهيّب ، وعثمان ، وتميم الداري ، بحضرة الصحابة ، ولا يعرف لهم مخالف . [م/١٤٤٥ ، ١٥٥٢] .

٥٢٨ - الشرط بعد العقد

اتفقوا على أن كل شرط وقع بعد تمام البيع ، فإنه لا يضر البيع شيئاً . [مر/٨٨] .

٥٢٩ - شرط الخيار في البيع

شرط الخيار في البيع ، سواء أكان للعاقدين ، أم لأحدهما ، أو لغيرهما ، إذا كانت مدته معلومة ، صحيح بالإجماع . [ع/٩٤/٢٠٤ ، ٢١٠ خ/١/٤٦ م/١٤٢٠ ب/٢/٢١٠ ح/٣/٣٤٧] .

٥٣٠ - متى يصح شرط الخيار

الإجماع على أن شرط خيار الشرط قبل العقد لا يصح ، وإنما يصح مقارناً للعقد . [ح/٣/٣٤٧-٣٤٨] .

٥٣١ - مدة الخيار في البيع

إن الأمة مجمعة على أن اشتراط الخيار في ثلاثة أيام جائز . [ع/٩٤/٢٠٣ خ/١/٣٩ مر/٨٦ ح/٣/٣٤٨] .

= وقيل معناه : أن يقول : بعتك ثوبي بكذا ، وعلي قصارته ، وخياطته « وفهذا فاسد عند أكثر العلماء . وقال أحمد : إنه صحيح . [ن/٥٨٠/١] . وبالتفسير الأول أخذ ابن عبد البر ، وجعله من بيعتين في بيعه . [ك/٢٩٦٨٥] .

٥٣٢ - إمضاء البيع الذي فيه شرط الخيار

يصح إمضاء العقد الذي فيه شرط الخيار في غيبة المتعاقد الآخر إجماعاً [٣٥٠/٣].

٥٣٣ - رد المبيع بالخيار

إن المشتري إذا اشترط الخيار لنفسه مدة معلومة يملك رد المبيع في تلك المدة بلا خلاف بين أهل العلم . [٥١٨/٣].

٥٣٤ - خيار المجلس

أجمعوا جميعاً على أن المتبايعين إذا تفرقا عن موضع التبايع بأبدانهما افتراقاً غاب كل واحد منهما عن صاحبه مغيب ترك لذلك الموضع ، وقد سلم البائع ما باع إلى المشتري سالماً بلا عيب ، فإن البيع قد تم . أما قبل التفرق فإن الخيار ثابت بالإجماع .

وقال إبراهيم النخعي ، والحنفية ، والمالكية إلا ابن حبيب : البيع جائز ، وإن لم يتفرق العاقدان . [خ ٣٣/١ مر ٨٤١٧ م ١٤١٧ ب ٢/١٦٩ ي ٣/٥٠٥ ، ٥١٨ ف ٤/٢٦٢ ك ٢٩٩٨٣ - ٢٩٩٨٨ - ٢٩٩٨٩ ح ٣/٣٤٥ ن ٥/١٨٥ ، ١٨٦ ، (عن المهدي ، وابن حجر)] .

٥٣٥ - رؤية المبيع

بيع الشيء الحاضر ، المرئي ، والمقلب ، متفق على جوازه .

وقد اتفقوا على جواز بيع الضياع ، والدور ، التي يعرفها البائع والمشتري بالرؤية حين التبايع .

وإذا رأى المتبايعان داراً ، ووقفاً في غرفة منها ، أو أرضاً ووقفاً في طريقها ، صح البيع بلا خلاف .

وإن بيع الثوب في طيّه ، دون أن ينظر إليه ، فذلك لا يجوز عند الجميع ، لأنه في معنى بيع الملامسة .

وقد اتفقوا على أن بيع الأعمى ، والمسّ بيده ، أو بيع السلعة ليلاً دون صفة ، كل هذا لا يجوز ، وهو من باب بيع الملامسة . [م ١٤١١ مر ٨٤ ك ٨٠٨ - ٢٩٨١٢ - ٣٠٦٧٦ ب ٢/١٥٤ ي ٣/٥٢٢] .

٥٣٦ - غيبة المبيع

اتفق عثمان ، وطلحة ، وابن عمر ، ومطعم بن جبير ، بحضرة الصحابة ، على جواز بيع شيء غائب عن بائعه ، وعن مشتريه ، فلم ينكر عليهم منكر . [ط٤/٣٦٢ ، ٣٦٣ ك ٢٩٨٨١] .

٥٣٧ - خيار الرؤية

لقد أثبت الصحابة خيار الرؤية ، وحكموا به ، وأجمعوا عليه ، ولم يختلفوا فيه . وهو خارج من قول النبي ﷺ : البيعان بالخيار ، حتى يتفرقا . [ط٤/٩] .

٥٣٨ - خيار الوصف

إذا اشترط المشتري في المبيع صفة مقصودة ، بما لا يعدُّ فقهه عيباً ، صح اشتراطه ، فإن ظهر خلاف ماشرطه ، فله الخيار في الفسخ ، والرجوع بالثمن ، أو الرضى به ولا شيء له وهذا لا يعلم فيه خلاف بين العلماء . [ي٤/١٣٩] .

- خيار العيب

(٦٢١)

٥٣٩ - خيار التصرية

إن العمل عند أهل العلم هو كراهة بيع المَصْرَاة من بهيمة الأنعام . ومن اشترى مَصْرَاة ، ولم يعلم تَصْرِيَّتَهَا ، ثم علم بها ، فله الخيار في ردها ، وإمساكها ، وهو قول عامة أهل العلم . وذهب أبو حنيفة ، ومحمد إلى أنه لا خيار له .

فقد أجمعوا على أنه إذا ردها المشتري بعد حلبها ، وجب عليه رد صاع من تمر معها . وانفرد ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، فقالا : يردّها مع قيمة اللبن . وأما إن علم بالتصرية قبل حلبها ، فله ردها ، ولا شيء معها بلا خلاف . فإن ردها ، لم يرد اللبن الحادث في ملكه ، وكان ضامناً لأصلها ، وهذا لم يختلف العلماء فيه . [ت٤/٢٦٩ ك ٣٠٥٨٠ - ٣٠٥٨١ - ٣٠٦١٠ مسا ١٠٣ -

١٠٤ ي ١٢٢/٤، ١٢٤ (عن ابن عبد البر) م ١٥٧١ ف ٤/٢٩٠ ن ٥/٢١٥ - ٢١٦ (عن ابن حجر).

٥٤٠ - البيع إلى أجل

البيع إلى أجل محدود لا يختلف مجيئه ، ولا يجهل وقته جائز بالإجماع . إلا أنه إذا كانت النسبة من البائع ، والمشتري ، فإن البيع لا يجوز بالإجماع ، لافي العين ، ولا في الذمة .

ولو أن المشتري اشترط تسليم السلعة في وقت معين ، فجاء البائع بها قبل ذلك الوقت ، لم يكره المشتري على أخذها في قول مالك ، وسائر العلماء . [ما ١٠٦ ك ٢٩٣٩٥ - ٣٠١٦٣ ف ٤/٢٤١ ، ٥/٥١ (عن ابن بطال) مره ٨٥ ب ٢/١٢٤ ي ٤/١٥٨ ن ٥/٢٣٢] .

٥٤١ - بيع المبيع نسيئة بنقد

من اشترى سلعة بعرض نسيئة ، ثم باعها بنقد ، أو كان يبيعها الأول بعرض ، فاشتراها بنقد ، جاز بلا خلاف يعلم . [ي ٤/١٥٨] .

٥٤٢ - أثر جهالة الأجل في العقد

إن تأجيل العقد مدة مجهولة مفسد له إجماعاً .

وعليه ، فإن بيع السلعة بثمن إلى أن تلد الناقة ، ونحوه باطل بالإجماع . [ح ٣/٣٤٣ ك ٢٩٣٩٥ - ٢٩٣٩٩ - ٢٩٤٠٧ ع ٩/٣٧٦ ب ٢/١٤٧] .

٥٤٣ - بيع غير المبيع

من اشترى عيناً ، أو باعها ، فوجد ، غيرها ، كرجل اشترى فضة ، فوجدها قصديراً ، أو باع قصديراً ، فكان فضة ، فإن هذا لا يحل ، ولا يجوز عند أهل العلم ، ولمشتري ذلك رده ، وللبائع الرجوع فيه . [ك ٣٠٦٢٨ - ٣٠٦٢٩] .

٥٤٤ - بيع المعلوم

إن الإجماع على أن بيع المعلوم باطل ، مثل بيع ما في أصلاب الفحول ، وماسيلد حمل الناقة ، المسمى ببيع حبل الحبل . [ما ١٠٢ ك ٢٩٣٩٩ - ٢٩٤٠٧] .

ت ٢٢٣/٤ - ٢٢٤ ع ٢٨٠/٩ ، ٣٥٥ ، ٣٧٦ (عن ابن المنذر ، والماوردي ، وغيرهما) ب ١٤٧/٢ ي ١٨٧/٤ (عن ابن المنذر) .

٥٤٥ - بيع العينة

بيع العينة المجتمع عليه : أن يسأل رجل آخر قرضاً ، (ألفاً مثلاً) ، فلا يعطيه ، وإنما يتفقان على أن يشتري المسؤول سلعة ليست عنده ، (بتسعمئة مثلاً) ، ويدفع الثمن نقداً ، ثم تسلم إلى المستقرض ، ليبيعها للمقرض بالقرض المطلوب . (بالألف) وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، لأنه بيع ماليس عندك ، وبيع مالم يقبض ، ولم يستوف ، ولم يصر عندك ، وبيع مالم يضمن ، ولأنه ربح أصبته عند غيرك قبل أن تشتريه . وهذا كله منهى عنه . [ك ٢٨٩٠٨] .

(١٩٤٣)

٥٤٦ - بيع مجهول الذات

أجمعوا على بطلان بيع جنين الحيوان في بطن أمه ، دون الأم .
أما بيع الجوز ، واللوز ، والباقلاء في القشر ، فإنه جائز لفعل المسلمين .
خلافاً للشافعي . [ما ١٠٢ ك ٢٧٩٠٧ - ٢٩٧٥١ - ٣٣٤٢٨ ش ٣٥٨/٦ ع ٣٥٥/٩ (عن ابن المنذر ، والماوردي) ب ١٤٧/٢ ي ١٨٧/٤ (عن ابن المنذر) ح ٣١٧/٣ ن ١٤٩/٥] .

٥٤٧ - بيع المنابذة

بيع المنابذة مجمع على تحريمه . [ب ١٤٧/٢ ي ١٨٦/٤] .

٥٤٨ - بيع الملامسة

بيع الملامسة مجمع على تحريمه . [ب ١٤٧/٢ ي ١٨٦/٤] .

٥٤٩ - بيع الحصة

بيع الحصة متفق على تحريمه . [ب ١٤٧/٢ ي ١٨٦/٤ ، ١٨٧] .

٥٥٠ - بيع معلوم ، ومجهول الذات

من باع معلوماً ، ومجهول الذات ، كمن باع فرساً وما في بطن فرس أخرى ، فالبيع باطل بكل حال بلا خلاف يعلم . [ي ٢١٢/٤] .

٥٥١ - بيع غير المعين

من قال لآخر: أبيعك هذه السلعة بكذا ، أو هذه الأخرى بكذا ، أو قال :
اشترى منك هذا الشيء ، أو هذا الشيء ، على أن البيع قد لزم أحدهما ، فإن
البيع باطل مفسوخ لا يحل ، وعليه أجمع الكل ، سواء أكان الثمن
واحداً أم مختلفاً . وخالف عبد العزيز بن أبي سلمة ، فأجازه . [م ١٤٥٨
ب ١٥٢/٢ - ١٥٣] .

٥٥٢ - بيع مافي الذمة

الإجماع على صحة بيع مافي الذمة ، لأنه كالوجود ، إلا ثمن الصرف ،
والسلم . [ح ٢٩٣/٣] .

٥٥٣ - العلم بمقدار المبيع

اتفقوا على أنه لا يجوز أن يباع شيء من المكيل ، أو الموزون ، أو المعدود . أو
المسوح ، إلا أن يكون معلوم القدر عند البائع ، والمشتري .
واتفقوا على أنه يكون بكيل معلوم ، ووزن معلوم عند المتعاقدين .
[ب ١٥٧/٢] .

٥٥٤ - البيع جزافاً

إن الإجماع على صحة البيع جزافاً إذا علمه المتعاقدان جميعاً ،
أو جهلاه .

وأما إذا عرف أحدهما المقدار ، لم يجز البيع جزافاً بالإجماع .

واتفقوا على أنه يجوز في أشياء ، ويمتنع في أشياء^(١) . [ح ٣٢٠/٣
ك ٢٩١٧٣ (عن مالك) ي ١١١/٤ ، ١١٣ (عن مالك) ف ٢٧٩/٤ (عن ابن
قدامة) ب ١٥٧/٢ ن ١٦٠/٥ (عن ابن قدامة)] .

^(١) ولمعرفة مايجوز بيعه جزافاً ، وما لايجوز ، واختلاف أنظار الفقهاء فارجع - إذا شئت - إلى [ب ١٥٧/٢ - ١٥٨] .

٥٥٥ - استثناء عين معينة من المبيع

من قال : بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة ، وما أشبه ذلك ، فقد صح البيع باتفاق العلماء .

ومن باع حيواناً ، واستثنى مافي بطنها ، فله ذلك ، وهو قول ابن عمر ، ولا يعرف له في الصحابة مخالف .

ومن باع بقرة ، أو حملاً ، واستثنى الرأس جاز . وهو قول عمر ، وزيد بن ثابت ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة .

ومن باع عبداً ، واستثنى رجله مثلاً ، لم يجز البيع بلا خلاف .

وإن فقهاء الأمصار كلهم يقول : إنه لا يجوز أن يبيع أحد ثمر حائطه ، ويستثنى منه كيلاً معلوماً ، قل ، أو أكثر بلغ الثلث ، أو لم يبلغ ، فالبيع ذلك باطل ، إن وقع ، ولو كان ذلك المستثنى مدأ واحداً ، إلا مالك بن أنس ، فإنه أجاز ذلك إذا كان ما استثنى منه معلوماً ، وكان الثلث فما دونه في مقداره . ومبلغه . [ش ٤٠٤/٦ م ١٤٢٦ ، ١٤٥٩ ك ٢٨٤٧٧ ب ٢/١٦٢ - ١٦٣ ي ٩١/٤] .

٥٥٦ - استثناء جزء شائع من المبيع

من باع شيئاً ، واستثنى بعضه ، وكان المستثنى شائعاً ، كالربع ، أو الثلث ، أو النصف ، وما أشبه ، جاز البيع بلا خلاف . [م ١٤٥٩ ب ٢/١٦٢ ش ٤٠٤/٦ ح ٣٢١/٣] .

٥٥٧ - استثناء جزء مجهول من المبيع

اتفقوا على أنه لا يجوز أن يُستثنى من بستان عدة شجرات غير متعينات حين العقد ، وإنما يعينها المشتري بعد البيع . [ب ٢/١٦٣ ك ٢٨٦١٧ - ٢٨٦١٨] .

٥٥٨ - بيع مجهول المقدار

١ - إن بيع اللبن في ضروع الغنم قبل انفصاله مجمع على أنه لا يصح ، إلا أنه يبيع منه كيلاً معيناً ، نحو أن يقول : بعتك صاعاً من حليب بقرتي . فهذا جائز لارتفاع الغرر ، والجهالة .

أجاز مالك بيع لبن الغنم أياماً معدودة إذا كان ما يحلب منها معروفاً في العادة . وقال سائر الفقهاء : لا يجوز إلا بكيل معلوم الحلب .

٢ - إن بيع الصوف على ظهور الغنم لا يجوز ، وهو قول ابن عباس ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [ب/٢ ١٥٧ م ١٤٢٥ ن ١٤٩/٥] .

٥٥٩ - بيع مجهول الصفة

إن بيع مجهول الصفة لا يجوز بلا خلاف يعلم . [ي/٤ ١٨٨ ، ١٨٩] .

٥٦٠ - بيع غير المقدور عليه

١ - أجمعوا على بطلان بيع الطير في الهواء ، سواء أكان مملوكاً ، أم غير مملوك .

٢ - بيع السمك في الأجسام لا يجوز^(١) . وهو قول ابن مسعود ، وكرهه الحسن ، والنخعي ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، ولا يعرف لهم مخالف .

٣ - أجمع علماء المسلمين على أن مبتاع العبد الأبق ، والجمل الشارد^(٢) ، وإن اشترط عليه البائع أنه لا يرد الثمن الذي قبضه منه ، قدر على العبد ، أو الجمل ، أو لم يقدر ، أن البيع فاسد مردود . [ش/٦ ٣٥٨ ٢٩٧٤٢ ي ٤/١٨٠ ، ١٨١] .

٥٦١ - الغرر في البيع

بيع الغرر مكروه عند أهل العلم .

وقد اتفقوا على أن الغرر قسمان : كثير ، لا يجوز معه البيع ، ويسير جائز لا يؤثر في البيع . [ب/٢ ١٥٣ ، ١٥٦ ك ٢٨٦١٥ - ٢٩٧٤٩ - ٣٤٦٨٤] .

(١) المعنى : لا يجوز بيعه في الماء ، إلا أن يجتمع ثلاثة شروط (أحدها) أن يكون مملوكاً . (الثاني) أن يكون الماء رقيقاً لا يمنع مشاهدته ، ومعرفته ، (الثالث) أن يمكن اصطیاده ، وإمساكه . فإن اجتمعت هذه الشروط جاز بيعه ، وإن اختلف شرط بما ذكرنا لم يجز بيعه . [ي/٤ ١٨١] .

(٢) ويجوز بيع بعير شارد ، وهو فعل ابن عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [م/١٤٢١] .

٥٦٢ - بيع ما لا يمكن الاحتراز منه وفيه غرر

بيع ماتدعو إليه الحاجة ، ولا يمكن الاحتراز منه ، كأساس الدار ، وشراء حيوان حامل مع احتمال أن الحمل واحد ، أو أكثر ، وشراء شاة في ضرعها لبن ، وإن كان مجهولاً ، ونحو ذلك ، صحيح بالإجماع . [٢٨٠/٩٤ ، ٢٨١ ، ٣٥٩ ش ٢٥٨/٦] .

٥٦٣ - ما يباح بيعه من الأعيان

إن الإجماع على جواز بيع الأعيان الطاهرة ، المنتفع بها ، والتي ليست إنساناً حراً ، ولا موقوفاً ، ولا أم ولد ، ولا مكاتب ، ولا مرهوناً ، ولا غائباً ، ولا مستأجرة . [٢٦٩/٩٤] .

٥٦٤ - بيع العقار

اتفقوا على جواز بيع العقار من الدور ، والأراضي ، والخوانيت ، ما لم يكن العقار بمكة ، أو ما لم يكن أرض عنوة ، غير أرض مقسومة . [ش ٣٨/٧ - ٣٩] .

٥٦٥ - بيع شيء بشيئين

من باع شيئاً بشيئين ، صح البيع ، إذا كان نقداً ، سواء أكانت القيمة متفقة ، أم مختلفة . وهذا مجمع عليه . [ش ٣٨/٧ - ٣٩] .

- بيع الماء

(٥٧٠)

- بيع الكلاء

(٥٧٠)

- بيع الحيوان

(١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٩ - ١٥٩٥ - ١٦٠٢)

٥٦٦ - بيع المسك

بيع المسك جائز بإجماع المسلمين . وقالت الشيعة : لا يجوز . وهذا غلط مخالف للأحاديث الصحيحة ، والإجماع . [٥٧٩/٢٤ ، ٣٣٥/٩ - ٣٣٦ (عن البعض) ش ٩٧/٩ ف ٢٥٨/٤ ، ٥٤٣/٩ (عن النووي)] .

٥٦٧ - بيع السلاح لغير المسلم

بيع السلاح لغير المسلم من أهل الذمة ، أو أهل العهد ، جائز بالاتفاق .
أما بيعه لأهل الحرب ، فحرام بالإجماع . [ف/٥/١٠٧ (عن ابن التين)
ع ٣٩١/٩ خ ١٤٦/٣] .

- شراء رقيق الذمي ، وأرضه

(١٥٦٩)

٥٦٨ - بيع المنفعة

إن الكل مجمعون على إبطال بيع لبس الثياب ، وسكنى الدور^(١)
[خ/١/٢١] .

٥٦٩ - بيع ما لا ينتفع به

لم يختلفوا في أن ما لا منفعة فيه ، لا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، ولا
أكل ثمنه .

وهم مجمعون على جواز بيع أحد الخفين ، وأحد المصراعين ، دون الآخر .
[ك/٢٩٥٠٤ م ١٥٩٠] .

٥٧٠ - بيع ما ليس بمملوك

بيع ما ليس بمملوك ، كالمباحات قبل حيازتها ، وملكها لا يجوز بلا
خلاف يعلم .

وقد أجمعوا على جواز بيع الماء من سيل النيل ، والفرات . وما يجوز به المبرء
من الماء في إنائه . ويأخذ من الكلاً في حبله ، أو يحوزه في رحله ، أو يأخذ من
المعادن ، فإنه يملكه بذلك ، وله بيعه بلا خلاف بين أهل العلم .

أما بيع الماء تبعاً لبيع البئر ، فجائز بلا نزاع . [ي/٤/٧٢ ، ٢٢٩ ، ما ١٠٤
ح ٣٢٥/٥ ن ١٤٦/٥] .

(١) يصح بيع الإجارة من المستأجر اتفاقاً . [ح/٤/٦٠] .

٥٧١ - بيع ما لا يملكه البائع

اتفقوا على بطلان بيع المرء ما لا يملك ، ولم يجزه ملكه ، ولم يكن البائع حاكماً ، ولا منتصفاً من حق له ، أو لغيره ، أو مجتهداً في مال قد يثس من صاحبه . [مر٤ ب ١/١٤٦ ي ٤/١٨٥] .

٥٧٢ - أثر بيع ملك الغير

من باع بما لا يملك ، ودخل المبيع في ملك البائع بعد البيع ، لم يلزم ذلك البيع بالاتفاق . [ف ٩/٣١٨] .

- بيع رقيق الغير

(١٦٦٢)

- بيع الوقف

(٤٤٦٧)

٥٧٣ - بيع بقاع المناسك

بقاع مناسك الحج ، كموضع الرمي ، والسعي ، حكم بيعها ، والتصرف بها ، كحكم بيع المساجد ، لا يصح بغير خلاف . [ي ٤/٢٣٥] .

- بيع رباة مكة

(٣٧٧٦)

- بيع لحم الأضحية

(٢٩٦)

- بيع لحم الهدى

(٤٣٠٢)

- بيع المصحف

(١٥٦٩ - ٣١٧٤ - ٣١٧٥)

- بيع الإنسان

(٤٦٣ - ١٦٥٢)

- بيع الدم

(١٤٥٨)

- بيع الخمر

(١٤٠٦)

- بيع الخنزير

(١٤١٧)

٥٧٤ - بيع الكلب المحرم اتخاذه

اتفقوا على أن الكلب الذي لا يجوز اتخاذه ، لا يجوز بيعه . [ب٢٦/٢] .

- بيع الميتة

(٣٩٩١)

- بيع التمثال

(٢٥٧١)

٥٧٥ - بيع السرجين

يجوز بيع السرجين النجس ، لأن أهل الأمصار يتبايعونه لزرعهم من غير نكير ، فكان إجماعاً^(١) [ي٤/٢٢٩ (عن أبي حنيفة) ع/٢٤٩ (عن أبي حنيفة)] .

٥٧٦ - بيع العين المتنجسة

إذا كانت العين الطاهرة مائعة ، كالخل ، واللبن ، والمسل ، وتنجست ، بملاقاة النجاسة ، ولم يمكن تطهيرها لم يجر بيعها بإجماع المسلمين .

أما إذا كانت العين جامدة ، كالثوب ، والجلود ، والأرض ، ونحو ذلك ، وتنجست ، جاز بيعها بإجماع المسلمين . [ع/٢٥٥ ح٣/٣١٠] .

^(١) إنه مجمع على نجاسته ، فلم يجر بيعه ، كالميتة . وماذكروه فليس بإجماع ، لأن الإجماع هو اتفاق أهل العلم ، ولم يوجد . [ي٤/٢٢٩] .

٥٧٧ - بيع شيئين أحدهما محرم

من باع رقيقاً بمئة دينار ، وزقاً خمر ، فالبيع مفسوخ بإجماع العلماء
[ب١٦١/٢] .

٥٧٨ - بيع الوسيلة إلى محرم

بيع العنب عمداً إلى من يتخذ خمرأ حرام بلا خلاف . [ن١٥٤/٥] .

٥٧٩ - تعيين المبيع المثلي

من أخذ صاعاً من صُبْرَة ، فباعه بعينه ، فإنه يتعين عليه تسليمه ،
ولا يجوز أن يعطي صاعاً آخر بدله من تلك الصُبْرَة ، وعلى ذلك الإجماع .
[ع٣٦٥/٩٤] .

٥٨٠ - تسليم المبيع

أجمعوا أن من شرط بيع الأعيان تسليم المبيع إلى المبتاع بأثر عقد الصفقة
فيه ، نقداً كان الثمن ، أو ديناً .

ومن اشترى عيناً ، كاللبن إذا حُلِب ، والرطب إذا أمكن جنيته ، ويريد أن
يأخذه يوماً بيوم ، فذلك لا بأس به بلا خلاف . [ك٢٨٦٠٨ - ٢٨٦٥٣] .

٥٨١ - نفقة فرز المبيع

إن نفقة كيل المبيع ، ووزنه ، على البائع في قول فقهاء الأمصار .
[ف٢٧٤/٤] .

- نفقة حصاد الزرع ، وقطع الثمرة

(٦٦٨)

٥٨٢ - ما يشترط القبض في بيعه

ما كان بيعاً ، ويعوض لاختلاف في اشتراط القبض فيه ^(١) . [ب١٤٥/٢]

(١) ومحل هذا الحكم الشيء الذي يشترط أحد العلماء قبضه لصحة بيعه . [ب١٤٥/٢]

٥٨٣ - نقل المبيع لا يشترط في القبض

إن نقل المبيع إلى الرّحال ، كالسيّارة ونحوها ليس بشرط في القبض بالإجماع . [٣٠٩/٩٤] .

٥٨٤ - صفة قبض العقار

إن قبض غير المنقول يكون بالتخلية اتفاقاً . [حـ٣٦٩/٣] .

٥٨٥ - صفة القبض في البيع الفاسد

الإجماع على أنه لا تكفي التخلية في قبض المبيع بيعاً فاسداً ، بل يعتبر نقل المنقول ، والتصرف في غيره . [حـ٣٨١/٣] .

٥٨٦ - ملكية المشتري قبل قبض المبيع

الإجماع على أن المشتري لا يملك المبيع قبل القبض . [حـ٤/٤] .

٥٨٧ - غلة المبيع قبل قبضه

إن غلة المبيع قبل القبض للمشتري باتفاقهم . [ب١٨٤/٢] .

٥٨٨ - بيع المبيع قبل قبضه

لا يجوز للمشتري بيع أي شيء ، كائناً ما كان ، حتى يقبضه ، وهو قول جابر ، ولا يعرف له مخالف في الصحابة ، ولا خلاف فيه بين أهل العلم ، إلا ما حكى عن عثمان البتي من جواز بيع كل شيء قبل قبضه . وهو قول مردود . [م١٥٣٥ ي ١٠٢/٤ ك ٢٨٦٦٩ - ٢٨٩٩٨] .

(٦٥٠)

٥٨٩ - ما يباح من العقود قبل القبض

إن أهل العلم قد اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة ، والإقالة والتولية ، قبل قبض المبيع ^(١) . [ك٢٩٢٦٤ (عن مالك) ١٥٠٨م (عن مالك)] .

^(١) وأحسبه أراد أهل العلم في عصره ، وما تعلم روي هذا إلا عن ربيعة ، وطاوس فقط . وقوله عن الحسن في التولية قد جاء عنه خلافها . وأما سائر العلماء ، فإنهم لا يجيزون ذلك . [م١٥٠٨ ك ٢٩٢٦٦] .

٥٩٠ - رضا البائع بتصرف المشتري قبل قبض المبيع

إذا وهب المشتري السلعة قبل قبضها ، أو كان المبيع عبداً ، فأعتقه المشتري قبل القبض ، ولم ينكر البائع ذلك ، فقد أجمعوا على أن البيع جائز^(١) . [ف/٢٦٦/٤] (عن ابن بطال) .

٥٩١ - التصرف في المبيع بيعاً فاسداً قبل القبض

الإجماع على عدم صحة التصرف في المبيع بيعاً فاسداً قبل القبض . [ح-٢٨١/٣] .

٥٩٢ - شمول البيع لما لا ينفصل عن المبيع

اتفقوا على جواز بيع كل ماله قشر واحد يفسد إذا فارقه ، كالبيض ، ونحوه ، لأن الغرض من البيع مافي داخل القشر ، ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد .

واتفقوا على أن ماله قشرتان ، كاللوز ، والجوز ، فنزعت القشرة العليا أن بيعه حينئذ جائز .

وقد اجمعوا على جواز بيع التمر ، والعنب ، والزبيب ، وفيها النوى ، وإن النوى داخل في البيع . [مر٦م ٨٦٢م ١٤٢٢] .

٥٩٣ - ما يشمله بيع الدار

من اشترى داراً ، فبناؤها كله له ، وكل ما كان مركباً فيها من باب ، أو درج ، أو نحو ذلك ، وهذا إجماع متيقن . [م ١٥٩٢م ٨٩٩] .

٥٩٤ - ما يشمله بيع الأرض

من اشترى أرضاً ، فهي له بكل مافيها من بناء قائم ، أو شجر نابت ، هذا إجماع متيقن .

^(١) ليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق . بل فرق العلماء بين المبيعات . وقد اختلفوا في الإعتاق . فالجمهور على أنه يصح ، ويصير قبضاً ، وفي الهبة خلاف ، والأصح عند الشافعية أنها لا تصح . [ف/٢٦٧/٤] .

وإن كان فيها زرع لا يحصد إلا مرة واحدة ، كالحنطة ، فاشتراطه المشتري ، فهو له . وإن لم يشترط ، فهو للبائع ، وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه مخالف .

وإن كان فيها خضروات مغيبة ، ولم يشترطها المشتري ، فقد اتفقوا على أنها للبائع . [م ١٥٩٢ مر ٨٨ ي ٤/٦٦] .

٥٩٥ - ما لا يشمل بيع الشجر

إن الثمرة ، ولو لم تؤثّر ، حتى تناضت ، وصارت بلحاً ، أو بسرّاً ، وبيع النخل ، فإن الثمرة لا تدخل فيه بالإجماع . [ك ٢٨٢٩١] .

- الثمن في البيع

ر : ثمن

٥٩٦ - تلقّي البائع قبل دخول السوق

من جلب بضاعة إلى السوق ، لبيعها ، فقد أجمعوا على أن تلقّيه قبل دخولها منه . وانفرد أبو حنيفة ، فقال : لا أرى به بأساً .

فمن تلقى جالباً ، واشترى منه ، فالبائع بالخيار إذا دخل السوق ، وهو قول أبي هريرة ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة .

إلا أن البيع إذا وقع في السوق ، فقد اتفقوا على أنه جائز . [ما ١٠٤م ١٤٦٨ مر ٨٩ ك ٣٠٤٩٢] .

٥٩٧ - السّوم في البيع

السّوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد في سعرها لا يحرم اتفاقاً .

وإن صاحب السلعة ، أو وكيله ، أولى بالسّوم من طالب شرائها بلا خلاف بين العلماء .

والفقهاء كلهم يكرهون أن يسوم الرجل على سّوم أخيه ، مسلماً كان ، أو غير مسلم ، والبيع عندهم مع ذلك صحيح . [ف ٢٥٩/٤ ، ٢٨١ (عن ابن بطال « وابن عبد البر) ك ٣٠٤٤٨ - ٣٠٤٥٨ ن ١٦٨/٥ (عن ابن عبد البر)] .

٥٩٨ - السمسرة في البيع

إن قدم صاحب السلعة إلى المدينة لبيعها ، وكان من غير أهلها ، فتلقاه واحد من أهل المدينة ، وعرفه السَّعر ، وعرض عليه بيع السلعة له ، فمثل هذا البيع منهي عنه ، وهو قول المهاجرين جملة ، وعمر ، وأنس ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وطلحة ، بلا خلاف يعرف لهم من الصحابة .
فإن وقع ، فإن البيع لا يفسد إجماعاً

أما إن سمسر ابن المدينة لمثله ، ومن ليس من أهلها لمثله ، فقد اتفقوا على جواز مثل هذا البيع . [١٤٦٩م ٨٩مر ٢٩٧/٣] .

٥٩٩ - العربون في البيع الصحيح

من اشترى شيئاً من رجل ، وأعطاه عرباناً ، على أنه إن رضي به أخذه ، إن سخطه رده ، وأخذ عربانه ، فذلك لا بأس به بلا خلاف يعلم .
وإن جعل العربان من أصل الثمن إن تم البيع ، وإلا رده إن لم يتم ، فهذا وجه جائز عند الجميع . [ك٢٧٨٨٨ - ٢٧٨٨٩ - ٢٧٨٩٠] .

٦٠٠ - العربون في البيع الفاسد

إن وقع ببيع العربان الفاسد فُسِخ ، وردت السلعة إلى البائع ، والثلث للمشتري . فإن فاتت ، كان على المشتري قيمتها بالغاً ما بلغت بوله ثمنه ، وهذا قول مالك ، وسائر الفقهاء . [ك٢٧٨٩٢ - ٢٧٨٩٣] .

٦٠١ - البيع بثلث حقير

بيع الكثير ، والنفيس ، بثلث حقير يعلمه البائع جائز بالإجماع . [ش٢٣٧/٧ ن١٢٣/٧٧ ك٣٠٦٢٨] .

٦٠٢ - النجش في البيع

النجش حرام بالإجماع ، وفاعله عاص بإجماع العلماء .
[ب١٦٦/٢ ك٣٠٥٠٤ ت٣٠٦/٤ ش٣٦٢/٦ ف٢٨٣/٤] (عن ابن بطال)
ن١٦٦/٥ (عن ابن بطال) .

٦٠٣ - البيع على البيع

أجمع العلماء على أن البيع على البيع ، والشراء على الشراء ، حرام^(١) . وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار : افسخ ، لأبيعتك بأنقص ، أو يقول للبائع : افسخ ، لأشترى منك بأزيد . ومحلّه بعد استقرار الثمن ، وركون أحدهما إلى الآخر .

والبيع صحيح عند الفقهاء كلهم ، وأهل الظاهر يفسخونه ، وروي ذلك عن مالك ، وبعض أصحابه . [ش ٣٦١/٦ ك ٢٣٠٨٥ - ٣٠٤٤٨ - ٣٠٤٤٩ - ٣٠٤٥٠ ف ٢٨١/٤ ن ١٦٨/٥] .

٦٠٤ - البيعتان في بيعة

النهي عن بيعتين في بيعة ، هو ماعليه العمل عند أهل العلم . [ت ٢٢٦/٤ - ٢٢٧ ك ٢٩٦٨٥] .

٦٠٥ - احتباس المبيع لقاء الثمن

من باع سلعة ، فنقده المشتري بعض الثمن ، فقال البائع : لأعطيك السلعة حتى تجيء ببقية الثمن ، جاز ذلك ، وهو قول عمرو بن حريث ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . [م ١٢١٧] .

٦٠٦ - حق البائع عند موت المشتري

إذا مات المشتري قبل دفع الثمن ، كله ، أو بعضه ، وكان المبيع عند البائع ، فالبائع أحقّ به بلا خلاف .

أما إذا كان المبيع عند المشتري ، فإن البائع يكون بالنسبة للثمن أسوة الغرماء عند جميع العلماء ، إلا ما حكي عن الإصطخري من أن لصاحب السلعة أن يرجع فيها ، ولو كان في تركة المشتري ما يفي بقيمتها . وهذا شذوذ عن أقوال أهل العلم ، وخلاف للسنة ، ولا يعرج عليه . [ب ٢٨٥/٢ ي ٤٠٧/٤] .

- حق البائع إذا أفلس المشتري

(٧٥٣)

(١) البيع مكروه عند العلماء . [ك ٢٣٠٨٥] .

٦٠٧ - التولية في البيع

اتفقوا على أن من ولي على حكم ابتداء البيع ، فقد أصاب . [مر ٨٨] .

- التولية قبل قبض المبيع .

(٥٩٠)

٦٠٨ - معنى بيع المرابحة ، وحكمه

بيع المرابحة : هو بيع برأس مال معلوم ، وربح معلوم . وقد أجمعوا على جوازه .

فإن قيل : بعتك هذا الشيء برأس مالي فيه ، وهو مئة ، وأربح في كل عشرة درهماً ، فقد كرهه ابن عمر ، وابن عباس ، ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة . وهذه كراهة تنزيه ، أما البيع ؛ فصحيح^(١) .

وشرط المرابحة معرفة قدر رأس المال والربح في المجلس ، وعليه الإجماع . [خ ٥١/١ ي ١٦٢ ، ١٦١/٤ ح ٣٧٧/٣] .

٦٠٩ - بيع بعض المبيع مرابحة

إذا كان المبيع من الأشياء المتماثلة التي ينقسم الثمن عليها بالأجزاء ، كالبر ، والشعير ، فيجوز بيع بعضه مرابحة بقسطه من الثمن ، بلا خلاف يعلم . [ي ١٦٥/٤] .

٦١٠ - التصريح بثمن السلعة في المرابحة

على البائع أن يخبر المشتري بثمن السلعة ، وإن كانت بحالها لم تتغير . فإن حط بائعها الأول بعض الثمن ، فإن على من يبيعها مرابحة أن يخبر به في الثمن ، وهو قول الشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، ولا يعلم عن غيرهم خلافهم . وإن اشترى بثمن مؤجل ، فباع بمعجل مرابحة ، فإن الخيار للمشتري باتفاقهم .

^(١) وجه الكراهة أن فيه نوعاً من الجهالة . وأما صحة البيع فلأن الجهالة يمكن إزالتها بالحساب ، فلا وجه للجهالة . [ي ١٦٢/٤] .

وإن كان المبيع عبداً قد جنس جنابة ، فقداه المشتري ، لم يلحق ذلك بالثمن ، ولم يخبر به في المراجعة بغير خلاف يعلم .

ولو خسر في السلعة ، بأن اشتراها بخمسة عشر ، ثم باعها بعشرة ، ثم اشتراها بأي ثمن كان ، أخبر به ، ولم يجز أن يضم الخسارة إلى الثمن الثاني فيخبر به في المراجعة بغير خلاف يعلم .

وإن ابتاع اثنان بعشرين ، أو يذل لهما فيه اثنان وعشرون ، فاشتري أحدهما نصيب صاحبه فيه بذلك السعر ، فإنه يخبر في المراجعة بأحد وعشرين بلا خلاف من أحد .

ولو استرخص الشريك أن ما اشترياه بخمسين ، فتقاوماه بستين ، ثم اشتراه أحدهما ، لم يراجح إلا بخمسة وخمسين ، لأنه رأس ماله ، وهذا الاختلاف فيه . [ي/٤-١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ح ٣/٣٧٧ - ٣٧٨] .

٦١١ - التصريح بظرف البيع في المراجعة

لا يجوز للسيد أن يبيع مُراجعة شيئاً اشتراه من مكاتبه ، حتى يُبين أمره بلا خلاف يعلم .

وكذلك من اشترى من أجير دُكانه سلعة كان قد باعها له ، لم يجز له بيعها مُراجعة حتى يُبين حقيقة الأمر بلا خلاف يعلم ^(١) . [ي/٤-١٦٦] .

٦١٢ - التصريح بحال المبيع في المراجعة

إن تغير المبيع بنقص ، أو تلف بعضه ، أو عيب ، فإن على البائع أن يخبر المشتري بحاله ، بلا خلاف يعلم . [ي/٤-١٦٤] .

٦١٣ - الشركة في البيع

اتفقوا على أن من أشرك على حكم ابتداء البيع ، فقد أصاب : [مر ٨٨ ف/٥-١٠٢ - ١٠٣] .

- الربا في البيع

ر : ربا

(١) لأنه يمكن أن يكون في ذلك محاباة ، ومسامحة في الثمن حين الشراء . [ي/٤-١٦٦] .

٦١٤ - أثر البيع الصحيح

أجمعت الأمة على أنه في البيع الصحيح يحصل الملك في المبيع للمشتري ، وفي الثمن للبائع ، من غير توقف على القبض . [١٥٦/٩٤ ، ٣٠٩ (عن الغزالي ، والمتولي ، وغيرهما)] .

٦١٥ - أثر البيع في الخيار

إذا كان الخيار في العقد للبائع ، فإن ملك المشتري للسلعة لم يتم بإجماع الجميع . [٤٤/١] .

٦١٦ - أثر البيع الحرام

إن البيع الحرام مردود أبداً . فإن فات رجع فيه إلى القيمة عند الفقهاء . [٢٨٧٣٥ك] .

٦١٧ - البيع الفاسد ، وأثره

إن إجماع المسلمين على جواز الدخول في البيع الفاسد ، وعدم التحرج . وهذا يقتضي أن يكون النهي عنه لكونه لا ينبرم فقط ، لا لخرجه في عقده .

وعليه ، فقد اتفق العلماء على أن البيوع الفاسدة ، إذا وقعت ، ولم يحدث على المبيع عقد من العقود ، أو يحدث به نقصان ، أو حوالة سوق ، أن حكمها الرد ، فيرد البائع الثمن ، ويرد المشتري المبيع . [٣٨١/٣ ب ١٩١/٢] .

٦١٨ - العيب الموجب لرد المبيع

إن العيب الذي يجب رد المبيع به هو كل ما حط من قيمة المبيع ، وهو قول فقهاء الأمصار . [١٧٧/٢ ب] .

٦١٩ - نقص القيمة ليس بعيب

إن نقصان القيمة ، لاختلاف الأسواق ، غير مؤثر في رد المبيع بالعيب بالإجماع . [١٨٠/٢ ب] .

٦٢٠ - ما يشترط في العيب

يشترط في العيب أن يكون حادثاً قبل البيع بالاتفاق . [١٧٥/٢ ب] .

- شرب الخمر فسق
(١٤٠٣)
- الزنى فسق
(١١٢٩)
- السرقة فسق
(١١٦٧)
- إمامة الفاسق
(٤١٩)
- عزل الخليفة لفسقه
(١٣٨٣)
- شهادة الفاسق
(٢١٠٦)
- فتوى الفاسق
(٣٤٦)
- نكاح الفاسق
(٤١٧٩)
- لعان الفاسق
(٣٥٣٦)
- الاستعانة بالفاسق في الجهاد
(٩٢٨)
- قذف الفاسق
(١٢٣٠)

٣٠٩٦ - مخالطة الفاسق

مخالطة الزوجة ، والخدام ، الفاسقين ، جائزة بإجماع السلف ، مع إنكار فسقهما قدر الإمكان . [٥٠٥/٥] .

- ظهور السحر من الفاسق

(١٩١١)

- الصلاة على الفاسق

(٢٤٦٥)

فضة

- زكاة الفضة

ر: زكاة الفضة

- التحلي بالفضة

ر: حلي

- استعمال أنية الفضة

(٦ - ٧)

- الفضة من الأعيان الربوية

(١٥٨٨)

فضولي

- بيع الفضولي

(٥٧١ - ١٦٦٢)

- تأجير ملك الغير

(٣٤)

- هبة الفضولي

(٤٢٥٧)

- عتق الفضولي

(٢٨٦٢)

- صدقة الفضولي

(٢١٨١)

- وصية الفضولي

(٤٣٥٥)

- العفو عن حق الغير

(٣٨٠٣)

فطر

ر: زكاة الفطر

صلاة العيد

فطرة

ر: زكاة الفطر

- من خصال الفطرة

ر: استحداد ، استنجاء ، تقليم ، ختان ، سواك ، شعر

فقيير

- حقوق الفقراء بأموال الأغنياء

(٣٨٠٠)

- الفقير ليس من العاقلة

(٢٨٤٣)

- دفع الزكاة إلى الفقير

(١٧٧٣)

فلس

ر: تفليس

ففيء

٣٠٩٧ - من له الفيء

الفيء للرسول ﷺ خاصة دون سائر الناس ، ومن بعده من الأئمة حكمه في ذلك حكم عليه الصلاة ، والسلام ، ولا يكون له خاصة دون سائر الناس بإجماع العلماء . [٢٠٠٤٤ك] .

٣٠٩٨ - من يتولى الفيء

الفيء يتولاه السلطان ، وهو قول أبي عبد الله رجل من الصحابة ، ولا يعلم له مخالف منهم ^(١) . [١٣٧/١٢ (عن الطحاوي) ١٢٣/٧ (عن الطحاوي)] .

٣٠٩٩ - ماهي أرض الفيء

اتفق العلماء على أن من أسلم من أهل الصلح ، فهو أحق بأرضه ، وحكمه حكم المسلمين ، ومن أسلم من أهل العنوة ، فأرضه فيء للمسلمين ^(٢) . [١٣٣/٦ (عن المهلب) ي ٦٠٤/٢ (عن ابن المنذر)] .

٣١٠٠ - ماله حكم الفيء

من وجد من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين ، فزعموا أنهم تجار ، وأن البحر لفظهم ، ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك ، ولم يصيروا بيد أحد ، حتى ارتفع أمرهم إلى الإمام ، فلا خُمس فيهم بإجماع ، وهم في ثلث المسلمين مع سائر الفيء . [١٩٦٤٢ك] .

^(١) تعقبه ابن حزم ، فقال : بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة . [١٣٧/١٢ ١٢٣/٧] .

^(٢) في نقل الاتفاق نظر ، لأن الحنفية يقولون : إن الحربي إذا أسلم في دار الحرب ، وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها ، فهو أحق بجميع ماله ، إلا أرضه ، وعقاره ، فإنها تكون فيئا للمسلمين . وقد خالفهم أبو يوسف في ذلك ، ووافق الجمهور الذين يقولون بأن من أسلم بدار الحرب ، وله مال ، وأرض ، فهي له . [١٣٣ ، ١٣١/٦] .

٣١٠١ - تقسيم الفيء

الفيء يُخمس بالإجماع^(١).

ولا يجب أخذ الخمس في قول العلماء ، إلا الشافعي ، فإنه قال : في الفيء خمس ، كنخمس الغنيمة^(٢).

وقد أجمعوا على بطلان سهم ذوي القربى من الفيء بعد وفاة الرسول ﷺ . [ح-٢/٢١٤ ط ٣/٣٠٩ ش ٧/٣٣٥ (عن ابن المنذر) ي ٦/٤٤١ (عن ابن المنذر)].

٣١٠٢ - من يعطي من الفيء

إن أعطية المقاتلة ، وأرزاق الذرية ، وغير ذلك ، إنما تكون من مال الفيء بالإجماع .

وإن الفيء حلال للأغنياء بإجماع العلماء . [ف ٦/٢٠٦ (عن ابن المنذر) ك ١٣٤٤٠].

(١٦٦٩)

فيئة

- الفيئة في الإيلاء

(٤٧٦ - ٤٧٧)

(١) وفق الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) (٣٠٧٠) .

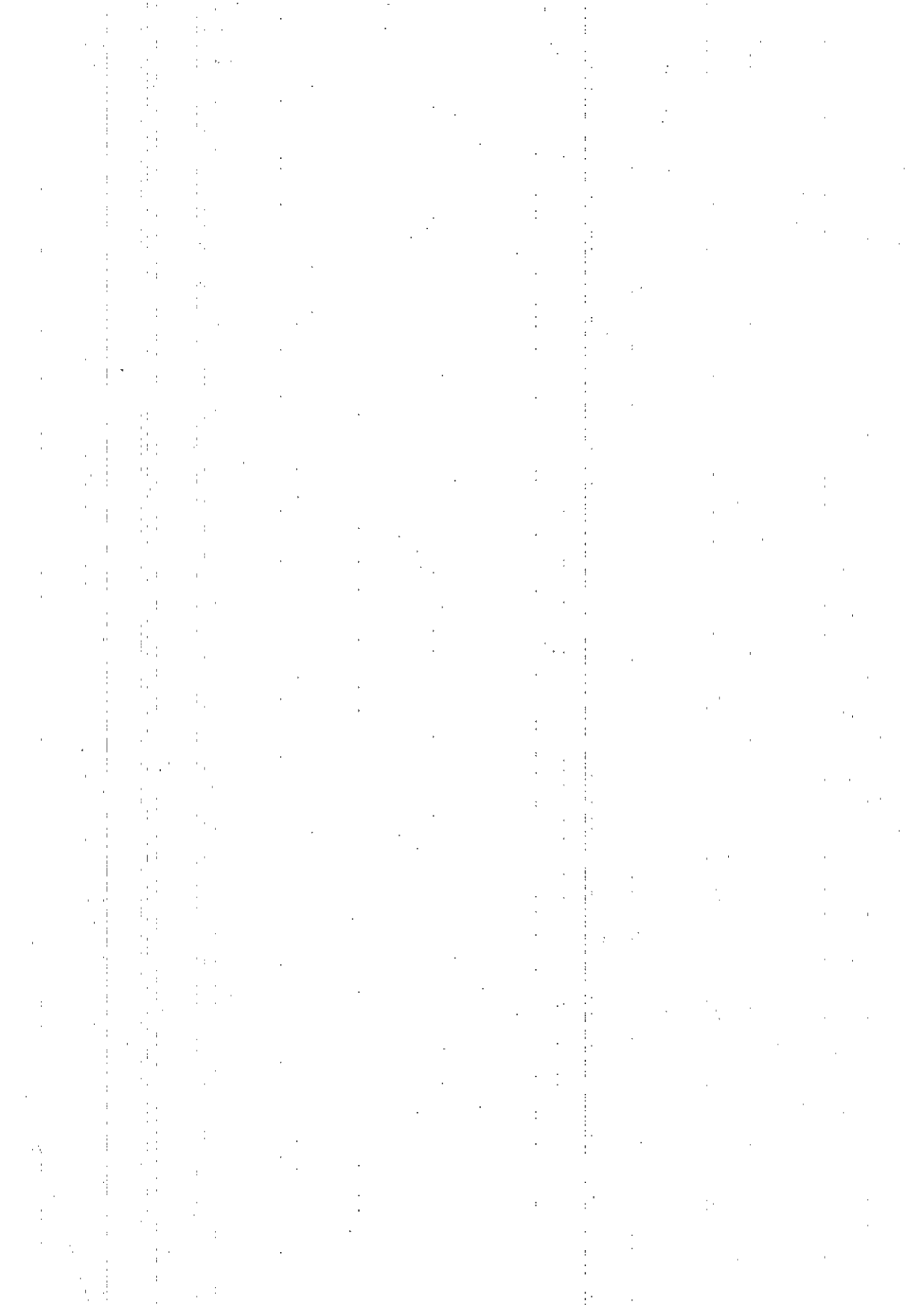
سعدى أبوجيب

مَوْسُوعَةٌ
الْإِسْلَامِيَّةُ
فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

الجزء الثالث

طبعة مزودة منقحة

القاف



قاض

ر: قضاء

قبر

٣١٠٣ - صفة القبر

أجمع العلماء على جواز اللحد، والشق، والدفن فيهما .
وان بناء القبر باللبن مُستحب باتفاق الصحابة . [ع ٢٥٠/٥ ش ٢٩٧/٤ ن ٨٠/٤] (عن النووي) .

٣١٠٤ - تسنيم القبر ، وتسطيحه

تسنيم القبر ، أو تسطيحه ، جائز بالاتفاق . [ن ٨٣/٤] .

٣١٠٥ - أجرة حفر القبر

الأجرة على حفر القبر حلال إجماعاً . [ح ١٨٦/١] .

- وقف الأرض لعمل مقبرة

(٤٤٧٢)

- دفن اللقيط في مقابر المسلمين

(٣٥٧١)

- دفن تارك الصلاة في مقابر المسلمين

(٢٢١٦)

٣١٠٦ - سؤال القبر

أهل السنة ، والجماعة كلهم مجمعون على الإيمان ، والتصديق بسؤال
الملكين مُنكر ، ونكير ، العبد في قبره : من ربك؟ وما دينك؟ ، ومن نبيك؟ ، إلا
أنهم لا يتكلفون فيه شيئاً ، ولا ينكره إلا أهل البدع .

وقد أجمع علماء المسلمين على أن أحداً لا يسأل في قبره : من أفضل العباد ، وهل فلان أفضل من فلان؟ . [ك٩٨٩٨ - ٢٠١٨٧] .

٣١٠٧ - عذاب القبر

مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر ، وأن الجسد يعذب بعينه ، أو بعضه ، بعد إعادة الروح إليه ، أو إلى جزء منه . ونفى المعتزلة ، وبعض المرجئة عذاب القبر ، وقال محمد بن جرير ، وعبد الله بن كرام ، وطائفة : إنه لا يشترط إعادة الروح للمُعَذَّب . [ش ٣١٨/١٠ ، ٣١٩] .

- الاستعاذة من عذاب القبر

(١٤٣٣)

٣١٠٨ - زيارة القبور

زيارة القبور مستحبة للرجال بإجماع المسلمين^(١) .

ولم ينكر السلف على النساء زيارتهن قبر الرسول ﷺ ، وغيره^(٢) . [٢٨١/٥٤] (عن العبدري) ت ١٠/٤ ك ١٨٣٧ - ١٨٤٢ ش ٣١٥/٤ ي ٤٧٠/٢ ف ١١٥/٣ (العبدري ، والحازمي ، والنووي) ح ١٣٦/٢ ن ١١٠/٤ (عن الحازمي ، والعبدري ، والنووي) .

٣١٠٩ - السلام على القبور

لا يعلم أحد من فقهاء المسلمين إلا وهو يجيز السلام على القبور ، إلا ما روي عن حماد بن أبي سليمان ، ولا وجه له . [ك ١١٦١٩] .

- الصلاة في المقبرة

(٢٢٣٥)

^(١) فيه نظر لأنه روي عن ابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي الكراهة مطلقاً . فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء ، وكان هؤلاء لم يبلغهم الناسخ . [ف ١١٥/٣ ن ١١٠/٤] (عن ابن حجر) .

^(٢) لاختلاف في كراهيتها للنساء . [ك ١٨٤٢] .

- الصلاة إلى قبر

(٢٢٤٠)

- صلاة الجنازة على القبر

(٢٤٨٨)

٣١١٠ - نبش القبر

نبش القبر لمتاع سقط فيه جائز بالاتفاق . [ح٢/١٣٢] .

قبض

- القبض في البيع

(٥٨٢ - ٥٨٤)

قبلة

ر: استقبال القبلة

قتال

ر: جهاد ، بغاة

قتل

ر: إجهاض ، انتحار ، قصاص ، دية

٣١١١ - حكم القتل

أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق . [ي٨/٢٣٥ م ٢١٥٣ ح٥/٢١٤] .

٣١١٢ - أنواع القتل

أجمعوا على أن القتل ثلاثة أنواع : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ . وانفرد مالك بإنكار شبه العمد . [ما ١٣٥ ك ٣٧٩٨٥ م ١٤٠ ب ٢/٣٩٠] .

٣١١٣ - متى يكون القتل عمداً

من عمد إلى آخر ، قضره ، حتى فاضت نفسه ، فهو قتل عمد بلا خلاف بين العلماء .

ومن قصد ضرب إنسان بألة تقتل غالباً ، كالسيف ، والسكين ، والسنان ، وما في معناها ، وجرحه جرحاً كبيراً ، ومات ، فهو قتل عمد بإجماعهم .

وإن حصل الموت عقيب علة من غير واسطة ، كالإغراق ، وإصابة المقتل ، أو بواسطة ، كجرح قاتل بالسراية إلى المقتل ، فهو عمد موجب للنفود إجماعاً .
[ك ٣٨٠٠٦ ب ٢/٣٩٠ ، ٣٩٣ ط ١٨٨/٣ ي ٢٣٦/٨ ، ٢٣٧ ح ————— ق ١٥٣ ح ٢١٦/٥] .

- عقاب القتل العمد

ر : قصاص

٣١١٤ - إثم القتل العمد

الأصل المجمع عليه أن القاتل عمداً أثم وفاسق .

ومن قتل عمداً مُستَحِلّاً للقتل بغير حق ، ولا تأويل ، فهو كافر ، مرتد ، يخلد في جهنم ، وعليه الإجماع . [ط ١٨٨/٣ ش ١٩٥/١٠ ن ٥٤/٧ (عن النووي)] .

٣١١٥ - مساواة قتل الحر ، والعبد في الإثم

لا خلاف في أن الإثم عند الله عز وجل في قتل العبد ، كالإثم في قتل الحر ، لأنهما جميعاً نفس محرمة . [م ٢١٥٠ م]

٣١١٦ - التوبة من القتل العمد

مذهب أهل العلم ، وإجماعهم على أن توبة القاتل عمداً صحيحة مقبولة ، ولم يخالف فيه أحد إلا ابن عباس . وما نقل عن بعض السلف من خلاف هذا فمراد قائله الزجر لا أنه يعتقد بطلان توبته .

وإن التوبة تكون بالتمكين من القصاص ، وعليه الاتفاق . [ش ١٩٥/١٠ ف ٤٧١/١١ ن ٥٤/٧ (عن النووي)] .

٣١١٧ - مافي شبه العمد

لقد قضى عمر، وعثمان، وعلي، وزيد، وأبو موسى، والمغيرة بالدية المغلطة في شبه العمد، وإن كانوا قد اختلفوا في أسنان الإبل، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة، والتابعين. [٣٧٩٨٥ - ٣٧٩٨٦].

(١٥١٠)

٣١١٨ - متى يكون القتل خطأ

١ - أجمعوا على أن من رمى شيئاً، كمن يرمى صيداً، أو هدفاً، فيصيب إنساناً، فيقتله، فهذا قتل خطأ.

٢ - اتفقوا على أن من قصد قتل إنسان، فأصاب إنساناً لم يقصده، ومات، فإنه يكون قتلاً خطأ.

٣ - الفعل الذي ليس سبباً للموت، وإنما حصل عنده، كمن مات بلطمة في غير عمد، أو فرك أذنه من غير إعنات، هو خطأ مضمون بالإجماع.

٤ - ومن قتل في أرض الحرب من يظنه كافراً، فإذا به مسلم، فهو قتل خطأ بلا خلاف. [ما ١٣٤ ك ٣٦٨٤٣ ي ٨/٢٤٩، ٢٥٠ (عن ابن المنذر) م ١٤٠ م ٢١٠٤ ح ٢٥٠/٥ - ٢٥١].

٣١١٩ - عقاب القتل الخطأ

اتفقوا على أنه لا قود على القاتل خطأ.

وإنما أجمعوا على أن حكم الله فيه هو الدية، والكفارة. [مرا ١٤١ ك ٣٦٨١٢ ط ٣/١٨٨ ما ١٣٤، ١٣٦ ي ٨/٢٤٩، ٢٧٧ ف ١٢/١٧٩ (عن ابن المنذر) ح ٢٤٢ ن ٢٢/٧ (عن المهدي)].

ر: دية

كفارة القتل

٣١٢٠ - إثم القتل الخطأ

القاتل خطأ لا إثم عليه بالإجماع. [ش ٣/٣٧٤ م ٢٠٢٥ ط ٣/١٨٨].

٣١٢١ - اجتماع العمد ، والخطأ

إذا اشترك في القتل عامد ، ومخطئ ، وسقط القود بالإجماع^(١) .
[حه/٢٢٣ (عن البعض)] .

٣١٢٢ - القتل بالامتناع

من استسقاء مسلم ، وهو قادر على أن يسقيه ، فتعمد أن لا يسقيه إلى أن مات عطشاً ، فإنه قد اعتدى عليه بلا خلاف من أحد من الأمة^(٢) . [م/٢٠٩٧] .

٣١٢٣ - القتل بعد إمساك آخر للقتيل

من أمسك رجلاً ، وقتله آخر ، فالقاتل يقتل بلا خلاف^(٣) . [ي/٨/٣٤٨] .

٣١٢٤ - إعانة القاتل الغير المباشر

من أعان رجلاً على قتل آخر ، ولم يحضر قتله ، فقد أجمعوا على أنه لا يقتل به . [ك/٣٨٠٤٣] .

٣١٢٥ - الإكراه على القتل

انعقد الإجماع على أن القتل لا يباح بإكراه ، وعلى المستكره على القتل أن يجتنب القتل ، والدفع عن نفسه ، وأنه يأثم إن قتل من استكره على قتله .
وأما من أمر بقتل غير مستحق ، فهو آثم ، ولا قود عليه بالإجماع .
[ش/١٠/٣٣٨ (عن عياض ، وغيره) ف/١٢/٢٦٢ (عن الشيرازي) حه/٥/٢٢١] .

٣١٢٦ - الاضطرار لقتل إنسان

من أشرف على الهلاك من مخمصة ، ولم يجد إلا آدمياً محقون الدم ، لم يبح قتله ، ولا إتلاف عضو منه ، مسلماً كان ، أو كافراً ، وعليه الإجماع .
[ي/٩/٤١٨ ب/٢/٣٨٩] .

(١) لم ينقل فيه عن الصحابة نفي ، ولا إثبات ، والتابعون مختلفون . [حه/٢٢٣] .

(٢) إن الذي لم يسقه إن كان يعلم أن المقتول لأماء له البتة ، ولا يمكن إحراكه أصلاً حتى يموت ، فهو قاتل عمداً ، وعليه القول . وإن كان لا يعلم ذلك ، فهو قاتل خطأ ، وقال عمر عليه الدية . [م/٢٠٩٧] .

(٣) إن لم يعلم المسك أن القاتل يقتله ، فلا شيء عليه . وإن أمسكه للقاتل ليقتله ، فإنه يجبس حتى يموت وهو قول أحمد ، وعطاء ، وربيعة ، وروي ذلك عن علي . وقال مالك يقتل أيضاً ، وهو رواية عن أحمد ، وقول سليمان بن أبي موسى . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، أبو ثور ، وابن المنذر : يعاقب ، ولا يقتل . [ي/٨/٣٤٨] .

٣١٢٧ - حكم الدفاع المشروع

من عدا عليه شخص ، كاللص ، ونحوه ، يريد روحه ، أو حريمه ، أو ماله ، فقد اتفقوا على أن دفعه واجب . [مر٤م ١٢٩٥هـ ٣٦/١ ش ٥١٣/١] .

٣١٢٨ - القتل في الدفاع المشروع

اتفقوا على أنه إذا كان القتل في حالة الدفاع المشروع ، فلا شيء على القاتل . أما إن تمكن المعتدي من قتل المدافع ، فقد استحق القتل قصاصاً . [مر٦م ١٢٦ف ١٧٨/١٢] .

٣١٢٩ - إثبات الدفاع المشروع

من قتل رجلاً ، وأدعى أنه وجده مع امرأته ، وأنه قتله دفعاً عن نفسه ، أو أنه دخل منزله يكابره على حريمه ، فلم يقدر على دفعه إلا بقتله لم يقبل قوله إلا ببينة ، فإن لم يقدّم بينة على ما ادّعاه ، لزمه القصاص ، سواء أوجد المقتول في دار القاتل ، أم في غيرها ، أو وجد معه سلاح ، أم لم يوجد ، وعليه الإجماع . [حه/١٥٠ ك ٣٢٢٠١ ي ٢٤٧/٨] .

- قتل من تترس به العدو

(٣٢٧١)

٣١٣٠ - القتل بألة الغير

من حفر بئراً ، أو أعطى سكيناً ، أو نصب سُلماً ، فتوصل به القاتل إلى القتل ، فلا شيء عليه مع المباشر إلا التوبة ، وعليه الإجماع . [حه/٢١٦] .

- حرمان قاتل مورثه من الإرث

(٣٨٤١)

- شهادة القاتل

(٢١٣٥)

- ثبوت القتل

ر : قسامة ، بينات

- قتل المصلي للمارّ بين يديه

(٢٣٣١)

- قتل المجنون المرتدّ

(١٦٠٤)

قدر

٣١٣١ - تحديد القضاء ، والقدر

إن القضاء هو الحكم الكلّي ، الإجمالي في الأزل ، وإن القدر هو جزئيات ذلك الحكم ، وتفصيله . وعليه قول العلماء . [ف١١/٤٠٤] .

٣١٣٢ - إثبات القدر

إن إثبات القدر حق ، وإن جميع الوقعات بقضاء الله تعالى ، وقدره ، خيرها ، وشرّها ، نفعها ، وضرّها ، وعليه إجماع أهل السنّة .

وعلى ذلك ، فإن معتقد أهل السنّة ، ومذهبهم في القدر ، لا يختلفون فيه أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خلق العباد ، وأن ما يفعلونه إنما هو بعلمه ، فمنهم معان ، ومنهم مخبول ، ومنهم شقي ، ومنهم سعيد ، وكل بأعماله مرتّهن ، ومنهم فقير ، ومنهم غني ، ومنهم قبيح ، ومنهم حسن . [ش١/١٩٩ - ٢٠٠ ، ١٥/٩ ، ١٠/٧٧ ك٢٧٥٤٧ - ٢٧٥٤٨ - ٣٨٨٣٤] .

٣١٣٣ - الإيمان بالقدر ، والجدا ل فيه

أهل السنّة مجتمعون على الإيمان بالقدر ، على ما جاء في الآثار التي تضمنت ذكره ، وعلى اعتقاد معانيها ، وترك المجادلة فيها . [ك٣٨٨٢٠ - ٣٨٨٤٢] .

٣١٣٤ - الاحتجاج بالقدر

أجمع العلماء على أنه غير جائز لأحد أن يجعل القدر حجة إذا اتى مانهاه الله عنه ، وحرّمه عليه ، فيقول : أتولمّني على أن قتلت ، وقد سبق في علم الله أن أقتل ، وتولمّني على أن أسرق ، أو أزنّي ، أو أن أظلم ، أو أجور ، وقد سبق ذلك عليّ في علم الله تعالى ، وقدره . [ك٣٨٧٩١] .

قدس

ر: مسجد

قذف

- عقوبة القذف

ر: حد القذف

- الوضوء من القذف

(٤٤٥٠)

قرآن

٣١٣٥ - ما هو القرآن

إجماع أهل الإسلام على أن المكتوب في المصاحف ، والمسموع من القارئ ، والمحفوظ في الصدور ، من أول ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ إلى آخر ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ ، والذي نزل به جبريل علي قلب محمد ﷺ ، كل ذلك كتاب الله تعالى ، وكلامه ، القرآن حقيقة لا مجازاً .

ومن خالف ذلك كفر بالإجماع . وما نقل عن ابن مسعود في أن الفاتحة والعمودتين ليست من القرآن ، فهذا باطل ليس بصحيح عنه .

وإن اتفاق السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهو صفة من صفات ذاته سبحانه وتعالى . [مر ١٧٣ م ٥٩ ، ٢٣٠٨ ، ٧١٤٠ ك ٩ / ٥٠٨ ع ٣٦٢ / ٣ ف ٦٠٤ / ٨ ، ٣٨٨ / ١٣ ، ٣٩٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٥٦ (عن البخاري ، والبيهقي ، وابن حزم ، والنووي)] .

- القرآن كلام الله غير مخلوق

(٣١٣٥)

٣١٣٦ - تعظيم القرآن

أجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الإطلاق ، واحترامه ، وتنزيهه ، وصيانيته .

فمن استخف به ، أو بشيء منه ، أو بالمصحف ، أو ألقاه في قاذورة ، وهو عالم بذلك ، فقد أجمع العلماء على كفره . [١٨٥ ، ٧٩/٢٤] .

- وجوب الحكم بالقرآن

(٣٣٨٢)

- معرفة القاضي بالقرآن

(٣٣٤٩ - ٣٣٥١)

- معرفة المفتي بالقرآن

(٣٤٥)

٣١٣٧ - رد الحديث المخالف للقرآن

أجمع العلماء على رد ماخالف القرآن من أخبار الأحاد ، كما في حديث فاطمة بنت قيس في المطلقة ثلاثاً : ليس لها سكنى ، ولا نفقة ، والذي رده عمر بالآية الكرمة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ ﴾ . (الطلاق : ١) [حق ١٧٤] .

- الحلف بالقرآن

(٤٥٤٤ - ٤٥٤٣)

٣١٣٨ - حفظ القرآن

اتفقوا على وجوب حفظ شيء من القرآن ، وعلى أن من حفظ الفاتحة ، وسورة أخرى معها فقد أدى فرض الحفظ ، وأنه لا يلزمه حفظ أكثر من ذلك . وإن إجماع المسلمين على ذم من امتلأ قلبه من الخطب ، والرسائل ، وأساجيع الكهان ، حتى لا يكون فيه شيء من القرآن ، وعلم الدين . اتفقوا على استحسان حفظ جميع القرآن ، وأن ضبط جميعه على جميع الأمة واجب على الكفاية ، وليس متعيناً . [مر ١٥٦ هـ / ٦٣٦] .

٣١٣٩ - معنى القرآء

القرآء عند الصحابة : هم العباد ، والعلماء . ولهذا كان يقال للخوارج قبل خروجهم : القرآء ، لما كانوا عليه من العبادة ، والاجتهاد . [ك ٣٩٠٧٣] .

٣١٤٠ - صحة كل مافي القرآن

اتفقوا على أن كل ماورد في القرآن من خبر ماضى ، أو ما يأتي حق صحيح ، وصدق لاشك فيه .

فمن كذب بشيء مما جاء به القرآن من حكم ، أو خبر ، أو نفى ما أثبتته ، أو أثبت مانفاه ، أو شك في شيء من ذلك ، وهو عالم به ، فقد أجمعوا على كفره . [مر٤١ ، ١٧٥ ، ١٨٥/٢ع] .

٣١٤١ - تحدي العرب بالقرآن

اتفقوا على أن محمداً ﷺ دعا العرب إلى أن يأتوا بمثل القرآن ، فعجزوا كلهم . [مر٤١] .

٣١٤٢ - ثبوت القرآن

إن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع . [ش٣١٢/٣] .

٣١٤٣ - مصحف عثمان

استقر الإجماع على مافي مصحف عثمان . [ش١٠٩/٤ (عن عياض) ف١٣١/١٢] .

٣١٤٤ - ترتيب آيات القرآن

إجماع المسلمين على أن ترتيب الآيات في كل سورة ، ونظمها على ماهي عليه الآن في المصحف ، توقيف من الله تعالى ، وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها ﷺ . [ش٥٦/٤ ، ٤١٩/٥ - ٤٢٠ (عن عياض) ف٢٠٤/٢ ، ٣٢/٤ (عن الباقلاني) ن٢٣٠/٢] .

٣١٤٥ - تحريف القرآن

من زاد في القرآن حرفاً من غير القراءات المروية ، المحفوظة ، المنقولة نقل الكافة ، أو نقص منه حرفاً ، أو بدل منه حرفاً مكان حرف ، وقد قامت عليه الحجة أنه من القرآن ، فتمادى متعمداً لكل ذلك ، عالماً بأنه بخلاف ما فعل ، فإنه كافر بالإجماع . [١٨٥/٢ع ، ٢٩٢/٣ ، ١٧٤م ٤٤٦ ش١٠٠/٤ ن٢٠١/٢] .

٣١٤٦ - تبديل آية بآية

إبدال آية أمثال بآية أحكام حرام بإجماع المسلمين . [ش ١٠٠/٤] (عن عياض) .

٣١٤٧ - جحود شيء من القرآن

أجمعوا على أن من جحد من القرآن آية ، أو حرفاً مجمعاً عليه ، وهو عالم بذلك ، فهو كافر . [٢٤٧/١ ح ١٨٥/٢٤] .

٣١٤٨ - رفع غير القرآن من المصحف

أجمع المسلمون على أنه لا يكتب في المصحف بخط القرآن غير القرآن . وعليه ، فإنهم مجمعون على أن الزيادة في الآية : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ . (صلاة العصر) لا يحل لأحد أن يقرأ بها ، ولا أن يكتبها في مصحفه . [ش ٢٥/٣ م ١٧٤ م ٥٠٥] .

٣١٤٩ - ترجمة القرآن

إن ترجمة القرآن ليست قرآناً بإجماع المسلمين ^(١) . [٣٤٣/٣٤] .

٣١٥٠ - قراءة القرآن

لا خلاف في أن القراءة لا تجب في غير الصلاة . وكان السلف يقومون الليل بالقرآن ، ويندبون إليه . [ح ٢٤٣/١ ك ١٠٣٦٤] .

٣١٥١ - لمن تباح القراءة

اتفقوا على أن قراءة القرآن لغير المحدث ، والجنب ، والحائض ، وفيما عدا الخلاء ، والحمام حسن . [مر ٣٢] .

^(١) لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب ، سواء أمكنه العربية أم عجز عنها ، وسواء أكان في الصلاة أم غيرها ، فإن أتى بترجمته في الصلاة بدلاً عن القراءة لم تصح صلاته ، سواء أحسن القراءة ، أم لا ، وهو قول جماهير العلماء منهم مالك ، وأحمد ، والشافعية ، وداود . وقال أبو حنيفة : يجوز ، وتصح به الصلاة مطلقاً . وقال أبو يوسف : يجوز لعاجز دون القادر [٣٤١/٣ - ٣٤٢] .

٣١٥٢ - الطهارة للقراءة

أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن لغير المتوضّئ ، إن لم يكن جنباً ، والأفضل أن يتوضأ لها . [ش ٣٨/٤ ع ٧٦/٢ ، ١٧٧ - ١٧٨ ك ٦٦٤٠ - ١٠٣٤٣] .

- قراءة المستحاضة للقرآن

(٢١١)

- أين تُباح القراءة

(٣١٥٢)

٣١٥٣ - القراءة في حجر الحائض

قراءة القرآن في حجر الحائض ثابتة جائزة بلا خلاف . [٢٢٨/١٠] .

٣١٥٤ - صفة القراءة الصحيحة

كل قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً ، وصح إسنادها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، وسواء أكانت عن الأئمة السبعة^(١) ، أم عن العشرة^(٢) ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق على القراءة ضعيفة ، أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة ، أم عن أكبر منهم . وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد خلافه .

ولا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن هذه القراءات الصحيحة حقٌ كلها مقطوع به ، مبلّغة كلها إلى رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام ، عن الله عز وجل بنقل الأمة . [٢٣٨/٢٠ (عن الجزري) م ٣٦٦] .

(١) وهم : عبد الله البحصي المشهور بابن عامر (توفي سنة ١١٨ هـ) ، وعبد الله بن كثير الداري (توفي سنة ١٢٠ هـ) ، وعاصم بن أبي النجود الأسدي (توفي سنة ١٢٧ هـ) ، وأبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار (توفي سنة ١٥٤ هـ) ، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (توفي سنة ١٦٩ هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (توفي ١٨٨ هـ) ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (توفي سنة ٢٠٥ هـ) .

(٢) وهم السبعة المذكورون أنفاً يضاف إليهم : علي بن حمزة الكسائي (توفي سنة ١٩٨ هـ) ، ويزيد بن القعقاع المشهور بأبي جعفر (توفي سنة ١٣٠ هـ) وخلف بن هشام (توفي سنة ٢٢٩ هـ) .

٣١٥٥ - القراءات السبعة ، والصحيحة سواء

إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع ، وعلى أنه لا فرق بينها ، وبين القراءات الصحيحة الأخرى [٢٣٨/٢٠] .

٣١٥٦ - القراءة بما يوافق المصحف

أجمع الصحابة ، ومن بعدهم على حرف واحد من السبعة الأحرف التي قال رسول الله ﷺ أن القرآن أنزل عليها ، ومنعوا ماعدا مصحف عثمان منها ، وانعقد الإجماع على ذلك .

وعليه ، لا يجوز عند جماعة الأمصار من أهل الأثر ، والرأي ، أن يقرأ أحد في صلاته مكتوبة ، أو نافلة ، بغير ما في المصحف المجتمع عليه ، سواء أكانت القراءة المخالفة له منسوبة لابن مسعود ، أم لأبي بن كعب ، أم إلى ابن عباس ، أم لأبي بكر ، وعمر ، أم كانت مسندة إلى النبي ﷺ .

أما في غير الصلاة ، فجائز عندهم القراءة بذلك كله ، وروايته ، والاستشهاد به على معنى القرآن ، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في السنن ، لا يقطع على عينه ، ولا يشهد على الله تعالى ، كما يقطع على المصحف الذي عند جماعة الناس من المسلمين ، عامتهم ، وخاصتهم ، مصحف عثمان : وهو المصحف الذي يقطع به ، ويشهد على الله عز وجل . [ك١٠٤٦٢ - ١٠٤٦٣ - ٣٦٣٧٠ ع ٣٥٨/٣ (عن ابن عبد البر)] .

- إمامة من بالقراءة الشاذة -

(٤٢٣)

٣١٥٧ - ما يستحب في القراءة

أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقراءة ، ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفاً ، أو أخفاه حرم ذلك . وقد اتفق العلماء على أنه يستحب قراءة القرآن بالتَّحْزِين ، والتَّرتِيل ، والتَّدْبِير .

ولا خلاف في جواز السرد في تلاوة القرآن بدون تدبير .

وقد اتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع في تلاوة القرآن . [ش ٧٨/٤
(عن عياض) ع ١٧٩/٢ ، ١٨١ ، ٣٦٢/٣ ي ٣٤٧/١٠ ف ٢٠٦/٢ ، ٥٩/٩ (عن
النووي)] .

٣١٥٨ - مراعاة ترتيب السور في القراءة

مراعاة ترتيب السور في القراءة ، وفي داخل الصلاة ، أو خارجها ، لا تجب
في قول أحد . [ف ٣٢/٩ (عن ابن بطلال ، والباقلاني)] .

٣١٥٩ - تنكيس السورة بالقراءة

قراءة السورة من آخرها إلى أولها متفق عل منعه ، وذمه . [ع ١٨٠/٢] .

٣١٦٠ - افتتاح دروس الحديث بالقرآن

إن افتتاح مجلس حديث رسول الله ﷺ بقراءة قارئ حسن الصوت مائسّر
من القرآن مستحب عند العلماء . [ع ١٨١/٢] .

- قراءة شيء من القرآن في خطبة الجمعة

(٢٤٣٨)

- قراءة القرآن للميت

(٣٩٨٤)

٣١٦١ - الإنصات للقراءة

إجماع أهل العلم على أن الأمر بالإنصات لقراءة القرآن ، والاستماع له
في قول تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعْمُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ (الأعراف :
٢٠٤) ، إنما هو عند سماع القرآن في الصلاة ، ولم يرد به كل موضع يسمع فيه
القرآن ، لأن نزول هذه الآية في هذا المعنى دون غيره [ك ٤٨٨١] .

٣١٦٢ - القراءة في المصحف

إن القراءة في المصحف أفضل من القراءة عن ظهر قلب ، وهو قول
جماعات من السلف ، ولا خلاف فيه . [ع ١٨٠/٢] .

- السجود في القرآن

ر: سُجُود التلاوة

٣١٦٣ - المدة التي يقرأ فيها القرآن

اتفقوا على إباحة قراءة القرآن في ثلاثة أيام [مر١٥٦] .

٣١٦٤ - الاستئجار لتعليم القرآن

الاستئجار لتعليم القرآن جائز عند العلماء كافة ، إلا الخنيفة^(١)

[ف١٧٥/٩ (عن عياض) ش١٥٨/٦ - ١٥٩ (عن عياض) ح٤٩/٤ ن١٧٢/٦ (عن عياض)] .

- قبول مصحف عثمان فقط

(٣١٥٦)

٣١٦٥ - كتابة المصحف

إن كتابة المصحف ، وتحسينها ، وتبيينها ، وإيضاحها ، أجمعوا على استحبابه . [ع٧٩/٢٤] .

٣١٦٦ - الإجارة على كتابة المصحف

الإجارة في كتب المصاحف جائزة بإجماعهم . [ب٣١٠/١] .

٣١٦٧ - الوضوء لمس المصحف

يحرم على المحدث مس المصحف ، وحمله ، وهو قول علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة .

واتفقوا على أنه لا يجوز له مسه ، ولو كان بغير أعضاء الوضوء . كالصدر .

[ع٨٠/٢ ، ٥٠٤/١٤] .

^(١) الأصل المجمع عليه لو أن رجلاً استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن بدينهم لم يصح . [ط١٩/٣ ف١٧٤/٩] .

٣١٦٨ - مَسَّ المصحف بغير العضو النجس

من كان على موضع من بدنه نجاسة غير مَعْفُو عَنَّا ، فأصاب المصحف بغير ذلك الموضع ، فلا يحرم بالإجماع . وقال الصميري : يحرم وهو مردود . [٢٤/٧٥ (عن أبي الطيب)] .

٣١٦٩ - مَسَّ الجُنُبُ ، ونحوه للمصحف

إن المحدث حدثاً أكبر يحرم عليه أن يمَسَّ المصحف بالإجماع ، وخالف في ذلك داود . [حـ/١٠٣ كـ ١٠٣٢٧ نـ ١/٢٠٦] .

٣١٧٠ - مَسَّ المستحاضة للمصحف

(٢١١)

٣١٧١ - السفر بالمصحف إلى أرض العدو

اتفقوا على أنه لا يجوز المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو ، إذا خيف وقوعه في أيديهم .

وعليه ، فقد أجمع الفقهاء على أنه لا يسافر بالمصحف في السرايا ، والعسكر الصغير المخوف عليه . [٢٤/٧٨ كـ ١٩٣٧٠ بـ ١/٣٧٧ فـ ٦/١٠١ (عن ابن عبد البر)] .

٣١٧٢ - كتابة بعض الآيات لكفار

اتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب القائد ، أو السلطان المسلم إلى الكفار كتاباً فيه آية ، أو آيات من القرآن . [شـ/٨٦٦ عـ ٢/٧٨ فـ ٦/١٠١ (عن النووي)] .

٣١٧٣ - دفع نقد فيه قرآن لكافر

إعطاء الكافر ديناراً ، أو درهماً فيه آية تامة ، أو سورة تامة مكروه بلا خلاف يعلم . [كـ ١٩٣٧٩] .

٣١٧٤ - بيع المصحف

بيع المصحف منهي عنه عند جميع الصحابة بلا مخالف . ورويت إباحة بيعه عن الحسن ، والشعبي باختلاف عنهما . وأما الأثر عن ابن مَصْبُح أنه كان

يكتب ، ويبيع المصاحف في زمن عثمان ، لا يُنكر عليه ذلك ، فلا يصح ، لأنه موضوع . وأما الأثر عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيع المصاحف ، يتخذها متجراً ولا يرى بأساً بما عملت يدها منها أن يبيعه ، فهو موضوع أيضاً [م ١٥٥٧ ي ٤/٢٣٥ ، ٢٣٦] .

- بيع المصحف لغير المسلم
(١٥٦٩)

٣١٧٥ - عقوبة بيع المصاحف

يباح قطع الأيدي في بيع المصاحف ، وقد صح ذلك عن ابن عمر بلا خلاف له من الصحابة . [م ١٥٥٧] .

٣١٧٦ - نسخ بعض آيات القرآن

أجمعوا على أن من القرآن مانسوخ حكمه ، وثبت خطه ^(١) . [ك ٣٥٢٨٥] .

٣١٧٧ - تأخير البيان ، والتخصيص

إن كل نص مجمل « أو عام احتاج إلى بيان ، أو تخصيص ، لا يجوز بالإجماع تأخير ذلك عن وقت حاجة المكلف إلى معرفة المراد من النص . [حق ١٧١] .

٣١٧٨ - تفسير القرآن

الإجماع على أن تفسير القرآن من العلماء حسن ، وأنه يحرم تفسيره « والكلام في معانيه لمن ليس من أهله . [١٨٥/٢٤] .

٣١٧٩ - القول بمتشابه القرآن

أجمع أهل العلم ، وهم أهل السنة على الإيمان بمتشابه القرآن ، والتسليم له ، ولما جاء عن النبي ﷺ من أحاديث الصفات كلها ، وما كان في معناها ، وإنما يبيحون المناظرة في الحلال ، والحرام ، وما كان في سائر الأحكام يجب العمل بها . [ك ١٠٧٠٤] .

^(١) كما في قول تعالى : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ . (البقرة : ١٨٠) ، فإنها منسوخة بآية الموارث . (النساء : ١١)

- القول بآيات الأحكام

(٣١٤٠)

- اعتماد ما ليس في مصحف عثمان في التفسير

(٣١٥٦)

٣١٨٠ - البَسْمَلَةُ في القرآن

إن الصحابة أجمعوا على إثبات البَسْمَلَةِ خطأً في المصحف في أوائل السور جميعاً ، سوى سورة براءة التي ليس في أولها بسملة بإجماع المسلمين .
وقد أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها في أوائل السور غير سورة براءة ، ولا من نفاها .

وإن البَسْمَلَةَ في أثناء سورة النمل : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قرآن بالإجماع ، فمن حجد منها حرفاً كفر بالإجماع .
[ع/٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ك ٤٦٥٥ ش ٢٥/٣ مر ١٧٤ ن ٢٠١/٢] .

٣١٨١ - آيات الفاتحة

إن الفاتحة سبيع آيات بالإجماع .

ولا اختلاف في أن في (بسم الله الرحمن الرحيم) ثلاث شدات ، وفيما عداها من بقية السورة إحدى عشرة تشديدة . [ك ٤٧٤٢ - ٤٧٤٤ ط ٢٠١/١ ش ١٥/٣ ي ٤٢٤/١ ن ٢٠٨/٢] .

٣١٨٢ - ذكر اسم سورة البقرة ، ونحوها

استقر الإجماع على جواز قول سورة البقرة ، وسورة النساء ، وسورة العنكبوت ، ونحوها . وكان فيه نزاع في العصر الأول . وكان بعضهم يقول : لا يقال سورة كذا ، وإنما يقال : السورة التي يذكر فيها كذا . . . وهذا باطل مردود . [ش ٢٢٢ - ٢٢٣ ف ٧١/٩ (عن ابن كثير)] .

٣١٨٢ - معنى الخير في آية الوصية

أجمعوا على أن الخير في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ .. (البقرة : ١٨٠) هو المال . [ك٣٣٢١٨]

٣١٨٤ - معنى الرث في الصوم

لم يختلف العلماء في أن الرث في قوله تعالى : ﴿ أَحِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ .. (البقرة : ١٨٧) هو الجماع . [ك١٤٧٢٩]

٣١٨٥ - الهدى في الإحصار

لم يختلفوا في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .. (البقرة : ١٩٦) أن الهدى شاة ، إلا ما روي عن ابن عمر : بدنة دون بدنة ، وبقرة دون بقرة . [ك١٧٥١٨]

- من هو حاضر المسجد الحرام
(١٠٥٧)

٣١٨٦ - معنى فرض الحج

قال العلماء بتأويل قوله تعالى : ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ .. (البقرة : ١٩٧) : إن الفرض هو التلبية . [ك١٥٥٧٦]

٣١٨٧ - ما هي الأيام المعدودات

الإجماع الذي لا خلاف فيه أن الأيام المعدودات في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (البقرة : ٢٠٣) هي أيام التشريق . [ك١٨٤٩٣]
(١٠٢٠)

٣١٨٨ - المشركة التي لا تنكح

إن تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ ﴾ .. (البقرة : ٢٢١) هن الوثنيات ، والمجوسيات عند جماعة العلماء . [ك٢٤٤٠٦]

٣١٨٩ - فيشة المولي

لم يختلف العلماء من السلف ، والخلف أن قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ . (البقرة : ٢٢٦) هو الجماع لمن قدر عليه . [ك٢٥٥٤٧٢] .

٣١٩٠ - وقت رجعة المطلقة

لا خلاف بين العلماء في أن قوله تعالى : ﴿وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ . (البقرة : ٢٢٨) أنه عني به العدة . [ك٢٤٧٠٠ - ٢٤٧٠١] .

٣١٩١ - صفة الطلاق للسنة

قوله تعالى : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (البقرة : ٢٢٩) يقتضي مرة بعد مرة في وقتين ، فلا يكون إلا مفترقاً ، وهذا عند العلماء هو الطلاق المختار للعدة ، والسنة ، ومن خالفه لزمه فعله ، وعصى ربه . [ك٢٧٣٣٢ - ٢٧٣٣٣] .

٣١٩٢ - متى تكون البينة الكبرى

أجمع العلماء على أن قوله عز وجل : ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة : ٢٢٩) هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين ، وإياها عني بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ . (البقرة : ٢٣٠) . [ك٢٧٣٢٠] .

٣١٩٣ - الحكم الذي انتهت إليه عدة الوفاة

لم يختلف علماء الأمة في أن قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ..﴾ (البقرة : ٢٤٠) قد نسخ بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ..﴾ (البقرة : ٢٣٤) . [ك٢٧٦١٠ - ٢٧٦١١] .

٣١٩٤ - تحديد متعة الطلاق

لم يختلف العلماء في أن المتعة التي ذكرها الله تعالى بقوله : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْقُسْطِ قَدْرَهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة : ٢٣٦ ، ٢٤١) غير

مقدرة ، ولا محدودة ، ولا معلوم مبلغها ، ولا معروف قدرها معرفة وجوب لا يتجاوزها ، بل هي على الموسع بقدره ، وعلى المقتر أيضاً بقدره متاعاً بالمعروف ، كما قال عز وجل . [ك٢٦٣٥١] .

٣١٩٥ - ميراث الإخوة لأم

أجمع العلماء على أن الإخوة في قوله تعالى : ﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث . . ﴾ . (النساء : ١٢) هم الإخوة لأم . وأجمعوا أن الإخوة الأشقاء ، أو لأب ليس ميراثهم هكذا . [ك٢٢٧٩٧] - [٢٧٩٨] .

٣١٩٦ - المحارم في النكاح والتسري

أجمع المسلمون على أن من ذكرن في هذه الآية : ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة . . ﴾ . (النساء : ٢٣) حرام نكاحهن ، والتسري بهن . [ك٢٤٣١٠] .

٣١٩٧ - من له المغفرة

قول الله تعالى : ﴿إن الله لا يغفر أن يُشركَ به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . . ﴾ . (النساء : ٤٨) هو بإجماع المسلمين محكم لا يجوز النسخ عليه . [ك٣٩٠٥٦] .

٣١٩٨ - المكلف بالدية ، وكفارة القتل

أجمع العلماء على أن قوله تعالى : ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ﴾ . (النساء : ٩٢) لا يدخل فيه العبيد ، وإنما أراد الأحرار . [ك٣٨١١٤] .

٣١٩٩ - الصيد بعد الإحرام

أجمع أهل العلم على أنه لا بأس بترك الصيد لمن حل من إحرامه ، وفهموا أن الأمر بقوله تعالى : ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾ (المائدة : ٢) هو لإباحة الصيد بعد أن حُظِرَ عليهم في حال الإحرام . [ك٣٤٤١٩] .

٣٢٠٠ - المراد بطعام أهل الكتاب

إجماع أهل العلم بتأويل القرآن أن قوله تعالى : ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ (المائدة : ٥) إنما عني به ذبائحهم . [ك٢٢٠٢٢ - ٢٢٠٢٣] .

٣٢٠١ - من المكلف بالوضوء

الإجماع على الأمر في قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . .﴾ (المائدة : ٦) هو خطاب للمحدث فقط . [٥٦/١ح] .

٣٢٠٢ - معنى الفساد في الأرض

الفساد في الأرض بقوله تعالى : ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس ، أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً . .﴾ (المائدة : ٣٢) إنما عني به قطع الطريق ، وسلب المسلمين ، وإخافة سبلهم . وهذا أمر مجتمع عليه . [٣٦٠٤٨] .

٣٢٠٣ - موجب حد الحرابة

قال الفقهاء : معنى قوله عز وجل : ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله . .﴾ (المائدة : ٣٣) : يحاربون أهل دين الله عز وجل . [ك٣٦٠٣٩] .

٣٢٠٤ - معنى التصديق على القاتل

لم يختلف العلماء أن المتصدق في قوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له . .﴾ (المائدة : ٤٥) هو المقتول يتصدق بدمه على قاتله . أي : يعفو عنه . [ك٣٨١٥١] .

٣٢٠٥ - آية جزاء الصيد محكمة

أجمع المسلمون على أن قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا

عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ﴿
(المائدة : ٩٥) هي آية مُحْكَمَة . [ب ١ / ٣٤٦ ك ١٨٨٧٨] .

٣٢٠٦ - الإقرار بالوحدانية

أجمع أهل العلم في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ
ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ .﴾ (الأعراف : ١٧٢ - ١٧٣) أنها
الأرواح قبل الأجساد ، فاستنطقهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ
قَالُوا بَلَىٰ﴾ ، فقال : انظروا أَلَا تَقُولُوا : ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ ، ﴿أَوْ تَقُولُوا :
إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ ، وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ . [ك ١٢٠٤٠ (عن إسحق)] .

٣٢٠٧ - حق المجاهدين في الغنيمة

أجمع العلماء على أن قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ
لِلَّهِ وَالرَّسُولِ .﴾ (الأنفال : ١) . إِنَّمَا نَزَلَ بَعْدَ أَنْ اخْتَلَفَ أَهْلُ بَدْرِ فِي غَنَائِمِ
بَدْرٍ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ نَزَلَ قَوْلُهُ جَلَّ وَجَلَّالَهُ : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ
خُمُسَهُ .﴾ (الأنفال : ٤١) . [ك ١٩٧٩٣ - ٢٠٥٧٣] .

٣٢٠٨ - الكنز المعاقب عليه

قول الله سبحانه : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا
جِبَاهُهُمْ .﴾ (التوبة : ٣٤ - ٣٥) . المراد من الكنز المال الذي لا تُؤدَّى منه
الزكاة ، وهو قول ابن عمر ، وعليه جماعة فقهاء الأمصار بوسائر العلماء من
السلف ، والخلف . [ك ١٢٦٨٢ - ١٢٦٨٧ - ١٢٧٠٠] .

٣٢٠٩ - من يتولى جباية الزكاة

أجمع العلماء على أن قوله عزَّ شأنه : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا .﴾ (التوبة : ١٠٣) ينوب فيها مناب رسول الله ﷺ ، الخلفاء ،
والأمراء بعده ، ويقومون مقامه . [ك ٩٧٣٣] .

٣٢١٠ - فضل أهل قُباء

قوله تعالى : ﴿لَسَجْدَ أُسَس عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ . (التوبة : ١٠٨) قد نزل في أهل قُباء ، لاستنجائهم بالماء . وهذا لا خلاف فيه . [ك١٣٧٨]

٣٢١١ - في فضل الفجر

قال أهل العلم في تأويل قوله تعالى : ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ . (الإسراء : ٧٨) : تشهده ملائكة الليل ، وملائكة النهار . [ك٩١٩٦]

٣٢١٢ - مقام الشفاعة

المقام المحمود في هذه الآية : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ . (الإسراء : ٧٩) هو شفاعته ﷺ في المذنبين من أمته ، بلا مخالف يعلم ، إلا شيئاً وروي عن مجاهد ، يروي عنه خلافه على ما عليه الجماعة ، فصار إجماعاً منهم . [ك١٠٧٥٤]

٣٢١٣ - عبد المرأة من محارمها

أجمع علماء المسلمين من الصحابة ، والتابعين ، لم يختلف في ذلك من بعدهم من الفقهاء أن المرأة لا يحل لها أن يطأها من تملكه ، وأنها غير داخلة في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلِزْنِهِمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ ، (المؤمنون : ٥ - ٦) ، لأنه عني بقوله : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الرجال دون النساء . [ك٢٤٦٦٦ - ٢٤٦٦٧]

٣٢١٤ - تكليف الحرة بالحجاب

العلماء مجمعون على أن الله سبحانه وتعالى لم يرد بما أمر به النساء من الحجاب بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ...﴾ (الأحزاب : ٥٩) الإماء ، وإنما أراد بذلك الحرائر . [ك٤١١٩٣]

- قراءة سورة الجمعة يوم الجمعة

(٨٩٥)

٣٢١٥ - الذكر المأمور به يوم الجمعة

الإجماع على أن المراد من الذكر في قوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . . ﴾ (الجمعة : ٩) هو الصلاة ، والخطبة . [ك٢٢١٦] .

٣٢١٦ - البقاء في المسجد بعد الجمعة

فهم أهل العلم الأمر في قوله تعالى عن صلاة الجمعة : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ . . ﴾ (الجمعة : ٩) إنما هو للإباحة بعد أن منع من التصرف ، والاشتغال بكل ما يمنع من السعي إلى الجمعة عند النداء . [ك٣٤٤١٩] .

٣٢١٧ - آيات تبارك

سورة تبارك ثلاثون آية بالإجماع بدون البسملة . [ن٢٠٨/٢] .

قراض

ر : شركة المضاربة

قرض

٣٢١٨ - تعريف القرض

اتفقوا على أن القرض هو أن تعطي إنساناً شيئاً من مالك تدفعه إليه ، ليرد عليك مثله ، إما حالاً في ذمته ، وإما إلى أجل مسمى .
ولو قال : أسلفني دراهم ، أو مهلني بها حولاً ، أو شهراً جاز بإجماع العلماء . [مر٩٤م ١١٩٠ ك٢٩٢٥٣] .

٣٢١٩ - حكم القرض

أجمع المسلمون على أن القرض جائز .

وقد اتفقوا على أنه فعل خير . [ي٣٨٠/٤ مر٩٤هـ ٢٢٩/٥] .

٣٣٢٠ - حكم الاستقراض

لا خلاف في جواز سؤال القرض عند الحاجة ، ولا نقص على طالبه .
[ن٢٢٩/٥ (عن ابن رسلان)] .

٣٢٢١ - ما يجوز اقتراضه

اتفقوا على جواز استقراض كل شيء ماعدا الحيوان^(١).

وعليه ، فإنه يصح القرض في كل مال مثلي من المكيل ، والموزون ، والأطعمة ، وكل مال قيمي جماد أمكن وزنه ، وقل التفاوت فيه ، كالخشب ، والخطب ، وعلى ذلك الإجماع . [مر٩٤ ما ١٠٧ ي ٤/٢٨٢ (عن ابن المنذر) ح ٣/٣٩٣] .

٣٢٢٢ - توثيق القرض

اتفقوا على أن من أقرض إلى أجل ، وأشهد ، وكتب بذلك وثيقة أنه قد أدى ماعليه . فإن لم يفعل ، فقد اتفقوا على أن القرض صحيح . [مر٨٧] .

٣٢٢٣ - ملكية المدين للقرض

اتفقوا على أن من استقرض شيئاً ، فقد ملكه ، وله بيعه إن شاء ، وهبته ، والتصرف فيه كسائر ملكه . [مر٩٤ م ١١٩٥] .

٣٢٢٤ - ضمان المدين للقرض

صح الإجماع على أن الدين مضمون على المستقرض مثله في حال غصبه . [مر٩٤ م ١٦٥٠ (عن البعض)] .

٣٢٢٥ - اشتراط من يضمن القرض

لا خلاف في أنه لا يجوز في القرض اشتراط ضامن ، وأنه شرط باطل . [م ١١٩٢] .

- اشتراط القرض في البيع

(٥٢٣)

- وفاء القرض

(١٤٧٢)

^(١) قال ابن تيمية : الاتفاق إنما هو في قرض المثليات ، المكيل ، والموزون ، وأما ماسوى ذلك ، فأبو حنيفة لم يجوز قرضه ، لأن موجب القرض المثل ، ولا مثل له عنده ، فالنزاع فيه كالنزاع في الحيوان . [٩٤] .

قرعة

٣٢٢٦ - حكم القرعة

أجمع المسلمون على العمل بالقرعة . [ط/٤٨٣/٣٨٣] .

- القرعة لاختيار ولي النكاح

(٤١٥٧)

- القرعة في القسَم بين الزوجات

(٣٢٤٥)

- القرعة حين جهالة المَطلَّقة

(٢٧١٥)

- القرعة عند تعدُّد مدَّعي النسب

(٤٠٨٦)

- القرعة في القِسْمة

(٣٢٥٦)

- القرعة في تحديد من يتولَّى القصاص

(٣٣٠٤)

قريش

٣٢٢٧ - تفضيل قريش

انعقد إجماع الأمة على تفضيل قريش على جميع قبائل العرب

وغيرهم . [ع/١٤/١٤] .

- الخلافة في قريش

(١٣٧٥)

- أخذ الجزية من القرشي الكتابي

(٨٧٧)

قرينة

ر: بينات

- ثبوت الزنى بالقرينة

(١١٥٧)

قسامة^(١)

٣٢٢٨ - حكم القسامة

الْقَسَامَةُ قَدْ أَخَذَ بِهَا الْأُثْمَةُ ، وَالسَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَالْعُلَمَاءَ ، وَفُقَهَاءَ الْأَمْصَارِ كَافَّةً ^(٢) ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي صُورِ الْأَخْذِ . [ش ١٥٥/٧ (عن عياض) ت ١٠٨/٥ - ١٠٩ ف ١٢/١٩٥ (عن عياض)] .

٣٢٢٩ - الْقَسَامَةُ فِي الْقَتْلِ

لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقَسَامَةَ تَكُونُ إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ مُسْلِمًا ، حُرًّا ، سَوَاءَ أَكَانَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مُسْلِمًا ، أَمْ كَافِرًا .

وَتَكُونُ الْقَسَامَةُ سَوَاءَ أُوْجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِ أَعْدَاءِ كُفَّارٍ ، أَمْ أَعْدَاءِ مُؤْمِنِينَ ، أَمْ أَصْدِقَاءِ كُفَّارٍ ، أَمْ أَصْدِقَاءِ مُؤْمِنِينَ ، أَمْ فِي دَارِ أَخِيهِ ، أَمْ ابْنِهِ ، أَمْ حَيْثَمَا وُجِدَ . وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ ، وَمَعَاوِيَةَ ، بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ لَا يَصِحُّ خِلَافُهُمَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَمَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي دَارِ نَفْسِهِ ، فَلَا قَسَامَةَ إِجْمَاعًا . [ي ٨/٥٠٤ - ٥٠٥ م ٢١٤٩ ح ٢٩٨/٥] .

^(١) كُلُّ مَا فِي الْقَسَامَةِ مِنَ الْإِجْمَاعِ هُوَ الْخَلْفُ بِاللَّهِ . [م ١٤٣] .

(٢٢٣٣)

^(٢) قَالَ عِيَّاضُ : وَطَائِفَةٌ لَمْ يَرَوْا الْقَسَامَةَ ، وَلَا أَثْبَتُوا بِهَا فِي الشَّرْعِ حُكْمًا ، وَمِنْهُمْ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ ، وَأَبُو قَلَابَةَ ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَقَتَادَةُ ، وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ ، وَآلِيهِ يَنْحُو الْبُخَارِيُّ ، وَرَوَى بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ .

وَهَذَا يَنْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ الْمَثْبُوتِ بِالْأَصْلِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِمَشْرُوعِيَةِ الْقَسَامَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالنَّخْعِيُّ . [ف ١٢/١٩٥ - ١٩٦] .

٣٢٣٠ - القسامة في الجراح

إن القسامة لا تكون في الجراح بلا خلاف يعلم بين أهل العلم .
[ي/٨/٥٠٧] .

٣٢٣١ - متى تجب القسامة

أجمع العلماء على أن القسامة لا تجب بمجرد دَعْوَى الأولياء حتى يقترن بها شُبْهَةٌ يغلب على الظن الحكم بها .

فإن ادعى الأولياء القتل من غير وجود شُبْهَةٍ ، أو عداوة ، فلا بد من تعيين المدعى عليه ، ويكون القول قوله . وهذه الدعوى حكمها حكم سائر الدعاوى بلا خلاف يعلم . [ش/٧/١٥٦ ي/٨/٤٨٦ ف/١٢/١٩٧ (عن القرطبي) ٣٨٤٢٧ك] .

٣٢٣٢ - قول القاتل دمي عند فلان

إذا قال القاتل في حياته : دمي عند فلان ، وهو قتلني ، أو ضربني ، أو جرحني ، ويذكر أن ذلك جرى عمداً ، فهذا موجب القسامة ، وهو مما أجمع عليه الأئمة قديماً ، وحديثاً^(١) . [ش/٧/١٥٧ (عن مالك) ٣٨/٧ن (عن مالك) ٣٨٤٢٧ك] .

٣٢٣٣ - أيمان القسامة

أجمع أهل العلم على أن أيمان القسامة خمسون مُرَدَّةً .

وهي لا تكثر بكثرة الأولياء إجماعاً . [ي/٨/٤٩٦ ح/٣٠١] .

٣٢٣٤ - أيمان المدعين في القسامة

أجمعت الأئمة على أن المدعين يبدؤون في القسامة^(٢) .

^(١) لم يقل بهذا من فقهاء الأمصار غير مالك ، والليث ، ولا روي عن غيرهما ، وخالفوا في ذلك العلماء كافة ، فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة .

واعترض هذه الدعوى ابن العربي . [ش/٧/١٥٧ (عن عياض) ٣٨/٧ن] .

^(٢) إن الأولياء إذا ادعوا القتل على من بينه ، وبين القاتل لوث ، شرعت اليمين في حق المدعين أولاً ، فيحلفون خمسين يمينا على المدعى عليه أنه قتله ، وثبت حقهم قبله ، وهو قول يحيى بن سعيد ، وربيعه ، وأبي الزناد ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد .

فإن حلفوا استحقوا القود إذا كانت الدعوى قتلاً عمداً ، إلا أن يمنع منه مانع ، وقد روي ذلك عن ابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، ومالك ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وأحمد . [ي/٨/٤٩٥ ، ٤٩٦] .

وإن ادعوا على خمسين رجلاً أنهم قتلوه ، حلفوا خمسين يميناً ، كل واحد منهم ، وهو قول الشافعي ، وسائر العلماء . [ش ١٥٦/٧ (عن مالك) ف ١٩٧/١٢ (عن مالك) ك ٣٨٤٤٥٦ - ٣٨٤٤٦٦] .

٣٢٣٥ - تحليف النساء في القسامة

اتفقوا على أن النساء يحلفن في القسامة ، إن انفردن ، ويأخذن الدية على موارثيهن . [ك ٣٨٤٨١٦] .

٣٢٣٦ - أيّمان المُستَبَّ بهم

إن وُجدَ القَتِيلُ في مكان معين يستحلف خمسون رجلاً من أهل تلك المحلّة : بالله ما قتلناه ، وما علمنا له قاتلاً ، ويُغَرِّمُونَ الدِّيةَ ، وهو قضاء عمر ، ولم يعرف له في الصحابة مخالف ، فكان إجماعاً .

وإن القسامة تجب على المالك ، لا على الساكن . وذلك لو أن رجلاً ، وامراته كانت في أيديهما دار يسكنانها ، وهي للزوج ، فوجد فيها قتيل ، كانت القسامة ، والدية على عاقلة الزوج خاصة دون عاقلة المرأة . وعليه إجماعهم . [ي ٤٩٥/٨ ط ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ما ١٤٣٣] .

٣٢٣٧ - من لا يُحَلِّفُ في القسامة

١ - إن الصبي لا يُحَلِّفُ في القسامة بإجماع مُتَيَقِّنٍ ، سواء أكان من

الأولياء ، أم من المدعى عليهم .

٢ - المجنون لا يُحَلِّفُ بإجماع مُتَيَقِّنٍ .

٣ - إن ابن الأخت لا يُحَلِّفُ مع أخواله بلا خلاف . [م ٢١٥١

ي ٤٩٩/٨] .

قسم

ر : يمين

قسم

٣٢٣٨ - حكم القسم

اتفقوا على وجوب المساواة في الليالي بين الزوجات الحرائر ، المسلمات ، العاقلات ، غير الناشئات ، مالم يكن فيهن زوجة مبتدأة النكاح . [مره ٦٥ ك ٣١١١ - ٣١١٢ ب ٥٥/٢ ي ٢٣١/٧] .

٣٢٣٩ - التسوية في المحبة بين الزوجات

أجمع المسلمون على أن محبة الرجل لزوجاته لا تكليف فيها ، ولا يلزمه التسوية بينهما فيها ، وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال . [ش ٣١١/٩] .

٣٢٤٠ - التسوية بين الزوجات في الجماع

التسوية بين النساء في الجماع لا تجب بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ي ٢٣٩/٧] .

٣٢٤١ - القسم بين المسلمة ، وغير المسلمة

أجمعوا على التسوية في القسم بين الزوجة المسلمة ، وغير المسلمة . [ما ٨٤٠ ي ٢٤٠/٧ (عن ابن المنذر)] .

٣٢٤٢ - القسم بين الحرة ، والأمة

لا خلاف في أنه لا يجوز للرجل أن يقسم لأُمٍّ ولَدِه ، ولا لأُمَّتِه ، مع زوجته إن كانت ^(١) . [م ١٩٠١] .

٣٢٤٣ - مدة القسم

من كانت له نساء ، فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وهذا قول كعب بن المسور في عهد عمر ، وقد انتشر ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً . [ي ٢٣٣/٧] .

^(١) احتج من رأى القسم للحرة يومين ، وللامة يوماً بأنه قول علي ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة .

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . [م ١٨٨٨] .

٣٢٤٤ - عماد القَسَم

عماد القَسَم الليل بلا خلاف . [ي/٧/٢٣٦] .

٣٢٤٥ - كيفية بدء القسم

إذا أراد الرجل البداية بالقَسَم أقرع بين نسائه بلا خلاف يعلم بين العلماء . [ي/١٠/٤١٩] .

٣٢٤٦ - متى يسقط الحق بالقسم

إن الزوجة إذا سافرت بإذن زوجها ، أو بغير إذنه ، لم يبق لها حق في القَسَم بلا خلاف يعلم . [ي/٧/٢٤٤] .

٣٢٤٧ - هبة الزوجة يومها لضررتها

يجوز للمرأة أن تهب يومها لضررتها ، وهو مجمع عليه .

فإن وهبت يومها لضررتها ، وقبل الزوج ، لم يكن للموهوبة أن تمتنع ، وإن لم يقبل لم يُكره على ذلك . وهو قول العلماء .

وإن على الزوج أن يقسم للواهبة يوم ضررتها ، فإن كان تالياً ليومها ، فذاك ، وإلا لم يقدمه عن رتبته في القسم إلا برضى من بقي من نسائه في قول العلماء . [ح/٣/٩٥ ن ٢١٩/٦ (عن المرتضى) ف/٩/٢٥٦] .

٣٢٤٨ - الطواف على أكثر من زوجة في الليلة

لا خلاف في جواز الطواف على أكثر من زوجة في ليلة واحدة برضاها كيف كان . [ش/٥/٢١٦] .

٣٢٤٩ - اختيار إحدى النساء للسفر

للرجل إذا أراد السفر بإحدى نسائه أن يقرع بينهما بلا خلاف يعلم . [ي/١٠/٤١٩] .

٣٢٥٠ - حساب مدة السفر في القسم

إن سافر الزوج بمن شاء من نسائه بغير قُرعة ، فقدّم بعضهن في القَسَم ، لزم منه إذا رجع أن يوفي من تخلفت حقها ، وليس ذلك واجباً عليه بالإجماع .

واتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب الزوج بها المقيمة ، بل يتبدىء إذا
رجع بالقسم بين زوجاته فيما يستقبل . [ف ٢٥٦/٩ (عن ابن المنذر) ط ٣٨٣/٤
ش ٢٣٣/١٠] .

قسمة

٣٢٥١ - حكم القسمة

أجمعت الأمة على أن القسمة جائزة . [ي ١٩٥/١٠ ح ١٠٣/٤] .

٣٢٥٢ - كيفية القسمة

اتفقوا على أن جميع الشركاء إذا دُعُوا إلى القسمة ، وكان الشيء إذا
قُسِمَ ، ووقع لكل واحد منهم ما ينتفع به ، ولم يكن ذلك الشيء المشاع واحداً ،
كجوهرة واحدة ، أو ثوب واحد ، أو اثنين مزدوجين ، كزوج باب ، أو خفين ، أو
نعلين ، وما أشبه ذلك ، وأثبتوا مع ذلك ملكهم لما طلبوا قسمة بينة عدل ، أنه
يقسمة الحاكم بينهم . [مر ١٥٠ ما ٥٥] .

٣٢٥٣ - رضا الشركاء بالقسمة

إن رضا الشركاء جميعاً في القسمة لا يشترط إجماعاً ، إلا عند أبي ثور ،
فإنه قال : لا إيجاب في القسمة . [ح ١٠٤/٤] .

٣٢٥٤ - من يتولى القسمة

الإجماع على أنه يكفي في الإفراز قسام واحد . [ح ١٠٨/٤] .
(٣٠٢٢)

٣٢٥٥ - إعطاء الشريك بدل حصته

إن القسمة مع توفية النصيب من غير جنسه هي بيع إجماعاً ، لكن
لا يحتاج إلى لفظ إيجاب ، وقبول . [ح ١٠٤/٤] .

٣٢٥٦ - القرعة في القسمة

أجمع العلماء على أنه تستعمل القرعة في القسمة ^(١) . [ي ١٩٩/١٠ ط ٣٨٤/٤ ح ١٠٨/٤] .

(١) المكيل ، والموزون لا يجوز بقسمته القرعة باتفاق ، إلا ما حكى عن النخعي . [ب ٢٦٥/٢] .

٣٢٥٧ - قسمة المنقول

الاتفاق على أن قسمة المنقول تكون حسب الأنصاء . [حـ/١٠٨/٤] .

٣٢٥٨ - قسمة المكيل ، والموزون

قسمة المكيل بالوزن ، والموزون بالكيل جائزة ، وقد جرى ذلك بمحض من جماعة الصحابة ، فلم ينكر ، فصار إجماعاً .

ولا خلاف في جواز قسمته على التراضي ، سواء أكان يجوز فيه ربا الفضل ، أم لا ، وسواء أكان بكيل معلوم ، أم مجهول ، إلا أنه لا تجوز قسمته جُزْأً بغير كيل ، ولا وزن . [ي/٤/١٧ ب ٢/٢٦٥] .

٣٢٥٩ - قسمة الذهب ، والفضة جُزْأً

قسمة الذهب ، أو الفضة مُجَازَفة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق لا يجوز إجماعاً . [ف/٥/٩٧ (عن ابن بطال)] .

٣٢٦٠ - قسمة الثمار بالحزْر

قسمة الثمار خَرْصاً جائزة ، وقد جرى ذلك بمحض من جماعة الصحابة ، فلم ينكر ، فصار إجماعاً . [ي/٤/١٧] .

٣٢٦١ - قسمة المياه

إن قسمة المياه صحيحة إجماعاً . [حـ/٣/٣٢٥ ، ٤/١٠٧] .

٣٢٦٢ - قسمة العقار

إن قسمة الأراضي ، والدور ، ونحوها من غير ضرر يلحق أحد الشركاء صحيحة بإجماع السلف .

وقد أجمعوا على وجوب هذه القسمة .

واتفق أهل العلم على أنها تكون بالتراضي ، وبالسهم إذا عُدلت بالقيمة .

وإن هذه القسمة تنقُض بعدم استيفاء المرافق في الأنصاء كالطريق ،

والمسيل ، وعليه الإجماع . [حـ/٤/١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٤٩٩ - ١٥٠ ، ب ٢/٢٦٢] .

٣٢٦٣ - ما لا يجمع في القسمة

إذا كانت الرباع مختلفة ، مثل أن يكون منها دور ، ومنها بساتين ، ومنها أراضٍ ، فلا يُجمع في القسمة بالسهم بلا خلاف . [ب٢٦٣/٢] .

٣٢٦٤ - قسمة ما يقبل التجزئة

لا خلاف في جواز قسمة الشيء إذا انقسم إلى أجزاء متساوية بالصفة ، ولم تنقص منفعة الأجزاء بالانقسام ، ويُجبر الشركاء على ذلك . [ب٢٦٢/٢] .

٣٢٦٥ - قسمة ما لا يقبل التجزئة

اتفق الفقهاء على أنه لا تجوز قسمة الحيوان ، والعروض ، للفساد الداخل في ذلك . إلا أنه إذا كانت العروض أكثر من جنس ، فإنها تقسم على التراضي باتفاق العلماء .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن لؤلؤة لو كانت بين جماعة ، فأراد بعضهم أن يأخذ حصته منها بأن تقطع بينهم ، أو تكسر ، أنهم ممنوعون من ذلك ، لأن في قطعها تلفاً لأموالهم . وكذلك الحكم في السفينة ، والمصحف ، والسيف ، والدرع ، والمائدة ، والصندوق ، وما أشبه ذلك .

وإن قسمة العروض ، وسائر الأمتعة بعد التقويم جائزة بلا خلاف بين العلماء . [ب٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ ما ١٤٩٩ ف ٩٩/٥ (عن ابن بطال)] .

٣٢٦٦ - قسمة ما لا يجوز بيع بعضه ببعض

قسمة ما لا يجوز بيع بعضه ببعض جائزة ، وقد جرى ذلك بمحض من جماعة الصحابة ، فلم ينكر ، فصار إجماعاً . [ي١٧/٤] .

٣٢٦٧ - قسمة الحربي

اتفقوا على أن ما اقتسمه الحربيون قبل أن يُسلموا ، فإنه لا يُرد . [مر ١٠٩] .

- انتهاء الشركة بالقسمة

(٢٠١٣)

قصاص

ر: جراح ، دية ، قتل

٣٢٦٨ - حكم القصاص

إن القصاص مشروع بالإجماع . [حـ/٢١٧] .

٣٢٦٩ - القصاص في القتل

اتفقوا على أن من قتل غيره غيلة ، أو حراة ، فرضي ولي المنقول بقتله ، أن دمه حلال . [مر١٣٨] .

٣٢٧٠ - موجب القصاص

لا خلاف بين أحد من الأمة في أن القصاص ليس إلا في القتل العمد ، والجرح العمد بشرطه . [م٢٠٢٥ ي ٨/٢٤٥ خ ٣/٢٤٣ هـ ١/٣٩ - ٤٠ ب ٢/٣٩٩] .

٣٢٧١ - قتل من تترس به العدو من المسلمين

لا قصاص في قتل من تترس به العدو من المسلمين إجماعاً . [حـ/٢٤٧] .

- لا قصاص في القتل في الدفاع المشروع

(٣١٢٨)

- القصاص في القتل بالامتناع

(٣١٢٢)

٣٢٧٢ - القصاص في الجراح

أجمع المسلمون على أنه يجري القصاص فيما دون النفس إذا أمكن . [ي ٨/٢٩٨ ب ٢/٣٩٧ - ٣٩٨ خ ٣/٢٤٣] .

٣٢٧٣ - ما يدل على العمد في الجراح

إن ضربه على عضو ، فقطعه ، وضربه بألة تقطع العضو غالباً ، أو كان الضرب لعداوة بينهما ، فقد أجمعوا على أن فيه القصاص . [ما ١٣٤ ك ١/٣٨٢٠٩ ب ٢/٣٩٩] .

٣٢٧٤ - القصاص في الجرح الخطأ

الجرح الخطأ لا قصاص فيه بالإجماع . [ي/٤/٢٩٨] .

٣٢٧٥ - ما يشترط للقصاص في الجراح

يشترط في القصاص في الجراح إمكان الاستيفاء من الجاني من غير حيف ، ولا زيادة ، بلا خلاف يعلم .

وعليه ، فإنه لا قصاص في العظم الذي يُخاف منه الهلاك بالإجماع .

وقد اتفقوا على أنه لا يقطع عضو بعضو لا يجمعهما اسم واحد .

[ي/٨/٢٩٩ مر ١٣٩ ن ٢٤/٧ (عن المهدي)] .

٣٢٧٦ - ثبوت موجب القصاص بالإقرار

اتفقوا على أن من أقر على نفسه إقراراً صحيحاً بقتل يوجب قوداً مرتين مختلفتين ، وثبت على إقراره ، فقد ثبت عليه القصاص ما لم يرجع عن إقراره ، أو يعفو عنه الولي^(١) . [مر ١٤٠] .

- إقرار المحجور عليه بموجب القصاص

(١٠٧٥)

٣٢٧٧ - ثبوت موجب القصاص بالشهادة

إن ما يوجب القصاص ، كالقتل العمد ، لا يثبت إلا بشهادة رجلين ، عدلين^(٢) ، ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ، ولا شاهد ويمين المدعي ، وهذا لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم . [ي/٨/١١٥ - ٥١٦ ن ٣٣/٧] .

- شهادة المرأة فيما يوجب القصاص

(٢١٠٣)

(١) اتفقوا على أنه يكفي في القتل الإقرار مرة واحدة . [ف/١٢/١٠٥ ن ٣٢/٧] .

(٢) ليس القود بالشاهدين إجماعاً ، لأن الحسن يقول : لا يقبل في القود إلا أربعة .
وعليه ، فقد اتفقوا على أن أربعة رجال يقبلون في القتل . [م/٢١٤٩ مر ٥٣ ، ١٤٠] .

- الشهادة على الشهادة في القصاص

(٢١٤٧)

- القصاص من الشاهد إذا رجع عن شهادته

(٢١٥٤)

٣٢٧٨ - من عليه القصاص

اتفقوا على أن الحرّ، المسلم، العاقل، البالغ، إن قتل مسلماً، حرّاً، ليس هو له بولّد ولا انفصل منه، وهو رجل، حرّ، عاقل، غير حربيّ، ولا سكران، ولا مكرّه، فقتله قاصداً لقتله، عامداً غير متأول في ذلك، وانفرد بقتله، ولم يشترك فيه إنسان، ولا حيوان، ولا سبب أصلاً، مباشراً لقتله بنفسه بحديدة يعمات من مثلها، وكان قتله له في دار الإسلام، أن لولي ذلك المقتول قتل ذلك القاتل، إن شاء، وأن دمه حلال. [مر ١٣٨/٢ ب ٣٨٨].

٣٢٧٩ - تطبيق القصاص على النساء

اتفقوا على أن القصاص من النساء، كالقصاص من الرجال سواء. [مر ١٣٩].

٣٢٨٠ - من لا قصاص عليه

لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا قصاص على صبيّ، ولا مجنون، وكذلك كل زائل العقل بسبب يعتذر فيه، مثل النائم، والمغمى عليه، ونحوها، إذا كان القتل في حال الجنون، وزوال العقل.

فإن كان المجنون يفيق أحياناً، ويغيب أحياناً، فما جناه في حال إفاقته، فعليه فيه ما على غيره من البالغين غير المجانين، وعليه أجمع العلماء. [ي ٢٦٢/٨ مر ١٤٢ ك ٣٦٧١٢ - ٣٦٧٨٣].

- القصاص من البغاة

(٥٠٥)

٣٢٨١ - القصاص من بريء

إن الولي الذي باشر قتل الجاني البريء ، وهو يعلم بكذب الشهود ، وأقر بذلك ، وتعمد قتله ، فعليه القصاص بلا خلاف يعلم . [ي٢٤٤/٨ - ٢٤٥] .

٣٢٨٢ - حبس من عليه القصاص

إن من وجب عليه القود يحبس ، ويمنع من الانطلاق بلا خلاف . [م٢٠٨٤] .

٣٢٨٣ - إذن السلطان بالقصاص

اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون إذن السلطان^(١) . [ف١٢/١٨١ (عن ابن بطال)] .

٣٢٨٤ - تفويض السلطان لغيره حقه بالقصاص

إن إجماع الأمة على أن السلطان إذا أوجب له مالولي من القتل ، فإنه يأمر من يقتل الجاني . [م٢١٣٣] .

٣٢٨٥ - مراعاة الإحصان في القتل

لا خلاف في أنه لا يراعى في القتل الإحصان ، وعدمه . [م٢٠٦٩] .

٣٢٨٦ - القصاص في دار الحرب

من أتى من الغزاة ما يوجب قصاصاً في أرض الحرب ، لم يُقَم عليه ، حتى يقفل عائداً إلى أرض الإسلام ، فيقام عليه ، وهو إجماع الصحابة . [ي٢٩٨/٩ ، ٢٩٩] .

- القصاص في الحرم

(٣٧٧٠)

^(١) أما نقل الاتفاق ، فكانه استند فيه إلى ما أخرجه إسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم - وفيه : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنى على عبده ... وهذا إما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . [ف١٢/١٨١] .

٣٢٨٧ - متى يستحق القصاص في النفس

لا خلاف بين أحد من الأمة في أن المقتول مادام حياً ، فليس له حق في القود . [م/٢٠٨١] .

٣٢٨٨ - متى يقتص للجرح

أجمعوا على أنه لا يجوز القصاص في الجرح إلا بعد اندماله . [ما/١٣٦ ي/٣٢٣/٨ (عن ابن المنذر)] .

٣٢٨٩ - الضرب المفضي إلى الموت

سراية الجناية إلى النفس مضمونة بلا خلاف . [ي/٣٢٢/٨] .

٣٢٩٠ - كيفية القصاص في الجرح المفضي إلى موت -

إن جرح الجاني رجل الجاني عليه ، أو قطع طرفاً له ، فمات ، فاستوفى الولي من الجاني مثل الجرح ، ولم يميت الجاني به ، فإنه لا يكرر عليه الجرح بغير خلاف ، وإنما يعدل إلى ضرب عنقه .

وإن قطع اليمنى للمجنني عليه ، ولا يُمنى للقاطع ، أو اليد ، ولا يد له ، أو قلع العين ، ولا عين له ، فمات المجني عليه ، فإنه يقتل بالسيف في العنق ، ولا قصاص في طرفه بلا خلاف يعلم . [ي/٢٨٤ - ٢٨٥] .

٣٢٩١ - تنفيذ القصاص على الحامل

إجماع أهل العلم على أنه لا يجوز أن يقتص من حامل قبل وضعها ، سواء أكانت حاملاً وقت الجناية ، أم حملت بعدها قبل استيفاء القصاص ، إذا كان القصاص في النفس ^(١) . [ي/٣٢٥ ، ٣٢٦ ك ٣٧٠ ٣٩٧ ب ٣٩٧/٢ ش ٢٢٥/٧ ف ١٢٠/١٢ (عن النووي)] .

٣٢٩٢ - آلة القصاص

من قتل بالسيف اقتص منه إجماعاً .

ولا خلاف في أنه لا يقتص من القاتل برجمه ، إلا أن يكون قد قتل المقتول بحجر .

(١) والقصاص فيما دون النفس ، كالقصاص في النفس في هذا الحكم . [ي/٣٢٥/٨] .

وإذا قتل الجاني شخصاً بما لا يحلُّ لعيَّنه ، مثل إن لاط به فقتله ، أو جرَّعه خمرأ ، أو سحره ، فمات ، لم يُقتلَ في مثله ، وإنما يقتل بالسيف بالاتفاق . [حـ/٢٣٥ - ٢٣٦ م ٢٠٦٩ ي ٢٨٥/٨] .

- استسقاء من عليه القتل

(١٦٩٤)

٣٢٩٣ - تعدد الجنائيات ، والفاعل واحد

إذا قطع الجاني يد المجني عليه ، ورجليه ، فبرئت جراحه دون أن يقتصر من الجاني ، ثم قتله الجاني بعد ذلك ، فقد استقرَّ حكم القطع على الجاني ، ولوليَّ القتل الخيار إن شاء عفا ، وأخذ ثلاث ديات : دية لنفس المقتول ، ودية ليديه ، ودية لرجليه ، وإن شاء قتل الجاني قصاصاً بالقتل ، وأخذ ديتين لأطرافه ، وإن أحبَّ قطع أطرافه الأربعة ، وأخذ دية لنفسه ، وإن أحبَّ قطع يديه وأخذ ديتين لنفسه ، ورجليه ، وإن أحبَّ قطع رجليه ، وأخذ ديتين لنفسه ، ويديه ، إن أحبَّ قطع طرفاً واحداً ، وأخذ دية الباقي ، وإن أحبَّ قطع ثلاثة أطراف ، وأخذ دية الباقي بلا مخالف يعلم في هذا .

وقد أجمعوا على أن رجلاً إذا قطع يمين رجل ، ويسار آخر ، أنه يقتصر لهما جميعاً . [ي ٢٨٨ - ٢٨٩ ما ١٣٦] .

٣٢٩٤ - تعدد الجنائيات ، والفاعلين

إذا جنَّ شخصان على آخر جنائيتين ، فإن كانت الجناية الأولى هي القاتلة ، فالأول هو القاتل ، وعلى الثاني التعزير ، وإن عفا الولي إلى الدية فإنها على الأول وحده .

وإن كان جرح الجاني الأول يجوز بقاء الحياة معه ، فالثاني هو القاتل ، ثم ينظر في جرح الأول ، فإن كان موجباً للقصاص ، كقطع طرف مثلاً ، فالولي مخير بين قطع طرفه ، والعفو عن ديته مطلقاً ، وإن كان لا يوجب القصاص ، فعليه الأرش ، وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه مخالف . [ي ٢٨٠/٨] .

٣٢٩٥ - مُمارَسة حق القصاص

اتفقوا على أن القَوْدَ إذا مارسه الوليُّ بأمر السلطان ، فذلك جائز له ، ولا يقتصر من الولي في ذلك . [مر١٣٩] .

٣٢٩٦ - مُجاوِزة حَدِّ القصاص

- ١ - من مات حين استيفاء القصاص منه ، فلا شيء فيه بالإجماع^(١) .
- ٢ - إذا زاد مُستوفي القصاص في النفس على حقه ، كما لو قطع أطراف الجاني ، أو بعضها ، فلا يجب القصاص من المُقتَص من الطرف بحال بلا خلاف يعلم .

٣ - وإن المقتص من الجرح ، والضرب ، وفقء العين ، والكسر ، ونحوها ، لو تعمد قتل الجاني ، وقتله ، لوجب عليه القَوْد بلا خلاف . [ن١٤٥/٧ (عن النووي) ي٢٨٥/٨ ، م٢٨٦ ، ٢١١٩م (عن البعض)] .

٣٢٩٧ - حكم المثلّة

المثلّة مكروهة ، وهذا مجمع عليه . [ش٢٩٨/٧ ت٩٣/٥ ن٢١/٧ (عن الترمذي)] .

٣٢٩٨ - من هو وليُّ الدم

اتفقوا على أن الولد ، والوالد ، ورجال العَصْبَةِ إن لم يكن هناك امرأة ولدت المقتول ، أو ابن ، فهم أولياء يُنفَّذ ما اتفقوا عليه من قَوْد ، أو عفو . [مر١٣٩] .

٣٢٩٩ - توريث القصاص

إن القصاص يورث إجماعاً . [ح٢٣٥/٥] .

٣٣٠٠ - تحديد حق الولي

اتفقوا على أن لوليِّ الدم أحد شيئين : القصاص ، أو العفو ؛ إما على الدية ، وإما على غير الدية .

^(١) فيه نظر ، فقد قال أبو حنيفة ، وابن أبي ليلى : إنه تجب الدية على عاقلة مستوفي القصاص . [ن١٤٥/٧] .

فإن أخذ الورثة البدية حرّم القودّ عليهم بلا خلاف . [ب ٣٩٤/٢ هـ ٣٤/١ م ٢٠٨٢] .

٣٣٠١ - إجماع الورثة على القصاص

إن الورثة إذا اتفقوا على القودّ نفذّ ، وإن اتفقوا على العفو نفذّ ، وعليه إجماع الأمة .

ولا يقتل القاتل إلا باجتماع الورثة ، فإن عفا أحدهم فقد أجمعوا على أن القصاص قد بطل ، ووجبت البدية .

وإن كان الورثة أكثر من واحد لم يجز لبعضهم استيفاء القودّ إلا بإذن الباقين ، فإن كان بعضهم غائباً لم يجز للحاضر الاستقلال بالاستيفاء ، ولا بد أن ينظر قدمه ، وعليه الإجماع . [م ٢٠٧٨ ب ٢/٢ ٢٩٥ ي ٨/٣٣٣ ح ٥/٢٣٩] .

٣٣٠٢ - القصاص حين يكون الولي صغيراً

إذا كان ولي الدم صغيراً ، انتظر بلوغه إجماعاً . [ح ٥/٢٣٩] .

٣٣٠٣ - القصاص حين يكون أحد الورثة صغيراً

إذا كان للمقتول بنون ، وفيهم واحد كبير ، والبقية صغار ، فإن للكبير أن يقتل القاتل ، ولا ينتظر بلوغ الصغار ، وهو فعل الحسن بن علي بحضرة الصحابة دون مخالف يعرف له منهم . [م ٢٠٧٩ (عن البعض)] .

٣٣٠٤ - خلاف الأولياء فيمن يقتص

إذا تساوى الأولياء في درجة الولاية ، واختلفوا فيمن يتولّى استيفاء القصاص ، فإنه يُقرع بينهم بلا خلاف يعلم . [ي ١٠/٤١٩] .

٣٣٠٥ - العفو عن القصاص

أجمع أهل العلم على أن العفو عن القصاص مشروع ، وجائز ، وهو أفضل ، إلا أنه لا يجبر عليه الولي بلا خلاف .

فإن قال الولي : عفوت عن القصاص ، سقط إجماعاً . [ي ٨/٣٣٦]

ب ٢/٢٩٥ م ٢٠٧٨ ك ٤٥٤ ٣٨٤ ح ٥/٢٤١ ن ٧/٣٠] .

(٣٢٠٤)

٣٣٠٦ - تجزئة العفو

إذا قتل الولي أحد القتاتلين ، ثم عفا عن الآخر صح العفو إجماعاً . وقال أبو طالب : ليس له القتل . لأن القود لا يتبعض . وهو مخالف للإجماع ، ولا قائل به سواء . [حـ/٢١٩] .

٣٣٠٧ - متى يكون العفو عن القصاص

أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، أما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر الذين أبطلوا عفو القتيل . [ف/١٢/١٧٨ (عن ابن بطال)] .

٣٣٠٨ - عفو القتيل

يجوز عفو المجني عليه ، وإن مات بعد ذلك ، وهو حكم عمر بحضرة الصحابة ، ولا يعرف له منهم مخالف^(١) . [م/٢٠٨١ (عن البعض)] .

٣٣٠٩ - حمل القاتل على قبول العفو

أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل : قد رضيت أن أخذ منك هذا الشيء ، كالدار مثلاً ، على ألا أقتلك أن الواجب على القاتل فيما بينه ، وبين الله تسليمه ذلك له ، وحقق دم نفسه ، فإن أبي لم يجبر عليه باتفاقهم على ذلك ، ولم يؤخذ منه ذلك كرهاً ، فيدفع إلى الوالي . [ط/٣/١٧٧ - ١٧٨ف/١٢/١٧٦ (عن الطحاوي)] .

٣٣١٠ - عقاب القاتل إذا عفا الولي

لا جلد على القاتل ، ولا نفي ، إذا عُفِيَ عنه ، وهو قول ابن عباس ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف له أصلاً . [م/٢٠٦٩] .

٣٣١١ - خلْع عشيرة الجاني له

يجوز لعشيرة الجاني خلْعُه ، فلا يكون لهم طلب دمه إن قتل ، وهو قول عمر بحضرة الصحابة لا يعرف منهم مخالف له . [م/٢٠٦٩] .

(١) سند الرواية عن عمر منقطع . [م/٢٠٨١] .

٣٣١٢ - تكافؤ المقتول ، والقاتل

اتفقوا على أن المقتول إذا كان مكافئاً للقاتل في الإسلام ، والكفر ، والحرية ، والعبودية ، والذكورية ، والأنثوية ، والواحد ، والكثير ، أنه يجب القصاص . [ب٢/٣٩١ ما ١٣٦ ح ٢١٧/٥] .

٣٣١٣ - فروق لا تؤثر في تكافؤ المقتول ، والقاتل

لا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن قرشياً لو قُتل غيره قُتل .
وقد أجمع أهل العلم على أن الحرَّ المسلم ، يُقَادُ به قاتله ، وإن كان مُجَدِّع الأطراف ، معدوم الحواس ، والقاتل صحيح سوي الخلق ، أو كان بالعكس ، وكذلك إن تفاوتتا في العلم ، والشرف ، والغنى ، والفقر ، والصحة ، والمرض ، والقوة ، والضعف ، والكبر ، والصغر ، والسلطان ، والسُّوقَة ، لأن هذه الصفات لا تمنع القصاص بالاتفاق .

وقد اتفقوا على أن مقطوع اليد ، أو الأعور ، لو قتله الصحيح عَمْدًا لوجب عليه القصاص ، ولم يجب له بسبب عينه ، أو يده دية . [م٢١٥٣ ي ٢٤٦/٨
ك٣٨٠٢٨ ما ١٣٣ - ١٣٤ ف ١٢/١٦٧ ، ١٨٠ (عن ابن المنذر ، وابن عبد البر) ح ٢٢٢/٥] .

٣٣١٤ - قتل الواحد بالجماعة

اتفقوا على أن من قتل جماعة ، فاتفق الأولياء كلهم على قتله ، أن لهم ذلك . [مر ١٣٩] .

٣٣١٥ - قتل الجماعة بالواحد

لوقام جماعة بقتل شخص واحد ، فإنهم يقتلون به بإجماع الصحابة . وقال ربيعة ، وداود : لا قصاص على الجماعة ، بل الدية . وهو مخالف للإجماع . [ي ٢٦٨/٨ ، ٢٦٩ ح ٢١٨/٥] .

٣٣١٦ - القصاص بين الولاة ، والرعية

يجرى القصاص بين الولاة ، والموظفين ، وبين الرعية بلا خلاف يعلم . [ي ٢٦١/٨] .

٣٣١٧ - من يقتل بالمسلم

اتفقوا على أن كل من جنى على مسلم جناية توجب القَوْدَ ، فلم يفارق المجني عليه الإسلام ، ولا أحدث حدثاً يحلُّ به دمه حتى مات من تلك الجناية ، فعليه القَوْدُ ، مسلماً كان الجاني ، أو كافراً . [مر ١٣٨ ، ١٣٩ م ٢٠٢١] .

٣٣١٨ - القصاص بين المسلم ، وغيره

١ - يقتل المسلم إذا قتل الذمي . وقد كتب بذلك عمر إلى أحد ولاته ، وفعله عثمان^(١) ، وتم ذلك بحضرة الصحابة ، ولا يعرف لهما مخالف ، ولا منكر .

٢ - ولا يقتل المسلم بالحربي ، ولو كان له أمان ، وعليه الإجماع .

٣ - وقد أجمعوا على أنه لا يقاد الكافر من المسلم فيما دون النفس من الجراح . [ط ١٩٣ ، ١٩٦ ك ٣٧٥٤٨ - ٣٧٥٥١ م ٢٠٩٥ (عن البعض) ب ٢/٣٩١ - ٣٩٢ ح ٢٢٦/٥ ن ١٠/٧ (عن المهدي)] .

(٣٤١٩)

٣٣١٩ - قتل غير المسلم بمثله

يقتل الذمي بالذمي بالإجماع .

ولا يقتل الذمي بحربي بلا خلاف يعلم . [ن ١٠/٧ ط ١٩٣/٣ ي ٢٥٥/٨] .

- إسلام الكافر لا يسقط القصاص

(٢٤٣)

- متى يسقط القصاص عن الحربي

(١٢٥٠)

- القصاص في قتل غير المحارب من العدو

(٩٣٨)

(١) الرواية عن عثمان ضعيفة جداً ، وفيها راو ساقط الرواية جداً ، ثم هي عن رجل لم يدرك عثمان . [م ٢٠٩٥] .

٣٣٢٠ - قتل المرأة بالمرأة

اتفقوا على أن المرأة الحرة، المسلمة، إن قتلتها حرة، فلوليها الخيار بين القود، أو العفو. [مرآة ١٣٨ ح ٢١٧/٥].

٣٣٢١ - قتل الرجل بالمرأة، والمرأة بالرجل

أجمعوا على أن الرجل يُقتل بالمرأة^(١)، وعلى أن المرأة تقتل بالرجل. وحكي عن علي، وعثمان البتي أنه إذا قتل الرجل المرأة كان على أولياء المرأة نصف الدية، ولا يصح عن علي ذلك. وقال الحسن البصري، وعطاء: لا يقتل الذكر بالأنثى. وهو شاذ. [ما ١٣٤ ك ٣٨٠١٦ - ٣٨٠١٧ ب ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ ي ٢٧٦/٨ ش ١٧٤/٧ ف ١٦٧/١٢، ١٨٠ (عن ابن المنذر، وابن عبد البر) ٢١٧/٥ ن ١٦/٧ (عن ابن المنذر)].

٣٣٢٢ - قتل العبد بالعبد

يقتل العبد بالعبد اتفاقاً. [ح ٢٦٤/٥ ط ١٩٥/٣].

٣٣٢٣ - القصاص بين الحر، والعبد

- ١ - أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر.
- ٢ - وإن السيد لا يقتل بعبد بالإجماع، إلا ما حكي عن النخعي، وبعض التابعين.
- ٣ - واتفقوا على أنه لا قصاص بين العبد، والحر فيما دون النفس. [ط ١٩٥/٣ ك ٣٨٠١٦ ب ٣٩١/٢ ي ٢٥٧/٨ ف ١٦٧/١٢ (عن ابن عبد البر، وأبي ثور) ح ٢٢٦/٥ ن ١٥/٧، ١٦ (عن المهدي)].

^(١) إن إثبات القصاص بين الرجل، والمرأة فيه ثلاث مذاهب: أحدها: مذهب عطاء، والحسن أنه لا قصاص بينهما في نفس، ولا طرف، بل تتعين دية الجنابة. الثاني: مذهب جماهير العلماء من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم، ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دون النفس مما يقبل القصاص. الثالث: مذهب أبي حنيفة، وأصحابه أنه يجب القصاص بين الرجال، والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونها. [ش ١٨٠/٧].

أقول: إن النووي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر أن قتل الرجل بالمرأة هو إجماع من يعتد به. [ش ١٧٤/٧]. ساق العبارة اللفظة الذكر، وهي تفيد انعدام الإجماع.

٣٣٢٤ - قتل الولد بوالديه

يقتل الولد بقتل كل واحد من والديه إجماعاً . [حـ ٢٢٢/٥ ي ٢٦٨/٨ ك ٣٧٦٨٩٤] .

٣٣٢٥ - قتل الوالد بولده

أجمعوا على أن قتل الأب ولده حرام ، سواء أخشي الإملاق ، أم لا .
فإن قتله ، فقد أجمعوا على أنه لا يقتل به ^(١) . [ك ٢٢٦٥٤٤ - ٣٥٧٩٩ ف ١٢/١٥ ، ٣٥ (عن ابن عبد البر ، وابن بطال) ت ٧٦/٥ حـ ٢٢٥/٥] .

٣٣٢٦ - تنفيذ الولد القصاص بأبيه

أجمعوا على أن الأب لو قتل ابن ابنه ، أو من كان الابن وليه ، لم يكن للابن أن يقتص من أبيه في ذلك كله . [ك ٣٥٧٩٩] .
(٤٤١١)

٣٣٢٧ - قتل الجد بالحفيد

أجمعوا على أن الجد لأب ، لو قتل حفيده ، لا يقتص منه . وقال بعض أصحاب الشافعي ، والحسن بن صالح : بل يقاد من عدا الأب ، من الأمهات ، والأجداد . وهذا مخالف للإجماع . [ك ٢٢٦٥٤٤ ب ٢/٤٢٥ ف ١٢/١٥ (عن ابن عبد البر) حـ ٢٢٥/٥] .

- الرضاع لا يؤثر في إسقاط القصاص
(١٦٣٠)

٣٣٢٨ - القصاص في جراح الزوجة

إذا عمد الرجل إلى امرأته ، ففقأ عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع أصبعها ، أو شبه ذلك متعمداً لذلك ، فإنها تقاد منه .
فإن أصابها خطأ ، فلا يقاد منه ، وإنما عليه الدية . وهذا كله قول جماعة العلماء ، ولم يختلف فيه أئمة الفتيا . [ك ٣٦٩٠٢ - ٣٨٢٥٧ - ٣٨٢٥٨] .

(١) قال ابن عبد البر في موضع آخر : أكثر العلماء على أن الأب لا يقتل بابنه إذا قتله عمداً . [ك ٣٧٦٨٩٤] .

- إقامة القصاص في الحرم

(٣٧٧٠)

٣٣٢٩ - القصاص في عظم الرأس

اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس . [ف ١٨٨/١٢ (عن الطحاوي) ٢٤/٧ ن]

٣٣٣٠ - القصاص في الموضحة

اتفقوا على القصاص في الموضحة من الجراح مالم تكن في مقتل ^(١)
[مر ١٣٩ ي ٨/٢٩٩ ح ٥/٢٣٤] .

٣٣٣١ - القصاص في غير الموضحة

لا يجب القصاص فيما فوق الموضحة ، في قول عامة أهل العلم .
وعليه ، فإن الإجماع على عدم القصاص في الهاشمة ، والمنقلة ، والأمة ،
وكسر العظم . وقد روي عن ابن الزبير أنه أقاد من المنقلة ، وليس بثابت عنه .
[ي ٨/٣٠٥ (عن ابن المنذر) ح ٥/٢٣٢ ، ٢٣٤] .

٣٣٣٢ - القصاص في العين

اتفقوا على أن عين الرجل المسلم ، الحر ، البالغ ، العاقل ، الصحيحة ،
وصاحبها ليس بأعور من الأخرى ، تُفقأ بعين الرجل المسلم ، الحر ، البالغ ،
العاقل ، الصحيحة بيمنى ، ويسرى بيسرى .
وإن شجّه شجة دون الموضحة ، فأذهب ضوؤه عيّنهُ ، لم يُقتَص منه مثل
شجّته بغير خلاف يعلم . [مر ١٣٨ ي ٨/٣١٠ ، ٣١٢ ك ٣/٣٨١] .

٣٣٣٣ - قلع الأعور عين مثله

إذا قلع الأعور عين مثله ، ففيه القصاص بغير خلاف . [ي ٨/٣١٣] .

^(١) اتفق العلماء على أن الدية واقعة في عمد الموضحة . [ب ٢/٤١١]

٣٣٣٤ - قلع العور عين صحيح

إذا قلع الأعور عين الصحيح التي لا تماثل عينه الصحيحة ، فعليه نصف الدية بلا مخالف يعلم .

وإن قلع العين المماثلة لعينه الصحيحة عمداً فلا قصاص عليه ، وعليه دية كاملة ، وهو قضاء عمر ، وعثمان ، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة فكان إجماعاً . [ي/٨، ٣١٢، ٣١٣، ٤٢٨] .

٣٣٣٥ - القصاص بالأذن

أجمع أهل العلم على أن الأذن تؤخذ بالأذن .
وإن كان الجاني أقطع الأذن ، وقطع أذن ذي أذنين وجب عليه القصاص بغير خلاف يعلم . [ي/٨، ٣٠٦، ٣١٤] .

٣٣٣٦ - القصاص في الأنف

اتفقوا على أن القصاص يجري في الأنف . [مر/٨، ١٣٨ ي/٨، ٣٠٨] .

٣٣٣٧ - القصاص في اللسان

يؤخذ اللسان باللسان بلا خلاف يعلم .
ولا يجب قطع لسان صحيح بلسان أشل في قول أهل العلم ، إلا داود ، فإنه قد أوجب ذلك . [ي/٨، ٣١٧، ٣٢٧] .

٣٣٣٨ - القصاص في السن

قلع السن بالسن إذا قلعها الجاني كلها عمداً واجب بالإجماع .
فإن كسرها ، فلا قصاص إجماعاً .
ومن كانت له سن زائدة ، فقطعها قاطع ، اقتصر منه من أقرب سن إلى تلك السن ، وهذا لا خلاف فيه . [ن/٧، ٢٤ (عن المهدي) مر/٨، ١٣٨ م/٢١٣٤ ي/٨، ٣١٥ ش/٧، ١٨٠ ف/١٢، ١٨٨ (عن ابن بطلال) ح/٥، ٢٣١، ٢٣٢] .

٣٣٣٩ - القصاص في الأطراف

أجمع أهل العلم على أن القصاص يجري في الأطراف ، اليمنى باليمنى ، واليسرى باليسرى . [ي/٨، ٣٠٢ مر/٨، ١٣٨] .

٣٣٤٠ - متى لايجرى القصاص في الأطراف

إذا كان الجرح من غير مفصل ، فلا قصاص فيه من موضع القطع بغير خلاف يعلم . [ي٣٠٣/٨]

٣٣٤١ - القصاص بين الأشل ، والصحيح

إذا قطع الصحيح يد أشل ، أو رجل أشل ، فلا يجب قطع يده ، أو رجله عند أحد من أهل العلم ، إلا داود فإنه أوجب ذلك .

وإذا كان القاطع أشل ، والطرف المقطوع سالماً ، واختار المجني عليه الدية فله ذلك بلا خلاف يعلم . [ي٣٢٧/٨ ، ٣٢٩]

٣٣٤٢ - القصاص في الذكّر

القصاص يجري في الذكّر بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ي٣٠٨/٨]

٣٣٤٣ - القصاص في الأنثيين

القصاص يجري في الأنثيين بلا خلاف يعلم . [ي٣٠٩/٨]

٣٣٤٤ - القصاص في اللطمة ، وضربة السوط

يجرى القصاص من اللطمة ، وضربة السوط ، وهو قول أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وخالد بن الوليد ، وأبي موسى ، وابن الزبير ، ولا مخلاف لهم يعرف من الصحابة^(١) .

وإن الوقوف على قدر اللطمة ، والضربة شرط في القصاص إجماعاً . [٢٣٠/٥ ح ١٣٩٥م]

٣٣٤٥ - القصاص من قطع أصبع زائدة

من كانت له أصبع زائدة ، فقطّعها قاطع ، اقتصر له من الجاني من أقرب أصبع إلى تلك الأصبع بلا خلاف . [م٢١٣٤]

^(١) نقل البعض الإجماع على عدم القود في اللطمة ، والضربة ، وإنما يجب التعزير . وهذا مبالغة ، وذهول ، فإن القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعاً . [ف١٩٢/١٢ (عن ابن القيم)]

قصر الصلاة

ر: صلاة المسافر

قضاء

ر: إثبات ، إقرار ، شهادة ، دَعْوَى ، يمين .

٣٣٤٦ - حكم القضاء

أجمع المسلمون على أنه يُشْرَع نَصَب الْقُضَاة ، والحكم بين الناس .
وانفقوا على أن القضاء من فروض الكفاية . [ي ١٠٢/١٣ ف ١٠٣/١٣] .

٣٣٤٧ - ثواب القضاء

أجمع المسلمون على أن الحاكم ، العالم ، الأهل للحكم ، إن إصاب في حكمه ، فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده . [ش ٢٦٩/٧] .

٣٣٤٨ - تعيين القاضي

إن تولية الإمام الأعظم للقاضي شرط في صحة قضائه .
وتصح ولاية القضاء من سلطان جائر ، إذ تولى الفضلاء أيام بني أمية ، وبني العباس ، ولم ينكر ، فكان إجماعاً^(١) .
وإذا نصب البغاة قاضياً يرى إباحة دماء أهل العدل ، وأموالهم ، لم يصح قضاؤه إجماعاً . [ب ٤٥٢/٢ ح ١١٧/٥ - ١١٨ ، ٤٢٣ (عن البعض)] .

٣٣٤٩ - من هو الأهل للقضاء

اتفقوا على أن من لم يكن مَحْجُوراً ، وكان بالغاً ، حسن الدين ، سالم الاعتقاد ، حرّاً ، غير مُعْتَق ، عالماً بالحديث ، والقرآن ، والقياس ، والإجماع ، والاختلاف ، لم يبلغ الثمانين ، جائز أن يُؤَلَّى القضاء .
ويجب أن يكون عدلاً إجماعاً ، إلا الأصم ، فإنه جوز حكم الفاسق .

^(١) بل أنكر ، فإن الثوري ، وأبا حنيفة امتنع . [ح ١١٨/٥] .

وإن الإجماع على عدم ولاية القضاء لصبي ، ولا مجنون .

ويشترط في القاضي السلامة من العمي ، والخرس ، والمرضى المنفر ، كالجذام ، وعليه الإجماع . [مر ٤٩ ب ٤٥١/٢ حـ ١١٩/٥ ، ١٢١ ن ٢٦٥/٨ (عن المهدي)] .

٣٣٥٠ - ولاية المرأة للقضاء

اتفقوا على أنه يشترط أن يكون القاضي رجلاً . وقالت الحنفية بجواز ولاية المرأة للقضاء ، واستثنوا القضاء في الحدود ، وقال ابن جرير بجواز ولايتها القضاء مطلقاً . [ف ١٢٥/١٣ ن ٢٦٥/٨ (عن ابن حجر)] .

٣٣٥١ - من أحق الناس بالقضاء

إن أحق الناس أن يقضي بين المسلمين من بان فضله ، وصدقه ، وعلمه ، وورعه ، قارئاً لكتاب الله ، عالماً بأكثر أحكامه ، عالماً بسُنن رسول الله ﷺ ، حافظاً لأكثرها ، وكذا أقوال الصحابة ، عالماً بالوفاق ، والخلاف ، وأقوال فقهاء الصحابة ، يعرف الصحيح من السقيم ، يتتبع في النوازل كتاب الله ، فإن لم يجد عمل بالسنة ، فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا فما وجده أشبه بالقرآن ثم بالسنة ، ثم بفتوى أكابر الصحابة ، عمل به . ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم ، والمشاورة لهم مع فضل ، وورع ، ويكون حافظاً للسانه ، ونطقه وفرجه ، فهماً لكلام الخصوم ، ثم لا بد أن يكون عاقلاً ، ماثلاً عن الهوى . وهيئات أن تجتمع هذه الصفات في أحد ، ولذلك يجب أن يُطلب من أهل كل زمان أكملهم ، وأفضلهم . وهذا كله لا يعلم فيه خلاف بين العلماء ممن سلف . [ف ١٢٤/١٣ (عن الكرايسي) ن ٢٦٥/٨ (عن الكرايسي)] .

٣٣٥٢ - راتب القاضي

لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يأخذ على القضاء أجراً ، وهو قول عمر ، ومذهب الشافعي ، وأحمد بلا خلاف يعلم .

إلا أن الإمام إذا أعطى الحاكم مالاً من وجه طيب دون أن يسأله إياه ، فقد اتفقوا على أنه حلال له ، سوا . أرتبه له كل شهر ، أو كل وقت محدود ، أو

قطعه عنه . [ي ١٢٥/١٠ مر ٥١ ف ١٢٨/١٣ ، ١٢٩ (عن الكرايسي ، وغيره)
ح ١٨٦/١ ، ١١٤/٥] .

٣٣٥٣ - كون القاضي غنياً

اتفقوا على أن القاضي لا يشترط أن يكون غنياً . [ف ١٢٥/١٣
(عن ابن العربي)] .

٣٣٥٤ - تعاظم القاضي التجارة

اتفاق الصحابة على أنه ينبغي للقاضي ترك التجارة عند الغنى عنها .
[ي ١٦٤/١٠] .

٣٣٥٥ - إجابة القاضي للوليمة

لا يجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرعية إلا إن كان له
عذر في ترك الإجابة . وهو قول العلماء . [ف ١٣٩/١٣] .

- رشوة القاضي

ر : رشوة

٣٣٥٦ - صلاحية القاضي

اتفقوا على أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق ، سواء أكان حقاً
لله ، أم حقاً لأدمي ، وأنه نائب عن الإمام الأعظم في هذا المعنى ، وأنه يعقد
الأنكحة ، ويُعيّن الأوصياء . [ب ٤٥٢/٢] .

٣٣٥٧ - تحديد صلاحية القاضي

اتفقوا على أن من ولي القضاء في جهة ما ، أو وقت ما ، أو أمر ما ، أو بين
قوم ما ، فإن له أن يحكم بينهم . [مر ٥٠] .

٣٣٥٨ - حق القاضي باستخلاف غيره

إذا ولى الإمام قاضياً استحب أن يجعل له الحق بأن يستخلف غيره ، فإن
أذن له في الاستخلاف جاز بلا خلاف . [ي ١٨٧/١٠] .

٣٣٥٩ - صفة حاجب القاضي

اتفق العلماء على أن القاضي إن اتخذ بواباً ، أو حاجباً ، أن يتَّخذَه ثقة ، أميناً ، عفيفاً ، عارفاً ، حسن الأخلاق ، عارفاً بمقادير الناس . [ف ١٣ / ١١٤ ن ٢٧١ / ٨ (عن ابن حجر)]

٣٣٦٠ - القضاء في منزل القاضي

اتفقوا على أن للقاضي أن يحكم في منزله . [مر ٥٠]

- التقاضي في المسجد

(٣٦٨٢)

٣٣٦١ - التقاضي قبيل الصلاة

إن دخل القاضي للصلاة ، أو كان منتظراً ، وعرضت خصومة جاز فصلها اتفاقاً . [ح ٥ / ١٢٦]

٣٣٦٢ - من يقضي له القاضي

اتفقوا على جواز ما حكم به القاضي ، ونفاذه ، إذا وافق الحق ، وكان لغير نفسه ، ولغير أبويه ، ولغير عبده ، ولغير كل من يَخْتَلَفُ في قبول شهادته له من ذوي رحمته ، ومن ولده ، أو من ولد ولده بكل وجه ، وإخوته وأخواته ، ومن هو في كفالته ، وصديقه الملائف ، أو عدوه . [مر ٤٩ ب ٢ / ٦٤٢ ش ٩ / ١٧٨ - ١٧٩ (عن عياض) ك ٣٨٩٠٦]

- من لا يقضي له القاضي

(٣٣٦٢)

٣٣٦٣ - تقاضي غير المسلم أمام القاضي المسلم

اتفقوا على أن القاضي إن حكم بين الناس الرأسين يحكمهم مع رضا حكّام أهل دين المتخاصمين من غير المسلمين ، أن ذلك له ، وأنه يحكم بما أوجبه دين الإسلام .

وإن تحاكم مسلم ، وغير مسلم وجب الحكم بينهما بغير خلاف .

[مر ٥٠ ي ٩ / ٥٦]

٣٣٦٤ - أصول ترتيب الدعاوى في الجلسة

اتفق العلماء على أنه يُسْتَحَبُّ للقاضي حين النظر في الدعاوى تقديم الأسبق ، فالأسبق ، والمسافر على المقيم ، ولا سيما إن خشي المسافر فوات رفاقه . [ف ١٣ / ١١٤ ن ٢٧١ / ٨ (عن ابن حجر)] .

٣٣٦٥ - دعوة المدعى عليه

على القاضي الأمر بإحضار المدعى عليه . فإن تَمَرَّدَ حبسه ، إن طلب خصمه ، وعليه الإجماع .

فإن اختفى ، نودي على باب بيته ، فإن لم يخرج سُمِّرَ عليه بابه ، فإن لم يؤثر ذلك هوجم بالنساء ، ثم بالمراهقين ، ثم بالرجال ذوي الأمانة ، وهذا هو فعل السلف .

فإن حضر بعد ذلك قبل الحكم ، فإن القاضي يسمع جوابه بالإجماع . [حد ٣٩٦ / ٤ ، ١٢١ / ٥ ، ١٣١] .

٣٣٦٦ - استجواب أطراف الدعوى

لا يختلف العلماء في أن الحاكم يبدأ بالمدعي ، فيسأله : هل لك بما تدعيه بيّنة ؟ . ولا يسأل المدعى عليه حتى يسمع مايقول المدعي . [ك ٣١٨٨٣] .

٣٣٦٧ - الدعوى المجردة عن الدليل

أجمعوا على أنه لا يعطى أحد بدعواه ، وإنما البينة عليه فيما يدعيه ، إذا لم يقرّ به المدعى عليه .

فإذا لم تكن للمدعي بيّنة ، فالقول أبدأ عند جميعهم هو قول المدعى عليه . [ك ٣٢٦٩٩٤ - ٣٢٧٤٤] .

٣٣٦٨ - ترتيب عرض البيّنة

أجمعوا على أن القاضي يبدأ بالمدعي ، فيسأله البيّنة إن أنكر المدعى عليه . وإن لم يكن له بيّنة ، فإن كان في ماله وجبت اليمين على المدعى عليه الاتفاق . [ب ٤٦٣ / ٢] .

٣٣٦٩ - تعديل البينة

يطلب القاضي من المدعي تعديل البينة المجهولة ، ثم يطلب من المنكر درأها ، وهو الإجماع . [١٢١/٥٠] .

٣٣٧٠ - متى تسمع البينة من المتداعيين

اتفقوا على أن الخلطة بالمبايعة ، والمشاركة إذا ثبتت ، وكان المدعى عليه مُتَّهَمًا بمثل ما يدعى به عليه ، مَظْنُونًا منه ذلك ، فقد وجب على الحاكم أن يسمع منهما [مر٥٤] .

٣٣٧١ - متى يقضي القاضي بعلمه الشخصي

إن العلماء أجمعوا على أن القاضي يقضي بعلمه الشخصي في تعديل الشاهد ، وتجريحه ، وفي إقرار الخصم ، وإنكاره ، وتغليب حجة أحد الخصمين على الآخر ، إلا أن مالكا يرى أن يحضر القاضي شاهدين لإقرار الخصم ، وإنكاره ^(١) .

وقد أجمعوا على أن القاضي لو قتل أخاه ، لعلمه بأنه قاتل ، لم يجب له القود منه . [ب ٤٦٠/٢ ي ١٤٢/١٠ ف ١٣٧/١٣ ك ٣١٥٨٢ - ٣١٥٨٨] .

٣٣٧٢ - ما لا يقضي به القاضي بعلمه

الإجماع على أن القاضي لا يحكم بعلمه الشخصي في الحدود ^(٢) [ف ١٣٧/١٣ (عن ابن العربي) ن ٢٨٨/٨ (عن ابن العربي)] .

٣٣٧٣ - البينة بخلاف علم القاضي

إن العلماء أجمعوا على أنه إذا شهد الشهود بضد علم القاضي ، لم يَقْضِ بعلمه .

^(١) احتج من منع من أن يحكم الحاكم بعلمه بقوله : هذا قول أبي بكر ، وعمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن عباس ، ومعاوية ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف .

وهم مخالفون لهؤلاء في هذه القضية . لأنه إنما روي أن أبا بكر قال : إنه لا يشير ، حتى يكون معه شاهد آخر ، وهو قول عمر ، وعبد الرحمن ، أن شهادته شهادة رجل من المسلمين ، فهذا يوافق من رأى أن يحكم في الزنى بثلاثة هو زابعهم ، وبواحد مع نفسه في سائر الحقوق .

وأيضا فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . [١٧٩٦] .

^(٢) هذا تهويل ، وإقدام على نقل الإجماع مع شهرة الخلاف . [ف ١٣٧/١٣ ن ٢٨٨/٨ (عن ابن حجر)] .

إلا أنه لو شهدت البينة بخلاف ما يعلمه القاضي علماً حسياً بمشاهدة ، أو سماع ، يقينياً ، أو ظنياً راجحاً ، لم يجز له أن يحكم بما قالت به البينة بالاتفاق . [ب/٢٦٠/٤٦٠ك ٣١٥٨٩ ف ١٥١/١٣ (عن البعض) ٢٨١/٨ (عن البعض)] .

٣٣٧٤ - عرض الصلح على الخصمين

الإجماع على أنه يندب للقاضي الحث على الصلح قبل فصل الدعوى . [ح/١٢٤/٥] .

٣٣٧٥ - القضاء على الخصم الحاضر

اتفقوا على أن القاضي يقضي على المسلم الحاضر . [ب/٢٦٠/٤٦٠] .

٣٣٧٦ - الحكم بين الوكيلين

إن الحكم بين وكيلي الخصمين جائز إجماعاً . [ح/٣٦٣/٣] .

٣٣٧٧ - القضاء على الخصم الغائب

يصح القضاء على الغائب إذا صح الحق قبله ، وهو قول عمر ، وعثمان ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ^(١) .

وإن القضاء على الغائب يكون في حقوق الأديبين دون حقوق الله . وعليه الاتفاق .

وإن حضر الغائب بعد الحكم لم ينقض بالإجماع . [م/١٧٨٠ ف ١٤٦/١٣ ح/٣٩٦/٤] .

٣٣٧٨ - العدل في مجلس القضاء

أجمعوا على أنه واجب على القاضي العدل بين الخصمين في كل شيء من المجلس ، والخطاب ، واللفظ ، والدخول عليه ، والإنصات إليهما ، والاستماع منهما . [ب/٢٦٣/٤٦٣ ي ١٠/١٦٥] .

^(١) قالوا : لا يقضى على غائب ، وهو قول عمر ، ولا يعلم له شيء ذلك مخالف من الصحابة . ولا يصح ذلك عن عمر . [م/١٧٨٠] .

٣٢ - القضاء حال الغضب

لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا ينبغي للقاضي أن يقضي ، وهو
سبان . [ي ١٣٦/١٠] .

٣٣ - صدور الحكم في غضب القاضي ، ونحوه

اتفقوا على أنه إذا قضى القاضي بالصواب ، وكان مشغول النفس ، أو
سبان ، أو عطشان ، أو جائعاً ، أو خائفاً ، فإنه ينفذ حكمه ^(١) . [ب ٤٦٥/٢] .

٣٣/ - العدل في الحكم

اتفقوا على أنه فرض على القاضي أن يحكم بالعدل ، والحق .
وعليه ، فقد أجمع علماء المسلمين على أن الجور في الحكم من الكبائر .
ر ٥٠ ك ٤١٣٧١] .

٣٣٨ - مُسْتَنَدُ الْحُكْمِ

اتفقوا على وجوب الحكم بالقرآن ، والسنة ، والإجماع .
واتفقوا على أن من حكم بغير هذه الثلاثة ، أو القياس ، أو الاستحسان ،
وقول صاحب لمخالف له من الصحابة ، أو قول تابع لمخالف له من
لتابعين ، ولا من الصحابة ، أو قول الأكثر من الفقهاء ، فقد حكم بباطل
لا يحل .

واتفقوا على أنه لا يحل لقاض تقليد رجل بعينه بعد موت رسول الله ﷺ ،
فلا يحكم إلا بقوله ، سواء أكان ذلك الرجل قديماً ، أم حديثاً .

ويجوز للقاضي الأخذ بفتوى المقلد ، إذا صرح بالحكاية ، مع كمال شروط
الرواية ، ولا يحفظ فيه خلاف .

ولا يجوز للإمام أن يولي القضاء أحداً على أن يحكم بمذهب بعينه بلا
خلاف يعلم . [مر ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ف ٦/٢١٠ (عن ابن بطال) ي ١٨٩/١٠
ح ١٢٠/٥] .

(١) يحتمل أن لا ينفذ حكمه فيما لو قضى وهو غضبان . [ب ٤٦٥/٢] .

٣٣٨٣ - الحكم قبل الاجتهاد

الحكم قبل الاجتهاد لا يجوز اتفاقاً . [ف١٣/٢٧١ - ٢٧٢] .

٣٣٨٤ - تغير اجتهاد القاضي

اتفقوا على أنه لا يحل لقاض أن يحكم بما يشتهي في قصة ، وبما اشتهى
بما يخالف ذلك الحكم في أخرى مثلها ، وإن كان كلا القولين مما قال به جماعة
من العلماء مالم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له إلى صواب بان له .

وإن الصحابة أجمعوا على أنه إذا تغير اجتهاد القاضي من غير أن يخالف
نصاً ، ولا إجماعاً ، أو خالف اجتهاده اجتهاد غيره ، لم ينقض الحكم الذي
أصدره وفق اجتهاده السابق . [مرآة ي١٠/١٤٣ حق ١٩٥] .

- دية خطأ القاضي غير الوظيفي

(١٥٠٧)

٣٣٨٥ - مخالفة الحكم

الإجماع على تحريم مخالفة الحكم ^(١) . [ح ١٥/٥] (عن البعض) .

٣٣٨٦ - أثر الحكم بالحلال والحرام

إن حكم الحاكم الظاهر في الأموال خاصة ، لا يحل حراماً ، ولا يحرم
حلالاً ، وعليه الإجماع .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن أشياء مما يحكم بها الحاكم في الظاهر ، حرام
على المقتضى له بها ، مما يعلم أن ذلك حرام عليه . من ذلك أن يحكم له بالمال ،
مع أنه مملوك لغيره ، وبالقود على من يعلم أنه بريء مما حكم له عليه ببيانات
ثبتت في الظاهر . [ك ٣١٦٠٨ ما ٦٢ - ٦٣ ب ٤٥٢/٢ ف ٤٧٦/١١] (عن ابن
عبد البر) .

٣٣٨٧ - الحق الثابت بشهادة الزور

اتفقوا على أنه لا يحل أكل مال الغير بشهادة الزور ، ولو حكم بها القاضي
بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر .

^(١) فيه نظر . [ح ١٥/٥] .

ولا خلاف بين الأئمة في أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته ، وحكم الحاكم بذلك ظاناً عدالة الشاهدين أنه لا يحل له وطؤها .

ولو احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها ، فأثبت القاضي نكاحها إياه ، لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء .

ولو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته ، وكانا شهدا في ذلك زوراً ، فإن زواجهما يحل لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة وعليه الاتفاق .

ومن ادعى على حرٍّ أنه رقيق في ملكه ، وأقام بذلك شاهدي زور ، وهو يعلم حرّيته ، وحكم له الحاكم بذلك ، لم يحل له أن يسترقّه بالإجماع .
[ف ٢٨٧/١٢ ، ١٥٠/١٣ (عن الشافعي ، والمهلب ، وابن بطال)] .

٣٣٨٨ - تنفيذ الحكم بالقوة

أجمعوا في الرجل يقضي عليه القاضي بحق لآخر ، فيمتنع من أدائه ، فواجب على القاضي أن يأخذ من ماله ، فإن نصب دونه الحرب قاتله ، حتى يأخذه منه ، وإن أتى القتال على نفسه . [ك ١٣٠٩٩] .

٣٣٨٩ - من ينفذ حكمه

اتفقوا على أن من ولّاه الإمام الأحكام ، فإن أحكامه إذا وافقت الحق نافذة . [مر ٤٩] .

٣٣٩٠ - من لا ينفذ حكمه

اتفقوا على أن من لم يؤلّه الإمام ، ولا حكمه الخصمان ، ولا هو قادر على إنفاذ الحكم ، أن حكمه غير نافذ ، وأن تحليفه ليس تحليفاً . [مر ٤٩] .

٣٣٩١ - تنفيذ حكم مكتوب بخط والد القاضي

من وجد حكم أبيه مكتوباً بخطه لم يجز له إنفاذه بالإجماع .
[ي ١٦١/١٠] .

٣٣٩٢ - الإنابة القضائية بالتنفيذ

أجمعت الأمة على صحة كتاب القاضي إلى القاضي ، والقضاء به ، وهذا في غير الحدود ، والقصاص .

وإذا كتب القاضي كتاباً بما حكم به لزم المكتوب إليه قبوله ، سواء أكانت بينهما مسافة بعيدة ، أم قريبة ، حتى لو كانا في جانبي بلد ، أو مجلس ، لزمه قبوله ، وإمضاؤه ، سواء أكان حكماً على حاضر أم غائب ، ولا يعلم في هذا خلاف .

وقد أجمع فقهاء الأمصار على اشتراط الشهود على كتاب القاضي للقاضي . [ي ١٧٥/١٠ مر ٥١ ، ٥٢ ما ٦٣ ب ٢/٤٦٠ ف ١٢٣/١٣ (عن ابن بطال)] .

قضاء الصوم

(٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦)

قضاء الفوائت

٣٣٩٣ - حكم قضاء الصلاة الفائتة

اتفق المسلمون على وجوب قضاء الصلاة المفروضة المتروكة « سواء أتركها عمداً^(١) ، أم سهواً ، أم من نوم عنها . وقال ابن حزم : من ترك الصلاة عمداً لا يقدر على قضائها أبداً ، ولا يصح فعلها أبداً ، بل يكثر من فعل الخير ، وصلاة التطوع ، ليثقل ميزانه يوم القيامة ، ويستغفر الله تعالى ، ويتوب . وهذا القول مخالف للإجماع ، وباطل من جهة الدليل .

وقد أجمعوا على أن السنن لا تقضى ، ولو كانت شرعت لعارض « كصلاة الكسوف ، والاستسقاء ، ونحوهما [ب ١٧٥/١ ي ٣٧٢ مر ٣٢ م ٢٧٨ ك ١٣٨١١ ش ٣/٣٦٧ ع ٧٥/٣ ن ٢٦/٢] .

(٢٤٦٣ - ٢٥٣٠)

^(١) من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضائها أبداً . وهو قول عمر ، وابن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وسليمان ، وابن مسعود ، ما يعلم لهم من الصحابة مخالف . [٢٧٩م] .

٣٣٩٤ - عدد ما يقضى من الصلوات

أجمعوا على أنه من نام عن خمس صلوات ، فلدن ، فعليه أن يقضي^(١)
[٣٣٦ك] .

٣٣٩٥ - وقت قضاء الصلاة

أجمع الكل على أن الصلاة الفائتة تقضى في كل وقت اتفقوا على أنه
وقت الصلاة .

وعليه ، فإن غروب الشمس لا يقضى فيه صلاة باتفاقهم . [ط ١٥٣/١] .

- صلاة القضاء جماعة

(٢٣٧٧)

٣٣٩٦ - قضاء الصلاة الفائتة قبل الحاضرة

من فاتته صلاة ، وذكرها في وقت صلاة أخرى ، فإنه ينبغي له أن يبدأ
بقضاء الفائتة ، ثم يصلي الحاضرة ، وهذا مجمع عليه .

وعليه ، فإن من ذكر صلاة فائتة في وقت العصر ، أو صلوات يسيرة ، أنه
إن قدم العصر على الفائتة ، فلا إعادة عليه للعصر التي صلاها ، وهو ذاكر
للفائتة ، إلا أن يبقى من وقتها قبل غروب الشمس ، وعلى ذلك إجماعهم .

أما إذا ذكر صلوات كثيرة ، كصلاة شهر ، أو أكثر ، أو مازاد على صلاة
يوم ، وليلة ، فقد أجمع علماء المسلمين على أنه لم يلزمه ترتيب ذلك مع صلاة
وقته . [ش ٣١٤/٣ ك ٨١٩ - ٩٠٨٤] .

(١) أما مازاد ، فقد قال ابن عبد البر في آخر هذه المسألة : فكذلك في القياس مازاد على الخمس . وقدم
لهذا القياس قوله : 'وروى ابن رستم عن محمد بن الحسن : أن النائم إذا نام أكثر من يوم وليلة ، فلا
قضاء عليه . (قال أبو عمر : لا أعلم أحدا قال هذا القول من الفقهاء غير محمد بن الحسن في هذه
الرواية عنه ، والمشهور عنه في كتبه غير ذلك ، كسائر العلماء . ورواية ابن رستم عنه خلاف السنة
فيمن نام ، أو نسي أنه يقضى . [٣٣٤ - ٣٣٥] .
(٢٣٩٧)

٣٣٩٧ - الترتيب بين الصلوات المقضية

إن الترتيب في الصلوات المنسيات إذا لم يخف فوات الصلاة الحاضرة مستحسن في قول الجميع . [ب ١٨٧/١] .

٣٣٩٨ - إعادة الصلاة المقضية

إن إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة المقضية إذا حضر وقتها من الغد . [ف ٥٦/٢ (عن الخطابي) ن ٢٨/٢ (عن الخطابي ، وابن حجر)] .

٣٣٩٩ - النيابة في قضاء الصلاة

أجمعوا على أنه لا تنقض الصلاة عن حي ، ولا ميت . [ك ١٦٨٠٥] .

٣٤٠٠ - قضاء الكافر للصلاة

إن الكافر الأصلي ، إن أسلم ، لا يقضي الصلاة بالإجماع . [ح ١٧٧/١] .

قطع الطريق

ر: حَدُّ الْحِرَابَةِ

قُضِيَ

- المصح عليه

(٣٧٠٣)

قِلَّة

٣٤٠١ - تحديدها

لا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أرتال ماء تسمى عند العرب قِلَّة^(١) . [م ١٣٦] .

(١) لم يوقف على حقيقة مقدار القلة في أثر ثابت ، ولا إجماع . [ن ٣١/١ (عن ابن عبد البر)] .

قمار

٣٤٠٢ - حكم القمار

أجمع العلماء على أن القمار حرام ، بالنرد ، أو بالشطرنج ، أو بأي شيء من الأشياء ، وأنه أكل للمال بالباطل . [ك٤٩٩ - ٤٠٥٠٠ - ٤٠٥١١ / ٨٩٧] .

- طهارة أدوات القمار

(٢٧٨٤)

قنوت

٣٤٠٣ - حكم القنوت

إن القنوت غير واجب إجماعاً .

وعليه ، فإن تركه غير مفسد للصلاة عند جميع سلف علماء الأمة ، وخلفهم بلا خلاف بينهم . [ح٢٥٨ / ١ هـ ٣٨٦ / ١ ن ٣٤١ / ٢ (عن المهدي)] .

٣٤٠٤ - صيغة القنوت

لا يتعين في القنوت دعاء باتفاق العلماء .

وإن قنت بالقرآن جاز إجماعاً . ومن قال يتعين الدعاء الآنبي : ﴿اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك . . .﴾^(١) ، فقله شاذ مردود . [ع٤٧٨ / ٣ (عن عياض) ح٢٦٢ / ١] .

٣٤٠٥ - القنوت في وتر النصف الأخير من رمضان

إن الوتر في النصف الأخير من رمضان مجمع على القنوت فيه^(٢) . [ح٢٥٩ / ١ - ٢٦٠ ن ٤٥ / ٣ (عن المهدي)] .

^(١) وهذا الدعاء هو : بسم الله الرحمن الرحيم : ﴿اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ون托كل عليك ، ونثني عليك بالخير كله ، ولا نكفرك . بسم الله الرحمن الرحيم : اللهم إني أعبد ، ولك تعبد ، ونسجد ، وإليك نسعي ، ونحقد ، ترجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . اللهم عذر كفرة أهل الكتاب الذين يصلون عن سبيلك ﴾ .

وهاتان سورتان في مصحف أبي بن كعب . [ي١٢٧ / ٢] .

^(٢) عدم صحة دعوى الإجماع . [ع٤٥ / ٣] .

٣٤٠٦ - الصلاة التي لا قنوت فيها

الاتفاق على ترك القنوت من غير سبب في أربع صلوات هي : الظهر ،
والعصر ، والمغرب ، والعشاء .

وعليه ، فإن المغرب لا يقنت فيها ، إذا لم يكن حرب بإجماع الكل .
وما كان يفعله الرسول ﷺ من القنوت في المغرب منسوخ ، ليس لأحد أن
يفعله بالإجماع . [ط ١/٢٤٧ ، ٢٥٢ ن ٢/٣٤٠ ، ٣٤٢ (عن الطحاوي)] .

٣٤٠٧ - موضع القنوت

أجمع الكل على أن القنوت بعد القراءة ، وأن القراءة مقدمة عليه ^(١) .
[ط ٤/٣٥١] .

٣٤٠٨ - مسح الصدر بعد القنوت

اتفقوا على كراهة مسح الصدر في دعاء القنوت . [ش ٣/٣٦٢] .

٣٤٠٩ - قنوت الإمام

إذا أخذ الإمام في القنوت قال من خلفه : آمين ، وهذا لا يعلم فيه
خلاف . [ي ٢/١٢٧] .

قود

ر : قصاص

قياس

٣٤١٠ - اعتماد القياس

إجماع الصحابة على القياس . [حق ١٨٨] .

^(١) إذا فرغ المصلي من القراءة كبر ، ثم قنت ، ثم كبر حين يركع ، وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن مسعود ،
والبراء ، والثوري ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي ٢/١٣٧] .
هذا ما قاله ابن قدامة هنا ، وقال في موضع آخر : القنوت بعد الركوع ، وقد روي ذلك عن أبي
بكر الصديق ، وعمر عثمان ، وعلي . [ي ٢/١٢٦] .

٣٤١١ - ركن القياس

لا قياس إلا مع حصول شبه بين الأصل المقيس عليه ، والفرع المقيس ،
وعليه الاتفاق . [حق ١٨٩] .

- الحكم بالقياس

(١٠٨١ - ٣٣٨٢)

- معرفة القاضي بالقياس

(٣٣٤٩ - ٣٣٥١)

قياسة

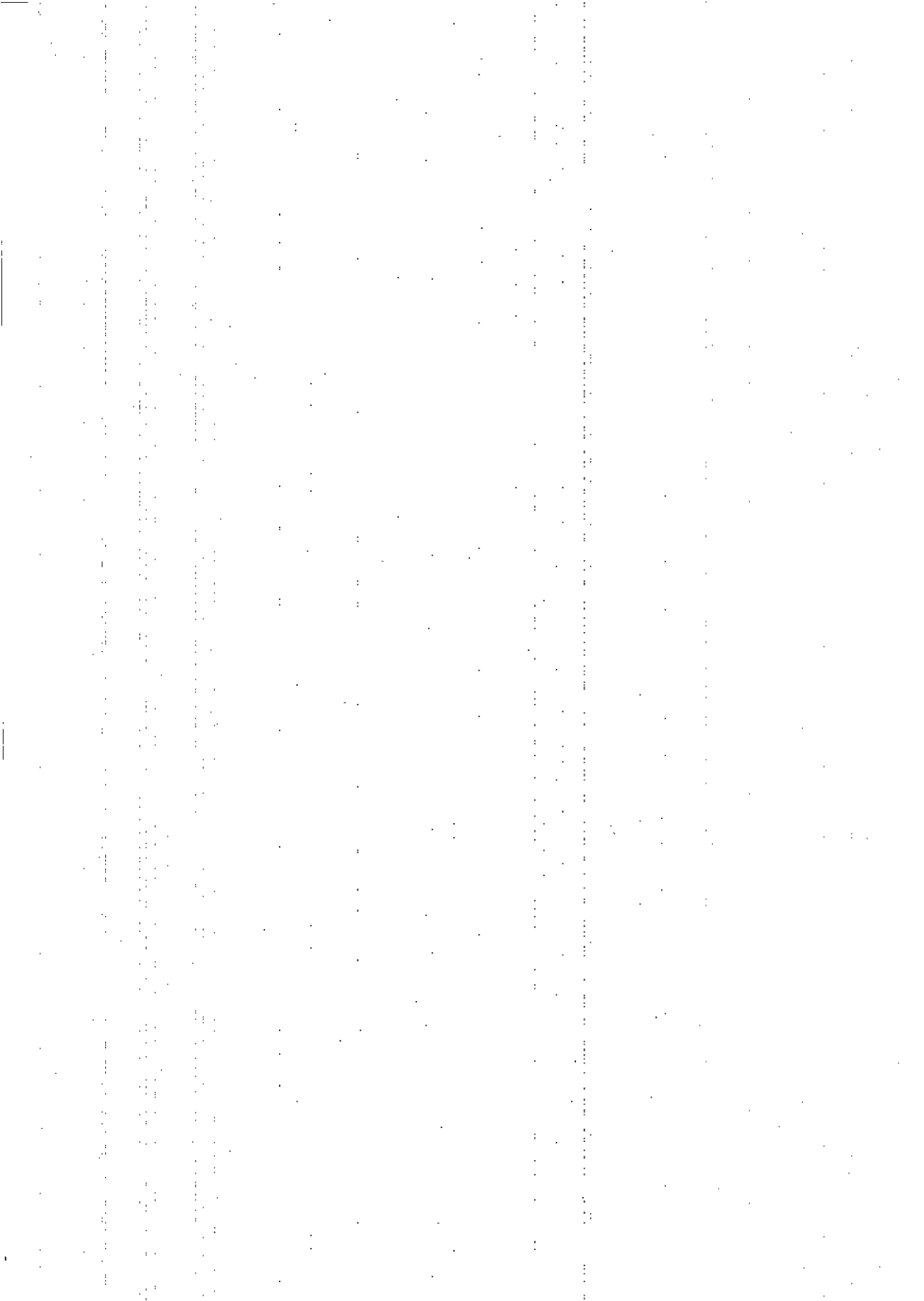
- الحكم بها في النسب

(٣٥٦٧)

قيامه

ر: بحث

الكاف



كافر

ر: ذِمِّي، كتابي، مجوس، مُشْرِك .

- ما يوجب الكفر

ر: كُفِّر

٣٤١٢ - من هو الكافر

اتفقوا على أن من لم يؤمن بالله تعالى، وبرسوله ﷺ، وبكل ما أتى به عليه السلام مما نُقِلَ عنه نقل الكافة، أو شك في التوحيد، أو في النبوة، أو في محمد ﷺ، أو في حرف مما أتى به عليه السلام، أو في شريعة أتى بها عليه السلام مما نُقِلَ عنه نقل كافة، فإن من جحد شيئاً مما ذكرنا، أو شك في شيء منه، ومات على ذلك، فإنه كافر، مشرك، مخلد في النار أبداً. [مر ١٧٧].

(٤٨٢)

- المناق كافر

(٤١٠٢)

٣٤١٣ - تسمية أهل الكتاب كفاراً

اتفقوا على تسمية اليهود، والنصارى كفاراً. [مر ١١٩].

- السفر من دار الكفر

(١٩٢٤)

٣٤١٤ - تكليف الكافر بالتوحيد

إن الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف. [ف ٦٥/١].

- تكليف الكافر بالزكاة

(١٧٤٨)

- تكليف الكافر بزكاة الفطر

(١٨٤٩ - ١٨٥٠)

٣٤١٥ - عذاب الكافر

لا خلاف في أن الكافر يُعَذَّب على كفره ، وعلى ترك أحكام الإسلام .
[ن ٩٣ / ١ ف ٢٥٦ / ١ حق ٧٨] .

- خلود الكافر في النار

(٩١٩ - ٤٠٠٤)

٣٤١٦ - قتل الكافر ليس كفارة

إن الكافر إذا قُتل على شركه ، فمات مُشركاً ، أن ذلك القتل لا يكون كفارة له بالإجماع . [ف ٩٣ / ١٢] .

٣٤١٧ - قيام الكافر بالأعمال الصالحة

انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم الصالحة ، ولا يشاؤون عليها بنعيم ، ولا تخفيف عذاب ، وإن كان بعضهم أشد عذاباً من بعض بحسب جرائمهم .

وإن فعل الكافر أفعالاً جميلة ، كالصدقة ، وصلة الرحم ، ثم أسلم ، ومات على الإسلام ، فإن ثواب ذلك يكتب له بالإجماع . [ش ١٨٩ / ٢ (عن عياض) ع ٦ / ٣ ف ٨٢ / ١ ، ١١٩ / ٩ (عن عياض ، وغيره) ن ٣٠٠ / ١ (عن البعض)] .

- الصلاة على الكافر

(٢٤٧١)

٣٤١٨ - الدعاء للميت الكافر بالمغفرة

الدعاء للميت الكافر بالمغفرة حرام بالإجماع . [ع ١١٦ / ٥] .

- القصاص للكافر

(٣٣١٨ - ٣٣١٩)

- طهارة بدن الكافر

(٤٦٢)

- الغدر بغير المسلم

ر: غدر

- قذف الكافر

(١٢١٩)

- السلام على مسلم ، وكافر

(١٩٤٠)

- دفع الزكاة لكافر

(١٧٩٣)

- إعطاء غير المسلم من الغنيمة

(٣٠٧٧)

- إرث الكافر من الكافر

(٣٨٣٨)

- التوارث بين المسلم ، والكافر

(٣٨٣٨)

- إسلام الكافر بعد موت مورثه المسلم

(٣٨٣٩)

- شهادة المسلم على غيره

(٢١٢٧)

- شهادة غير المسلم على المسلم

(٢١٢٨)

- صيد الكافر

(٢٦٦٧ - ٢٤٢٨ - ٣٥٨٥ - ٣٧١٧)

- أذان الكافر

(١٩٤)

- إمامة الكافر

(٤٢٠)

- خلافة الكافر

(١٣٦٢)

٣٤١٩ - وصية الكافر

إن وصية الكافر جائزة بالإجماع. [ف/٥/٢٧٤ (عن ابن المنذر) ن/٦/٣٣
(عن ابن المنذر)].

- وصية المسلم لكافر

(٤٣٥٠)

- إشهاد غير المسلم على وصية المسلم

(٤٣٦٨)

- عتق العبد الكافر

(٢٨٦٦)

- مكاتب الكافر

(٣٧٤٠)

- بيع رقيق المسلمين لكافر

(١٦٦٣)

- تملك الكافر للعبد المسلم

(١٦٦٤)

٣٤٢٠ - احترام أموال الكفار

إن الكفار لا يُمنعون أموالهم بلا خلاف . [م ١٣٩٤] .

- معاملة الكفار

(١٥٦٩)

- مشاركة المسلم لكافر

(٣٤٢٩)

- استئجار المسلم لكافر

(٢٩٥٢)

- استئجار الكافر لمسلم

(٢٩٥٣)

- تعيين الكافر وصياً على المسلم

(٤٣٢٨)

- ولاية الكافر على المسلمة في النكاح

(٤١٥٤)

- نكاح الكافر للمسلمة

(٤١٨٧)

- اليمين التي يحلفها الكافر أمام القضاء

ر: يمين

٣٤٢١ - إسلام الكافر

أجمع علماء المسلمين على أن الكفار إذا انتهوا ، وقابوا من كفرهم ، غُفرَ لهم ما سلف ، وسقط عنهم ما كان لزمهم في حال الكفر من حقوق الله عز وجل ، وحقوق المسلمين قبل أن يقدروا عليهم ، ويصيروا في أيدي المسلمين ، فلا يحل قتلهم بإجماع المسلمين ، ولا يؤخذ منهم شيء جنوه في مال ، أو دم . [٣٦٠٣٢٥] .

- وضوء الكافر إذا أسلم

(٤٤٥١)

- بدء تكليف الكافر إن أسلم بالصلاة

(٢٢٢٦)

- إسلام الكافر في رمضان

(٢٥٨٠ - ٢٦٤٤)

- نكاح الكافر بعد إسلام

(٤٢١٤ - ٤٢١٥ - ٤٣١٦)

- اسلام الولد تبعاً لأبيه

(٢٤٢)

كِبَائِر

ر: مَعْصِيَةٌ

كِتَابَةٌ

ر: مُكَاتَبٌ

كِتَابِي

٣٤٢٢ - من هم أهل الكتاب

أهل الكتاب هم اليهود ، والنصارى ، بالاتفاق .

أما الوثنيون ، وعباد النجوم ، ونحوهم ، فإنهم غير كتابيين بالإجماع .

[٦/١٩٧ حـ ٤٥٦/٨ ن ٥٧/٨ (عن ابن حجر)] .

- كفر أهل الكتاب

(٢٣٨ - ٣٤١٣ - ٤٠٠١ - ٤٠٠٤)

- كتب أهل الكتاب

ر: إنجيل

توراة

٣٤٢٣ - إبقاء معابد أهل الكتاب

إن الكنائس التي كانت قائمة في البلاد التي فتحها المسلمون عنوة ، تجوز تبقيتها بالإجماع . [ي ٣٤٨/٩] .

- الوقف على الكنائس ، ونحوها

(٤٤٧٤)

٣٤٢٤ - اعتناق الكتابي ديناً غير الإسلام

إن الكتابي إذا انتقل إلى دين غير دين أهل الكتاب ، كعبادة الأوثان مثلاً ، لم يقرّ عليه بلا خلاف يعلم .

وإن خرج من اليهودية إلى النصرانية ، أو من النصرانية إلى اليهودية ، أو المجوسية ، فإنه لا يقتل إن كان ذمياً ، وله ذمته ، وهو قول جماعة العلماء بلا خلاف منهم . [ي ٥٥/٧ / ك ٣٢١٤١] .

- أثر الإسلام في النكاح

(٤٢١٤ - ٤٢١٥ - ٤٢١٦)

٣٤٢٥ - دين ابن الكتابي

إن الزوجين الكتابيين إذا ولد لهما ولد ، ولم يُسب ، ولا أسلم أحد أبويه ، أو كلاهما ، فقد اتفقوا على أنه يكون على دينهما . [مر ٥٥ ب ٢٣٣/١] .

- إسلام الولد تبعاً لأبيه

(٢٤٢)

٣٤٢٦ - نكاح المسلم المرأة الكتابية

اتفقوا على أنه يجوز للمسلم أن ينكح المرأة الكتابية الحرة^(١) . وقد روي عن عمر أنه كان يأمر بالتنزه عن نكاحها من غير أن يحرمه ، وعن ابن عمر تحريم

^(١) لا يعلم خلاف في نكاح الكتابيات الحررات إذا لم تكن نساء أهل الحرب . [ك ٢٤٤١٢] .

نكاحها ، ولا يصح عنه ، وعن عطاء أنه مكروه . [ب ٤٣/٢ ك ٣١٠٣ - ٢٤٤٠٩ - ٢٤٤١٠ ٥٢/٧ ن (عن ابن المنذر) ف ٣٤٣/٩ (عن ابن المنذر ، وأبي عبيد)] .

- وجوب الإنفاق على الزوجة الكتابية

(٤١١٠)

- المساواة بين الزوجة المسلمة ، والكتابية بالقسم

(٣٢٤١)

- وجوب العدة على الزوجة الكتابية

(٢٨٩٣ - ٢٨٩٢)

٣٤٢٧ - حل ذبائح أهل الكتاب

ذبائح أهل الكتاب حلال للمسلم ، سواء أكانوا في دار الحرب ، أم في دار الإسلام ، وهذا عليه الإجماع ، ولم يخالف فيه إلا الشيعة .

وقال مالك : لا يؤكل شحم ذبيحة ذبحها يهودي .

وقد أجمعوا على أنها تؤكل ، وإن لم يسم الله عليها ، إذا لم يسم عليها غير الله ^(١) . [ما ٥٧ ت ٢٩١/٥ ك ١٢٦٤٧ ع ٧٦/٩ ، ٨٠ ، ٨٢ . (عن ابن المنذر) ش ٣٧٤/٧ ب ٤٣٥/١ - ٤٣٦ ، ٤٣٧ ي ٣٨٦/٩ - ٣٨٧ (عن ابن المنذر)] .

- تذكية الكتابي

(١٥٣٩)

- توكيل الكتابي بذبح الأضحية

(٢٨٩)

^(١) اتفقوا على جواز أكل مذبحة اليهودي ، والنصراني ، إذا لم يكن عربيا ، ودان أبائهم بدين اليهود ، والنصارى قبل مبعث رسول الله ﷺ ، وعلم أنه سمي الله عز وجل ، ولم يسم غيره عند الذبح ، ولا ذبح ليوم عيد عندهم ، وكانت الذبيحة مما لم تحرم عليهم في التوراة ، ولا جرموها هم لأنفسهم . [ب ٤٣٦/١ مر ١٤٧] .

٣٤٢٨ - صيد أهل الكتاب

لا يحرم أكل صيد أهل الكتاب على المسلم عند أحد ، إلا مالكا فإنه حرمه . [ي/٣٨٦/٩] .

٣٤٢٩ - الشركة بين المسلم ، والكتابي

يكره أن يشارك المسلم الكتابي ، وهو قول ابن عباس ، ولا يعرف له مخالف في الصحابة^(١) . [ي/٥/٣ ، ٤ (عن البعض)] .

٣٤٣٠ - رد تحية أهل الكتاب

اتفق العلماء على رد السلام على أهل الكتاب إذا سلّموا ، لكن لا يقال لهم : وعليكم السلام ، بل يقال : عليكم . وعن طائفة من العلماء بينهم مالك أنه لا يُردُّ على أهل الكتاب السلام . [ش/٨/٤٦٨ ن ٦٨/٨ (عن النووي)] .

- محاكمة الكتابي أمام القاضي المسلم

(٣٣٦٣)

- إرث الكتابي من غيره

(٣٨٣٨ - ٣٨٣٩)

- أخذ الجزية من أهل الكتاب

ر : جزية

- عتق الكتابي عبده المسلم

(٢٨٥٧)

كذب

٣٤٣١ - حكم الكذب

اتفقوا على تحريم الكذب في غير الحرب ، وغير مُدارة الرجل امرأته ، وإصلاح بين اثنين ، ودفع مظلمة . [مر/١٥٦ ك ٢٩٩٠٥] .

^(١) هو قول واحد من الصحابة لم يثبت انتشاره بينهم . [ي/٥/٤] .

٣٤٣٢ - متى يباح الكذب

١ - اتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار ، كما لو قصد ظالم قتل رجل ، وهو مختفٍ عنده ، أو غضب مال لإنسان وديعة عنده ، فله أن ينفي كونه عنده ، ويخلف على ذلك ، ولا يأثم ، وهذا كذب جائز ، بل واجب .

٢ - لا خلاف في جواز الكذب في حديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها .

واتفقوا على أن المراد بالكذب هنا إنما هو فيما لا يسقط حقاً عليه ، أو عليها ، أو أخذ ما ليس له ، أو لها .

فإن كان يمنع ما على الزوج ، أو الزوجة من حق ، أو فيه أخذ ما ليس له ، أو لها ، فهو حرام بإجماع المسلمين .

٣ - لا خلاف في جواز الكذب في الحرب في غير الأمان .

٤ - لا خلاف في جواز الكذب في الإصلاح بين الناس .

وقد قال آخرون منهم الطبري أنه لا يجوز الكذب في شيء أصلاً ، وما جاء من الإباحة في هذا ، فالمراد به التورية ، واستعمال التعريض ، وليس المراد به صريح الكذب . [ف٥/٢٢٩ ش ٩/٢٢٢ ، ٣٦/١٠ - ٣٧ ، ٣٨ (عن عياض) ٢٥٧/٧ (عن ابن حجر)] .

- شهادة الكاذب -

(٢١٣٥)

- الوضوء من الكذب -

(٤٤٥٠)

- الكذب يبطل الصوم -

(٢٦٣٣)

كرامة

٣٤٣٣ - ثبوت كرامة الأولياء

مذهب أهل السنة إثبات كرامات الأولياء ، خلافاً للمعتزلة .
[ش ٢٢٩/٨ ، ٤٤٣/٩] .

- التمييز بين السحر ، والكرامة

(١٩١١)

كسب

٣٤٣٤ - حكم الكسب

اتفقوا على أن كسب القوت من الوجوه المباحة له ، ولعياله ، فرض إذا
قدر على ذلك . [مر ١٥٥ ف ٢٣١/١١ (عن البربهاري)] .

- الكسب في الحج

(٩٧٤)

- السفر للتجارة ، ونحوها

(١٩٢٣)

- العمل سبب للكسب

ر: عمل

- الكسب من التصوير

(٢٥٦٨)

٣٤٣٥ - التوسع في الكسب

اتفقوا على إباحة التوسع في المكاسب ، والمباني من طريق حلال ، إذا
أدى جميع حقوق الله تعالى .

إلا أن ترك التزيد من كسب المال لمن معه الكفاف له ، ولعياله مباح ، وأن
إقباله حينئذ على العمل للأخرة أفضل من إكبابه على طلب التزيد من المال ،
وهذا لا يعلم فيه خلاف . [مر ١٥٥ م ١٣٩٤] .

كسوف

ر: صلاة الكسوف

كعبة

٣٤٣٦ - سدانة الكعبة ، ومن يتولاها

اتفق العلماء على أن سدانة الكعبة ، وحجابتها ، وهي ولايتها ، وخدمتها ، وفتحها ، وإغلاقها ، ونحو ذلك . وهذا حق مُستحقٌ لبني طلحة من بني عبد الدار بن قُصَيٍّ ، وهي ولاية لهم عليها من رسول الله ﷺ ، فتبقى لهم دائمة أبداً ، ولذراريهم ، لا تخل لأحد منازعتهم فيها ماداموا موجودين صالحين لذلك . [٤٤٦/٧٤ (عن عياض) ش ٨/٦ - ٩ (عن عياض)] .

٣٤٣٧ - ستر الكعبة بالحريز ، والديباج

ستر الكعبة بالحريز ، والديباج جائز بالإجماع . [٣٥٨/٣٤٦ - ٣٩/٦٤ ح ٢٢٢/١ ن ٣٢/٦] .

- قبله من يعاين الكعبة

(٢٢٠)

- الصلاة بجوف الكعبة ، أو على ظهرها

(٢٢٣١)

٣٤٣٨ - الذبح في الكعبة

أجمعوا على أنه لا يجوز الذبح في الكعبة . [١٧٨٥٧ - ١٨١٢٠] .

كفالة

٣٤٣٩ - حكم الكفالة

أجمع المسلمون على ثبوت الكفالة ، وجوازها في الجملة . [٤٨٠/٤ ب ٢٩١/٢] .

٣٤٤٠ - من تصح منه الكفالة

اتفقوا على صحة كفالة العاقل ، الحر ، غير المكره ، وغير المحجور عليه ، رجلاً كان ، أو امرأة ، إذا كان الدين لا يحيط بماله .

ولا تصح الكفالة من المجنون ، والمبرسّم ، والصبي غير المميز ، بلا خلاف . [مر٢٢ ي٤/٤٨٦] .

٣٤٤١ - كفالة الرقيق غير المأذون له

(١٦٧٧)

٣٤٤٢ - صفة الكفالة

اتفقوا على أن من كان له على آخر حي واجب من مال محدود قد وجب ، فكفله عنه كفيل واحد بأمر الذي عليه الحق ، ورضي المكفول له بذلك ، وكان الكفيل غنياً ، فإن ذلك جائز ، وللمكفول له أن يطالب الكفيل بالدين . [مر٢٢] .

٣٤٤٣ - رضى المدين بالكفالة

رضى المدين المكفول عنه لا عبرة له بالكفالة بلا خلاف يعلم . [ي٤/٤٨٠] .

٣٤٤٤ - الخيار بالكفالة

لا يدخل الكفالة خيار ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم لهم مخالف . [ي٤/٤٩٩] .

٣٤٤٥ - الكفالة إلى أجل

الكفالة إلى أجل معلوم جائزة بإجماع جميعهم .

أما الكفالة المعلقة إلى هطول المطر ، أو هبوب الريح ، أو قدوم شخص ، فهي جائزة ، والأجل في ذلك باطل ، والمال على الكفيل حال إن طالبه المكفول له بالدين . وعليه إجماع الحجة . [خ٧/٨] .

٣٤٤٦ - معلومية الدين المكفول

من قال لآخر ، بايع فلاناً ، وما ينشأ لك من دين عليه من كذا إلى كذا ، فهو لك علي ، فإن القائل تلزمه الكفالة إذا بلغ الدين الحد الذي حدّه ، أو كان دون ذلك . وعليه أجمع الجميع . [خ ٧/٢ هـ ٦٧/٥] .

٣٤٤٧ - جهالة الدين المكفول

لو أن رجلاً قال : مالزم فلاناً اليوم من دين فهو عليّ ، من غير أن يُبيّن المكفول له الدين للكفيل ، فتلك كفالة باطلة بإجماع الجميع .

ومن قال لآخر : إن طلعت الشمس غداً ، فمالك عليّ غريمك فلان ، وهو ألف درهم ، عليّ ، فطلعت الشمس من الغد ، فلا يلزمه ذلك بشيء بلا خلاف بين الجميع . [خ ١٠/٢ ، ٤٣] .

٣٤٤٨ - كفالة ما لا يجب

اتفقوا على عدم جواز كفالة ما لم يجب قط ، ولا وجب على المرء . [مر ٦٢ حـ ٧٦] .

٣٤٤٩ - جهالة المكفول

إجماع الجميع على بطلان الضمان لمجهول الشخص . [هـ ٦٨/٥] .

٣٤٥٠ - جهالة المكفول له

إجماع الجميع على أن ضمان المال لغير شخص معلوم باطل . [هـ ٦٦/٥] .

٣٤٥١ - كفالة أكثر من مدين

اتفقوا على جواز كفالة الواحد لاثنتين ، فصاعداً ، بما عليهم من ديون تجاه الدائنتين . [مر ٦٢] .

٣٤٥٢ - أثر الكفالة

إن الكفالة الصحيحة تلزم الكفيل أداء ما كفله ، وللمكفول مطالبته ، وعليه اتفاق الفقهاء .

وقد أجمعوا على أن للكفيل أن يرجع على المدين . [ب ٢٩٢/٢ ما ١١٣ ي ٤/٤٨٢] .

٣٤٥٣ - متى يطالب الكفيل بالدين

أجمع العلماء على أن مطالبة الكفيل بالدين تكون بعد ثبوت الحق على المكفول إما بإقراره ، أو بالبينة . [ب٢/٢٩٣] .

٣٤٥٤ - حبس الكفيل

إن المكفول له إن سأل الحاكم حبس الكفيل الذي لم يؤد له ما كفله له عن مدينه ، وهو على الأداء قادر ، فإن الحاكم يحبسه بحقه حتى يؤديه إلى المكفول له . وعليه إجماع الحجة . [خ٢/٢٨] .

٣٤٥٥ - أثر إبراء المدين في الكفالة

إن أبرأ الدائن المدين من الدين ، فإن ذمة الكفيل تبرأ بلا خلاف يعلم . [ي٤/٤٩٢] .

٣٤٥٦ - إفلاس الكفيل

إذا أفلس الكفيل ، ولم يكن له سبيل إلى أداء ما كفله للمكفول له من المال ، فلا سبيل للمكفول له عليه . بإجماع الجميع . [خ٢/٣٩] .

٣٤٥٧ - حكم الكفالة بالنفس

الكفالة بالنفس صحيحة ، لازمة ، بإجماع الجميع من الحجة ^(١) .

وإن اشترط الكفالة بالنفس دون المال ، وصرح بالشرط ، فالمال لا يلزمه بلا خلاف . [خ٢/٢٧ ، ٥٣ ي٤/٤٩٩ ، ٥٠٠ ب٢/٢٩٢ ح٥/٧٠] .

٣٤٥٨ - الكفالة بالنفس في الحدود

الكفالة بالنفس في الحدود صحيحة بإجماع الصحابة ^(٢) . [م١٢٣٦ (عن البعض)] .

^(١) لم يصح قط كفالة الوجه (النفس) عن صاحب ، ولاتابع ، فهي باطل متيقن ، لا تجوز البتة . [م١٢٣٦] .
^(٢) استدلل هؤلاء على ذلك بأن ابن مسعود أتى بقوم يقرون بنبوة مسيلمة ، وفيهم ابن النواحة فاستتابه ، فأبى ، فضرب عنقه . ثم إن ابن مسعود استشار أصحاب النبي ﷺ في الباقيين ، فأشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم ، وأشار عليه الأشعث بن قيس ، وجريز بن عبد الله باستتابتهم ، وأن يكفلهم عشائرهم ، فاستتابهم ، فكفلهم عشائرهم ، ونفاهم إلى الشام . قالوا : وهذا إجماع الصحابة .

٣٤٥٩ - متى تسقط الكفالة بالنفس

تسقط الكفالة بالنفس بموت المكفول به إجماعاً . [ح٥/٧٣] .

كفر

ر: كافر

- عصمة الأنبياء من الكفر

(٤٠١٥)

٣٤٦٠ - النطق بموجب الكفر

إن المتعمد للنطق بما يوجب الكفر ، يكفر ، وإن لم يعتقد ، وعليه الإجماع .
ومن نطق بلفظ لا يدري معناه ، وكان معناه كفراً ، فإنه لا يؤخذ به ، وهذا
لم يختلف به أحد من الأمة . [ح٥/٢٠٦ م ٢٢٤٢] .

٣٤٦١ - حكاية الكفر

إن حاكي الكفر لا يكفر إجماعاً . [ح٥/٢٠٥] .

- كفر من هذى

ر: هذيان

٣٤٦٢ - الكفر يحبط العمل الصالح

مذهب أهل السنة أن الأعمال الصالحة لا تحبط إلا بالكفر . وقال المعتزلة :
إنها تحبط بالمعاصي الكبائر . [ش ١٠/٥٤] .

- عزل الخليفة لكفره

(١٣٨٣)

= وقد روينا خبر ابن سعد بأساتيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه قتل بهم إلا
إسرائيل وحده ، وهو ضعيف ، ولو كان ثقة ماضر روايته ممن خالفها من الثقات ، ولكنه ضعيف .
[م ١٢٣٦] .

وقد أجمعوا على أن الكفالة في الحدود لا تجوز . [ما ١٣٣] .

- نفي وجود الله كفر
(٣٩٣)
- جحود قدرة الله كفر
(٤٠٨)
- إنكار خلق الله للأشياء كفر
(٣٩٩)
- نفي علم الله كفر
(٣٩٨)
- سب الله تعالى كفر
(٤٠٩)
- وصفه تعالى بالظلم كفر
(٣٩٣)
- السجود لغير الله كفر
(١٨٨٥)
- نفي وجود الجنة كفر
(٩١٤)
- إنكار نعيم الجنة كفر
(٩١٥)
- إنكار دخول المؤمنين الجنة كفر
(٩١٦)
- إنكار وجود النار كفر
(٣٩٩٨)

- اعتقاد فناء النار كفر

(٣٩٩٩)

- كفر من اعتقد بأن النار لم تُعدّ للكافر

(٤٠٠١)

٣٤٦٣ - القول بقدم العالم كفر

الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم . [ف١٢/١٧٠
(عن عياض ، وغيره) .]

- القول بقدم الروح كفر

(١٧٣١)

- القول بتناسخ الأرواح كفر

(١٧٣٤)

- جحود النبوة كفر

(٤٠٠٦)

- كفر من حطّ من قدر الأنبياء

(٤٠٠٩)

- ظنّ السوء بالأنبياء كفر

(٤٠٠٩)

- جحود نبوة محمد عليه السلام كفر

(٣٥٨٩ - ٣٥٩٣)

- كفر من أنكر بعثة النبي عليه السلام للجن

(٣٥٨٧)

- كفر من أنكر صحبة الجن لمحمد عليه السلام

(٩١٢)

- عدم تعظيم النبي عليه السلام كفر
(٣٥٩٥)

- تكذيب النبي عليه السلام كفر
(٣٥٩٤)

- كفر من التزم بغير الإسلام
(٢٣٨)

- كفر من قال بشرع غير الإسلام
(٢٣٨)

- جحود أحكام الشريعة كفر
(٢٠٥٣)

- أخذ الشريعة عن غير الرسل كفر
(٢٠٥٠)

- التغيير في الشريعة كفر
(٢٠٤٨)

- تحريف القرآن كفر
(٣١٤٥)

- جحود حرف من القرآن كفر
(٣١٤٧)

- إنكار البسمة كفر
(٣١٨٠)

- الشك ببراءة عائشة كفر
(٤٠٧٤)

- إنكار ما في القرآن كفر

(٣١٤٠)

- الاستخفاف بالقرآن كفر

(٣١٢٦)

- مخالفة الحديث الذي نقله الكافة كفر

(١٩٦٩)

- مخالفة الإجماع كفر

(٥٥)

- ترك الصلاة كفر

(٢٢١٦)

- الإعراض عن استقبال الكعبة في الصلاة كفر

(٢٢٠)

- إنكار فرضية الزكاة كفر

(١٧٣٨)

٣٤٦٤ - كفر مرتكب الكبيرة، والحدود

إجماع أهل السنة على أن مُرتكب الكبيرة، والحدود، ولا يكفر إلا بالشرك: [ت٢٨٦/٧ ف٥٠/١٢، ٩٦ (عن الترمذي)].

- كفر مستحل الخمر

(١٤٠٤)

- كفر مُستحل الحُرابة

(١١١٦)

- كفر مستحل القتل العمد

(٣١١٤)

- وطاء المحارم كفر

(١٥٨١)

كفارة

٣٤٦٥ - أنواع الكفارات

الإجماع على أن من الكفارات ما هو مُرتَّب ، مثل كفارة الظهار ، وكفارة القتل ، ومنها ما هو مُخَيَّرٌ ، مثل كفارة اليمين . وفي الكفارة المخيرة ، أيها فعل أجزأ ، ولا فضل لأحدها على الآخر ، وعليه الإجماع . [٢٦١ ، ٢٦٠/٤ ح] .

٣٤٦٦ - لمن تدفع الكفارة

لا خلاف في أن مُستحقي الكفارة هم المساكين ، والفقراء الذين يعطون من الزكاة .

ولا خلاف في أنه لا يجوز دفع الكفارة إلى عبد ، ولا إلى أم ولد .

ولا خلاف في أن الإنسان لا يأكل كفارة نفسه ، ولا يعطيها عائلته ، ولا من تلزمه نفقته . إلا أنه يجوز أن يعطيها لأقاربه ممن يجوز له أن يعطيهم من زكاة ماله ، وهو قول الشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، ولا يعلم فيه مخالف . [٣٦٧/١ ب ٩ ، ٨/١٠ ، ٥٤٦/٧ ي] .

٣٤٦٧ - قدر الإطعام في الكفارة

إن قدر الإطعام في الكفارات كلها مُدَبَّرٌ لكل مسكين^(١) ، وهو قول زيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، ولم يعرف لهم في الصحابة مخالف ، فكان إجماعاً .

ولا خلاف في الإشباع في الإطعام .

ولا خلاف في أنه يكفي وضع الطعام بين يدي المسكين . [٥٤٠/٧ ي] ، ٥٤١ م ١٨٩٤ ف ١٣٤/٤ ح ٢٦٣ .

(١) لقد ورد غير ذلك . (٣٤٨١ - ٣٤٩٨) .

٣٤٦٨ - عتق العبد الصغير في الكفارة

عتق العبد الصغير في الكفارة جائز في قول عامة فقهاء الأمصار ، وحكي عن بعض المتقدمين منعه . [ب١١١/٢] .

٣٤٦٩ - عتق العبد المغيب في الكفارة

أجمعوا على أن العيوب التي تكون في الرقاب ، منها ما لا يجزئ ، ومنها ما يجزئ .

وأجمعوا على أن العبد إن كان أعمى ، أو مقعداً ، أو مقطوع اليدين ، أو أشلهما ، أو الرجلين ، أنه لا يجزئ .

وأجمعوا على أن الأعور ، ومن به عرج خفيف ، أو عيب خفيف ، يجزئ . وانفرد مالك ، فقال : لا يجزئ إذا كان به عرج شديد .

وإن العبد الخصي يجزئ بلا خلاف يعلم . [ما ٩٢ - ٩٣ ك ٣٤٠٥٤ ب١١١/٢ ي ١٩/١٠] .

٣٤٧٠ - عتق العبد الفاسق

إن الرقبة الفاسقة تجزئ في الكفارة إجماعاً ، خلافاً للناصر . [ح ٢٦١/٤] .

٣٤٧١ - عتق ولد الزنى

من عليه رقبة يجوز له أن يعتق ولد زنى ، وذلك يجزئ عنه ، على هذا جماعة أئمة الفتوى بالأمصار . [ك ٣٣٩٩٨ - ٣٣٩٩٩] .

٣٤٧٢ - دفع قيمة العبد

إن دفع قيمة العبد في الكفارة لا يجزئ عن العتق إجماعاً . [ح ٢٦٢/٤] .

- صوم الكفارة في العيد

(٢٩٨٨)

٣٤٧٣ - وجود المال بعد صوم الكفارة

من صام عند تعذر المال في الكفارة ، ثم وجد المال بعد ذلك ، لم يستأنف الكفارة ، ولم يلزمه المال ، لأنه قد برئ ، وعليه الإجماع . [ح ٢٦٦/٤] .

٣٤٧٤ - النية عند تعدد موجبات الكفارة

من اجتمعت عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببها في النية ، بل تكفيه النية المطلقة ، وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأحمد ، وأصحاب الرأي ، ولا يعلم فيه مخالف . [ي٥٥٦/٧] .

كفارة الصوم

ر : صوم

٣٤٧٥ - حكم كفارة الصوم

إن كفارة الصوم تجب على من جامع عامداً أقصد به صوم يوم من رمضان سواء أنزل ، أم لم ينزل . وهو مذهب العلماء كافة ، إلا ما حكى عن الشعبي ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، وقتادة أنهم قالوا لا كفارة عليه .
وأما الفطر في غير رمضان ، فلا تجب فيه الكفارة في قول أهل العلم .
وقال قتادة : تجب على وطئ في قضاء رمضان . [ش٥/٨٨ ع٣٩٥/٦ ت٧٥/٣ ي١١٤، ١١٠/٣] .

- موجب كفارة الصوم

(٣٤٧٥)

٣٤٧٦ - صفة كفارة الصوم

لا خلاف في أن الكفارة عتق رقبة ، أو إطعام ستين مسكيناً ، أو صيام شهرين متتابعين . وعن الحسن البصري إطعام أربعين مسكيناً عشرين صاعاً .
وعن ابن أبي ليلى أنه لا يشترط التتابع بالصوم .

وهم مجمعون على أن الكفارة تكون جبراً لنقص وطء التعمد في نهار رمضان ، وفعل ذلك لا يجوز إلا بعد تمامه . [م٤٧٣ ، ٧٤٠ ي١١٦/٣ ، ١١٧ ش٩٣/٥ ن١١٢/٣] (عن ابن حزم) .

٣٤٧٧ - قطع تنابع الصوم لعذر

أجمعوا على أن الصائمة صوماً متتابعاً إذا حاضت قبل إتمامه تقضي إذا طهرت ، وتبني على الأيام التي صامتها . [ما٣٩١ ك١٤٣٥٣ ي٣٥٧/٧] .

٣٤٧٨ - الكفارة لا تغني عن قضاء الصوم

يجب على المكفر مع الكفارة قضاء صوم اليوم الذي جامع فيه ، وهو قول جميع الفقهاء ، سوى الأوزاعي ، فإنه قال : إن كفر بالصوم لم يجب قضاؤه ، وإن كفر بالعق ، أو الإطعام ، فعليه القضاء . [ع/٣٩٥ (عن العبدري)] .

- الكفارة في تأخير قضاء الصوم

(٢٦٤٥ - ٢٦٤٦)

٣٤٧٩ - تكرار موجب الكفارة

١ - أجمعوا على أن من وطئ مراراً في يوم واحد ليس عليه إلا كفارة واحدة .

٢ - وإن وطئ أياماً في شهر رمضان ، فعليه لكل يوم كفارة بالإجماع^(١) .

٣ - وإن وطئ في يوم رمضان ، ثم كفر ، ثم وطئ في يوم آخر ، فقد أجمعوا على أن عليه كفارة أخرى . [ب/٢٩٦ م ٧٧١ ، ٢١٦٩ (عن البعض) ل ٧٣ ي ٣/١٢٠ ك ١٤١٥٨ - ١٤١٥٩] .

كفارة الطلاق

ر : طلاق

٣٤٨٠ - لا كفارة في الطلاق

أجمعت الأمة على أن الطلاق لا كفارة فيه [ل ٢١٩ ك ٢٠٨٩١] .

كفارة الظهار

ر : ظهار

٣٤٨١ - كفارة ظهار الحر

أجمعوا على أن كفارة الظهار بالنسبة للحر هي :

^(١) زفر بن الهذيل ، وغيره يرون أن من أفطر بوطء أو غيره جميع أيام شهر رمضان ، ولم يكفر ، فليس عليه إلا كفارة واحدة فقط . هذا هو الواجب على قول سعيد بن المسيب . [م ٢١٦٩] .

١ - إعتاق رَقَبَةٍ ، سليمة ، بالغة ، ليست ممن تُعتقُ عليه إن مَلَكَها ، ولا هي مُكاتب ، ولا مُدبِّر ، ولا أُم ولد ، وليس فيها شريك . وانفرد البتِّي ، وطاوس ، فقالا : عتق أم الولد يجزئ .

٢ - أن تكون الرقبة مؤمنة .

٣ - فإن لم يجد أية رَقَبَة كانت « صامَ شهرين متتابعين ، ولا يعترض صومه شهر رمضان ، ولا يوم لا يجوز صومه » ولا مَرَض ، ولا سَفَر يفطر فيه .

ويجوز أن يتدئ صوم الشهرين في أول شهر ، ومن أثاثه ، بلا خلاف يعلم .

وإن بدأ الصوم من أول شهر ، فصام شهرين بالأهْلَة ، أجزأه بالإجماع ، سواء أكانا تامِّين ، أم ناقصين .

وإن بدأ في أثناء الشهر ، فصام ستين يوماً ، أجزأه بغير خلاف .

ويجب التتابع في الصيام ، فمن صام بعد الشهر ، ثم قطعه لغير عذر ، وأفطر ، فعليه استئناف الشهرين ، وقد أجمع أهل العلم على ذلك .

وإن وطئ غير المرأة التي ظاهر منها ليلاً لم ينقطع التتابع في الصيام بلا اختلاف .

٤ - فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً من المسلمين ، الآكلين ، وهم متغايرو الأشخاص ، مُدَّين مُدَّين ، فيهما أربعة أرطال من القمح لكل مسكين .

ويجزئ إطعام الولي ، ولا يجزئ إطعام الغني ، وعليه الإجماع .

وقد أجمعوا على أن الكفارة على الترتيب ، فالإعتاق أولاً ، فإن لم يكن فالصيام ، فإن لم يكن فالإطعام . [ب ١١٠/٢ مر ٨١ - ٨٢ ما ٩٢ ،

٩٣ ك ٢٤٢٤٢٢ - ٢٥٦٦٤ ت ١٨٨/٤ - ١٨٩ ي ٥٣١/٧ ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ،

٥٣٩ ، ٥٤٨ (عن ابن المنذر) — ٢٣٤/٣ ، ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٦٤/٤٠ ،

٢٦٠/٦ (عن المهدي) .

٣٤٨٢ - متى تجب الكفارة

الإجماع على أن كفارة الظهر تجب بعد العود. [٢٣٣/٣].

٣٤٨٣ - الوطء في الكفارة

من وطئ زوجته في كفارة الظهر نهاراً متعمداً ، استأنف إجماعاً .

فإن وطئ قبل الإطعام لم يستأنف بالإجماع^(١) . [٢٣٨/٣ ، ٢٤٠].

٣٤٨٤ - لا كفارة عن الزوجة

أجمعوا على أن كفارة المظاهر واحدة .

ولو ظاهر من نسائه الأربع بلفظ واحد ، فقال : أنتن علي كظهر أمي فليس عليه أكثر من كفارة ، وهو قول عمر ، وعلي ، ولا يعرف لهما في الصحابة مخالف ، فكان إجماعاً . [١٤١٥٥ ي ٧/٥٢٩ ، ٥٣٠].

٣٤٨٥ - تجديد الظهر بعد الكفارة

من ظاهر ، ثم كفر ، ثم ظاهر لزمته للظهر الثاني كفارة بالإجماع . [٢٣٤/٣ ٥٥/٧ ي].

٣٤٨٦ - كفارة ظاهر العبد

إن العبد إذا ظاهر ، فكفارته صيام شهرين متتابعين بالإجماع . وعن النخعي أنه لو صام شهراً أجزأه .

وإن أذن له سيده بالإطعام ، فكفارته إطعام الحرستين مسكيناً بلا خلاف يعلم . [٣٥٧/٩ ف] (عن ابن بطال) ب ١١٠/٢ ك ٢٥٧١٠ - ٢٥٧١٩ ي ٧/٥٥٠ ن ٢٦٠/٦ (عن ابن بطال) .

كفارة القتل

ر : قتل

^(١) قلنا : إن صح الإجماع ، فمسلم ، وإلا ، فالقياس وجوبه . [٢٤٠/٣].

٣٤٨٧ - حكم كفارة القتل

أجمعوا على وجوب الكفارة في القتل الخطأ، وفي شبه العمد. [ما ١٤٢ ط ١٨٩/٣ ب ٤١٠/٢ ح ٢٥٩/٥ ن ٥٧/٧].

٣٤٨٨ - موجب كفارة القتل

اتفقوا على وجوب الكفارة على المسلم، العاقل، البالغ، إن قتل مسلماً خطأ، حرّاً كان المقتول، أم عبداً، صغيراً، أم كبيراً، ذكراً، أم أنثى. وقال أبو حنيفة لا تجب بالقتل بالتسبب، كحفر البئر، وشهادة الزور، لأنه ليس بقتل.

وفي قتل الجنين كفارة، وهو قول عمر، ولا يعرف له مخالف من الصحابة. [مر ١٤٠، ٢١٢٤م، ٢١٤٠، ٢١٤٢ ما ١٤٢ ك ٣٨٤٩٦ ي ٢٤٩/٨، ٤٠٤، ٥١١، (عن ابن المنذر)].

٣٤٨٩ - صفة كفارة القتل

اتفقوا على أن الكفارة عتق رقبة، مؤمنة، سليمة، فتية، عاقلة، بالغة، ليست أم ولد، ولا مكاتبية ولا مدبرة، ولا من يعتق بحكم، ولا من يعتق بالملك، ولا من بعضها حر، وهذا لا بد منه لمن قدر عليها.

فإن عجز عن عتق الرقبة، فقد اتفقوا على أنه يصوم شهرين متتابعين. [مر ١٤١، ٢٠٨٨م، ٢١٤٠، ٢١٤١ ش ١٩١/٣، ٣٥٤/٦، ٢٤٢٢٤ ك ٣٣٩٨٢ ح ٢٦٠/٥].

(٣٥٦٨ - ٣٥٦٩ - ٣٥٧٠ - ٣٥٧١)

٣٤٩٠ - تكليف القاتل بالكفارة

صح الإجماع على إلزام القاتل بالكفارة.

فإن كانت عتق رقبة، وجبت في ماله بغير خلاف يعلم. [٢٠٨٨م ط ١٨٨/٣ ي ٢٤٩/٨].

٣٤٩١ - الكفارة حين الاشتراك بالقتل

إذا اشترك جماعة في القتل، فعلى كل واحد منهم كفارة بالإجماع [ك ١٦٣٦٦ - ١٨٩٩٨ ي ٤٠٦/٨].

٣٤٩٢ - تغليظ الكفارة

أجمعوا على أن الكفارة لا تُغْلَظ على من قتل في الشهر الحرام، والبلد الحرام. [ب٢/٤١٠ ك٣٧٧].

- تقديم الدية على الكفارة
(١٥٠٩)

٣٤٩٣ - الكفارة في الجراح

إن الإجماع قد صح على إسقاط الكفارة في الجراح خطأ. [م٢٠٢٥ (عن البعض)].

٣٤٩٤ - الكفارة في قتل الحيوان، واتلاف المال

أجمعوا على أنه لا كفارة على من قتل شيئاً من البهائم، أو أتلف شيئاً من الأموال. [ك٣٧٦٢٥ - ٣٨٤٩٧].

كفارة النذر

ر: نذر

٣٤٩٥ - حكم كفارة النذر

النذر أغلظ اليمين، وفيه أغلظ الكفارة عتق رقية، وهو قول ابن عباس، ولا يعلم له مخالف من الصحابة. [م١١١٥].

كفارة اليمين

ر: يمين

٣٤٩٦ - حكم كفارة اليمين

أجمع المسلمون على أن الكفارة مشروعة في اليمين بالله تعالى. وهي فرض بعد الحنث بالإجماع. [ي٣/١٠ م١١٧٦].

٣٤٩٧ - موجب كفارة اليمين

اتفقوا على أن من حلف، من عبد، أو حر، ذكر، أو أنثى، من البالغين، المسلمين، العقلاء، غير المستكرهين، ولا الغضاب، والسكارى، فحلف باسم

من أسماء الله تعالى ، أن لا يفعل أمر كذا ، أو أن يفعل أمر كذا ، فإن وقت وقتاً ، مثل غداً ، أو يوم كذا ، أو اليوم ، أو أي وقت يُسميه ، فإن مضى ذلك الوقت ، ولم يفعل ما حلف فيه ، عامداً ، ذاكرًا ليمينه ، فعليه كفارة يمين .

واتفقوا على أن الكفارة لا تجب باليمين ، وإنما تجب بالحنث .

فمن لم يَحْنِثْ لا تلزمه كفارة بالإجماع المتيقن .

وإن الكفارة هي في اليمين التي على المستقبل من الإفعال ، وعليه إجماع المسلمين .

أما إن حلف على أمر متعمداً الكذب ، فهو آثم ، ولا كفارة عليه ، وقد أجمعوا على ذلك . وكان بعض التابعين يقول بكفرة ، وبه أخذ الشافعي . [مر ١٥٨ ، ١٥٩ م ١١٢٧ ، ١١٤٦ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ب ١/١٠١ ، ٤٠١ م ١٢٥ ، ١٢٦ ل ٢١٢ ي ٩/٤٩٧ ، ٥٠٢ (عن ابن عبد البر) ف ١١/٥١٤ (عن عياض) ن ٢٣٩/٨ (عن عياض)] .

- تحريم الأمة يوجب كفارة يمين

(١٦٨٩)

٣٤٩٨ - صفة كفارة يمين الحر

١ - اتفقوا على أنه يُجزئ في الكفارة عتق رقبة ، مؤمنة ، ذكراً ، أو أنثى ، سليمة الأعضاء ، لا تُعتق على الحائث بشيء يوجب العتق ، ولم تكن أم ولد ، ولا مكاتباً ، لا مُدبراً ، ولا مُعتقاً إلى أجل .

٢ - واتفقوا على أن من أطعم عشرة مساكين ، أحراراً ، متغايرين ، مسلمين ، فقد أجزأه .

وإن الإطعام من الخنطة ، والشعير ، والتمر ، ويجزئ منه مُدآن . وهذا مجمع عليه .

ولا يجزئ إطعام ابن يومين إجماعاً .

٣ - واتفقوا على أنه إن كسا عشرة مساكين ، أحراراً ، متغايرين ، مسلمين ، ما تجوز فيه الصلاة ، فقد أجزأه .

ولو كسا مسكيناً ثوباً ، ثم اشتراه ، ثم كساه آخر ، ثم اشتراه ، ثم
كذلك ، أجزأه إجماعاً .

٤ - واتفقوا على أن من عجز عن عتق الرقبة ، أو الكسوة ، أو الإطعام ،
فقرضه ثلاثة أيام متتابعات .

واتفقوا على أنه مُحَيَّر بين العتق ، والإطعام ، والكسوة ، وأنه لا يجزيه الصوم
مادام يقدر على العتق ، أو الإطعام ، أو الكسوة .

ولم تختلف الأمة في أن المراد من الإطعام ، والكسوة تملكهما للمساكين .
ومن دخل في الصوم ، وأحب الانتقال إلى غيره في أصناف الكفارة ، فله
ذلك بلا خلاف يعلم ، إلا في العبد إذا حنث ، ثم أعتق .

ومن أعتق نصف عبد ، وأطعم خمسة مساكين ، أو كساهم ، لم
يجزئه بالإجماع .

وإن أطعم كل يوم مسكيناً ، حتى أكمل العشرة أجزأه بلا خلاف يعلم .

وإن أطعم واحداً من كفارتين في يومين جاز بغير خلاف يعلم .

وإن أطعم اثنين من كفارتين في يوم واحد جاز بلا خلاف يعلم .

وقد سوى الله تعالى في كل الأيمان بين العتق ، والإطعام ، والكسوة ، ولم
يختلفن العلماء فيه . [مرأه ٤١ ، ١٥٩ - ١٦٠ م ١١٧٨ ك ٢١٠٢٧ - ٢١١٠٩ -
٢١١١٠ - ٢٤٢٢٤ - ٣١٨٠٣ ب ٤٠٣/١ ط ٤٨/٢ ما ١٢٦ ي ٣/١٠ ، ٩ ، ١٠ ،
١٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ف ١٨٨/٥ ، ١١/٥٣ (عن ابن بطال) ح ٤/٢٦١ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣] .

(٣٥٦٨ - ٣٥٦٩ - ٣٥٧٠ - ٣٥٧١)

٣٤٩٩ - كفارة يمين العبد

لاخلاف في أن الصيام يجزئ الرقيق في كفارة اليمين . [ي ١٠/٢١] .

٣٥٠٠ - متى تجزئ الكفارة

اتفقوا على أن الكفارة تجزئ بعد الحنث .

أما قبل الحنث ، فقد أجمعوا على أنه لا تجب على الحائث^(١) .
وأما قبل اليمين ، قد أجمعوا على أنها لا تجزئ ، لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز تقديمها على اليمين . [مر ١٥٩ ش ١١٨/٧ ي ٥٢٦/٩ ف ٤٦٩/٦ ، ٥١٤/١١ ، ٥١٥ (عن المازري ، وعياض ، والنووي) حـ ٥٦/٤ ن ٢٣٩/٨ (عن عياض ، والمازري)] .

٣٥٠١ - أثر كفارة اليمين

إن كفارة اليمين ترفع الحنث بعد وقوعه بالاتفاق . [ب ١١٠/٢] .

٣٥٠٢ - اليمين على أمور عدة

اتفقوا على أن من حلف يميناً واحدة على أمور شتى ، فقال : والله لأأكلت ، ولا شربت ، ولا لبست ، فحنث في الجميع ، فكفارته كفارة يمين واحدة . [ب ٤٠٧/١ ي ٥١٨/٩ حـ ٢٥٨/٤] .

٣٥٠٣ - الأيمان على أشياء عدة

من حلف أيماناً على اجتناس ، فقال : والله لا شربت ، ولا لبست ، فحنث في واحدة منها ، فعليه كفارة . فإن أخرجها ، ثم حنث في يمين أخرى لزمته كفارة أخرى بلا خلاف يعلم .

وإن قال : لأأكلت ، ولا شربت ، ولا ركبت ، وحذف (لا) لم يحنث إلا بمجموعها اتفاقاً . [ي ٥١٩/٩ حـ ٢٥٨/٤] .

٣٥٠٤ - الأيمان على شيء واحد

إن الكفارة لا تتكرر بتكرر القسم وحده بالإجماع .

وعليه ، فمن حلف أيماناً كثيرة على شيء واحد ، وحنث ، فعليه كفارة واحدة ، وهو قول ابن عمر ، وابن عباس ، ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف^(٢) . [حـ ٢٥٨/٤ م ١١٤٦م] .

^(١) يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث ، وهو قول عائشة ، ومسلمة بن مخلد ، وسلمان الفارسي ، وأبي الدرداء ، وابن عباس ، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة ، إلا رواية عن ابن عباس أنه كان لا يكفر قبل الحنث ، وهذا باطل ، لأن أحد الرواة مذكور بالكذب ، وفي سندها مجهول [١١٧٦م] .

وفي الكفارة بعد الحلف ، وقبل الحنث خلاف . [ن ٢٣٩/٨ (عن المازري)] .

^(٢) لا خلاف بينهم « فيما أحسب » أنه إذا حلف بأيمان شتى على شيء واحد ، أن الكفارة الواجبة في ذلك تعدد الأيمان . [ب ٤٠٧/١] .

كفن

ر: تكفين

كنز

- معنى الكنز في القرآن

(٣٢٠٨)

كنيسة

- الحفاظ على الكنائس

(٣٤٢٣)

كنية

٣٥٠٥ - مايتكنى به

أجمع المسلمون على جواز التكني بالأسماء المباحة ، سواء أكان له ولد ، أو بنت ، فكُنِّيَ به أو بها ، أم لم يكن له ولد ، أو كان صغيراً ، أو كُنِّيَ بغير ولده ، حاشا التكني بأبي القاسم ، فإنهم اختلفوا فيه فمن مانع ، أو كاره ، أو مبيح . [ش ٨/٤٣٥ مر ١٥٥] .

كهانة

٣٥٠٥ (مكرر) - حكم الكهانة

اتفقوا على كراهية الكهانة . [مر ١٥٦] .

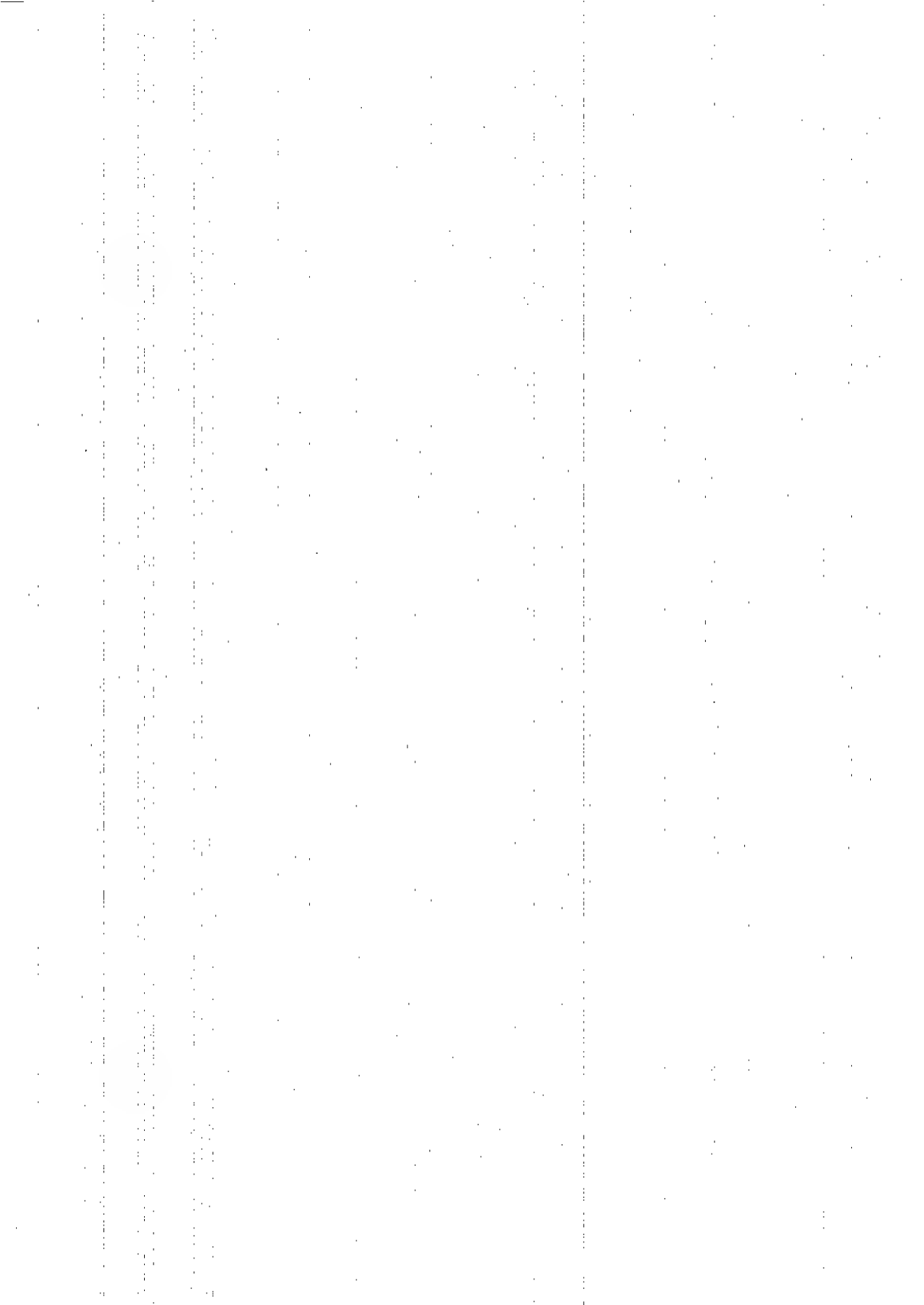
- الأجرة على الكهانة

(٢٩٥١)

- صلاة من أتى العرّاف

(٢٢١٥)

السلام



لباس

٣٥٠٦ - ما يباح من اللباس

اتفقوا على أن لباس كل شيء حلال للرجال ، وللنساء ، ما لم يكن حريراً ، أو منسوجاً فيه حرير ، أو مُعَصَفرأ ، أو مغصوبأ ، أو مصبوغأ بئالبول ، أو جلد ميتة ، أو من صوفها ، أو من شيء منها . [مر ١٥٠] .

٣٥٠٧ - طهارة الثياب

لا وجوب على طهارة الثياب لغير الصلاة بالإجماع . [ح ٢١١/١] .

- إزالة النجاسة عن الثياب

(٤٠٣٧)

٣٥٠٨ - لبس النفيس المباح

يجوز لبس ثياب الكتان ، والقطن ، والصوف ، والشعر ، والوبر ، وإن كانت نفيسة الأثمان ، وهذا مجمع عليه . [ع ٣٣٩/٤] .

- لبس جيد الثياب للجمعة

(٢٤٢٣)

٣٥٠٩ - لبس ما زاد عن المعتاد

لبس كل ما زاد على العادة ، وعلى المعتاد في اللباس من الطول ، والسعة ، مكروه في قول العلماء . [ف ٢١٥/١٠ (عن عياض) ك ٣٩٣١٣] .

٣٥١٠ - التيامن في اللبس

التيامن في اللبس غير واجب ، وهو مجمع عليه . [ن ١٧١/١] .

٣٥١١ - إسبال الرجال اللباس

الإسبال ممنوع في حق الرجال بالإجماع . [ف ٢١٢/١٠ (عن عياض)] .

٣٥١٢ - إسهال النساء اللباس

الإسهال جائز في حق النساء بإجماع المسلمين . [ن ١١٤/٢] (عن ابن رسلان) ش ٢٧٧/٨ .

- صلاة من يجزئ ثوبه خيلاء
(٢٢٦١)

٣٥١٣ - لبس ثوب واحد

الفقهاء يقولون في تفسير اشتمال الصَّمَاء : هو أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه ، ويضعه على منكبيه ، فيبدو منه فرجه ، وهو منهى عنه . [ك ٣٩٢٢٦ - ٣٩٤٦٧] .

٣٥١٤ - تقصير الثوب

أجمع العلماء على أن تشمير الثوب إلى نحو نصف الساق للرجال دون النساء . [ك ٣٩١٧٨] .

- صفة لباس الصلاة

(٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨)

- صفة لباس الإحرام

(٩٠ - ٩١ - ٩٤)

٣٥١٥ - لبس الأبيض ، والمصبوغ

اتفقوا على إباحة لبس الثوب الأبيض ، والمصبوغ ، ما لم يكن بعصفر ، أو نجاسة .

وقد أجمعت الأمة على تحريم لباس الثياب الذي مسّه الزعفران ، والورس . [مر ١٥٠ ت ٣٦/٨ ش ١٨٣/٥ ع ٣٤٠/٤] .

٣٥١٦ - لبس المخطّط

جواز لبس الثوب المخطّط مجمع عليه . [ش ٣٧١/٨] .

٣٥١٧ - لبس المطر

يفتقر طراز الثوب منسوجاً ، أو ملصقاً ، إذ استعمله المسلمون بلا تناكر .
[حـ/٣٥٨/٤] .

٣٥١٨ - لبس الجلد

الجلود الطاهرة يجوز لبسها بالإجماع . [عـ/٣٣٧/٤] .

٣٥١٩ - لبس النساء السواد

يجوز للنساء لبس الثياب السود بلا خلاف يعلم . [نـ/١٠١/٢] .

- ما تلبسه الحادة

(٦٩)

٣٥٢٠ - لبس الحرير للرجل ، والمرأة

١ - أجمع المسلمون على أنه يحرم على الرجل لبس الحرير ، إلا لعارض .
أو عذر^(١) .

أما لبس ثياب الحرير المغلوب بالقطن ، وغيره ، فإنه يحل
بالإجماع^(٢) .

(١) اتفقوا على كراهية الحرير للرجال في غير الحرب ، وفي التداوي بلباسه إذا كان محضاً . [مر/١٥٠] .
وخالف ابن علية في التحريم ، وحكي القاضي عياض عن قوم إباحته . وقال أبو داود : إنه لبس
الحرير عشرون نفساً من الصحابة ، أو أكثر ، منهم أنس ، والبراء بن عازب . ويبعد كل البعد أن يقدم
الصحابة على ما هو محرم في الشريعة ، ويبعد أيضاً أن يسكت عنهم سائر الصحابة ، وهم يعلمون
تحريمه ، فقد كانوا يتكبرون على بعضهم بعضاً ما هو أخف من هذا .
قال عياض : وقال ابن الزبير ، وعلي ، وابن عمر ، وحذيفة ، وأبو موسى ، والحسن ، وابن سيرين
بتحريم الحرير على الرجال ، والنساء ، وقد انعقد الإجماع بعدهم على تحريمه على الرجال إباحته
للنساء .

وقد حمل بعضهم النهي عن لبس الحرير للرجال على الكراهة لا على التحريم .
قال ابن دقيق العيد : إثبات قول الكراهة دون التحريم ، إما أن ينقض ما نقل من الإجماع ، وإما
أن يثبت أن الحكم قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة . ثم انعقد الإجماع على التحريم على
الرجال ، وإباحته للنساء . ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة . وهو بعيد جداً . [نـ/٨٢/٢ ، ٨٣ ،
فـ/٢٢٣/١] .

(٢) هذا الإجماع ممنوع . فقد نقل الحافظ ابن دقيق العيد أنه إنما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه
أربع أصابع ، ولو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب . [نـ/٩١/٢] .

فإن كان الحرير غالباً فإنه يحرم بالإجماع^(١).
 ٢ - يجوز للنساء لبس الحرير بالإجماع . وقد منعه قوم ، فخالقوا
 الإجماع .
 وقد أجمعوا على أنه لا يختص لمجرد التزّين للزوج فقط .
 [حـ ٩٠/١ ، ٣٥٦/٤ ، ٣٦٥ ، ٣٩٢٤١ ك ٣٩١٤٤ - ٣٩٢٤٦ -
 ٣٩٢٤٦ - ٣٩٣٠٤ - ٣٩٣٠٦ ن ٨٢/٢ ، ٩١ (عن المهدي)
 ع ٣٢٥/٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٥١١/١ (عن ابن عبد البر) ش ٣٤٤
 (عن عياض) ف ٢٢٣/١٠ (عن عياض)] .

٣٥٢١ - لبس الصبي الحرير
 لا يجوز لولي الصبي أن يلبسه الحرير ، وهو فعل الصحابة . [ي ٥١٤/١] .
 - الصلاة في ثوب الحرير
 (٢٢٥٧)

- الصلاة على الحرير
 (٢٢٣٩)

٣٥٢٢ - لبس الديباج
 يحرم على الرجل لبس الديباج ، وهو مجمع عليه . [ع ٣٢٥/٤] .
 - ستر الكعبة بالحرير ، والديباج
 (٣٤٣٧)

٣٥٢٣ - لبس الخَزْ
 لبس ثياب الخَزْ جائز بالاتفاق ، وقد لبسها الصحابة والتابعون^(٢) . وليس
 في لبسها وعيد ، ولا عقوبة بالإجماع . [ع ٣٣٩/٤ ن ٩٠ ، ٩٧ (عن ابن الأثير ،
 وابن العربي) ف ٤٥/١٠] .

(١) هذا الإجماع ممنوع . فقد تقدم الخلاف عن ابن علية في الحرير الخالص ، ونقله القاضي عياض
 [٩١/٢٠] .

(٢) لا يخف أنك أنه لا حجة في فعل بعض الصحابة ، وإن كانوا عددا كثيرا ، والحجة إنما هي في إجماعهم
 عند القائلين بحجية الإجماع ، ولو كان لبسهم الخَزْ يدل على أنه حلال لكان الحرير الخالص حلالا ،
 لما تقدم عن أبي داود أنه قال : لبس الحرير عشرون صحابيا . وقد أخبر الصادق المصدوق ﷺ أنه
 سيكون من أمته أقوام يستحلون الخَزْ ، والحرير ، وذكر الوعيد الشديد في آخر هذا الحديث من المسخ
 إلى القرعة ، والخنزير . [٩٠/٢٠] .

٣٥٢٤ - لبس القَزِّ ، واتَّخَاذَ الوسائد منه
إن القَزَّ من الحرير ، ولذلك فهو مُحَرَّمٌ على الرجال ، ولو كان كَمِدَ اللون ،
وعليه الاتفاق^(١) .

أما الوسائد المَحْشُوءَةُ بالقَزِّ ، فلا خلاف فيها . [ف/١٠/٢٤٢ (عن الرافعي ،
الجويني) ح-٣٦٢/٤ ن ٨٦/٢ (عن المهدي)] .

٣٥٢٥ - لبس الرجل مانسج بالذهب
إن لبس المنسوج بالذهب ، والمُؤَهَّ به حرام للرجال ، إلا لعارض ، أو عذر .
وعليه الإجماع . [ي/١/٥١١ (عن ابن عبد البر)] .

٣٥٢٦ - المشي في نعل واحدة ونحوها
يكره المشي في نعل واحدة ، أو خف واحد ، أو مَداس واحد ، إلا لعذر ،
وهذا مجمع عليه . [ش/٨/٣٩١ ك ٣٩١٩١ - ٣٩١٩٢] .

٣٥٢٧ - التيامن بالانتعال
الإجماع على أن الأمر بالتيامن في الانتعال للاستحباب ، وليس
للوجوب . [ف/١٠/٢٥٦ (عن عياض ، وغيره) ن ١٧١/١] .

٣٥٢٨ - لبس النعال السبتية
لباس النعال السبتية جائز في غير المقابر بلا خلاف يعلم . [ك/١٥٦٤٤] .

٣٥٢٩ - ما يباح الركوب عليه
اتفقوا على أنه يباح للرجال الركوب على ما أحبوا ما لم يكن جلد ميتة ،
أو سُبُعٌ ، أو حرير ، أو مِيشرة حمراء . [مر/١٥١] .

^(١) لكن حكى المتولي في التتمة وجها أنه لا يحرم ، لأنه ليس من ثياب الزينة . قال ابن دقيق العيد : إن
كان مراده بالقَزِّ ما نطلقه نحن الآن عليه ، فليس يخرج عن اسم الحرير ، فيحرم ، ولا اعتبار بكمودة
اللون ، ولا يكونه ليس من ثياب الزينة ، فإن كلا منهما تعليل ضعيف لا أثر له بعد إطلاق الاسم
عليه . [ف/١٠/٢٤٢ - ٢٤٣] .

لعان

٣٥٣٠ - حكم اللعان

إن اللعان ثابت ومشروع بالإجماع . [ب ١١٥/٢ ش ٣١٥/٦ ف ٣٦٢/٩ ح ٢٤٨/٣ ن ٢٦٨/٦ (عن ابن حجر)] .

٣٥٣١ - الادعاء باللعان

لا خلاف في وجوب اللعان بالقذف بالزنى ، إذا ادعى الزوج رؤية زوجته في الزنى .

وقد أجمعوا على أن اللعان لا يجوز مع عدم التحقق من الزنى . [ب ١١٥/٢ ف ٣٦٢/٩ ن ٢٦٨/٦ (عن ابن حجر)] .

٣٥٣٢ - متى لا يشرع اللعان

١ - إن أراد الزوج اللعان من غير مُطالبة زوجته به ، فليس له أن يلاعن ، إن لم يكن هناك نسب يريد نفيه ، وكذلك كل موضع سقط فيه حد القذف ، مثل إن أقام البينة بزناها ، أو أبرأته من قذفها ، أو حُدَّ للقذف ، ثم أراد لعانها ، ولا نسب هناك ينفي ، فإنه لا يشرع اللعان ، وهو قول أكثر أهل العلم بلا مخالف فيه .

٢ - أجمعوا على أنه إذا رأى زوجته تزني ، ثم وطئها في يوم الزنى ، أو بعده ، أن الولد لاحق به ، لا ينفيه بلعان أبداً . وقال ابن قاسم : إذا قال رأيتها اليوم تزني ، ووطئتها قبل الرؤية في اليوم ، أو قبله ، ولم أستبرئ ، ولم أر بعد الرؤية ، لاعن ، ولم يلحق به الولد إذا أتت به لأقل من ستة أشهر ، أو أكثر ، وهذا القول قد غلب فيه الزنى على الفراش ، وروي أن مالكا قال به ، ثم رجع عنه ولم يقله أحد قبله ، وهو قول لا أصل له .

٣ - أجمعوا على أن من أقر بالحمل ، وبأن له ، ولم ينكسه ، ولم ينفعه ، ونفاه بعد ذلك ، لم ينفعه ذلك ، ولحق به الولد ، ويجلد حد القذف ، إلا عند أبي حنيفة ، والثوري ، فإنه ، يلاعن ، ولا يجلد . [ي ١٧/٨ ك ٢٦١١٥ - ٣٢٣٢٧ - ٣٢٣٢٨ - ٣٢٣٣١] .

٣٥٣٤ - صفة الزوجين المتلاعنين

اتفقوا على أن الزوج ، الصحيح عقد الزواج ، الحرّ المسلم ، العاقل ، البالغ ، الذي ليس بسكران ، ولا محدوداً في قذف ، ولا أخرس ، ولا أعمى^(١) ، إذا قذف بصريح الزنى زوجته ، العاقلة ، البالغة ، المسلمة ، الحرة ، والتي ليست محدودة في زنى ، ولا قذف ، ولا أخرسى ، وقذفها وهي في عصمته بزنى ذكر أنه رآه منها بعد نكاحه لها ، وهي مختارة للزنى ، غير سكرى ، وكان الزوج قد دخل بها ، ووطئها ، أو لم يدخل بها ، ثم لم يطأها بعدما ذكر من اطلاعه على ما اطلع ، ولم يطلّقها بعد قذفه لها ، ولامات ، ولولدت ، ولا انفسخ نكاحها ، فإن اللعان بينهما واجب . [مر ٨٠ - ٨١ ب ١١٥/٢ ، ١١٨ ما ٩٤ ي ٦/٨ (عن ابن المنذر) ف ٣٨٢/٩ (عن ابن المنذر)] .

- لعان المطلقة الرجعية

(٢٧٦٥)

٣٥٣٥ - اللعان في النكاح الباطل

لا لعان للمنكوحه باطلاً بالإجماع ، إن لم تحمل ، إذ ليست بزوجة . [ح ٢٥٥/٣] .

٣٥٣٦ - لعان الفاسقين

أجمعوا في اللعان بين الفاسقين . [ك ٢٦٢٢٠] .

٣٥٣٧ - اللعان بين غير الزوجين

إن غير الزوجين لا لعان بينهما بلا خلاف .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الرجل إذا قذف امرأة ، ثم تزوجها ، أنه يُحدّ ، ولا يلاعن . [ي ١٠/٨ ك ٢٦١٩١ ما ٩٤] .

^(١) أجمعوا على أن الأعمى يلاعن إذا قذف زوجته . [ك ٢٦٠٣١] .

٣٥٣٨ - صورة اللعان

اتفقوا على أن الزوج إن قال في اللعان يوم الجمعة ، بعد العصر ، في الجامع ^(١) ، بحضرة الحاكم ، الواجب نفاذ حكمه : بالله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب ، والشهادة إني لصديق فيما رميت به فلانة زوجتي هذه - ويشير إليها ، وهي حاضرة - من الزنى ، وإن حملها هذا ما هو مني ، ثم كرر ذلك أربع مرات ، ثم قال في الخامسة : وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين ، فقد التعن ، وسقط عنه حد القذف .

واتفقوا على أن الزوجة إن قالت بعد ذلك : بالله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب ، والشهادة ، إن فلاناً زوجي هذا فيما رمانني به من الزنى لمكاذب ، وكررت ذلك أربع مرات ، ثم قالت في الخامسة : وعلي غضب الله إن كان من الصادقين ، أنها قد التعت ، ولاحد عليها من الزنى بؤ أن الولد قد انتفى حينئذ عن الزوج في الفرقة منها إن التعتا .

واتفقوا على أن الحاكم إذا أمر بين المرة الرابعة ، والخامسة من يضع يده على فم كل الزوجين ، أو ينههما عن اللجاج ، ويذكرهما الله عز وجل ، فقد أصاب . وإذا فرق الحاكم بينهما بعد الإيمان الأربع صح إجماعاً . [مر ٨١ ت ٤/١٩٤ - ١٩٥ ك ٢٦٠٠٤ ش ٦/٣٢٣ ح ٣/٢٥٠] .

٣٥٣٩ - من يبدأ اللعان

إن السنة أن يبدأ الزوج باللعان ، وعليه إجماع المسلمين . [ش ٦/٣٢٣ (عن عياض ، وغيره) ح ٣/٢٥١ ن ٦/٢٦٩ (عن المهدي)] .

٣٥٤٠ - نكول أحد الزوجين عن اليمين

لا خلاف في أن أحد الزوجين إن نكل عن الإيمان في اللعان ، فإن عليه بنكوله الحد إذا كان الناكل هو الزوج ، أو السجن إذا نكلت الزوجة . [م ١٧٨٣ (عن البعض)] .

(١) يستحب أن يكون اللعان بحضور جماعة من المسلمين ، وليس ذلك واجبا في قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، بلا مخالف يعلم . [ي ٨/٤٤] .

٣٥٤١ - تكذيب الزوج نفسه في اللعان

اتفقوا على أن الرجل إذا لاعن امرأته ، ونفي ولدها ، ثم أكذب نفسه ، فعليه الحد ، والولد لاحق به ، ولم تعد الزوجية بغير عقد إجماعاً . [ب ٢٠/٢ ي ٣٠/٨ ح ٢٦١/٣] .

٣٥٤٢ - الحكم باللعان

أجمعوا على أن من شرط صحة اللعان حضور الإمام ، أو الحاكم ، وأن يكون بحكم حاكم . [ب ١١٩/٢ ك ٢٦٠٠٦ ح ٢٥١/٣] .

٣٥٤٣ - متى يظهر أثر اللعان

لا تزول الزوجية بولا ينتفي الولد ، ما لم يتم اللعان بين الزوجين ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا الشافعي فإنه قضى بالفرقة ونفي الولد بمجرد لعان الرجل . [ي ٥٥/٨] .

- توارث المتلاعنين

(٣٩٣٩)

٣٥٤٤ - أثر اللعان بالنسبة للزوجة

لا خلاف في أن الزوجة في اللعان تحرم مؤبداً على الزوج ، فلا يحل له إذا لم يكذب نفسه . [م ١٩٤٢ ي ٢٤/٨] .

- مهر المتلاعنة

(١٦٣٠)

- قذف المتلاعنة

(١٢٣٥)

٣٥٤٥ - أثر اللعان في النسب

الإجماع على أن الرجل إذا لاعن امرأته ، ونفي ولدها ، وفرق الحاكم بينهما ، انتفى ولدها ، وانقطع تعصبيه من جهة الملاعن ، فلم يرثه هو ، ولا أحد من عصباته ، وترث أمه ، وذوو الفروض منه فروضهم . [ط ١٠٥/٣ ت ١٩٥/٤ ك ٢٦١٤٠ ي ٣٠٨/٦ ح ٢٩٥/٣] .

(٣٩٤٠ - ٤٠٨٩)

٣٥٤٦ - قذف الزوجة دون لعان

اتفق علماء الأمصار على أن مجرد قذف الزوج زوجته لا يحرمها عليه ، إلا أبا عبيد ، فقال : تصير مُحَرَّمَةً عليه بنفس القذف بغير لعان . [ش ٣٢٠ / ٦ (عن عياض)] .

٣٥٤٧ - تكذيب الرجل نفسه بالقذف

إن الرجل إذا قذف امرأته ، ثم أكذب نفسه ، فعليه الحد ، سواء أكذبها قبل اللعان ، أم بعده ، وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، بل مخالف يعلم . [ي ٢٥ / ٨] .

٣٥٤٨ - اللعان لا يثبت الزنى

من قذف امرأته برجل ، فلاعن ، لم يحد الرجل بلا اختلاف . [ك ٣٥٧٠ / ٥] .

لعن

ر: مَلَاهِي

لعن

٣٥٤٩ - حكم اللعن

اتفق العلماء على تحريم اللعن . [ش ٣٩١ / ١ ، ٤٦١] .

لقب

٣٥٥٠ - ما يستحب في اللقب

اتفقوا على استحباب اللقب الذي يحبه صاحبه .

وقد اتفق العلماء على تحريم تلقيب الإنسان بما يكره ، سواء أكان صفة كالأعمش ، ونحوه ، أم كان صفة لأبيه ، أم لأمه .

واتفقوا على جواز ذكره بذلك على جهة التعريف لمن لا يعرفه إلا بذلك .

[٣٥٧ / ٨٤] .

لقطة^(١)

٣٥٥١ - ترك الالتقاط

ترك الالتقاط أفضل ، وهو قول عمر ، وابن عباس ، ولم يعرف لهما مخالف في الصحابة . [ي ٤ ، ٣/٦] .

- التقاط النثار

(٤١٥٢)

٣٥٥٢ - لقطة الحاج

إن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز التقاط لقطة الحاج . [ب ٣٠٠/٢] .

٢٥٥٣ - لقطة الغنم

اتفقوا على أن الغنم تلتقط
ولا ضمان إن تركها اتفاقاً .

وإن العلماء اتفقوا على أن لواجد الغنم في المكان القفر البعيد عن
العمران أن يأكلها .

ومتى أراد أكلها حفظ صفتها ، فمتى جاء صاحبها ، دفع الملتقط غرمتها
له ، وعليه قول عامة أهل العلم ، إلا مالكا ، فإنه قال بأكلها ، ولا غرم عليه ، ولا
تعريف ، ولم يوافق مالكا أحد من العلماء على قوله .

وقد أجمعوا على أنه لوجاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط لأخذها ، لأن
ملك ربها لها صحيح ، وهو مجتمع عليه . [ب ٣١٠/٢ ، ٣٠٢ ، ك ٣٣٠٤٠ -
٣٣١٥٢ - ٣٣١٥٧ ي ٣٧/٦ ، ٣٩ (عن ابن عبد البر) ف ٦٢/٥ ح ٢٧٨/٤] .

٣٥٥٤ - لقطة الإبل

اتفقوا على أن الإبل لا تلتقط . [ب ٣٠١/٢] .

(١) لم يثبت في اللفظة إجماع . [ما ١١٨ مر ٥٩] .

٣٥٥٥ - حكم تعريف اللقطة

أجمع المسلمون على وجوب تعريف اللقطة ، إذا لم تكن تافهة ، ولا في معنى التافهة ، ولم تكن من الغنم ، ولم يرد الملتقط حفظها على صاحبها ، بل أراد تملكها . [ش ٢٨٠/٧ ب ٢٠١/٢ ك ٣٣٠٣٦٦] .

٣٥٥٦ - مدة تعريف اللقطة

لا بد من تعريف اللقطة مدة سنة بالإجماع .

أما بعد السنة ، فلا يجب التعريف بالإجماع . وروي عن عمر أن التعريف ثلاثة أعوام ، أو عام واحد ، أو ثلاثة أشهر ، أو أربعة أشهر ، أو ثلاثة أيام . [ش ٢٨٠/٧ ب ٢٠١/٢ ح ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ ن ٢٤٠/٥ ، ٣٤١ (عن المنذري ، والمهدي)] .

٣٥٥٧ - تصرف الملتقط في مدة التعريف

أجمعوا على أن يد الملتقط لا تنطلق على التصرف في اللقطة بوجه من الوجوه قبل الحول ، إن كانت مما يبقى مثلها حولاً دون فساد يدخلها . [ك ٣٣٠٣٩٩] .

٣٥٥٨ - محل تعريف اللقطة

محل تعريف اللقطة المحافل ، كأبواب المساجد ، والأسواق ، ونحو ذلك . يقول : من ضاعت له نفقة ، أو نحو ذلك من العبارات ، ولا يذكر شيئاً من الصفات . وهذا هو قول العلماء . [ف ٦٢/٥] .

٣٥٥٩ - كيفية تعريف اللقطة

يعرف الملتقط اللقطة في مكان سقوطها ، وفي غيره ، في كل يوم مرتين ، ثم مرة ، ثم في كل أسبوع ، ثم في كل شهر ، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه ، بل يجوز بواسطة وكيله ، وهو قول العلماء . [ف ٦٢/٥] .

٣٥٦٠ - لمن تدفع اللقطة

من بين أن اللقطة ملكه ردت إليه بالإجماع .

وقد اتفقوا على أنها لا تدفع لمن ادّعاها إذا لم يعرف العفاص ، ولا الوكاء .
[ب ٣٠١/٢ - ٣٠٢ ح ٢٨١/٤] .

- رد اللقطة بعوض

ر : جعالة

٣٥٦١ - رد اللقطة بغير عوض

من رد لقطة بغير جعل ، لم يستحق عوضاً بلا خلاف يعلم . [ي ٣٠/٦] .

٣٥٦٢ - اللقطة سبب للتملك

لا خلاف في أن كل مال لاصحاب له ، فهو لمن وجده .

ومن أهمل ما يملكه من الحيوان رغبة عنه ، فإن أخذه يملكه . فإن وهبه ، أو باعه لم ينقض إجماعاً .

ومن رمى شيئاً في الطريق ، أو تركه في مكان كان قد نزل به ، وقد عزم على أن يعود لأخذه ، فإن ملكه لا يزول بذلك ، وله استرجاعه ممن كان قد أخذه ، وهذا فعل المغيرة بمحضر من الصحابة . [م ٧٠٣ هـ ٢٤٧/٥ - ٢٤٨ ح ٢٦٧/٥] .

٣٥٦٣ - الانتفاع بيسير اللقطة

أخذ اليسير من اللقطة والانتفاع به مباح بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . وعليه ، فإن الثمرة ، ونحوها من مُحَقَّرَات الأموال ، وكذلك ما خَلَّفَهُ الحَصَادُونَ من سنبل ، وحب ، وغيرها ، يباح أكله ، والتَّصَرُّف به في الحال . وهذا متفق عليه . [ي ٣٥٣/٥ ، ٧/٦ ش ٣٨/٥] .

٣٥٦٤ - الإذن باللقطة ، وبتملكها

التقاط اللقطة ، وتملكها ، لا يفتقر إلى حكم حاكم ، ولا إلى إذن السلطان ، وهذا مجمع عليه . [ش ٢٨٧/٧] .

٣٥٦٥ - ضمان اللقطة

إن العلماء اتفقوا على أن اللقطة في السنة التي يتم تعريفها خلالها تكون أمانة في يد الملتقط ، فإن تلفت بغير تفريط ، أو نقصت فلا ضمان عليه .

فإن تلفت بفعله ، أو بتفريطه ، ضمنها بمثلها ، إن كانت من ذوات
الأمثال ، وبقيمتها ، إن لم يكن لها مثل ، وهذا لا يعلم فيه خلاف .
أما إن جاء صاحب اللقطة بعد أن تملكها الملتقط ضمن هلاكها بإجماع
المسلمين ، إلا داود ، فإنه أسقط الضمان .

وقد أجمعوا على أن الملتقط يضمن قيمة اللقطة ، إن كان أكلها ، أو
استهلكها ، قبل الحول ، أو بعده .

فإن كان استهلاكها بعد الحول ، كان صاحبها مخيراً بين أن يضمن
الملتقط قيمتها ، وبين أن يسلم له فعله ، فينزل على أجرها ، هذا كله لا خلاف
بين أهل العلم فيه . [ب ٣٠٣/٢ ي ١٨/٦ ش ٢٨٣/٧ (عن عياض) ك ٣٣٠٣٧ -
٣٣٠٣٨ - ٣٣١٠٣ - ٣٣٣١٢٩ - ٣٣١٥٥ ح ٢٨١/٤ ن ٣٤٣/٥ (عن المهدي)] .
٣٥٦٦ - إعطاء اللقطة لغني

صح الإجماع على أن الملتقط لا يعطي اللقطة بعد تملكها غنياً غيره^(١)
[م ١٣٨٣ (عن البعض)] .

- بين اللقطة ، والركاز
(١٦٩٧)

لقيط

٣٥٦٧ - نسب اللقيط

إن نسب اللقيط لا يزول بلا خلاف .

وإذا ادّعه واحد ينفرد بدعواه ، وكان المدّعي رجلاً ، مسلماً ، حراً ، لحق
نسبه به إذا أمكن أن يكون منه . ولا خلاف فيه بين أهل العلم .
وقد أجمعوا على أن المرأة إن ادّعت اللقيط أنه ابنها لم يقبل قولها .

^(١) من أجمع على هذا؟ وآين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كذبوا في ذلك . وإذا دخلت اللقطة في ملكه
بانقضاء الحول الذي عرفها به ، فإن أعطاها غنياً ، أو أغنياء ، أو قارون لو وجد حياً ، أو سليمان رسول
الله لو كان في عصره ، لكان ذلك مباحاً لاشيء من الكراهية فيه . [م ١٣٨٣] .

وإذا لم تكن بينة بنسب اللقيط ، أو تعارضت به بينتان ، وسقطتا ، فإننا نُرِيه القافة مع المتداعيين ، أو مع عصبتيهما عند فقدهما ، فنلحقه بمن ألحقته القافة به منهما ، وهو قضاء عمر بحضرة الصحابة ، فلم ينكره منكر ، فكان إجماعاً . [م ١٣٨٥ ما ١١٩٤ ي ٦/٦٠ ، ٦٣] .

٣٥٦٨ - حرية اللقيط

أجمعوا على أن اللقيط حر^(١) ، إلا إسحق ، فإنه قال : ولاؤه للذي التقطه ، وإلا النخعي ، فإنه قال : إن التقطه ملتقطه للحسبة ، فهو حر ، وإن أراد أن يسترقه ، فذلك له . وهو قول شذ فيه عن العلماء ، ولا يصح في النظر : وروي عنه كقول الجماعة .

وقد أجمعوا على أن اللقيط إذا أقر ملتقطه بحريته ، فهو حر . [ما ٧٤٤ ، ١١٩ ي ٦/٤٧] (عن ابن المنذر) مر ٦٠ ف ٣٣/١٢ (عن ابن المنذر) ح ٢٨٧/٤ .

٣٥٦٩ - مال اللقيط

ما وجد من مال مع اللقيط فقد أجمعوا أنه ماله . [ما ١١٩] .

٣٥٧٠ - نفقة اللقيط

أجمعوا على أن نفقة اللقيط غير واجبة على الملتقط .

وعليه ، فإن انكشف للقيط مال بعد الإنفاق ، رجع عليه الملتقط اتفاقاً .

فإن لم يكن للقيط مال ، فنفقته في بيت المال . وهو فعل عمر بعد

استشارة الصحابة . [ما ١١٩٤ ي ٦/٥٠ - ٥١] (عن ابن المنذر) ح ٢٨٦/٤ .

٣٥٧١ - غسل اللقيط ، ودفنه

أجمعوا على أن الطفل إذا وجد في بلاد المسلمين ميتاً ، في أي مكان

وجد ، فإن غسله ، ودفنه في مقابر المسلمين واجب . أما أطفال المشركين فلا يدفنون في مقابر المسلمين .

(١) إن اللقيط مملوك ، وهو قول عمر ، وعلي ، ولا يخالف لهما من الصحابة . [١٣٨٥م] .

وقال عمر : هو حر ، وأقره الصحابة . [ح ٢٨٧/٤] .

وإذا وجد لقيط في قرية ليس فيها إلا مُشرك ، فهو على الظاهر كافر . وهذا كله أجمع عليه عوام أهل العلم . [ما ١١٩ ي ٤٨/٦ (عن ابن المنذر)] .

لِوَاط

٣٥٧٢ - حكم اللواط

اتفقوا على أن وطء الرجل جرم عظيم .

وهو أعظم إثماً من الزنى بلا خلاف بين الأمة ^(١) .

وقد أجمع أهل العلم على أنه حرام ، وأنه من الكبائر . [مر ١٣١ م ١٩٠٥ ي ٣١/٩ ف ٩٧/١٢ (عن ابن بطلال) ١١٧/٧] .

٣٥٧٣ - البينة على اللواط

اتفقوا على قبول شهادة أربعة رجال لإثبات اللواط . [مر ٥٣] .

٣٥٧٤ - عقاب اللواط

في اللواط يقتل الفاعل ، والمفعول به ، وهو إجماع الصحابة ^(٢) . [ي ٣١/٩ ف ٩٧/١٢ ١١٧/٧ (عن عياض)] .

- شهادة اللوطي

(٢١٣٥)

^(١) في هذا نظر . ولعل ناقله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد ، بل المنقول عن جماعة عكسه . [ف ٩٧/١٢] .

^(٢) من عمل عمل قوم لوط يحرق الأعلى ، والأسفل بالنار بإجماع الصحابة . [م ٢٢٩٩ (عن البعض) ١١٧/٧] .

وقد روي هذا عن أبي بكر باسانيد كلها متقطعة ، وروي عن علي بن عباس ، وابن الزبير ، وابن عمر ، والرجم ، أو حد الزنى ، وغير ذلك . [م ٢٢٩٩] .
وروي عن ابن عباس ، وعلي ، وعثمان أن اللوطي يرجم ، ويقتل بالرجم ، أحسن ، أو لم يحسن ، ولا مخالف لهم من الصحابة . [ك ٣٥٤٦٤ - ٣٥٤٧١] .

ليلة القدر

٣٥٧٥ - ثبوت ليلة القدر

أجمعوا على أن ليلة القدر حق ، وأنها دائمة إلى آخر الدهر ، وهي في كل سنة ليلة واحدة . وقالت الرافضة : إنها رفعت . [مرآة ٤١ ش ١٤٦/٥ ع ٤٩٨/٦ (عن عياض)] .

٣٥٧٦ - تحديد وقت ظهورها

الإجماع على أن ليلة القدر في رمضان .

وإن الصحابة أجمعوا على أنها في العشر الأواخر منه ^(١) . [ح- ٢٧٧/٢ ف ٢١١/٤ ع ٤٩٩/٦ (عن الماوردي) ن ٢٧٢/٤] .

^(١) هذا لا يقبل . فقد قيل في السنة كلها ، وهو قول ابن مسعود ، وأبي حنيفة ، وصاحبيه . وقيل هي في كل رمضان خاصة ، وهو قول ابن عمر وجماعة . [٤٩٩ ، ٤٩٨/٦ ع] .

الميم

ماء

ر: مياه

مائعات

٣٥٧٧ - التَّطَهُّرُ بِالمَائِعَات

أجمعوا على أنه لا يجوز الوضوء ، ولا الغسل ، بشيء من المائعات مثل ماء الورد ، والخل ، والمرق ، وغيرها حاشا الماء ، والنبيد^(١) . [مر ١٧ ما ١٨ ي ٣١/١ ، ٣٢ (عن ابن المنذر) ع ١٣٩/١ ، ١٥٣ (عن ابن المنذر)] .

- تَنْجَسُ المائع بِمِلَاقَةِ النجاسة

(٤٠٦٧)

- إِرَاقَةُ المائع النجس

(٤٠٦٨)

- بَيْعُ المائع النجس

(٥٧٦)

- شَرْبُ المائع النجس

(٤٠٣٢)

مال

- مَعْنَى المَالِ فِي الْقُرْآنِ

(٣١٨٣)

ر: ملكية

(١) قال ابن تيمية : وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى ، وهو أجل من يحكي ابن حزم قوله ، أنه يجزئ الوضوء بالمعتصر ، كما ماء الورد ، ونحوه . وكما ذكروا ذلك عن الأصم ، لكن الأصم ليس ممن يعلمه ابن حزم في الإجماع . [١٧] .

- زكاة المال

ر: زكاة

مبارزة

٣٥٧٨ - مُبَارَزَةٌ فِي الْحَرْبِ

أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ إِذَا أَدْنَى لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مُبَارَزَةٍ رَجُلٍ مِنَ الْعَدُوِّ أَنْ لَهُ مُبَارَزَتُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْحَسْنَ الْبَصْرِيَّ كَانَ يَكْرَهُ الْمُبَارَزَةَ . [خ ١٢/٣ ما ٥٨٨ ي ٩/١٩٩ ، ٢٠٠] .

متعة الحج

- معنى متعة الحج

(١٠٥٦ - ١٠٥٨)

متعة الطلاق^(١)

ر: طلاق

٣٥٧٩ - حَكَمَ مَتْعَةُ الطَّلَاقِ

مَتْعَةُ الْمَطْلُوقَةِ مَشْرُوعَةٌ بِالْإِجْمَاعِ . [ح ١٢٦/٣] .

٣٥٨٠ - مِنْ لَهَا الْمَتْعَةُ

إِنَّ الْمَطْلُوقَةَ الَّتِي لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ ، وَلَمْ تُمَسَّ ، لَهَا الْمَتْعَةُ إِجْمَاعًا^(٢) . [ح ١١٩/٣ (عَنِ الْبَعْضِ)] .

٣٥٨١ - مِنْ لَا مَتْعَةَ لَهَا

١ - الْمَطْلُوقَةُ الَّتِي سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ ، طَلَّقَتْ قَبْلَ الْمَسِّ ، وَلَا مَتْعَةَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ .

٢ - الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا مَتْعَةَ لَهَا إِجْمَاعًا .

(١) لَمْ يَثْبُتْ فِي مَتْعَةِ الْمَطْلُوقَةِ إِجْمَاعٌ . [٩٩٨] .

(٢) فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ نَظَرٌ ، لِخَالِفَةِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي قَالَ : لَهَا نِصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ . [ح ١١٩/٣] .

٣ - الزوجة إن أسلمت ، أو ارتدت لاستحق المتعة بالإتفاق .
[ح ١١٩ / ٣ ، ١٢٧ ، ي ١٧٠ / ٧] .

٣٥٨٢ - حد المتعة

ليس للمتعة حدٌ معروف في قليلها ، وكثيرها في قول جماعة أهل العلم .
وإن مُتعة المُوسر المُتناهي خادم سوداء ، فإن زاد على ذلك ، فهو حَسَن .
وهذا ما اتفق عليه ابن عباس ، وعبد الرحمن بن عوف ، بحضرة الصحابة
لا يعرف لهما مخالف منهم ^(١) . [ك ٢٦٣٧٠ - ٢٦٣٧١ م ١٩٨٤] .

(٣١٩٤)

متعة النكاح

- معنى نكاح المتعة

(٤٢٢٢ - ٤٢٢٣)

مِثْقَال

- تحديد المِثْقَال

رَ: درهم

مجنون

رَ: جُنُون

مجبوس

- أخذ الجزية من المجبوس

(٨٧٨)

^(١) أعلى المتعة خادم ، إن كان الزوج موسرا ، فإن كان فقيرا متعها كسوتها ، وهو قول ابن عباس ، والزهرى ،
والحسن . [ي ١٧١ / ٧] .

٣٥٨٣ - نكاح المجوسية

أجمعوا على أنه لا يحل نكاح النساء المجوسيات . وقال أبو ثور يحل ذلك ، وهو مخالف للإجماع^(١) . [ك ١٣٣٦١ - ١٣٣٦٢ - ٢١٩٨٢ - ٢٤٣٩٨ ي ٥٣/٧ ، ٥٤ ف ١٩٧/٦ (عن ابن عبد البر) ن ٤٧/٨ (عن ابن عبد البر)] .

- أثر اسلام المجوسية في النكاح

(٤٢١٦)

- التَّسْرِي بِالْأَمَةِ الْمَجُوسِيَّةِ

(٧٠٥)

٣٥٨٤ - ذبيحة المجوسي

أجمعوا على أن ذبيحة المجوسي لا تؤكل ، ولو سَمِيَ الله^(٢) . وقال سعيد بن المسيب ، وأبو ثور بإباحتها . وهو مخالف للإجماع . [ك ١٣٣٦١ - ١٣٣٦٢ - ٢١٦٤٨ - ٢١٩٨٢ ما ٥٧ ي ٥٣/٧ ، ٥٤ ، ٣٨٩/٩ ف ١٩٧/٦ (عن ابن عبد البر) ن ٥٧/٨ (عن ابن عبد البر)] .

٣٥٨٥ - أكل صيد المجوسي

أجمع أهل العلم على تحريم أكل صيد المجوسي ، سواء أصاده بسهمه ، أم بكلبه^(٣) .

أما ما لا ذكاة فيه ، كالسمك ، والجراد ، فمباح ، وعليه أجمع أهل العلم . وقال مالك ، والليث : لا يؤكل جراد صاده مجوسي ، ورخصا في السمك . وقال

^(١) فيه نظر . فقد روى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، وعمر بن دينار أنهم كانوا لا يرون بأسا بالتسري بالمجوسية .

وقال ابن المنذر : ليس تحريم نسائهم متفقا عليه ، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه . [ف ١٩٨/٦ ، ٢٠٠ ن ٤٧/٨ ، ٥٨ (عن ابن حجر)] .

^(٢) قال ابن المنذر : ليس تحريم ذبائحهم متفقا عليه ، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه [ف ١٩٨/٦ ، ٢٠٠ ن ٥٨/٨ (عن ابن حجر)] .

أقول : نقل ابن المنذر الإجماع ، وتفرد ابن المسيب بخلافه .

^(٣) اتفقوا على أن مصاده من ليس مسلما ، ولا نصرانيا ، ولا يهوديا ، ولا مجوسيا ، فقتله الكلب ، أو غير الكلب ، أنه لا يؤكل . [مر ١٤٦] .

أبو ثور: يباح صيده ، وهذا خرق للإجماع . [ي ٣٨٩/٩ ، ٣٩٠ م ١٠٩٢
ك ٢١٩٨٢ ع ٧٤/٩ ح ٣٠٤/٤] .

- الصيد بكلب علمه مجوسي

(٢٦٧١)

٣٥٨٦ - دية الرجل ، والمرأة من المجوس

دية المجوسي ثمانئة درهم ، ودية المرأة منهم نصف ذلك ، وهذا قول عمر ،
وعثمان ، وابن مسعود ، ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف ، فكان إجماعاً .
[ي ٣٨٦/٨] .

- دية جنين المجوسي

(٥٧)

- إرث المجوسي

(٣٨٣٨)

- تكليف المجوس بالزكاة

(١٧٤٨)

- أخذ الجزية من المجوس

(٨٧٨)

محاربة

ر: حَدَّ الحَرَابَةِ

محاربون

ر: حَرَبِيٌّ

محاولة

- معنى المحاولة

(٦٤٨)

محرم
ر: ذُو الرِّجَمِ

محلل
- نكاح المحلل
(٤٢٢٧)

محمد (عليه السلام)
ر: نُبُوَّة

٣٥٨٧ - لمن بُعِثَ عليه السلام
إن الإجماع على ثبوت بعثة النبي ﷺ إلى الملائكة .
وقد اتفقوا على أنه عليه الصلاة والسلام مبعوث إلى جميع الجن ،
والإنس إلى يوم القيامة .

ومن خالف ذلك كفر بالإجماع . [ف٦/٣٦٥ ، ٣/٧] (عن ابن حزم ، وابن
عبد البر ، وابن تيمية) مر ١٦٧ .
- صحبة الجن له عليه السلام
(٩١٢)

٣٥٨٨ - مدة بعثته عليه السلام
اتفقوا على أنه عليه الصلاة والسلام بقي في المدينة عشر سنوات نبياً
رسولاً ، وعمكة مثلها رسولاً نبياً . [مر ١٧٤] .
٣٥٨٩ - كونه آخر الأنبياء

إن إجماع المسلمين على أنه لانبى مع محمد ﷺ ، ولا نبى بعده أبداً ،
وعلى أن من خالف ذلك يكفر . [مر ١٧٣ ش ١٠/٤٠٦] .
٣٥٩٠ - مكانته بين الأنبياء

محمد عليه الصلاة والسلام أفضل الأنبياء بالإجماع . [حق ٧٧] .

٣٥٩١ - اتباع ما جاء عن عليه السلام

اتفقوا على أن كلام رسول الله ﷺ إذا صحَّ أنه كلامه ييقن ، فواجب إتباعه .

ولا خلاف في وجوب اتباع أفعاله ﷺ التي هي لبيان مُجمل الكتاب .
[مر ١٧٥ ف ٢/٢٠٢ (عن الخطابي) حق ١٨٢] .

رَ: سُنَّة

٣٥٩٢ - تبليغه عليه السلام للرسالة

لا يختلف مسلمان ييقن في أن الله تعالى افترض التبليغ على رسوله ﷺ ، وأنه عليه الصلاة ، والسلام قد بلغ كما أمر . [م ٢٢٠٤] .

٣٥٩٣ - جُحود نُبوَّته عليه السلام

لا خلاف في أن من جحد نبوة محمد ﷺ كان كافراً ، ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمغفرة مُنتَفِية عنه . [ف ١/٧١] .

- الشكُّ بمحمد ، ونبوته

(٣٤١٢)

٣٥٩٤ - تكذيبه عليه السلام

تكذيب النبي ﷺ كفر مجرد بلا خلاف . [م ٢٠٢٥] .

٣٥٩٥ - النيل منه عليه السلام

إن أذى النبي عليه الصلاة والسلام حرام ، قليله ، وكثيره بالاتفاق .

وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة في هجاء النبي ﷺ مُوجِبَةٌ للكفر .

ومن أوجب شيئاً من النُّكال على رسول الله ﷺ ، أو وصفه ، وقطع عليه بالفسق ، أو بجرحه في شهادته ، فهو كافر ، مُشرك ، مُرتدٌّ ، وكاليهود ، والنصارى ، حلال الدم ، والمال بلا خلاف من أحد من المسلمين .

ومن سبَّ النبي ﷺ صريحاً وجب قتله باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل . وقال القفال : يسقط القتل بالإسلام ، وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف . [ما ١٤٤ ف ٩/٢٧٠ ، ١٢/٢٣٦ (عن الخطابي ، وابن المنذر ، وأبي بكر الفارسي) م ٢٧٩ ش ٩/١٠٣ ك ٧١٤٠ ح ٨٨ ج ٥/٢٠٥ ن ١٨٩/٧ (عن الخطابي ، وابن المنذر ، وأبي بكر الفارسي)] .

- عقوبة النيل منه عليه السلام

(٣٥٩٥)

٣٥٩٦ - الهزيمة بحقه عليه السلام

إن إجماع المسلمين على أن لا يجوز أن يُعتقد انهزامه ﷺ في الحرب ، ولا يجوز ذلك عليه . [ش ٣٩٧/٧] .

٣٥٩٧ - عصمته من الكبائر

إن النبي ﷺ معصوم من الكبائر الإجماع . [ش ١٧/٥] .

٣٥٩٨ - عصمته من الشيطان

إن الأمة مجتمعة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان في جسمه ، وخاطره ، ولسانه . [ش ٢٧٥/١٠ (عن عياض)] .

٣٥٩٩ - النسيان بحقه عليه السلام

اتفقوا على أنه لا يُقرُّ عليه السلام على النسيان ، بل يعلمه الله تعالى به [ش ٢٣٢/٣] .

٣٦٠٠ - الخطأ بحقه عليه السلام

أجمعوا على أن النبي ﷺ لا يقرُّ على الخطأ . [ش ٩٩/٧ (عن الخطابي)] .

٣٦٠١ - السُّهُو بحقه عليه السلام

الإجماع على منع دخول السُّهُو ، واستحالته على النبي ﷺ في الأقوال التبليغية . [ش ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ ن ٣/١٠٩ (عن عياض ، والنووي)] .

٣٦٠٢ - اختصاصه عليه السلام بالحوض

أجمع السلف، وأهل السنة على إثبات اختصاص النبي ﷺ بالحوض .
[ف/١١/٣٩٣] .

- اختصاصه بالشفاعة

(٢٠٧٠)

٣٦٠٣ - الصلاة على محمد عليه السلام

الإجماع على أن الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام مُسْتَحَبَّةٌ ^(١) ، وعلى أنه إن تركها لا يكون عاصياً ، وعلى أنها لا تجب عليه كلما ذكر . ومأقوله البعض من وجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع قبله .
[ف/١١/١٢٧ ، ١٤١ (عن الطبري ، والقلوري)] .

(٢٩١ 'مكرر' - ٢٣١٠ - ٢٤٤٠ - ٢٤٨٣)

٣٦٠٤ - الصدقة عليه - عليه السلام

إن صدقة الفرض (الزكاة) ، والتطوع مُحَرَّمَةٌ على النبي ﷺ الإجماع ^(٢) .
[ش/٦/٣٤٣ م ٦٦٩ ف ٢/٢٧٦ (عن الخطابي ، وغيره) ن ١٦٥/٤ ، ١٧٣ (عن الخطابي ، وغيره)] .

^(١) أجمع العلماء على أن الصلاة عليه فرض على كل مؤمن . [ك/١٨٧١] .

وإن الإجماع على أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في الجملة بغير حصر ، وأنها واجبة في كل حين وجوب السنن المؤكدة ، وتجب في العمر مرة .
وما ادعاه الطبري من الإجماع على استحبابها معارض بدعوى غيره الإجماع على مشروعية ذلك في الصلاة ، إما بطريق الوجوب أو إما بطريق الندب ، ولا يعرف عن السلف لتلك مخالف ، إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة ، والطبري ، عن إبراهيم النخعي أنه كان يرى أن قول المصلي في التشهد : السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله ، وبركاته يجوز عن الصلاة عليه . ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية ، وإنما ادعى أجزاء السلام عن الصلاة .

واستدل به بعضهم من أن الصلاة عليه ﷺ واجبة في الصلاة بالإجماع ، وليست الصلاة عليه خارج الصلاة واجبة بالإجماع ، فنعين أن تجب في الصلاة . وهذا الاستدلال ضعيف ، ولأن قوله : لا تجب في غير الصلاة بالإجماع ، إن أراد به عينا ، فهو صحيح ، لكن لا يفيد المطلوب ، لأنه يفيد أن تجب في أحد الموضوعين لا بعينه ، وإن أراد الوجوب المطلق ، فممنوع . [ف/١١/١٢٧ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٤١ (عن القرطبي ، وابن دقيق العيد ، وابن القصار ، وغيرهم) ع ٤٥٠/٣٤ حـ ٢٧٧/٢٠ ٢٨٧ (عن ابن دقيق العيد ، والمهدي)] .

^(٢) لكن حكى غير واحد عن الشافعي في صدقة التطوع قولاً : وكذا في رواية عن أحمد ، أنه لا يحل للنبي ﷺ ، وأهل بيته ، صدقة الفطر ، وزكاة الأموال ، ولا الصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله . وقيل لا تحرم عليه الصدقة العامة ، كمياء الآبار ، والمساجد . [ف/٣/٢٧٦ ن ١٧٣/٤] .

- حَقَّةٌ عليه السلام في الغنيمة

(٣٠٧٠ - ٣٠٨٢)

- نساؤه عليه السلام

ر: نساء النبي

٣٦٠٥ - جَمَعَهُ لأكْثَر من أربع نسوة

اتفق العلماء على أن من خصائص النبي ﷺ الزيادة على أربع نسوة يجمعُ بينهن . [٩٣/٩ ن ١٥٠/٦] (عن ابن حجر) .

٣٦٠٦ - هبة امرأة نفسها له عليه السلام

أجمعوا على أن هبة المرأة نفسها خالصة لرسول الله ﷺ دون المؤمنين . [١٨/٣ ط]

٣٦٠٧ - حُرِّيَّة ولده إبراهيم ، وأُمَّته مارية

اتفقوا على أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ خُلِقَ حُرّاً ، وأمه مارية أم ولد رسول الله ﷺ مُحَرَّمَةٌ على الرجال غير مملوكة ، وأنه عليه السلام كان يطؤها بعد ولادتها ، وأنها لم تَبِعْ بعده ، ولا تصدَّقَ بها ، وأنها كانت بعده عليه السلام حُرَّة . [١٦٤ مر]

٣٦٠٨ - هجرته عليها السلام

اتفقوا على أن مهاجر رسول الله ﷺ كان من مكة دار الحج إلى المدينة يثرب . [١٧٤ مر]

٣٦٠٩ - رجعت عليه السلام

إجماع جميع أهل الإسلام المتيقن على أن محمداً ﷺ لا يرجع إلى الدنيا إلا يوم القيامة إذا أرجع الله المؤمنين ، والكافرين للحساب ، والجزاء . [٤١ م ١٧٦ مر]

٣٦١٠ - التَّبَرُّكُ بِأَثَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَجْمَعُوا ، وَأَطْبِقِ السَّلَفُ ، وَالْخَلْفُ عَلَى التَّبَرُّكِ بِالصَّلَاةِ فِي مَصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّوْضَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَدُخُولِ الْغَارِ الَّذِي دَخَلَهُ ﷺ ، وَغَيْرِهِ ذَلِكَ [ش٢٤٩/٨] .

٣٦١١ - تَحْدِيدُ قَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قَبْرَهُ بِبِثْرَبَ ، وَبِهَا مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .
وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ ﷺ دُفِنَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ مِنْ بَيْتِهِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، ثُمَّ أُدْخِلَتْ بَيُوتُهُ الْمَعْرُوفَةُ بَعْدَ مَدَّتِهِ فِي مَسْجِدِهِ فَصَارَ قَبْرُهُ فِي الْمَسْجِدِ . [مر١٧٤ ك١١٥١٥] .

٣٦١٢ - فَضْلُ مَوْضِعِ قَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إِنَّ مَوْضِعَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ الْأَرْضِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ^(١) . [ع٤٤٤/٧٦] (عَنْ عِيَاضٍ) ش١٠١/٦ (عَنْ عِيَاضٍ) ن٢٩/٥ (عَنْ عِيَاضٍ) .

٣٦١٣ - زِيَارَةُ قَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَشْرُوعَةٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهِيَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ . [ف٥١/٣ ن٩٧/٥] .

٣٦١٤ - أَصُولُ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مُسَحَّحٌ قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْيَدِ ، وَتَقْبِيلُهُ مَكْرُوهٌ ، بَلِ الْأَدَبُ أَنْ يَتَعَدَّ مِنْهُ كَمَا يَبْعَدُ مِنْهُ لَوْ حَضَرَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ ، وَهَذَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَطْبَقُوا عَلَيْهِ [ع٢١٧/٨٤] .

- الصَّلَاةُ عَلَى قَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٢٤٨٩)

مَخَابِرَةٌ

رَ : مَزَارَعَةٌ

(١) إِنَّ صَحَّ الْإِتِّفَاقُ كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْإِجْمَاعَ . [ن٢٩/٥] .

مخالعة

ر: خلّع

مدبر

ر: تدبير

المدينة المنورة

٣٦١٥ - فضل المدينة، ومكة

أجمعوا على أن مكة، والمدينة، أفضل بقاع الأرض، وعلى أن مكة أعظم حرمة من المدينة^(١). [ش ١٠١/٦ (عن عياض) م ٩١٩ ع ٤٤٤/٧ ف ٧٣/٤ ٧٤ ك ٢٠٢٤٠ - ٣٨٥٤٢].

٣٦١٦ - المدينة حرم الرسول عليه السلام

أجمع المسلمون على أن المدينة حرم رسول الله ﷺ. [ك ٣٨٥١٢].

- نذر المشي إلى المدينة

(٤٠٦٦)

٣٦١٧ - دخول المدينة بلا إحرام

دخول المدينة للرجل حلالاً لا بأس به بإجماع الكل. [ط ١٩٦/٤].

- فضل الصلاة في مسجدتها

(٣٧٦٦)

٣٦١٨ - الصلاة في مسجدتها لا تجزئ عن صلاتين

من كان عليه صلاتان، فصلّى في مسجد المدينة صلاة لم تجزئه عنهما بلا خلاف. [ش ١٠٣/٦].

٣٦١٩ - بيع عقار المدينة

بيع دور المدينة، وأراضيها جائز إجماعاً. [ح ٣١٢/٣].

^(١) اختلفوا في الأفضل منهما. [ك ٣٨٥٤٢].

٣٦٢٠ - صيد المدينة

صيد حَرَم المدينة حرام في قول الصحابة ، والعلماء كافة ، إلا أبا حنيفة ، فقال : ليس بحرام .

ولا جزاء في صيدها بإجماع الفقهاء ، وأئمة الفتوى بالأمصار ، وأتباعهم^(١) وشذت فرقة ، فقالت فيه الجزاء . [ك ٣٨٦١٣ - ٣٨٦١٤ ع ٤٥٥/٧ ف ٧١/٤ - ٧٢ (عن ابن خزيمة) ح ٢٩٤/٤ (عن الإمام يحيى)] .

٣٦٢١ - عقوبة الاحتطاب في حَرَم المدينة

من احتطب في حَرَم المدينة ، فحلال سَلْبُه كل مامعه في حاله تلك ، وتجريده من ثيابه ، إلا مايستر العورة فقط ، وهو قول سعد ، وعمر ، وابن عمر ولا مخالف لهم من الصحابة يعرف^(٢) . [م ٩٠١] .

مرأة

- تكليف المرأة بالإسلام

(٢٤١)

- تكليف المرأة بالصلاة

(٢٢١٠ - ٢٣٧٣ - ٢٤٢١ - ٢٥١٢)

- دخول المرأة المسجد

(٣٦٨١)

- تكليف النساء بالزكاة

(١٨٤٦)

- تكليف المرأة بزكاة الفطر

(١٨٤٧)

^(١) في دعوى الإجماع نظر . [ح ٢٩٤/٤] .

^(٢) يحرم قطع شجر المدينة ، وحشيشها في قول مالك ، والشافعي ، وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يحرم : ولا جزاء في القطع عند أكثر أهل العلم . [ي ٣١٨/٣ ، ٣١٩] .

- تكليف المرأة بالصوم

(٢٥٧٦)

- تكليف المرأة بالحج

(٩٥٩)

- فرض الحدود على المرأة

(١١٢٢ - ١١٤٣ - ١١٧٨)

- عقوبة المرتدة

(١٦٠٨)

- فرض القصاص على المرأة

(٣٢٧٩ - ٣٣٢٠ - ٣٣٢١)

- دية المرأة تحملها العاقلة

(١٥٢١)

- جهاد المرأة

(٩٢٦)

- طهارة المرأة

(٤٦٢)

- وصل المرأة شعرها

(٢٠٦٠)

- ختان المرأة

(١٣٤٥)

- عَوْرَةُ المرأة

ر: عَوْرَةُ

- ستر المرأة شعرها في الصلاة

(٢٢٥٢)

- ما تتحلّى به المرأة

ر: حُلِيّ

- لباس المرأة المحرمة

(٩٤)

٣٦٢٢ - تشبه المرأة بالرجل ، وبالعكس

تَشْبَهُ النِّسَاءَ بِالرِّجَالِ ، وَالرِّجَالُ بِالنِّسَاءِ مِنْ قَاصِدٍ ، مُخْتَارٍ ، حَرَامٍ اِتِّفَاقًا .

[ف٢٧٦/٩] .

- مَحْرَمُ الْمَرْأَةِ

ر: ذُو الرَّحْمِ

٣٦٢٣ - النَّظَرُ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ

أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ النَّظَرَ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ ، مُؤْمِنَةً كَانَتْ ، أَوْ كَافِرَةً .

أَمَّا النَّظَرُ لِلْحَاجَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ ، وَالشِّرَاءِ ، وَالشَّهَادَةِ ، فَجَائِزٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ .

[ف٢٦١/١٢ ش ١٥٣/٦ ن ١١٣/٦] (عَنْ ابْنِ الْمُظَفَّرِ) .

- النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

(٤١٢٨)

٣٦٢٤ - عَقُوبَةُ الْخُلُوءِ بِأَجْنِبِيَّةٍ

أَجْمَعُوا عَلَى تَعْزِيرٍ مَنْ وُجِدَ مَعَ امْرَأَةٍ أَجْنِبِيَّةٍ فِي بَيْتٍ ، وَالبَابُ مَغْلَقٌ

عَلَيْهِمَا . [ف١٤٧/١٢] .

٣٦٢٥ - اصْطِحَابُ الْأَجْنِبِيَّةِ لَضَرُورَةٍ

لَا اخْتِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ وَجَدَ امْرَأَةً أَجْنِبِيَّةً مُنْقَطِعَةً فِي الطَّرِيقِ ، أَوْ نَحْوِ

ذَلِكَ ، فَيَبَاحُ لَهُ اسْتِصْحَابُهَا ، بَلْ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا خَافَ عَلَيْهَا لَوْ تَرَكَهَا .

[ش ٣٩/٦] .

٣٦٢٦ - السفر مع زوج ، أو مَحْرَم

اتفقوا على إباحة سفر المرأة مع الزوج ، أو ذي مَحْرَم . [مرأ ١٥١ ح ٥٦/٣] .

(١٨٧٥)

٣٦٢٧ - السفر مع غير زوج ، أو مَحْرَم

إن سفر المرأة ، شأبة كانت ، أم عجزاً ، في غير الحَجِّ ، والعُمْرة ، لا يجوز إلا مع زوج ، أو مَحْرَم ، وعليه الإجماع^(١) وقد خصَّه أبو الوليد الباجي بالمرأة غير العجوز التي لا تشتهى . [ف ٤٥٥/٢ ، ٦٠/٤ ، ٦١ (عن البغوي) ت ١٥٠/٤ ش ٣٢/٦ (عن عياض)] .

٣٦٢٨ - الاضطرار للسفر مع غير زوج ، أو محرم

إن المرأة يجوز لها السفر بغير مَحْرَم في سفر الضرورة . وهذا مجمع عليه . وقد اتفقوا على أنها إن كانت بدار الحرب ، فعليها أن تهاجر إلى دار الإسلام ، وإن لم يكن معها مَحْرَم . [ن ٤٩١/٤ ش ٣٣/٦ (عن عياض)] .

٣٦٢٩ - سفر المرأة مع النساء

يجوز للمرأة أن تسافر مع النسوة الثقات حين أمن الطريق ، وهو اتفاق عمر ، وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، ونساء النبي ﷺ ، وعدم نكير غيرهم من الصحابة . [ف ٦٠/٤] .

- الدفاع عن المرأة

(٣١٢٧)

- نبوة النساء

(٤٠١١)

^(١) المشهور عند الشافعية اشتراط الزوج ، أو المحرم ، أو النسوة الثقات ، وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة ، وفي قول تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً . وهذا كله في السفر الواجب من حج ، أو عمرة . وأغرب القفال فطرده في الاسفار كلها ، واستحسنه الروياني . وهذا يعكس على الإجماع . [ف ٦٠/٤] .

- تَوَلَّى المرأة الخلافة

(١٣٦٢)

- تَوَلَّى المرأة القضاء

(٣٣٥٠)

- إمامة المرأة في الصلاة

(٤١٧ - ٤١٦)

- أذان المرأة

(١٩٤)

- نيابة المرأة بالخج

(٩٦٩)

- قذف المرأة

(١٢٣٠)

- دية المرأة

(١٥٠٠)

- كفارة قتل المرأة

(٣٤٨٨)

- دية جراح المرأة

(١٥٠١)

٣٦٣٠ - المكلف بنفقة المرأة

لاخلاف في وجوب نفقة النساء ، وكسوتهن على الرجال ، فذات الزوج على الزوج ، وغير ذات الزوج ، إن احتاجت على أهلها فقط . [م١٣٩٦] .

- ولاية المرأة في النكاح

(٤١٥٤)

- استئذان المرأة بالنكاح

(٤١٤٣ - ٤١٤٤)

- حق الولي بتزويج المرأة

(٤١٥٩ - ٤١٦٠)

- تملك المرأة للمهر

(٣٨١٤)

٣٦٣١ - تصرف الحامل

أجمعوا على أن الحامل مادون ستة أشهر من حملها ، هي كالصحيح فني أفعاله ، وتصرفه في ماله .

فإذا ضربها المخاض ، والطلق ، فقد أجمعوا أنها كالمریض المخوف عليه ، لا ينفذ تصرفها في مالها بأكثر من الثلث . [ك ٣٣٤٣٤ - ٣٣٤٣٥ ح ٣٠٧/٥] .

(٣٦٣٤)

- أمان المرأة

(٤٣١)

- بيع المرأة

(٥١٥)

- تدبير المرأة لرقیقها

(٦٨١)

- ذبیحة المرأة

(١٥٣٩)

- رواية المرأة

(١٩٧٦)

- شهادة المرأة

(١١٥٥ - ٢١٠١ - ٢١٠٣)

- صيد المرأة

(٢٦٦٧)

- عتق المرأة لرقيقها

(٢٨٥٦)

- كفالة المرأة

(٣٤٤٠)

- وصية المرأة

(٤٣٤٥)

- وكالة المرأة

(٤٤٨٦ - ٤٤٨٧)

- تكليف المرأة بنفقة القريب

(٤١٢٢)

- فرض الجزية على المرأة

(٨٨٠)

- قتل نساء العدو

(٩٣٤ - ٩٣٨)

مرض الموت

٣٦٣٢ - وفاة الدين في مرض الموت

ما لزم المريض في مرض موته من حق لا يمكنه دفعه ، وإسقاطه ،
الجناية ، وجناية عبده ، وما عاوض عليه بثمن المثل ، وما يتغابن الناس
فهو من رأس المال ، بلا خلاف يعلم . [ي/١٤٩/٦] .

٣٦٣٣ - حُرْمَةُ مال المريض على الوارث

لا خلاف في أن الوارث لو وطىء أمة مؤرثته المريض مرض الموت ، قبل موته ، لكان زانياً عليه الحد ، وأنه لو سرق من ماله شيئاً في مثله القطع ، لَقَطَعَتْ يَدَهُ . [م ١٣٩٥] .

٣٦٣٤ - حَدُّ تصرف المريض في ماله

اتفقوا على أن المريض مرض الموت له أن يتصرف في ثلث ماله ^(١) . [مر ١١٣ م ١٣٩٥ (عن البعض) ك ٣٣٤٣٣] .

٣٦٣٥ - إقرار المريض بوارث

اتفقوا على أن المريض مرض الموت إذا أقر بوارث صح إقراره . [ف ٢٩٠/٥] .

٣٦٣٦ - إقرار المريض بدين لأجنبي

أجمعوا على أن إقرار المرء في مرض موته بدين لغير الوارث جائز ، إذا لم يكن عليه دين في الصحة . [ما ٧٥ ي ١٧٦/٥ (عن ابن المنذر) ف ٢٨٩/٥ (عن ابن المنذر)] .

٣٦٣٧ - العَطِيَّةُ في مرض الموت

اتفقوا على أن عَطِيَّةَ المريض في مرض موته ، إذا كانت ثلث ماله ، فأقل ، أنها نافذة .

ولم يجز أهل العلم للمريض أن يعطي الوارث من رأس ماله ، إلا أنه لو قال في مرضه ، وهو مريض : كنت أعطيته شيئاً في صحتي لم يقبضه ، وأنا أوصي له الآن ، فهذا موقوف على إجازة الورثة .

ولو كان لأجنبي ، وقد قال : أنفذوا له ما أعطيته في الصحة ، فقد أوصيت له به ، وأنفذته له ، كان ذلك جائزاً من ثلثه ، رضي الورثة بذلك ، أو لم يرضوا ، إلا أن يكون أكثر من الثلث ، فيكون ذلك من إجازتهم . وهذا كله قول جماعة الفقهاء . [مر ٩٦ ك ٣٣٤٦٦ - ٣٣٤٦٧ - ٣٣٤٦٨] .

^(١) قال ابن حزم في مراتب الإجماع : إنهم اتفقوا على ذلك . وقال في المحلى : قالوا : جاء ذلك عن علي ، وابن مسعود ، ولا مخالف لهما من الصحابة ، فهو إجماع .

وإن الخبر عن ابن مسعود مرسل ، وروي عنه خلافة ، والرواية عن علي متقطعة . [م ١٣٩٥] .

٣٦٣٨ - الهبة في مرض الموت

إذا كانت الهبة في مرض الموت ، فهي بمنزلة الوصية ، وتكون من ثلث المال إذا كانت لأجنبي ، وعليه الإجماع .

ولا خلاف في أنه إذا وهب في المرض ، وصح منه ، فالهبة صحيحة .
[ما ١٢٥ ، ١٤٦ ، ٥٥٤/٥ ي (عن ابن المنذر) خ ١٠٠/٢ مر ٩٦ ب ٤٦/٢ ، ٣٢٢ ح ١٣٦/٤] .

٣٦٣٩ - الوقف في مرض الموت

اتفقوا على أن من وقف داره في مرضه على الفقراء ، والمساكين ، ثم توفي في مرضه ذلك ، جاز من ثلث ماله ، وأنها غير موروثه عنه . [ط ٩٧/٤ ي ٥١٣/٥ ، ٥١٤] .

٣٦٤٠ - الصدقة في مرض الموت

الصدقة المُنَجَّزة لا ينفذ ما زاد على ثلث المال إلا برضى الوارث عند العلماء كافة . وخالف أهل الظاهر ، فقالوا : للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به ^(١) . [ش ٨٠/٧ ما ١٤٦٦] .

- حد صدقة المريض

(٢١٧٥)

٣٦٤١ - النكاح في مرض الموت

تزويج المريض الموقن بالموت جائز ، وهو قول ابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، والزبير ، وقدامة بن مظعون ، وعبد الله بن أبي ربيعة ، بخضرة جميع الأحياء من الصحابة في خلافة عثمان لا ينكر ذلك أحد . [م ١٨٧٢] .

(١) الحديث : إن صدقتك من مالك . وهذا كله بإجماع منا ، ومنهم ، ومن جميع أهل الإسلام من رأس مال المريض مات ، أو عاش . فثبت يقينا ضروريا أن صدقة المريض خارجة من رأس ماله لا من ثلثه بنص حكمه . [م ١٧٦٧] .

٣٦٤٢ - الطلاق في مرض الموت

اتفقوا على أنه يقع طلاق المريض مرض الموت إن صحَّ من مرضه .
[ب٨١/٢]

- إرث المطلقة البائن في مرض الموت
(٣٨٦٣)

- المخالعة في مرض الموت
(١٣٩٧)

٣٦٤٣ - نفقة عيال المريض

النفقة على عيال المريض من رأس ماله مات ، أو عاش بإجماع جميع
أهل الإسلام . [م١٧٦٧]

- التدبير في مرض الموت
(٦٨١ - ٦٨٢)

٣٦٤٤ - العتق في مرض الموت

أجمع العلماء على أن عتق المريض ، صاحب الفراش الثقيل المرض ،
لعياله في مرضه إذا مات من مرضه ذلك ، لا ينفذ منه إلا ما يحمل ثلث ماله .
[ك٣٣٤٤٢]

٣٦٤٥ - ماله حكم مرض الموت

أجمع العلماء أن من بلغت منه الجراح أن أنفذت مقاتله ، أو قُدِّمَ للقتل
في قصاص ، أو لرجم في زنى ، أنه لا يجوز له من القضاء في ماله ، إلا ما يجوز
للمريض صاحب الفراش المخوف عليه . [ك٣٣٤٤٠]

(٣٦٣١)

ميرفوق

ر: ارتفاق

مريض

رَ: مرض الموت ، دواء

٣٦٤٦ - عيادة المريض

الإجماع على أن عيادة المريض فضل ، وسنة غير واجبة ، وسواء فيه من يعرفه ، ومن لا يعرفه ، والقريب ، والأجنبي . [ش ٣٤٢/٨ ، ٤٦٢/٩ ، ٤٦٢/٩ مر ١٥٧ ك ١١٦٣٩ ف ٩٢/١٠ (عن النووي) ن ١٦/٤ (عن النووي)] .

- خروج المعتكف من المسجد لعيادة المريض

(٣٣٧)

٣٦٤٧ - إخبار المريض عن حاله

إخبار المريض صديقه ، أو طبيبه عن حاله لا بأس به بالاتفاق . [ف ١٠١/١٠] .

- تكليف المريض بالصلاة

(٢٢١٠ - ٢٢١١)

- صفة صلاة المريض

رَ: صلاة المريض

- تكليف المريض بصلاة الجمعة

(٢٤٢١)

- ترك المريض صلاة الجمعة

(٢٣٧٥)

- إباحة التيمم للمريض

(٧٩٨)

- تكليف المريض بالصوم

(٢٥٩٠)

- تكليف المريض الفقير بالحج

(٩٦٣)

- الطواف بالمريض

(٢٧٨٩)

- تنفيذ حد الجلد على المريض

(١١٠٩)

- منع المخذوم من المسجد

(٣٦٨٥)

- لا جهاد على المريض

(٩٢٦)

- نفقة الزوجة المريضة

(٤١١٠)

مزابنة

- حكم المزابنة

(٦٥٥)

مزارعة

٣٦٤٨ - حكم المزارعة

أجمعت الصحابة على أن المزارعة جائزة: [ي/٥/٣٤٣، ٣٤٤ ف/٥/٨
ن/٥/٢٧٤ (عن البخاري)].

٣٦٤٩ - العوض في المزارعة

إن المزارعة على جزء شائع بما يخرج من الأرض ، كالثلث ، أو النصف ، أو
السدس ، أو أي جزء مسمى كان منسوباً من الجميع إلى مدة معروفة جائزة
بالإجماع المتيقن المقطوع به .

وإن زارعه على أن لرب الأرض زرعاً بعينه ، وللعامل زرعاً بعينه ، فهو فاسد بإجماع العلماء .

وإن المزارعة بنصيب من غلة أرض أخرى فاسدة إجماعاً . [م ١٣٤٤ مر ٦٠ ي ٣٥١/٥ ح ٦٤/٤] .

٣٦٥٠ - تقديم العامل البذر

يجوز في المزارعة أن يكون البذر من العامل ، وهو فعل عمر ، وقد اشتهر ذلك ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً . [ي ٣٤٨/٥ ، ٣٤٩] .

٣٦٥١ - المزارعة بين الشركاء المالكين

إن كانت الأرض لثلاثة ، فاشتركوا على أن يزرعوها بينهم ، ودوابهم ، وأعوانهم ، على أن يوزع المحصول على قدر مالهم ، فهو جائز في قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وابن المنذر بلا خلاف يعلم . [ي ٣٥٣/٥] .

٣٦٥٢ - المزارعة في أرض الوقف

يجوز للموقوف عليه أن يزارع في الأرض الوقف بلا خلاف يعلم . [ي ٣٤٠/٥] .

٣٦٥٣ - المزارعة في أرض الخراج

يجوز لمن في يده أرض خراجية أن يزارع فيها بلا خلاف يعلم . [ي ٣٤٠/٥ م ١٢٦٨] .

مزدلفة

- تحديد المزدلفة ، والمبيت بها

(١٠٠٦ - ١٠٠٧)

مسابقة

٣٦٥٤ - حكم المسابقة

أجمع المسلمون على جواز المسابقة . [ي ٤٦٦/٩ مر ١٥٨ ح ١٠١/٥] .

٣٦٥٥ - ماتكون به المسابقة

اتفقوا على إباحة المسابقة بالخييل ، والإبل ، وغيرها من الدواب ، وعلى الأقدام ، والترامي بالسهم ، واستعمال الأسلحة . وخصها مالك ، والشافعي ، بالخييل والإبل ، والسلاح . وخصها البعض بالخييل . وأجازها عطاء في كل شيء .

وقد أجاز العلماء سبق على الأقدام في غير الرهان . [ما ٦٢١ مر ١٥٧ ك ٢٠٤٨٤ ش ٧/٤٧٠ ، ٨/٦٦ ف ٦/٥٥ ، ٧/٣٧٣ (عن القرطبي) ٨/٧٨ ، ٧٩ (عن القرطبي)] .

٣٦٥٦ - المسابقة بعوض

إن المسابقة بعوض جائزة بالإجماع ، لكن بشرط أن يكون العوض من غير المتسابقين ، أو يكون بينهما ، ويكون معهما محلل ، وهو ثالث على فرسه مكافئ لفرسهما ، ولا يُخرج المحلل شيئاً من عنده .

وإن جعل السلطان ، أو غيره ، شيئاً من ماله للسابق في الخيل خاصة جاز بلا خلاف يعلم .

وإن أخرج أحد المتسابقين بالرَّمي بالقوسين المتساويتين من ماله شيئاً مُسمًى ، فإن سبقه الآخر أخذه ، وإن سبق هو أحرز ماله ، ولم يَغرم الآخر شيئاً ، فذلك مباح بلا خلاف يعلم .

أما إن أخرج كل من المتسابقين عوضاً ، فمن غلب أخذ الجميع ، فهذا ممنوع بالاتفاق . [ش ٨/٦٦ - ٦٧ ك ٢٠٤٧٢ مر ١٥٧ ف ٦/٥٥ ٨/٧٨ (عن ابن حجر)] .

٣٦٥٧ - المسابقة بلا عوض

أجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض . [ش ٨/٦٦ ف ٦/٥٥ ٨/٧٨] .

مسألة

ر: سؤال

مسؤولية

ر: ضمان

مسافر

ر: سفر

صلاة المسافر

مساقاة

٣٦٥٨ - حكم المساقاة

المساقاة جائزة بالإجماع . [ي/٥ ٣٢٣، ١٢٦٨م، ١٣٢٨] .

٣٦٥٩ - الشجر الذي تجوز فيه المساقاة

إن المساقاة جائزة في جميع الشجر المثمر بالإجماع .

وهي تصح في البعل من الشجر ، كما تجوز فيما يحتاج إلى سقي ، وهذا لا يعلم فيه خلاف .

أما ما لا ثمرة له من الشجر ، فإن المساقاة عليه لا تجوز في قول مالك ، والشافعي ، وأحمد بلا خلاف يعلم . [ي/٥ ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠] .

٣٦٦٠ - المساقاة على الشجر الوقف

المساقاة على شجر الوقف جائزة بلا خلاف يعلم . [ي/٥ ٣٤٠] .

٣٦٦١ - المساقاة المطلقة

أجمعوا جميعاً على أن المساقاة على أصول الرطبة إلى غير وقت مُسمى ، باطلة إلا أن أبا ثور قال فيها قولان : أحدهما : هذا ، والآخر على أنها أول جرة ، كما تكون النخل على أول الثمرة . قال : والأول أحب إلي . [خ/١ ١٢٩] .

٣٦٦٢ - المساقاة قبل بدو صلاح الثمرة

اتفقوا على أن المساقاة قبل بدو صلاح الثمرة جائزة . [ب/٢ ٢٤٦] .

٣٦٦٣ - مخالفة المساقاة للشرع

اتفقوا على أن المساقاة إذا وقعت على الوجه غير الذي أجازته الشرع أنها تنفسخ مالم تَقْتَّ بالعمل . [ب٢/٢٤٨] .

٣٦٦٤ - عقد المساقاة قبل العمل

إن عقد المساقاة قبل العمل لا يوجب شيئاً بلا خلاف . [ي٥/٣٣٠] .

٣٦٦٥ - العوض في المساقاة

أجمعوا على أن المساقاة تجوز بكل ما اتفقا عليه من أجزاء الثمر ، كالسُّدس ، والثلث ، أو أي جزء مُسمًى كان منسُوباً من الجميع إلى مُدة معروفة . وأنكر أبو حنيفة المساقاة على شيء من الغرس ببعض ما يخرج منها .

واتفقوا على أنه لا يجوز اشتراط جزء معلوم من الثمرة ، وزيادة دراهم معلومة ، كعشرة ، أو نحوها ، أو شيئاً من الأشياء الخارجة عن المساقاة ، إلا الشيء اليسير . [مر٦٠ م ١٣٤٤ ب٢/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ي٥/٣٤٠ م ١١٥] .

٣٦٦٦ - ما يجب على العامل

إن العلماء أجمعوا على أن الذي يجب على العامل هو السَّقْي ، والإبار . [ب٢/٢٤٤] .

٣٦٦٧ - حصر حق العامل بالثمرة

أجمعوا على أن ما كان في البستان من الدَّوَاب ، والعبيد ، أنه ليس من حقِّ العامل . [ب٢/٢٤٥] .

٣٦٦٨ - المساقاة حين عدم زيادة الثمرة

إن بقي على الشجر الثمر ما لا تزيد به الثمرة ، كالجُذاذ ، ونحوه ، فإن المساقاة عليه لا تجوز بغير خلاف . [ي٥/٣٢٥] .

مسجد

ر: المدينة المنورة ، مكة المكرمة

٣٦٦٩ - فضل المسجد الأقصى ، وزيارته

أجمع العلماء على فضل المسجد الأقصى ، وعلى استحباب زيارته ،
والصلاة فيه . [٢٢١/٨٤] .

٣٦٧٠ - نذر زيارة غير المسجد الحرام ، والنَّبَوِي ، والأقصى

إن نذر زيارة مسجد من مساجد المسلمين غير المساجد الثلاثة : المسجد
الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى ، لا يجب ، ولا يتعقد في مذهب
العلماء كافة ، إلا محمد بن مسلمة المالكي فإنه قال : إذا نذر قصد مسجد قباء
لزمه قصده .

وقال الليث بن سعد : يلزمه قصد المسجد ، أي مسجد كان . وعن الحنابلة
رواية أنه يلزمه كفارة يمين ، ولا يتعقد نذره . وعن المالكية رواية أنه إن تعلقت به
عبادة تختص به ، كرباط ، لزمه ، وألاً فلا . [ش ٣٥/٦ ف ٥١/٣ (عن النووي)] .

٣٦٧١ - المَلِك الذي يبنى به المسجد

إن بناء المسجد فيما يملكه المرء جائز ، وأما في غير ملكه ، فممنوع ،
وعليه الإجماع .

أما بناء المسجد في الأرض المباحة حيث لا يضُرُّ بأحد ، فجائز بالإجماع ،
إلا أنه رُوِيَ منعه عن ربيعة ، والحسن . ونقل عن علي ، وابن عمر بإسنادين
ضعيفين . [ف ٤٤٧/١ (عن المازري)] .

- وقف الأرض لبناء مسجد

(٤٤٧١)

٣٦٧٢ - الإجارة في بناء المسجد

إن الإجارة في بناء المساجد جائزة بإجماعهم . [ب ٣١٠/١ م ٩١٣
ح ١٨٦/١] .

٣٦٧٣ - استقلال بناء المسجد

لا يصح جعل العلو مسجداً دون السفلى ، ولا العكس . وهو فعل
المسلمين . وقال الشافعي : بل يصح . وقال المؤيد بالله : إن كان المالك واحداً

صح جعل السفلى مسجداً دون العلو، ويؤمر برفعه، لا العكس. وإن إجماع المسلمين في فعلهم على خلاف ذلك. [حـ/١٦٢/٤].

٣٦٧٤ - زخرفة المسجد

يحرم تزيين المسجد، إلا المحراب. وهو عمل السلف من غير تناكر. وقال المنصور بالله: يجوز مطلقاً. وقال محمد بن القاسم: يحرم مطلقاً.

أما زخرفة محراب المسجد، وتوقيه، فجائز، لعمل السلف من غير نكير. [حـ/٢٢٢/٤، ١٦١/٤].

- تطهير المسجد

(٤٠٣٧)

٣٦٧٥ - تطيب المسجد

إن تطيب المسجد هو عمل المسلمين. [حـ/٢٢٤/١].

٣٦٧٦ - نهى أكل الثوم، ونحوه عن دخول المسجد

من أكل الثوم، والبصل، ونحوهما، فإنه منهي عن دخول أي مسجد من المساجد في مذهب العلماء كافة، إلا ما حكى عن البعض من أن هذا النهي خاص بمسجد النبي ﷺ. [ش/٢١٦/٣ ن ١٥٤/٢ (عن النووي)].

٣٦٧٧ - البصاق في المسجد

لا يجوز البصاق في المسجد ألبتة، وإن كان في غير صلاة، إلا أن يدفنه، وهو قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف.

أما البصاق، والتنخيم في الثوب، فجائز بلا خلاف. [م/٣٩١ ت ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ف ١/٤٠٦ ن ٢٣٥/٢].

٣٦٧٨ - الوضوء في المسجد

إن إجماع العلماء على جواز الوضوء في المسجد، وإسقاط مائه في أرضه، إلا أن يؤدي أحداً بوضوئه، أو يبيل موضع الصلاة، فإنه مكروه. [ي/١٤٠/١ (عن ابن المنذر) ش/٣١٩/٢، ٤٢٠ (عن ابن المنذر) ع/١٨٩/٢، ٥٦٥/٦ (عن ابن المنذر)].

٣٦٧٩ - اتخاذ موضع ثابت في المسجد

إن الاتفاق على أنه يجوز إبطان الرجل موضعاً يلزمه حاجة ، كتدريس علم ، أو للإفتاء ، أو سماع الحديث ، ونحو ذلك . [ش ١٥٥/٣ (عن عياض)] .

٣٦٨٠ - أفعال الطاعة في المسجد

أجمع المسلمون على جواز الأمور التي فيها طاعة ، كالجلوس في المسجد للاعتكاف ، والقراءة ، وسماع الموعظة ، وانتظار الصلاة ، ونحو ذلك . [ن ٤٣/١ (عن النووي)] .

- الاعتكاف في المسجد

ر : اعتكاف

- صلاة تحية المسجد

ر : صلاة تحية المسجد

- التطوع في المسجد

(٢٣٦٣)

٣٦٨١ - دخول المرأة المسجد

شهود النساء المساجد لا خلاف فيه ، إلا أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد بلا اختلاف . [ك ١٠٢٩٧ - ١٤٩٨٣] .

(٢٣٧٣)

- الإذن للزوجة بالصلاة في المسجد

(١٨٧٦)

- الصلاة في مسجد الضرار

(٢٢٣١)

- اشتراط المسجد للجمعة

(٢٤٢٨)

- إدخال الميت إلى المسجد

(٢٤٧٢)

٣٦٨٢ - القضاء في المسجد

إن القضاء في المسجد لا يُكره بإجماع الصحابة . [ي ١٠/١٣٢] .

٣٦٨٣ - البيع في المسجد

البيع ، والشراء في المساجد منهي عنه بالإجماع .

فإن وقع ، كان صحيحاً إجماعاً^(١) . [حـ ١/٢٢١ ن ٢٠٩/١٥٩ (عن العراقي .
والماوردي) ف ١/٤٣٦ (عن الماوردي) .

٣٦٨٤ - وضع الطعام في المسجد

وضع الماء ، والطعام في المسجد لمن أَرَادَهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ .
[ش ٨/١٠٤] .

٣٦٨٥ - منع المَجْدُومِ مِنَ الْمَسْجِدِ

لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمَجْدُومِينَ إِذَا كَانُوا نَادِرِينَ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مِنَ
الْمَسَاجِدِ ، وَالْجَمَاعَةِ ، وَلَا مِنْ شُهُودِ الْجُمُعَةِ . [ف ١٠/١٣٢] .

٣٦٨٦ - الخروج من المسجد بعد الأذان

إن الخروج من المسجد بعد سماع الأذان وقبل الصلاة ، مكروه عند عامة
أهل العلم ، إِذَا كَانَ لغير عُذْرٍ مِنْ طَهَارَةٍ ، أَوْ نَحْوِهَا . فَإِنْ كَانَ لَعُذْرٍ جَازٍ بِلَا
كِرَاهَةٍ . [ن ٢/١٦٥ (عن ابن رسلان)] .

٣٦٨٧ - جلوس المُحَدِّثِ فِي الْمَسْجِدِ

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ الْجُلُوسِ فِي
الْمَسْجِدِ^(٢) . [ش ٢/٣١٩ ع ٢٤/١٨٨] .

(١) نهى رسول الله ﷺ عن البيع في المسجد ، وقد أخرج ذلك أحمد ، وأصحاب السنن ، وحمله جمهور
العلماء على الكراهة . [ن ٢/١٥٨ ، ١٥٩] .

(٢) أما المحدث حدثاً أكبر ، فقد منع جماعة من العلماء جلوسه في المسجد ، وأباحه داود ، وأصحابه .
[ب ١/٤٦] .

- عبور الجنب المسجد

(٨٩٨)

- عبور الحائض ، والنفساء المسجد

(١٢٩٥ - ٤١٠١)

٣٦٨٨ - التَّصَرُّفُ بِفَضْلِ أَثَاثِ الْمَسْجِدِ

إن مافضلي من حُصْرِ المسجد ، وزِيَّتِهِ ، ولم يُحْتَجْ إليه ، جاز أن يُجْعَلَ في مسجد آخر ، أو يتصدق به على الفقراء ، وهو قول عائشة ، وقد انتشر ، ولم يتكرر ، فيكون إجماعاً . [٥٢١ ، ٥٢٠/٥] .

٣٦٨٩ - بيع مسجد البيت

إن مسجد البيت لاختلاف في جواز بيعه ، وفي تغييره . [٦٣٣م] .

- بيع المسجد الوقف

(٤٤٦٧)

٣٦٩٠ - هدم المسجد لرحيل أهله

إذا أجلي أهل محلة لمخافة ، أو غيرها ، لم يكن لهم هدم المسجد لنقل آتة إلى مسجد حيث هم إجماعاً . [١٦٣/٤] .

المسجد الأقصى

- فضل المسجد الأقصى

(٣٦٦٩)

المسجد الحرام

ر: مَكَّة الْمُكَرَّمَة

المسجد النبوي

- فضل المسجد النبوي

(٣٦١٩ - ٣٧٦٦)

مسح
ر: تيمم

٣٦٩١ - المسح على البرقع

أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على البرقع في الوجه. [٥١٥/١٤].

٣٦٩٢ - المسح على الجبيرة

المسح على الجبيرة جائز، وهو مجمع عليه. [٥١٢/١٤].

- تيمم صاحب الجبيرة

(٨٠٢)

٣٦٩٣ - المسح على الجرثوق

المسح على الجرثوقين جائز في قول العلماء كافة. وفي مذهب الشافعي الجديد، ورواية عن مالك المنع منه. [٥٥١/١٤] (عن الزني وأبي حامد).

٣٦٩٤ - المسح على الجوارب

المسح على الجوارب جائز^(١)، وهو فعل علي، وعمار، وابن مسعود، وأنس، وابن عمر، والبراء، وبلال، وابن أبي أوفى، وسهل بن سعد، تسعة من الصحابة، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم، فكان إجماعاً. [٢٦٦/١].

٣٦٩٥ - كيفية المسح على الجوارب

اتفقوا على أنه إن مسح على الجوارب بثلاث أصابع أجزأه^(٢). [٢٢٢م] (عن البعض).

٣٦٩٦ - المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز في السفر، والحضر، سواء أكان حاجة، أم لغيرها، حتى إنه يجوز للمرأة الملازمة بيتها، والزمن الذي لا يمشی. وعليه إجماع الصحابة، والعلماء. وأنكرته الشيعة، والخوارج. ولا يعتد بخلافهم.

(١) يجوز المسح على الجوارب بشرطين: (أحدهما) أن يكون صفيقا لا يبدو منه شيء من القدم، (والثاني) أن يمكن متابعة المشي فيه. [٢٦٦/١].

(٢) قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة. [٢٢٢م].

وقد أجمعوا على أن المسح على الخُفَّين مأخوذ من طريق الأثر، لا من طريق القياس. [ك ٢١٣٥ - ٢١٤٣ - ٢١٨١ ش ٢/٢٨٤ ع ١/٥١٣ - ٥١٤ (عن ابن المبارك، وابن المنذر) ب ١٩/١ ي ٢٥٤/١ (عن ابن المبارك) ف ١/٢٣٤ - ٢٤٤ (عن ابن المبارك، وابن عبد البر) ن ١٧٦/١، ١٨٠ (عن ابن المبارك، وابن عبد البر، وابن سيد الناس)].

٣٦٩٧ - كيفية المسح على الخُفَّين

اتفقوا على أنه مسح على الخُفِّ بثلاث أصابع أجزأه^(١).

وإن استيعاب الخُفِّ بالمسح لا يجب بالإجماع.

ويجزىء مسح ظاهره بلا خلاف.

أما مسح باطنه، ومسح مافوق الكعب، فلا يجزىء بالاتفاق.

وقد أجمع المسلمون على أن الاختصار على مسح أسفل الخف لا يجزىء، وقال أبو إسحاق الرُّوزِّي: يجزىء مسح أسفل الخف. وهذا خلاف الإجماع فلا يعتد به. [٢٢٢م (عن البعض) ط ٣١/١ ي ٢٦٩/١ (عن ابن المنذر) ع ١/٤٤٢، ٥٦٣، ٥٦٤ (عن ابن سريج)].

٣٦٩٨ - مدة المسح على الخُفَّين

إن التوقيت في المسح على الخُفَّين هو ثلاثة أيام للمسافر، ويوم وليلة للمقيم، وهو قول عامة العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم. وحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، والشعبي، وربيعة، والليث، وأكثر أصحاب مالك، والمشهور عنه أنه لا توقيت في المسح، ويمسح ماشاء. وروي عن مالك أنه مؤقت، وروي عنه أنه مؤقت للحاضر دون المسافر. وقال سعيد بن جبير يمسح من غدوه إلى الليل.

ومن مسح في السفر أقل من يوم وليلة، ثم أقام، أو قدم من سفره، فإنه يتم مسح مقيم، ويخلع الخُفَّ، وعليه الإجماع. وقال المزني: يتم مسح مسافر. والإجماع على خلافه.

(١) قد صح إجماعهم على وجوب المسح بإصبع واحدة. [٢٢٢م].

أما إن مسح في السفر يوماً وليلة ، فصاعداً ، ثم أقام ، أو قدم ، خلع الخف في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، بلا مخالف يعلم .

ومن لم يمسح حتى سافر ، فإنه يتم مسح مسافر بلا خلاف يعلم بين أهل العلم .

ومن لبس الخف ، وأحدث في الخضر ، ثم سافر قبل خروج وقت الصلاة ، فإنه يمسح مسح مسافر عند جميع العلماء .

وكذلك من لبس الخف في الخضر ، وسافر قبل الحدث ، فإنه يمسح مسح مسافر بالإجماع . [ت ١٠٨/١ ع ١٠٨/١٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ (عن أبي عيسى الترمذي ، والخطابي ، وابن سريج) ي ٢٦٢/١ ، ٢٦٤] .

٣٦٩٩ - صفة الخف الذي يُمسح عليه

اتفقوا على جواز المسح على الخف الصحيح .

أما إذا تخرق ، حتى تَبْدُو القدم فإن المسح عليه لا يجزىء بالإجماع^(١) . [ط ٩٨/١ ب ٩٨/١ ف ٢١٥/١ (عن الطحاوي)] .

٣٧٠٠ - لبس الخف على طهارة

يشترط للمسح على الخفين أن تكون الرجلان طاهرتين بطهر الوضوء ، وهذا مجمع عليه ، إلا خلافاً شاذاً .

وعليه ، فإن من لبس خفين ، ثم أحدث ، ثم لبس فوقهما خفين ، أو جرموقين ، لم يُجزىء المسح عليهما بغير خلاف .

وقد أجمعوا على أنه إذا توضأ ، وغسل إحدى رجليه ، فأدخل المغسولة الخف ، ثم غسل الأخرى ، وأدخلها الخف ، أنه طاهر .

وأجمعوا على أنه لو نزع الخف الأول بعد لبسه ، جاز له المسح . [ك ٢٢٨٣ - ٢٢٩٦ ما ٢٠ ب ٢١/١ ي ٢٥٥ ، ٢٥٧ ع ٥٥٦/١ (عن الجويني)] .

(١) الطحاوي منازع في نقل الإجماع المذكور . [ف ٢١٥/١] .

٣٧٠١ - الطهارة التي يمسح فيها على الخف

الإجماع على أن المسح على الخُفَّين خاص بالوضوء ، ولا يجرىء في غسل الجنابة ، ولا في غسل واجب ، ولا مستحب . [ف/١٢٤٨ ي ١/٢٥٦ ع/٥١٧] .

٣٧٠٢ - المسح على العصابة

يجوز المسح على العَصَائِب ، وهو قول ابن عمر ، ولم يعرف له في الصحابة مخالف . [ي/١٢٥١ ، ٢٥٢] .

٣٧٠٣ - المسح على القفاز

أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على القَفَّازَيْن في اليدين . [ع/٥١٥] .

٣٧٠٤ - المسح على اللِّفَاف ، والخِرْق

المسح على اللِّفَاف ، والخِرْق التي توضع على القدم لا يجوز بلا خلاف يعلم . [ي/٢٦٧ ، ٢٦٨] .

٣٧٠٥ - المسح على النِّعْلَيْن

جواز المسح على النِّعْلَيْن مجمَّع عليه بين الصحابة . [ن/١٨٠] (عن ابن سيد الناس) .

٣٧٠٦ - المسح على الوَقَاية

المسح على الوقاية لا يجرىء بلا خلاف يعلم . [ي/٢٧٤] .

٣٧٠٧ - نواقض طهارة المسح

أجمعوا على أن نواقض هذه الطهارة هي نواقض الوضوء بعينها . [ب/٢٢] .

(٤٤١٩)

مسلم

ر: إسلام

مَسْكِر

ر: خَمَر

مَسْكَن

٣٧٠٨ - اتخاذا المسكن

اتفقوا على أن بناء ما يَسْتَرُّ به المرء ، هو و عياله ، وماله ، من العيون ،
والبرد ، والحر ، والمطر ، أو اكتساب منزل ، أو مسكن يستر ماذكرنا ، فرض .
[مر ١٥٥] .

٣٧٠٩ - زخرقة المسكن

تأ لا خلاف فيه كراهة مُجاوِزة الحد في الإنفاق على البناء زيادة على
قدر الحاجة ، ولا سيما إذا أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرقة . [ف ١٠/٣٣٥] .

- استئجار المسكن

(٣٦ - ٣٧)

مَسْكِين

- دفع الزكاة للمسكين

(١٧٧٣)

- دفع الكفارة للمسكين

(٣٤٦٦ - ٣٤٧٦ - ٣٤٨١ - ٣٤٩٨)

مَشْرِك

٣٧١٠ - الشرك ، والكفر سواء

الإجماع على أن الكفر ، والشرك سواء . [حق ٨٧] .

ر: كَفَر

٣٧١١ - من هو المُشْرِك

اتفقوا على أن من عدا اليهود ، والنصارى ، من أهل الحرب يُسمون مشركين . [مر ١٢٠] .

(٣٤١٢)

- خلود المُشْرِك في النار

(٣١٩٧ - ٤٠٠٤)

٣٧١٢ - عقوبة المشرك

إن الإجماع على أن القتل ، والصلب ، وقطع الرجل ، واليد لا يفعل بالمشركين لذلك . [ح ١٩٧/٥] .

٣٧١٣ - عقاب المشرك ليس كفارة له

لا خلاف في أن المشرك إذا عُوقِبَ على شُرْكِه لم يكن ذلك كفارة له ، بل زيادة في نكاله . [ف ٧٠/١٢] .

٣٧١٤ - سكن المشركين في اليمين

لا يُمنَعُ المُشْرِكُون من سُكْنَى اليمين ، وعليه اتفاق الجميع . [ف ١٢٨/٦] .
ن ٦٥/٨ (عن ابن حجر) .

٣٧١٥ - نكاح أهل الشرك

أجمعوا على أنه لا يجوز للمسلم ، ولو فاسقاً ، أن ينكح المشركة ، ولا للمسلمة ، ولو كانت فاسقة ، أن تنكح المشرك . [ك ٢٤٣٩٨ ح ٣٧/٣ ب ٧٣/٢ ي ٥٤/٧ ن ١٤٥/٦ (عن المهدي)] .

(٣١٨٨)

- التسري بالمشركة

(٧٠٥)

٣٧١٦ - ذبيحة المشرك

أجمعوا على أن ذبيحة غير الكتابي لا تحل ، ولو سَمَى الله عز وجل .
[ك ٢١٦٤٨ ب ١/٤٣٥ ي ٥٤/٧ ح ٣٠٤/٤] .

٣٧١٧ - أكل صيد المشرك

اتفقوا على أن ماصاده المشرك ، فقتله الكلب ، أو غيره ، لا يؤكل .
[مر٤٦٦ ب ١٤٤٨/١] .

٣٧١٨ - الاستعانة بالمشرك

صح الإجماع على جواز الاستعانة بالمشرك في خدمة الدابة ، ونحوها مما لا يخرجون فيه عن الصغار . [٢١٥٨م] .

- استئجار المشرك

(٢٩٥٢)

- استئجار المشرك للمسلم

(٢٩٥٣)

- عتق العبد المشرك

(٢٨٦٦)

مصافحة

٣٧١٩ - حكم المصافحة

مصافحة الرجل للرجل عند التلاقي سنة بالإجماع . [٤٠٧/٣ ، ٤٧٥/٤ ،
ك٣٩٠٤٦ مر١٥٧ ف ١١/٤٦ ، ٤٧ (عن النووي ، وابن بطال ، وابن عبد البر)] .

٣٧٢٠ - كيفية المصافحة

إن الأخذ باليد هو مبالغة بالمصافحة ، وهو مستحب عند العلماء .
[٤٧/١١ ف (عن ابن بطال)] .

مصحف

ر: قرآن

مصيبة

٣٧٢١ - ما يقال عند المصيبة

إجماع المسلمين على أنه يُندب أن يقول المسلم عند المصيبة : إنا لله ، وإنا إليه راجعون . [ش ٢٣٩/٤] .

مضاربة

رَ : شَرَكَةُ الْمُضَارَبَةِ

معاطاة

- معنى المعاطاة

(٥١٣)

معاملة

رَ : مُسَاقَاة

معتوه

رَ : عَتَّه

معدن

- تَمْلِكُ الْمَعَادِنَ بِالْإِحْيَاءِ

(١٥٩)

- بَيْعُ الْمَعْدِنِ

(٥٧٠)

٣٧٢٢ - ما في المعادن

الإجماع على أنه يجب الخمس من المعادن قبل إخراج المؤن . [حد ٢٢٧/٢] .

- زكاة المعادن

(١٧٤٢ - ١٧٤٥)

ر: زكاة الذهب

زكاة الفضة

- ملكية الذهب

(١٥٧٣)

- التحلي بالذهب ، والفضة

ر: حلي

معصية

٣٧٢٣ - اجتناب المعاصي

اجتناب المعاصي فرض بلا خلاف . [م ١٢١] .

٣٧٢٤ - نوعا المعاصي

إن المعاصي تنقسم إلى كبائر ، وصغائر في قول عامة الفقهاء ، إلا أبا بكر بن الطيب ، وأصحابه ، فإنهم يقولون : إن المعاصي كلها كبائر . [ف ٣٣٦/١٠] (عن ابن بطلان) .

٣٧٢٥ - النص على بعض الصغائر

الإجماع على أنه يصح أن تُعلم الصغائر بالسمع . [حق ٨١] .

- ما يوجب الكفر

ر: كفر

- ما يوجب العقوبة

ر: حدود ، قصاص

٣٧٢٦ - ظلم مرتكب الصغيرة لنفسه

إن فاعل الصغيرة ظالم لنفسه اتفاقاً . [حق ٨٢] .

- صيد البر بحق المُحرّم معصية

(١١٤)

- بيع وسيلة المعصية

(٥٧٨)

- الهَرَب من المعركة من الكبائر

(٩٤٣)

- تأخير الحج معصية

(٩١٧)

- إقامة المجرم الحد على نفسه معصية

(١٠٨٣)

- الوطء المباح في حالة مُحَرَّمَة معصية

(١١٣٠)

- قطيعة الرَّحْم من الكبائر

(١٥٧٤)

- الربا من الكبائر

(١٥٨٢)

- السُّحر من الكبائر

(١٩١٠)

- تَعَمُّدُ وَضْع الحديث من الكبائر

(١٩٧١)

- شهادة الزور من الكبائر

(٢١٣٩ - ٢١٤٠)

- تأخير الصلاة عن وقتها معصية

(٢٢٢٨)

- التشاغل عن صلاة الجماعة معصية

(٢٣٧١)

- تصوير الحيوان من الكبائر

(٢٥٦٩)

- الغُلُول في الغنيمة من الكبائر

(٣٠٨٠)

- الغيبة من الكبائر

(٣٠٩١)

- الجور في الحكم من الكبائر

(٣٣٨١)

- اللواط من الكبائر

(٣٥٧٢)

- عصمة محمد ﷺ من الكبائر

(٣٥٩٧)

- عصمة الأنبياء من المعاصي

(٤٠١٦)

- نذر المعصية

(٤٠٦١)

- عقوق الوالدين من الكبائر

(٤٣٠٦)

- الوصية بما هو معصية

(٤٣٥٥)

- أكل مال اليتيم من الكبائر

(٤٥٣٤)

- إيمان مرتكب الكبيرة

(٤٨٤ - ٣٤٦٤)

- تعذيب مرتكب المعصية بالنار

(٤٨٤ - ٩١٦ - ٤٠٠٢)

- التوبة من المعصية

ر: توبة

- زوال إثم المعصية بالحد

(١١٠٦)

٣٧٢٧ - غفران المعصية بلا توبة

مذهب أهل السنة غفران الذنوب بلا توبة إذا شاء الله غفرانها .

[ش/١٠/٥٤] .

(٣١٩٧)

٣٧٢٨ - الإصرار على المعصية

الإصرار على الذنب حرام ، ومعصية بإجماع الأمة كلها المتيقن . [م/٢١٧١

ف/١١/٢٧٤] .

- ارتكاب المعصية بطريق الغلط

ر: غَلَط

- ارتكاب الناسي للمعصية

(٤٠٩٦)

٣٧٢٩ - لوم مرتكب المعصية

أجمعت الأمة على جواز لوم مرتكب المعصية بل على استحبابه .
[ف١١/٤٣٢ ك٣٨٧٩٣] .

٣٧٣٠ - قتل مرتكب المعصية

الإجماع على أنه لا يجوز قتل العاصي بترك أي خصلّة من خصال الإسلام . [ن٦/٧] .

- صلاة مرتكب المعصية

(٢٢١٥)

- أثر المعاصي في الصوم

(٢٦٣٣)

- شهادة العاصي

(٢١٣٥)

- لا طاعة للخليفة في معصية

(١٣٧٦ - ١٣٧٩)

- الغسل من المعاصي

(٣٠٠٧)

- الصلاة على مرتكب المعصية

(٢٤٦٥)

مفقود

- من هو المفقود

(٣٧٣١)

٣٧٣١ - متى يباح لزوجة المفقود النكاح

من كان ظاهر غيبته الهلاك ، كالذي يفقد من بين أهله ليلاً ، أو نهاراً ، أو يخرج إلى الصلاة ، أو مكان قريب ، فلا يرجع ، أو يفقد في المعركة ، فإن زوجته تتربص أربع سنين ، ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ، وتحمل بعدها للأزواج ، وهو قول عمر ، وعثمان ، وعبد الله بن الزبير ، وقد انتشر في الصحابة ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً^(١) . [ي/٨٥ - ٩٦ ، ٩٧] .

٣٧٣٢ - نفقة زوجة المفقود

أجمعوا على أن زوجة المفقود ينفق عليها من ماله في العدة بعد الأربع سنين ، أربعة أشهر وعشراً . [ما/٨٠] .

٣٧٣٣ - متى لا يباح لزوجة المفقود النكاح

إذا كانت غيبة المفقود غير منقطعة ، يُعرف خبره ، ويأتي كتابه ، فهذا ليس لامراته أن تتزوج في قول أهل العلم أجمعين ، إلا أن يتعذر الإنفاق عليها من ماله ، فلها أن تطلب فسخ النكاح ، فيفسخ نكاحه . [ي/٨٤] .

٣٧٣٤ - عودة المفقود قبل نكاح امراته

أجمع العلماء على أن المفقود لو جاء قبل أن تتزوج امراته ، أنه أحق بها . [ك/٢٦٥٩٥] .

٣٧٣٥ - عودة المفقود بعد نكاح امراته

إن تزوجت امرأة المفقود ، ثم عاد بعد دخول الزوج الثاني بها ، فإن المفقود يُخير بين أخذها ، فتكون زوجته بالعقد الأول ، وبين أخذ صداقها ، وتكون زوجة الثاني ، وعليه إجماع الصحابة .

وقد أجمعوا على سقوط الحد ، وعلى أنها إن ولدت ، فنسب الولد للاحق بالزوج الثاني ، وانفرد أبو حنيفة ، فقال : الولد للأول ، وهو صاحب الفراش . [ي/٩٩ ما ٨١١ ح ٥٣/٣] .

(١) تنكح امرأة المفقود بعد صحة طلاقه ، أو رده ، أو موته بيقين ، أو ببينة إجماعاً . [ح/٣٥/٣] .

٣٧٣٦ - اثر عودة المفقود في ماله

إن عاد المفقود ، فإن كل ما أخذ من ماله يُرد إليه اتفاقاً . [حد/٣٦١/٥] .

- ورثة المفقود

(٣٩٣٧)

مفلس

ر: تفليس

مقبرة

ر: قبر

مكاتب

ر: رقيق

٣٧٣٧ - حكم المكاتب

أجمعت الأمة على أن المكاتب مشروعة .

وهي جائزة بالإجماع ، ومستحبة في قول عامة أهل العلم^(١) .

وروي وجوبها عن عطاء ، والضحاك ، وعمرو بن دينار ، وداود ، وهو رواية عن أحمد . [ي/٤٦٦/١٠ ك ٣٤٠٧٥ حد/٢١٢/٤] .

٣٧٣٨ - صفة السيد المكاتب

اتفقوا على أن من شرط السيد المكاتب أن يكون مالكا صحيح الملك ، غير محجور عليه ، صحيح الجسم .

فإن كان معتوها ، فإن كتابته باطلة في قولهم جميعاً . [ب/٣٧١/٢ خ/٣٠/١] .

^(١) روي وجوبها عن عمر ، وعثمان ، والزبير ، وأنس ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة . [١٦٨٥م] .

٣٧٣٩ - صفة العبد المُكاتب

لا يعلم خلاف في أنه يشترط في العبد المكاتب أن يكون قوياً على السَّعي للوفاء بمال الكتابة .

فإن لم يكن كذلك ، فإن إجابته لطلب المُكاتبَة لا تجب بلا خلاف .

وإن الأمة ، كالعبد في الكتابة بالإجماع . [ب ٣٧١/٢ ي ١٠/٤٦٧ ح ٢١٥/٤] .

٣٧٤٠ - مكاتبه غير المسلم

أجمعوا على أن غير المسلم إذا كاتب عبده غير المسلم ، على ما تجوز به الكتابة بين المسلمين ، أن ذلك جائز .

وإن أسلم الحربي عن مكاتب مسلم ، فإنه يعتق بالأداء ، وولاؤه للأول اتفاقاً . [ما ١٢١/٥ ح ٤١١] .

٣٧٤١ - صفة المُكاتبَة

اتفقوا على أن العبد ، والأمة ، المسلمين ، البالغين ، العاقلين ، المتكسبين ، الصالحين في دينهما ، إذا سأل ، أو سأل أحدهما ، السيد المالك كُلَّ العبد ، أو الأمة ، لابعضه ، ملكاً صحيحاً ، والسيد أيضاً مسلم ، بالغ ، عاقل ، غير مُحجور عليه ، ولا سكران ، والسائل كذلك ، أن يُكاتبه ، فأجابه ، وكاتبه على مال مُنجم ، ولم يشترك معه في كتابته أحد غيره ، وكاتبه كله بما يحل بيعه من مال محدود ، معلوم ، يعطيه طالب المُكاتبَة عن نفسه لسيدّه بلا شرط ردّ المال عليه ، وبلا شرط أصلاً ، في نجمين ، فصاعداً ، إلى أجل محدود بالحساب العربي باسم الكتابة لا غيرها ، وقال السيد : متى أدبت إلى هذا المال كما اتفقنا ، فانت حرٌّ ، وقال لأُمته : أنت حرّة كذلك ، أنها كتابة صحيحة .

وقد أجمعوا على أنه يصبح حراً إذا أدى ذلك على ما شرط عليه .

وإن المكاتب لو قال لعبده : إن جئتني بكذا ، وكذا دينار إلى أجل كذا ، فلم يجئه به ، فقد أجمعوا أنه لا يلزمه شيء . [مر ١٦٤ ما ١٢٠ ، ١٢١ ك ٣٤٥٦٦ ي ١٠/٣٥٩ ح ٢١٣/٤] .

٣٧٤٢ - لزوم عقد الكتابة

أجمعوا على أن المكاتب لا تنسخ مادام السيد ، والعبد ثابتين على العقد ، لأنه عقد لازم .

وإذا تراضيا فسخها انفسخت إجماعاً .

ولا يملك السيد فسخها قبل عجز المكاتب عن بدل الكتابة ، وهذا لا يعلم فيه خلاف .

وإن اختار السيد الصبر على المكاتب ببذل الكتابة لم يملك العبد الفسخ بغير خلاف يعلم .

وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الكتابة لا تنسخ ببيع العبد المكاتب ، ولا يجوز إبطالها . [ما ١٢١ ي ١٠ / ٥٢١ ، ٥٤٤ (عن ابن المنذر) ح ٢١٩ / ٤ ، ٢٢٠] .

٣٧٤٣ - شمول الكتابة للولد

إن أولاد المكاتب عبيد للسيد ، وليسوا تبعاً له في عقد كتابته بلا خلاف يعلم .

وقد اتفقوا على أن ولد العبد المكاتب لا يدخل في كتابة أبيه إلا بالشرط . فإن كان المكاتب أمة ، وشرط السيد مافي بطنها ، فله الشرط في قول ابن عمر ، وأبي هريرة ، ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة .

وأما ما وُلد للمكاتب بعد الكتابة ، فقد اتفقوا على أنه يدخل في الكتابة . ومن كاتب على نفسه ، وبنيه ، فأعتق السيد أحدهم ، فإنه يسقط حصته عن غيره منهم بلا خلاف يعلم . [ك ٣٤٤٦٢ - ٣٤٥٣٠ - ٣٤٧٢٥ ب ٢ / ٣٧٦ ي ١٠ / ٥٥٨] .

٣٧٤٤ - ولد المكاتب من الحرية

أجمعوا على أن ولد المكاتب من الحرية حر . [ما ١٢٠] .

٣٧٤٥ - اشتراط السيد إرث عبده المكاتب

إن اشتراط السيد على عبده المكاتب أن يرثه دون ورثته ، أو يزاحمهم في موارثهم ، فهو شرط فاسد في قول عامة العلماء . وأجاز إياس بن معاوية إذا يشترط شيئاً من ميراثه . [ي ١٠/٥٧٠] .

٣٧٤٦ - أثر موت السيد بالكتابة

إن الكتابة لا تنسخ بموت السيد بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ي ١٠/٤٨٧] .

٣٧٤٧ - بدل الكتابة

اتفقوا على أن الثمن في الكتابة يجوز إذا كان معلوماً بالعلم الذي يشترط في البيوع .

واتفقوا على أن الكتابة بما لا يحل فاسدة .

وإن الحيوان المطلق لا يجوز أن يكون بدل الكتابة بلا خلاف بين الناس .

وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار ، وجعل محل الدينار بعد الشهر بيوم صح بلا خلاف يعلم . [ب ٢/٣٦٨ مر ١٦٥ ي ١٠/٤٧٦ ، ٤٧٧] .

٣٧٤٨ - تأجيل بدل الكتابة

اتفقوا على أن بدل الكتابة يجوز أن يكون مؤجلاً ، ومُنَجَّماً على أقساط بالأشهر . وإن كان من قسطين جاز بالإجماع .

ويجوز أن يكون البدل حالاً على مال موجود عند العبد ، وعليه اتفقهم^(١) . وتسمى عندها قِطَاعَةً لكتابة . وهي لا تجوز إلا بالعروض في قول ابن عمر ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . [ب ٢/٣٦٨ م ١٦٩٩ ي ١٠/٤٧٣ ل ٣٤١٠٢ ف ١٤٠/٥ ن ٩٥/٦ (عن ابن حجر)] .

(١) إن الكتابة لا تصح حالة ، ولا تجوز إلا مؤجلة منجمة . وقد روي عن جماعة من الصحابة أنهم عقدوا الكتابة . ولم ينقل عن واحد منهم أنه عقدها حالة ، ولو جاز ذلك لم يتفق جميعهم على تركه . وقال مالك ، وأبو حنيفة ، بجوز حالة . [ي ١٠/٤٧٢] .

٣٧٤٩ - كيفية دفع بدل كتابة العبد المشترك

إذا كان العبد المكَاتَبُ مُلْكاً لرجلين ، فليس له أن يُؤدِّي إلى أحدهما من البذل أكثر من الآخر ، ولا يقدم أحدهما على الآخر ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي ١٠/٥١٨] .

٣٧٥٠ - أثر دفع بدل الكتابة

اتفقوا على أن العبد المكَاتَبُ إذا أدى بدل الكتابة إلى السيد ، أو إلى وكيله ، أو أدى ذلك عنه أحد ، فإنه يصبح حُرّاً .

وإذا مات السيد عُتِقَ المكَاتَبُ بالأداء إلى الورثة إجماعاً . [مر ١٦٤ ما ١٢١ ب ٢/٣٦٨ ، ٣٧٢ ح ٤/٢١٩] .

٣٧٥١ - متى يعتق المكَاتَبُ

أجمع أهل العلم على أن المكَاتَبُ لا يعتق بعقد الكتابة ، وإنما بأداء بدل الكتابة . [ط ٣/١١٢ ت ٤/٢٦٠ - ٢٦١ ح ٤/٢١٩] .

- ولأه المكَاتَبُ

(٤٥٠٧)

٣٧٥٢ - عجز المكَاتَبُ عن بدل الكتابة

اتفقوا على أن المكَاتَبُ إنما يَرِقُّ إذا عجز عن كل بدل الكتابة ، أو بعضه .
واتفقوا على أنه إذا مات دون ولد قبل أن يؤدِّي من البذل شيئاً أنه يَرِقُّ .
وإن مات السيد ، وعجز المكَاتَبُ بعد وفاة سيده عن أداء تمام البذل ، فلورثة السيد أن يردّوه إلى الرّقّ بلا خلاف بين الحُجّة . [ب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ خ ٢/٨٤ ك ٣٤٢٨٨] .

٣٧٥٣ - مساعدة السيد للمكَاتَبُ

الإجماع على إتياء السيد عبده المكَاتَبُ مالاً لوفاء بدل الكتابة ، صحيحة كانت ، أو فاسدة . [ح ٤/٢١٨] .

٣٧٥٤ - متى يكون المكاتب رقيقاً في الأحكام

أجمع عوام الفقهاء على أن المكاتب ما بقي عليه درهم من بدل الكتابة ، فهو عبد في أحكامه الشرعية مثل الطلاق ، والشهادة ، والحد ، والجناية عليه ، وغير ذلك مما يختص به العبد . وقال إبراهيم النخعي : من جنى على العبد المكاتب فإنه يؤدي بقدر ما أدى من بدل الكتابة دية حر . وما بقي دية عبد ، وروي في ذلك شيء عن علي .

وقد أجمع الفقهاء على أنه إن مات في حياة سيده ، أو بعد وفاته ، ولم يترك وفاء الكتابة ، أنه مات عبداً ، وما يخلفه من مال لسيده . [ك ٣٤٥٦٠ ي ٣٨٩/٨ ب ٣٧٨/٢] .

ر : رقيق

- حق السيد بمال المكاتب

(١٦٥٠ - ٣٧٥٥)

٣٧٥٥ - حق المكاتب بماله

المكاتب يملك المال بغير خلاف .

وعليه ، فإن له أن يبيع ، ويشتري ما يرجو فيه ثناء ماله ، بغير إذن سيده ، مالم يسافر . وله أن يتصرف في ماله بما فيه صلاحه ، والتوفير عليه ، وعلى ذلك إجماع المسلمين .

وقد أجمعوا على أنه في تصرفه في البيع ، والشراء بغير محاباة ، ولا غبن ، كالأحرار .

وأجمعوا على أن له أن يرهن ماله . وانفرد الشافعي ، فقال : لا يجوز له ذلك .

وأجمعوا على أن له أن ينفق على نفسه من كسبه في كل ما يحتاج إليه من كسوته ، وقوته بالمعروف .

ولا يجوز للسيد ، ولا لغيره انتزاع شيء من مال المكاتب ، ولا الانتفاع منه بشيء ، بغير إذن المكاتب ، أو بغير حق واجب ، وعليه إجماع المسلمين . إلا

أنه أجمع العلماء على أن المكاتب ليس له أن يخرج شيئاً من ماله بغير عوض ، فلا يهب ، ولا يعق ، ولا يتصدق ، بغير إذن سيده ، لأنه محجور عليه في هذه الأمور ، وأشباهاها . [ي . ١٠ / ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٣٩ ، ١٦٥ م ٦٣٨ ما ٧٣ ، ١١٠ ، ١٢٠ ك ٣٤٨٥٠ - ٣٤٨٥٢ ب ٢ / ٣٧٦ ، ٣٧٨] .

٣٧٥٦ - شراء المكاتب للعبيد

شراء المكاتب للعبيد يصح بلا خلاف. [ي ١٠/٥٦٥].

٣٧٥٧ - نفقة المكاتب

نفقة المكاتب لاتلزم سيده بلا خلاف. [ي ٢٣٢/٨].

(११००)

٣٧٥٨ - حق السيد بأمته المكاتبه

إن منافع المكاتب لسيدها بلا خلاف .

واتفقوا على أن الأمة المباح وطؤها ، يحل للسيد وطؤها قبل الكتابة ، ويحرم بعد العتق بأداء بدل الكتابة .

فإن وطنها السيد من غير شرط ، لاحد عليه في قول عامة الفقهاء بلا خلاف يعلم ، إلا عن الحسن ، والزهرى .

فإن عجزت الأمة عن البَدَل، فقد أجمعوا على أنها تحل لسيدها.

[م] ١٦٩٠ مر ١٦٥ ب ٣٧٨/٢ ي ٥٠٢/١ - ٥٠٣.

٣٧٥٩ - بيع العبد المكاتب

العبد المكاتب الذي لم يؤد لسيدته شيئاً من بدل الكتابة جائز بيعه بالإجماع المتيقن.

وقد أجمعوا على عدم جواز بيع السيد مكاتبه على أن يبطل البيع المكاتبه ، إذا كان المكاتب ماضياً فيها ، مؤدياً ما يجب عليه من نجوم البذل في أوقاتها . [م ١٦٩٠ ما ١٢١١] .

(062)

٣٧٦٠ - بيع ولد الأمة المكاتبَة

لا خلاف في بيع ماولدت الأمة المكاتبَة قبل أن تُكاتب سيدها ، وبعد أن كُوتبت مالم تؤد شيئاً من بدل كتابتها ، وأنه حلال . [م ١٥٥٢] .

- تدبير المكاتب

(٦٨٢)

- عتق المكاتب

(٢٨٦٩)

- فرض الزكاة على المكاتب

(١٧٤٧)

- تكليف المكاتب بزكاة الفطر

(١٨٤٧)

مكس

٣٧٦١ - فرض المغارم ، والمكوس

اتفقوا على أن المراسد الموضوعة للمغارم على الطرق ، وعند أبواب المدن ، وما يؤخذ في الأسواق من المكوس على السلع المجلوبة من المارة والتجار ، ظلم عظيم ، وحرام ، وفسق ، حاشا ما أخذ على حكم الزكاة ، وباسمها من المسلمين من حول إلى حول مما يتجرؤون به ، وحاشا ما يؤخذ من أهل الحرب ، وأهل الذمة مما يتجرؤون به من عشر ، أو نصف عشر ، فإنهم اختلفوا في كل ذلك ^(١) . [مر ١٢١]

ر : زكاة عروض التجارة .

(١٢٤٨ - ١٥٦٤)

(١) كتب عمر لبعض ولاته : خذ من المسلمين من أربعين درهما درهما ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لاذمة له من كل عشرة دراهم درهما . هذا فعل عمر بحضرة الصحابة ، فلم ينكره عليه منهم أحد ، كان ذلك حجة ، وإجماعاً منهم عليه . [ط ٣٢/٢] .

مكة المكرمة

- مكان الحج مكة

(٩٥٤)

٣٧٦٢ - مكة حرم الله تعالى

أجمع المسلمون على القول بأن مكة حرم الله سبحانه . [ك٣٨٥١٢] .

- فضل مكة

(٣٦١٥)

٣٧٦٣ - الدخول إلى مكة

كل فجاج مكة طريق للدخول إليها . وهذا متفق عليه . [ن٦٠/٥] .

٣٧٦٤ - الإحرام لدخول مكة

دخول مكة بغير إحرام لا يجوز بالاتفاق ^(١) . [ف٥٠/٤] (عن عياض) ش٤٠٧/٧ (عن عياض) .

٣٧٦٥ - الغسل عند دخول مكة

الاعتسال عند دخول مكة مُسْتَحَبٌّ عند جميع العلماء ، وليس في تركه فِدْيَةٌ عندهم . [ف٣٤١/٣] (عن ابن المنذر) ن٢٤١/١ (عن ابن المنذر) ك٩٤٣٤ .

٣٧٦٦ - فضل الصلاة في المسجد الحرام

الصلاة في المسجد الحرام ، أو مسجد النبي ﷺ ، أو مسجد بيت المقدس أفضل من الصلاة بمسجد قُباء بإجماع من العلماء .

وإن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة صلاة في مسجد النبي ﷺ ، وهو قول عمر ، وعبد الله بن الزبير ، ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف . [ك٢٠٧٤٤م ٩١٩] .

^(١) ليس كما نقل . بل مذهب الشافعي ، وأصحابه ، وآخرين أنه يجوز دخولها حلالاً للمحارب بلا خلاف ، وكذا لمن يخاف من ظالم لو ظهر للطواف ، وغيره . [ش٤٠٧/٧] .

- نذر الصلاة في الحرم

(٤٠٦٧)

- نذر المشي إلى المسجد الحرام

(٤٠٦٥)

٣٧٦٧ - توسعة المسجد الحرام

لا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لو زيد في المسجد المكي أبداً حتى يعم جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً ، وأنه لو زيد فيه من الحل لم يسم مازيد فيه مسجداً حراماً . [م ٨٣٥] .

٣٧٦٨ - إخراج الحربي من الحرم

قالوا جميعاً في الحربي يوجد في الحرم بغير أمان كان تقدم منه ، أنه إن أخذه أحد من المسلمين ، ولم يخرج من الحرم ، فينبغي له أن يخلي سبيله في الحرم ، حتى يخرج منه ، فيؤخذ . [خ ٤٢/٣] .

٣٧٦٩ - القتال في مكة

أجمعوا على أن مكة لم يجز فيها من حكم العنوة ، ولم يقتل ، إلا من استثناه النبي عليه الصلاة والسلام ، أمر بقتله ، ولم يسب فيها ذرية ، ولا عيالاً ، ولا مالا ، وأن أهلها بقوا إذ أسلموا على ما كان بأيديهم من دار ، وعقار ، وليس هذا حكم العنوة بإجماع .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الكفار ، أو المحاربين ، أو البغاة ، لو غلبوا على مكة المكرمة ، والعياذ بالله ، فمنعوا فيها من إظهار الحق ، ففرض على الأمة غزوهم ، وقتالهم ، وشهر السلاح فيها ، وسفك الدماء ، وأن حكم من بعد النبي ﷺ في ذلك في إباحتها حكم النبي عليه الصلاة والسلام .

ولا خلاف في أنهم يقاتلون ، ولو عند الكعبة^(١) . [ك ٢٠٥٦٨ ط ٢٦٢/٢ م ٢١٥٣ ف ٥٠/٤ (عن الطحاوي)] .

(١) في دعوى الإجماع نظر ، فإن الخلاف ثابت . [ف ٥٠/٤] .

٣٧٧٠ - إقامة الحد والقصاص في الحرم

من انتَهك حرمة الحرم بجناية فيه توجب حداً ، أو قصاصاً ، فإنه يُقام عليه حداً بالإجماع^(١) . [ك٣٨٧٦٩ ي ٧٨/٩ ف ٣٨/٤ (عن ابن الجوزي) ح ١٥٨/٥] .

- تغليب كفارة القتل في مكة

(٣٤٩٢)

٣٧٧١ - ما يُباح ذبحه في الحرم

لا خلاف في ذبح الحلال في الحرم كل ما عدا الصيد مما يأكل الناس من الدجاج ، والإبل ، والبقر ، والغنم « ونحوها » . [٨٨٨م] .

٣٧٧٢ - الصيد في الحرم

أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال ، والمُحرم ، فإن قتله ، فعليه الجزاء ، ويجزىء بمثل ما يجزىء به الصيد في الإحرام وقال داود : يَأثم ، ولا جزاء عليه .

وإن قتل الصيد ساهياً ، كقتله عامداً في وجوب الجزاء ، وعليه أجمع العلماء ، إلا من شذ منهم .

واتفقوا على أن أكل صيد الحرم إثم ، إلا أن الصحابة حكموا بالجزاء على من أكل مما صيد من أجله .

وقد اتفق العلماء على أن قتل الصيد بمكة المكرمة ، ومَنى ، وسائر الحرم ، سواء في وجوب الجزاء . وقد ذكروا أن الجزاء لم يكن في صيد مكة إلا على أمة محمد ﷺ ، ولم يكن على من كان قبلنا في صيد مكة . [ي ٣١٠/٣ ، ٣١١ ، مر ٤٦ ما ٥٥ ط ١٩٦/٤ ، ٣٥٩ ، ١٧/١ هـ ، ١٨ ، ك ١٦٥٦٠ - ١٦٥٦٧ - ١٦٥٦٧٠ - ١٧٦٨٩ - ١٨٨٦٤ - ١٨٩٩٠ - ٣٨٦٣٥ ب ١/٣٤٧ ، ٣٤٩ ش ٥٧/٦ ع ٤١٩/٧ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٥٤ ح ٣١٥/٢] .

(١) لا يباد في الحرم ، وإنما لا يجالس ، ولا يكلم ، ولا يبايع ، ولا يطعم ، ولا يسقى ، حتى يخرج من الحرم ، فيؤخذ ، وهو قول عمر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي شريح ، ولا مخالف لهم من الصحابة . [٢٠٨٣م] .

- مقدار جزاء الصيد

(١١٧)

٣٧٧٣ - جزاء صيد المحرم في الحرم

إذا قتل الصيد مُحَرَّم في الحرم ، فليس عليه إلا جزاء واحد عند جماعة العلماء . [ك١٦٥٨٠] .

- قتل الهوام في الحرم

(١٣٢)

٣٧٧٤ - أداء الصدقة الواجبة في الحج ، وجزاء الصيد بمكة

اتفقوا على أن كل صدقة واجبة في الحج ، أو الطعام ، إن أداه بمكة أجزأه .

واتفقوا على أن جزاء الصيد لا يجزىء إلا بمكة ^(١) . [مره٤] .

- ذبح الهدي ، أو نحره بمكة

(٤٢٩٦)

-- نذر إهداء بدنة إلى مكة

(٤٠٦٨)

٣٧٧٥ - قطع نبات الحرم

١ - أجمع أهل العلم على تحريم قطع أشجار مكة ، وسائر الحرم ، إلا التي يستنبتها الناس في العادة . إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجر .

٢ - ولا بأس بقطع اليابس من الشجر ، والحشيش ، ولا بقطع ما انكسر منها ، ولم ينفصل ، ولا بالانتفاع بما انكسر من الأغصان ، وانقلع من الشجر بغير فعل آدمي ، ولا ماسقط من الورق بلا خلاف يعلم .

^(١) قال ابن تيمية : مذهب أبي حنيفة ، ومالك أنه يجزىء الإطعام في جزاء الصيد في غير مكة . وكذلك عنهما تفرقة اللحم تمزىء في غير الحرم ، وإنما الواجب عندهما إراقة الدم بخلاف الشافعي ، وأحمد ، ومن وافقهما ، فإنما أوجبوا ذبحه في الحرم ، وأوجبوا تفرقه في الحرم . وكذلك الصدقة تقوم مقام ذلك . [٤٥] .

٣ - أجمع أهل العلم على إباحة أخذ ما استنبتته الناس من حرم مكة من زرع ، وبقل ، ورياحين ، وغيرها .

وإن أخذ الإذخر مباح بالإجماع . [ما ٥٥٥ ، ٥٦ ط ٤ / ١٩٦ هـ - ١٠ / ٩ ك ١٧٦٩١ - ١٩١٩٨ - ١٩١٩٩ م ١٣٨٣ ي ٣ / ٣١٥ ، ٣١٦ (عن ابن المنذر) ش ٥٦ / ٦ ع ٤٣٠ / ٧ ف ٤٣٠ / ٤ ، ٣٩ ، ٤٠ (عن ابن قدامة ، وابن العربي ، وابن المنير) ح ٣١٧ / ٢ ، ٣١٨ ن ٥ / ٢٥ (عن ابن قدامة)] .

٣٧٧٦ - بيع ربيع مكة

بيع ربيع مكة جائز بالإجماع . [ي ٢٣٤ / ٤] .

٢٧٧٧ - إجارة دور مكة

إجارة دور مكة جائز بالإجماع . [ي ٢٣٤ / ٤] .

٣٧٧٨ - الانتفاع بمياه مكة ، وترابها

إن الانتفاع بشرب مياه آبار مكة المكرمة ، وترابها لا بأس به بإجماع الجميع . [هـ ١١ / ١] .

- التطهير بماء زمزم

(٣٩٥٢)

ملائكة

٣٧٧٩ - وجود الملائكة

اتفقوا على أن الملائكة حق . [مر ١٧٤] .

٣٧٨٠ - إيمان الملائكة

اتفقوا على أن الملائكة كلهم مؤمنون . [مر ١٧٤] .

- بعثة محمد عليه السلام إلى الملائكة

(٣٥٨٨)

٣٧٨١ - جبريل ، وميكائيل من الملائكة

اتفقوا على أن جبريل ، وميكائيل ملكان رسولان لله عز وجل ، مقرَّبان ، عظيمان عند الله تعالى . [مر٤/١٧٤] .

- سؤال الملكين في القبر

(٣١٠٦)

- إسرافيل المُكَلَّف بالصُّور

(٤٩٠)

ملاعنة

ر: لعان

ملاهي

٣٧٨٢ - حكم الحداء

الاتفاق على إباحة الحداء^(١) . [ف١٠/٤٤٢ (عن ابن عبد البر)] .

٣٧٨٣ - حكم الغناء

إن مجرد الغناء من غير آلة مُباح بإجماع الصحابة ، والتابعين عليه [ن٨/١٠١ (عن الغزالي ، وابن طاهر)] .

- الأجرة على الغناء

(٢٩٥١)

٣٧٨٤ - حكم النرد

الإجماع على تحريم النرد^(٢) . [ي١٠/٢٣٩] .

^(١) في كلام بعض الختابة ما يشمر بنقل الخلاف فيه . [ف١٠/٤٤٥] .

^(٢) اللعب بالكعب ، وهي فصوص النرد ، مكروه عند عامة الصحابة ، وجماعة الفقهاء [ن٨/٩٥ ك٤٠٤٩٩] .

٣٧٨٥ - اللعب بالشطرنج

إن اللعب بالشطرنج إذا كان بعوض من اللاعبين ، محظور إجماعاً .
[ح/٢٥] .

٣٧٨٦ - حكم الموسيقى

الإجماع على تحريم الآلات الموسيقية^(١) . [ف/٢/٣٥٤ (عن البعض)] .

ملك

ر: ملكية

ملكية

٣٧٨٧ - احترام حق الملك

أجمع جميع الخاصة ، والعامة على أن الله عز وجل حَرَّمَ أخذ مال امرئ مسلم ، أو معاهد ، بغير حق ، إذا كان المأخوذ منه ماله غير طَيِّب النفس بأن يُؤخَذَ منه ما أخذ .

وقد أجمعوا جميعاً على أن أخذه على السبيل التي وصفنا آثم ، وظالم .
[خ/١/١٤٦ م ٥٩ م ٢٢٦٤ ك ٣١٥٣٥ - ٣٣٤٢٩ م ١٤٨٨ ب ١٦٦/٢ ف ٩/٤٧٠ ن ٣١٧/٥] .

(٢٥٠ - ١١٨٠ - ٣٤٢٠)

٣٧٨٨ - تصرف الدولة بالملك الخاص

لاخلاف بين العلماء في أن الإمام لا يجوز له إقطاع ماقد ملك بأحياء ، أو غيره مما يصح به الملك . [ك/١٢٤٢١] .

- الدفاع عن الملك

(٣١٢٧ - ٣١٢٨)

^(١) حكى بعضهم عكسه . [ف/٢/٣٥٤] .

- حماية الملك من التعدي

ر: ضمان ، غضب ، فضولي

- عقوبة الاعتداء على مال الغير

ر: حد السرقة

٣٧٨٩ - الإباحة سبب الملك

إن إباحة الشاة للبن ، والشجر للثمر جائزة للمباح له إجماعاً .

وهي لا تقتصر إلى لفظ ، بل تكفي القرائن ، كتقديم الطعام ، وهذا هو عرف المسلمين . [حـ/١٢٧ ، ١٤٢] .

٣٧٩٠ - متى تكون المودة سبباً للملك

أجمعوا على أن الإنسان الذي يدخل ملك غيره بغير إذنه ، إذا علم أنه يرضى بذلك لمودة بينهما ، يجوز له الانتفاع بما يملكه الغير على أن لا يتجاوز الطعام ، وأشباهه إلى الدراهم ، والدنانير ، وأشباههما^(١) . [ش ١/٣٠٥] (عن ابن عبد البر) .

٣٧٩١ - الإحراز سبب للملك

اتفقوا على أن مأخذه الإنسان من طير ، أو حيوان ، فإنه يملكه ، سواء أذن الإمام ، أم لم يأذن .

ومن احتطب من أرض غير مملوكة ، أو أحرز الكلاً بعد قطعه ، فهو له بالإجماع . [ف ٥/١٤ ، ٣٦] (عن الطحاوي ، وابن بطال) م ١٠٨١ حـ ٧٥/٤ ن ٣٠٦/٥ .

- إحياء الموات سبب للملك

(١٥٨)

^(١) في ثبوت الإجماع في حق من يقطع بطيب قلب صاحبه بذلك نظر ، ولعل هذا يكون في الدراهم الكثيرة التي يشك ، أو قد يشك في رضاه بها ، فإنهم اتفقوا على أنه إذا تشكك لا يجوز التصرف مطلقاً فيما تشكك في رضاه به . [ش ١/٣٠٥] .

- الإرث سبب للملك
ر: تركة ، موارث
- البيع سبب للملك
(٦١٤)
- الصيد سبب للملك
(٢٦٦٤)
- الغنمة سبب للملك
(٣٠٦٦)
- كسب العبد سبب للملك
(١٦٥٠)
- اللقطة سبب للملك
(٣٥٦٢)
- العارية ليست سبباً للملك
(٢٨٣٦)
- الهبة سبب للملك
(٤٢٣٧ - ٤٢٦٣)
- الوصية سبب للملك
ر: وصية
- الرشوة ليست سبباً للملك
(١٦٢٤ 'مكرر')
- الرهن ليس سبباً للملك
(١٧٢٥)

- عتق غير الإنسان لا يسقط الملك

(٢٨٥٩)

- تملك المياه

(٣٩٤٨)

- تملك الحرير

(١٢٦٠)

- أهلية اليتيم للتملك

(٤٥٣٣)

- ملكية غير المسلم للأرض

(١٥٦٦)

- أهلية الرقيق للتملك

(٣٧٥٥ - ١٦٦٨)

- الحيوان غير أهل للتملك

(١٣١٨)

- ثبوت الملكية بشهادة الزور

(٣٣٨٧)

٣٧٩٢ - ملك غلة الشيء

إن كل ماتولد من شيء ، فهو لصاحب ماتولد منه بلا خلاف .

وعليه ، فإن ولد ما يملكه المرء من الحيوان ، وصوفه ، ولبنه ، وشعره ، ووبره ، هوله بلا خلاف بين أحد من أهل الإسلام .

وقد اتفقوا على أن من ملك شجراً ، أو حباً ، فكل ماتولد منه ، فهو له من حب ، أو تب ، أو ثمرة ، أو ورق .

ومن أحضن دجاجة غيره بيضاً ، فأفرخت ، فالفراخ لرب البيض إجماعاً

[مر ٥٥ م ٦٤٣ ، ١٨٨٤ ح ٩٦/٤] .

٣٧٩٣ - حُرِّيَّةُ التَّصَرُّفِ بِالْمَلِكِ

اتفقوا على أن تصرف الإنسان في كل مملكه نافذ بالنص ، إن شاء باعه ، وإن شاء أمسكه ، وإن مات ، فهو موروث عنه ، لأنه ماله يتصرف فيه كيفما أحب . [مر ١١٣ م ١٣٢١] .

٣٧٩٤ - ما يباح به التصرف قبل القبض

إن ما ملك بالث ، أو وصية ، أو غنيمة ، وتعيّن ملكه فيه ، جاز له التصرف فيه بالبيع وغيره قبل قبضه . وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، بلا خلاف يعلم . [ي ١٠٤ / ٤ ح ٣١٣] .

٣٧٩٥ - نفاذ التبرعات المنجزة

إن التبرعات المنجزة ، كالعتق ، والمحاباة ، والهبة المقبوضة ، والصدقة ، والوقف ، والإبراء من الدين ، والعفو عن الجناية الموجبة للمال ، والحق الخاص ، إذا كانت في الصحة هي من رأس المال بلا خلاف يعلم . [ي ١٣٨ / ٦ ك ٣٥٦٨٦] .

- العفو عن الحق الخاص

(٣٨٠٣)

٣٧٩٦ - حرية استعمال الملك

الإجماع على أن لكل أحد أن يفعل في ملكه ما شاء ، وإن ضرّ الجار . وله أن يضع الأحمال على بابه ، والأحجار ، والأخشاب ، ونحوها بالإجماع ، وعدم النكير فيه مع عدم الضرر . [ح ٧١ / ٤ ، ٧٥] .

٣٧٩٧ - إصلاح الملك

إصلاح الإنسان شجره ، أو بنيانه ، لا يجبر عليه إجماعاً .

أما في ملكية الطبقات ، فإن رب السفلى المتخرب ، إن غاب ، أو أعسر ، أو تمرد ، فإن لصاحب العلو إصلاحه إجماعاً . [ح ٢٨٤ / ٣ ، ٩٦ / ٤ - ٩٧] .

٣٧٩٨ - حدود حرية التصرف

أجمعت الأمة على أن تصرف الإنسان في المال بالباطل حرام ، سواء أكان أكلاً ، أم بيعاً ، أم هبة ، أم رمياً في الطريق ، أم شرب الخمر ، أم غير ذلك .
ومن أراق طعاماً ، صار من تغيّر طعمه ، وراثته إلى حال تكرهه النفس ، وتعاف أن تطعمه ، فإنه لا يسمى مُضَيِّع مال ، ولا مفسد طعام بإراقته ، وإن كان حلالاً أكله . غير حرام على طاعم يطعمه ، وعليه أهل العلم . [١٥٣/٩٤ مر ١١١ م ١٩٢٣ هـ ١٨٩/٣] .

٣٧٩٩ - التعاون في الملكية

من كان معه فضل من راحلة ، أو زاد ، فَلْيَعُدْ به على من لا راحلة له . ولا زاد ، وعليه إجماع الصحابة . [٧٢٥ م] .

- حق الوالدين بمال الولد

(٤٣٠٩)

- حق الزوج بمال زوجته

(١٨٦٩)

- حق الوارث بمال المورث قبل موته

(٣٦٣٣)

- حق الخليفة في الأموال العامة

(١٣٨٧)

٣٨٠٠ - حقوق الفقراء بأموال الأغنياء

في المال حق سوى الزكاة ، وإن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم . فإن جاعوا ، أو عَرَّوا ، وجهدوا ، فبمنع الأغنياء ، وحق على الله سبحانه أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه . وهو إجماع مقطوع به من الصحابة . [٧٢٥ م] .

ر : زكاة = صدقة

- الحد من ملكية المحتكر

(٦٥)

٣٨٠١ - حرمة مال القريب ، والصديق

الناس مجمعون على أن الأخذ لأشياء الأخ ، والأخت ، والعم ، والعممة ،
والخال ، والخالة ، والاب ، والام ، والصديق ، من بيوتهم ونقل ما فيها حرام ، وأن
الأكل حلال . [٢٢٧٨م] .

(٣٧٩٠)

- أثر الردة بالملكية

(١٦١٥)

- نزع الملكية بالشفعة

ر : شفعة

- تقييد الملكية بالارتفاق

ر : ارتفاق

- بيع الحيوان لعدم الإنفاق

(١٣٢١)

- بيع الرقيق لعدم الإنفاق

(١٦٤٦)

- تأجير ملك الغير

(٣٤)

- بيع رقيق الغير

(١٦٦٢)

- التصديق بمال الغير

(٢١٨١)

- عتق رقيق الغير

(٢٨٦٢)

- بناء المسجد في ملك الغير

(٣٦٧١)

- الوصية بملك الغير

(٤٣٥٥)

- هبة مال الغير

(٤٢٥٧)

- شهادة المعتدي على الأموال الناس

(٢١٣٥)

٣٨٠٢ - الاضطرار لأخذ مال الغير

إذا لم يكن مع المضطر مال ، وكان مع غيره طعام يستغني عنه ، لم يلزمه بذله له بلا عوض ، وله الامتناع من البذل ، حتى يشتريه بثمن مثله في الذمة ، وهو قول العلماء كافة ، إلا بعض أصحاب داود الظاهري . قال : يجوز للمضطر أن يأكل منه قدر ما تزول به الضرورة ، ولا ضمان عليه في ذلك . [٥١ / ٩٤ عن العبدري] .

(٣٢٦)

٣٨٠٣ - العفو عن حق الغير

عفو المرء عن حق غيره لا يجوز بلا خلاف . [٢٢٣٩م] .

منابذة

- حكم المنابذة

(٥٤٧)

مناضلة

ر: رَمِي

مناقق

ر: نفاق

منكر

ر: النهي عن المنكر

منى

ر: حج

- منى من الحرم

(٣٧٧٢)

مهر

٣٨٠٤ - حكم المهر

أجمع المسلمون على أن الصداق مشروع في النكاح .

وقد اتفقوا على أنه من شروط صحة عقد النكاح ، وعلى أنه لا يجوز التواطؤ على تركه .

ولو قالت : زوجني بلا مهر ، فزوجها بمهر ، صح النكاح إجماعاً . [ي/٧/ ١٣٦ ب٢/ ١٨ ك ٢٣٣٥٧ ح ٣/ ٩٧ ، ١٠٩] .

(٤٢٠٦)

٣٨٠٥ - من يجب لها المهر

إن المهر يجب للمنكوحة نكاحاً صحيحاً ، والموطوءة في نكاح فاسد ، والموطوءة بشبهة ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ي/٧/ ٢٠٣ ب٢/ ٥١] .

٣٨٠٦ - ما لا يكون مهرأ

١ - إن الشيء الذي لا يُتموّل ، ولا قيمة له ، لا يكون صداقاً ، ولا يحل به النكاح ، وعليه الإجماع^(١) .

٢ - أجمعوا على أنه إذا انعقد النكاح على مهر مُحَرَّم ، كالخمر ، والخنزير ، فالنكاح صحيح ، وفيه مهر المثل .

وإن قال الزوج : تزوجتك على مقدار من الخمر ، فإذا هو خلٌّ ، أو على هذا الحرِّ ، فإذا هو عبد ، فإن المرأة ملكت ذلك ، إجماعاً ، إذ الإشارة أقوى من العبارة . [ف/٩/١٧٣ (عن عياض) ن/٦/١٦٧ (عن عياض) ك/٢٤٠٥٥ ب/٢/٥٧ ي/٧/١٥٠ ح/٣/١٠٧] .

- جعل بُضْع المرأة مهرأ

(٤٢٢٥)

٣٨٠٧ - حد المهر

اتفقوا على أن الصّدَاق إن كان ثلاث أواق من الفضة ، أو ما يساوي ثلاث أواق ، فصاعداً ، وكان مُعَجَّلاً ، وحالاً في الذمّة ، فهو صدّاق جائز ، وروي عن الشعبي ، والنخعي أنه لا يتزوج أحد على أقل من أربعين درهماً . وإن أكثر الصّدَاق لاحد له بالإجماع .

هذا ، وإن ماترأى به الزوجان من المهر ، مما يجوز تملكه ، قلٌّ ، أو كثير ، صحيح في مذهب العلماء كافة . [مر/٦٩ - ٧٠ م/١٨٣٠ ك/٢٣٤٢١ ي/٧/١٣٨ (عن ابن عبد البر) ب/٢/١٨ ش/٦/١٥٦ ، ١٥٧ (عن عياض) ح/٣/١٠٠ ن/٦/١٧٠] .

٣٨٠٨ - معلومية المهر

اتفقوا على انعقاد النكاح على العِوَض المنضبط جنسه ، وقدره بالوصف .

^(١) إن ثبت ذلك ، فقد خرق ابن حزم الإجماع حين قال : يجوز بكل شيء ، ولو كان حبة من شعير . [ف/٩/١٧٣ ن/٦/١٦٧] .

وعليه ، فقد أجاز الجميع النكاح على عبد موصوف . [ب ٢ / ٢١ ك ٣٠٤٠٧] .

٣٨٠٩ - النكاح على مهر فاسد

أجمعوا على أن النكاح على المهر الفاسد ، لجهالة ، أو غيرها ، ثابت لا يفسخ لفساد صداق ، ويكون فيه مهر المثل . [ك ٢٤٠٥٧ ي ٧ / ١٥٠] .

٣٨١٠ - تسمية المهر بعد العقد

الإجماع على صحة فرض المهر بعد مجلس العقد . [ح ٣ / ١٢٥] .

٣٨١١ - تأجيل المهر

يصح تأجيل المهر إجماعاً . [ح ٣ / ١٠٥] .

٣٨١٢ - ضمان المهر

الإجماع على أن الزوج ضامن للمهر ، ولما نقص منه ، حتى تقبضه الزوجة . [ح ٣ / ١٠٦] .

٣٨١٣ - رد المهر بالعيب

إذا وجدت الزوجة بالمهر عيباً فاحشاً ، فلها رده إجماعاً . [ح ٣ / ١١٣ ي ٧ / ١٤٤] .

٣٨١٤ - تملك المرأة للمهر

إن المرأة تملك الصداق بعقد النكاح ، وهو قول عامة أهل العلم ، والفقهاء ، إلا مالكاً حكى عنه أنها لا تملك إلا نصفه ، وروي عن أحمد ما يدل على ذلك .

وما تفرع من المهر قبل القبض ، فللمرأة إجماعاً . [ي ٧ / ١٥٤ ك ٢٣٤٣٣ ح ٣ / ١٠٢ ، ١٠٧] .

٣٨١٥ - تنازل المرأة عن المهر ، أو بعضه

إذا عفت المرأة عن صداقها الذي لها على زوجها ، أو عن بعضه ، أو وهبته له بعد قبضه ، وهي جائزة الأمر في مالها ، جاز ذلك ، وصح ، بلا خلاف يعلم .

ولم يختلفوا في أنه إذا أنكح أمة ابنته ، واكتسب لها الصداق بذلك ، أنه ليس له أن يعفو عنه دون إذن سيدتها ابنته . [ي ١٨٥ / ٧ ك ٢٣٦٥٩] .

٣٨١٦ - اشتراط الولي بعض المهر لنفسه

إن ما شرط الولي لنفسه من المهر يسقط من المهر في قول عامة الفقهاء^(١) . [ن ١٧٥ / ٦] (عن نصر المقدسي) .

٣٨١٧ - تسليم المهر قبل الدخول

لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول ، وهذا لا يعرف فيه خلاف . [ن ١٧٤ / ٦] .

٣٨١٨ - العجز عن تسليم المهر

إذا عجز الزوج عن تسليم الصداق ، فالنكاح ثابت بلا خلاف يعلم .
وقد أجمعوا على أن للمرأة أن تمنع الزوج من الدخول عليها ، حتى يعطيها المهر . [ما ٧٦٦ ي ٧ / ١٥٠ ، ١٩١ (عن ابن المنذر)] .

٣٨١٩ - ما يجب من المهر بالخلوة

إن الرجل إذا خلا بامرأته بعد العقد الصحيح ، فقد استقر عليه مهرها ، وإن لم يظأ ، وعليه إجماع الصحابة^(٢) . [ي ١٧٨ / ٧ ب ٢ / ١١ - ٢٣] .

٣٨٢٠ - ما يجب من المهر بالدخول

الإجماع على أن الرجل يظأ امرأة قد نكحها نكاحاً فاسداً ، أو نكاحاً صحيحاً ، أنه يجب عليه المهر بوطء مرة ، ولو وطأها بعد ذلك مراراً لم يكن عليه غير ذلك . [ك ٣٦٠٢٠ ش ٦ / ٣٢٥ ب ٢ / ٢٢ ح ٣ / ١١٧] .

(١) هذا وهم . فقد قال عمر عبد العزيز ، والثوري ، وأبو عبيد ، ومالك ، والهادوية بأن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق ، أو عطاء ، أو عدة بوعد ، ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها . أما ما ذكر بعد عقد النكاح ، فهو لمن جعل له ، سواء أكان ولياً ، أم غيره ، أم المرأة نفسها . وقال أبو يوسف : إن ذكر قبل العقد أن المهر لغيرها استحققه الغير . وقال الشافعي : إذا سمي المهر لغيرها كانت التسمية فاسدة ، وتستحق المرأة مهر المثل . [ن ١٧٤ / ٦] .

(٢) الخلوة لا توجب تكميل المهر اتفاقاً . [ح ٣ / ١٠٤] .

٣٨٢١ - ما يجب للمُطَلَّقة قبل الدخول من المهر

اتفقوا على أن من طَلَّق امرأته ، وقد سَمَّى لها صَدَاقاً صحيحاً في نفس عقد النكاح لا بعده ، ولم يكن وطئها قط ، ولا دخل بها ، وإن لم يطأها ، وكان طلاقه لها وهو صحيح الجسم والعقل ، أن لها نصف ذلك الصداق .

وإن لم يُسمِّ الزوج مهراً حين العقد ، ثم سَمَّى شيئاً ، ثم زاد عليه ، ثم طَلَّق قبل الدخول ، فلا شيء للمرأة في الزيادة اتفاقاً .

وقد أجمع المسلمون على أن الثيب ، والبكر في استحقاق نصف المهر بالطلاق قبل الدخول سواء .

ومن طلق زوجته ، وهو مريض ، ومات قبل أن يدخل بها ، فلها نصف الصداق بإجماع العلماء . [مر ٧٠ ب ٢ / ٢٣ ك ٢٣٦٤٢ - ٢٦٣٣٠ - ١٢٤ / ٣ - ١٢٥] .

٣٨٢٢ - مهر المُفَوَّضَة

إن للمُفَوَّضَة المطالبة بفرض المهر ، وهو قول الشافعي ، وأحمد بلا مخالف يعلم .

وقد اتفقوا على أنه إن وقع في نكاح المُفَوَّضَة وطء ، فلا بد من الصداق هو مهر مثلها . [ي ٧ / ١٧٢ مر ٦٩ ك ٢٣٣٥٧] .

٣٨٢٣ - ما يجب للمُفَوَّضَة المُطَلَّقة قبل الدخول

من طلق زوجته المُفَوَّضَة ابتداءً ، فليس عليه شيء بلا خلاف يعلم . [ب ٢ / ٢٦] .

٣٨٢٤ - مهر الملاعة

انعقد الإجماع على أن الملاعة المدخول بها تستحق جميع الصداق [ف ٩ / ٣٧٦ ش ٦ / ٣٢٥ ن ٦ / ٢٧١ ، ٢٧٢] .

٣٨٢٥ - ما يجب من المهر بالنكاح الفاسد

إذا عقد النكاح فاسداً ، لزم بالوطء مع الجهل بالفساد ، الأقل من المهر المسمى ، ومهر المثل ، وعليه الإجماع . وقال الشافعي ، وزفر : بل لها مهر المثل . [ح ٣ / ١٢١] .

٣٨٢٦ - مهر من أفسدت نكاحها

إذا أفسدت الزوجة نكاح نفسها بعد الدخول^(١) لا يسقط مهرها ، ولا يرجع عليها الزوج بشيء ، إن كان أداه إليها .

وإن أفسدته قبل الدخول ، سقط صداقها ، ويرجع عليها بما أعطاها ، هذا كله لا يعلم فيه خلاف .

ولو تزوج كبيرة ، وصغيرة ، ودخل بالكبيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة في الحَوْلَيْن^(٢) ، فعليه نصف مهر الصغيرة ، ولا مهر للكبيرة إن لم يكن دخل بها ، وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي/٨١٣ ، ١٥٦] .

٣٨٢٧ - ادعاء الزوجية ، والمهر

إذا ادعت المرأة الزوجية ، وأنكرها الرجل ، وأضافت إلى ذلك استحقاق المهر ، فإن الدعوى تسمع إجماعاً . [ح-٣ / ١٢٨] .

- الخلع بأكثر من المهر

(١٣٩٢)

٣٨٢٨ - مهر المطلقة بعد خُلْع بلا دخول

من خالع امرأته ، ولم يدخل بها ، ثم تزَّوجها في عدَّتْها ، ولم يدخل بها ، ثم طلقها ، فعليه نصف الصداق الأول ، ونصف الصداق الثاني بغير خلاف . [ي/٧ / ١٥٦] .

٣٨٢٩ - مسؤولية العاقلة عن مهر المثل

أجمعوا على أن العاقلة لا تحمل مهر المثل . [ما/١٤١] .

(١) كما لو أن الزوجة الصغيرة ارتمت على الزوجة الكبيرة ، وارتضعت منها .

(٢) وقد انفسخ نكاح الزوجين ، وحرمتا جميعاً على الأبد . لأن الكبيرة صارت من أمهات النساء ، والصغيرة ربيبة قد دخل بأمها . وإن كان الرضاع بلبن الزوج صارت الصغيرة بنتاً محرمة عليه لوجهين : لكونها بنته ، وربيبته التي دخل بأمها . [ي/٨ / ١٥٣] .

٣٨٣٠ - ما يجب من المهر بفسخ النكاح

لا خلاف في أن فسخ النكاح لعدم توفر موجبات الصحة في العقد ، لا توجب تشطير المهر إذا لم يكن للزوجة في الفسخ اختيار أصلاً . [ب ٢ / ٢٣] .

٣٨٣١ - ما يجب من المهر بموت أحد الزوجين

اتفقوا على أنه إن مات الزوج ، أو ماتت الزوجة ، وكان العقد على مهر صحيح ، فللزوجة (أو ورثتها) جميع ذلك المهر ، سواء أوطئها الزوج ، أم لم يوطئها . [مر ٧٠ ب ٢ / ٢٢] .

- المتوفى عنها زوجها لامتعة لها

(٣٥٨١)

موات

ر: إحياء الموات

مواريث

ر: تركة

٣٨٣٢ - طبيعة حق الإرث

الإجماع على أن الوارث ليس خليفة للمورث حيث لا تركة ، ولذا لا يلزمه الدين .

فإن لم يكن دين ، ولا وصية ، فهو خليفة إجماعاً . [ح ٣ / ٣٠٢] .

- الوصية لو ارث

(٤٣٥١)

٣٨٣٣ - أسباب الإرث

أسباب الإرث بالإجماع : نسب ، ونكاح ، وولاء .

وأما التوارث بسبب الهجرة ، فاتفقوا على أنه قد انقطع . [ح ٥ / ٣٣٩

مر ١٠٢] .

- لا توارث بسبب الرضاع

(١٦٣٠)

٣٨٣٤ - متى كان التوارث بالدين

أجمعوا على أن الميراث بالدين لا يكون إلا عند عدم النسب^(١).
[ك٢٢٧٥١٢].

٣٨٣٥ - الإرث بسبب نشأ قبل الإسلام

إن المجوس، ومن جرى مجراهم، ممن ينكح ذوات المحارم، إذا أسلموا، وتحاكموا إلينا، لا يرثون بنكاح ذوات المحارم بلا خلاف يعلم بين علماء المسلمين.

فأما غيره من الأنكحة، فكل نكاح اعتقدوا صحته، وأقرؤا عليه بعد إسلامهم توارثوا به سواء أوجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمين، أم لم يوجد.

وكل نكاح لا يُقرؤن عليه بعد إسلامهم لا يتوارثون به.

وإن المجوس، وغيرهم في هذا سواء.

فلو طلق الكافر امرأته ثلاثاً، ثم نكحها، ثم أسلما، ومات أحدهما، لم يُقرأ عليه، ولم يتوارثا به، وكذلك إن مات أحدهما. وهذا كله قول الجميع.
[ي٦/٣٤٨].

٣٨٣٦ - فروق لا تؤثر في الإرث

اتفقوا على أن الولد من الأمة كالولد من الحرّة في الميراث، ولا فرق، وأن البكر، كغير البكر، وأن الصغير، ولو ابن ساعة، كالكبير، والفاسق، كالعدل، والأحمق، كالعاقل، وأنه من كان في بطن أمه بعد، ولو بطرفة عين قبل موت مورثه أنه إن وُلِدَ حيّاً ورث. [مر١٠٢، ١٦٣ م١٧٢٥].

^(١) لقد أخطى رسول الله ﷺ بين المهاجرين، والأنصار، فكان التوارث بين المهاجر، وأخيه الأنصاري، ثم نسخ ذلك بأسباب الإرث المعروفة.

٣٨٣٧ - تحقق حياة الوارث قبل موت المورث

اتفقوا على أن من قربت روحه من الزُّهوق ، فمات له ميت ، فإن حقه في ميراثه قد ثبت ، وأنه يرثه ورثة الميت الثاني .
ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يرث أحد أحدًا بالشك في حياته ، وموته . [مر ١٠٢ م ٢٠٩٤ ك ٥٣٨٠] .

٣٨٣٨ - وحدة الدين بين الوارث ، والمورث

اتفقوا على أن التوارث لا يكون إلا إذا كان دين الوارث ، والمورث واحداً .
وعليه ، فإنهم اتفقوا على أن النصراني يرث النصراني ، والمجوسي يرث المجوسي ، واليهودي يرث اليهودي .
ولا توارث بين أهل ملتين إجماعاً .

وعليه ، فإن كان أحدهما نصرانياً ، والآخر يهودياً ، فلا توارث بينهما ، وهو قول علي ، ولم يعرف له مخالف في الصحابة ، فكان إجماعاً .
وقد أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم ، وأن المسلم لا يرث الكافر ، إلا ماروي عن إسحاق بن راهويه ، وبعض السلف أن المسلم يرث الكافر . [مر ١٠٩ ب ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ ي ٦ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ش ٦ / ٥١ ، ٥٣ / ٧ ك ٢٢٩٢٥ - ٢٢٩٢٥ ف ١٢ / ٤٢ ح ٥ / ٣٦٧ ن ٦ / ٧٤ (عن المهدي)] .

٣٨٣٩ - إسلام الكافر بعد موت مورثه المسلم

من كان كافراً فأسلم قبل قسمة ميراث مورثه المسلم ، فإنه يرث ، وهو قول عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، والحسن بن علي ، وقد انتشر ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً^(١) .

أما إن أسلم بعد القسمة ، فقد اتفقوا على أنه لا يرث . [ي ٦ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ مر ٩٨] .

(١) قال عامة الفقهاء بأن من أسلم بعد مورثه المسلم لا يرث . [ي ٦ / ٣٤٤] .

٣٨٤٠ - إرث المرتد

إن المرتد لا يرث المسلم ، ويكون ميراث المرتد لورثته المسلمين ، وعليه الإجماع . وقال الشافعي : ميراثه لبيت المال . وقال أبو حنيفة : ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين ، وبعدها لبيت المال .

وهم مجمعون على أن المرتدين لا يرث بعضهم بعضاً ، لأن الردة ليست بملّة . [ش ٧ / ٥٣ ط ٢ / ٢٦٦ ي ٦ / ٣٤٣ ح ٥ / ٣٦٩ ن ٦ / ٧٤ (عن المهدي)] .

- إرث تارك الصلاة

(٢٢١٦)

٣٨٤١ - قتل الوارث مؤرثه

أجمعوا على أن القاتل عمداً ، أو خطأ^(١) ، لا يرث من مال من قتله ، ولا من دينه ، شيئاً . وقال سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير بتوريث القاتل مطلقاً . وهو قول شاذ ، لا يعول عليه .

والقاتل لا يسقط وارثاً ، ولا يحجبه إجماعاً . [ما ٧٢ مر ٩٨ ، ١٠٩ ك ٣٦٧٩١ - ٣٧٧١٨ - ٣٧٧٢٩ - ٣٧٧٣١ ت ٦ / ٢٨٥ ي ٦ / ٣٣٧ ب ٢ / ٤٥٥ ح ٥ / ٢٢٥ ، ٣٦٧] .

٣٨٤٢ - التوارث بين الحر ، والعبد

لا توارث بين حر ، ومملوك إجماعاً . [ح ٥ / ٣٦٨] .

٣٨٤٣ - زوال ما يمنع الوارث من الإرث

من قربت روحه من الزهوق ، وكان عبداً ، فأعتقه سيده ، فإنه يرثه ورثته من الأحرار .

وإن كان كافراً ، فأسلم ، وهو قادر على الكلام والتمييز ، فإنه مسلم يرثه أهله من المسلمين . وهذا لا يختلف فيه اثنان من الأمة كلها . [م ٢٠٩٤] .

(١) إن قاتل مؤرثه خطأ لا يرث في قول كثير من أهل العلم . [ي ٦ / ٣٣٨] .

٣٨٤٤ - من هم الورثة

الورثة من الرجال عشرة: الابن، وابن الابن، وإن سفل، والأب، والجد أبو الأب، وإن علا، والأخ من أي جهة كان، للأُم، والأب، أو لأحدهما، وابن الأخ وإن سفل، والعم، وابن العم، وإن سفل، والزوج، وموَلَى النِّعْمَةِ. وإن الورثة من النساء سبعة: الابنة، وابنة الابن، وإن سفلت، والأم، والجدّة وإن علت، والأخت، والزوجة، والموَلَاة.

وهؤلاء الورثة هم المتفق عليهم. [ب/٢ ٣٣٣ مر ١٠١ م ١٧٠٨، ١٩٠٠، ي/٦/٢٦٧].

٣٨٤٥ - ميراث الأب

اتفقوا على أن الأب يرث.

وله ثلاثة أحوال:

أ - يرث بالفرض: وذلك إذا كان معه ابن للميمت، أو ابن ابن، وإن سفلَ فليس له إلا السدس، والباقي للابن، ومن معه.

ولا ينقص فرض الأب مع ذوي الفرائض من السدس، وله ما زاد.

ب - يرث بالتعصيب المُجَرَّد إذا لم يكن معه ابن للميمت. أو ابن ابن، وإن سفل، فيأخذ المال إذا انفرد، وإن كان معه ذو فرض غير الولد، كزوج، أو أم، أو جدة، فلذي الفرض فرضه، وباقي المال كله للأب.

ج - يرث بالفرض، والتعصيب إذا كان معه بنت للميمت، أو بنت ابن، فللأب السدس فرضاً، وتعطى البنت، أو بنت الابن فرضها، وما زاد يأخذه الأب بالتعصيب.

وهذا كله إجماع أهل العلم. [مر ٩٨، ١٠٦، ي/٦ ٢٣٤، ٢٣٥،

ب/٢ ٣٣٦ م ٧٢ ك ٢٢٥١٧ - ٢٢٥١٨ - ٢٢٥١٩ - ٢٢٥٢٠ -

٢٢٥٢١ م ١٧١٥ ف ١٢/١٥ (عن ابن عبد البر) ج ٥/ ٣٤٤].

- الأب مع الزوج

(٣٨٦٠)

- الأب مع أحد الزوجين ، وأم

(٣٨٥١)

- الأب مع الجد

(٣٩١٨)

- الأب مع الجدة

(٣٩٢٠)

- الأب مع الابن

(٣٨٤٥)

- الأب مع البنت

(٣٨٤٥)

- الأب مع الإخوة

(٣٩١٧)

- الأب مع الأم ، والأخوة

(٣٨٨١)

٣٨٤٦ - من هو الجد الوارث

قد صح الإجماع على أنه لا يرث من الأجداد إلا واحد هو أب الأب ، وأبوه ، وأبو أبيه . [١٧٢٩م ٩٨] .

٣٨٤٧ - ميراث الجد

أجمع أهل العلم على أن الجد في ميراثه ينزل منزلة الأب ، إلا في موضعين (الأول) زوج ، وأبوان ، (الثاني) زوجة ، وأبوان ، فإن للأم فيهما ثلث الباقي مع الأب ، وثلث جميع المال لو كان مكان الأب جد .

أما توريث الجد مع الإخوة ، فقد اختلفوا فيه .

وقد اتفقوا على أن الجدة إذا ورث لا ينقص نصيبه عن سبعة المال^(١)
[ما ٧١٨، ٧٢، ٢٢٦٥٤٤ ي ٦/ ٢٦٩ (عن ابن المنذر) مر ١٠٦ م ١٧٣٤ ب ٢/ ٣٤٠
ف ١٢/ ١٥ (عن ابن المنذر)].

(٣٨٤٥ - ٣٨٤٩)

- الجد مع جد فوقه

(٣٩٢٢)

- الجد مع الجدة

(٣٩٢٠)

- الجد مع الأب

(٣٩١٨)

٣٨٤٨ - الجد مع الولد

أجمعوا على أنه يعطى الجد مع البنين الذكور، والإناث ما يعطى الأب،
وأن الأبناء لا ينقصون من فرضه شيئاً. [م ١٧٣٤ ما ٧١٨ ب ٢/ ٣٤٢ ح ٥/ ٣٤١].

٣٨٤٩ - الجد مع الإخوة

اتفقوا على أن الجد يرث، وإن هناك إخوة أشقاء، أو الأب.

وذهب ثمامة بن أشرس، وبعض المعتزلة إلى حجب الجد بالأخ، ورووا
فيه عن عمر شيئاً لا يصح، وشذّوا عن جماعة المسلمين، وخالفوا سبيلهم.

وقد أجمعوا على أن الأخوة، من أي جهة كانوا، أشقاء، أو لأب^(٢)، أو
لأم^(٣) ذكوراً، وإناثاً، لا يرثون إذا كان للاميت جد. [مر ٩٨ - ٩٩، ١٠٦ ما ٧٠٨]

(١) لا ينقص الجد أبداً عن سدس جميع المال، أو نصيبه إذا زادت السهام، وهو قول عامة أهل العلم، إلا
أنه روي عن ابن عباس أنه كتب إلى علي في ستة إخوة وجد، فكتب إليه علي: اجعل الجد
سابعهم وامح كتابي هذا. وروى عنه في سبعة إخوة وجد أن الجد ثامنهم. وحكي عن عمران بن
الحصين، والشعبي المقاسمة إلى نصف سدس المال. [ي ٦/ ٢٧٢].

(٢) اختلفوا في توريث الإخوة الأشقاء، أو لأب مع الجد. [ي ٦/ ٢٦٩].
(٣) ليس في عدم توريث الإخوة لأم مع الجد إجماع. فقد جاء عن ابن عباس توريثهم مع الجد.
[م ١٧٣٤].

أقول: هذا ما قاله ابن حزم في هذه المسألة، وقال في موضع آخر: لا يرث أخ لأم مع جد بلا
خلاف. [١٧٠٨].

م ١٧٠٨ ، ١٧٣٤ ك ٢٢٦٨٤ - ٢٢٨١٥ - ٢٢٨١٦ ي ٦ / ٢٢٥ ، ٢٦٩ ب ٢ / ٣٣٨
ن ٦٢ / ٦ .

(٣٨٨١)

٣٨٥٠ - الجد مع بني الإخوة

اتفقوا على أن الجد يرث ، وإن كان هناك بنو إخوة أشقاء ، أو لأب . ولا
خلاف في أن بني الأخ يرثون مع الجد ^(١) . [مر ١٠٦ م ١٧٣٤ ي ٦ / ٢٦٩] .

٣٨٥١ - ميراث الأم

١ - ترث الأم الثلث بشرطين : (أحدهما) عدم الابن ، وولد الابن من
الذكور ، والإناث . (الثاني) عدم الاثنين فصاعداً من الإخوة ،
والأخوات من أي الجهات كانوا ، ذكوراً وإناثاً ، أو ذكوراً ، أو إناثاً بلا
خلاف يعلم بين أهل العلم .

٢ - ترث الأم السدس إذا كان للميمت ولد ، أو ولد ابن ، أو اثنان من
الإخوة ، والأخوات ^(٢) ، وعلى ذلك الإجماع ، إلا ماروي عن مجاهد
في أن ولد الابن لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس . وقال ابن
عباس : إنه لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس من الإخوة ،
والأخوات إلا ثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ . وإن الإجماع قبل
مخالفة ابن عباس .

٣ - وإذا كان هناك أحد الزوجين ، وأب ، وأم ، فإن الأم تأخذ ثلث ما بقي
بعد أن يأخذ كل من هؤلاء فرضه ، وعليه إجماع الصحابة ، إلا ابن
عباس ، فإنه أعطى الأم ثلث المال كله . [ي ٦ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧
مر ١٠١ م ١٧١٤ ، ١٧١٥ ب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ح ٥ / ٣٤٤ ك ٢٢٥٥٨ -
٢٢٥٦٣] .

^(١) ليس هذا إجماعاً في الأصل ، فقد جاء عن علي توريثهم مع الجد . [١٧٣٤ م] .

^(٢) اتفقوا على أن ميراث الأم الثلث إذا لم يكن هنالك ثلاثة إخوة ، وثلاث أخوات ، وترث مع هؤلاء
السدس . [مر ١٠١ م ١٧١٤ ك ٢٢٥٤٦] .

٣٨٥٢ - الأم مع الأب

أجمعوا على أن الأبوين إذا ورثاه ، أن للأم الثلث ، وللأب الثلثين . [ما ٦٨ ح ٣٤٤ / ٥] .

٣٨٥٣ - الأم مع الأب ، والأخوة

جماعة العلماء من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم على أن للأم السدس ، وللأب الباقي ، ولا يرث الإخوة شيئاً مع الأب . [ك ٢٢٥٥٣] .

- الأم مع البنت

(٣٨٦٩)

- الأم مع الجدة

(٣٩٢١)

- أم مع أحد الزوجين ، وأب (المسألة العمرية)

(٣٨٥١)

- أم مع جد ، وأحد الزوجين

(٣٨٤٧)

- الأم مع أحد الزوجين ، والإخوة

(٣٩٤٣)

٣٨٥٤ - ميراث الجدة

أجمعوا على أن الجدة لا ترث ثلثاً ، وإنما ترث السدس ، سواء أكانت أم ، أو أم أب ، وعليه اتفاق الصحابة ، والتابعين ، إلا رواية شاذة عن ابن عباس أنها بمنزلة الأم^(١) . [ك ٢٢٧٣٢٢ ما ٧١ ب ٢ / ٣٤٣ ي ٦ / ٢٦٠ (عن ابن المنذر) ن ٦ / ٦٠ (عن محمد بن نصر) م ١٧٢٩ (عن البعض)] .

(١) اتفقوا على أن الجدة لا ترث أكثر من الثلث ، ولا أقل من السدس ، إلا في مسائل العول ، واجتماع الجدات . وما وجدنا إيجاب السدس للجدة إلا مرسلًا عن أبي بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وعلي ، وزيد ، خمسة فقط . قايين الإجماع؟ [م ١٠١ م ١٧٢٩] .

٣٨٥٥ - ميراث الجدات

إن فرض الجدتين ، والجدات ، هو السدس يشتركن فيه إذا كُنَّ بدرجة واحدة مثل أم أم ، وأم أم أب ، وعليه اتفاق الصحابة ، وإجماع أهل العلم ، إلا ما حكي عن داود من عدم توريث أم أم الأب شيئاً^(١) .

وقد اتفقوا على أنه إن كانت إحدى الجدتين أقرب ، فإنها ترث ، وتسقط البعدي ، إن كانتا من جهة واحدة .

أما إن كانت الجدتان من جهتين ، والقربى من جهة الأم ، فالميراث لها ، ولا شيء للتي من جهة الأب في قول سائر أهل العلم ، وقد روي عن ابن مسعود ، ويحيى بن آدم ، وشريك أن الميراث بينهما . [ن ٦٠ / ٦٠ (عن محمد بن نصر) ما ٧١١ مر ١٠١ م ١٧٢٩ ب ٢ / ٣٤٣ ي ٦ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤] .

٣٨٥٦ - الإرث من أم الأم

لا يرث المرء من أم أمه بلا خلاف . [م ١٧٢٩] .

- الجدة مع الوالدين

(٣٩٢١ - ٣٩٢٠)

٣٨٥٧ - الجدة مع الجد

أجمعوا على أن أم الأب لا تسقط بالجد . [ف ١٢ / ١٥] .

٣٨٥٨ - الجدة مع العم

الجدة ترث مع ابنها إذا كان عمّاً ، أو عمّ أب بلا خلاف . [ي ٦ / ٢٦٥] .

٣٨٥٩ - الجدة التي لا ترث

أجمع أهل العلم على أن أم أب الأم لا ترث ، وما حكي عن ابن عباس وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين من توريثها ، فهو شاذ ، وليس بصحيح ولا يُعلم به اليوم قائل^(٢) . [ي ٦ / ٢٦٣ م ١٧٣٩ (عن البعض)] .

^(١) اتفقوا على أنه ليس للجدتين ، أو الجدات ، عند من يورثن أكثر من السدس ، أو من الثلث عند من يرى ذلك . [مر ١٠٣] .

^(٢) ما هذا بيدع من جسرانهم ، فقد أكذبهم قول ابن سيرين ، وغيره . [م ١٧٢٩] .

٣٨٦٠ - التوارث بين الزوجين

اتفقوا على أن الزوج « والزوجة ذوا فرض لا يرثان بغيره ، وأنهما يتوارثان إذا كان زواجهما صحيحاً ، قد جرى في حال صحتهما « ودينهما واحداً ، وهما حرّان ، مالم يقع طلاق غير رجعي ، أو فسخ ، أو خلع ، ولا ظاهر الزوج من زوجته ، فماتت قبل الكفارة .

وإن مات أحدهما قبل الدخول ، وقبل فرض المهر للزوجة ، ورث صاحبه بالإجماع .

ولم يختلف العلماء من السلف ، والخلف في أن نكاح المتعة لا ميراث فيه . [مر ١٠٩ - ١١٠ ي ٦ / ٢٣٥ ، ٧ / ١٧٥ ك ٢٤٥٤٠ ح ٣ / ١١٩ ن ٦ / ١٧٣ (عن المهدي)] .

٣٨٦١ - التوارث في الطلاق الرجعي

اتفقوا على أن المطلقة طلاقاً رجعياً في صحة الزوج ، أو في مرض موته ترث زوجها ، ويزنها ، مادامت في العدة . [مر ١٠٣ ، ١١٠ م ١٩٧٢ ما ٨٧ ي ٦ / ٣٧٢ ح ٣ / ٢١٤] . (٢٧٦٥)

٣٨٦٢ - التوارث في الطلاق البائن

من طلق امرأته في الصحة طلاقاً بائناً ، ثم مات ، أو ماتت في العدة ، أو بعدها ، أو طلاقاً رجعياً ، فبانت المرأة بانقضاء عدتها ، لم يتوارثا بالإجماع . [ي ٦ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، ٨ / ٨٠ مر ١١٠ ما ٨٧ ، ٩٦ ل ١٣٠ ك ٢٥٩٤٢ - ٢٦٢٨١ - ٢٦٣١٧] .

٣٨٦٣ - التوارث في الطلاق البائن في مرض الموت

أجمعوا كلهم على أن من طلق زوجته ، وهو في مرض الموت « طلاقاً بائناً ، ومات في عدتها ، ورثته . وإن ماتت هي لم يرثها . وروي عن علي وعبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن الزبير أن المبتوتة لا ترث . وما روي عن علي ، وعبد الرحمن ، لم يثبت ، وما روي عن ابن الزبير ، إن صح ، فهو مسبوق بالإجماع^(١) .

(١) لا معنى لقول المالكية : إنه إجماع الصحابة ، فإن الخلاف فيه عن ابن الزبير مشهور . [ب ٢ / ٨٣] .

وإذا طلق المريض زوجته الأمة ، أو الذميمة ، طلاقاً بائناً ، ثم أسلمت الذميمة ، أو أعتقت الأمة ، ثم مات في عدتهما لم ترثاه ، لأنه لم يكن عند الطلاق فاراً . وإن قال لهما : إذا عتقت أنت ، أو أسلمت أنت ، فأنتما طالقتان ، فعتقت الأمة ، وأسلمت الذميمة ، ومات ، ورثناه ، لأنه طلاق الفرار .

فإن قال لهما : أنتما طالقتان غداً ، فعتقت الأمة ، وأسلمت الذميمة لم ترثاه ، لأنه غير فار .

وإن قال سيد الأمة ، أنت حرة غداً ، وقال الزوج : أنت طالق غداً ، وهو يعلم بقول السيد ، ورثته ، وإن لم يعلم لم ترثه .

وهذا كله قول أبي حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم لهم مخالف . [ل ١٣٢ ك ٢٦٢٧٨ - ٢٦٢٧٩ - ٢٦٢٨٠ ب ٢ / ٨٢ ، ٨٣ ، ٤٥٣ (عن المالكية)] .

٣٨٦٤ - ميراث الزوج

اتفقوا على أن للزوج النصف إذا لم يكن للزوجة ولد ذكر ، أو أنثى ، ولا ولد ولد ذكر ، أو أنثى من ولد ذكر ، وإن سفل ، سواء أكان الولد من ذلك الزوج أم من غيره .

واتفقوا على أنه إن كان للزوجة ابن ذكر ، أو أنثى ، أو ابن ابن ذكر ، أو بنت ابن ذكر وإن سفل ، فليس للزوج إلا الربع ، إلا ما روي عن مجاهد من أن ولد الابن لا يحجب الزوج من النصف إلى الربع . [مر ١٠٠ م ١٧١٦ ب ٢ / ٣٣٦ ما ٦٩٤ ي ٦ / ٢٣٥ ك ٢٢٥١٣ - ٢٢٥١٥ ح ٥ / ٣٤٣] .

٣٨٦٥ - الزوج مع الأب

إن تركت زوجاً ، وأباً ، فللزوج النصف ، والباقي للأب إجماعاً . [ح ٣٤٥ / ٣٤٥] .

- زوج مع أم ، وإخوة لأم

(٣٩٤٣)

٣٨٦٦ - ميراث الزوجة

اتفقوا على أن للزوجة الربع إن لم يكن للزوج ولد ذكر ، ولا أنثى ، ولا ابن ذكر ، وإن سفل ، سواء من تلك الزوجة كان الولد المذكور ، أو من غيرها .
وعلى أنه إن كان للزوج ولد ، أو ولد ولد ذكر ، فليس للزوجة إلا الثمن .
وإن إجماع العلماء على أنه سواء أكانت زوجة واحدة ، أم اثنتان ، أم ثلاث ، أم أربع ، فهن شركاء في الربع ، أو الثمن .

وروي عن مجاهد أن ولد الابن لا يحجب الزوجة من الربع إلى الثمن .
وقد أجمعوا على أن الرجل إذا كان عنده أربع نسوة ، وطلق واحدة ، ولم يلبثها ، ثم تزوج خامسة ، ثم مات قبل أن تبين التي طلق ، أن ربع الثمن للأخيرة منهن .

وإن إجماع المسلمين على أن امرأة لا ترث زوجين معاً في حالة واحدة .
[مر٣م ١٧١٦ ما ٦٩ ، ٨٦ - ٨٧ ك ٢٢٥١٤ - ٢٢٥١٥ - ٢٢٣١٨ ب ٢ / ٣٣٦ ي ٦ / ٢٣٥] .

٣٨٦٧ - ميراث البنت

١ - أجمع المسلمون على أن البنت إذا انفردت ترث النصف .
٢ - أجمع أهل العلم على أن فرض البنتين المنفردتين الثلثان ، إلا رواية شاذة عن ابن عباس أن فرضها النصف^(١) ، وهي منكرة عند أهل العلم قاطبة .

٣ - أجمع المسلمون على أن الثلاث من البنات ، فصاعداً يرثن الثلثين ، إذا لم يكن هنالك ولد ذكر . [ب ٢ / ٣٣٤ ي ٦ / ٢٢٨ ، ٢٣٠ م ١٠١ م ١٠٢ ما ٦٧ ، ٧٠ م ١٧١٠ ك ٢٢٤٦٧ - ٢٢٤٦٨ - ٢٢٤٦٩ ح ٥ / ٣٤٢] .

(١) أجمعوا على أن للبنتين المنفردتين النصف . [مر٢م ١٠٢] .

أقول : هذا ما قاله ابن حزم في مراتب الإجماع . وقال في المحلى : إن ترك ابنتين ، فصاعداً ، وبني ابن ذكورا ، فلبنتين الثلثان ، وما بقي فلبني الابن ، وهذا إجماع متيقن . [١٧٢٧م] .

٣٨٦٨ - البنت مع الأب

الإجماع على أن للبنت مع الأب النصف ، والباقي له . وقال الإمامية : بل له السدس ، لأن البنت لها النصف ، والباقي رد عليهما . وفي قول آخر عندهم : الباقي لها وحدها . [حـ / ٥ / ٣٤٣] .

٣٨٦٩ - البنت مع الأم

لا خلاف في أن للبنت مع الأم النصف ، ولأم السدس ، والباقي للعصبة ، أو ردّ عليهما . وإن للبنتين مع الأم الثلثين ، والباقي كما مر . [حـ / ٥ / ٣٤٣] .

- البنت مع الجد

(٣٨٤٨)

- البنت مع الابن

(٣٨٨٧)

٣٨٧٠ - البنت مع ابن الابن

اتفقوا على أن من ترك ابنة ، وابن ابن ، وإن سفل ، فصاعداً ، أن للابنة النصف ، ولابن الابن مابقي .

واتفقوا على أن من ترك ثلاث بنات ، وابن ابن ، وبنات ابن ، أن الثلثين للبنات ، وما بقي فلأولاد الابن . [مر ١٠٥ - ١٠٦ م ١٧٢٧ ط ٤ / ٣٩١ ما ٦٨٨] .

٣٨٧١ - البنت مع بنت الابن

أجمع أهل العلم على أنه إذا كان مع البنت الواحدة بنت ابن ، أو بنات ابن ، فللبنات النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت ، أو أكثر من ذلك السدس تكملة للثلثين ، وهذا لا خلاف فيه ، إلا شيء روي عن أبي موسى ، وسلمان بن ربيعه ، لم يتابعهما أحد عليه ، ويظن أنهما انصرفا عنه .

فإن استكمل بنات الصلب الثلثين سقطت بنات الابن مالم يكن بإزائهن ، أو أسفل منهن ذكر يعصبنهن ، كأخيهن ، أو ابن عمهن ، أو أنزل منهن كابن أخيهن ، أو ابن عمهن ، ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ، وهو قول

عامة العلماء ، وسائر الفقهاء ، إلا ابن مسعود ، فإنه جعل الباقي للذكر دون أخواته ، وبه قال أبو ثور .

وعليه ، فإن من ترك بنتين « وبنات ابن » وعماً « أو ابن عم ، أو أخاً ، أو ابن أخ ، فلبنتين الثلثان ، ويكون ما بقي للعم ، أو لابن العم ، أو للأخ ، أو لابن الأخ ، ولا شيء لبنات الابن ، وهذا إجماع متيقن . [ي/٦ - ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٢٣٠ ب/٢ - ٣٣٥ مر/١٠ ط/٤ - ٣٩١ ما/٦٨ ك/٢٢٥٠١ - ٢٢٥٠٢ ف/١٢ - ١١ (عن الطحاوي) ١٧٢٧ م/٥ - ٣٤٢ - ٣٤٣] .

٣٨٧٢ - البنت مع الإخوة

اتفقوا على أن من ترك بنتاً واحدة ، أو اثنتين ، أو أكثر ، وترك إخوة رجالاً ، ونساء فيهن شقائق ، أو لأب ، فإن البنات يأخذن سهامهن ، وإن الإخوة الذكور ، أو الأخ الشقيق يرث ، فإن لم يكن هناك أخت شقيقة فالأخ لأب يرث .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً ، وأخاً لأب ، كان للبنت النصف ، وللأخ الباقي .

ومن ترك بنتين ، وزوجة ، وأخاً ، فلبنتين الثلثان ، وللزوجة الثمن ، وللأخ الباقي . وهذه سنة مجتمع عليها ، لا خلاف فيها ، إلا ما جاء عن ابن عباس من أن للبنتين النصف إن لم يكن معهن أخ ، وهذا لا يعلم أحد من فقهاء المسلمين من التابعين ، ومن بعدهم أخذ بذلك [مر/١٠ ط/٤ - ٣٩٣ ك/٢٠٤٠١ - ٢٠٤٠٢ - ٢٢٥٩٧ ف/١٢ - ١١ (عن الطحاوي)] .

(٣٩٧٨ - ٣٩٨١)

٣٨٧٣ - البنت مع العم ، والعمة

الإجماع على أن من ترك بنتاً ، وعمماً وعمّة ، فإن للبنت النصف ، وما بقي للعم دون العمة . [ط/٤ - ٣٩١ ف/١٢ - ١١ (عن الطحاوي)] .

- البنت مع الشقيقة ، وبنت الابن

(٣٨٧٥)

٣٨٧٤ - ميراث بنت الابن

من لم يترك ابنة ، ولا ولداً ، وترك بنت ابن ، فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان ، وهذا إجماع متيقن .

وقد أجمع أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البنات عند عدمهن في إرثهن ، وحجبهن لمن يحجبه البنات ، وفي جعل الأخوات معهن عَصَبَةً ، وفي أنهن إذا استكملن الثلثين سقط من أسفل منهن من بنات الابن ، وغير ذلك .

وأجمعوا على أنه إن ترك ثلاث بنات ابن ، بعضهن أسفل من بعض ، فللعليا منهن النصف ، وللتي تليها السدس ، وما بقي فللعصبة . [١٧٢٧م / ١٠٥ ما ٦٨ ي ٦ / ٢٢٧ حـ ٣٤١ ، ٣٤٢] .

- بنت الابن مع ابن ابن

(٣٨٨٧)

- بنت الابن مع البنت

(٣٨٧١)

٣٨٧٥ - بنت الابن مع البنت ، والشقيقة

من ترك ابنة ، وابنة ابن ، وأختاً شقيقة ، فللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، وما بقي للأخت بلا خلاف بين الفقهاء . ولم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري ، وسلمان بن ربيعة الباهلي فقالا : للابنة النصف ، وللأخت النصف وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضاً رجع . [ك ٢٢٥٠٤ ف ١٢ / ١٤ (عن ابن بطال ، وابن عبد البر) ٥٩ / ٦٠ (عن ابن بطال ، وابن عبد البر)] .

٣٨٧٦ - بنت الابن مع الإخوة الأشقاء ، أو لأب

اتفقوا على أن من ترك ابنة ابن ذكر ، أو أكثر ، وترك معهن إخوة رجالاً ، ونساء ، فيهن شقائق ، أو لأب ، فإن بنات الابن يأخذن سهامهن ، وإن الإخوة الذكور ، أو الأخ الشقيق يرث ، فإن لم يكن هناك أخت شقيقة ، فالأخ لأب يرث . [مر ١٠٤] .

- بنت الابن مع الإخوة لأم

(٣٨٨١)

٣٨٧٧ - ميراث الأخت الشقيقة

اتفقوا على أن الأخت الشقيقة إذا انفردت ، ولم يكن هنالك ولد ذكر ، ولا أنثى ، ولا ولد ولد ذكر ، أو أنثى ، ولا أب ، ولا جد لأب ، وإن علا ، ولا أخ شقيق ، أو لأم ، فإن لها النصف ، وإن للأختين ، فصاعداً الثلثين . [مر ١٠٢ م ١٧١١ ما ٧٠ ب ٢ / ٣٣٨ ح ٥ / ٣٤٥] .

- الشقيقة مع الشقيق

(٣٨٨٧ - ٣٨٩٤)

٣٨٧٨ - الأخت الشقيقة ، أو الأب مع البنت

أجمعوا على أن الأخت الشقيقة ، أو الأب ، مع البنت عصبية تأخذ الباقي بعد فرض البنت ، إن لم يكن معها بنت ابن ، وتأخذ الباقي بعد فرضها ، وفرض بنت الابن .

فمن لم يخلف إلا بنتاً ، وأختاً ، فللبنت النصف ، وللأخت النصف الباقي . وإن خلف بنتين ، وأختاً ، فلهما الثلثان ، وللأخت مابقي . وإن خلف بنتاً ، وأختاً ، وبنت ابن ، فللبنت النصف ، وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين ، وللأخت مابقي . وهذا قد أجمعوا عليه ولم يخالف في شيء من ذلك إلا ابن عباس ، فإنه كان يقول : للبنت النصف ، وما بقي للعصبة ، وليس للأخت شيء . وكذلك للبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما ذكرنا سابقاً ، والباقي للعصبة . فإذا لم تكن عصبية رد الفضل على البنت ، أو البنات . ولم يوافق ابن عباس على ذلك إلا أهل الظاهر . [ي ٦ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ن ٦ / ٥٨ ف ١٢ / ١٩ (عن ابن بطال) ك ٢٢٥٧٩] .

- الشقيقة مع البنت ، وبنت الابن

(٣٨٧٥)

٣٨٧٩ - الشقيقة مع الأخ لأب

إن الإجماع المتيقن على أن من ترك أختاً شقيقة ، وأخاً لأب ، أو إخوة لأب ، فإن للأخت النصف ، وللأخ ، أو للإخوة لأب ما كثرُوا النصف .
وقد اتفقوا على أن من ترك أختين شقيقتين ، وأخاً لأب ، فلمال بينهم أثلاثاً . [م ١٧٢٢ مر ١٠٣] .

٣٨٨٠ - الشقيقة مع الأخت لأب

الإجماع المتيقن على أن من ترك أختاً شقيقة ، وأختاً لأب ، أو أخوات لأب ، فللشقيقة النصف ، وللتي لأب ، أو اللواتي لأب السدس فقط ، إلا أن يكون معهن ذكر ، فيعصبن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك أخوات شقيقات ، وأخوات لأب ، فللشقيقات الثلثان ، وليس للأخوات من الأب شيء ، إلا أن يكون معهن ذكر ، فيعصبن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا مُجمَع عليه بين علماء الأمصار ، ولم يخالف فيه إلا ابن مسعود ، فإنه قال : إذا استكمل الأخوات من الأبوين الثلثين ، فإن الباقي للأخ لأب دون الأخت لأب ، فإن كانت أخت واحدة من الأبوين ، وإخوة ، وأخوات من أب ، فإنه جعل للأخوات لأب الأضرَبهن من المَقاسمة ، أو السدس ، وجعل الباقي للذكور . [م ١٧٢٣ مر ١٠٢ - ١٠٣ ، ١٠٥ ، ما ٧٠ - ٧١ ب ٢ / ٣٣٩ ي ٦ / ٢٣١ - ٢٣٢] .

- الشقيقة مع الإخوة لأم

(٣٨٨٣)

٣٨٨١ - متى يرث الإخوة لأم

اتفقوا على أن الأخ للأم ، والأخت لأم ، يرثان إذا لم يكن للميت ابن ذكر ، أو بنت ، أو ابن ابن ، أو بنت ابن ، وإن سفلوا ، أو أب ، أو جد من قبل الأب ، وإن علا . [مر ٩٩ ، ١٠٢ م ١٨٠٧ ما ٧٠ ، ٧١ ب ٢ / ٣٣٨] .

٣٨٨٢ - ميراث الإخوة لأم

أجمع العلماء على أن الإخوة لأم إذا انفرد الواحد منهم أن له السلس ذكرًا كان ، أو أنثى .

وعلى أنهم إن كانوا أكثر من واحد ، فهم شركاء في الثلث على السوية للذكر منهم مثل حظ الأنثى سواء ، إلا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الأنثى .

وقد أجمعوا على أن الإخوة لأم هم المراد في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ، أَوْ امْرَأَةٌ ، وَلَهُ أَخٌ ، أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ - النساء آية ١٢ - [ب ٣٣٨/٢ مره ١٠٥ ما ٦٩٠ - ٧٠ ي ٦/٢٢٥ ، ٢٤٠ ش ٧/٦١ ف ١٢/٩ (عن ابن التين) ك ٢٢٥٦٧ ح ٣٤٥/٥] .

(٣٨٩٥)

- الإخوة لأم مع الأب

(٣٩١٧)

- الإخوة لأم مع الجد

(٣٨٤٩)

- الإخوة لأم مع الشقيق

(٣٨٩٦ - ٣٨٩٥)

٣٨٨٣ - الإخوة لأم مع الشقيقة

الإجماع المتيقن على أن من ترك أختاً شقيقة ، وأخاً لأم ، فللشقيقة النصف ، وللأخ لأم السدس . فإن كان أخوان لأم ، أو أختان لأم ، أو أخاً ، أو أختاً ، أو إخوة كثيراً لأم ، فالثلث الباقي لمن كان من هؤلاء . [م ١٧٢٣] .

٣٨٨٤ - الإخوة لأم مع زوج ، وأم

أجمعوا في زوج ، وأم ، وأخت لأم ، أو إخوة لأم ، أن للزوج النصف ، وللأم السدس ، ولكل واحد من الأخ ، أو الأخت لأم السدس . [ك ٢٢٥٤] .

٣٨٨٥ - تحديد العصبية بالنفس ، وميراثهم

إن العصبية هم الذكور من ولد الميت ، وآبائه ، وأولادهم ، ولا تكون من قبل الأم ، وليس ميراثهم مُقَدَّرًا ، بل يأخذون المال كله إذا لم يكن معهم ذو فرض .
فإن كان معهم ذو فرض لا يسقط بهم ، أخذوا الفاضل عن ميراثه كله وأولاهم بالميراث أقربهم ، ويسقط بهم من بعد .

أقربهم البنون ، ثم بنوهم ، وإن سفلوا ، ثم الأب ، ثم آباؤه ، وإن علوا الأقرب ، فالأقرب ، ثم بنو الأب ، وهم الإخوة الأشقاء ، أو لأب ، ثم بنوهم وإن سفلوا ، الأقرب ، منهم ، فالأقرب . ويسقط البعيد بالقریب ، سواء أكان القريب من ولد الأبوين ، أم من ولد الأب وحده . فإن اجتمعوا في درجة واحدة ، فولد الأبوين أولى لقوة قرابته بالأم . ومهما بقي من بني الأخ أحد ، وإن سفل ، فهو أولى من العم .

فإذا انقرض الإخوة ، وبنوهم ، فالميراث للأعمام ، ثم بنوهم على هذا النسق . إن استوت درجاتهم قُدِّم من هو لأبوين . فإذا اختلفت قُدِّم الأعلى ، وإن كان لأب . ومهما بقي منهم أحد ، وإن سفل ، فهو أولى من عم الأب . فإذا انقرضوا ، فالميراث لأعمام الأب على هذا النسق ، ثم لأعمام الجد ، ثم بنوهم . وعلى هذا أبداً لا يرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه ، وإن نزلت درجاتهم . وهذا كله مجمع عليه . [ي/٦/ ٢٣٦ - ٢٣٧ ما ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ب/٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦ ش ٧/ ٥٥ ف ١٢/ ١٠ (عن النووي) ح ٣/ ٤٦ ، ٥/ ٣٥٥ ن ٦/ ٥٦ ، ١٢٤ (عن النووي)] .

٣٨٨٦ - العصبية من النساء

الإجماع على أن العصبية من النساء : البنت ، بنت الابن ، الأخت لأب ، وأم ، الأخت لأب مع إخوتهن . [ح ٥/ ٣٣٩] .

٣٨٨٧ - ذكور العصبية مع أخواتهم

اتفقوا على أن أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم ، فيمنعونهن الفرض ويقتسمون معهن ما ورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهم الابن ، وابن الابن

وإن نزل ، والأخ من الأبوين ، والأخ من الأب . وأما بقية العصبات ، فإن الذكور
ينفردون بالميراث دون الإناث « وهم بنو الأخ ، والأعمام ، وبنوهم .

وقال الناصر ، وأبو طالب ، والإمامية : البنات تسقط العصبية ، كالابن .
وهذا مخالف لإجماع الصحابة ، والعلماء .

ولا يعلم خلاف في أن ابن الابن يعصب من في درجته من أخواته ،
وبنات عمه ، وبناات ابن عم أبيه على كل حال ، ويعصب من هو أعلى من
عماته ، وبناات عم أبيه ، ومن فوقهن بشرط أن يكن ذوات فرض ، ويسقط من
هو أنزل منه كبناته وبناات أخيه ، وبناات ابن عمه . [مر ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٧١٩ م ،
١٧٢٠ ط ٤ / ٣٩١ م ٦٧ ، ٦٩ ك ٢٢٤٦٥ - ٢٢٤٦٦ ب ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،
ف ١٢ / ٢٠ ي ٦ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ح ٥ / ٣٤١] .

- العصبية التي ينفرد الذكور فيها بالإرث

(٣٨٨٧ - ٣٩٠١ - ٣٩٠٣)

- العصبية مع الغير

(٣٨٧٤ - ٣٨٧٨)

٣٨٨٨ - ميراث الابن

أجمع المسلمون على أن الابن الواحد إذا انفرد ، فله جميع المال
[ب ٢ / ٣٣٤ مر ٩٨ ح ٥ / ٣٤١] .

٣٨٨٩ - من يرث مع الابن

الإجماع المتيقن على أنه لا يرث مع الولد الذكر أحد إلا الأبوان ، والجد
لأب ، والجدة للأم ، والجدة للأب ، والزوج ، والزوجة ، والابنة فقط .

وقد اتفقوا على أنه ليس للابن إلا ما فضل عن الأبوين ، والجد ، والجدة ،
والزوجين . [م ١٧٢٥ مر ١٠٤ ح ٥ / ٣٤١] .

٣٨٩٠ - الابن مع الأب

أجمعوا على أن من ترك ابناً ، وأباً ، أن للأب السدس ، وما بقي فللابن .
[ما ٧١٨]

- الابن مع الجد

(٣٨٤٨)

- الابن مع ابن الابن

(٣٩٢٣)

- الابن مع الإخوة لأم

(٣٨٨١)

٣٨٩١ - ميراث ابن الابن

أجمعوا على أن بني البنين يقومون مقام البنين ، عند فقد البنين يرثون كما يرثون ، ويحجبون كما يحجبون ، إلا شيء روي عن مجاهد أنه قال : ولد الابن لا يحجبون الزوج من النصف إلى الربع ، كما يحجب الولد نفسه ، ولا الزوجة من الربع إلى الثمن ، ولا الأم من الثمن إلى السدس .

وهو يرث مالم يحجبه ذكر هو أعلى منه بالاتفاق . [ب ٢ / ٣٣٥ مر ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٦ م ١٧٢٦ ، ١٧٣٤ ما ٦٨ ك ٢٢٤٨٤ - ٢٢٦٠٦ ف ١٢ / ١٦ (عن ابن عبد البر) ح ٣٤٢ / ٥] .

- ابن الابن مع الابن

(٣٩٢٣)

- ابن الابن مع البنت

(٣٨٧٠)

- ابن الابن مع الإخوة لأم

(٣٨٨١)

٣٨٩٢ - معنى الكَلَالَة

الإجماع على أن الكَلَالَة : من لا ولد له ، وإن نزل ، ولا والد له ، وإن علا .
واتفقوا على أن من ورثه الإخوة ، أو الأخوات ، الأشقاء ، أو لأب ، أو لأم ، وليس هناك أب ، ولا جد ، وإن علا من قبل الأب ، ولا أبن ذكر أو أنثى ،

ولا ولد ذكر وإن سفل نسبهم ، لا ذكر ، ولا أنثى ، فإن هذه الوراثة وراثة كلاله .
[ش ٧ / ٦١ (عن عياض) مر ٩٨ م ١٧١٨ ك ٢٢٧٩٥ - ٢٢٨٠٢ ما ٦٩ ب ٣٣٨ / ٢] .

٣٨٩٣ - ميراث الأخوة في الكلاله

أجمع المسلمون على أن الإخوة للأب ، والأم ، أو للأب فقط ، ذكرهم ، وأنثاهم ، يرثون في الكلاله ، وأنهم المراد بقوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكِلَالَةِ إِنَّ امْرُؤَهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَإنْ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ، فَلَهُمَا الشَّانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا ، وَنِسَاءً ، فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ - النساء الآية ١٧٦ - . [ش ٧ / ٦١ ما ٦٩ - ٧٠ ب ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ي ٢٢٤ / ٦] .

- الإخوة مع الأم ، وأحد الزوجين

(٣٩٤٣)

٣٨٩٤ - ميراث الأخ الشقيق

اتفقوا على أن الأخ الشقيق يرث إذا لم يكن للميت ابن ذكر ، ولا ابن ابن ، وإن سفل ، ولا أب ، ولا جد من قبل الأب ، وإن علا .
وهو يرث مع البنت ، وبنت الابن ، والشقيق عصبة يأخذ من المال بعد أصحاب الفريضة ، فإن انفرد أخذ المال كله . وإن كانت معه شقيقة ، جرت قسمة المال للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن لم يفضل شيء بعد أصحاب الفريضة ، فلا شيء للإخوة الأشقاء .
وهذا كله قول علي ، وزيد ، وسائر الصحابة . [مر ٩٨ - ٩٩ ، ١٠٥ ما ٧٠ ك ٢٢٥٧٨ - ٢٢٥٧٨ - ٢٢٧٩٥ ي ٢٢٤ / ٦ (عن ابن المنذر ، وغيره)] .

- الشقيق مع الأب

(٣٨٩٤)

- الشقيق مع الجد

(٣٨٩٤)

- الشقيق مع الابن

(٣٨٩٤)

- الشقيق مع البنت

(٣٨٧٢ - ٣٨٩٤)

- الشقيق مع بنت الابن

(٣٨٧٦ - ٣٨٩٤)

- الشقيق مع الأخ لأب

(٣٨٩٧ - ٣٩٢٧)

- الشقيق مع الأخت لأب

(٣٨٩٨ - ٣٩٢٧)

٣٨٩٥ - الشقيق مع الأخ لأم

اتفقوا على أن الأخ الشقيق لا يحجب الأخ لأم . [مر١٠٤] .

٣٨٩٦ - الشقيق مع الأخت لأم

اتفقوا على أن الأخ الشقيق لا يحجب الأخت لأم . [مر١٠٤] .

- الشقيق مع بني الأخ

(٣٨٩٤ - ٣٩٢٨)

٣٨٩٧ - ميراث الأخ لأب

اتفقوا على أن الأخ لأب يرث إذا لم يكن هناك ابن ذكر ، ولا ابن ابن ،
وإن سفل ، ولا أب ، ولا جد من قبل الأب ، وإن علا ، ولا أخ شقيق .

واتفقوا على أنه يرث المال كله إذا انفرد ، ولم يكن هناك أب ، أو جد ، أو
ابن ذكر أو أنثى ، وإن سفلوا . [مر٩٨ - ٩٩ ، ١٠٥ ما ٧٠٥ ي ٦ / ٢٢٤] (عن ابن
المنذر ، وغيره) ب ٢ / ٣٣٩ .

- الأخ لأب مع الأب
(٣٨٩٧)

- الأخ لأب مع الجد
(٣٨٩٧ - ٣٨٤٩)

- الأخ لأب مع الابن
(٣٨٩٧)

- الأخ لأب مع البنت
(٣٨٧٢)

- الأخ لأب مع ابن الابن
(٣٨٩٧)

- الأخ لأب مع بنت الابن
(٣٨٧٦)

- الأخ لأب مع الشقيقة
(٣٨٧٩)

- الأخ لأب مع بني الأخ
(٣٩٢٨)

- ميراث الأخ لأم
(٣٨٨٢)

٣٨٩٨ - ميراث الأخت لأب

اتفقوا على أن الأخت لأب إذا انفردت ، ولم يكن هناك ولد ذكر ، ولا أنثى ، ولا ولد ذكر ، أو أنثى ، وإن سفل ، ولا أب ، ولا جد لأب ، وإن علا ، ولا أخ يشاركها في ولادة الأم ، أو الأم والأب ، فإن لها النصف ، وإن للأختين ، فصاعداً الثلثين . [مر ١٠٢ ب ٢ / ٣٣٨ ما ٧٠ ح ٥ / ٣٤١] .

- الأخت لأب مع الابن

(٣٨٩٨)

- الأخت لأب مع ابن الابن

(٣٨٩٨)

- الأخت لأب مع البنت

(٣٨٩٨)

- الأخت لأب مع بنت الابن

(٣٨٩٨)

- الأخت لأب مع الشقيق

(٣٩٢٧)

- الأخت لأب مع الشقيقة

(٣٨٨٠)

- الأخت لأب مع الشقيقة ، والبنت

(٣٨٧٨)

- ميراث الأخت لأم

(٣٨٧٨)

٣٨٩٩ - توريث ابن الأخ

صح الإجماع على توريث ابن الأخ . [م١٧٢٤] .

٣٨٩٩ (مكرر) - متى يرث ابن الأخ

اتفقوا على أن ابن الأخ ، من أي جهة كان ، لأبوين ، أو لأب ، أو لأم ، لا يرث إذا كان للميت وارث عاصب ، أو ذو رحم له سهم مفروض من الرجال ، والنساء . [مر٩٩ ، ١٠٥] .

- ابن الأخ مع الجد

(٣٨٥٠)

- ابن الأخ مع الأخ

(٣٦٢٨)

- ابن الأخ مع ابن أخ غيره

(٣٩٢٩)

٣٩٠٠ - ميراث العم

صح الإجماع على توريث العم . [١٧٢٤م]

٣٩٠١ - متى يرث العم

اتفقوا على أن العم أخا الأب لأبيه ، أو شقيقه ، يرث إذا لم يكن هناك ولد ذكر ، ولا يرجع نسبه إليه ، ولا أب ، ولا جد لأب ، وإن علا ، ولا أخ شقيق ، أو لأب ممن يرجع نسبه إلى أبي الميت ، ولا أخ لأم ، ولا ابن أخ شقيق ، أو لأب ، وإن سفل . [مر ٩٩ ، ١٠٤ م ١٧٠٨ ، ١٧٢٤ ، ١٧٣٤ ب ٢ / ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٢٢٦٦٧ - ٢٢٨٥٤ - ٢٢٨٥٩] .

- العم مع الأب

(٣٩٠١)

- العم مع الجد

(٣٩٠١)

- العم مع الجدة

(٣٩٥٧)

- العم مع الابن

(٣٩٠١)

- العم مع البنت ، والعمة

(٣٨٧٣)

- العم مع الإخوة

(٣٩٠١)

- العم مع ابن الأخ

(٣٩٠١)

- العم الشقيق مع العم لأب

(٣٩٣٠)

٣٩٠٢ - ميراث العمة

صح الإجماع على أن العمة تُورث ، ولا تَرِث .

وعليه ، فإن من ترك عمّاً ، وعمّة ، فإن المال كله للعم دون العمّة بالانفاق . [م ١٧٢٤ ، ١٧٢٩ ط ٤ / ٣٩١ ف ١٢ / ١١ (عن الطحاوي)] .

٣٩٠٣ - ميراث ابن العم

صح الإجماع على توريث ابن العم .

وقد اتفقوا على أنه إذا انفرد أحاط بالمال كله . [م ١٧٢٤ مر ١٠٠ ، ١٠٤] .

٣٩٠٤ - متى يرث ابن العم

اتفقوا على أن ابن العم الشقيق ، أو لأب ، أو لأم ، يرث إذا لم يكن للमित ولد ذكر ، ولا ذكر يرجع نسبه إليه ، ولا أب ، ولا جد لأب ، وإن علا ، ولا أخ شقيق ، ولا عم أقرب منه ، ولا ابن عم أقرب منه . [مر ٩٩ - ١٠٠ م ١٧١٠ ، ١٧٣٥] .

- ابن العم مع الولد

(٣٩٠٤)

- ابن العم مع الأب

(٣٩٠٤)

- ابن العم مع الجد

(٣٩٠٤)

- ابن العم مع الأخوة

(٣٩٠٤)

- ابن العم مع العم

(٣٩٠٤)

- ابن العم مع ابن عم أقرب منه

(٣٩٠٤)

٣٩٠٥ - ميراث ذوي الأرحام

زيد ، وسائر الصحابة يورثون ذوي الأرحام كلهم من كانوا . وبهذا قال جماعة العلماء في سائر الآفاق .

وفي ميراث ذوي الأرحام يُجْعَلُ الخال بمنزلة الأم ، والعمة بمنزلة الأب ، وتنزل بنت البنت بمنزلة البنت ، وبنت الأخ بمنزلة الأخ ، وبنت الأخت بمنزلة الأخت ، وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن مسعود في الصحيح عنهم ، ولا يخالف لهم في الصحابة . [ك ٢٢٨٧ - ٢٢٨٧١ ي ٦ / ٢٨٣ - ٢٨٤] .

(٣٨٤٥ - ٣٨٥١ - ٣٨٦٧ - ٣٨٧٧ - ٣٨٩٤ - ٣٨٩٧ - ٣٨٩٨)

٣٩٠٦ - ميراث ابن البنت

إذا انفرد ابن البنت حاز المال كله بالإجماع . [ح ٣٥٥ / ٥] .

٣٩٠٧ - العمة مع الحالة

أجمع العلماء على أن من مات ، وترك عمة ، وخالته ، أن للعمة الثلثين ، وللخاله الثلث ، إلا بشر بن غياث ، فأسقط الحالة معها ، وهو خلاف الإجماع . [ح ٣٥٣ / ٥] .

٣٩٠٨ - ذوو الأرحام مع غيرهم

متى خَلَفَ الميت عَصْبَةً ، أو ذا فرض من أقاربه ، ولم يستوعب المال ، فإن
الفاضل يَرُدُّ عليه ، ويكون له المال كله ، ولا شيء لذوي الأرحام بلا خلاف ، إلا
ماروي عن سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الخال مع البنت ،
فيحتمل أنهما ورثاه لكونه عَصْبَةً ، أو مَوْلَى ، لثلاثا يخالفا الإجماع . [ي/٦/ ٢٨٧ -
٢٨٨ (عن الخبيري) مر ١٠٣ - ١٠٤ م ١٧٢٤ ما ٦٨٨] .

٣٩٠٩ - الإرث بسبب الولاء

أجمع المسلمون على أن الولاء سبب للإرث . [ش/٦/ ٣٤٠ ب ٢/ ٣٥٥
ي/٦/ ٤٠٧ ، ٤٠٨ ح ٤/ ٢٢٧] .

٣٩١٠ - متى يرث السيد بالولاء

أجمع أهل العلم على أن العتيق إذا مات ، وليس له وارث ، فإن
ميراثه للسيد ، أو لمن تناسل من ذكور ولده ، أو لعصبته ، متى اتفق دين
الميت ، وهؤلاء .

وعليه ، فإن كان للعتيق ذوو سهام ، أو عَصْبَةٌ ، أو ذوو أرحام ، فهم أولى
بميراثه من السيد إجماعاً .

فلو كان للعتيق عَصْبَةٌ من نسبه ، أو ذو رَحِمٍ مَحْرَمَةٍ من النساء ،
والرجال ، أو كان له ذوو فرض تستغرق فروضهم المال ، فلا شيء للسيد بلا
خلاف يعلم .

وإن كان للعتيق ورثة ، إلا أنهم لا يحيطون بالمال ، فإن السيد يكون عَصْبَةً
يأخذ مافضل عن الورثة ، وعليه أجمع العلماء .

واتفقوا على أن السيد يرث سواء أكان رجلاً ، أم امرأة .

ولم يختلفوا في الذمي يعتق الذمي ، ثم يُسَلَمُ أحدهما قبل صاحبه ، ثم
يُسَلَمُ الآخر ، أنه يرث منهما السيد مولاة الذي أنعم بالعتق عليه . فإن لم يسلم
المعتق ، وكان له ولد مسلم ، ورثه الابن المسلم ، وعُدَّ أبوه ، كالميت في الميراث
مادام كافراً .

هذا ، وإن السيد لا يرث من غير عتيقه ، بمن كان أسفل منه ، كابن عتيقه ، ونحوه ، وعليه الإجماع ، إلا ما حكى عن شريح ، وطاوس أنهما ورثاه . [ي/٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ١٠٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ - ما/٧٣ ، ٧٤ ك ٣٤٢٨٠ ب ٢ / ٣٥٥ ح ٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩] .

٣٩١١ - إرث ورثة السيد بالولاء

أجمعوا على أنه إن مات السيد ، وله أولاد ذكور ، وإناث ، ثم مات العتيق ، ولا وارث له ، ولا ذورحم ، فإن مال العتيق لذكور السيد دون الإناث ، لأن النساء لا يرثن من الولاء إلا من أعتقن ، وأعتق من أعتقن . وقال طاوس : ترث النساء . [ما/٧٣ - ٧٤] .

٣٩١٢ - إرث العتيق من سيده

الإجماع على أن المولى الأدنى لا يرث سيده بحال . وقال شريح ، طاوس : بل يرث حيث لا عصبه ، ولا مولى ، وهو خلاف الإجماع . [ح/٤ / ٢٣١] .

٣٩١٣ - إرث المولى المشترك

اتفقوا على أن المولى إن مات ، ولا وارث له ، إلا مُعتقه ، ومُعتقته ، وقد أعتقاه بنصفين ، أن ماله لهما مُنَاصَفَة ، وإن تفاضلت سهامهما في عتقه ، فإن لكل واحد من ماله مقدار سهمه من عتقه لافرق في ذلك بين رجل ، أو امرأة . [مر/١٠٣] .

- توريث الولاء

(٤٥٠٥)

٣٩١٤ - متى يرث بيت المال

من مات ، ولم يترك عصبه ، فإن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين ، وعليه العمل عند أهل العلم ^(١) . [ت/٦ / ٢٨٣] .

(١) هذا يحمل على قول من لم يقل بتوريث ذوي الأرحام . وهم زيد بن ثابت ، ورواية عن ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، ودادود ، والطبري . أما على قول القائلين بتوريث ذوي الأرحام ، وهم عامة الصحابة ، وشريح ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، وطاوس ، وعلقمة ، وابن سيرين ، ومجاهد ، ومسروق ، والحنفية ، والمذهب الجديد للشافعي ، والحنابلة ، فإن توريث بيت المال لا يكون إلا عند عدمهم .

(٣٩٣٣ - ٣٩٣٢ - ٣٩٠٥)

٣٩١٥ - من لا يرث لا يحجب

اتفقوا على أن من لا يرث لا يحجب من هو أقرب منه في العصبية خاصة .
[٩٨مر]

٣٩١٦ - غير المسلم لا يحجب المسلم

إذا مات المسلم ، وله أب كافر ، وجد مسلم ، أو عم مسلم ، أو أخ مسلم ،
أو ابن أخ مسلم ، أو ابن عم مسلم ، فكل من ذكرنا يرث ، وأن الذي يدل على به
لا يرث ، وهذا لا خلاف فيه . [١٧٢٩م] .

- من يحجب الأم حجب نقصان

(٣٨٥٠)

٣٩١٧ - حجب الأب للإخوة

أجمعوا على أن الإخوة من أي جهة كانوا ، أشقاء ، أو الأب ، أو الأم^(١) ،
ذكوراً ، أو إناثاً ، لا يرثون إذا كان للميت أب . وفي رواية شذت عن ابن عباس
أن من ترك أباً ، وأماً ، وأخوين لأم أن للأم الثلث ، وللأخوين الثلث ، وقيل عنه
بأن لهما ثلث الباقي . وهذا بعيد جداً . [٩٨مر - ٩٩م ١٧٠٨ ، ١٧٣٤ ما ٦٨ ،
٦٩ ، ٧٠ ك ٢٢٧٩٢ - ٢٢٨٥٩ ب ٢ / ٣٣٨ ، ٣٤٦ ي ٦ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ (عن ابن
المنذر ، وغيره) ف ١٢ / ٢٠ (عن ابن بطال) ن ٦٢ / ٦] .

٣٩١٨ - حجب الأب للجد

اتفق الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب . [ف ١٢ / ١٤ مر ٩٨
ما ٧١ ك ٢٢٨٥٩ م ١٧٠٨ ي ٦ / ٢٦٩ (عن ابن المنذر) ب ٢ / ٣٤٠ ح ٥ / ٣٤٨] .

٣٩١٩ - حجب الأب لبني الإخوة

الإجماع على أن الأب يحجب بني الإخوة الأشقاء ، أو الأب ، أو الأم .
[ك ٢٢٨٥٩] .

(١) عدم توريث الإخوة لأم من الأب ليس إجماعاً في الأصل . لأنه جاء عن ابن عباس توريثهم معه .
[١٧٣٤م] .

أقول : قال ابن حزم في موضع آخر : لا يرث أخ لأم مع أب بلا خلاف . [١٧٠٨م] .

٣٩٢٠ - حجب الأب للجدّة

أجمعوا على أن أم الأب تسقط بالأب .

أما الجدّة لأم ، فإنها ترث مع الأب بإجماع الصحابة . وقال بعض العلماء : لا ترث^(١) . [١٢ / ١٥ ما ٧١٩ م ١٧٢٩ ح ٣٤٤ / ٥] .

٣٩٢١ - حجب الأم للجدّة

الإجماع على أن الجدّة ، سواء أكانت أم أب ، أم أم أم ، لا ترث مع وجود الأم . [ب ٢ / ٣٤٥ مر ١٠١ ، ١٠٣ ١٧٠٨ م ٧١٩ ي ٦ / ٢٦١ ح ٣٤٤ / ٥] .

٣٩٢٢ - حجب الجد لجد أعلى

الإجماع على أن الجد يحجب من فوقه من الأجداد . [ب ٢ / ٣٤٦] .

- حجب الجد للإخوة ، وأولادهم

(٣٨٤٩ - ٣٨٥٠)

٣٩٢٣ - حجب الابن لابن الابن

لا يرث ابن الابن مع الابن الذكر شيئاً ، أباهم كان ، أو عمهم ، وهو إجماع متيقن . [م ١٧٢٦ ، ١٧٣٤ ح ٣٤٢ / ٥] .

٣٩٢٤ - حجب الابن ، وابن الابن للإخوة

اتفقوا على أن الإخوة من أي جهة كانوا ، أشقاء ، أو لأب ، أو لأم ، ذكوراً ، أو إناثاً ، لا يرثون إذا كان للميت ولد ذكر ، أو ابن ذكر . [مر ٩٩ م ١٧٠٨ ك ٢٢٧٩٢ ب ٢ / ٣٣٨ ي ٦ / ١٢٢ ، ٢٢٥ ف ١٢ / ٢٠ (عن ابن بطال)] .

٣٩٢٥ - حجب القريب من العصبات للبعيد

الأخ الشقيق يحجب الأخ لأب ، والأخ لأب يحجب ابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ لأب ، وابن الأخ لأب يحجب ابن ابن

(١) قال ابن حزم في المحلى : لا خلاف في أن الأب لا يحجب أم الأم ، ولا أم أم الأم ، فصاعداً . [م ١٧٢٩] . وقال في مراتب الإجماع : اتفقوا على أن أم الأم ، وأماها ، وأم أمها ، وهكذا صعوداً ، ترث ما لم يكن هنالك أم ، ولا أب . [مر ١٠١] .

الأخ الشقيق . وهكذا سبيل العصبات من الإخوة ، وبنيتهم ، وكذلك الأعمام ، وبنوهم ، الأقرب يحجب الأبعد ، فإذا استووا حجب الشقيق من كان لأب خاصة ، وهذا إجماع من علماء المسلمين لاخلاف بينهم في ذلك . [ك٢٢٨٤١ - ٢٢٨٤٢ - ٢٢٨٤٣] .

٣٩٢٦ - حجب الأقوى من العصبات للأضعف

أصل المواريث عند الجميع هو صاحب السبين ، فمن أدلى للميت بالأب ، والأم ، أولى من الذي لا يدل إلا بالأب وحده . [ك٢٢٨٩٥] .

- من يحجب الأخ الشقيق

(٣٨٩٤)

- من يحجب الأخت الشقيقة

(٣٨٧٧)

٣٩٢٧ - من يحجب الإخوة لأب

من ترك أختاً شقيقاً ، وأختاً ، أو أختاً لأب ، فإن المال كله للشقيق ، ولا يرث الأخ ، ولا الأخت لأب شيئاً . وهذا إجماع متيقن . [م١٧٢١ مر ١٠٤ ما ٧٠ ت ٦ / ٢٧٧ ك ٢٢٥٧٢ - ٢٢٦٢٩ - ٢٢٦٦١ - ٢٢٨٣٩ ب ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٥ ف ١٢ / ٢٢ (عن ابن بطال) ح ٥ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ن ٦ / ٥٨] .

(٣٨٧٧ - ٣٨٩٤ - ٣٨٩٧ - ٣٨٩٨ - ٣٩٢٥ - ٣٩٢٦)

- من يحجب الإخوة لأم

(٣٨٨١)

- من يحجب ابن الأخ

(٣٨٩٩ 'مكرر')

٣٩٢٨ - حجب الأخ لبني الأخ

إن الأخ الشقيق ، أو لأب ، يحجب بني الأخ بالإجماع المتيقن . [م١٧٠٨ ، ١٧٢٦ ، ١٧٣٥ ، ١٧٩٩ ، ١٠٤ ب ٢ / ٣٤٥] .

(٣٩٢٥ - ٣٩٢٦)

٣٩٢٩ - ابن الأخ الشقيق يحجب ابن أخ غيره

اتفقوا على أن ابن الأخ الشقيق يحجب غير الشقيق . [مرع ١٠٤م ٧٣٥
ب ٢ / ٣٤٥] .

(٣٩٢٥ - ٣٩٢٦)

- من يحجب العم

(٣٩٠١)

٣٩٣٠ - حجب العم الشقيق للعم الأب

اتفقوا على أن العم الشقيق يحجب العم الأب . [مرع ١٠٤م ٧٣٥
ب ٢ / ٣٤٥]

(٣٩٢٥ - ٣٩٢٦)

٣٩٣١ - من يحجب ابن العم

اتفقوا على أن الأخ من أي جهة كان ، شقيقاً ، أو لأب ، أو لأم ، يحجب
ابن العم .

واتفقوا على أن ابن العم الشقيق يحجب ابن العم الأب . [مرع ١٠٤م ٧٣٥
ب ٢ / ٣٤٥]

(٣٩٢٥ - ٣٩٢٦)

٣٩٣٢ - الرد على ذوي الفروض

زيد بن ثابت وحده من الصحابة كان يجعل الفاضل عن ذوي الفروض -
إذا لم تكن عصبه - لبيت مال المسلمين . وسائر الصحابة يقولون برد ذلك
الفاضل لذوي الفروض . [ك ٢٢٩٠٤ - ٢٢٩٠٧م ٧٣٥
ب ٢ / ٣٤٥]

(٣٩١٤)

٣٩٣٣ - الرد على الزوجين

الزوجان لا يرد عليهما إجماعاً ، إلا عثمان ، فإنه رد على زوج ، ولعله كان
عصبه ، أو ذا رحم ، فأعطاه لذلك ، أو أعطاه من بيت المال لاعلى سبيل
الميراث . [ي ٦ / ٢٥٧ ح ٥ / ٣٥٥]

٣٩٣٤ - العَوْلُ فِي الْمَوَارِيثِ

معنى العَوْلُ : هو أن تزدهم فروض لا يتسع المال لها ، فيدخل النقص على نصيب أصحاب الفروض ، ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم ، وهو قول عامة الصحابة ، وسائر أهل العلم ، إلا ابن عباس ، فإنه قال : لاتعول المسائل ، ولا يعلم اليوم أحد يقول بمذهب ابن عباس ، لأنهم اتفقوا على توريث هؤلاء ، ولا بد .

وإن دخول النقص على سهام الأخوات ، والبنات هو الإجماع . [ي/٦/ ٢٤٢ مر ١٠٧ ح ٥ / ٣٥٦ - ٣٥٧] .

٣٩٣٥ - ميراث الحمل

أجمعوا على أن من مات ، وزوجته حبلى ، أن الولد الذي في بطنها يرث ، ويورث إذا خرج حياً ، ووقع منه الاستهلال^(١) ، أو ما يقوم مقامه ، ثم مات ولا تقسم التركة حتى يولد .

فإن طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال ، ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل لو ظهر حياً كمال ميراثه ، أقل نصيبه ، ولا يدفع شيء إلى من يسقطه الحمل ، وهذا لا خلاف فيه . [ما ٧٢ م ١٧٤٦ (عن البعض) ي/٦/ ٣٥٨ ف ١٢ / ١٠ ن ٦٨ / ٦٨] .

٣٩٣٦ - ميراث المقر له بالنسب

من أقر بأخ له ، فإن الأخ يشارك المقر ميراثه من المورث ، وهو قول علي ، ثم يخالف . [ح ٥ / ٣٦٤] .

(٤٠٨٣)

٣٩٣٧ - ورثة المفقود

اتفق الفقهاء على أن ورثة المفقود هم الأحياء من ورثته يوم تقسيم ماله ، لا من مات قبل ذلك ، ولو بيوم . [ي/٦/ ٣٦٧] .

(١) لا معنى للاستهلال . [١٧٤٦ م] .

٣٩٣٨ - إرث الأسير من غيره

إن الأسير الذي لدى العدو يرث إذا عُلِمَتْ حياته ، وهو قول عامة الفقهاء ، إلا سعيد بن المسيب فإنه قال : لا يرث ، وليس بصحيح . [ي/٦/٣١٦] .
٣٩٣٩ - توارث المتلاعنين

إن الرجل إذا لاعن امرأته ، ونفى ولدها ، وفَرَّقَ الحاكم بينهما ، انقطع التوارث بين الزوجين بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ي/٦/٣٠٨] .
٣٩٤٠ - التوارث بين ولد الملاعنة ، وقرابته

لا يرث ابن الملاعنة من الذي نفاه ، ولا من قرابته شيئاً ، وهؤلاء لا يرثون منه . ويكون ميراثه لأمه ، وقرابتها ، وهذا مجمع عليه .
فإذا خَلَفَ ابن الملاعنة أمّاً ، وخالاً ، فلأمه الثلث ، والباقي لخاله بلا خلاف .

أما إن كان له غير الأم ، وقرابتها ، فإن كل واحد يعطى ما يستحقه ، كما في سائر الموارث ، كما لو توفي عن أم ، وزوجة ، وولد ، فقد أجمعوا على أن ماله مقسم بينهم على قدر موارثهم .

هذا ، وإن وَلَدَ بنت الملاعنة ليست عَصَبَةُ الملاعنة عَصَبَةُ لهم في قول الجميع . [ن/٦/٦٧ ش/٦/٣٢٠ ي/٦/٢٥٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٤ ما ٧٢٢ ف/١٢/٢٤ - ٢٥ ح/٥/٣٦٥] .

٣٩٤١ - التوارث بين ولد الزنى ، وقرابته

ولد الزنى يرث أمه ، وترثه أمه ، ولها عليه حق الأمومة من البر ، والنفقة ، وسائر حكم الأمهات . ولا يرثه الذي تَخَلَّقَ مِنْ نُطْقَتِهِ ، ولا يرثه هو ، ولا له عليه حق الأبوة ، لافي بر ، ولا في نفقة ، ولا في غير ذلك ، وهو منه أجنبي ، ولا يعلم في هذا خلاف . [م/١٧٤٢ ت/٦/٢٨٨] .

- ميراث أم الولد

(٤٥١)

- اشتراط السيد إرث مكاتبه

(٣٧٤٥)

- ميراث الختنى

(١٤١٣)

- ميراث الرقيق

(١٦٧٢)

٣٩٤٢ - موت الوارث ، والمورث معاً

اتفقوا على أنه إن تيقن أن الوارث ، والمورث قد ماتا معاً أنهما لا يتوارثان .
[مر ١٠٢]

٣٩٤٣ - أحد الزوجين مع أم ، وإخوة (المسألة المشتركة)

من ماتت ، وتركت زوجاً ، وأماً ، وأخاً واحداً لأم ، وإخوة شقائق ، فإن
الأخ للأم يرث السدس كاملاً ، وما تبقى بعد فرض الزوج ، والأم يوزع بين
الأشقاء . وعليه الإجماع .

فإن تركت زوجاً ، وأماً ، وأخوين ، وأختين لأم ، وإخوة رجالاً ، ونساء ،
ومثلهم لأب ، فقد اتفقوا على أن الزوج ، والأم ، والإخوة لأم يرثون^(١) .

وإن ماتت ، وتركت زوجاً ، وأماً ، وأختاً واحدة لأم . وأختاً شقيقة ، فقد
اتفقوا على أن الزوج ، والأم ، والأخت لأم يرثون ، واختلفوا في الشقيقة أترث
شيئاً ، أم لا .

أما إن كان الميت رجالاً ، وترك زوجة ، وأماً ، وأختاً واحدة لأم ، وأختاً
شقيقة ، فإنهم متفقون على أن للأخت الشقيقة الربع ، وأنها لاتأخذ النصف
المذكور لها في القرآن ، ولا بد أن تُحَظَّ منه بإجماع .

^(١) ولا شيء للإخوة الأشقاء ، أو لأب . لأن للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللإخوة لأم الثلث . وإن بقية
الإخوة عصبية لا يستحقون الإرث ، إلا بعد أصحاب الفروض ، وقد استغرق هؤلاء التركة . وقال عمر ،
وابن مسعود ، وزيد : بل يشاركون الإخوة لأم في الثلث .

ومن ماتت، وتركت زوجاً، وأماً، وأختين لأم، وأختين لأب، فإن للزوج النصف، وللأم السدس، وللأختين لأم الثلث، وهؤلاء مُجْمَع على توريثهم في هذه الفريضة بلا خلاف من أحد، ولا شيء للأختين للأب بالإجماع. [ب ٢/٣٤٠ - ١٠٦ - ١٠٧ م ١٧١٧ ي ٦/٢٣٩، ٢٤٠ ك ٢٢٦٣ - ٢٢٦٢٥ - ٢٢٦٣١ ح ٥/٣٤٥].

٣٩٤٤ - إخوة من أم أحدهم ابن عم

أخوان من أم أحدهما ابن عم، فالثلث بينهما، والباقي لابن العم. وتصح المسألة من ستة لابن العم خمسة، وللآخر سهم بلا خلاف. وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث، والباقي لابن العم. [ي ٦/٢٤٥ ف ١٢/٢٢].

٣٩٤٥ - شقيقان مع أختين لأم، وإخوة لأب

من ترك أختين شقيقتين، وأختين لأم، وأخوات، أو أختاً لأب، أو إخوة لأب، فللشقيقتين، فصاعداً الثلثان، وللأختين لأم، فصاعداً الثلث، ولا شيء للأخت لأب، ولا للأخوات لأب، ولا للإخوة لأب، وهذا إجماع متيقن مقطوع به. [م ١٧٢٣].

٣٩٤٦ - شقيقان وأخوات لأب، وعم، وابن عم

من ترك شقيقتين، وأخوات لأب، وابن عم، أو عمّاً، فللشقيقتين الثلثان، وللعم، أو لابن العم مابقي، ولا شيء للواتي لأب، وهذا إجماع متيقن، إلا شيئاً ذكر عن الحسن البصري أن الثلث الباقي للواتي لأب. [م ١٧٢٣].

موت

- مرض الموت

ر: مرض الموت

٣٩٤٧ - طبيعة الموت

إن الموت عرض يُضادُ الحياة عند أهل السُّنة . [ش ١٠ / ٣٠٢] .

- أثر الموت في الوكالة

(٤٤٩٩)

موسيقى

رَ : مَلاهِي

مولود

رَ : وَلَد

مياه

٣٩٤٨ - ملكية المياه

إن المياه العامة ، كمياه الأنهار غير المستخرجة ، والسيول ، لا تملك ، وإنما هي حق للكل ، وعلى ذلك الإجماع .

أما الماء المحرز ، فهو ملك بالإجماع .

ومن احتقر بئراً ، أو نهراً ، فهو أحق بمائه إجماعاً . [ح ٣ / ٣٢٥ ، ٤ / ٩٩ ، ١٠٢ ش ٦ / ٤٤١ ن ٥ / ٣٠٤ (عن المهدي)] .

- بيع الماء

(٥٧٠)

- سرقة الماء

(١١٨٧)

٣٩٤٩ - قدرة الماء على دفع النجاسة ، والحدث

إن للماء الكثير قُوَّة في دفع النَجَس بالإجماع .

وإن طهارة الحدث مخصوصة بالماء بالإجماع . وقال الأصم ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بجواز رفع الحدث ، وإزالة النجاسة بكل مائع طاهر ، ولا يُعتد بخلاف الأصم . [ع / ١٣٩ ، ١٦٧ - ١٦٨ (عن الغزالي) ك ١٥٧٣] .

(٤٠٣٨)

٣٩٥٠ - صفة الماء المَطْهَر

- ١ - اتفقوا على جواز استعمال الماء الجاري مالم تظهر فيه نجاسة^(١) .
- ٢ - أجمعت الأمة على جواز استعمال الماء غير الجاري ، الذي لم يبل فيه ، ولا كان سؤر حائض ، ولا كافر ، ولا جنب ، ولا من شراب ، ولا من غير ذلك ، ولا سؤر حيوان غير الناس ، وغير ما يؤكل لحمه ، ولا خالطته نجاسة ، وإن لم تظهر فيه ، أو ظهرت ، ولا كان أجناً متغيراً من ذاته ، وإن لم يكن من شيء حلّه ، ولا مات فيه ضفدع ، ولا حوت ، ولا كان فضل متوضئ من حدث ، أو مغتسل من غسل واجب ، ولا استعمل بعد ، ولا توضأت منه امرأة ، ولا تطهرت منه ، ولم يشمس ، ولا سخن ، ولم يؤخذ من بحر ، ولا غصب ، ولا أدخل فيه القائم من نومه يده قبل أن يغسلها ثلاثاً ، ولا حل فيه شيء طاهر فخالطه غير تراب عنصره فظهر فيه ، ولا بل فيه خبز ، ولا توضأ فيه ، ولا به إنسان ، ولا اغتسل ، ولا وضأ شيئاً من أعضائه به ، سواء أكان حلواً ، أم مرّاً ، أم ملحاً ، أم زعافاً ، أم نزل من السماء ، أم نبع من الأرض .

واتفقوا على أن التَطْهَر بهذا الماء جائز ، وأن استعماله فرض على الصحيح الذي يجده ، ويقدر على استعماله . [مر ١٦ - ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ما ١٨ هـ - ٢ / ٧٤٠ ب ١ / ٢٢ ي ١ / ٢٩ ، ٣٣ ع ١ / ١٢٦ - ١٢٩ ح ١ / ٣٠] .

^(١) قال ابن تيمية : الشافعي في الجديد من قوله ، وأحد القولين في مذهب أحمد أن الماء الجاري كالراكد في اعتبار القلتين ، فينجس مادون القلتين بوقوع النجاسة فيه ، وإن لم تظهر فيه . [١٧] .

- التَّطَهُّرُ بِمَاءِ الْمَطَرِ

(٣٩٥٠)

٣٩٥١ - التَّطَهُّرُ بِمَاءِ الْبَحْرِ

الطَّهارة بماء البحر جائزة عند جميع العلماء^(١)، وكان فيه خلاف شاذ في الصدر الأول. [ك١٥٧٣ ن ١٦ / ١ ي ٢٩ / ١ ع ١٢٩ / ١ ب ٢٢ / ١ ح ٣٠ / ١].

- الإسراف في الماء في الطهارة

(٣٠١٤ - ٤٣٨١)

٣٩٥٢ - التَّطَهُّرُ بِمَاءِ زَمْزَمَ

لم يزل المسلمون على التَّطَهُّرِ بِمَاءِ زَمْزَمَ من غير إنكار. وما نقل عن العباس من خلافه لا يصح. [ع ١٣٧ / ١].

٣٩٥٣ - التَّطَهُّرُ بِالماءِ المُشَمَّسِ

الطَّهارة بالماء المُشَمَّسِ صحيحة بلا كراهة، وهذا مجمع عليه^(٢).

[ع ١٣٥، ١٣٦ ح ١ / ٣٥].

٣٩٥٤ - التَّطَهُّرُ بِالماءِ الأَجْنِ

أجمعوا على أن التَّطَهُّرَ بِالماءِ الأَجْنِ من غير نجاسة حلَّت فيه جائز بلا كراهة، إلا ابن سيرين، فكرهه. [ما ١٩١ ع ١٣٧ / ١ (عن ابن المنذر) ي ٣٤ / ١ (عن ابن المنذر)].

٣٩٥٥ - التَّطَهُّرُ بِمَاءِ مُخْتَلَطٍ بِطَاهِرٍ

١ - ما أضيف إلى الماء بما لا يمكن التَّحَرُّزُ منه، كالطَّحْلُبِ، وسائر ما ينبت في الماء، وكذلك ورق الشجر الذي يسقط في الماء، أو تحمله الريح فتلقيه فيه، وما تجذبه السيول من العيدان، والتبن، ونحوه، فتلقيه في الماء، وما هو في قرار الماء، كالكبريت، والقار، وغيرهما، إذا

(١) (٣٩٥٠)

(٢) (٣٩٥٠)

جرى عليه الماء ، فتغير به ، أو كان في الأرض التي يقف الماء فيها ، فإن التطهير بهذا الماء جائز ، وهذا مجمع عليه .

٢ - الماء الذي خالطه طاهر يمكن التحرز منه ، كالزعران ، ونحوه من الأشياء الطاهرة التي تنفك عنه غالباً . وهو ماء طاهر مطهر عند جميع العلماء ، إلا ما حكى عن أم هانئ في ماء بل فيه خبز لا يتوضأ به ، وكذلك حكى عن الزهري .

٣ - ما أضيف إلى الماء بما يوافق في صفته : الطهارة ، والطهورية ، كالملح ، والتراب ، إذا غير الماء ، فقد أجمعوا على أن هذا الماء باق على طهارته ، وطهوريته .

فإن نحن بحث لا يجري على الأعضاء ، لكثرة التراب ، لم تجز الطهارة به ، لأنه طين ، وليس بماء . وهذا لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم .

٤ - إذا تغير الماء بما غلب عليه من طاهر ، فإن الإجماع الذي لا خلاف فيه هو أنه غير مطهر .

٥ - ولا يعلم خلاف بين أهل العلم في جواز التطهر بالماء الذي أضيف إليه ما يتغير به بمجاورته من غير مخالطة ، كالدهن ، والعنبر ، إذا لم يهلك في الماء ، ولم يمع فيه . [١٤ / ١٥٠ ب ١ / ٢٣ ، ٢٦ ي ١ / ٣٣ - ٣٤ ، ٣٥ ك ١٦٠ ح ١ / ٣٠ - ٣١] .

٣٩٥٦ - التطهير بماء الورد ، ونحوه

أجمعوا على أن الطهارة لا تجوز بماء الورد ، وماء العصف ، وماء الشجر ، ولا تجوز إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء . [١٨١ ي ١ / ٣٢ (عن ابن المنذر) . (٣٩٥٥)

٣٩٥٧ - التطهر بالأشربة

أجمعوا على أنه لا يجوز التطهر بشيء من الأشربة سوى النبيذ . [١٨١] . (٤٠٢٤)

- طهارة سُور الإنسان

(٤٦٢)

٣٩٥٨ - طهارة سُور مأكول اللحم

أجمعوا على أن سُور الحيوان مأكول اللحم يجوز شربه ، والوضوء به .
[ما ٢٠ ل ٢٥ ي ١ / ٦٤ (عن ابن المنذر) ب ١ / ٢٧] .

٣٩٥٩ - الماء الذي مات فيه ما لانفس له سائلة

إن الماء الذي مات فيه الذباب ، والخنفساء ، ونحوهما لا يفسد بذلك بالإجماع . وفي قول للشافعي أنه ينجس . وقال يحيى بن كثير ، ومحمد بن المنكدر : إن الماء ينجس بموت العقرب فيه . [١٦ / ١٨٠ - ١٨١ (عن ابن المنذر)] .

٣٩٦٠ - التطهر بماء مُسَخَّن بنجاسة

اتفقوا على جواز التطهر بالماء المسخن بنجاسة ، إلا ما نقل عن مجاهد^(١) .
[ف ١ / ٢٣٩] .

٣٩٦١ - طهارة الماء المُسْتَعْمَل بالتطهر

إن الصحابة كانوا يتوضؤون ، ويتقاطر الماء على ثيابهم ، ولا يغسلونها ؛ لأن هذا الماء طاهر بالإجماع . [١٦ / ٢٠٥ (عن الشافعي) م ١٤١ م ٢٠٢٥
ف ١ / ٢٣٧ (عن ابن المنذر) ح ١ / ٣٣] .

٣٩٦٢ - طهارة الماء المستعمل في التبرّد ، والنظافة

إن الماء المستعمل في التبرّد ، والتنظيف باق على طهوريته بلا خلاف يعلم . [ي ١ / ٤٠] .

٣٩٦٣ - الانتفاع بالماء المستعمل

الاتفاق على جواز الانتفاع بالماء المستعمل بالشرب ، والطبخ ، والعجن والتبرّد ، ونحوها^(٢) . [١٦ / ٢٠٨] .

^(١) هذا محمول على الماء المسخن بنجاسة لاتصل إليه . وفيه تفصيل يرجع إليه من شاء . [ي ١ / ٣٧] .

^(٢) الإجماع على إضاعة الماء المستعمل ، وعدم الانتفاع به . [ن ١ / ١٩ (عن البعض)] .

٣٩٦٤ - قابلية الماء للنجاسة

إن الأمة مجمعة على خلاف ظاهر هذا الحديث الشريف : الماء لا ينجسه شيء . [هـ / ٢٩٤] .

٣٩٦٥ - تغير الماء بمجاورة النجاسة ، أو بالمكث

إن تغير الماء بريح مينة قربه ، أو بالمكث ، لا يضر إجماعاً . [حـ / ٣١] .

٣٩٦٦ - الماء الذي لم تغيره النجاسة

اتفقوا على أن الماء الراكد إذا كان قدر القلتين ، فأكثر ، ووقعت فيه نجاسة ، فلم تغير له لوناً ، ولا طعماً ، ولا ريحاً ، أنه على طهوريته ، ويتطهر به .

فلن كان أقل من ذلك ، فإنه ينجس بإجماع الجميع . [مر ١٧ ما ١٩٤٤ ، ٧٤٥ ب / ١ ي ٢٣ / ١ هـ (عن ابن المنذر) حـ / ١ - ٣١ - ٣٢ ن / ١ ، ٣٣] .

- الماء المتغير بظاهر

(٤٠٢٤)

٣٩٦٧ - الماء المتغير بنجاسة

إن الماء إذا وقعت فيه نجاسة ، فغيرت طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، أو أكثر من واحد من هذه الأوصاف ، فهو نجس مادام كذلك ، لا تجوز الطهارة به ، سواء أكان الماء جارياً ، أم راكداً ، قليلاً ، أم كثيراً . وعليه الإجماع . [ما ١٩١٠ هـ / ٢ ، ٧١٥ ك ١٦٠ ط / ١٢ ع / ١ ، ١٣١ ، ١٦٠ (عن ابن المنذر ، وغيره) مر ١٩ ب / ١ ي ٢٣ / ١ هـ (عن ابن المنذر) ف / ١ ٢٧٣ (عن الشافعي) حـ / ١ - ٣١ - ٣٧ ن / ١ ، ٢٩ ، ٣٠ (عن ابن المنذر ، والمهدي)] .

٣٩٦٨ - إراقة الماء النجس

المياه النجسة ، غير التي ولغ فيها الكلب ، لا تجب إراقتها بلا خلاف . [ش / ٢ / ٣١٠] .

٣٩٦٩ - الشك بطهارة الماء ، ونبجاسته

إذا تيقن طهارة الماء ، وشك في نجاسته توضأ به ، وإن تيقن نجاسته ، وشك في طهارته ، لم يتوضأ . وإن لم يتيقن طهارته ، ولا نجاسته توضأ به . وهذا متفق عليه .

وإن تغير الماء ، والتبس مغيره ، فالأصل فيه الطهارة ، ولو وقعت فيه نجاسة ، ولم يُظن تغيره لأجلها ، ولا يحفظ فيه خلاف .

وإذا اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته ، توضأ من كل واحد منهما وضوءاً كاملاً ، وصلى بالوضوءين صلاة واحدة . وهذا لا يعلم فيه خلاف .

فإن وجد ماء طهوراً غير ماء الإناءين المُشْتَبِهَيْن توضأ به ، ولم يجز التحري لمعرفة النجس منهما ، ولا التيمم ، بغير خلاف . [ع / ٢٢٢ ي ١ / ٧٢ ، ٧٤ ح / ٣٩] .

٣٩٧٠ - ما يطهر به الماء النجس

إن الماء الكثير المتغير بالنجاسة يطهر إما بزوال تغيره بنفسه ، أو بما يضاف إليه من ماء طاهر ، أو بما ينبع منه .

إلا أنه إن كان قُلَّتَيْن لا يطهر بأخذ بعضه لأنه ينقص عن قُلَّتَيْن ، وهو نجس . وهذا كله متفق عليه . [ع / ١٨٧ ف ١٠ / ٥٧ - ٥٨] .

٣٩٧١ - غُسَالَةُ الْوُضُوءِ

إن الببل الباقي على أعضاء المتوضئ ، وما قطر على ثيابه ، طاهر بإجماع أهل العلم . [ف / ٢٣٧ (عن ابن المنذر)] .

٣٩٧٢ - غُسَالَةُ النِّجَاسَةِ

إن غُسَالَةَ النِّجَاسَةِ إذا انفصلت مُتَغَيَّرَةً ، فهي نجسة ، سواء أغير طعمها ، أم لونها ، أم ريحها ، وسواء أكان التغير قليلاً ، أم كثيراً ، وسواء أكان الماء قليلاً أم كثيراً . وعلى هذا إجماع المسلمين . [ش / ٣١٨ ي ٢ / ٨٢ ع ١٤ / ٢١٤] .

- التَّخْلِي فِي مجاري المياه

(٢٢٨)

ميت

٣٩٧٣ - الحضور عند المُحْتَضَر

الحضور عند المُحْتَضَر لتذكيره ، وتأنيسه ، وإغماض عينيه ، والقيام بحقوقه مُسْتَحَبٌ ، وهذا مجمع عليه . [ش/٤ / ٢٣٨ ن ٤٠ / ٢٠ (عن النووي)] .

٣٩٧٤ - توجيه المُحْتَضَر للقبلة

يستحب أن يُسْتَقْبَلَ بِالْمُحْتَضَرِ الْقِبْلَةُ . وهذا مجمع عليه . [ع/٥٤ / ١٠٢] .

٣٩٧٥ - تلقين المُحْتَضَر

أجمع العلماء على تلقين المُحْتَضَر : لا إله إلا الله ، وكرهوا الإكثار عليه ، والمؤالة .

وإن الاتفاق على استحباب تنبيهه على إحسان ظنه بالله سبحانه ، وتعالى ، وذكر آيات الرجاء ، وأحاديث العفو عنه ، وتبشيريه بما أعدَّ الله تعالى للمسلمين ، وذكر حسن أعماله عنده ليحسن ظنه بالله تعالى ، ويموت عليه . [ش/١ / ٤٧٧ ، ٤ / ٢٣٨ ن ٤٠ / ٢٠] .

٣٩٧٦ - تصرف المُحْتَضَر

من بلغت روحه الحلقوم لم تصح وصيته ، ولا صدقته ، ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء . [ش/٤ / ٤٢٠] .

٣٩٧٧ - تغميض عيني الميت

أجمع المسلمون على استحباب تغميض عيني الميت . [ش/٤ / ٢٤١ ن ٤٢ / ٢٢ (عن النووي)] .

٣٩٧٨ - إعلان الوفاة

وقع الإجماع في زمن النبوة ، وما بعده على جواز الإعلام للفَسَلِ ، والتكفين ، والصلاة ، والحمل ، والدفن . [ن/٤٧ / ٥٧] .

٣٩٧٩ - تَسْجِيَةُ الميت

استحباب تَسْجِيَةِ الميت مجمع عليه . [ش/٤ / ٢٦٨ ن ٤٠ / ٢٥ (عن النووي)] .

٣٩٨٠ - تقبيل الميت

تقبيل الميت تعظيماً ، وتبركاً ، جائز ، وهو فعل أبي بكر الصديق ، لم ينكره عليه أحد ، فكان إجماعاً . [ن٤ / ٢٥] .

٣٩٨١ - النياحة ، والبكاء على الميت

إن نَدَبَ الميت ، والنياحة عليه ، ولطم الحَدَّ ، وشَقَّ الجَيْبَ ، وخَمَشَ الوجه ، ونَشَرَ الشعر ، والدعاء بالويل ، والتَّبُور ، كلها مُحَرَّمَةٌ بالإجماع . وقال بعض المالكية بأن النياحة ليست بحرام . وهو شاذٌّ مردود .

وقد أجمع العلماء على أن ذلك لا يجوز للرجال ، ولا للنساء ،

وأما دمع العين ، وحزن القلب ، فمباح عند أهل العلم .

وإن الإجماع على أن المراد بالبكاء الذي يُعَذَّبُ الميت عليه هو البكاء بصوت ، ونياحة ، لا بمجرد دمع العين . [ع٥ / ٢٧٧ (عن البعض) ش٤ / ٢٤٩ ، ٢٥٥ ت٣ / ٣٨٤ ك١١٦٥٠ - ١٦٥٥ ف٨ / ٥١٧ (عن النووي) ن٤ / ١٠٦ ، ١٠٧ (عن النووي)] .

- أجرة النائحة

(٢٩٥١)

- غَسْلُ الْمَيِّتِ

رَ: غَسَلَ الميت

- حَلَقَ عَانَةَ الميت

رَ: اسْتَحْدَادَ

- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ

رَ: تَكْفَنَ

- الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ

رَ: صَلَاةُ الْجَنَازَةِ

- إدخال الميت إلى المسجد

(٢٤٧٢)

- جنازة الميت

ر: جنازة

- شكل قبر الميت

ر: قبر

- دفن الميت

ر: دفن

٣٩٨٢ - نفقة تجهيز الميت ، دفنه

إن حنوط الميت ، وكفنه ، وقبره من رأس المال بالإجماع . [ح/٣١٤] .

- تجهيز المقتول من الدية

(١٥١٧)

٣٩٨٣ - تعزية أهل الميت

إن تعزية أهل الميت مُستحبة بلا خلاف يعلم ، إلا عن الثوري فإنه قال :
لا تستحب التعزية بعد الدفن . [ي/٤٥٢] .

٣٩٨٤ - وصول الثواب إلى الميت

١ - إن الميت يلحقه ثواب بعد موته بإجماع الأمة . وخالف بعض
أصحاب الكلام وهو قول باطل لا يعتد به .

٢ - وإن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت بالإجماع .

وليس في الدعاء للميت شيء موقت عند الجميع .

٣ - وإن الاستغفار ، والصدقة ، والعتق ، وما جرى مجرى ذلك من
الأموال ، والحج ، وأداء الواجبات ، إذا كانت هذه الواجبات مما يجوز
أن يفعلها الحي ، ويجعل ثوابها للميت ، فإن كل ذلك ينفع الميت ،
كما ينفع الحي ثواب الصدقة عن الميت ، عليه إجماع المسلمين .

٤ - وإن الإجماع المسلمين على جواز قراءة القرآن ، وإهداء ثوابه إلى الميت من غير تكبير . [ش ١١٩ / ١ - ١٢٠ ، ٣٧٤ / ٤ ، ٨٩ / ٧ ، ٢٠٧٠٤ - ٣٢٢ / ٨ ع ٩٠ ، ٤٧٢ / ٣ ي ٤٧٣ ، ٢٩٥ / ٣ ت ١١٣٤٨٨ - ٣٤٠٥٧ ح ٣٣١٨٨ - ٣٩٥ / ٢ ن ٩٣ / ٤ (عن النووي)] .

- قراءة القرآن للميت

(٢٠٨٤)

- الدعاء للميت

(٢٠٨٤)

- الدعاء للميت الكافر بالمغفرة

(٣٤١٨)

- الحج عن الميت

(٢٠٨٤)

- الاعتكاف عن الميت

(٣٣٦)

- الصدقة عن الميت

(٢٠٨٤ - ٢١٨٤)

- الموت في وقت الصلاة قبل أدائها

(٢٢٢٨)

- الصلاة عن الميت

(٢٢١٧ - ٣٣٩٩)

- موت من عليه قضاء الصوم

(٢٦٤٦)

- الدعوى بحق على ميت

(١٤٤٥)

- ثبوت الدين بعد الموت

(١٤٧٠)

٣٩٨٥ - قضاء الدين عن الميت

أجمعت الأمة على وجوب قضاء الحقوق المالية الواجبة على الميت ، ولا فرق بين أن يقضيه عنه وارث ، أو غيره . فإذا قُضِيَ دَيْنُهُ ، برئت ذمُّهُ به [ش ٣٧٤/٤ ، ١٣٠/٥ ، ١٠٣/٧ - ١٠٤ ن ٩٣/٤ (عن النووي)] .

- تجهيز الشهيد

ر : شهيد

٣٩٨٦ - تجهيز الطفل

أجمعوا على أن الطفل إن خرج حياً ، واستهل ، ثم مات ، فإنه يُغسَل ، ويُصلى عليه . [٣٠ ما ط ٥٠٩/١ ي ٤٣٤/٢ (عن ابن المنذر)] .

٣٩٨٧ - تجهيز السقط

إن السقط الذي لم يتم أربعة أشهر لا يُغسَل ، ولا يُصلى عليه ، وإنما يُلف في خرقة ، هذا لا يعلم فيه خلاف ، إلا من ابن سيرين ، فإنه قال : يصلى عليه إذا عُلِمَ أنه نفخ فيه الروح . [ي ٤٣٥/٢] .

٣٩٨٨ - حرمة الميت

السنة المجتمعة عليها أن حرمة المؤمن الميت ، كحرمته حياً . [ك ١٠٩١] .

- النظر إلى عورة الميت

(٢٩٧٨)

٤٠٨٩ - ذكر الميت بالشر

ذكر الميت بالشر جائز بالإجماع . [ن ١٠٨/٤] .

ميتة

٣٩٩٠ - نجاسة الميتة ، وأجزائها

اتفقوا على نجاسة ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس بمائي .
وعليه ، فإن السمك ، والجراد إذا ماتا بغلغلهما طاهران الإجماع .
وقد اتفقوا على أن لحم الميتة ، وشحمها ، وودكها ، وغضروفها ، ومخها ،
وعصبها ، كل ذلك نجس .
وإن جلد الميتة قبل الدبغ نجس بلا خلاف يعلم من أحد . [ب ١/٧٣ ، ٧٥
مر ٢٣ ي ١/٧٧ ع ١/٢٩٦ ، ٢/٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ح ١/١٤] .

- طهارة ميتة السمك ، والجراد

(٣٩٩٠)

٣٩٩١ - بيع الميتة

أجمع المسلمون على تحريم بيع الميتة ، وشرائها ، ويستثنى من ذلك
السمك ، والجراد . وقد استثنى بعض العلماء من الميتة ما لا تحل الحياة كالشعر ،
والصوف ، والوبر ، فإنه ظاهر يجوز بيعه ، وهو قول أكثر المالكية ، والحنفية ، وزاد
بعضهم العظم ، والسِّن ، والقرن ، والظِّلْف . [ما ١٠١ ت ٤/٢٩٨ - ٢٩٩
ش ٦/٤٧٥ ع ٩/٢٤٩ (عن ابن المنذر) ي ٤/٢٢٩ (عن ابن المنذر) ب ٢/١٢٥
ف ٤/٣٣٦ ، ٣٣٧ (عن ابن المنذر ، غيره) ن ٥/١٤٢ (عن ابن المنذر)] .

- بيع ميتة السمك ، والجراد

(٣٩٩١)

٣٩٩٢ - الانتفاع بجلد الميتة

الإجماع على أنه لا ينتفع بجلد الميتة ، ببيع ، ولا بغيره ، قبل أن يدبغ ،
خلافاً للزهري ، والليث . [ح ١/٢٤ ك ٢٢٣٦٦ (عن الطحاوي)] .

- أكل الميتة

(٣١٠)

- أكل ميتة السمك

(٣١٥)

- أكل ميتة الجراد

(٣١٤)

- إطعام الميتة لكلاب الصيد

(٢٦٧٦)

- لا وضوء من مس الميتة

(٢٩١٩)

- لا غسل من مس الميتة

(٤٤٤١)

- تطهير الجامد إذا وقعت فيه ميتة

(٤٠٤٢)

- ماله حكم الميتة

(٣١١)

٣٩٩٣ - نجاسة ما قُطع من الحيوان الحي

إن ما قُطع من أعضاء الحيوان الحي نجس بالإجماع ، لأنه ميتة . [ما ٢٣
ع ٥٦٩/٢ ف ٢١٨/١ ن ٥٨/١ (عن ابن المنذر)] .

- أكل ما قُطع من الحيوان الحي

(٣١٧)

ميسرات

ر : موارد

ميزان

٣٩٩٤ - ميزان الآخرة

أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان ، وكفتان ، ويميل بالأعمال . وأنكرت المعتزلة الميزان . [ف٤٦٢/١٣] (عن الزجاج) .

مِيقَات

ر : حج ، عُمرة

٣٩٩٥ - تحد يد المواقيت

أجمعوا على أن مِيقَات أهل المدينة ذو الحليفة ، ومِيقَات أهل الشام الجحفة ، ومِيقَات أهل نجد قرن ، ومِيقَات أهل اليمن يللمم ، ومِيقَات أهل العراق ذات عرق ، وأن العقيق أولى وأحوط من ذات عرق ، ومِيقَات أهل مكة ، ومن كان بها ، سواء أكان مقيماً بها ، أم غير مقيم ، وهو مكة^(١) .

وأجمعوا على أن هذه المواقيت للحج ، والعمرة المفردة التي لا يريد صاحبها أن يحج من عامه ، حاشاً العمرة لأهل مكة ، فإن المِيقَات من الحل^(٢) .

ولا خلاف في أنه لا يجوز لمن كان مِيقاته ذا الحليفة ، أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة .

(١) ذو الحليفة : بضم الحاء المهملة بالفاء موضع معروف بقرب المدينة ، وبينه وبينها نحو ستة أميال ، وبينه وبين مكة عشر مراحل . فهو أبعد المواقيت من مكة . وتعرف الآن باسم أبار علي .

الجحفة : بجيم مضمومة ، ثم حاء مهملة ساكنة . ويقال لها مهمة بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما ، وهي قرية كبيرة بين مكة ، والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة . تعرف الآن باسم رابغ .

قرن : بفتح القاف وإسكان الراء . وهو جبل بينه ، وبين مكة مرحلتان . ويقال له قرن المبارك ، أو قرن الثعالب . هو قريب من المكان المسمى الآن بالسيل .

يللمم : بفتح اللام ، وسكون الميم الأولى . وفتح اللامين . وهو جبل جنوبي مكة المكرمة ، وعلى مرحلتين منها .

ذات عرق : يكسر العين المهملة « وهي قرية على مرحلتين من مكة . وقد خربت .

العقيق : واد يلفق ماؤه في غور تهامة . [١٩٢/٧٤ - ١٩٣] .

(٢) الحل : أي : إن مِيقاته من أي جوانب الحرم شاء . [ش٢٣٤/٣] .

وإن الأفضل لمن كان ميقاته ذا الحليفة أن يَهْلَ في مسجدِها بعد فراغه من الصلاة ، ويكرر الإهلال حينما يركب على راحلته ، وعندما يمر على استواء البيداء^(١) ، ولا يجوز له تأخير ذلك إلى البيداء . وعلى هذا اتفق جميع فقهاء الأمصار . [مر ٤٢ ، ٤٦ ، ٤١ ط ١١٩/٢ ات ١٧٩/٣ - ١٨٠ ك ١٥٤٦٦ - ١٥٨٧٠ - ١٥٨٧٦ - ١٥٩٦٣ - ١٥٩٦٥ - ١٦٢٦٢ - ١٦٢٦٣ ب ٣١٣/١ ، ٣٢٧ ي ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ (عن ابن عبد البر) ع ١٩٣/٧ (عن ابن المنذر ، وغيره) ش ١٩١/٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ف ٣٠٢/٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ (عن الشافعي ، والمحجب الطبري) ح ٢٨٧/٢ ، ٣٨٦ ن ٢٩٦/٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨ (عن المحب الطبري ، وابن حجر) .]

٣٩٩٦ - ميقات من كان بين مكة ، والميقات

من كان مسكنه بين مكة ، والميقات ، فميقاته مسكنه ، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات ، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام . وهذا مذهب العلماء كافة ، إلا مجاهداً ، فإنه قال : ميقاته مكة نفسها . وقال ابن حزم : ميقاته حيث شاء : [ش ١٩٣/٥ - ١٩٤ ف ٣٠١/٣ ن ٢٩٦/٤ (عن ابن حجر) .]

٣٩٩٧ - المرور بميقات غير الميقات المعين

إن الإجماع على أن من مر بميقات ، وهو من غير أهله ، كالشامي يمر بميقات أهل المدينة ، فإنه يلزمه أن يحرم من ميقات أهل المدينة ، وكذا الباقي من المواقيت ، ولا يؤخر حتى يأتي ميقاته الأصلي .

فإن أخرج أساء ، ولزمه دم بالإجماع^(٢) . [ش ١٩٣/٥ ع ١٩٦/٧ ف ٣٠١/٣ (عن النووي) ن ٢٩٦/٤ (عن النووي) ك ١٥٥٣٩ .]

(١) البيداء : موضع فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد الوادي . [ف ٣١٣/٣ .]

(٢) وتعقب بأن المالكية يقولون يجوز له ذلك ، وإن كان الأفضل خلافه ، وبه قالت الحنفية ، وأبو ثور ، وابن المنذر من الشافعية . وهكذا ما كان من البلدان خارجاً عن البلدان المذكورة ، فإن ميقات أهلها الميقات الذي يأتون عليه . [ف ٣٠١/٣ ن ٢٩٦/٤ .]

النون

نار

٣٩٩٨ - وجود النار

اتفقوا على النار حق

وهي مخلوقة ، كما يقول جماعة أهل السنة .

ومن خالف ذلك ، فإنه يكفر بالإجماع . [مر١٧٣ك٩٤٥ - ١١٨٣٠] .

٣٩٩٩ - صفة النار

اتفقوا على أن النار دار عذاب أبداً ، لا تنفى ، ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية ، وأن من خالف ذلك ، فإنه يكفر بالإجماع . [مر١٧٣] .

٤٠٠٠ - العذاب بالنار بالجسد ، والروح

اتفقوا على أن أجساد العصاة تدخل مع أنفسهم في النار . [مر١٧٦] .

٤٠٠١ - لمن أعدت النار

اتفقوا على أن النار أعدت لكل كافر مُخالف لدين الإسلام ، ولن خالف الأنبياء السالفين قبل مبعث رسول الله ﷺ ، وبلوغ خبره إليه . وأن من خالف ذلك ، فإنه يكفر بالإجماع . [مر١٧٣] .

٤٠٠٢ - عذاب العصاة من المؤمنين

عذاب بعض العصاة من المؤمنين ثابت بإجماع أهل السنة . [شر٩٠/٢] .

(٩١٦)

٤٠٠٣ - عذاب المدين بالدين

إن مذهب أهل السنة أن من وجبت عليه حقوق لغرمائه لم تُوف ، فإنه يأتي يوم القيامة ، فتدفع إليهم من حسناته ، فإذا فرغت الحسنات ، وبقيت بقية من الحقوق فيؤخذ قدرها من سيئات خصومه ، فتوضع عليه ، فيعاقب بالنار . [شر١٤/١٠] .

٤٠٠٤ - من يخلد في النار

أجمع المسلمون على أن من مات وهو غير مسلم ، دخل النار ، وخلد فيها . ولا فرق في ذلك بين أهل الكتاب ، وبين عبدة الأوثان ، وسائر الكفرة ، ولا فرق بين من خالف ملّة الإسلام ، وبين من انتسب إليها ، ثم حكم عليه بالكفر . [ش ٤٣٠/١ مر ١٧٣] .

(٣١١٤ - ٣٤١٢ - ٣٤١٥ - ٤١٠٤)

٤٠٠٥ - من لا يخلد في النار

أجمع السلف ، وأهل السنّة على أنه لا يخلد في النار أحد مات على التوحيد . [ش ٩٣/١ ، ٢٧٧ ، ١٥٧] .

- الشفاعة بالإخراج من النار

(٢٠٦٩)

نافلة

ر : صلاة التطوّع

نبوة

٤٠٠٦ - ثبوت النبوة

اتفقوا على أن النبوة حق

وان من خالف ذلك ، فقد كفر بالإجماع . [مر ١٦٧] .

- الشك بالنبوة

(٣٥٩٣ - ٣٤١٢)

٤٠٠٧ - تعريف النبوة ، والرسالة

لا خلاف من أن النبوة هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى إليه بأمر مالم يكن يعلمه من قبل .

وإن الرسالة هي النبوة، وزيادة، وهي بعثته إلى خلقٍ ما، وبأمرٍ ما، وهذا لاخلاف فيه. [م ٩٠].

(٢٠٥٠)

٤٠٠٨ - فضل الرسل، والأنبياء

إن أفضل الإنس، والجن: الرسل، ثم الأنبياء، ثم أصحاب محمد ﷺ، ثم الصالحون، وهذا خلاف فيه من أحد.

ولاخلاف بين المسلمين في أن من خالف في رفعة الأنبياء، وقدرهم، فليس مسلماً. [م ٤٣، ٥٠].

٤٠٠٩ - ظنّ السوء بالأنبياء

ظنّ السوء بالأنبياء كفر بالاجماع. [ش ٨٠/٨].

- الدعاء للأنبياء

(١٤٢٩)

٤٠١٠ - تحديد عدد الأنبياء

اتفقوا على أنه كان أنبياء كثير، منهم من سمّاه الله تعالى في القرآن الكريم، ومنهم من لم يُسم لنا.

ومن خالف ذلك، فإنه يكفر بالاجماع.

واتفقوا على أن كل نبي ذكر في القرآن حق، كآدم، وإدريس، ونوح، وصالح، وإبراهيم، وعيسى، وغيرهم عليهم السلام، [مر ١٦٧، ١٧٣].

٤٠١١ - نبوة النساء

إن الإجماع على عدم نبوة النساء، إلا ما نقل عن الأشعري أن من النساء نبيات هن: حواء، وسارة، وأم موسى، وهاجر، وآسية، ومريم. [ف ٣٤٨، ٣٦٦، ١٠٦/٧] (عن الكرمانلي، والنووي) ش ٣٠٤/٩ (عن البعض).

٤٠١٢ - نبوة لقمان

اتفق العلماء على أن لقمان كان حكيماً ، ولم يكن نبياً . وقال عكرمة :
كان نبياً . وقد تفرد بهذا القول . [ش ١/٤٨٥ (عن أبي إسحاق الثعلبي)] .

- تكليم الله سبحانه لموسى عليه السلام
(٤٠٠)

٤٠١٣ - طبيعة عيسى عليه السلام

اتفقوا على أن عيسى عبد مخلوق من غير ذكر ، ولكن في بطن مريم ،
وهي بكر . [مر ١٧٤] .

٤٠١٤ - نزول عيسى عليه السلام

نزول عيسى عليه السلام حق ، وصحيح عند أهل السنة . [ش ١٠/٤٠٥
(عن عياض) ك ٣٩٤١٢٣] .

- قتل المسيح للدجال
(١٤٢٣)

٤٠١٥ - عصمة النبي من الكفر

لا خلاف في أن الكفر ليس بجائر على الأنبياء بعد النبوة ، وهم
معصومون منه . [ش ٢/١٥٠ (عن عياض) ف ١١/٣٧١ (عن عياض)] .

٤٠١٦ - عصمة النبي من المعاصي

إن الأنبياء معصومون من الصغائر التي تزري بفاعلها ، وتحط منزلته ،
وتسقط مروءته . [ف ٨/٥٦ ش ٢/١٥٠ ، ١٥١ (عن عياض) حق ٨١] .

٤٠١٧ - عصمة النبي في التبليغ

اتفقوا على أن كل ما كان طريقه الإبلاغ في القول ، فإن الأنبياء معصومون
على كل حال .

ولا يجوز دخول السهو عليهم في ذلك بالإجماع^(١). [ش ١٥١/٢ (عن عياض) ف ٧٨/٣ (عن عياض)].

٤٠١٨ - سهو النبي في الأفعال

وقوع السهو من الأنبياء عليهم السلام في الأفعال جائزة في قول عامة العلماء. وشذت طائفة، فقالوا: لا يجوز على النبي سهو. [ف ٤٠٠/١ (عن ابن دقيق العيد)].

٤٠١٩ - كفر قاتل النبي

أجمع المسلمون على أن قاتل أي نبي من أنبياء الله عليهم السلام، كافر بذلك، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله تعالى [ك ٧١٤٠].

نبي
ر: نبوة

نبيذ

٤٠٢٠ - متى يكون النبيذ طاهراً

إن الإجماع على طهارة النبيذ الذي لم يشتد، ولم يصبر مُسكرًا، وذلك كالماء الذي وضع فيه حبات تمر، أو زبيب، أو مشمش، أو عسل، أو نحوها، فصار حلواً. [ع ٥٧٠/٢ - ٥٧١].

٤٠٢١ - نبيذ التمر، والزبيب

صح الإجماع المتيقن على إباحة نبيذ التمر، ونبيذ الزبيب غير المخلوطين. [م ١٠٩٨].

٤٠٢٢ - أنية النبيذ

أجمعوا على جواز الانتباز في الأسقية. [ب ٤٦٠/١ ك ٢١٤٦٦ - ٣٦٣٩٣].

(١) لكن تعقبوه. نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه، بل يقع له بيان ذلك إما متصلاً بالفعل، أو بعده. [ف ٧٨/٣].

٤٠٢٣ - شرب النبيذ

شرب قليل النبيذ ، أو كثيره مادام حلواً ، لم يتغير ، ولم يغل ، ولم يبلغ حد الإسكار ، مباح بإجماع الأمة .

فإن أسكر ، فهو حرام بإجماع المسلمين . [ش ٢١٩/٨ ، ٢٤٤ ، ف ٣٣/١٠ ب ٤٥٧/١ ، ٤٥٩] .

٤٠٢٤ - الوضوء بالنبيذ

أجمع العلماء أن نبيذ التمر إذا كان موجوداً في حال وجود الماء أنه لا يتوضأ به ، لأنه ليس بماء ^(١) [ط ٦٩/١] .

نثار

٤٠٢٥ - النثار في الزفاف

لا خلاف في إباحة النثار ، والتقاطه . [ي ٢١٨/٧] .

نجاسة

ر : طهارة

٤٠٢٦ - نجاسة بول الإنسان ، وغائطه

إن إجماع المسلمين على نجاسة بول الأدمي ، وغائطه ، ووجوب اجتنابه ، لا فرق بين الكبير ، والصغير ، والذكر ، والأنثى ، ولم يخالف في نجاسة بول الصبي الذي لم يطعم إلا داود الظاهري ، وما حكي عن الشافعي ، وغيره من طهارة بول الصبي ، فباطل قطعاً . [ك ٣٧٣٧ - ٣٧٥٢ م ٢١٩/٢ ع ٥٥٥ ، ٢٥٧ (عن ابن المنذر ، وغيره) مر ١٩ م ١٣٧ ب ١/٧٤ ، ٧٧ ي ٧٢/٢ ش ٣١٧/٢ ، ٣٢٣ (عن البعض) ح ٧/١ ن ٣٥/١ ، ٤٢ ، ٩٢] .

^(١) قال بعضهم : الوضوء بتبيذ التمر في السفر جائز ، وهو فعل بعض الصحابة ، ولا يخالف لهم ، فهو إجماع .

إن هذا مردود ، لأنه لا حجة في قول أحد غير رسول الله ﷺ ، ولأنه روي عن أولئك الصحابة خلاف ما روي عنهم . [ب ٣٢/١ م ١٤٨] .

٤٠٢٧ - نجاسة ما بال عليه الصبي

لا خلاف في نجاسة الشيء الذي بال عليه الصبي . [ش ٢/٣٢٣] .

٤٠٢٨ - نجاسة الدم

إجماع المسلمين على نجاسة الكثير من أي بدم كان ، حاشاً دم السمك ، وما لا يسيل دمه .

ولا خلاف في أن الدم المسفوح رجس نجس ، وأن القليل من الدم الذي لا يكون جارياً مسفوحاً متجاوز عنه .

ويعفى عن نجاسة دم الاستحاضة ، ونحوها إجماعاً ، إلا أنهم أجمعوا على غسله ، كسائر الدماء . [ش ٢/٣٢٨ ع ٥٦٤/٢ مر ١٩ ك ٣٧٠٧ ب ١/٧٣ - ٧٤ ، ٧٧ ي ٧٢/٢ ف ٢٨١/١ ح ٢٢/١ ن ٣٩/١ - ٤٠ (عن النووي)] .

٤٠٢٩ - نجاسة الخارج من الذكر

كل ما يخرج من الذكر نجس ، إلا المنى ، وهذا لم يختلف فيه العلماء . وعليه ، فقد أجمعت الأمة على نجاسة الوَدْي ، والمذي ، ولم يخالف في المذي إلا بعض الشيعة . [ك ٢٩٥٦ ع ٥٥٩/٢ ي ٧٢/٢ ن ٥٢/١] .

٤٠٣٠ - نجاسة ماء الصيد

ماء القروح المتغير نجس بالاتفاق . [ع ٥٦٥/٢] .

- نجاسة الخمر

(١٤٠٢)

- النجس من الحيوان

(١٣٠٧ - ١٤١٤)

- نجاسة بول الحيوان

(١٣٠٩)

- نجاسة ما يرشح من الكلب ، والخنزير

(١٣٠٧)

- نجاسة الميتة

(٣٩٩٠)

- نجاسة ما قطع من الحيوان الحي

(٣٩٩٣)

٤٠٣١ - نجاسة السرجين

مجمع على نجاسة السرجين . [ي/٤/٢٢٩] .

- بيع السرجين النجس

(٥٧٥)

٤٠٣٢ - أكل النجاسة ، وشربها

اتفقوا على أن أكل النجاسة ، وشربها ، حرام خاشا النبيذ المسكر .

واتفقوا على أن كل مائع غيرته النجاسة ، فأحالت لونه ، أو طعمه ، أو رائحته ، إلى لونها ، أو طعمها ، أو رائحتها ، فحرام أكله ، وشربه على المسلم .
[مر ١٩ ، ١٥١ ك ٢٢٠٩٤] .

- بيع العين النجسة

(٥٧٦)

- وقوع النجاسة في الماء

(٣٩٦٦ - ٣٩٦٧)

٤٠٣٣ - ملاقة المائع غير الماء للنجاسة

إن غير الماء من المائعات ، وغيرها من الرطبات ، ينجس بملاقة النجاسة وإن بلغت قليلاً . وهذا لا يعلم فيه خلاف لأحد من العلماء . [ع/١٦/١٧٦] .

٤٠٣٤ - إراقة المائع النجس

الإجماع على إراقة مائع فيه النجاسة من قليل المائعات ، ولو عظم ثمنه . [ف/١/٢٢٢] .

٤٠٣٥ - إزالة النجاسة

اتفق العلماء على أن إزالة النجاسة مأمور بها في الشرع . وهي فرض بلا خلاف . [ب ١/٧٢ م ٤٦٣] .

٤٠٣٦ - تقديم الوضوء على إزالة النجاسة

الإجماع على صحة تقديم الوضوء على رفع النجاسة غير الناقضة . [ح ١/٨٤] .

٤٠٣٧ - المحل الذي تزال عنه النجاسة

اتفق العلماء على أن النجاسة تزال عن ثلاث محلات : الأبدان ، ثم الثياب ، ثم المساجد ، ومواضع الصلاة . [ب ١/٨٠ ك ٣٤٣٧] .

٤٠٣٨ - ما تزول به النجاسة

اتفق العلماء على أن النجاسة تزول بغسل ، ومسح ، ونضح .
واتفقوا على أن الغسل بالماء عام لجميع أنواع النجاسات ، ولجميع محال النجاسة .

واتفقوا على أن المسح بالأحجار يجوز بالمخرجين (القبل والدبر) ، وعلى أنه يجوز مسح الخفين ، والتعلين بالعشب اليابس .
ولا خلاف بين العلماء في أن النضح طهارة ماشك فيه ، وكأنهم جعلوه دفعاً للوسوسة^(١) .

وأن طهارة المولود ، والبهائم تكون بالجفاف « أو نحوه بالإجماع .
وإن الأرض الرخوة النجسة تطهر بغمر موضع النجاسة المذهب لأوصافها ، وإن لم ينصب الماء ، وعلى ذلك الإجماع .

ولو وقعت نجاسة في بئر ، فإنها تطرح بالنزح ، وحفرها غير واجب ، وقد أجمعوا على ذلك . [ب ١/٨٠ ، ٨٢ مر ٢٤ ك ٢٩٨٠ - ٣٤٣٧ ط ١٨/١ ف ٢٦٤/١ (عن الخطابي) ح ٢٦/١ ، ٢٧ ، ٢٨ ن ٣٩/١ (عن ابن حجر)] .

ر : مياه

(١) اختلفوا في النضح لأي نجاسة هو . [ن ٣٩/١] .

٤٠٣٩ - نية إزالة النجاسة

إن إزالة النجاسة لا تقتصر إلى نية بإجماع المسلمين ، وشذَّ بعض الشافعية ، فأوجبها ، وهذا باطل مخالف للإجماع . [١٤/٣٦١ ، ٢/٦١١ (عن الماوردي ، والبغوي) ش ٨/١١٢] .

٤٠٤٠ - شمول التطهير

إن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره لاتصح طهارته ، وهذا متفق عليه . [ش ٢/٢٤٤] .

٤٠٤١ - العفو عن يسير النجاسة

أجمعوا على العفو عن اليسير في بعض النجاسات . [ب ١/٧٣] .
(٢٦٣)

٤٠٤٢ - تطهير الجامد إذا وقعت فيه ميتة

إن الطعام الجامد ، كالسمن ونحوه ، إذا وقعت فيه ميتة ، كالفسارة ، والسُّنور ، فإنها تطرح ، ويُطرح ما حولها من الطعام إذا تحقَّق أن شيئاً من أجزاء الميتة لم يصل إلى غير ذلك من الطعام ، وعليه الاتفاق ^(١) . [ف ١/٢٧٤ (عن ابن عبد البر) ع ١٦/١٧٠] .

٤٠٤٣ - تطهير ذيل الثوب النجس

اتفق العلماء على أن تطهير ذيل المرأة الطويل النجس إنما يكون بجره على العشب اليابس .

ومن جرت ثوبها على نجاسة رطبة ، فأصابته ، لم يظهر بالجر على مكان طاهر . وعليه الإجماع . [ب ١/٨٢ ع ١٤٤/١٤٤ (عن الخطابي)] .

٤٠٤٤ - غسل الإناء من ولوغ الكلب

إن الإناء الذي ولغ فيه الكلب يطهر يغسله سبع مرات ، ويتعفيره بالتراب ، وعليه الإجماع ^(٢) .

(١) انظر تعليق ابن تيمية في (٣١٤) .

(٢) أجمعوا على أن من غسل أثر الكلب سبع مرات ، والثامنة بالتراب ، فقد طهر [مر ٢٤] .

وقد أجمعوا على وجوب هذه الغسلات ، وأن ذلك لا يلزم إلا عند الاستعمال .

وإن الإجماع على أنه لا يجوز أن يغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالماء الذي غسله فيه [ك٢٠٧٣ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٧ ف ١/٢٢٢ (عن البعض) ن ٣٧/١ (عن ابن عبد البر ، وغيره)] .

- تطهير أثر الخنزير

(١٤١٦)

٤٠٤٥ - غسل الإناء من ولوغ الهرة

غسل الإناء من ولوغ الهرة فيه لا يجب بالإجماع ^(١) . [٢٣٠/١٤] .

٤٠٤٦ - غسل البراجم

غسل البراجم سنة مستقلة عن بقية أعضاء الوضوء ، ومتفق على استحبابه . [٣٤٧/١٤] .

٤٠٤٧ - غسل المني من الثوب

غسل المني من الثوب جائز بلا خلاف . [٥٤/١٨] .

٤٠٤٨ - غسل المذي

المذي يغسل ، ولا يرش ، وهذا لا يختلفون فيه [ك٢٤٦١] .

٤٠٤٩ - ما تتطهر به قطرة البول

أجمعوا على أن مقدار ما يتوضأ به يكفي لتطهير قطرة البول الواقعة في الثوب ، أو البدن . [ب ٢٥/١] .

٤٠٥٠ - تطهير ما بال عليه الصغير

أجمع المسلمون على وجوب الرش على ما بال عليه الصبي الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذية .

(١) أجمعوا على أن من غسل أثر الهر سبع مرات بالماء ، والثامنة بالتراب ، فقد طهر . [مر ٢٤] .

فإن أكل ، فقد وجب الغسل بلا خلاف .

وأما الصغيرة ، فإنه يغسل بولها ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ، وعلي ،
ولامخالف لهما من الصحابة . [ع/٢٤ ٥٧٤ (عن البيهقي) ش ٣٢٣/٢ - ٣٢٤
م/١٢٣] .

نذر

٤٠٥١ - معنى النذر

النذر الواجب في الشريعة : إيجاب المرء فعل البر على نفسه . هذا
حقيقة اللفظة عند العلماء . [ك/٢٠٧٩٨] .

٤٠٥٢ - حكم النذر

أجمع المسلمون على صحة النذر ، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم به
طاعة ، ولا كفارة فيه . [ش/٧ ١٠٣ ي ٩١/١٠ ك ٢٠٨٦٦ ح ٢٦٧/٤] .

٤٠٥٣ - صفة النذر

اتفقوا على أن من نذر من الرجال الأحرار ، العقلاء ، البالغين ، غير
السكاري ، لله عز وجل نذراً من صلاة في وقت تجوز فيه الصلاة ، أو صدقة مما
يملك مما يقي لنفسه ، وعياله بعد ذلك ثلثيه ، أو عمرة ، أو حج ، أو صيام جائز ،
أو اعتكاف جائز ، أو عتق رقبة يملكها حين نذر ويعينها ، أو عتق شخص
معين ، كل ذلك على سبيل الشكر لله عز وجل إن كان كذا وكذا ، لشيء
ذكره ، ليست فيه معصية لله عز وجل . فكان ذلك ، أنه يلزمه ما نذر ، ما لم
يكن الشيء الذي نذر الصدقة به ، أو الرقبة التي نذر عتقها ، خرجت عن ملكه
قبل أن يكون ذلك الشيء ، وما لم يكن مريضاً مرض الموت ، أو تجاوز ما نذر ثلث
ماله . [مر ١٦٠ - ١٦١ ما ١٢٧] .

٤٠٥٤ - صيغة النذر

الإجماع على أن النذر لا ينعقد إلا بالقول ، ولا تكفي فيه النية^(١) .

(١) في دعوى الإجماع نظر ، إذ يروى خلاف مالك . [ح ٢٦٧/٤] .

وإن قال : نذرت ، وما تصرف منه ، ونحو : عليّ نذر كذا ، أو هو نذر ، فهو صريح بالنذر إجماعاً . [حـ ٢٦٧/٤] (عن الإمام يحيى) .

٤٠٥٥ - ما يشمله النذر

متى تعيّن النذر لم تدخل فروعه المتصلة ، ولا المنفصلة الحادثة قبل الحنث ، وإنما يدخل ما يتناوله العقد ، وعلى ذلك الاتفاق . [حـ ٢٧٧/٤] .

٤٠٥٦ - النذر المطلق^(١)

اتفقوا على انعقاد النذر المطلق ، وعلى لزومه ، إلا ما حكى عن البعض أصحاب الشافعي من عدم جواز النذر المطلق .

وهذا النذر تجب به كفارة اليمين ، وهو قول ابن مسعود ، وعائشة ، وابن عباس ، وجابر ، ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعاً . [بـ ٤٠٨/١] - ٤٠٩ ي ٩٣/١٠ ف ٩٦/١١] .

٤٠٥٧ - النذر المقيّد^(٢)

أجمعوا على لزوم النذر الذي مُخرجه مُخرج الشرط ، إذا كان نذر طاعة . وعليه ، فقد اتفقوا على أن صيام النذر المعلق بصفة ليست معصية فرض . [بـ ٤٠٩/١ مر ٣٩ ف ٤٨٥/١١ حـ ٢٦٩/٤] .

٤٠٥٨ - نذر اللّجاج والغضب^(٣)

نذر اللّجاج والغضب يمين ، وحكمه أنه مُخيّر بين الوفاء بما حلف عليه ، وبين أن يحنث ، فيتخيّر بين فعل المنذور ، وبين كفارة يمين . وهذا قول عمر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وحفصة ، وزينب بنت أبي سلمة ، من الصحابة ، ولا مخالف لهم في عصرهم . [ي ٥٠٩/٩] .

(١) النذر من جهة اللفظ نوعان : نذر مطلق : وهو المخرج مخرج الخبر ، كقوله : الله عليّ نذر أن أحج ، أو لله نذر ، دون أن يصح بمخرج النذر . والنوع الثاني هو النذر المقيّد وهو المخرج مخرج الشرط ، كقوله : إن كان كذا فعليّ لله نذر كذا ... [بـ ٤٠٨/١] .

(٢) ر : الحاشية السابقة .

(٣) نذر اللّجاج ، والغضب : هو خروج النذر مخرج اليمين بأن يمنع نفسه ، أو غيره به شيئاً ، أو يحث به على شيء ، مثل أن يقول : إن كلمت زيدا ، فله عليّ الحج ، أو صدقة مالي ، أو صوم سنة . [ي ٥٠٩/٩] .

٤٠٥٩ - نذر المباح

نذر المباح ، كلبس ، وركوب ، لا يجب الوفاء به بالإجماع .
فإن لم يف به ، فقد انفقوا على أنه لا شيء عليه ^(١) . [٣٧٤/٨٤ مر ١٦١] .
٤٠٦٠ - نذر الطاعة

إن النذر بالتزام طاعة لها أصل بالوجوب في الشرع ، كالصوم في مقابلة
نعمة استجلبها ، أو نعمة استدفعها ، فهذا يلزمه الوفاء به بإجماع أهل العلم
[ي ٩٢/١٠ ف ٩٩٠/١١ (عن القرطبي) ٢٤٢/٨ (عن القرطبي)] .
٤٠٦١ - نذر المعصية

إن نذر المعصية محرم لا يحل الوفاء به بالإجماع ^(٢) .
وعليه ، فإن من نذر بمعصية محضة ، كقتل رجل مسلم ظلماً ، أو نحوه
وجب الحنث ، والكفارة إجماعاً . [ي ٩٣/١٠ مر ١٦١ ف ٤٩٦/١١ ح ٤٧١/٨
٢٤٥/٨] .

٤٠٦٢ - نذر الصمت

من نذر الصمت عن الكلام لم يلزمه الوفاء به ، وهو قول أبي بكر
الصديق ، ولم يخالفه أحد من الصحابة . [ي ١٨٤/٣] .

٤٠٦٣ - نذر المال

اتفقوا على أن من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله ، أو في سبيل
من سبيل البر ، أنه يلزمه ، وأنه ليس ترفعه الكفارة . وذلك إذا كان نذراً على
جهة الخير ، لا على جهة الشرط ، وهو الذي يسمونه يميناً .

^(١) قال ابن تيمية : النزاع في نذر المباح ، هل يلزمه فيه كفارة إذا تركه ، كالنزاع في نذر المعصية ، وأؤكد
وظاهر مذهب أحمد لزوم كفارة اليمين في الجميع ، وكذلك مذهب أكثر السلف ، وهو قول أبي
حنيفة ، وغيره . لكن قيل عنه إذا قصد بالنذر اليمين . [١٦١] .

^(٢) ويجب على الناذر كفارة اليمين من قول ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعمران بن الحصين ،
وسمرة بن حنبل ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، وأحمد . وقال مسروق ، ومالك ، والشافعي ،
ورواية عن أحمد أنه لا كفارة عليه . [ي ٩٣/١٠] .

ولو نذر أن يتصدق بثلث ماله ، فإنه يُعتبر في تحديد الثلث ما يملكه
حال النذر ، وعليه الاتفاق . [ب/٤١٣ ف ٥/٢٨٤ ن ٦/٤٣ ، ٨/٢٤٧
(عن ابن رشد)] .

٤٠٦٤ - نذر الصوم

من نذر صياماً مطلقاً دون تحديد مُدة ، فأقل ما يلزمه لوفائه صيام يوم واحد
بلا خلاف .

ومن نذر صوم شهر معين كان كرمضان ، أداءً ، وقضاءً بالإجماع .
فإن فرقه لعذر ، كالحيض ، ونحوه ، فإنه يبيني إجماعاً ، وإن كان لغير
عذر ، فإنه يستأنف بالإجماع .

وإن نذر صيام شهر ، أجزأه ثلاثون يوماً بلا خلاف .
وإن نذر صيام أشهر متتابعة ، فابتدأها من أول شهر ، أجزأه صومها بالأهله
بلا خلاف .

ومن أوجب صيام ثلاثة أيام بلياليها ، لغا ذكر الليالي إجماعاً .
ومن نذرت أن تصوم يوم يقدم فلان ، فوافق يوم حيض ، أو نفاس ، فلا
تصوم بغير خلاف بين أهل العلم . [ي/١٠/١٠٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦
حـ ٢/٢٦٠ ، ٢٦٢] .

- صوم النذر إن كان في العيد
(٢٩٨٨)

- قضاء نذر الاعتكاف
(٣٤٢)

٤٠٦٥ - نذر المشي إلى المسجد الحرام

اتفقوا على أن من نذر المشي راجلاً إلى بيت الله الحرام لزمه الوفاء
بنذره . ولا يجزئه المشي إلا في حج ، أو عمرة ، وهو قول الشافعي ، وأحمد بلا
خلاف يعلم .

ومن نذر الحج ماشياً ، فإنه يركب للعجز ، وعليه دم ، ولا بدل له إجماعاً .
ومن نذر المشي إلى البيت حافياً ، فليركب ، وليصم ثلاثة أيام ، وعليه
العمل عند أهل العلم . [ب/١١/٤١١ مر ١٦١ ت ٥/٢٦٢ - ٢٦٣ ك ١٩١٤١ -
٢٠٧٧٧ ي ١٠١/١٠ ح ٤٠١/٢] .

٤٠٦٦ - نذر المشي إلى غير المسجد الحرام
من نذر المشي إلى المدينة المنورة على الأقدام لم يجب عليه ذلك عند
أحد .

ومن قال : عليّ المشي إلى بيت المقدس ، أو إلى مسجد المدينة المنورة ، ولم
ينو الصلاة في واحد من المسجدين ، وإنما أراد قصدهما لغير الصلاة ، فإنه لم
يختلف العلماء في أنه لا يلزمه الذهاب إليهما . [ك/٢٠٧٤٣ - ٢٠٧٧٧] .

٤٠٦٧ - تحديد مكان وفاء النذر
إذا نذر الصلاة في الحزم لزمه الصلاة . ففي أي موضع صلى أجزاءه بلا
خلاف يعلم ، إلا عن الليث ، فإنه قال : لو نذر صلاة ، أو صياماً بموضع لزمه
فعله في ذلك الموضع . ومن نذر المشي إلى المسجد مشى إليه . ولم يوافق على
ذلك أحد من الفقهاء .

وعليه ، فإن من نذر المشي إلى مكة المكرمة ، ليصلي في مسجدها ، فإنه
لا يجزئه الصلاة في مسجد النبي ﷺ . [ي/١٠/١٠٤ (عن الطحاوي) ك/٢٠٧٧٦] .

٤٠٦٨ - نذر بدنة إلى مكة
اتفقوا على أن من نذر أن يهدي بدنة إلى مكة ، إن كان أمر كذا ، فكان
ذلك الأمر ، فعليه أن يهدي بدنة . [مر ١٦١] .

٤٠٦٩ - نذر كسوة الكعبة
لم ينكر المسلمون لزوم نذر كسوة الكعبة ، ولو حريراً . [ح/٢٧٦] .

- نذر الهدى -
(٤٢٧٩)

- نذر الزوجة

(١٨٦٨)

- التخلف عن الوفاء بالنذر

ر: كفارة النذر

نسرذ

- اللعب بالنرد

(٣٧٨٤)

نساء النبي عليه الصلاة والسلام^(١)

ر: محمد ﷺ

٤٠٧٠ - نكاحه عليه الصلاة ، والسلام

اتفقوا على أنه عليه السلام نكح النساء ، وأولد . [مر٤١٧٤] .

- فرض الحجاب على نسائه

(٢٩٧٢)

٤٠٧١ - نكاح نساء النبي بعده

أجمعوا على أن نكاح نساء النبي ﷺ بعده ، من حرة ، أوسرية ، حرام
على جميع ولد آدم بعده عليه السلام . وأن هذا الكرامة ليست لأحد بعده .
[مر٦٤] .

^(١) من : خديجة بنت خويلد ، وسودة بنت زمعة ، وعائشة بنت أبي بكر الصديق ، وحفصة بنت عمر بن الخطاب ، وزينب بنت خزيمة بن الحارث ، وزينب بنت جحش ، وأم حبيبة رملة بنت أبي سفيان ، وأم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة ، وميمونة بنت الحارث ، وصفية بنت حيي بن أخطب ، وجويرية بنت الحارث ، وأسما بنت النعمان ، وعمرة بنت يزيد . وقد ماتت خديجة وزينب بنت خزيمة في حياته ، وطلق أسماء ، وعمرة قبل الدخول .

٤٠٧٢ - الصدقة على أمهات المؤمنين

إن أزواج النبي ﷺ لا يدخلن في تحريم الصدقة على النبي ﷺ باتفاق الفقهاء . وما رواه الخلال عن عائشة : إنا آل محمد لا نحلُّ لنا الصدقة ، وهو يدل على تحريمها ، لا يقدح بالاتفاق المذكور . [ف٣/٢٧٧ (عن ابن بطال)] .

٤٠٧٣ - فضل خديجة على عائشة

إن خديجة أفضل من عائشة بلا خلاف^(١) . [ف٧/١١٠ (عن ابن العربي)] .

٤٠٧٤ - الشك ببراءة عائشة

من تشكك ببراءة السيدة عائشة مما رُميت به ، صار كافراً ، مُرتداً بإجماع المسلمين . [ش١٠/٢٣٥] .

نسب

٤٠٧٥ - الولد الذي يُنسب لأبيه

أجمعوا على أن ولد المتزوجة زواجاً صحيحاً ، أو فاسداً ، والزوج جاهل بفساده ، وولد المملوكة ملكاً صحيحاً ، أو فاسداً ، والمالك جاهل بفساده ولم يكن فيهما شرك في الملك ، والزوجية ، فإن الولد لاحق بالزوج ، وبالسيد . [مر٥٧، ٣٢، ٢٢١٠م ، ٢٢١٥ت ٤/١٣٠ - ١٣١ ح ٣/١٤٢ ك ٣٢٢٦٣] .

٤٠٧٦ - مدة الحمل الذي يثبت به النسب

اتفقوا على أن حمل الأمة ، أو الزوجة ، الذي يكون من ستة أشهر إلى تسعة أشهر ، وهو غير سقط ، فإنه لاحق بمن تكون الحامل في عصمته الآن . واتفقوا على أن الولد لا يلحق بالفراش في أقل من ستة أشهر ، إما من وقت العقد ، وإما من وقت الدخول . وأنه يلحق من وقت الدخول إلى أقصر زمان الحمل ، وإن كان قد فارق الحامل ، أو اعتزلها .

(١) إن الخلاف ثابت قديماً ، وإن كان الأرجح افضلية خديجة . [ف٧/١١٠] .

واتفقوا على أن ما ولدت لأكثر من سبع سنين من آخر وطء وطنها الزوج ، أو السيد ، أنه غير لاحق به ، إلا أن يكون الحمل مشهوراً بشهادة قوابل عدول متصلاً . [مر ٥٦ ، ٥٧ ما ٦٤ ، ٩٥ ك ٣٢٣١٤ - ٣٢٣٢٢ - ٣٥٤٥٤ ب ٣٥٢/٢ ح ١٤٢/٣ ن ٢٨٠/٦] .

٤٠٧٧ - نسب الولد في حال تعذر الوطء

من ولدت امرأته ولداً لا يمكن أن يكون منه في النكاح لم يلحق به نسبه ، ولم يحتج إلى نفيه ، وهو قول كل من يعلم قوله من أهل العلم . فعليه ، إن لم يمكن الوطء لبعده المكان ، كما لو نكح المغربي مشرقية ، ولم يفارق واحد منهما وطنه ، ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر ، لم يلحق نسبه لعدم إمكان كونه منه . وهو قول العلماء كافة ، إلا أبا حنيفة ، فلم يشترط الإمكان ، بل اكتفى بمجرد العقد .

وإن ولدت امرأة مقطوع الذكر والأنثيين لم يلحق نسبه به من قول عامة أهل العلم .

ولا يلحق الولد بزواج ابن تسع سنين ، إذ لم يُعتد أن ولد لمثله ، ويلحق بابن عشر ، إذ قد يُمني مثله ، ولو نادراً ، وعلى ذلك الاتفاق . [ي ٣٨/٨ ، ٣٨ ش ٢٢٢/٦ ح ١٤٣/٣] .

٤٠٧٨ - نسب ولد الموطوءة من العدة

اتفقوا على أن من وطئ مطلقته الرجعية ، فالولد به لاحق . ومن نكح مُعتدة من طلاق ، أو وفاة قبل تمام العدة ، وهو جاهل ، فإن الولد لاحق به بلا خلاف . [مر ١٣٢ م ١٨٤٠] .

٤٠٧٩ - ثبوت النسب بالفراش وحده

عمر ، وجماعة الناس على أنه لا عبرة لقول القائف مع الفراش . [ك ٣٢٣٣٧] .

- نسب اللقيط -

(٣٥٦٧)

٤٠٨٠ - ثبوت النسب بالإقرار

الإجماع على أنه يصح الإقرار بالنسب ، وقال بعضهم : لا يصح . وهو مخالف للإجماع قبلهم .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الرجل إذا قال : هذا الطفل ابني ، وليس للطفل نسب معروف ينسب إليه ، أن نسبه يثبت بإقراره .

وأجمعوا على أنه لو قال رجل لبالغ : هذا ابني ، وأقر له البالغ ، ولا نسب للمقر به معروف ، فهو ابنه ، إذا جاز أن يولد مثله لمثله .

وأجمعوا على أن المرأة إذا قالت : هذا ابني ، لم يقبل قولها ، إلا بينة ، لأنها ليست بمنزلة الرجل . وانفرد إسحق ، فقال : إقرار المرأة جائز . [حـ ١٢/٥ ك ٣٢٤٢٠ ما ٧٢٢ ، ٧٣] .

٤٠٨١ - حق الأب بالاستلحاق

أجمع العلماء على أن للأب أن يستلحق . [ن ٢٨١/٦] .

٤٠٨٢ - استلحاق ولد الزنى

أجمعوا على أن ولد الزنى إذا وُلد على فراش رجل ، فادّعاه آخر ، أنه لا يلحقه . [ي ٣١٥/٦ ك ٣٢٣٣٤] .

٤٠٨٣ - إقرار الوارث بنسب وارث آخر

إن أحد الوارثين إذا أقرّ بوارثٍ مُشاركٍ لهما في الميراث ، لم يثبت النسب بالإجماع .

فإن أقرّ الوارثان ، أو الورثة جميعاً ، فقد اتفقوا على أن نسبه يثبت بذلك . [ي ١٦٣/٥ ك ٣٢٤١٥ حـ ١٢/٥ ، ٣٦٤] .

- ثبوت النسب بشهادة السماع

(٢١٤٢)

٤٠٨٤ - ثبوت النسب بالشهادة المستفاضة

إن النسب يثبت بشهادة الاستفاضة بالإجماع . [ف/٥/١٩٣ (عن البعض)] .

٤٠٨٥ - ثبوت النسب بالنكول عن اليمين

النكول عن اليمين لا يثبت به النسب بلا خلاف فيه . [ح/٤/٤١١] .

٤٠٨٦ - تعدد مدعي النسب

إن الولد إذا ادعاه ثلاثة رجال ، ولا يئنه لأي منهم يوقضي به باليمين فإنه يلحق بأحدهم بالقرعة ، وهو قضاء علي ، وحكمه ، وليس له الصحابة ، ولا من التابعين منكر في ذلك ^(١) . [م/١٧٦٧] .

٤٠٨٧ - ثبوت النسب بدعوى الأم

أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما ينكره ، ولا يثبت النسب بدعواها .

فإن أقامت البيئنة ، قبلت حيث تكون في عصمة الزوج .

أما إذا لم تكن ذات زوج ، وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ، ولم ينازعها فيه أحد ، فإنه يعمل بقولها ، وترثه ، ويرثها ، ويرثه إخوته لأمه ^(٢) . [ي/٦/٦٢ (عن ابن المنذر) ف/١٢/٤٥ (عن ابن بطال)] .

٤٠٨٨ - ثبوت نسب أهل الحرب

إن أهل الحرب إذا دخلوا إلينا مسلمين ، أو غير مسلمين ، فأقر بعضهم بنسب بعض ثبت نسبهم بلا خلاف يعلم . [ي/١٠/٣٧٨] .

^(١) قالوا : قد أجمع المسلمون على ترك الأخذ بقضاء علي .

قال ابن حزم : كيف يجمع المسلمون على تركه ، وقد قضى به علي باليمين ، وأقره النبي عليه الصلاة ، والسلام ، وعلمه . ولعنة الله على كل إجماع يخرج عنه علي بن أبي طالب ، ومن حضرته من الصحابة . [م/١٧٦٧] .

^(٢) نازع فيه ابن التين ، فحكى عن ابن القاسم أنه لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط [ف/١٢/٤٥] .

- اللعان سبب لنفي النسب

ر: لعان

٤٠٨٩ - كيفية نفي النسب

اتفقوا على أن ولد المتزوجة ، أمة كانت ، أو حرة ، ذمية ، أو مسلمة ، إذا نفاه زوجها ساعة علمه به ساعة ولادته ، ولم يكن علم حمل أمه به ، ولم يتأن في ذلك ، وقذف أمه بالزنى ، ولا عنها ، وأكذبت ، والتعنت هي ، وأنت به لأكثر ما يأتي به النساء ، وكلاهما حر ، بالغ ، عاقل ، غير محدود في زنى ، ولا قذف ، ولا هو أعمى ، ولا سكران ، وإذا ادعى رؤيته ، ولم يمكنه حاكم إلا حينئذ ، فإن الولد عنه منتف .

واتفقوا على أنه له نفي النسب إذا ولد المولود لستة أشهر من وقت الدخول ، أو من إمكانه ، لا من وقت العقد . وشذ أبو حنيفة ، فقال : ومن وقت العقد .

ومن لا عن ، ولم ينف الولد لا يلزم استلحاقه بالإجماع .

هذا ، وإن نفي الحمل أن يدعي أنه استبرأها ، ولم يطأها بعد الاستبراء . وهذا لا خلاف فيه . [مز ٥٧ - ٥٨ ب ١١٦/٢ ، ١١٧ ، ي ٢٧/٨ ، ٣٤] .
٤٠٩٠ - من لا ينفي شبه

إن كل موضع لزم الرجل نسب الولد لم يكن له نفيه بعد ذلك في قول جماعة أهل العلم . وقال الحسن : له أن يلاعن لنفيه مادامت أمه عنده يصير لها الولد ولو أقر به .

وعليه ، فإن من أقر بآبى أمته ، فقد اتفقوا على أنه لاحق به ، وليس له نفيه بعد ذلك .

وكل موضع لا لعان فيه ، فالنسب لاحق به . ويجب بالقذف موجهه من الحد ، والتعزير ، إلا أن يكون القاذف صبياً ، أو مجنوناً ، فلا حد فيه ، ولا لعان . وهو قول الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ،

وأحمد، وابن المنذر، ولا يحفظ عن غيرهم خلافه. [ي/٨، ١٠، ٣٦، ٥٧٨/١٠،
(عن ابن المنذر) مر ٥٦م ٢٠١٢].

(٣٥٣٣)

٤٠٩١ - نفي النسب لاختلاف اللون

إن الإجماع على أنه لا يحل نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة،
كالأدمة والسُمرة، ولا في البياض، والسواد، إذا كان قد أقرّ بالوطء،
ولم تمض مدة الاستبراء^(١). [ف/٩، ٣٦٦ (عن القرطبي، وابن رشد) ن/٦، ٣٧٨
(عن القرطبي، وابن رشد)].

٤٠٩٢ - تحويل النسب

أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب. [ف/١٢، ٣٦ (عن ابن
بطل) ن/٦، ٧٠ (عن ابن بطل)].

نسخ

٤٠٩٣ - وجود النسخ

الناسخ، والنسخ في القرآن، والسنة، أمر لا خلاف فيه بين علماء
المسلمين. [ك/٢١٤٣٣].

٤٠٩٤ - حكم النسخ

إن النسخ جائز بالإجماع، إلا من شذ من المسلمين [حق/١٧٢].

٤٠٩٥ - النسخ بالقياس

إجماع الصحابة على رفض النسخ بالقياس عند وجود النص. [حق/١٧٢]

^(١) كان المراد به الإجماع في المذهب المالكي، وإلا، فالخلاف ثابت عند الشافعية. فقالوا: إن لم ينضم
إلى المخالفة في اللون قرينة زنى لم يجز النفي. فإن اتهمها به جاز النفي به على الصحيح عندهم.
وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً. [ف/٩، ٣٦٦ ن/٦، ٢٧٨ (عن حجي)].

نسيان

٤٠٩٦ - إثم الناسي

الناسي لا إثم عليه بالإجماع . [ش ٩٣/١ ، ٩٠/٥] .

٤٠٩٧ - العفو عن النسيان

ما يقع من الفعل عن نسيان ، فهو معفو عنه باتفاق . [ف ١٢١/٥] .

- الإفطار ناسياً

(٢٦١١)

- النسيان بحق النبي عليه السلام

(٣٥٩٩)

نشوز

- أثره في نفقة الزوجة

(٤١١٠ - ٤١٨١)

نصاري

ر: كتابي

نعل

- المسح عليه

(٣٦٩٦)

نفس

ر: حيض

- طهارة بدن النفساء

(٤٦٢)

٤٠٩٨ - تحديد دم النفاس

أجمعوا على أن الدم الخارج بعد الولادة هو دم نفاس ، ولا خلاف في أن دم النفاس ليس طهراً ، ولا هو حمل .

وإن خرج الجنين متخلفاً ، فهي نفساء إجماعاً . أما إن خرج نطفة ، فلا نفاس بالإجماع .

وإن لم يتخلل بين الولدين دم ، فنفاس واحد إجماعاً . [ك٣٦٢٥ ب١/٥١ م٢٣ ١٨٣م ، ٥٢٤/٢ع ، ح١٤٥/١] .

- نجاسة دم النفاس

(٤٠٢٨)

٤٠٩٩ - مدة النفاس

اتفقوا على أن دم النفاس إذا دام سبعة أيام ، فهو نفاس .

وقد أجمع أهل العلم من الصحابة ، ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، فإنها تغتسل ، وتصلّي ، لأن أقصى مدة النفاس أربعون يوماً ، وروي ذلك عن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وعائذ بن عمر ، وأم مسلمة ، ولا مخالف لهم فيه منهم^(١) . [مر٢٤ ت١/١٧٠ ك٣٧١٢ - ٣٧١٣ - ٣٧٢٢ ي١/٣٠٨ (عن الترمذي وأبي عبيد)] .

٤١٠٠ - ما يحرم على النفساء ، وما يحل

لا خلاف من أحد في أن حكم النفساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ، وما يحل ، وما يسقط عنها ، وفي إباحة مباشرتها ، والاستمتاع بما دون الفرج . [م٢٦١ ، ١٩٥٣ ك٣٦٢٥ ب١/٥١ ي١/٣١٢ ح١٤٥/١ ن٢٨٤/١ (عن المهدي)] .

ر: حيض

(١) اتفقوا على أنه إن اتصل الدم أزيد من خمسة وسبعين يوماً ، فليس دم نفاس . [مر٢٤] .

٤١٠١ - عبور النفساء المسجد

يباح للنفساء عبور المسجد بإجماع الصحابة . [ي ١٤٢/١] .

- اغتسال النفساء للإحرام

(٨٣)

- مناسك حج النفساء

(١٠٤٠ - ٢٧٨٨)

- النفاس يوجب الغسل

(٣٠٠١)

- طهارة النفساء بالميم

(٧٩٦)

- تغسيل النفساء ، وتكفينها ، والصلاة عليها

(٢١٦٠)

نفاق

٤١٠٢ - هو المنافق

من كان مُنقاداً للإسلام في الظاهر ، ومظهراً للشهادتين ، غير مُعتقد للإسلام بقلبه ، فهذا مُنافق باق على كفره بإجماع المسلمين .

أما من إذا حلت كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر ، وإذا عاهد غدر ، فهو منافق . ومن كانت به خصلة من ذلك ، كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، وهذا هو نفاق العمل عند أهل العلم .

وكان الصحابة يعدّون من النفاق أن يدخل الرجل على الإمام ، فيراه يقضي بالجوهر ، فيسكت عليه ، وينظر إلى أحدهم ، فيثنى عليه بذلك .

[ش ١٨٩/١ ، ٤٧٥ ، ٢٠/٢ (عن ابن بطال) هـ ٦٤١/٢ ، ٦٤٢ ت ٢٩٠/٧

حق ٨٧] .

- كُفر المنافق

(٤١٠٢)

٤١٠٣ - خُبث المنافق

لا خلاف بين أحد من المسلمين في أن المنافقين أحبث الخلق . [٩١٩م] .

٤١٠٤ - عذاب المنافق

إن عذاب المنافق أشد من عذاب الكافر في قول العلماء . [٢١٤/٨ف] .

- المنافق لا يرى الله سبحانه في الآخرة

(٤٠٣)

- الاستعانة بالمنافق في الجهاد

(٩٢٨)

- الصلاة على المنافق

(٢٤٧٠)

نفس

رَ: رُوح

نفقة

٤١٠٥ - حكم النفقة ، ومستحقها

النفقة على الزوجة ، والمملوك ، والبنين الصغار ، والبنات واجبة

بالإجماع . [ك٤١٨١ ح٣/٢٧١] .

٤١٠٦ - مضمون النفقة ، وحدّها

اتفقوا على أن من لزمته نفقته من زوجة ، أو ولد ، أو والدين ، أو غيرهم ،

فقد لزمته كسوة المنفق عليه ، وإطعامه .

واتفقوا على أن من كسا من تلزمه نفقته ما يطرد البرد ، وتحوز فيه الصلاة ،

وأطعمه ما يدفع الجوع من قوت البلد الذي هو فيه ، وأنفق عليهم ما ينفق مثله

على أمثالهم ، فقد أدى ما عليه .

واتفقوا على أن الكسوة غير محدودة ، وإن الإطعام محدود .
ولا يقاس تقدير الكسوة في النفقة على الكفارة إجماعاً .
هذا ، وإن حدَّ الواجب في النفقة هو الكفاية ، وعلى ذلك الإجماع
الفعلي من الصحابة ، والتابعين ، ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه .
وإن للإنسان إنفاق ماله في مشتبهاته المباحة ، وإن تأتق ، واستغرقه .
[مر ٨٠ ب ٥٣/٢ ، ٥٤ هـ — ٢٩١/١ ي ١٧٠/٨ ش ٣١٣/٥ ف ٤١٢/٩ ، ٤٢٣ ح ٢٧٣/٣ ، ٣١٤/٥] .
(٣٤٩٨)

٤١٠٧ - متى تؤدَّى النفقة
يجوز الاتفاق على تعجيل النفقة ، وتأخيرها ، بلا خلاف يعلم بين
أهل العلم .
ولذلك لا يلزم الزوج بتعجيل النفقة لمستقبل بالإجماع . [ي ١٧٣/٨ ح ٢٧٣/٣] .
- المكلف بنفقة المرأة
(٣٦٣٠)

٤١٠٨ - الإنفاق على الغني
اتفقوا على أنه لا يلزم أحد أن ينفق على غني غير الزوجة ، فلها النفقة
وإن كانت موسرة . [مر ٨٠] .
- نفقة المفلس وعائلته
(٧٥٢)

- نفقة عائلة المريض في مرض الموت
(٣٦٤٣)

- تقديم الدين على نفقة أولاد الميت
(١٤٨٩)

- لا نفقة بسبب الرضاع

(١٦٣٠)

٤١٠٩ - لا نفقة للجار

لو صحَّ عند أحد أن جاره يبيت طأوياً ، لعجزه عن اكتساب قوته الذي لا قوام لجسده إلا به ، فإن القاضي لا يلزمه بإعطاء القوت إلى الجار في قول جميع الأمة . [٧٩٥/٢هـ] .

نفقة الحيوان

ر : حيوان

نفقة الرقيق

(١٦٤٤ - ١٦٤٥)

نفقة الزوجة

٤١١٠ - حكم نفقة الزوجة

اتفقوا على تكليف الحر ، الحاضر ، الذي يقدر على المال ، البالغ ، العاقل ، غير المحجور عليه بنفقة زوجته التي تزوجها زواجاً صحيحاً ، إذا دخل بها ، وهي ممن توطأ ، وهي غير ناشز ، سواء أكان لها مال ، أم لم يكن .

وقد انعقد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة ، ولو كانت أمة ، أو مريضة ، أو غير مسلمة ، أو هاشمية . [مر ٧٩ م ١٨٥٠ ب ٥٣/٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ش ٣١٣/٥ ، ٨٤ ما ي ١٦٦/٨ ، ١٧٥ ، ١٩٦ (عن ابن المنذر ، وغيره) ف ١١٢/١ ، ٤١٠/٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٨ (عن المهلب) ن ٣٢١/٦] .

(٤١٠٥)

- نفقة زوجة العبد

(١٦٨٤)

٤١١١ - إفسار الزوج

إن الزوجة إن شكت تضيق النفقة ، فإن الحاكم يضعها عند ثقة ، لدفع الضرر ، وعليه الإجماع

وإن ظهر إفسار الزوج أطلق من حبسه إجماعاً . [حـ٢٧٤/٣] .
(١٤٨٥)

٤١١٢ - من هو المفسر

الإجماع على أن المفسر : من لا يجد ما يتقوته ^(١) .

وإن الفقهاء قد اتفقوا على أن المفسر ، لو أعسر ، فلم يقدر إلا على قوت يوم ، فلم يُفرق بينه ، وبين زوجته لأجل ، لا يسقط من نفقة المفسر إلى نفقة المفسر . [حـ٢٨١/٣] (عن الإمام يحيى) كـ٢٧٣٨٢ (عن الطحاوي) .

٤١١٣ - أثر الإفسار بالنكاح

الإجماع على أنه يجوز الإبقاء على الزوجية حال إفسار الزوج بالنفقة ، إذا رضيت الزوجة بذلك . [فـ٤١٣/٩] .

٤١١٤ - نفقة غير المدخول بها

أجمعوا على أن الرجل إذا تزوج امرأة ، فلم يدخل بها بسبب من قبلها ، فلا نفقة لها . وإن كان بسبب من قبله ، فعليه النفقة . وانفرد الحسن ، فقال : لا نفقة لها ، حتى يدخل بها . [ما ٨٤] .

٤١١٥ - نفقة من لم تقض المهر

للرأة الامتناع عن زوجها ، حتى يسلمها المهر ، ولها النفقة ، وعليه الإجماع . [حـ٢٧٤/٣] .

٤١١٦ - نفقة الخارجة بغير إذن

الإجماع على أن نفقة الزوجة تسقط بخروجها من غير إذن زوجها ، خلافاً لابن عينة . [حـ٢٧٤/٣] .

^(١) فيه نظر . بل هذا قول المؤيد بالله . وفسر بالعشاء ، والغداء . وهو قوي . [حـ٢٨١/٣] .

٤١١٧ - نفقة الزوجة في سفرها

إذا سافرت الزوجة في حاجتها لتجارة لها ، أو لزيارة ، أو حج تطوع ، أو عمرة ، أو سافرت بغير إذنه ، لم يبق لها حق في النفقة بلا خلاف يعلم . [ي/٢٣٤ ، ٢٤٤] .

٤١١٨ - نفقة الناشز

أجمعوا على أن الناشز لانفقة لها ، ولا سكنى ^(١) .

وانفرد الحكم ، فقال : لها النفقة . [ما ٨٤ ي ٨ / ٢١١ (عن ابن المنذر)] .

٤١١٩ - نفقة المطلقة

١ - أجمعوا على أن للمطلقة الرجعية السكنى ، والنفقة ، حاملاً كانت ، أو غير حامل ، حكمها في ذلك حكم الزوجة .

٢ - أجمعوا على أن للمطلقة البائن النفقة ، حاملاً كانت ، أو غير حامل ^(٢) . [ما ٩٥ مر ٧٨ ط ٣ / ٦٩ ، ٧٢ ك ٢٦٤٩٢ - ٢٦٨٧٠ - ٢٦٨٧١ ب ٩٤ / ٢ ش ٢٨٨ / ٦ ي ١٣٣ / ٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ — ٢١٣ / ٣ ن ٣٠٤ ، ٣٠٥] .

- نفقة زوجة المفقود (٣٧٣٢)

٤١٢٠ - نفقة المتوفي عنها زوجها

إن المتوفي عنها زوجها لانفقة لها بالإجماع .

لأن نفقتها ، وكسوتها سنة ، أو أقل من سنة ، قد نُسخت بأية الميراث بلا مخالف .

^(١) ينفق الرجل على امرأته ناشراً كانت ، أو غير ناشز ، وهو قول عمر ، وما نعلم لعمري في هذا مخالفاً من الصحابة . ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة . [١٩٢٢م] .

أقول : نقل ابن حزم في مراتب الإجماع أن الزوجة التي تستحق النفقة هي غير الناشز . [مر ٧٩] .

^(٢) أما غير الحامل ، ففي استحقاقها للنفقة خلاف بين العلماء . [ي/٢٠٦ / ٨] .

وعليه ، فإذا أنفقت الزوجة على نفسها من مال زوجها الغائب ، ثم ظهر أنه قد مات قبل إنفاقها ، فإن ما أنفقته من ميراثها ، سواء أنفقته بنفسها أم بأمر الحاكم ، وهذا قول أبي العالية ، وابن سيرين ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأحمد ، لا يعلم عن غيرهم خلافه . [ش ٢٨٨/٦ ي ١٨٠/٨ - ١٨١ ن ٣٠٠/٦ (عن الشافعي)] .

٤١٢١ - تكليف الزوجة بالنفقة

لا تلزم الزوجة بالنفقة اتفاقاً . [ح ٧٧/٣] .

نفقة القريب

٤١٢٢ - من المكلف بنفقة القريب

تلزم المرأة بنفقة القريب كما يلزم الرجل ، إلا أن نفقة الولد لا تحب على المرأة مادام الأب قادراً عليها ، وهذا عمل جميع أهل الإسلام قديماً ، وحديثاً . [١٩٣٣م] .

(٢١٩٨)

٤١٢٣ - أثر الرق في نفقة القريب

إذا كان القريب المطالب بالنفقة ، أو كان المطلوب منه النفقة رقيقاً ، فلا نفقة لأحدهما على صاحبه بغير خلاف . [ي ١٨٦/٨] .

٤١٢٤ - نفقة الولد

إن الإجماع على أنه يجب على الأب القادر على الإنفاق نفقة ولده ، وابنته اللذين لم يبلغا ، ولأمال لهما ، حتى يبلغا^(١) .

فإن أعسر الأب ، ولا كسب له ، ولهما مال ، فالنفقة في مالهما إجماعاً .

^(١) هذا باطل . لاتنا روينا عن الشعبي أنه لا يجبر أحد على نفقة أحد . مع أنه لا يدعي ضبط الإجماع إلا كاذب على الأمة كلها . مع أنه قول لا يؤيده قرآن ، ولا سنة . [١٩٣٣م] .
أقول : لقد نقل ابن حزم في مراتب الإجماع أنهم اتفقوا على ذلك . [مر ٧٩] .

فإن توفي ، ولهما مال ، فقد أجمعوا على أن نفقتهما في ذلك المال ،
وانفرد حماد ، فجعله من جميع مال الأب مثل الدين . وقال النخعي : إن كان
المال قليلاً ، فمن نصيبهما ، وإن كان كثيراً ، فمن جميع المال .

أما إن كانا من الأغنياء ذوي المال ، فلا خلاف بين العلماء في أنه لا
يجب لهما على الأب نفقة ، ولا كسوة ، ولا مؤنة ، وأن ذلك في مالهما .

ولا تجب نفقة الولد على غير أبيه بلا خلاف يعلم . [م ١٩٣٣] (عن
البعض) مر ٧٩ ما ٨٤ ، ٨٥ ك ٣٣٦٢٢ ي ٨/١٨٤ ، ١٨٨ (عن ابن المنذر)
ح ١٧٨/٢ ، ٢٧٧/٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨/٦ (عن المهدي) .

- نفقة اللقيط

(٣٥٧٠)

٤١٢٥ - نفقة الوالدين

الإجماع على أنه يجب على الولد الموسر نفقة أبويه المعسرين اللذين
لا كسب لهما ، ولا مال^(١) . [ي ٨/١٨٤] (عن ابن المنذر) مر ٧٩ م ١٩٣٣
(عن البعض) ح ٢٧٩/٣ ، ١٢/٦ ، ٣٢١ (عن المهدي) .

- تكليف ولد الزنى بنفقة والديه

(٣٩٤١)

٤١٢٦ - نفقة المورث

على الوارث نفقة مورثه بقدر ميراثه ، وهو قول عمر ، وزيد ، لا يعرف لهما
من الصحابة مخالف . [م ١٩٣٣] .

نفقة المحبوس

- الإنفاق على المحبوس

(٩٥١)

(١) ر: الحاشية السابقة .

نفل

- حكمه ، وحده .

(٣٠٨٣ - ٣٠٨٤ - ٣٠٨٥)

نكاح

٤١٢٧ - حكم النكاح

أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع .

وإن الأمر به لمن استطاعه ، وتاقت إليه نفسه مُجمع عليه ، لكن أمر ندب ، لا إيجاب ، سواء أخاف العنت ، أم لا . وهذا هو مذهب العلماء كافة ، ولم يوجب أحد منهم ، إلا داود ، ومن وافقه من أهل الظاهر ، وهو رواية عن أحمد^(١) . [ي ٤٧٨/٦ ش ١١٢ - ١١٣] .

٤١٢٨ - النظر إلى المخطوبة

من أراد نكاح امرأة ، أبيع له النظر إلى وجهها ، وكفيتها ، وعليه الإجماع . وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم . وقال داود : ينظر إلى جميع بدنها . وهذا مخالف لأصول السنة ، والإجماع . [ش ١٥٣/٦ ي ١٧/٧] .

(٢٩٧٨)

٤١٢٩ - خطبة المخطوبة

إذا أجابت المخطوبة الخاطب ، أو أذنت لوليها في إجابته ، أو تزويجه ، فقد حرم على غيره خطبتها بالإجماع ، وقال ابن قاسم من أصحاب مالك : إن الخاطب الأول إذا كان فاسقاً جاز للعفيف أن يخطب على خطبة الآخر . وإن الإجماع على خلافه .

أما إذا ترك الخاطب الخطبة رغبة عنها ، أو أذن في الخطبة الجديدة ، فقد اتفقوا على جواز الخطبة على خطبته . [ش ١٤٠/٦ ي ٦٦/٧ ك ٢٣٠٥٧ - ٢٣٠٥٩ ف ٩/١٦٤ ، ١٦٥ (عن النووي ، وغيره) ن ١٠٧/٦ (عن النووي)] .

^(١) من يخاف على نفسه الوقوع في المحذور ، إن ترك النكاح ، فقد وجب عليه النكاح عند عامة الفقهاء . [ي ٤٧٩/٦] .

٤١٣٠ - خطبة المعتدة

اتفقوا على أن التصريح بالخطبة في كل عدة حرام .
أما التعريض بالخطبة في عدة الوفاة ، أوفي العدة من الطلاق البائن ، فقد اتفقوا على أنه حلال^(١) . [مر ٨٦ - ٦٩ ف ١٤٧/٩ ك ٢٣٠٩١ - ٢٣٠٩٢ ح ٨/٣ ن ١٠٩/٦ (عن ابن حجر)] .

٤١٣١ - صفة النكاح الصحيح

اتفقوا على أن المرأة إذا زوجها وليها العاقل ، الحر ، المسلم ، غير المحجور عليه ، وهي مسلمة ، بالغة ، عاقلة ، حرة ، عفيفة بكر ، أو ثيب ، خلوا من زوج ، أو في غير عدة منه ، ورضيت بذلك ، ورضي أبوها ، إن كان لها أب ، وكان لها جد ، وأخ ، فرضوا كلهم ، فإن لم يكن لها أحد من هؤلاء حياً ، ولا بني بنيتهم ، ولا عم حي ، فزوجها أقرب بني عمها إليها ، وهو حر ، بالغ ، عاقل ، مسلم ، كفء ، عفيف ، غير محجور عليه ، ونطق الناكح ، والمنكح بلفظ الزواج ، أو الإنكاح ، في مقام واحد ، وأشهدوا عدلين ، مسلمين ، بالغين ، ولم يمسهما ، ولا وقع هنالك شرط أصلاً ، وذكروا صداقاً جائزاً ، فهو نكاح صحيح تام . [مر ٦٥] .

٤١٣٢ - خطبة النكاح

خطبة النكاح غير واجبة عند أحد من أهل العلم ، غير داود .
وإن النكاح جائز بغير خطبة في قول أهل العلم . وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر . وهو شاذ . [ي ٥٦١/٦ ت ٦٣/٤ ف ١٦٦/٩ (عن الترمذي) ن ١٣٢/٦ (عن الترمذي)] .

(١) قال ابن تيمية : في المعتنة البائنة بالثلاث ، أو بما دون الثلاث ، كالمختلعة ، ثلاثة أوجه في مذهب أحمد ، وقولان للشافعي . أحدهما : يجوز التعريض بخطبتها ، وهو قول مالك ، وأحد قولي الشافعي . والثاني : لا يجوز . والثالث : يجوز في المعتنة بالثلاث ، لأنها محرمة على زوجها . وكذلك كل محرمة . لا يجوز في المعتنة بما دون ذلك لإمكان عودها إلى مطلقها ، وهو أحد قولي الشافعي . [٦٨ - ٦٩] .

٤١٣٣ - حكم عقد النكاح

الإجماع على أنه يشترط في النكاح العقد ، ليمتيز الوطاء فيه عن الزنى .
[حـ/١٨ ، ١٤٢] .

٤١٣٤ - عقد الصائم ، والمعتكف

أجمع الكل على أن الصوم ، والاعتكاف ، لا يمنع الصائم ، والمعتكف من عقد النكاح لأنفسهما . [ط٢٧٢/٢] .

٤١٣٥ - نكاح ولد الزنى

إن نكاح ولد الزنى ، ذكراً كان ، أو أنثى ، لا يحرم بلا خلاف . [حـ/٤٥] .

٤١٣٦ - التوكيل بالنكاح

يصح النكاح بالوكالة إجماعاً .

ولو قال لغيره : زوجتُ أبتك من فلان ، فقال : نعم . وقال الزوج : قبلت نكاحها ، لم ينعقد بلا خلاف ، لأنه أضاف العقد إلى نفسه ، واسم تكن كلمة (نعم) إجازة هنا . [حـ/١٨ ، ٢٥] .

- النكاح في مرض الموت

(٣٦٤١)

٤١٣٧ - صيغة النكاح

الإجماع على أن النكاح ينعقد بلفظ الإنكاح ، والتزويج ، والجواب عنهما . وإن قال : قد أحللتُ ، وقد أبحتُ لك ، فقد أجمعوا على أنه لا ينعقد نكاح بذلك . [ي٥٥٧/٦ ك ٢٣٣٧٦ حـ/١٨] .

٤١٣٨ - قبول الرجل النكاح

اتفقوا على أن الرجل البالغ ، الحر ، المالك لأمر نفسه ، يشترط في صحة النكاح رضاه ، وقبوله له باللفظ .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الذكر إذا بلغ لأمَدخل لأبيه ، ولا لغيره في إنكاحه أصلاً . [ب٢/٤ ، ١٨٢٣ م] .

٤١٣٩ - قبول الأعمى النكاح

قبول الأعمى النكاح يصح بلا خلاف . [ي ١٠/٢٥٦] .

٤١٤٠ - الهزل في النكاح

إن الهزل في النكاح جدّ ، وعليه العمل عند أهل العلم من الصحابة ، وغيرهم .

وعليه ، فإن من نكح لاعباً ، فقد جاز ، ونكاحه صحيح عند العلماء بلا اختلاف يعلم . [ت ٤/١٧٠ - ١٧١ ك ٢٤٩٦١ - ٢٤٩٦٣] .

٤١٤١ - العقد غير المنجز

أجمعوا على أن النكاح بالخيار لا يجوز ، وسواء في ذلك خيار المجلس ، وخيار الشرط .

وعليه ، فإن قال لامرأة : إذا قدم فلان ، فأذني لوليّك أن يزوجني إياك . فقالت : إذا قدم فلان أذنت لوليّي بذلك . فإن قدم فلان لم ينعقد التزويج حتى تنشئ عقداً جديداً بالاتفاق . [م ١٤٢٠ ي ٦/٥٦٠ ف ٩/٣١٨] .

٤١٤٢ - تزويج الأب للصغير

أجمعوا على أن إنكاح الأب ابنه الصغير جائز ، وأن له أن يجبره على النكاح .

وإن إجماع المسلمين على أن للأب أن يزوج ابنته الصغيرة ، ولا يشاورها . وقد أجمع أهل العلم على أن نكاح الأب نافذ على ابنه ، وابنته الصغيرين ، ولا خيار لهما إذا أدركا . [ما ٧٦ ل ١٢٥ ك ٢٣١٦٠ - ٢٣٢٧٤ ب ٦/٢] .

٤١٤٣ - استئذان البكر بالنكاح

استئذان البكر البالغة بالزواج مستحب بلا خلاف يعلم .

وإن إذنها بالموافقة صمّتها ، وأما رفضها فيكون باللفظ ، وعليه إجماع الأمة ، إلا ما حكى عن أصحاب الشافعي أن إذنها بالموافقة يكون باللفظ إذا

كان وليها في النكاح غير الأب والجد. [ي ٥١٩/٦، ٥٢١، ٥٢٢ ب ٤/٢ ك ٢٣٣٨].

٤١٤٤ - استئذان الكبيرة، والثيب بالنكاح

البنات البكر الكبيرة، والثيب، لا يجوز للأب، وللغيره، تزويجها إلا بإذنها، ورضاها بالاتفاق. وقال الحسن، والنخعي: يجوز للأب إجبارها على النكاح. وهو شاذ خلاف أهل السنة، وأهل العلم.

ولا بد أن يكون إذنها بالنطق، أو ما في حكمه. وعليه الإجماع.

ولا خلاف في وجوب ذلك سواء أكان الولي أباً، أم غيره، وسواء أزالته البكارة بنكاح، أم بغيره.

فإن زوجها الأب من غير أن يستأمرها، فكرهت ذلك، فالنكاح مفسوخ عند أهل العلم. [ف ١٥٧/٩، ١٥٩، ٢٨٧/١٢ (عن المهلب) ت ٦٤/٤ ل ١٢٤ ك ٢٤٠٧٣ ب ٤/٢، ٥، ٦، ي ٥٢٠/٦، ٥٢١ (عن ابن عبد البر، وإسماعيل بن إسحق) ش ١٤٧/٦ ح ٢٨/٣، ٥٧، ١٢٢/٦ ن ١٢٣ (عن المهدي)].

- إذن الأمة بالنكاح

(١٦٨٧)

٤١٤٥ - اشتراط الإحسان للزوجة في العقد

اتفقوا على أنه إن تضمن العقد شرط عدم مضارة الزوجة في نفسها، ولا في مالها، فالشرط صحيح، ولا يضر النكاح بشيء.

وإن كان الشرط هو الإمساك المعروف، أو تسريح بإحسان، وجب الوفاء به اتفاقاً. [مر ٧٠ ن ١٤٢/٦ (عن الخطابي)].

٤١٤٦ - اشتراط عدم الوطء

أجمعوا على أن المرأة إن اشترطت على الزوج أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط. [ف ١٧٩/٩ (عن أبي عبيد) ح ٣١/٣ ن ١٤٤/٦ (عن أبي عبيد)].

٤١٤٧ - اشتراط ما يقيد حرية الزوج

إن شرط الزوج لامرأته أن لا يخرجها من دارها ، أو بلدها ، أو لا يسافر بها ، أو لا يتزوج عليها ، لزمه الوقاء لها به . فإن لم يفعل فلها فسخ النكاح . وهو قول عمر ، ومعاوية ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمر بن العاص من الصحابة ، ولا يعلم لهم مخالف في عصرهم ، فكان إجماعاً . [ي ١٣/٧ ، ١٤ ب ٥٨/٢] .

٤١٤٨ - اشتراط طلاق الزوجة الثانية

إن اشترطت المرأة في العقد طلاق ضررتها ، فهذا الشرط لا يوفي به بالاتفاق . [ف ١٧٩/٩ (عن الخطابي) ن ١٤٢/٦ (عن الخطابي)] .

٤١٤٩ - الشرط بعد العقد

اتفقوا على أن كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام النكاح ، فإنه لا يضر شيئاً ، وإن كان الشرط فاسداً . [مر ٧٠] .

٤١٥٠ - الإشهاد على النكاح

لأنكاح إلا بشاهدي عدل ، وهو ما عليه العمل عند أهل العلم من الصحابة ، ومن بعدهم من التابعين ، وغيرهم . ولم يختلفوا في ذلك ، إلا قوماً من المتأخرين من أهل العلم .

وعليه ، فقد أجمعت الأمة على أنه لو عقد النكاح سرّاً بغير شهادة لم ينعقد . وخالف بعض المتأخرين فيه . [ت ٦٠/٤ ك ٢٤١١٢ - ٢٤١١٣ ن ٢٢٧/٦ (عن الترمذي) ب ١٧/٢ ش ١٧٣/٦] .

٤١٥١ - إذن الدولة بالعقد

أجمعوا على أن النكاح يجوز دون السلطان . [ك ٢٥٩٨٥] .

٤١٥٢ - النثار في الزفاف

لا خلاف في إباحة النثار ، والتقاطه . [ي ٢١٨/٧] .

- وليمة العرس

ر : وليمة

٤١٥٣ - الولاية في النكاح

العمل عند أهل العلم من الصحابة ، وغيرهم أنه لانكاح إلا بولي ، ولا فرق في ذلك عند أحد من العلماء بين البكر ، والثيب ، إلا داود بن علي ، فإنه قال : لا أمر للولي مع الثيب ، وجائز نكاحها بغير ولي . وهذا قول خالف فيه من سلف قبله من العلماء .

وقد أجمع العلماء على أن الولي في النكاح هو الولي من النسب ، والعصبة . [ت ٥٧/٤ ك ٢٣١٨١ - ٢٣٢٦٥ - ٢٤١١٢ - ٢٤١١٣ ب ١٧/٢ ن ١١٩/٦] (عن ابن المنذر) .

٤١٥٤ - شرائط ولي النكاح

اتفقوا على أن من شرائط الولي : الإسلام ، والذكورية ، والبلوغ ، والعقل .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة .

فإن كان الولي فاسقاً بتأويل ، فإن ولايته لا تبطل إجماعاً .

ولا ولاية للأم في تزويج ابنتها بلا خلاف .

ولا ولاية للعبد إجماعاً ، إلا داود . وقال أصحاب الرأي : يجوز أن يزوجه

العبد بإذنها .

ولا ولاية للصغير إجماعاً ، [ب ١٢/٢ ما ٧٦١ ي ٤٩٦/٦ ، ٥٠٢] (عن ابن

المنذر) ح ٥٣/٣ ، ٥٤ ن ١٢٣/٦ (عن الشافعي) .

٤١٥٥ - تسلسل الأولياء في النكاح

الأجماع على أن أولى الأولياء بعد الأب ، والجد هم بنو المرأة ، ثم بنوهم ،

وإن سفلوا ، ثم بنو أبيها ، وهم الإخوة ، ثم بنوهم ، وإن سفلوا ، ثم بنو جدّها ،

وهم الأعمام ، ثم بنوهم ، وإن سفلوا ، ثم بنو جد الأب ، وهم أعمام الأب ، ثم

بنوهم ، وإن سفلوا ، ثم بنو الجد الجد ، ثم بنوهم .

ولا خلاف في أن الولاية تترتب على ترتيب الإرث بالتعصيب ، فأحقّهم

بالميراث أحقّهم بالولاية بلا خلاف يعلم بين أهل العلم .

فابن الأخ الشقيق أولى بالولاية من الأخ لأب إجماعاً .

ولا ولاية لذوي الأرحام مع العصبية بالإجماع .

فإن لم يكن للمرأة عصبية من نسبها ، وكانت معتقة ، فإن مولاها يزوجه بالإجماع . [ي/٦/٤٩٠ ، ٤٩١ ب ١٤/٢ ح ٤٦/٣ - ٤٧ ، ٥٦] .

٤١٥٦ - سقوط الولاية بالغيبه

من غاب ، فخفي مكانه ، ولم يدر أحي هو ، أم ميت ، فإن ولايته تبطل إجماعاً . [ح ٥٤/٣] .

٤١٥٧ - تعدد أولياء النكاح

إذا تساوى الأولياء ، واختلفوا فيمن يتولى تزويج المرأة ، فإنه يُقرع بينهم بلا خلاف يعلم .

ولو تزوج أحد السولين المرأة قبل الآخر ، فنكاح الأول جائز ، ونكاح الآخر مفسوخ .

ولو زوجها معاً ، فنكاحهما جميعاً مفسوخ ، وعلى كل هذا العمل عند أهل العلم بلا اختلاف يعلم . [ي/١٠/٤١٩ ت ٤/٦٩] .

٤١٥٨ - متى تكون الولاية للسلطان

١ - اتفقوا على أن من لا ولي لها ، فإن السلطان^(١) الذي تجب طاعته ، ولي لها ينكحها من أحببت ممن يجوز لها نكاحه .

٢ - واتفقوا على أن الولي إن عَصَلَ وليته إذا دعت إلى نكاح كُفء لها ، وبصداق مثلها ، فإنها ترفع أمرها إلى السلطان ، فيزوجها ، وللحاكم أن يستنيب في التزويج من غير إذن المرأة بلا خلاف . [مر ٥٦ ك ٢٣١٨٢ ما ٧٧ ح ٥٥/٣ ب ١٥/٢ ي ٤٩٢/٦ ، ٤٩٤] .

٤١٥٩ - حق الولي بتزويج البكر الصغيرة

أجمع المسلمون على أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ، ولو كانت لا يوطأ مثلها ، ولا يستأمرها .

(١) السلطان هنا الإمام ، أو الحاكم ، أو من فوضا إليه ذلك . [ي/٦/٤٩٢] .

وقد أجمعوا على أنه يجوز له تزويجها مع كراهيتها ، وامتناعها ، إذا كان الزوج كفؤاً ، وقال ابن شبرمة : لا يزوج الأب ابنته الصغيرة ، حتى تبلغ وتأذن . وليس له تزويج من لا توطأ .

ويصح تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبيها ، وهو فعل عمر ، عائشة ، ولم ينكره منكر من الصحابة ، فدل على اتفاقهم .

فإن زوجها غير أبيها ، فإنها تخير إذا بلغت ، ويفسخ نكاحها ، وفسخها ليس بطلاق ، وعليه الإجماع . [ش ١٤٨/٦ ما ٧٦١ ل ١٢٥ ب ٦/٢ ي ٥١٦/٦ ، ٥١٩ (عن ابن المنذر) ف ١٥٦/٩ ، ٢٦٩/١٢ (عن المهلب) ح ٥٧/٣ ، ٧٤ ن ١٢٠/٦ (عن المهلب)] .

- حق الولي بتزويج الكبيرة ، والشيخ (٤١٤٤)

٤١٦٠ - تزويج الولي البنت بمعيب

لا يعلم خلاف في أنه ليس للولي تزويج البنت الكبيرة برجل معيب بغير رضاها . [ي ١١٦/٧] .

٤١٦١ - نكاح الأب ابنته بأقل من مهر المثل

للأب أن يزوج ابنته بدون صداق مثلها ، ويثبت النكاح بالمهر المسمى . سواء أكانت بكراً ، أم ثيباً ، صغيرة ، أم كبيرة ، وهو قول عمر بمحض من الصحابة ، ولم ينكروه ، فكان اتفاقاً منهم عليه . [ي ٥٢٥/٦ ، ٥٢٦] .

٤١٦٢ - زواج المرأة من وليها

من أراد أن يتزوج امرأة هو وليها ، فلا يجوز له أن يتولى طرفي العقد ، لكن يوكل رجلاً يزوجه إياها بإذنها ، وهو فعل الصحابة ، ولم يظهر خلافه . [ي ٥٠١/٦] .

- ولي الأمة في النكاح

(١٦٨٨)

٤١٦٣ - الكفاءة في النكاح

الكفاءة معتبرة في النكاح إجماعاً . [٤٨/٣] .

٤١٦٤ - ما يعتبر في الكفاءة

اتفقوا على أن نكاح المرأة كفواً في النسب ، والصناعة ، جائز .

واتفقوا على اعتبار الدين في الكفاءة بالإجماع . [مر٤ ب ١٥/٢ ، ١٦ ، ف ١٠٧/٩ ن ١٣٠/٦] (عن ابن حجر) .

٤١٦٥ - التفاوت في الكفاءة

اتفقوا على جواز نكاح الرجل ابنة من كان هو أعلى منه قدرأ في نسبه ، وحاله ، وصناعته . [مر٤] .

٤١٦٦ - رفض الصغير النكاح لعدم الكفاءة

اتفقوا على أن للأثني غير البالغ أن تمتنع نفسها من إنكاح من له من الأولياء جبرها ، كالأب إذا كان الزوج غير كفء . [ب ١٥/٢] .

٤١٦٧ - من يباح نكاحها

اتفقوا على أن نكاح الرجل امرأة لم تكن أرضعته قط ، ولا وصل إلى جوفه شيء من لبنها بوجه من الوجوه قط ، ولا من لبن أمها ، ولا من لبن من ولدتها من فوق ، أو ولدتها من أسفل بحرام ، ولا بحلال ، ولا من لبن زوجة ابنها ، أو زوجة واحد من ولدها ، أو ولد ولدها ، ولا من لبن من تكون بذلك عمه ، وإن بعدت ، أو خالة ، وإن بعدت ، أو بنت أخت ، وإن بعدت ، ولا إلى جوف واحد من ولده هو ، ولا كل من ولد بحلال أو بحرام ، ولا ملكها قط أبوه ، ولا وطن امرأة ولدتها هي من أسفل بحلال ، ولا بحرام ، ولا خلا بها أبوه ، ولا ولده ، ولا كل من ولده ، أو ولد ولده هو بحلال ، ولا بحرام ، ولا كان بدل الخلوة التذاذ بوجه من الوجوه ، ولا نكحها ربيبه ، ولا لها حريمه في عصمته ، ولا حلف بطلاقها إن تزوجها ، ولا زنى بها قط ، ولا هي زانية ، ولا هو زان ، ولا نكح قط أمها ، أو جدة لها ، أو ابنتها ، وإن سفلت ، ولا نكحها في عدة هو ، ولا غيره ، ولا لاط بأبيها ، ولا بولدها ، ولا زنى بأمها ، ولا بامرأة ولدها ، ولا بمن ولدت

هي ، ولا التذبدل الزنى ، ولا لاوط بمن ولدت ، ولم يكن خصياً ، ولا كان
وطيء أبوه أمها ، ولا صارت حريمته من أجل امرأة وظئها ، أو ملك عقدة
نكاحها ، ولا كانت أمته ، ولا أمة ولده ، ولا كان هو عبداً ، ولا عبداً ولدها ،
ولا غلقت منه شيئاً ، وهي مسلمة ، بالغة ، عاقلة ، وكان العقد في غير وقت النداء
للجمعة إلى سلام الإمام منها ، وفي غير وقت قد تعين فيه آخر وقت الدخول
في الصلاة ، ولم تكن مريضة ، ولا حاملاً ، ولا وطئها عبد بتأويل ، فإن نكاحه
لها حلال . [مر ٦٧ - ٦٨ ي ٨٣/٧ ك ٢٣٩٩٢] .

٤١٦٨ - نكاح الصغيرة

الإجماع على أنه يجوز تزويج الصغيرة بالكبير ، ولو كانت في المهد . لكن
لا يمكن الزوج منها حتى تصلح للوطء . [ف ١٠١/٩ (عن ابن بطال) ن ١٢٠/٦
(عن ابن حجر)] .

٤١٦٩ - نكاح من لم تولد بعد

من قال لآخر : زوجني ابنتك ، إن ولدت لك من فلانة ، فقال الآخر :
نعم قد زوجتك ابنتي ، إن ولدتها لي فلانة . فولدت ابنة ، فإنها تكون له بذلك
زوجة . وقد جاء إنفاذ هذا النكاح عن ابن مسعود ، وقضى لها بمهر المثل ، ولا
يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . [م ١٩٦٧] .

٤١٧٠ - نكاح العجائز

اليائسات من النكاح ينكحن بلا خلاف من أحد . [م ٢٦٥] .

٤١٧١ - فروق لا تؤثر في المرأة

لقد فرق مالك بين ذات الحسب ، والمال ، وبين الدنية التي لا حسب لها ،
ولامال ، وهذا لا يعلم عن أحد من أهل العلم غيره . [ك ٢٣٢٦٤] .

٤١٧٢ - التأكد من براءة الرحم

لا يجوز لأحد أن يطأ امرأة حاملاً من غيره بنكاح ، ولا غير حامل ، وحتى
يعلم براءة رحمها من ماء غيره ، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء قديماً ،
ولا حديثاً . [ك ٢٣٩٣٢] .

٤١٧٣ - ثبوت النكاح بالإقرار

إن الإقرار بالنكاح يصح إجماعاً . [حـ ١٥/٥] .

٤١٧٤ - نكاح المبتوتة

اتفقوا على أن المرأة إذا طلقها زوجها ، فأنقضت عدتها ، إن كانت من ذوات العدد ، أو مات ، أو انفسخ نكاحها منه ، وكان الطلاق ، والفسخ صحيحين ، فلها أن تتزوج من أحبَّت من يحلُّ لها . وهكذا أبداً . [مر ٦٣] .

(٢٧٦١ - ٢٧٦٢)

٤١٧٥ - نكاح المطلقة بيّنة كاذبة

إن شهد شاهدان بالزور أن رجلاً طلق امرأته ، لم يحلَّ لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق . وعليه الإجماع . وقال أبو حنيفة : يحل . وهذا مخالف لإجماع من قبله . [ش ٧/٢٦١] .

٤١٧٦ - نكاح زوجات الأقارب

أجمعوا على إباحة نكاح الأخ زوجة أخيه بعد طلاقها منه ، أو بعد موته ، والعم بعد موت ابن أخيه ، والخال بعد موت ابن أخته ، والأخ وابن الأخت بعد العم ، والخال . [مر ٦٤] .

٤١٧٧ - نكاح غير المسلمة

إن نكاح من تمسكت بالزبور ، وصحف إبراهيم ، وشيث ، وغيرهم حرام بالإجماع . [حـ ٤٢/٣] .

(٣١٨٨ - ٣٤٢٦ - ٣٧١٥)

٤١٧٨ - نكاح المزنني بها

أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها ، وإن كانت حاملاً . [ك ٢٤٠٣١ - ٢٤١٣٥ ف ١٢٩/٩ (عن ابن عبد البر)] .

٤١٧٩ - نكاح الفُسّاق

الإجماع على أنه يحرم المسلم على الفاسقة المسلمة ، وتحرم المسلمة على الفاسق المسلم^(١) . [ن ١٤٥/٦ (عن المهدي)] .

٤١٨٠ - نكاح الحرِّ للأمة

أجمعوا على أن الحر إذا خشي العنت ، ولم يقدر على زواج الحرة ، فإن له أن ينكح أمة مسلمة بالغة ، عفيفة ، عاقلة ، بإذن سيدها في ذلك ، وإنكاحه لها .

أما إذا كانت تحت زوجة حرة يمكن أن يستعف بها ، لم يجز له نكاح الأمة بلا خلاف يعلم .

وقد أجمعوا على أن الرجل إذا تزوج حرة ، وأمة في عقد ، فإن نكاح الحرة يثبت ، ويبطل نكاح الأمة . وانفرد مالك ، فقال : إذا علمت الحرة بذلك ، فلا خيار لها . وإن لم تعلم ، فلها الخيار .

وليس للسيد أن يتزوج أمته قبل أن يعتقها . وهذا لا خلاف فيه من أحد . [مر ٢٤٢٠١ ما ٨٢٢ ي ٧/٦٠ ، ٦٢ ، ٧١] .

٤١٨١ - نكاح الحرة على الأمة

نكاح الحرة على الأمة حلال إجماعاً . [ح ٤٣/٣] .

٤١٨٢ - نكاح العبد للأمة

أجمعوا على أن العبد المسلم ، العفيف ، العاقل ، البالغ ، إذا أذن له سيده في النكاح ، وتولّى سيده عقدة نكاحه ، وفوّض العبد ذلك إليه ، فإن له أن ينكح أمة مسلمة ، عفيفة ، بالغة ، عاقلة ، بإذن سيدها في ذلك ، وإنكاحه لها .

ولو قال العبد لسيده : زوجني ، لم يلزمه ذلك بالإجماع .

ويصح للسيد أن يزوّج أمته عبده إجماعاً .

وقد أجمعوا على أن نكاح العبد بغير إذن سيده باطل ، ولا يجوز .

[مر ٦٤ ، ٨٣ ، ١٢٠ ت ٧٠/٤ ك ٣٤٤١٣ ب ٢/٤٢ ح ٣/١٣٢] .

^(١) الإجماع على جواز نكاح الفاسقة بغير الزنى ، إلا في قول من جعل الفسق كفراً ، وتفاقاً . [ح ٣٨/٣] .

- نكاح المعتقة

(٢٨٨١ - ٢٨٨٢)

٤١٨٣ - نكاح الحرة للعبد

١ - اتفقوا على أنه يجوز للمرأة الحرة أن تنكح العبد ، إذا رضيت بذلك هي ، وأوليائها^(١) .

فإن غرّها العبد المأذون له في النكاح ، فقد أجمعوا على أن لها الخيار ، إن علمت .

٢ - وقد أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل لا يحل .

فإن تزوجته ، فلا حدّ عليها ، وهو قول عمر ، لا يعرف له مخالف من الصحابة^(٢) .

أما إن أعتقته ، أو خرج من ملكها ، جاز لهما التناكح ، إن تراضيا ، وهذا لا خلاف فيه من أحد . [ب٢/٤٢ ، ٣٧٩ ، ما ٨٣ ي ٧١/٧ (عن ابن المنذر) ١٨٥٧م ، ١٨٧٥ ، ٢٢١١ ، ٢٣٠٣ ، (عن البعض)] .

٤١٨٤ - نكاح ذات الزوج

اتفقوا على أن من تزوجت زواجا صحيحا ، فحرام عليها أن تتزوج آخر ، مادامت الزوجية قائمة .

واتفقوا على أن امرأة ، إن تزوجت في عقدتين مختلفتين رجلين ، فعلم أولهما ، ولم يكن دخل بها واحد منهما ، فإن الأول هو الزوج ، والآخر أجنبي ، ونكاحه باطل . [مر ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ب٢/٤٧] .

- نكاح زوجة الأسير المسلم

(٢٧٢)

^(١) ولا بد من إذن سيده . (٤٢٨٢)

^(٢) إن عمر قد هم بترحمها . فلو لا أن الرجم كان واجبا ما هم . وإنما ترك رجمها إذ عرف جهلها بلا شك . ونحن أيضا لا نرى حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ [م ٢٢١١] .

- نكاح زوجة المفقود

(٣٨٣١ - ٣٧٣٥)

٤١٨٥ - نكاح المعتدة

إن نكاح المعتدة في عدتها ، أي عدة كانت ، من طلاق ، أو وفاة ، لا يجوز بالإجماع .

وقد أجمع المسلمون على أن العدة في النكاح الفاسد تمتنع من النكاح ، كما تمتنع بسبب نكاح صحيح .

ومن نكحت في العدة جهلاً ، فالنكاح باطل إجماعاً .

ومن تزوجا في العدة ، فإنهما يضربان ، وهو فعل عمر بحضرة الصحابة ، وتابعوه على ذلك ، ولم يخالفوه فيه . واتفقوا على أن النكاح في العدة مفسوخ أبداً ، ويجب التفريق بينهما . [ي/٨/٧٨ ، ٩١ م ٧٨ م ١٨٤٠ ط ١٥١/٣ ، ٢٥٨ ، ب/٢/٤٦ ف ١٤٧/٩ ح ٣٩/٣ ن ١٠٩/٦] .

(٢٧٦٦)

٤١٨٦ - النكاح بعد رجعة المطلقة

من تزوج مطلقاً مع علمهما بالرجعة ، أو علم أحدهما ، فالنكاح باطل بغير خلاف . [ي/٧/٤٧٣] .

٤١٨٧ - نكاح غير المسلم للمسلمة

الإجماع على تحريم نكاح الكافر للمرأة المسلمة . [ي/٧/٧٨] .

٤١٨٨ - من يحرم نكاحها من النسب

أجمعت الأمة على تحريم نكاح الأم ، والبنت ، والأخت ، وبنت الأخ ، وبنت الأخت ، والعمة ، والخالة .

واتفقوا على أن الأم هنا هي كل أنثى لها عليك ولادة من جهة الأم ، أو من جهة الأب .

وإن البنت : اسم لكل أنثى لك عليها ولادة من قبل الابن ، أو من قبل البنت ، أو مباشرة .

وأن الأخت : هي كل أنثى شاركتك في أحد أصليكَ : الأب ، أو الأم ، أو كليهما .

وأن العمة : كل أنثى هي أخت لأبيك ، أو لكل ذكر له عليك ولادة .
وإن الخالة : هي أخت أمك ، أو أخت كل أنثى لها عليك ولادة من قبل أمها ، أو من قبل أبيها ، أو مباشرة .
وأن بنت الأخت : كل أنثى لأختك عليها ولادة مباشرة ، أو من قبل أمها ، أو من قبل أبيها .
وكل هذا لاختلاف فيه .

واتفقوا على أن نكاح هؤلاء حرام مفسوخ أبداً . وهو باطل .
واتفقوا على أنه إن وُجد رجل كان لأبيه أخ لأم ، فإن عمة هذا العم ، وجدة هذا العم أم أبيه حلال لابن أخته .
واتفقوا على أن الرجل يكون لأبيه ، أو لأمه ، أخ لأب ، فإن خالات ذلك العم ، وذلك الخال ، وجدته لأمه ، حلال لابن أختهما . [ي ٧ / ٣١ ، ٩ / ٢٦ مر ٦٦ - ٦٧ ١٨٥٥ م ٧٨٨ ب ٢ / ٣٢ - ٣٣] .

٤١٨٩ - نكاح المحارم من الزنى

نكاح الرجل بنته من الزنى ، وأخته ، وبنت ابنه ، وبنت بنته ، وبنت أخيه ، وبنت أخته من الزنى حرام في قول عامة الفقهاء ، إلا مالكا والشافعي ، فإنهما قالوا بجواز ذلك . [ي ٧ / ٤١] .

٤١٩٠ - نكاح أم الزوجة ، وجدتها

لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه لا يحل أبداً نكاح أم الزوجة ، ولا جداتها ، وإن بَعْدَنَّ . [م ١٨٥٥ مر ٦٨ ي ٧ / ٨ ك ٢٣٩٧٥ - ٢٣٩٨٢ - ٢٤٠٠٩ - ٢٤٣٦٠ - ٢٤٣٦١] .

٤١٩١ - نكاح بنت الزوجة (الريبة)

إن بنت الزوجة المدخول بها ، ولو لم تكن بحجر زوج أمها ، حرام عليه نكاحها بالإجماع . وقال علي ، وعمر : لا تحرم إلا إذا كانت في حجره . وقد أجمع علماء الأمصار على خلافه^(١) .

فإن تزوج امرأة ، ولم يدخل بها ، ثم طلقها ، أو ماتت ، فله أن يتزوج ابنتها ، وعليه أجمع عوام علماء الأمصار . [ف/٩ - ١٢٩ - ١٣٠ ب ٢/٣٢ ، ٣٣ ، ما ٧٨٨ ك ٢٣٩٣٨ - ٢٣٩٧٥ - ٢٤٣٦٠ - ٢٤٣٦١ ي ٧/٣٣ (عن ابن المنذر) ح ٣/٣٢] .

٤١٩٢ - نكاح ابن الزوج لبنت الزوجة

لو كان لرجل ابن من غير زوجته ، ولها بنت من غيره ، أو كان له بنت ، ولها ابن ، جاز تزويج أحدهما من الآخر في قول عامة الفقهاء ، إلا ما حكى عن طاوس من كراهيته إذا كان من ولدته المرأة بعد وطء الزوج لها . [ي/٧ - ٥١] .

٤١٩٣ - نكاح زوجة الأصل

اتفق المسلمون على أن من عقد على امرأة حرمت أبداً على بنيه بمجرد العقد .

وقد أجمعوا على أن الجد لأب ، أو لأم ، حكمه كالأب .

وعليه ، فإن زوجة الجد تحرم على أولاد ابنه ، وأولاد ابنته بالإجماع . [ب ٢/٣٢ م ١٧٣٤ ، ١٧٥٩ ما ٧٨ - ٧٩ ي ٧/٣٤ ف ١٣/٥٦ (عن المهلب) ح ٣/٣٢] .

٤١٩٤ - نكاح زوجة الفرع

اتفق المسلمون على أن من عقد على امرأة حرمت على أبيه بمجرد العقد .

وقد أجمعوا على أن الجد لأب ، أو لأم ، حكمه كالأب .

^(١) أجمعوا على أن بنت الزوجة التي عقد زوجها صحيح ، وقد دخل بها ، ووطئها ، وكانت الابنة مع ذلك في حجره ، فحرام عليه نكاحها ابداً . [مر ٦٨] .

وعليه ، فإن زوجة الابن تحرم على أجداده بالإجماع . [ب ٣٢ / ٢ م ١٨٥٩
٧٨٨ - ٧٩ ف ١٣ / ٥٦ (عن المهلب) ي ٧ / ٣٤ ، ٣٨ ح ٣٢ / ٣٢ .

- من يحرم نكاحها بالمصاهرة

(٤١٩٠ - ٤١٩١ - ٤١٩٢ - ٤١٩٣ - ٤١٩٤)

٤١٩٥ - سبب التحريم بالمصاهرة

إن الوطء في النكاح الصحيح ، أو في النكاح الفاسد ، كمن وطئ امرأة
ظنها امرأته ، فإذا بها ليست امرأته ، يتعلق به تحريم المصاهرة بالإجماع .

وعليه ، فمن وطئ امرأة بنكاح فاسد ، حرمت على أبيه ، وابنه ،
وأجداده ، وأحفاده ، بالإجماع .

أما المباشرة فيما دون الفرج ، إن كانت لغير شهوة ، والخلوّة بأجنبية ،
والنظر من غير شهوة ، والنظر إلى الوجه ، فإن كل هذا لا يثبت حرمة المصاهرة
بغير خلاف . [٧٩ ما ي ٧ / ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ - ٤٤ (عن ابن المنذر) ح ٣٨ / ٣٨ .

- من يحرم نكاحها من الرضاع

(١٦٣٠ - ٣١٩٦)

٤١٩٦ - حكم نكاح المحارم

من تزوج ذات محرمه ، فالنكاح باطل بالإجماع ، [ي ٩ / ٢٦] .

٤١٩٧ - عقوبة نكاح المحارم

أجمعوا جميعاً على أن من تزوج ذات محرم منه لا يجب عليه القتل^(١) .

[ط ٣ / ١٤٩ هـ ١ / ٥٧٢] .

^(١) وإنما عليه الحد في قول أكثر أهل العلم . ولكنهم اختلفوا في هذا الحد . فقد ذهب جابر بن زيد ،
واسحق ، وأبو أيوب ، وابن أبي خثيمة ، إلى أن حده القتل ، وهو رواية عن أحمد . وقال الحسن ،
ومالك ، والشافعي : حده حد الزنى ، وهو رواية ثانية عن أحمد . وقال أبو حنيفة ، والثوري : لا حد
عليه . [ي ٩ / ٢٦] .

٤١٩٨ - حد تعدد الزوجات

اتفق المسلمون على أن المسلم ، الحر ، البالغ ، العاقل ، العفيف ، الصحيح ، غير المحجور ، له أن ينكح معاً أربعة من النساء الحرائر ، غير زوان ، صحائح .
ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربعة نسوة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام . وخالف في ذلك بعض الروافض ولا يصح لهم عقد الإسلام ، ولا يعتد بهم .

واتفقوا على أن من طلق نساءه ، فأكملن عدتهن ، أو مثنى ، أو طلق بعضهن فاعتدت ، أو ماتت ، فله أن يتزوج تمام أربع ، فأقل ، إن أحب ، فإن كان الطلاق رجعياً ، فقد أجمعوا على أنه ليس له أن ينكح الرابعة ، حتى تنقضي عدة المطلقة . [ك ٢٤٢٤٠ - ٢٤٩٥٦ ما ٨٠ ب ٢/٤٠ مر ٦٣ ، ٦٣ م ١٨١٦ ي ٥/٧ ، ٨ ف ٩/١١٣ ح ٣/٤ ن ١٥٠/٦] (عن المهدي) .

(١٦٨٢)

- العدل بين الزوجات

ر : قَسَم

٤١٩٩ - العقد على أكثر من امرأة

أجمعوا على أن عقد النكاح لأربع ، فأقل ، في عقدة واحدة جائز إذا ذكر لكل واحدة منهن صداقها ، كما يجوز في عقود متفرقة . [مر ٦٣] .

٤٢٠٠ - الجمع بين الأختين

الإجماع على تحريم الجمع بين الأختين في التزوج . سواء أكانتا شقيقتين ، أم من أب ، أم من أم . وسواء أكانتا من النسب ، أم من الرضاع ، وسواء أكانتا حرتين ، أم أمتين ، أم إحداهما حرة ، والأخرى أمة .

فإن تزوجهما في عقد واحد فسد ، سواء أعلم بذلك حال العقد ، أم بعده . فإن تزوج إحداهما بعد الأخرى ، فنكاح الأولى صحيح ، ونكاح الثانية باطل ، وهذا ليس فيه اختلاف .

فإن تزوج واحدة بعد واحدة ، بعد طلاق الأخرى ، أو موتها ، أو انفساد نكاحها ، فقد اتفقوا على أن النكاح حلال .

ولا تنكح المرأة في عدة أختها المطلقة طلاقاً رجعيّاً ، وعليه إجماع الصحابة . [ك ٢٣٨٩٥٥ - ٢٤٣٠٩ - ٢٤٣٣٩ ما ٧٩ ، ٨٠ ف ٩ / ١٣١ م ٦٨ م ١٨٥٧ ، ١٨٦٣ ب ٢ / ٤٠ ي ٧ / ٩ - ٣٤ ، ٣٥ ح ٣٤ / ٦ ن ١٦١ / ١] .

٤٢٠١ - الجمع بين المرأة ، وعمتها ، أو خالتها

إن الإجماع على تحريم الجمع بين المرأة ، وعمتها ، وبين المرأة ، وخالتها ، أو أن تُنكح المرأة على عمّتها ، أو خالتها .

واتفقوا على أن العمة هنا : هي كل أنثى هي أخت لكل ذكر له عليك ولادة ، إما بنفسك ، أو بواسطة ذكر آخر .

واتفقوا على أن الخالة : هي كل أنثى هي أخت لكل أنثى لها عليك ولادة بنفسها ، وإما بتوسط أنثى غيرها .

فإن نكح امرأة على عمّتها ، أو خالتها ، أو العمة على بنت أخيها ، أو الخالة على بنت أختها ، فنكاح الأخرى منهما مفسوخ عند عامة أهل العلم .

وقالت طائفة من الشيعة ، والخوارج بجوار الجمع ، ولا يُعتدّ بخلافهم . [ب ٢ / ٤١ م ١٨٥٧ ما ٨٠ ك ٢٣٨٨٣ - ٢٣٨٨٤ - ٢٣٨٨٥ - ٢٣٨٨٩ - ٢٣٨٩٠ م ٤١ / ٨٩ ي ٧ / ٨ ، ٣٦ - ٣٧ (عن ابن المنذر) ش ٦ / ١٣١ - ١٣٢ ف ٥ / ٢١٥ ، ٩ / ١٣٢ (عن الترمذي ، وابن المنذر ، وابن عبد البر ، وابن حزم ، والقرطبي ، والنووي) ن ٦ / ١٤٧ - ١٤٨ (عن الترمذي ، وابن المنذر ، وابن عبد البر ، والقرطبي ، وابن حزم ، والنووي)] .

٤٢٠٢ - الجمع بين الأقارب

إن الإجماع على أنه لا يحرم الجمع بين المرأة ، وبين غير أختها ، وعمتها ، وخالتها ، كالجمع بين بنتي العم ، أو بنتي الخالة ، أو نحوهما . وقد كره أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن أبي ليلى ، وزفر ، الجمع بين القرابة مخافة الضغائن ، ولكن الإجماع على خلافه .

ويحل الجمع بين المرأة ، وبنت زوج كان لها ، وبين امرأة الرجل ، ووربية من غيرها ، وعليه الإجماع . [ن ٦ / ١٤٨ ، ١٤٩ (عن ابن المنذر) م ١٨٦١ ش ٦ / ١٣٢ ك ٢٣٩٠٥ - ٢٣٩٠٦ ي ٧ / ٣٧ ف ٩ / ١٢٧ (عن ابن عبد البر ، وابن حزم) ح ٤٤ / ٣] .

٤٢٠٣ - قول المرأة بتحديد الزوجة

اتفقوا على قبول قول المرأة تزف العروس إلى زوجها ، فتقول : هذه زوجتك ، وعلى استحابة وطئها بذلك . [مر ٦٥] .

٤٢٠٤ - أثر عقد النكاح

لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد الزواج ، فإن المرأة زوجة للرجل ، فهو حلال لها ، وهي حلال له .

وإن النكاح قد أحل للمتزوج ما كان حراماً ، وعليه إجماع الكل . [م ١٨٣٤ ، ١٨٤٤ خ ٢ / ١٢٥ ش ٦ / ٢٢٢] .

ر : نفقة ، نسب

٤٢٠٥ - حق الزوجة بالوطء

لودعت المرأة زوجها كل يوم إلى الوطء ، لم يلزمه ذلك إجماعاً . [ح ٧٨ / ٣] .

- المهر في النكاح

ر : مهر

٤٢٠٦ - النكاح بلا مهر

أجمعوا على جواز انعقاد النكاح دون صداق ، وهو ما يسمى نكاح التفويض ، [ب ٢ / ٢٥ ي ٧ / ١٥٠ ، ١٦٧] .

(٣٨٢٦)

- انحلال الزواج

ر : خلع ، تفريق ، طلاق ، لعان

٤٢٠٧ - معنى النكاح الباطل

الإجماع على أن النكاح الباطل : هو ما لم يصح . [حـ ٢٩ / ٣] .

(١٦٣٠ - ٤١٤١ - ٤١٥٠ - ٤١٥٣ - ٤١٧٥ - ٤١٧٧ - ٤١٨٣ -
٤١٨٤ - ٤١٨٥ - ٤١٨٦ - ٤١٨٧ - ٤١٨٨ - ٤١٨٩ - ٤١٩٠ - ٤١٩١ -
٤١٩٣ - ٤٢٠٠ - ٤٢٠١)

٤٢٠٨ - ما يفسد النكاح

الإجماع على أن ما يفسد النكاح : الشغار ، والتوقيت ، والتعليق
بمستقبل ، واستثناء المشاع ، وشرط ألا نكاح بعد التحليل . [حـ ٢٩ / ٣] .
(٤١٤١ - ٤٢٢٣ - ٤٣٢٥ - ٤٣٢٧)

- موجب فسخ النكاح

(٤١٤٤ - ٤١٤٧ - ٤١٥٧ - ٤١٥٩ - ٤٢٠٠ - ٤٢٠١ - ٤٢١١ - ٤٢١٢ -
٤٢١٦ - ٤٢١٧ - ٤٢١٨ - ٤٢١٩ - ٤٢٢٠ - ٤٢٢٢ - ٤٢٢٦)

٤٢٠٩ - أثر العيب بالنكاح

إن النكاح لا يُردُّ بكل عيب يرد به البيع بإجماع المسلمين .

وقد أجمعوا على أن النكاح لا تُردُّ فيه المرأة بعيب صغير .

وإن ما عدا العيوب الآتية : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والجَب ، والعنة ،
والفتق ، والقرن ، والعقل ، لا يثبت به الخيار بلا اختلاف يعلم بين أهل العلم .

هذا ، ويشترط لثبوت خيار الزوج بهذه العيوب أن لا يكون عالماً بها وقت
العقد ، ولا يرضى بها بعده . فإن علم بها في العقد ، أو بعده ، فرضي ، فلا
خيار له .

ولا خلاف في أن عدم سلامة الزوج من العيوب لا يبطل النكاح ، ولكنه
يثبت الخيار للمرأة دون الأولياء .

وقد أجمعوا على أن المجهوب إذا نكح امرأة ، ولم تعلم ، ثم علمت أن
لها الخيار .

ولم يختلف الفقهاء في الرتقاء التي لا يوصل إلى وطئها ، أنه عيب تُردّ به ، إلا شيئاً جاء عن عمر بن عبد العزيز من وجه ليس بالقوي أنه لا تُردّ الرتقاء ، ولا غيرها ، والفقهاء كلهم على خلاف ذلك .

وإن الإجماع على أن العقيم التي لا تلد ، لا تُردّ بهذا العيب .

وإن العمى ، وقطع اليد ، لا يفسخ النكاح بالإجماع ، خلافاً لمالك .

[ب ٥٠ / ٢ ي ٥١٤ / ٦ / ٧ ، ١١١ ، ١١٢ ك ٢٣٥٣٧ - ٢٣٥٤٥ - ٢٣٥٤٦ - ٢٣٥٤٨ ما ٧٧ ح ٣ / ٦١] .

٤٢١٠ - أثر الزنى في النكاح

إذا زنى الزوج ، أو زنت الزوجة ، قبل الدخول ، أو بعده ، لم يفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم . وعن جابر بن عبد الله أنه فرّق بين رجل وامرأته زنى قبل الدخول بها . وعن علي ، والحسن أنه يُفرّق بينهما ، وليس لها شيء . [ي ٦٥ / ٧] .

٤٢١١ - أثر الرضاع في النكاح

لا خلاف في أن النكاح بعد صحته يفسخ إذا صارت الزوجة حريمة برضاع . [م ١٩٤٢] .

٤٢١٢ - أثر الردة في النكاح

إذا ارتد أحد الزوجين ، أو ارتدا معاً ، انفسخ النكاح ، سواء أسلم إثر إسلامها ، أم أسلمت إثر إسلامه ، أم راجع الإسلام ، أم راجعت الإسلام ، أم راجعاه معاً ، ولا ترجع إليه في كل ذلك إلا برضاها وبصداق ، وبولي ، وأشهاد . ولا يجب أن يراعى في ذلك شيء من عدة ولا عرض إسلام . ولا خلاف في ذلك ^(١) . [م ١٩٤٢ ح ٣ / ٧٠] .

^(١) إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول ، انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم ، إلا داود ، فقال : لا يفسخ بالردة . [ي ٩٨ / ٧] .

وإن ارتد أحد الزوجين بعد الدخول ، ففي أقوال العلماء اختلاف .

٤٢١٣ - وطء الأصل زوجة الفرع

لا خلاف في فسخ النكاح بعد صحته إذا وطئ الأب ، أو الجدة ، زوجة الابن ، أو الحفيد بجهالة ، أو بقصد الزنى . [م ١٩٤٢] .

٤٢١٤ - إسلام الزوج ، وعنده أكثر من أربع

من أسلم ، وكان له أكثر من أربع نسوة ، فأسلمن في عدتهن ، أو كن كتابيات ، لم يكن له إمساكهن كلهن ، ولا يملك إمساك أكثر من أربع ، بغير خلاف يعلم . [ي ٨١/٧] .

٤٢١٥ - أثر إسلام الزوجين معاً في النكاح

اتفقوا على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة ، أن لهما المقام على نكاحهما الذي عقده حال الكفر ، إذا لم يكن بينهما ما يمنع النكاح من نسب ، أو رضاع ، سواء أكان ذلك قبل الدخول ، أم بعده .

فإن أسلمت قبل زوجها ، ثم أسلم ، وهي في العدة ، فإنه أحق بها ، وعليه العمل عند أهل العلم .

فإن أسلم ، وكانت له زوجتان ، أم ، و بنت ، وكان قد دخل بهما ، وأسلمتا معه ، فقد أجمعوا على أنهما حرمتا عليه على التأييد . [ب ٤٨/٢ م ١٩٤٢ ما ٩٠ ك ٢٤٧٣٩ ي ٧/٧٤ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ (عن ابن عبد البر ، وابن المنذر)] .

٤٢١٦ - أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح

١ - إذا كان الزوجان مشركين غير كتابيين ، وأسلم أحدهما دون الآخر ، فإن الإجماع على أن النكاح يفسخ متى انقضت عدة المرأة^(١) .

٢ - وإذا أسلم الزوج الكتابي قبل زوجته الكتابية ، فقد أجمعوا على أنهما على نكاحهما .

(١) وهو متعقب بشيوت الخلاف فيه قديماً . وهو منقول عن علي ، وإبراهيم النخعي . وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة ، وهو قول بعض أهل الظاهر . [ف ٩/٣٤٨ ن ٦٠ / ١٦٣] .

٣ - وإن أسلمت الزوجة ، وكان الزوج كافرا ، كتابيا ، أو غير كتابي ، أو أسلم الزوج ، وكانت هي كافرة غير كتابية ، ففي كل ذلك ينفسخ نكاحهما ، سواء أسلم إثر إسلامها ، أم أسلمت إثر إسلامه ، ولا ترجع إليه إلا برضاها ، وبصداق ، وبولي ، وإشهاد ، ولا يجب أن تُراعى في ذلك عِدَّةٌ ، ولا عرض إسلام . وكل هذا لاخلاف فيه .

وإن أسلمت الكتابية ، أو المجوسية ، وأبى الزوج ، وكان قد دخل بها ، فلها المهر بالإجماع . [ما ٩٠ ك ٢٣٦٧٠ - ٢٣٦٧٣ - ٢٤٧٠٦ - ٢٤٧٣٢ - ٢٤٧٣٣ - ٢٤٧٣٥ ي ٧ / ٧٨ ، ٩٤ (عن ابن المنذر ، وابن عبد البر) م ١٩٤٢ ف ٩ / ٣٤٨ (عن ابن عبد البر) ح ٣ / ٧٢ ن ١٦٣ / ٦٤ ، ١٦٤ (عن ابن عبد البر ، والمهدي)] .

٤٢١٧ - أثر عتق الأمة في نكاحها

أجمعوا على أن الأمة إذا عتقت ، وزوجها عبداً ، فلها الخيار في فسخ النكاح ، أو إبقائه .

وإن خيارها على التراخي مالم يوجد أحد أمرين : عتق زوجها ، أو وطؤه لها . ولا يمنع الزوج من وطئها ، وهو قول حفصة أم المؤمنين ، وابن عمر ، ولا مخالف لهما من الصحابة .

وإن رضيت الأمة المعتقة بزواجها العبد لم يكن لها فراقه بعد ذلك بلا خلاف .

هذا ، وإن فرقة الخيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق بلا خلاف يعلم . [ما ٧٧ ك ٢٥٧٢٣ - ٢٥٧٣٠ ي ٧ / ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ (عن ابن المنذر ، وابن عبد البر) م ٦٩ ١٩٤٢ ب ٢ / ٥٣ ف ٩ / ٣٣٥ ، ٣٤٠ (عن ابن عبد البر ، وابن بطال) ح ٣ / ٦٨ ، ٧٤ ، ١١٠ ، ١١١] .

- أثر بيع الأمة في نكاحها

(١٦٩٠)

٤٢١٨ - أثر ملك أحد الزوجين للآخر في النكاح

إذا ملكت المرأة زوجها العبد ، أو ملك الزوج امرأته الأمة ، فقد انفسخ النكاح بلا خلاف . وقد شدَّ الحسن ، فقال : إذا اشترى الزوج امرأته للعتق ، فأعتقها حين ملكها ، فهما على نكاحهما . [م ١٩٤٢ مر ٦٩ ي ٧ / ٧١ ، ٧٢] .

- أثر السبي في النكاح

(٢٦٢ - ٢٦٦)

٤٢١٩ - فسخ العقد الفاسد

إذا كان النكاح فاسداً بإسقاط شرط متفق على وجوب صحة النكاح بوجوده ، مثل أن ينكح إحدى محارمه ، فقد اتفقوا على فسخه قبل الدخول ، وبعده . [ب ٢ / ٥٩ مر ٦٨]

٤٢٢٠ - متى لا ينفسخ العقد بالفساد

متى حكم الحاكم بصحة النكاح لم ينفسخ من بعد بالفساد إجماعاً . [ح ٣ / ١٢١] .

٤٢٢١ - أثر الموت بالنكاح

موت الزوجة ، أو الزوج يقع به فسخ النكاح بعد صحته بلا خلاف . [م ١٩٤٢]

٤٢٢٢ - صفة نكاح المتعة

اتفق العلماء على أن صفة نكاح المتعة هو : أن الرجل كان ينكح المرأة إلى أجل ، وأنه لا ميراث فيه ، وأن فراق المرأة يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق . [ش ٦ / ١٢١ - ١٢٢ (عن عياض) ك ٢٤٥٤٠] .

٤٢٢٣ - حكم نكاح المتعة

الإجماع على تحريم نكاح المتعة . وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ، ثم أجمعوا على تحريمه . وفي إجماعهم على التحريم دليل على النسخ ، وحجة . وقال بعدم جوازها عامة الصحابة ، والفقهاء . والآثار عن ابن عباس بإجازة المتعة

أصح ، والرواية عنه بالرجوع ضعيفة ، لم ينقلها أحد يحتج به . وقال الشيعة بإباحته ^(١) .

وقد أجمعوا على أن هذا النكاح متى وقع بطل ، سواء أكان قبل الدخول ، أم بعده . وقال زفر بأن المتعة كالشروط الفاسدة . [ف/٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٩٩ ، (عن ابن المنذر ، وعياض ، وابن بطال) ٢٤٥٥٧ - ٢٤٥٦٤ ط ٢٧ / ٣ ت ٨٥ / ٤ ي ١٠٣ / ٧ ش ٢٩٣ / ٥ ، ١١٨ / ٦ ، ١٢١ - ١٢٢ (عن عياض ، والمازري) ن ١٣٦ / ٦ (عن عياض ، وابن المنذر ، والخطابي)] .

٤٢٢٤ - سبب بطلان نكاح المتعة

أجمعوا على أن شرط بطلان نكاح المتعة هو التصريح بالعقد بتحديد المدة .

وعليه ، فإن تزوج بغير شرط المدة ، إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر ، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد ، أو نحو ذلك ، فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم ، إلا الأوزاعي فقال : هو نكاح متعة ، ولا خير فيه . [ش/٦ ، ١٢٢ (عن عياض) ي ١٠٤ / ٧ ف ١٤٢ / ٩ (عن عياض) ن ١٣٦ / ٦ (عن عياض)] .

٤٢٢٥ - نكاح الشغار

اتفقوا على أن صفة نكاح الشغار هو : أن ينكح الرجل من تحت ولايته ، سواء أكانت بنته ، أم غيرها ، رجلاً على أن ينكحه الآخر البنت التي تحت ولايته ، ولا صداق بينهما إلا بضع هذه بضع الأخرى . [ب/٢ ، ٥٧

^(١) روي عن ابن عباس ، وابن جزيج إباحتها وروي عنهما أنها رجما عن ذلك . وقال ابن حزم : ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود ، ومعاوية ، وأبو سعيد ، وابن عباس ، وسلمة ، ومعيد ابن أمية بن خلف ، وجابر ، وعمر بن خريث . ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ . ومن التابعين طاوس ، وسعيد بن جبيرة ، وعطاء ، وسائر فقهاء مكة . وفي جميع ما أطلقه ابن حزم نظر . (وقد فند الحافظ ابن حجر هذه الروايات عن كل واحد) . قال الطحاوي : خطب عمر ، فنهى عن المتعة ، ونقل ذلك عن النبي ﷺ ، فلم يتكر عليه ذلك منكر . وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لشبوت قول النبي ﷺ إنها حرام إلى يوم القيامة .

قال الخطابي : تحريم للمتعة ، كالإجماع إلا عن بعض الشيعة . ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي ، فقد صح عن علي أنها نسخت . [ف/٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ن ١٣٦ / ٦] .

م ١٨٥٢ ش ٦ / ١٤٣ ف ٩ / ١٣٤ (عن النووي) ن ٦ / ١٤١ - ١٤٢ (عن الخطابي ، والنووي) .

٤٢٢٦ - حكم نكاح الشغار

أجمع العلماء على أن نكاح الشغار منهي عنه لا يجوز .
وإن هذا النكاح يُفسخ ، وإن ذكر الطرفان فيه مهراً . وهو قول معاوية
بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف ^(١) . [ش ٦ / ١٤٢ - ١٤٣ م ١٨٥٢
ب ٢ / ٥٧ ك ٢٤٠٤٠ ت ٤ / ٨٧ ف ٩ / ١٣٤ (عن ابن عبد البر) ح ٣ / ٢١
ن ٦ / ١٤٢ (عن ابن عبد البر)]

٤٢٢٧ - نكاح المحلل

قال جميع العلماء من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم بأن المطلقة ثلاثاً
لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ، ويطأها وطئاً يوجد فيه التقاء الختانين ، ولو
من غير إنزال مني ، ثم يفارقها ، وتنقضي عدتها . فأما مجرد عقده عليها ، فلا
يبيحها للأول . وقال سعيد بن المسيب : إذا عقد الثاني عليها ، ثم فارقها ، حلت
للأول ، ولا يشترط وطء الثاني . وبه قال داود ، وبعض الخوارج . ونقل أيضاً
عن سعيد بن جبير ، ولا يعرف له سند عنه . وقال الحسن البصري : يشترط
إنزال المنّي .

وإن الأمة إذا بتهأ زوجها ، ثم وطأها سيدها ، فإنها لا تحل لزوجها ، وعليه
جماعة فقهاء الأمصار . وروي عن عثمان ، وزيد ، والزيبر خلاف ذلك .
واشترط جميع الفقهاء علم الزوجين بالجماع . فلو وطئها وهي نائمة ، أو
مغمى عليها ، لم يكف لحل عودتها إلى الزوج الأول ، ولو أنزل هو ^(٢) .
واتفقوا على أن الجماع إن كان في نكاح فاسد ، أو باطل لم يحل . وشذ
الحكم ، فقال : يكفي .

^(١) ينعقد نكاح الشغار بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه . وهو قول العلماء . [ف ١٢ / ٢٨١ (عن ابن بطال)] .
وقد تعقبه السمعاني بأنه ثبت النهي عنه ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه . [ف ١٢ / ٢٨١] .
^(٢) في نقل الإجماع مبالغة . وهو متعقب . [ف ٩ / ٣٨٦ ن ٦ / ٢٥٥] .

وإن تزوجها عبد ، ووطنها ، فإنه يُحلّها للزوج الأول . وهو قول عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، ولا يعلم لهم مخالف .

وإن شرط الزوج على المَحَلَّل التحليل قبل العقد ، ولم يذكره في العقد ، ونواه في العقد ، أو نوى التحليل من غير شرط ، فالنكاح باطل في قول ابن عمر ، وعثمان ، وابن عباس ، ولا مخالف لهم من الصحابة ، فيكون إجماعاً . وهو حرام في قول عامة أهل العلم ، وموجب للعة ، للحديث الشريف : ﴿لعن الله المحلل ، والمحلل له ، الذي عليه العمل عند أهل العلم﴾ . [ما ٨٨ ت ٧٩/٤ ، ٨١ ك ٢٣٨٢٤ - ٢٣٨٢٦ - ٢٣٨٢٨ - ٢٣٨٢٩ - ٢٣٨٦٨ - ٢٣٨٦٩ - ٢٣٨٧٠ - ٢٤٢٧٧ - ٢٤٢٧٩ - ٢٤٢٨٠ ش ٦/ ١٨٥ ، ١٨٦ مر ٧٢ ب ٢/ ٨٦ ي ٧/ ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ (عن ابن المنذر) ف ٩/ ٣٨٥ - ٣٨٦ (عن ابن المنذر) ح ٣/ ١٧٣ ن ٦/ ٢٥٥ (عن ابن المنذر)] .

٤٢٢٨ - التصادق على نكاح المحلل ، والوطء

أجمعوا على أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : إني قد تزوجت ، ودخل علي زوجي ، وصديقها ، أنها لا تحلّ له . [ما ٨٨] .

نميمة

٤٢٢٩ - حكم النميمة

النميمة مُحَرَّمَةٌ بإجماع المسلمين . [ف ١٠/ ٣٨٦ (عن النووي) مر ١٥٦] .

النهي عن المنكر

ر : أمر بالمعروف

٤٢٣٠ - حكم النهي عن المنكر

إجماع الأمة على وجوب النهي عن المنكر . ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة . ولا يُعْتَدُ بخلافهم .

وهو فرض كفاية بإجماع العلماء . [ش ١/ ٣٣٧ ، ٨/ ٣٦ ح ٥/ ٤٦٥] .

٤٢٣١ - المُكَلَّفُ بالنهي عن المنكر

إجماع المسلمين على أن النهي عن المنكر لا يختص بأصحاب الولايات ، بل إن ذلك ثابت لأحاد المسلمين .

وقد أجمع المسلمون على أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه « على حسب طاقته من قول ، وعمل ، مالم يكن فيه انطلاق الدهماء ، وإراقة الدماء » ولكن على المؤمن أن يغيّر بلسانه ، إن عجز عن التغيير بيده . فإن لم يأمن المكروه ، فإن عليه أن يغيّر بقلبه . بحسب المؤمن إذا رأى منكراً لا يستطيع له تغييراً ، يعلم الله به من قلبه أنه له كاره .

وعليه ، فإن من أظهر السوء من رجل ، أو امرأة ، كانفراد الأجنيبين ، ودخول الرجل منزل المرأة تسيراً ، فواجب على المسلمين إنكار ذلك ، ورفعهِ للإمام . وهذا لا يختلف فيه الأمة كلها . [ش ٣٣٨/١ (عن الجويني) م ٢٢٣١ مر ١٧٦ ك ١٩٣٤٣] .

- كيف ينهى عن المنكر

(٤٢٣١)

- نُصْرَةُ الْمَظْلُومِ

(٢٨١٨)

نواقض الوضوء

(٤٤١٩ - ٤٤٢١ - ٤٤٢٢ - ٤٤٢٣ - ٤٤٢٥ - ٤٤٢٦ - ٤٤٢٧ - ٤٤٢٨)

نِيَّة

٤٢٣٢ - الْمُؤَاخَذَةُ عَلَى النِّيَّةِ

إن اتفاق عامة السلف وأهل العلم على المؤاخَذة بأعمال القلوب . لكنهم قالوا : إن العزم على السيئة يُكْتَبُ سيئة مُجَرَّدَةٌ ، لا السيئة التي هم أن يعملها . [ف ٢٧٤ / ١١ (عن عياض)] .

٤٢٣٣ - ما يشترط فيه النية

اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد ، وفي العبادة المَحْضَة ، كالصلاة .

أما العبادة المفهومة المعنى ، كغسل النجاسة ، فإنهم لا يختلفون في أنها غير مفتقرة إلى النية .

وإن أداء بدل الشيء ، كالزكاة ، يفتقر إلى النية اتفاقاً . [ف/١/١٠ ب/١/٧ ، ٨ ، ح/٤/ ١٩٠ ن/١٣٢ (عن ابن حجر)] .

٤٢٣٤ - مخالفة النية للفظ

أجمع أهل العلم على أن من نطق بغير ما نواه ، نحو أن ينوي العمرة ، فيسبق لسانه إلى الحج ، أو بالعكس ، انعقد ما نواه دون ما لفظ به .

إلا أن أحكام الدنيا تُبنى على الظاهر ، وإن الله يتولى السرائر . وهذا قد أجمعوا كلهم عليه . [ي/٣/ ٢٥٤ (عن ابن المنذر) ف/١٢/ ٢٢٩ ن/٧/ ١٩٤ (عن ابن حجر)]

٤٢٣٥ - شوائب النية

من ابتدأ عمله لله ، لم يضره بعد ذلك ما عرض في نفسه ، وخطر في قلبه من حديث النفس ، ووسواس الشيطان ، ولا يزيله عن حكمه إعجاب المرء باطلاع العباد عليه بعد تقضيه ، ومضيه على ما ندبه الله تعالى إليه خالياً بما نهاه عنه ، وكرهه له ، ولا سروره بذلك .

وإنما المكروه من ذلك أن يتدثه بالنية المكروه ابتداءً بها ، أو يعمل به ، وهو في حال شغله به غير مخلص لله تعالى ، فذلك يستحق عامله من ربه العقاب ، ويبطل أن يكون له عليه من الثواب ، وهذا كله قول المتقدمين من أهل العلم ، والسلف من أهل الفضل . [هـ/٤/ ٨٠٧ - ٨٠٨] .

- نية إزالة النجاسة

(٤٠٣٩)

- نية الوضوء

(٤٣٩٣)

- نية التيمم

(٧٩٢)

- نية الغُسل

(٣٠١٧ - ٣٠١٨)

- نية الصلاة

(٢٢٦٧)

- نية الزكاة

(١٧٤٩)

- نية الصوم

(٢٦٠١ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤)

- نية الاعتكاف

(٣٣٤)

- نية الإحرام

(٨٤)

- نية الوقوف بعرفة

(٩٩٨)

- نية الطلاق

(٢٧١٧ - ٢٧١٩)

- نية حالف اليمين

(٤٥٥١)

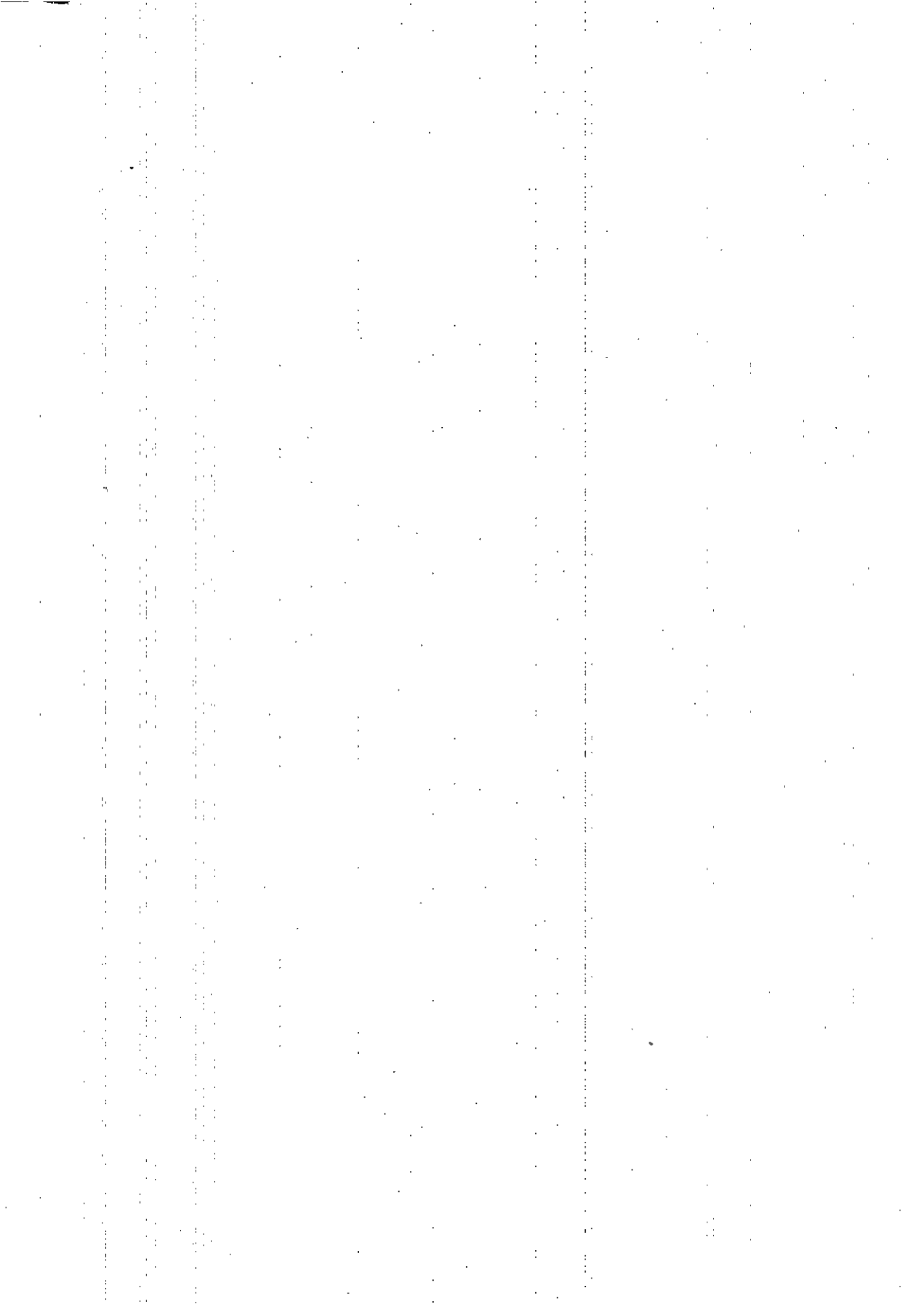
- النية المطلقة في الكفارة

(٣٤٧٤)

- النية في الخطأ

(١٣٥٨)

الحمد لله



هبة

٤٢٣٦ - حكم الهبة

إن الهبة من أفعال المسلمين الكرماء ، والصالحين ، والفضلاء ، ويستحبها العلماء ، ما لم يسلك بها سبيل الرشوة ، لدفع حق ، أو تحقيق باطل ، أو أخذ على حق يجب القيام به . [ك ٥٥٧٤ ح ٤ / ١٣١] .

٤٢٣٧ - صفة الهبة

اتفقوا على أن الهبة إذا كانت مُجَرَّبة بغير شرط الثواب ، ولا غيره ، ولا كانت في مشاع ، وكانت مفرغة غير مشغولة من حين الهبة إلى حين القبض ، فقبلها الموهوب له ، وقبضها من الواهب في صحة الواهب ، وبطيب نفس منه ، فقد ملكها ، ما لم يرجع الواهب . وهذه هي صفة الهبة الصحيحة . [مر ٩٦ ما ١٢٤٤] .

٤٢٤٨ - الهبة بلفظ النكاح

أجمعوا على أنه لا تنعقد هبة بلفظ النكاح . [ك ٢٣٣٧٤ ح ٤] .

٤٢٣٩ - الهبة المعلقة

لو قال : إن لم أوفك اليوم كذا ، فهذا الشيء لك ، أو نحو ذلك ، لم يملك بذلك مطلقاً بالإجماع ، إذ ليس بهبة ، ولا إقرار ، لتعليقه بشرط مستقبل . [ح ١٣٦ / ٤] .

٤٢٤٠ - الهبة لغير الثواب

لا خلاف في جواز الهبة لغير الثواب ^(١) .

وإذا وهب الأعلى للأدنى ، أو لمثله ، لم تقتض الهبة ثواباً بالاتفاق . [ب ٣٢٥ / ٢ ح ٤ / ١٣٥] .

^(١) هبة العين نوعان : منها ما لا يقصد بها الثواب ، ومنها ما يقصد بها الثواب ، إما من الله تعالى ، وإما من المخلوق الموهوب له . [ب ٣٢٥ / ٢] .

٤٢٤١ - متى تقتضي الهبة الثواب

إن ظن الموهوب له إرادة الثواب من الهبة ، لزمه اتفاقاً . [ح٤/١٣٥] .

٤٢٤٢ - من تصح منه الهبة

اتفقوا على أنه تجوز الهبة من مالك للموهوب صحيح الملك ، وذلك إذا كان في حال الصحة ، وحال إطلاق اليد . [ب٢/٣٢٢] .

- الهبة في مرض الموت

(٣٦٣٧ - ٣٦٣٨)

- الهبة لنفس الواهب

(٢٩٢٢)

- هبة العبد

(١٦٧٠)

- هبة المكاتب

(٣٧٥٥)

٤٢٤٣ - الإكراه على الهبة

أجمع العلماء على أن الإكراه على الهبة لا تجوز معه الهبة [ف١٢/٢٦٩ (عن المهلب)] .

٤٢٤٤ - الرجوع في الهبة

أجمعوا على أنه لا يجوز الرجوع في الهبة التي يراد بها الصدقة ، أي وجه الله تعالى .

وقد أجمعوا على أن الهبة إذا كانت لذي رحم محرم ، فلا رجوع فيها .

وإن البنت ، كالابن في رجوع الأب في هبته إجماعاً ، إذ هي ولد^(١) .

^(١) للاب الرجوع فيما وهب لولده . وهو مذهب مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وظاهر مذهب أحمد . وذهب الحنفية ، والثوري ، والعنبري إلى عدم جواز الرجوع ، وهو رواية عن أحمد . [ي٥/٥١٦ ، ٥١٧] .

وإن استهلاك الموهوب يمنع الرجوع بالهبة إجماعاً .

أما الهبة التي يريد بها الواهب أن يثبت من الموهوب له أفضل منها ، فإن الرجوع فيها جائز إذا لم يشبه الموهوب له ، أو أثيب ، إلا أنه لم يرض ، وهذا قول عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر ، وفضالة بن عبيد ، وأبي الدرداء ، من الصحابة ولا مخالف لهم منهم ^(١) . [ب ٢ / ٣٢٧ م ٦٢٩ (عن البعض) ل ٢٧٧ ح ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠] .

٤٢٤٥ - الرجوع بوعد الهبة

الرجوع بالوعد بتقديم شيء جائز بالإجماع . [ح ٤ / ١٣٦] .

- الهبة لآل البيت

(٣)

- هبة الكافر للمسلم

(١٥٦٩)

٤٢٤٦ - الهبة للحربي

الإجماع على جواز الهبة للحربي في دار الحرب . [ي ٦ / ١٦٨] .

٤٢٤٧ - قبض الهبة

إن إجماع الصحابة على اشتراط القبض في صحة الهبة . [ي ٥ / ٥٣١

ب ٢ / ٣٢٤]

(٤٢٦٣)

٤٢٤٨ - قبض الهبة قبول لها

من وهب هبة ، فقبضها الآخر ، ولم يقل : قبِلْتُ . جازت باتفاق

العلماء ^(٢) . [ف ٥ / ١٧٠ (عن ابن بطال) ن ٥ / ٣٥٠ (عن ابن بطال)] .

^(١) روي خلاف ذلك عن معاذ بن جبل ، وطاوس ، والحسن . [م ١٦٢٩] .

^(٢) إن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية ، إلا إن كانت الهبة ضمنية ، كما لو قال : اعتق

عبدك مني ، فعتقه عنه ، فإنه يدخل في ملكه هبة ، ويعتق عنه بولا يشترط القبول . [ف ٥ / ١٧٠

ن ٥ / ٣٥٠ (عن ابن حجب)] .

- من يقبض الهبة للصغير

(٢٢٠٢)

٤٢٤٩ - قبول الإخبار بالهبة

اتفقوا على استباحة الهدية لخبر الذي يأتي بها ، ولو أنه امرأة ، أو صبي ، أو ذمي ، أو عبد . [٩٧مر]

٤٢٥٠ - رفض الهبة

اتفقوا على أن الموهوب له إذا لم يقبل الهبة ، فإنها ترجع إلى الواهب ، وهي له حلال بملكه . [٩٦مر]

٤٢٥١ - ما تصح هبته

كل ماصح يبعه صحّت هبته اتفاقاً . [ح٤ / ١٣٣]

(٥٠٩ - ٥٦٣)

٤٢٥٢ - هبة كل المال

الإجماع منعقد على أن للإنسان أن يهب جميع ماله لغير ولده^(١) . [ب٢٢٢/٢ ف٥ / ١٦٤ ٦٥ / ٨ (عن ابن عبد البر)] .

٤٢٥٣ - لاشيء على المال الموهوب

أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس . [ف٣ / ٢٨٤]

٤٢٥٤ - شيوع الهبة

تصح الهبة لاثنتين مشاعة بينهما ، وهذا فعل أسماء بحضرة الصحابة ، ولا يعرف لها منهم مخالف . [م١٦٣٣]

٤٢٥٥ - إعطاء الثوب لاستعماله

من قال : كسوتك هذا الثوب مدة معينة ، فإن له شرطه . وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة . وهذا لم يختلف العلماء فيه . [ف٥ / ١٨٨ (عن ابن بطال)] .

^(١) أجمعوا على أن له أن يهب بعض ماله لأجنبي ، ولا يعطي ولده شيئاً . [٢٧٣ - ٢٧٤]

- هبة المبيع قبل قبضه

(٥٩٠)

٤٢٥٦ - هبة جزء من إنسان ، أو حيوان

اتفقوا على أن هبة فروج النساء ، أو عضو من عبد ، أو أمة ، أو حيوان ، لا يجوز ذلك . [مر ٩٧] .

٤٢٥٧ - هبة ملك الغير

اتفقوا على أن من وهب ما لا يملك أن ذلك غير نافذ .

وعليه ، فإن الأب لو خالغ على ابنه الصغير امرأته بشيء يأخذه له منها ، لم يكن له أن يهبه عند الجميع . [مر ١٦٢ ك ٢٣٦٥٩]

٤٢٥٨ - هبة المعدوم

من وهب دهن سمسمة قبل عصره ، أو زيت زيتونه ، ونحوه ، لم يصح ، وهو قول الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، بلا مخالف يعلم . [ي ٥ / ٥٣٧] .

٤٢٥٩ - هبة المجهول

هبة مجهول القدر ، والعدد ، والعين في المشاع جائزة في قول أبي بكر ، وعائشة ، ولا مخالف لهما من الصحابة . [م ١٦٣٣] .

٤٢٦٠ - صفة العطية

اتفقوا على أن العطية إذا كانت مُجرّدة بغير شرط ثواب ، ولا غيره ، ولا كانت في مشاع . وكانت مفرغة غير مشغولة ، من حين العطية إلى حين قبضها ، فقبلها المُنْعَى له من المُنْعَى ، وقبضها في صِحّة المُنْعَى ، فقد ملكها ، مالم يرجع المُنْعَى في ذلك . [مر ٩٦] .

- أثر العطية

(٤٢٦٠)

٤٢٦١ - رفض المعطى له للعطية

اتفقوا على أن المعطى إليه إذا لم يقبل العطية عادت إلى المعطي ،
وصارت في ملكه . [مر ٩٦] .

- العطية في مرض الموت

(٣٦٣٧)

٤٢٦٢ - ما لا تجوز فيه العطية

اتفقوا على أنه لا تجوز عطية فروج النساء ، ولا عضو من عبد ، أو أمة ، ولا
عضو من حيوان . [مر ٩٧] .

- العطية لآل البيت

(٣)

٤٢٦٣ - العطية للولد

أجمعوا على أن الرجل إذا وهب لولده الصغير شيئاً بعينه ، وأشهد عليه ،
أن الهبة تامة ، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض . [ما ١٢٥ ك ٣٣٦٨٤
ي ٥٤١/٥ (عن ابن عبد البر ، وابن المنذر)] .

(٢٢٠٢)

٤٢٦٤ - التسوية بين الأولاد في العطية

العلماء مجمعون على أنه يستحب لمن أعطى ولده شيئاً أن يسوي بين
أولاده في العطية ، ويكره التفضيل ، وقال الظاهرية بوجوبه ^(١) .
فإن أعطى ولداً ، ثم ولد له ولد بعد ذلك ، فإنه يستحب له أن يساوي
أخاه في العطية بلا خلاف .

^(١) أبو بكر أعطى عائشة دون سائر أولاده ، ورأى ذلك جائزاً ، ورأته هي كذلك ، ولم ينكره عليهما أحد
من الصحابة .

وعبد الرحمن بن عوف فضل بعض أولاده فيما أعطاهم على بعض ، ولم ينكر ذلك عليه منكر .

[ط ٨٨ / ٤٨]

أما ولد الولد ، فلا تجب التسوية بينهم في العطية بلا خلاف . [ك ٣٢٨٨٦٦ ي ٥ / ٥٤٥ ، ٥٥٤ م ٩٧ ١٦٣٢] .

- الرجوع في العطية

(٤٢٦٠)

٤٢٦٥ - أثر الزيادة المنفصلة في الرجوع بالعطية

إن الزيادة المنفصلة في الهبة ، كولد البهيمة ، وثمره الشجرة ، وكسب العبد ، لا تمتنع رجوع الوالد بهبته لولده ، وهذا لا يعلم فيه اختلاف . [ي ٥ / ٥٥١] .

هجرة

٤٢٦٦ - الهجرة من دار الكفر

الإجماع على وجوب الهجرة من دار الكفر إذا حُمِلَ المسلم على المعصية . [ح ٥ / ٤٦٩ ن ٨ / ٢٧ (عن المهدي)] .

(١٩٢٤ - ٣٦٢٨)

٤٢٦٧ - موجب الهجرة

من لم تمكنه الإقامة في جهة إلا بفعل قبيح ، لزمته الهجرة بلا خلاف . [ح ٥ / ٥١١] .

٤٢٦٨ - بقاء حكم الهجرة

حكم الهجرة باقٍ لا ينقطع إلى يوم القيامة في قول عامة أهل العلم . [ي ٩ / ٢٨٢] .

٤٢٦٩ - الهجرة من مكة قبل الفتح

لم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح [ش ٨ / ٥٨ (عن عياض)] .

٤٢٧٠ - امتحان المهاجرات

إن حكم امتحان من هاجر من المؤمنات قد نسخ بالإجماع^(١). [ف/٩/٣٥٠ (عن البعض)].

٤٢٧١ - ترك دار الهجرة

أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر دار هجرته ، ورجوعه إلى وطنه ، وعلى أن ارتداد المهاجر أعرابياً من الكبائر^(٢). وقال قوم قد انقطعت الهجرة . [ش/٨/٥٨ (عن عياض)].

هداية

٤٢٧٢ - الهداية من الله جل جلاله

مذهب سائر أهل السنة أن المهتدي هو من هداه الله ، وبهدي الله اهتدى ، وبإرادة الله تعالى ذلك . وأنه سبحانه إنما أراد هداية بعض عباده ، وهم المهتدون ، ولم يرد هداية الآخرين . ولو أرادها لاهتدوا . خلافاً للمعتزلة في قولهم الفاسد أنه سبحانه وتعالى أراد هداية الجميع . جلّ الله أن لا يريد ما يقع ، أو أن لا يقع ما يريد . [ش/١٠/١٠].

هدنة

ر : جهاد

٤٢٧٣ - حكم الهدنة

الإجماع على جواز الهدنة لمصلحة . [ح/٥/٤٤٦ - ٤٤٧].

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...﴾ (المتحنة - الآية ١٠).

(٢) الفرض في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها إنما كان في زمن النبي ﷺ لنصرته ، أو ليكون معه ، أو لأن ذلك قبل فتح مكة . فلما كان الفتح وأظهر الله تعالى الإسلام على الدين كله ، واذل الكفر ، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة . [ش/٨/٥٨ (عن عياض)].

٤٢٧٤ - من يعقد الهدنة

لا يصح عقد الهدنة إلا من الإمام ، أو نائبه ، وهو قول الشافعي ، وأحمد بلا خلاف يعلم . [ي/٩/٣٢٧] .

٤٢٧٥ - الجزية لقاء الهدنة

اتفقوا على أن إعطاء المهادنة على إعطاء الجزية جائز . [مر٢٢/١] .

٤٢٧٦ - الغموض في عقد الهدنة

إن اشترط الإمام في عقد الهدنة أنه يُقَرَّ العَدُوُّ ما أقرَّهم الله لم يصح بالإجماع . [ي/٩/٢٨٥] .

٤٢٧٧ - الهدنة غير المحددة المدة

أجمعوا على أن مُوَادَعَةَ أهل الشرك من عبدة الأوثان ، ومُصَالِحَةِ أهل الكتاب على أن أحكام المسلمين عليهم غير جائزة إلى الأبد ، باطلة إذا كان بالمسلمين قوة على حربهم . [خ/٣/١٤] .

- مُهَادَنَةُ الْبُغَاةِ -

(٤٩٩)

هــدي

ر: حج

٤٢٧٨ - حكم الهدى

أجمعوا على أن الهدى منه واجب ، ومنه تطوع . فالواجب منه ما هو واجب بالنذر ، ومنه ما هو واجب في بعض أنواع الحج ، ومنه ما هو واجب ، لأنه كفارة . [ب/١/٣٦٣] .

٤٢٧٩ - نذر الهدى

اتفقوا على أن إيجاب الهدى فرض على من نذر نذراً مُعَلَّقاً بصفة ليست معصية ، مثل أن يقول : إن كان كذا ، فعلي نذر هدي لله تعالى . [مر٤٦/١] .

٤٢٨٠ - الهدى فى حق المتمتع

إن الهدى واجب على المتمتع بإجماع المسلمين .

وهو لا يجب على حاضرى المسجد الحرام بلا خلاف بين أهل العلم .

وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من لم يكن من أهل مكة ، إن دخلها متمتعاً ، ناوياً للإقامة بها بعد تمتعه ، فعليه دم المتعة .

هذا ، وإن العبد إذا تمتع بغير إذن سيده ، فعليه الصيام بلا خلاف .

ع ١٧٨/٧٤ ٢٦٣/٥ (عن عياض) ما ٥٠٨ ١٧٦٠٨ ب ١/٣٥٦ ، ٣٦٣ ، ي ٢٢٦/٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ (عن ابن المنذر) ح ٢/٣٧١ .

٤٢٨١ - المتمتع الذى لا يجد الهدى

إن المتمتع إن لم يجد هدياً ، ولا ثمنه ، فإن قرضه الصوم ثلاثة أيام فى الحج ، وسبعة إذا رجع ، وأنه لا هدى عليه بلا خلاف من أحد .

فأما إذا وجد الهدى فى موضعه ، فلا يجوز له العدول إلى الصوم . وهذا مجمع عليه . لأنهم أجمعوا على أن كفارة المتمتع على الترتيب : الهدى ، فالصوم .

وقد أجمعوا على أنه إذا صام الثلاثة الأيام فى العشر الأول من ذى الحجة أنه قد أتى بها فى محلها ، وأنه لا يكون إلا بعد الإحرام بالحج ، وهو قول عائشة ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة .

واتفقوا على أنه إذا صام السبعة الأيام فى أهله ، أو حيث شاء ، أجزأه . ولا يجب فى الصوم التتابع وهو قول الثوري ، وإسحاق ، وأحمد ، ولا يعلم فيه مخالف .

ولو شرع المتمتع العاجز عن الهدى فى صوم السبعة الأيام ، ثم قدر على الهدى ، فإنه لا يخرج من الصوم بلا خلاف .

هذا ، وإن صوم الأيام السبعة لا يجوز فى أيام التشريق بالإجماع . [م ٨٣٥

ك ١٦٠٩٥ - ١٧٨٧٠ - ١٩٢٢٤ ما ٥٠٨ ب ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ي ٢٢٦/٣ ، ٤٢٨ ، ٤٩١ ، ٣٠/١٠ ، ع ٧/١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٠ (عن ابن المنذر) .

٤٢٨٢ - متى يكون الصيام

هم مجمعون على أن الصيام يكون جبراً لما نقص من الحج ، ويكون بعد الخروج منه . [م ٤٧٣ ن ٣ / ١١٢ (عن ابن حزم)] .

٤٢٨٣ - الهدى في حق القارن

العلماء مجمعون على وجوب الهدى على القارن ، إلا داود ، فإنه قال : لا دم عليه .

وإن هديّة شاة في قول العلماء كافة ، إلا الحسن بن علي ، وابن سريج ، وطاوس ، وداود ، وابنه محمد بن داود قالوا : لا دم عليه .

وإن كان العبد قارناً بغير إذن سيده ، فعليه الصيام بلا خلاف . [ك ١٧٧٧٥ ش ٥ / ٢٦٣ (عن عياض) ع ٧ / ١٨٧ (عن العبدري) ي ٣ / ٢٢٦ ، ٤١٩ ح ٢ / ٣٦٩] .

(٤٢٨١)

٤٢٨٤ - الهدى في الأفراد

الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع . [ع ٧ / ١٥٥ ش ٥ / ٢٥٣ ف ٣ / ٣٣٥ (عن الخطابي) ن ٤ / ٣١١ - ٣١٢ (عن النووي)] .

٤٢٨٥ - الهدى في الإحصار

اتفقوا على أن إيجاب الهدى فرض على المحصر^(١) . [مر ٤٦ ب ١ / ٣٦٠ ك ١٧٧٦٧] .

٤٢٨٦ - الهدى في فوات الحج

إن إجماع الصحابة على أن الهدى يلزم من فاته الحج ، لأنه أحرم ، ولم يقف بعرفة . [ي ٣ / ٤٧٣] .

(١) قال ابن تيمية : قد نقل غير واحد عن مالك أنه لا يجب الهدى على المحصر ، وهو المشهور من مذهب مالك . [٤٦] .

٤٢٨٧ - ما يهدى من الحيوان

إن العلماء متفقون على أنه لا يكون الهدى إلا في الإبل ، والبقر ، والغنم ، والمعز .

وأما ما عداها ، فقد اتفقوا على أنه لا يُهدى منه شيء . [مرآة ٤٦٦٢٢ ك ١٧٦٢٢٢ ب ١ / ٣٦٣] .

٤٢٨٨ - صفة الهدى المجزئ

أجمعوا على أن الهدى يكون من الثني ، فما فوق ، من الإبل ، والبقر ، والضأن ، والمعز ، وأنه لا يجزئ الجذع من المعز . [مرآة ٤٢ ب ١ / ٣٦٤ ك ١٧٦٢٢٣ - ١٧٦٢٢٤ - ١٨٨٢٠ - ٢١٣٥٩] .

٤٢٨٩ - أفضل الهدى

أجمع العلماء على أن الأفضل في الهدى الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، ثم المعز .

ولا خلاف في أن الأعلى ثمناً أفضل . [ب ١ / ٣٦٤ ش ٤ / ١٤٢ ف ٢ / ٢٩٤ ك ٥٦٧٧ - ١٧٥٥٣] .

(٣١٨٥)

٤٢٩٠ - العيوب في الهدى

لا يعلم خلاف في أنه يمنع من العيوب في الهدى ما يمنع في الأضحية . [ي ٣ / ٤٩٦ ، ٤٩٧] .

(٢٧٩)

٤٢٩١ - متى يكون الهدى

هم مجمعون على أن الهدى يكون جبراً لما نقص من الحج ، وهو بعد الخروج منه . [م ٤٧٣ ن ٣ / ١١٢ (عن ابن حزم)] .

٤٢٩٢ - تعيين الهدى

من عيّن الواجب من الهدى عليه بالقول . فيقول : هذا الواجب على ، أو كان الهدى واجباً ، فعينه ، فإنه يتعين الوجوب فيه من غير أن تبرأ الذمة منه ، وهو مضمون عليه ، فإن عطب ، أو سرق ، أو ضلّ ، أو نحو ذلك ، لم يجزه ، وعاد الوجوب إلى ذمته . وهذا كله لا يعلم فيه مخالف .

ويجوز إبدال الهدى الأدون بالأفضل بالإجماع^(١) . [ي/٤/٤٧٨ / ٤٧٩
ك١٧٦٧٧ ن ١٠٠ / ٥ (عن البعض)] .

٤٢٩٣ - الاشتراك في الهدى

اتفقوا على أن من أهدى من الأنعام هدياً ، ولم يشرك فيه أحداً ، فقد أهدى .

وإن الإجماع على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها بالهدى ، وأنها تجزىء
عن واحد فقط .

وأما البقرة ، فتجزىء عن سبعة فقط ، والبدنة عن سبعة فقط ، وعليه
إجماع الصحابة .

وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن يشترك في الهدى الواجب أكثر من
سبعة^(٢) . [مر ١٥٤ م ٨٣٦ ط ٤ / ١٧٥ ت ٣ / ٢٦٦ ب ١ / ٤٢١ (عن الطحاوي)
ش ٥ / ٤٣٩ ف ٣ / ٤٢١ ح ٢ / ٣٧٣ ن ٥ / ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢١ (عن الطحاوي ،
وابن رشد ، والمهدي)] .

(١) إن صح ذلك كان حجة عند من يرى حجية الإجماع على جواز مجرد الإبدال بالأفضل ، ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك ، فإن الشافعي ، وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث عن ابن عمر قال : أهدى عمر نجيباً ، فأعطي بها ثلاثمائة دينار ، فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنني أهديت نجيباً فأعطيت بها ثلاثمائة دينار ، فأبيعها ، واشترى بثمنها بدناً . قال : لا ، انحرها إياها . . . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبخاري في تاريخه . احتجوا بهذا الحديث على المنع من مطلق التصرف ، ولو كان للإبدال بأفضل . [ن ٥ / ١٠٠] .

(٢) اتفقوا على أنه لا يجوز أن يشترك في الهدى أكثر من عشرة . [مر ١٥٤] .

٤٢٩٤ - تلبيد الهدي ، وتقليده

إن تلبيد الهدي وتقليده مُسْتَحَبٌ ، وهو سُنَّةٌ بالاتفاق .
وإذا كان الهدي من الإبل ، والبقر ، فإنه يُقْلَدُ نَعْلًا ، أو نعلين ، أو ما أشبه ذلك لمن لم يجد النعال . وهذا لا خلاف فيه .

وإن تقليد الغنم هو مذهب العلماء كافة من السلف ، والخلف ، إلا مالكا فإنه لا يقول بتقليدها ^(١) . [ش ٥ / ٣٤٧ ، ٣٦٤ ب ١ / ٣٦٤ ك ١٥٨٩٣ - ١٧٥٥٧ - ١٧٦٠٦] .

٤٢٩٥ - إشعار الهدي

إشعار الهدي من الإبل ، والبقر يكون بِشَقِّ صَفْحَةٍ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ حَتَّى يَدْمِيهَا ، وهو مَسْنُونٌ فِي قَوْلِ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَمْ يَنْكَرْهُ أَحَدٌ غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : الْإِشْعَارُ بِدْعَةٌ ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ حَرَامٌ .

وقد اتفقوا على أن الغنم لا تُشْعَرُ . [٨٤ / ٢٧١ (عن الخطابي) ت ٣ / ٢٦٩ ش ٥ / ٣٦٤ ي ٣ / ٤٩١ ف ٣ / ٤٣١ (عن ابن المنذر) ك ١٧٦٤١] .

٤٢٩٦ - مَحَلُّ ذَبْحِ الْهَدْيِ ، وَنَحْرِهِ

اتفقوا على أن من أهدى كل دم وجب عليه ، أو كل هدي تَطَوُّعٌ ، فَوْقَ بَعْرِفَةٍ ، ثُمَّ نَحْرِهِ ، أَوْ ذَبْحُهُ بِمَكَّةَ ، أَجْزَأُهُ .

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز لأحد الذبْحَ فِي الْكَعْبَةِ ، وَلَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

وإن نحر الحاج بمنى ، ونحر الْمُعْتَمِرِ بِمَكَّةَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيءُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ . [مـ ٤٥ ب ١ / ٣٦٥ ف ٣ / ٤٣٥ ك ١٧٥٨٨ - ١٨١١٤ - ١٨١٢٠ - ١٨١٢٣ - ١٨٢٤٧] .

^(١) ادعى البعض الإجماع على ترك إهداء الغنم ، وتقليدها . وهو مردود بما روي عن ابن عباس ، وعطاء ، وعبيد الله بن أبي يزيد ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وغيرهم . قالوا : رأينا الغنم تقدم مقلدة . [ف ٣ / ٤٣١] .

٤٢٩٧ - من يذبح الهدي

مستحب ، ومستحسن عند أهل العلم أن يتولى الإنسان نحر هديه بيده ، أو ذبحه ، وهو أفضل من أن يوليه غيره .

وقد انعقد الإجماع على جواز الاستنابة بذبح الهدي إذا كان النائب مسلماً . [ك١٧٥٤٦ - ١٨١٨٥ ش ٥ / ٣٢٣] .

٤٢٩٨ - حكم ولد الهدي

لا يختلف العلماء في أن الناقة إذا قلّدت ، وهي حامل ، ثم ولدت ، أن ولدها حكمه في النحر كحكمها . [ك١٧٥٥٤] .

٤٢٩٩ - الهدي إلى البيت العتيق

لا خلاف بين العلماء على أن ما يهدى إلى البيت العتيق يراد بذلك مساكن مكة المكرمة . [ك١٨٢٠٩] .

٤٣٠٠ - الانتفاع بجلود الهدي

اتفقوا على جواز الانتفاع بجلود الهدي . [ف ٣ / ٤٣٨ (عن أبي ثور)] .

٤٣٠١ - الأكل من الهدي

أجمعوا على أنه إذا بلغ هدي التطوع محله ، فلصاحبه أن يأكل منه كسائر الناس ، وأنه إذا عطب قبل أن يبلغ محله خلى بينه ، وبين الناس ، ولم يأكل منه . وقد أجزأه .

وقد أجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع سنة ، وليس بواجب ، وأن له أن يتصدق بالجميع ، ويجوز للفقراء من غير رفقة صاحب الهدي الأكل منه بالإجماع . [ب ١ / ٣٦٦ ع ٨ / ٢٨٣ ، ٣٣٠ ش ٥ / ٣٢٤ ت ٣ / ٢٧٣ ك ١٧٥٩١ - ١٧٦٤١ - ١٧٦٤٦ - ٢٤٨٩٥ ف ٣ / ٤٣٨ ح ٢ / ٣٩٤ ن ٥ / ١٠٦ (عن النووي ، والترمذي)] .

٤٣٠٢ - بيع لحم الهدي

اتفقوا على أن لحوم الهدي لا تباع . [ف ٣ / ٤٣٨ (عن القرطبي)] .

٤٣٠٣ - إجارة الهدي

إجارة الهدي لا تجوز بإجماع المسلمين . [٢٧٧ / ٨٤ (عن عياض)
ط ١٦٢ / ٢ ف ٤٢٣ / ٣ (عن عياض) ن ١٠٣ / ٥ (عن عياض)] .

هَدِيَّة

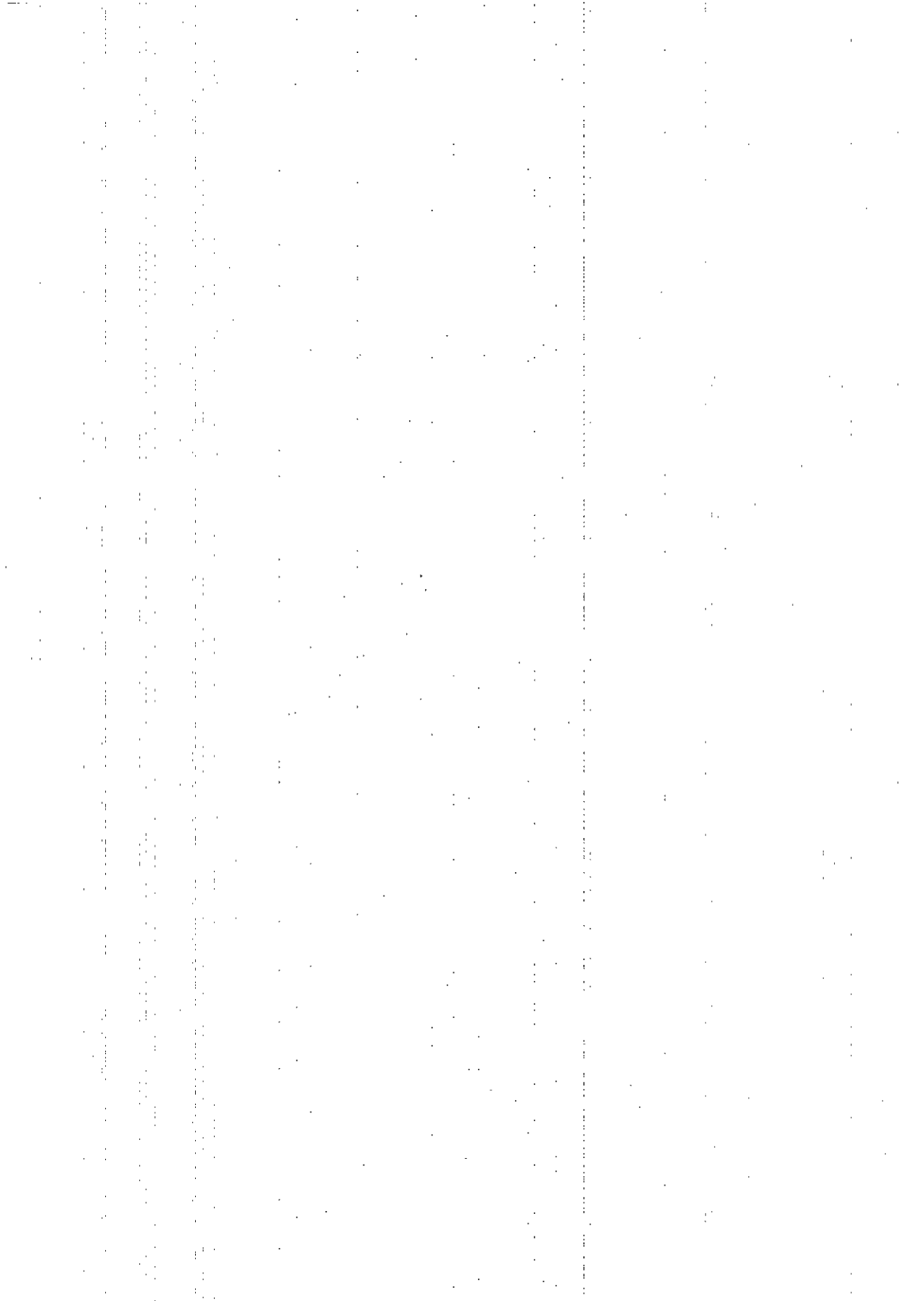
ر: هِبَة

هَذِيَان

٤٣٠٤ - لاحد على من هَذَى

إجماع الصحابة على أنه لا حَدُّ على من هَذَى ، ولو كَفَّر ، أو قَذَف .
[٢٢٤٢م] .

الـواو



واجب

٤٣٠٥ - فعل الواجب الموقت

إن الواجب الموقت الذي يسع الفعل فقط ، يجب فعله في جميع الوقت اتفاقاً ، كالصوم . [حق ١٦٣] .

والِدَانِ

٤٣٠٦ - برّ الوالدين

اتفقوا على أن برّ الوالدين فرض .

وإن عقوقهما من الكبائر بالإجماع . [مر ١٥٧ ش ٧ / ٢٦٨ ، ٤٣٧ / ٩ ، ٤٣٩ (عن عياض) ك ٣٥٨٠٣] .

٤٣٠٧ - تقديم الأم على الأب في البر

إن الإجماع على تفضيل الأم على الأب في البر^(١) . [ش ٩ / ٤٣٧ (عن الحارث المحاسبي) ف ١٠ / ٣٣٠ (عن الحارث المحاسبي) ن ٦ / ٣٢٧ (عن الحارث المحاسبي)] .

- شهادة العاق لوالديه

(٢١٣٥)

- حق الوالدين على ولد الزنى

(٣٩٤١)

٤٣٠٨ - حدّ طاعة الوالدين

طاعة الوالدين في كل ما يأمران به ، وينهيان عنه ، لا تجب باتفاق العلماء^(٢) . [ش ١ / ٤١٧ (عن ابن عبد السلام)] .

^(١) في نقل الإجماع نظر . والمتقول عن مالك ليس صريحاً في ذلك . وقال ابن بطال : هذا يدل على أن مالكا يرى أن برهما سواء . وقال ابن بطال : روي عن الليث قوله : إن لها ثلثي البر . وحكى القاضي عياض خلافاً في ذلك . [ش ٩ / ٤٣٧ ، ف ١٠ / ٣٣٠] .

^(٢) طاعة الوالدين واجبة في كل ما ليس بمعصية . وقد أوجب كثير من العلماء طاعتها في الشبهات . [ش ١ / ٤١٧ (عن أبي عمرو بن الصلاح)] .

- إذن الأبوين في الجهاد

(٩٢٧)

٤٣٠٩ - حق الوالدين بمال الولد

للأب ، والأم أن يأخذا من مال ولدهما بغير إذنه ، وهو قول جابر بن عبد الله ، وعمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وعائشة ، وابن عباس ، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة ، إلا رواية صحت عن ابن عمر ، وأخرى عن علي لم تصح . [م ١٢٢١ ف ٥ / ١٦١ (عن ابن المنير)] .

٤٣١٠ - تصرف الوالد بمال ابنته

الإجماع على أنه ليس للأب أن يهب من مال ابنته البكر ، أو الثيب ، وأن مالها ، كمال غيرها في ذلك ، سواء أكان المال مهراً ، أم غيره ، وحرام على أبيها إتلافه عليها ، وأن يأكل شيئاً منه ، إن لم يكن محتاجاً إليه ، إذا لم تطب نفسها به . [ك ٢٣٦٥٨٣] .

(٤٢٥٧)

- نفقة الوالدين على الولد

(٤١٢٥)

- نفقة الولد على والده

(٤١٢٤)

- دفع زكاة مال الولد لوالديه ، وبالعكس

(١٧٨٨ - ١٧٨٩)

- سرقة الأب مال ولده

(١١٩٢)

- شهادة الأب لولده ، وبالعكس

(٢١١١)

- القصاص بين الوالدين

(٣٣٢٤ - ٣٣٢٥ - ٣٣٢٦)

٤٣١١ - إقامة السلطان الحد ، والقصاص على أبيه

لا يختلف الناس في ان إماماً له والد قُدِّمَ إليه في قذف ، أو سرقة ، أو في زنى ، أو في قَوْدَ ، فإن فرضاً على الولد إقامة الحد على والده في كل ذلك . [٢٢٤٣م]

وتر

ر : صلاة الوتر

وثني

ر : مُشْرِك

وديعة

٤٣١٢ - حكم الوديعة

إن الوديعة مشروعة ، وجائزة من الطرفين إجماعاً . [حـ / ٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ن ٥ / ٢٩٦ ي ٦ / ٤٢١] .

(٣٠٦٠)

٤٣١٣ - كيفية حفظ الوديعة

إن على الوديع أن يحفظ الوديعة بما جرت عادة الناس أن تُحفظ أموالهم . فما كان بيناً من ذلك أنه حفظ أثق عليه ، وما كان غير بين اختلف فيه ، وهذا هو قول الجميع .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن الوديع إذا أحرز الوديعة في صندوقه ، أو خانوته ، أو بيته ، فتلفت ، فلا ضمان عليه . [ب ٢ / ٣٠٧ ما ١١٧] .

٤٣١٤ - اشتراط مكان لحفظ الوديعة

إن صاحب الوديعة إذا أمر الوديع بحفظها في مكان عينه ، فحفظها فيه ، ولم يخشَ عليها ، وتلفت ، فلا ضمان عليه بلا خلاف .

فإن خاف الوديع على الوديعة الهلاك ، فأخرجها من المكان المعين إلى حرزها ، فتلفت ، فلا ضمان عليه بغير خلاف . [ي ٦ / ٤٢٦] .

٤٣١٥ - خلط الوديعة بغيرها

أجمعوا على أن الوديعة إذا كانت دراهم متميزة ، فاختلطت بغيرها ، فتلفت ، أو تعيبت ، لم يضمنها الوديع . [ما ١١٧ ي ٦ / ٤٢٥] .

٤٣١٦ - استعمال الوديعة

أجمعوا على أن الوديع ممنوع من استعمال الوديعة ، إلا بإذن مالِكها [ما ١١٨] .

٤٣١٧ - اقتراض الوديعة

اقتراض الوديعة من مالِكها صحيح إجماعاً . [ح ٣ / ٣٩٦] .

٤٣١٨ - إتلاف الوديعة

أجمعوا على أن الوديع ممنوع من إتلاف الوديعة . [ما ١١٨] .

٤٣١٩ - ضمان الوديعة

الوديعة غير مضمونة بالإجماع .

إلا أن الوديع إذا تعدى ، أو فرط في حفظها ، فتلفت ، فإنه يضمن بغير خلاف يعلم .

وإن قال الوديع : أنا لها ضامن ، فلا تصير مضمونة بإجماع الجميع . وحكي عن عمر أن الوديعة مضمونة . وعن الحسن البصري أن الوديع لا يضمن إلا بشرط الضمان . وهذا محمول على ضمان التفريط لا الجناية المتعمدة .

[ح ٤ / ٣٣ ، ١٦٨ ن ٥ / ٢٩٧ (عن المهدي) خ ٢ / ٩ ب ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ي ٦ / ٤٢٢] .

٤٣٢٠ - خيانة الوديعة

أجمع جميع الخاصة، والعامّة على أن من أخذ مال امرئ مسلم، أو معاهد، بغير حق، وكان أخذه على سبيل الأمانة، أنه يسمى خائناً.

وقد أجمعوا على أنه لا يطبق حد السرقة في الخيانة. [خ/١/١٤٦
ت ١٤٤/٥ ما ١٢٩ ب ٢/٤٣٦ ك ٣٥٩٤٤٤ - ٣٦١٩٢ - ٣٦٢٢٣].

٤٣٢١ - رد الوديعة

اتفقوا على أنه يجب على كل وديع أن يفي بوديعة، ويردها إلى مالكيها إذا طلبها، فأمكن أداؤها إليه بغير ضرورة.

واتفقوا على أنه إن أداها إلى مُودِعها، وصرفها إليه، فقد برئت ذمته منها. [مرأ ٦١ ما ١١٧، ١١٨ ط ٤/١٠٤ ي ٦/٤٣٠].

٤٣٢٢ - تصرف الوديع بالوديعة

اتفقوا على أن الوديع إن اتَّجَرَ في الوديعة، أو أنفقها، أو تَعَدَّى فيها مستقرضاً لها، أو غير مستقرض، فضمانها عليه، حتى تُردَّ إلى مكانها.

فإن أقرض شيئاً من الوديعة، لم يَجْزَلْه ذلك، وكان المُودِع بالخيار، إن شاء لاحق الوديع، وإن شاء لاحق المدين، وهذا لا يعلم فيه خلاف. [مرأ ٦١ ف ٤/٣٨٣ (عن المهلب)].

٤٣٢٣ - وجود الوديعة عند مفلس

من وجد وديعة عند مفلس، فهو أحق بها بالإجماع. [ف ٥/٤٨].

٤٣٢٤ - الخلاف في هلاك الوديعة

أجمعوا على أن الوديع إذا أحرز الوديعة، ثم ذكر أنها ضاعت، أو تلفت فالقول قوله مع يمينه. وقد ضمّن عمر أنساً وديعة تلفت في بيت المال. [ما ١١٧
١١٨ ي ٦/٤٣٣ (عن ابن المنذر)].

وسق

٤٣٢٥ - تحديد الوسق

الوسق ستون صاعاً بالإجماع^(١). [٥٤ / ٤٤١ (عن ابن المنذر) ي ٥٨٤ / ٢
(عن ابن المنذر) ف ٣ / ٢٤٢ ح ٢ / ١٦٩ ك ١٢٢٧٣ ن ٤ / ١٣٩].

وصاية

ر: يتيم

٤٣٢٦ - موجب الوصاية

اتفقوا على أن من لا يعقل البتة ، وهو مُطَبَّق مَعْتَوِه ، أو عَرَضَ لَهُ ذلك
بعد عقله ، فواجب أن يُعَيَّن من يَتَوَلَّى رعاية شؤونه . [مر ١١١].

٤٣٢٧ - من لا وصاية عليه

العاقل الراشد لا تصح الوصاية عليه بلا خلاف يعلم . [ي ١٩٦ / ٦].

٤٣٢٨ - صفة الوصي

إن الرجل العاقل ، المسلم ، الحر ، الثقة ، العدل ، يصلح أن يكون
وصياً بالإجماع .

أما المجنون ، والطفل ، والكافر على المسلم ، فلا يصلح بغير خلاف يعلم .
وتصح الوصية إلى المرأة ، وهو فعل عمر ، ولم ينكر . [ي ١٩٨ / ٦ ما ٧٥٥
ح ٣٣١ / ٥].

٤٣٢٩ - تعيين الأب للوصي

اتفقوا على أن للأب العاقل ، الذي ليس محجوراً ، أن يُعَيَّن على
ولده الذين لم يبلغوا ، والذين بلغوا مجانين ، وصياً من المسلمين ، الأحرار ،
العدول ، الأقوياء .

^(١) وهو ألف وستمئة رطل بغدادى ، وثلاثمئة واثنان وأربعون رطلاً دمشقياً ، ونصف رطل ، وثلاث رطل .
وسبعاً أوقية . [٥٤ / ٤٤١] . أي : ٦٥٣ كيلو غراماً .

ويجوز أن يوصي إلى رجلين معاً في شيء واحد، ويجعل لكل واحد منهما التصرف منفرداً، وله أن يوصي إليهما ليتصرفا مجتمعين، وليس لواحد منهما الانفراد بالتصرف، وهذا كله لا يعلم فيه خلاف. [مر ١١٠ - ١١١ - ١١٣ ي ٦/ ١٩٧ ب ٢/ ٣٣٢].

٤٣٣٠ - قبول الوصاية

الإجماع على أنه يتعين قبول الوصي للوصاية. [حـ ٥/ ٣٣٠].

٤٣٣١ - صلاحية وصي الأب

للوصي الذي عينه الأب التصرف بعد موته فيما كان للأب التصرف فيه من قضاء ديونه بغير مخضّر من الورثة، واقتضاء الديون التي عليه، وردّ الودائع، واستردادها، وتفريق وصيته، والولاية على أولاده الذين له الولاية عليهم من الصبيان، والمجانين، ومن لم يؤنس رشده، والنظر لهم في أموالهم بحفظها، والتصرف فيها بما لهم الحظ فيه. وهذا كله لا يعلم فيه خلاف. [ي ٦/ ١٩٦ ف ٥/ ٣١٨ - ٣١٩ (عن الداودي) حـ ٥/ ٣٣٣، ٣٣٤ ن ٦/ ٥٣ (عن المهدي)].

- توزيع صلاحية الأوصياء

(٤٣٢٩)

٤٣٣٢ - تعيين غير الأب، والجد للوصي

وصي غير الأب، والجد، كوصي الأم، لا ولاية له إجماعاً. [حـ ٥/ ٣٣٣].

٤٣٣٣ - تعيين الحاكم للوصي

اتفقوا على أن من مات، ولم يوص على ولده الذين لم يبلغوا، أو المجانين، ففرض على الحاكم أن يعين لهم وصياً يتولى شؤونهم. [مر ١١١].

٤٣٣٤ - سلطة الحاكم على الوصي

اتفقوا على أن الوصي، العدل، القوي على النظر بأمور الموصى عليه، ليس للحاكم الاعتراض عليه، ولا عزله، ولا الاشتراك معه بالتصرف.

وإن خالف الوصي واجبات الوصاية ، فإن الحاكم يعزله ، ويضمنه اتفاقاً .
[مر ١١١ ح ٣٣٤ / ٥]

٤٣٣٥ - إنفاق الوصي على الموصى عليه

اتفقوا على أن ما أنفقه الوصي على الموصى عليه بالمعروف من ماله ، فإنه نافذ . [مر ١١١] .

٤٣٣٦ - ادعاء الوصي عن الموصى عليه

دعوى الوصي عن الموصى عليه جائزة بلا نزاع . [ف ٥ / ٥٧
(عن ابن المنير)] .

٤٣٣٧ - تقييد الوصي بالحكم

ليس للوصي العمل بالبيئة المثبتة للحقوق على الموصى عليه ، إلا بعد الحكم ، وعليه الإجماع . [ح ٣٣٦ / ٥]

- شهادة الوصي على القاصر

(٢١١٢)

٤٣٣٨ - تصرف الوصي بما لا يحل

اتفقوا على أن تصرف الوصي بما لا يحل مردود . [مر ١١١] .

٤٣٣٩ - تعدي الوصي

اتفقوا على أن الوصي يضمن إن تعدى بحكم وصايته على مال القاصر .
[مر ١١١] .

٤٣٤٠ - ضمان الوصي لإهماله

إذا تراخى الوصي عن تنفيذ الوصاية لغير عذر ، حتى تلف المال ، فإنه يضمن إجماعاً ، لتفريطه . [ح ٣٣٤ / ٥]

٤٣٤١ - استقالة الوصي

الإجماع على أن للوصي المختار عزل نفسه قبل موت الموصي
[ح ٣٠٤ / ٥]

٤٣٤٢ - متى يعين ناظر الوصي

إن الوصي العدل ، الذي يعجز عن النظر في أمور الموصى عليه لعلّة ، أو ضعف ، تصح الوصية إليه ، ويضم إليه الحاكم أميناً ، ولا يزيل يده عن المال ، ولا نظره .

وهكذا إن كان قوياً ، فحدث فيه ضعف ، أو علّة ، ضمّ الحاكم إليه شخصاً آخر ، ويكون الأول هو الوصي دون الثاني . وهذا كله قول الشافعي ، وأبي يوسف ، بلا مخالف يعلم . [ي/٦ / ٢٠١] .

٤٣٤٣ - دفع المال للموصى عليه بعد رشده

اتفقوا على أن من بلغ عدلاً في دينه ، مقبول الشهادة حسن النظر في ماله ، ففرض على الوصي أن يدفع إليه ماله إذا قضى الحاكم بحله من الحجر . واتفقوا على أن الوصي إن دفع إلى اليتيم بعد رشده ماله عنده ، وأشهد على دفعه شهوداً عدولاً ، أنه قد برىء ، ولا ضمان عليه . [مر ١١١] .

وصية

ر : وصاية

٤٣٤٤ - حكم الوصية

أجمع المسلمون على الأمر بالوصية .

وهي جائزة ، ومندوبة ، غير واجبة بالإجماع ^(١) ، إلا على من عليه حقوق بغير بينة ، وأمانة بغير إشهاد . وشذت طائفة فأوجبتها مطلقاً لمن ترك مالا قلّ ، أو كثر .

وقد أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال ، أنه لا تندب له الوصية ^(٢) . [ش ٧ / ٧٨ ك ٢٣١٥٥ - ٣٣٢٣٦ مر ١١٣ ي ٦ / ٧٦

^(١) هي مجازفة ، لأنه قال بوجوب الوصية جماعة من السلف ، منهم عطاء ، والزهري ، وابن مجلز ، وطلحة بن مصرف ، والشافعي في القديم ، وإسحاق ، وداود ، وأبو عوانة الإسفراييني ، وابن جرير ، وآخرون . [ن ٣٣ / ٣٤ ، ٣٤] .

^(٢) في نفل الإجماع نظراً . فثبت عن الزهري أن الوصية حق فيما قل ، أو كثر ، وهو المصريح به عند الشافعية ، إلا في قول أبي الفرج السرخسي منهم . [ف ٥ / ٢٧٤] .

(عن ابن عبد البر) ف ٢٧٤ / ٥ ، ٢٧٥ (عن ابن عبد البر) ح ٣٠٣ / ٥ ن ٣٤ / ٦
(عن ابن عبد البر) .

- من المكلف بالوصية

(٤٣٤٤)

٤٣٤٥ - من تصح وصيته

اتفقوا على نفاذ وصية العاقل ، الحر ، البالغ ، المسلم ، المصلح لماله ،
والمالك الصحيح الملك .

ولا خلاف من أحد في أن وصية المرأة البكر ذات الأب ، وذات الزوج
البالغة ، جائزة ، كوصية الرجل ، أحب الأب ، أو الزوج ، أو كرها ، ولا معنى
لإذنهما في ذلك .

وإن وصية الصبي المميز جائزة في قول عمر ، ولم يعرف له مخالف .

وإن وصية السفه البالغ نافذة بلا خلاف يعلم . [مر ١١٣ م ١٧٦٠

ط ٣٥٤ / ٤ ، ٢٧٩ ، ٣٢٨ ي ١٠ / ١ ، ٤٦١ ح ٣٠٦ / ٥ .

- وصية الرقيق

(١٦٧١)

- وصية الكافر

(٣٤١٩)

٤٣٤٦ - من لاتصح وصيته

الطفل الذي لم يبلغ سبع سنوات ، والمجنون ، والمبرسَم ، لاوصية لهم . وهو
قول حميد بن عبد الرحمن ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ،
وأحمد ، ومن تبعهم ، ولم يعلم خلافه عن أحد ، إلا إياس بن معاوية ، قال :
في الصبي ، والمجنون إذا وافقت وصيتهم الحق جازت . [ي ١٦٥ / ٦ - ١٦٦
ح ٣٠٦ / ٥ .

- وصية المحتضر

(٣٩٧٦)

٤٣٤٧ - الوصية للأقارب

إن الوصية للوالدين ، والأقارب الذين لا يرثون الميراث جائزة بإجماع علماء المسلمين . [ك ٣٣٢٤٣ ما ٧٤ ي ٦ / ٧٩ (عن ابن عبد البر) ح ٣٠٨ / ٥] .

٤٣٤٨ - الوصية لأكثر من واحد

اتفقوا على أن الوصية بالمال إلى اثنين فصاعداً ، أو إلى أحد جائزة . [مر ١١٣] .

٤٣٤٩ - الوصية للحمل

الوصية للحمل صحيحة ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي ١٢٥ / ٦] .

٤٣٥٠ - الوصية لغير المسلم

الوصية من المسلم لغير المسلم صحيحة بالإجماع . [م ١٧٥٦ ي ٦ / ١٦٧ ح ٣٠٩] .

٤٣٥١ - الوصية لوارث

اتفقوا على أن الوصية لوارث لا تجوز ، إلا أن يجيز الورثة ذلك . [مر ١١٣ ما ٧٤ ك ٣٣٢٤٣ - ٣٣٢٥٢ - ٣٣٢٧٨ ب ٢ / ٣٢٨ ي ٦ / ٧٩ (عن ابن المنذر) ف ٥ / ٢٨٦ ن ٦ / ٤٠ (عن ابن حجر)] .

٤٣٥٢ - متى يتحقق كون الموصى له وارثاً

اتفقوا على أن اعتبار الموصى له وراثاً يكون بيوم موت الموصي .
وعليه ، فلو أوصى لثلاثة إخوة متفرقين : شقيق ، وأخ لأب ، وأخ لأم ،
ولا ولد له ، ومات قبل أن يولد له ولد ، لم تصح الوصية لغير الأخ لأب إلا
بإجازة الورثة .

فإن ولد له ابن صحت الوصية لهم جميعاً من غير إجازة إذا لم
تتجاوز الثلث .

وإن ولدت له بنت ، جازت الوصية لأخيه من أبيه ، ولأخيه من أمه ،
فيكون لهما ثلثا الموصى به بينهما نصفين ، ولا يجوز للأخ الشقيق لأنه وارث .
وهذا كله لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم . [ف/ ٥ / ٢٨٧ ي ٦ / ٨٨
ن ٤١ / ٦٠] .

٤٣٥٣ - تحقّق حياة الموصى له

لا يختلف اثنان من الأمة كلها في أن الموصى له إن قرّبت روحه من
الزّهوق ، ولو لم يكن بينه ، وبين الموت إلا نفس واحد ، فمات من أوصى له
بوصية ، فإنه قد استحق الوصية ، ويرثها عنه ورثته .

فإن تبين أن الموصى له كان ميتاً قبل الوصية ، فإنها تبطل إجماعاً .

وإن أوصى لاثنتين حيّتين ، فمات أحدهما ، فلآخر نصف الوصية ، وقد
بطلت الوصية بالنسبة للميت ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [م/ ٢٠٩٤ ي ٦ / ٩٤
ح ٣٠٥ / ٥] .

٤٣٥٤ - الوصية لمن لا يحصر

من أوصى لقراءة لآخصى ، ولا تعرف ، فإن الوصية باطلة في قولهم
جميعاً^(١) ، إلا أن يوصى بها لفقرائهم ، فتكون جائزة لمن رأى الوصي دفعها إليه
منهم . [ط/ ٤ / ٣٨٥ ف ٥ / ٢٩٢ (عن الطحاوي)] .

- الوصية لمصارف الزكاة

(١٧٧٤)

٤٣٥٥ - ما تجوز به الوصية ، وما لا تجوز

لا تجوز الوصية إلا فيما يجوز للإنسان أن يأمر به في حياته بلا خلاف .

وقد اتفقوا على أن الوصية بالمعاصي لا تجوز ، وعلى أن الوصية بالبر ، وبما
ليس براً ، ولا معصية ، ولا تضييعاً للمال جائزة^(٢) .

(١) فيه نظر ، لأن عند الشافعية وجهاً بالجواز ، ويصرف لثلاثة منهم ، ولا تجب التسوية [ف/ ٥ / ٢٩٢] .

(٢) قال ابن تيمية : الوصية بما ليس ببر ولا معصية ، والوقف على ذلك فيه قولان في مذهب أحمد ،
وغيره . والصحيح أن ذلك لا يصح ، فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت ، إلا أن يصرفه إلى
طاعة الله . ولا فيلّه بما ليس بطاعة ، ولا معصية ، لا ينتفعه بعد الموت ، بخلاف صرفه في الحياة
في المباحات ، كالأكل ، والشرب واللباس ، فإنه ينتفع بذلك . [١١٣] .

وعليه ، فإن من لزمه الحج ، وجب عليه الإيصاء إجماعاً .
واتفقوا على أن من أوصى بما لا يملك ، وبطاعة ، ومعصية ، فإن الوصية
تتفد في الطاعة ، وبما يملك ، وتبطل في المعصية ، وفيما لا يملك . [م ٨١٥
مر ١١٢ ، ١١٣ ح ٢ / ٣٩٦ ، ٥ / ٣٠٩] .

٤٣٥٦ - معرفة مقدار الموصى به
إن استحضار الموصي مقدار المال حال الوصية ، ولو كان عالمًا بجنسه ،
لا يشترط بالاتفاق .

ولا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحققة ، ولا ماجرت العادة بالخروج
منه ، والوفاء له عن قرب ، وعليه قول العلماء . [ف ٥ / ٢٧٤ ، ٢٨٤ ن ٦ / ٤٣] .

٤٣٥٧ - الوصية بغير معين
من أوصى بنصيب ، أو حظ ، أو قسم ، أو قسط ، أو جزء ، أو قليل ،
صحت وصيته إجماعاً . [ح ٥ / ٣٢٧] .

٤٣٥٨ - الوصية بثالث المال
اتفقوا على أن الوصية من الصحيح ، والمريض مريض الموت ، لا تجوز إلا
بحدود ثلث ماله .

وإن العمل عند أهل العلم أنهم يستحبون أن ينقص من الثلث .
وإن الوصية في الثلث تلزم من غير إجازة الورثة في قول جميع العلماء .
[مر ١١٢ م ١٣٩٥ ما ٧٥٥ ت ٣ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ي ٦ / ٨٦ ، ١٠ / ٤١٨] .

٤٣٥٩ - ماله حكم الوصية بالثلث
أجمعوا على أن كل التصرفات التي تقع بعد الموت هي في حدود ثلث
المال . [ك ٣٤٩٣٩٩] .

٤٣٦٠ - الوصية بأكثر من ثلث المال
اتفقوا على منع الوصية بأكثر من ثلث المال ، صحيحاً كان الموصى ، أم
مريضاً إذا كان له ورثة^(١) .

(١) استقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ، لكن اختلف فيمن كان له وارث ، فمنعه الجمهور ،
وجوزه الخنفية ، وإسحاق ، وشريك ، وأحمد في رواية ، وهو قول علي ، وابن مسعود . [ف ٥ / ٢٨٤
ن ٦ / ٣٨ (عن ابن حجر)] .

فإن لم يكن له وارث ، فله أن يوصى حتى بماله كله ، وهو قول ابن مسعود ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ^(١) . [مر ١١١ ت ٣٥٨ / ٣ - ٣٥٩ ، ٢٩١ / ٦ ك ٣٣٣٠ - ٣٣٣٤ ب ٢ / ٣٢٩ م ١٧٥٣ (عن البعض)] .

٤٣٦١ - نفاذ الوصية بأكثر من الثلث

اتفقوا على أن من أوصى من ثلث ماله ، فإن الوصية تبطل بما زاد عن الثلث . إلا أن الورثة إذا أجازوا الزائد عن الثلث نفذ ، وإن ردّوه بطل ، وعليه أجمع العلماء ^(٢) .

وقد أجمعوا على نفاذ الوصية في جميع المال إذا أجازها الورثة .

فإن أجازوها بعد موت الموصي ، فلا يصح رجوعهم عن ذلك إجماعاً . ومن أوصى بما لا يحمله الثلث ، فإنه تنفذ الوصية بالعتق أولاً قبل جميع الوصايا ، وهو قول ابن عمر ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ^(٣) . [مر ١١٢ ك ٣٣٢٩ م ١٧٦٤ (عن البعض) ش ٧ / ٨٠ ي ٦ / ٨٦ ح ٣٠٦ / ٥] .

٤٣٦٢ - متى تعتبر قيمة الموصى به

إن الاعتبار في قيمة الموصى به لمعرفة ما إذا كان ضمن حدود ثلث المال ، أو أكثر من الثلث ، إنما يكون في قيمته حين موت الموصي ، وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأحمد بلا خلاف يعلم فيه . [ي ٦ / ٢١٤]

٤٣٦٣ - دخول المال المستفاد في الوصية

إن الموصي إذا كان قد استفاد مالاً ، ولم يكن شعر به ، كما لو أوصى بثلث ماله ، ثم قتل خطأ ، دخل ثلثه في وصيته ، وهو قول علي ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ^(٤) . [م ١٧٥٤] .

(١) لأنرى حجة إلا في نص قرآن ، أو سنة عن رسول الله ﷺ . [١٧٥٣ م] .

(٢) ابن مسعود ، وابن عباس ، وأبو هريرة أبطلوا الوصية بما زاد عن الثلث ، ولم يجيزوه ، ولم يشترطوا رضى الورثة ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة . [١٧٥٣ م] .

(٣) لا يصح ذلك عن ابن عمر [م ١٧٦٤] .

(٤) الرواية عن علي لا تصح . [م ١٧٥٤] .

- دخول الدية في الوصية

(١٥١٨)

- دخول الحيوان في الوصية

(١٣٤٢)

٤٣٦٤ - الوصية بالرفيق

اتفقوا على جواز الوصية في الرقاب .

وقد أجمعوا على أن للرجل أن يوصي ببعض عبده لمن جازت له الوصية

[ب٢ / ٣٢٩ خ ٢٤ / ١]

(١٦٦٦)

٤٣٦٥ - صيغة الوصية

يشترط الإيجاب بلفظ الوصية إجماعاً .

وإن قال : أعطوا فلاناً ما ادعى ، فوصية إجماعاً . [ح٥ / ٣٠٥ ، ٣١٨] .

٤٣٦٦ - الوصية بإشارة الناطق

إشارة القادر على النطق لاتصح به وصيته بلا خلاف . [ي٦ / ١٦٧] .

٤٣٦٧ - الإشهاد على الوصية

اتفقوا على أن من أوصى ، وأشهد ، وإن لم يكتب الوصية ، فليس عاصياً ، والوصية صحيحة .

ومن كتب وصية ، وقال : أشهدوا علي بما في هذه الورقة ، أو قال : هذه وصيتي ، فاشهدوا علي بها ، جاز ، ولو لم يسمع الشهود مضمون الوصية ، وهو فعل الخلفاء الراشدين دون منكر مع شهرته ، وانتشاره في علماء العصر ، فكان إجماعاً . [مر١١٣ ما ٧٥ ي ٦ / ١٣٦ - ١٣٧ (عن أبي عبيد) ن ٦ / ٣٥ (عن القرطبي)] .

٤٣٦٨ - إسهاد غير المسلم على الوصية

إذا شهد بوصية المسافر الذي مات في سفره شاهدان من غير المسلمين ، قبلت شهادتهما ، إذا لم يوجد غيرهما ، وهو قول عائشة ، وعلي ، وأبي موسى الأشعري ، وابن عباس ، ولا مخالف لهم من الصحابة . [م ١٧٨٧ ي ١٠ / ٢٤٩ ، ٢٥١] .

(٢١٢٨)

٤٣٦٩ - تفسير الوصية

١ - من أوصى بجزء ، أو حظ ، أو نصيب ، أو شيء من ماله ، فإن للورثة أن يعطوا الموصى له ماشاءوا ، وهذا لا يعلم فيه خلاف .

ومن أوصى بسهم ، فإن للموصى له السدس ، وهو قول علي ، وابن مسعود ، ولا مخالف لهما في الصحابة .

٢ - ومن أوصى لبنات فلان ، دخل فيه الإناث دون غيرهن بلا خلاف يعلم .

وإن أوصى لعترته ، فإن الوصية تصرف إلى عشيرته الأدنى ، وولده ، الذكور ، والإناث ، وإن سفلوا ، وهو قول أبي بكر في محفل من الصحابة ، فلم ينكره أحد .

٣ - ولو قال : أعطوه دابة ، لم يعط من الإبل ، والبقر إجماعاً . [ي ١٠٢ / ٦ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، ١٨٤ ح ٣٢٢ / ٥] .

٤٣٧٠ - التصرف بالموصى به

للموصى أن يتصرف فيما أوصى به ، وهو أمر مجتمع عليه . [ك ٣٣٢٩٥ - ٣٣٢٩٦]

(٤٣٧٢)

٤٣٧١ - الرجوع في الوصية

اتفقوا على جواز الرجوع في الوصية ، ما لم تكن وصية بعثق^(١) . [مر ١١٢ ما ٧٥٥ ب ٢ / ٣٣٠ ي ٦ / ١٣٤] .

(١) يجوز للموصي الرجوع في الوصية بالعتق ، وهو قول عمر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة . ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . [م ١٧٦٥] .

٤٣٧٢ - كيفية الرجوع بالوصية

اتفقوا على أن رجوع الموصي في الوصية يكون بلفظ الرجوع ، وبخروج الشيء الموصى به عن ملك الموصي في حياته ، وصحته .

فإن قال : ما أوصيت به لزيد ، فهو لبكر ، كانت الوصية لبكر في قولهم جميعاً بلا مخالف ، لأنه صرح بالرجوع عن الوصية للأول .

وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أنه إذا أوصى لرجل بطعام ، فأكله الموصي ، أو بشيء فأتلفه ، أو تصدق به ، أو وهبه ، فإنه يكون رجوعاً . [مر ١١٢ ما ٧٥ ي ٦ / ١٣٣ - ١٣٤ (عن ابن المنذر) ك ٣٣٤١٦٦] .

٤٣٧٣ - هلاك الموصى به

أجمعوا على أن من أوصى لآخر بشيء معين ، وتلف ذلك الشيء قبل موت الموصي ، أو بعده ، فليس للموصى له أي شيء في سائر مال الميت .

وأجمعوا على أنه إذا أوصى بثلاث جميع ماله ، فهلك من المال شيء أن ذلك من مال الورثة ، والموصى له بالثلاث . [ما ٧٥ ي ٦ / ٢١٣ (عن ابن المنذر)] .

٤٣٧٤ - متى تنفذ الوصية

أجمعوا على أن الوصية تنفذ بعد موت الموصي ، وقبل الموصى له بها .

وأما الوصية لغير معين ، فإنها لا تنفذ إلى القبول إجماعاً .

وإذا رد الموصى له الوصية بعد موت الموصي ، وقبل القبول ، صح الرد ، وتبطل الوصية ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ب ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ م ١٣٩٥ ي ٦ / ٩٥ ك ٣٣٤٢٦ ح ٣٠٥] .

٤٣٧٥ - تنفيذ الوصية من مال المورث

أجمعوا على أن الولد لا ينفذ وصايا أبيه من ماله . [ط ٤ / ١٦٠] .

- توزيع الوصية بمعرفة الوصي

(٤٣٣١)

٤٣٧٦ - تقديم الدين على الوصية

اتفقوا على أن الوصية لا تجوز إلا بعد أداء ديون الناس ، فإن فضل شيء جازت الوصية ، وإلا فلا .

ولم يختلف العلماء في تقديم الدين على الوصية إلا في صورة واحدة ، وهي مالو أوصى لشخص بألف مثلاً ، وصدقه الوارث ، وحكم له به ، ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً ، وصدقه الوارث ، وكان الدين يستغرق موجوده . [مر ١١٠ م ١٧٠٩ ت ٦ / ٢٩٨ ف ٥ / ٢٩٠ (عن الترمذي) ن ٦ / ٥٢ - ٥٣ (عن ابن حجر)] .

- تقديم الوصية على الإرث (٦٩٩)

٤٣٧٧ - تنازع الموصى لهما بشيء

إذا تنازع موصى لهما بالموصى به ، ولم يكن لواحد منهما بينة ، فأقر الوارث أن مورثه أقر لفلان بالثلث ، أو بهذا الشيء ، وأقر للآخر به بكلام متصل ، فالمقر به بينهما ، وهو قول أصحاب الرأي ، وأحمد ، وأبي ثور بلا مخالف يعلم . [ي ٦ / ١٣٣] .

وصي

ر : وصاية ، وصية ، يتيم

وضوء

- الوضوء طهارة شرعية

(٢٧٧٩)

٤٣٧٨ - حكم الوضوء

الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة إلا به لمن وجد الماء . وهذا إجماع لا خلاف فيه من أحد .

وإن الإجماع على أن الوضوء يجب بوجود الحدث . وهو وجوب مَوْسَع
إلى القيام إلى الصلاة ، وأنه لا يَأْتُم بالتأخير عن الحدث .

وقد أجمع العلماء على وجوبه بدخول وقت الصلاة ، وحين يريد قضاء
صلاة فائتة .

فإن كان غير محدث ، فالوضوء مندوب ، وفضل وهذا أمر مجمع عليه .
لاخلاف بين الفقهاء فيه . [م ١١٠ ك ١٥٢٣ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ ب ١ / ٧
ع ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ (عن الجويني) ح ١ / ٥٤] .

- متى يجب الوضوء

(٤٣٧٨)

٤٣٧٩ - من عليه الوضوء

اتفق المسلمون على أن الوضوء واجب على كل من لزمته الصلاة إذا
دخل وقتها .

ولذلك ، فهو واجب على البالغ ، العاقل بالإجماع . [ب ١ / ٦ - ٧] .

- الماء الذي يتوضأ فيه

ر : مياه

٤٣٨٠ - كمية ماء الوضوء

أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجزىء في الوضوء غير مقدر ، بل
يكفي فيه القليل ، والكثير .

وإن المُدَّ من الماء يجزىء الوضوء فيه بلا خلاف يعلم . [ش ٢ / ٣٦٩
ع ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ (عن الطبري) ي ١ / ٢٠٥] .

٤٣٨١ - الإسراف في الماء

أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ، ولو كان على شاطئ
البحر . [ش ٢ / ٣٦٩ ع ١ / ٤٧٩ ، ٥٠٤ ، ٢ / ٢٠٧ (عن البخاري) ن ١ / ٢٥٠] .

٤٣٨٢ - وضوء الرجل ، والمرأة من إناء واحد

وضوء الرجل ، والمرأة جميعاً من إناء واحد جائز بإجماع المسلمين .

وإن الأصل المجمع عليه أن أخذهما بأيديهما الماء معاً من إناء واحد ، لا ينجس الماء . [ش ٣٦٩ / ٢ ع ٢٠٨ / ٢ مر ١٨ ط ١ / ٢٦ ن ١ / ٢٧ (عن ابن تيمية)] .

٤٣٨٣ - الوضوء بفضل الرجل ، والمرأة

وضوء الرجل ، والمرأة بماء فضل عن الرجل جائز بالإجماع .

وأما وضوء الرجل بفضل المرأة ، فلا يجوز بالاتفاق ^(١) . [ش ٣٦٩ / ٢ ع ٢٠٨ / ٢ م ١٥١ ف ١ / ٢٤٠ (عن النووي) ن ١ / ٢٧ (عن النووي)] .

- الوضوء بأنية الذهب ، والفضة

(٦ - ٧)

- الوضوء في المسجد

(٣٦٧٨)

٤٣٨٤ - الوضوء في أرض غصب

إن توطأ في أرض مغبوبة ، فإن الوضوء يحصل بالإجماع . [٨٤ / ٩٤ - ٨٥] .

- الوضوء بالمائعات غير الماء

(٣٥٧٧)

- الوضوء بالتبيذ

(٤٠٢٤)

^(١) فيه نظر . فقد أثبت الطحاوي فيه الخلاف . وثبت عن ابن عمر ، والشعبي ، والأوزاعي ، المنع لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً . وقد صح عن الصحابي عبد الله بن سرحس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة . وبه قال أحمد ، وإسحاق ، ولكن قيده بما إذا صلت به . [١ ف ١ / ٢٤٠ ن ١ / ٢٧ (عن ابن حجر)] .
وإن جماعة فقهاء الأمصار على أنه لا بأس بفضل وضوء المرأة حائضاً كانت ، أو جنباً ، خلعت بالماء ، أو شرعاً معاً . [ك ١٦٩٥] .

٤٣٨٥ - الوضوء بما لا يحل شربه

الإتفاق على أنه لا يجوز الوضوء بما لا يحل شربه . [ف ١ / ٢٨٢] .

٤٣٨٦ - مباشرة الوضوء

اتفقوا على أن من نقل الماء بيده إلى جميع أعضاء الوضوء ، فقد أدى ما عليه . [مر ١٨] .

٤٣٨٧ - الاستعانة بالغير في الوضوء

الإجماع على جواز الصَّبِّ للوضوء ، سواء أكان المَوْضِيءُ مَنْ يَصِحُّ وضوؤه ، أم لا يصح ، كالمجنون ، والكافر ، والحائض وغيرهم . وقال داود : لا يصح وضوؤه إذا وضَّأه غيره . [ح ١ / ٧٦ ن ١ / ١٧٦ (عن المهدي) ع ١ / ٣٩٢] .

٤٣٨٨ - العجز عن الوضوء

من عجز عن الوضوء بنفسه ، ولم يجد من يوضئه إلا بأجرة ، وعجز عن الأجر ، أو لم يقدر على وجود من يستأجره ، فإنه يصلي على حسب حاله ، كعدم الماء ، والتراب .

وإن وجد من يُمِّمُهُ ، ولم يجد من يوضئه ، لزمه التيمم ، كعدم الماء إذا وجد التراب . وهذا كله مذهب الشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي ١ / ١٢٤] .

٤٣٨٩ - الوضوء قبل وقت الصلاة

الإجماع على جواز الوضوء قبل وقت الصلاة ، وهذا في غير المستحاضة ، ومن في معناها (من ذوي الأعذار) ، فإن وضوء هؤلاء لا يصح إلا بعد دخول الوقت . [ما ٢١ ع ١ / ٥٠٣ ، ٢ / ٢٦٤ (عن ابن المنذر ، وغيره)] .

(٢١٣)

- الوضوء للصلاة

(٤٣٧٨)

٤٣٩٠ - ما يصلي بوضوء واحد

يجوز للمصلي ، مقيماً كان ، أو مسافراً ، أن يصلي الصلوات كلها بوضوء واحد ، ما لم يحدث . وعليه العمل عند أهل العلم .

وحكي عن طائفة من العلماء وجوب الوضوء لكل صلاة ، وإن كان متطهراً .

إلا أن تجديد الوضوء لكل صلاة مستحب ، وعليه أجمع أهل الفتوى . [ت ١ / ٦٧ ط ٤٤ / ١ ش ٢ / ٢٠٨ ، ٣٠٠ ، ي ١ / ١٣٩ ف ١ / ٢٥٢ (عن النووي) ن ١ / ٢١٠ (عن عياض ، والنووي)] .

(٤٣٧٨)

- الوضوء للطواف

(٢٧٨٧)

- الوضوء لمس المصحف

(٣١٦٧)

- الوضوء لقراءة القرآن

(٣١٥٥)

٤٣٩١ - ما يباح بغير وضوء

إن العلماء مجمعون على أن للمحدث أن يأكل ، ويشرب ، ويذكر الله سبحانه وتعالى ، ويقرأ القرآن ، ويجمع .

ولا كراهة في شيء من ذلك بإجماع الأمة . [ش ٢ / ٤٤٩] .

- الوضوء مع الغسل

(٣٠٢٨)

٤٣٩٢ - غسل الكفين قبل الوضوء

من استيقظ من نومه ، أو مس فرجه ، أو كان جنباً ، أو امرأة حائضاً ، فعليه ألا يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها . وهذا ما يأمر به الفقهاء كلهم ،

ويستحبونه ، ولا يضر الماء ، قليلاً كان ، أو كثيراً ، ويبقى على طهوريته ، ما لم تكن على اليد نجاسة . وقال الحسن ، وإسحاق ، وداد ، والطبري : ينجس . وهو ضعيف جداً .

وان الاتفاق على أن اليد هنا هي الكف ، دون ما زاد عليها .
[ك١٤٩٣ - ١٥٠٢ ي ١ / ١٠٢ ع ١ / ٣٩٩ ش ٢ / ٣٠٤ ف ١ / ٢١١ ، ٢١٢] .

٤٣٩٣ - النية في الوضوء

اتفقوا على أن من نوى الوضوء للصلاة قبل دخوله فيه مع دخوله فيه ، فقد أدى ماعليه .

والأفضل أن ينوي من أول الوضوء ، ويستديم إحضار النية حتى يفرغ من الوضوء . وهذا الاستحباب متفق عليه .

ومن نوى رفع حدث البول ، ولم يكن حدثه البول ، بل النوم مثلاً ، فإن كان غالباً بأن ظن حدثه البول صح وضوؤه بالإجماع . [مر ١٨ ع ١ / ٣٦٨ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ (عن المزني)] .

٤٣٩٤ - الوضوء بنية أخرى

إن من قال : إذا غسل غاسل أعضاء الوضوء ، وهو ينوي بغسله إياها تعليم جاهل ، أو تبرداً من حر أصابه ، أو يطهرها من نجاسة أصابته ، لا يقصد بغسلها أداء فرض الله الذي أوجب عليه بغسله إياها ، أنه مؤدٌ بغسله ذلك كذلك ، الفرض الذي ألزمه الله تعالى من غسلها ، فذلك قول فاسد بإجماع الجميع . [هـ ٧٨٧ ، ٧٨٨] .

٤٣٩٥ - التسمية في الوضوء

اتفقوا على أن من سمى الله عز وجل عند الوضوء فقد أدى ماعليه . [مر ١٨] .

٤٣٩٦ - ما يجب غسله من الأعضاء

اتفقوا على وجوب غسل الوجه ، واليدين ، والرجلين ، واستيعاب جميعها بالغسل . وقالت الشيعة بوجوب مسح الرجلين . وهذا خطأ منهم . [ط ١ / ٣٣ ش ٢ / ٢١٤] .

٤٣٩٧ - كيفية غسل الأعضاء

أجمع الكل على أن ماوجب غسله من أعضاء الوضوء ، فلا بد من غسله كله ، ولا يجوز غسل بعضه دون بعض . [ط ١ / ٣١] .

٤٣٩٨ - مرات غسل أعضاء الوضوء

أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل أعضاء الوضوء مرة إذا أسيغ ، وعلى أن الثلاث سنة غير واجب . وقال ابن أبي ليلى بوجوب الثلاث . وهذا باطل « ولو صح لكان مردوداً بالإجماع » .

وقد أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث كراهة تنزيه .

فإن زاد فقد ارتكب المكروه « ولا يبطل وضوؤه بذلك في مذهب العلماء كافة ، إلا ما حكي عن البعض أنه يبطل ، وهو خطأ ظاهر .

وإن التوضؤ مرتين يجوز ، ويجزىء بلا خلاف .

وإن خالف بين الأعضاء ، فغسل بعضها مرة ، وبعضها مرتين ، وبعضها ثلاثاً ، جاز الوضوء ، وهو مجمع عليه . [ش ٢ / ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٨ / ٢٦٩ مر ١٩ لك ١٢٧٧ ت ١ / ٥٢ ب ١ / ١٢ ع ١ / ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ - ٤٧٧ ، ٤٧٩ (عن البخاري ، والطبري ، وغيرهما) ف ١ / ١٨٨ ن ١ / ١٤١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ (عن النووي)] .

٤٣٩٩ - غسل الزائد عن محل الفرض

إن المسلمين مجمعون على أن الوضوء لا يتعدى به ما حد الله ، ورسوله . ولذلك لا يستحب الزيادة في وضوئه فوق المرفق ، والكعب . وعليه اتفق العلماء ^(١) . [ع ١ / ٤٧٠ (عن ابن بطال) ش ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ (عن ابن بطال ،

^(١) هي دعوى باطلة مردودة بفعل رسول الله (ﷺ) ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وجماعة من السلف ، وأكثر الشافعية ، والحنفية ، والزيدية ، ولو خالف من خالف كان محجوجاً بهذه السنن الصحيحة .
ولذلك ، فإنه لا خلاف في استحباب غسل ما فوق المرفقين ، والكعبين ، وهو التحجيل ، وفي غسل شيء من مقدم الرأس ، أو ما يجاوز الوجه ، زيادة عن الجزء الذي يجب غسله ، وهو الفرة . [ع ١ / ٤٧٠ ش ٢ / ٢٤٧ ف ١ / ١٩١ ج ١ / ٦٣ ن ١٥٣] .

وعياض) ف ١٩١/١ (عن ابن بطال، وغيره) ن ١٥٣/١ (عن ابن بطال، وعياض).

٤٤٠٠ - ترديد الماء على الأعضاء

ترديد الماء على الأعضاء في الوضوء غير منهي عنه من أحد الأسلاف، ولا نهى عنه عليه السلام. [م ١٤١].

٤٤٠١ - ذلك أعضاء الوضوء

إن ذلك أعضاء الوضوء سنة، ليس بواجب في قول العلماء كافة^(١).

فمن أفاض الماء على أعضائه، فوصلها، ولم يمس يده، أو وقف تحت ميزاب، أو تحت مطر، ونوى صح الوضوء بالإجماع. وقال مالك، والمزني: الدلك شرط في صحة الوضوء. [ع ٣٩٢/١، ٢٠٢/٢].

٤٤٠٢ - غسل الكفين في أول الوضوء

اتفقوا على أن من غسل كفيه في أول الوضوء ثلاثاً، وخلل أصابعه في الماء، وما تحت الخاتم، فقد أدى ما عليه.

وإن ذلك سنة، وليس بواجب بالإجماع. [مر ١٨، ١٩ ت ٤٨/١ ش ٢١١/٢ ع ٤١١/١ ن ١٣٩/١ (عن النووي)].

- تخليل الأصابع، والخاتم بالماء

(٤٤٠٢ - ٤٤١١)

٤٤٠٣ - المضمضة في الوضوء

اتفقوا على أن من مضمض ثلاثاً، فقد أدى ما عليه، إلا أن الثلاث لاتجب بالإجماع.

^(١) ذكر ابن بطال الإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها. وقد تعقب بأن جميع من لم يوجب الدلك في الغسل، وهو الأكثر، أجازوا للمتوضئ غمس اليدين في الماء من غير إمرار، فبطل الإجماع، [ف ٢٨٦/١].

وقد اتفقوا على أن المضمضة مُقدِّمة على الإستنشاق .

وإن المبالغة فيها سُنَّة بلا خلاف . [مر ١٨ ك ١١٤٦ ش ٢/٢١٢ ع ٤١٢، ٤٠٥/١ع].

٤٤٠٤ - الاستنشاق في الوضوء

اتفقوا على أن من استنشق ثلاثاً ، فقد أدى ما عليه ، إلا أن الثلاث لا تجب بالإجماع .

وإن الإستنشاق سُنَّة من سُنن الوضوء بالإتفاق ، وقالت طائفة بوجوبه .

وعليه فإن من تركه لا يعيد الوضوء بلا خلاف .

هذا ، وإن المبالغة فيه سُنَّة مُستَحَبَّة ، إلا أن يكون صائماً ، فلا يستحب ، ولا يعلم من ذلك خلاف . [مر ١٨ ك ١١٤٦ ي ١٠٨/١ ع ٤١٢، ٤٠٥/١ ف ٢١١/١، ٢٦٤/٦، ن ١٤١/١ (عن ابن المنذر)].

٤٤٠٥ - الاستنثار في الوضوء

اتفقوا على أن من استنثر ثلاثاً ، فقد أدى ما عليه ، وهو ليس بواجب بالإجماع^(١) . [مر ١٨ ش ٢/٢٣٧ ف ١/٢١٠ (عن البعض) ن ١٣٩/١ ع ٤١٣/١ (عن البعض)].

٤٤٠٦ - غسل الوجه

غسل الوجه في الوضوء واجب بالإجماع .

واتفقوا على أن غسل الوجه لمن لا لَحْيَةَ له يكون من مَنَابِتِ الشعر في أعلى الجبهة ، إلى أصول الأذنين ، إلى آخر الذقن .

وقد أجمعوا على أنه لا يجوز غسل بعض الوجه .

^(١) هذا متعقب . فقد قال بوجوبه ابن أبي ليلى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، ومن أهل البيت الهادي ، والقاسم ، والمؤيد بالله ، وحمام بن سليمان ، وداد . [ن ١٣٩/١ ف ٢١٠/١ (عن ابن بطال)].

ولا يجب غسل داخل العين عند الفقهاء ، خلافاً لفعل ابن عمر .
أما من له لحية ، فقد اتفقوا على أن عليه أن يغسل وجهه ، وأن يخلل
جميع لحيته بالماء ، وأن يُمرّ الماء على جميعها حيث بلغت ، وأن يغسل باطن
أذنيه بالماء ، وظاهرهما .

وقد اتفق الفقهاء على أن تخليل اللحية ليس بواجب ، إلا شيئاً روى عن
سعيد بن جبيرة . [مر ١٨ م ١٩٨ ك ١١٩٣ - ١١٤٥ (عن ابن خوزينداد) ب ١٠/١
ي ١١٧/١ ع ١٤٣/١ ج ١٦١، ٩٥/١] .

- تخليل اللحية بالماء

(٤٤٠٦)

٤٤٠٧ - غسل اليدين

غسل اليدين إلى المرفقين واجب بالإجماع .

ويجب غسل المرفقين في مذهب العلماء كافة ، إلا زُفر ، وأبا بكر بن
داود ، وبعض المالكية ، فإنهم قالوا بعدم وجوبه ، وهذا محجوج بالإجماع
المتقدم . [ع ٤٢٧/١ ، ٤٢٧-٤٢٩ مر ١٨ ، ١٩ ب ١٠/١ ي ١٢٢/١ ف ٢٣٤/١
(عن الشافعي) ك ١٢٧٨ ج ١٦٣/١ ن ١٤٢/١] .

٤٤٠٨ - مسح الرأس

اتفق العلماء على أن مسح الرأس من فروض الوضوء .

وإن استيعابه بالمسح مأمور به بالإجماع .

ويستحب أن يقبل بيديه ، ويدبر برأسه ، وعليه اتفاق العلماء .

وقد أجمع العلماء على أنه لو بدأ بمقدم الرأس ، أو بمؤخره ، أو بوسطه ،
وعمّ بالمسح رأسه ، فقد أدى ما عليه ، وإن كان لم يفعل ما استحب له .

على أنهم أجمعوا أن ترك مسح بعضه متجاوز عنه ، لا يضر المتوضئ .

وإن المرأة عند جميع الفقهاء في مسح رأسها ، كالرجل سواء .

هذا ، وإن الناس قد أجمعوا على عدم تكرار مسح الرأس . وقال الشافعي يستحب مسحه ثلاث مرات ، وقوله هذا خرق للإجماع^(١) .

وقد اتفق العلماء على كراهة غسل الرأس بدل المسح ، وإن كان مُجْزِئاً .
[ب/١/١١ م ١٩٨ م ١٠٤٦ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٤١ - ١٢٤٧ ي ١٢٥/١
ش ٢١٤/٢ ، ٢٣٤ ، ع ٤٣٧/١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٧ (عن البعض) ج ٦٣/١ ف ١٣٤/١
- ٢٣٥ ، ٢٣٨ (عن ابن حزم) ن ١٥٥/١ (عن النووي)] .

٤٤٠٩ - مسح الأذنين

أجمعت الأمة على تطهير الأذنين .

اتفقوا على أن من غسل أذنيه ، باطنهما ، وظاهرهما ، فقد أدى ما عليه .
إلا أن مسحهما لا يجب بلا خلاف .

وعليه ، فقد أجمعوا على أن من ترك مسحهما ، فطهارته صحيحة . وقال
ابن اسحاق بن راهويه : لا تصح . وهو محجوج بالإجماع قبله .

وقد اتفقوا على أن ما أدير من الأذنين ، فحكمه المسح ، وأنه يمسح
مع الرأس . [م ١٨ ط ٣٣/١ ، ٣٤ ي ٢٧٢/١ ع ٤٥٥/١ ، ٤٥٦ (عن
الطبري ، وغيره)] .

٤٤١٠ - مسح الأذنين عن الرأس

الإجماع منعقد على أنه لا يجزئ مسح الأذنين عن مسح الرأس .
[ع ٤٥٥/١] .

٤٤١١ - غسل القدمين

أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين .

وقد ذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار ، والأمصار ، إلى أن
الواجب غسل القدمين مع الكعبين ، ولا يجزئ مسحهما ، ولا يجب المسح مع
الغسل ، وقال الطبري ، والجبائي من المعتزلة بأنه مخير بين الغسل ، والمسح ،
وأوجب الشيعة مسحهما ، وأوجب بعض أهل الظاهر الغسل ، والمسح جميعاً .

(١) أما قولهم خرق الشافعي الإجماع ، فليس صحيح ، فقد سبق به أنس بن مالك ، وعطاء ، وسعيد بن
جبير ، وزاذان ، وميسرة . [ع ٤٧٦/١] .

وإن العمل عند أهل العلم على أنه يخلل أصابع رجله . [٤٥٧/١٤]
 (عن أبي حامد ، وغيره) ش ٢/٢٣٩ ، ٤/١٢٠ مر ١٩ ب ١٤/١ ك ١٢٧٨ - ١٣٥٠
 ت ٤٨/١ ي ١٣١/١ ، ١٣٢ (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) ف ١/٢١٣
 (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) ج ١/٦٧ ن ١٦٨/١ (عن النووي ، وعبد
 الرحمن بن أبي ليلى) .

- المسح على الخُفَّين ، ونحوه

ر : مسح

٤٤١٢ - المَوَالاة بين أعضاء الوضوء

اتفقوا على أن من لم يفرق بين غسل شيء من أعضاء الوضوء ، فقد
 أدى ما عليه .

أما من فرّق الوضوء تفریقاً يسيراً ، فإن هذا لا يُضَرُّ بإجماع المسلمين .
 [مر ١٨ ع ١٤/٤٩٠ (عن أبي حامد ، والمحاملي ، وغيرهما)] .

٤٤١٣ - الترتيب بين أعضاء الوضوء

إن الترتيب بين الأعضاء في الوضوء هو فعل علماء المسلمين ، وعامتهم .
 فإن نكس الوضوء جاز ، وهو قول علي ، وابن عباس ، ولا يعرف لهما
 مخالف من الصحابة ^(١) .

هذا ، وإن الترتيب بين اليُمْنَى ، واليُسْرَى في اليدين ، والرجلين لا يجب ،
 وإنما هو الأفضل .

فإن غسّل يسراه قبل اليمنى ، فلا إعادة عليه ، وهذا كله قد أجمعوا عليه ،
 وقالت الشيعة بوجوب تقديم اليمين ، ولا يعتد بخلافهم . وغلط من نسب
 للشافعي . [ما ٢٠ ع ١٤/٤٢٧ ، ٤٨٥ (عن ابن المنذر ، والجويني) م ٢٠٦ ك ١٢٠٩
 ي ١١٢/١ ، ١٣٥ ش ٢/٢٨٠ ف ١/٢١٧ (عن ابن قدامة ، والنووي) ن ١/١٧١
 (عن النووي)] .

^(١) لا حاجة في أحد مع القرآن إلا في الذي أمر ببيانه ، وهو رسول الله (ﷺ) ، هذا وإن تنكيس الوضوء لم
 ينعنه أحد من المسلمين . [م ١٤١ ، ٢٠٦] .

- التيامن في غسل أعضاء الوضوء
(٤٤١٣)

٤٤١٤ - تنشيف أعضاء الوضوء

إن تنشيف الأعضاء بعد الوضوء لا يحرم بالإجماع . [ع/١٤٨/٩٨٨
(عن المحاملي)] .

٤٤١٥ - وضوء أقطع أحد الأعضاء

من كان أقطع اليد مثلاً ، ولم يبق من محلّ الفرض شيء ، فلا فرض عليه ، وهذا متفق عليه .

واتفقوا على أنه يستحب إذا تجاوز القطع محلّ الفرض أن يُمسّ بالماء ما بقي من اليد . [ع/١٤٣٣/٤٣٣] .

٤٤١٦ - غسل ما تدلى من محلّ الفرض ، ومن غيره

إن تعلّقت جلدة من محل غير محلّ الفرض ، حتى تدلت من محلّ الفرض ، وجب غسلها ، وإن تعلّقت من محلّ الفرض حتى صارت مُتدلّيةً من غير محلّ الفرض ، لم يجب غسلها ، سواء أكانت قصيرة ، أم طويلة ، وهذا لاختلاف فيه [ي/١٢٣/١٢٣ ج/١٦٣/٦٣] .

٤٤١٧ - غسل باطن الثقب في محلّ الفرض

إن حصل في اليد ثقب ، وجب غسل باطنه . وهذا متفق عليه . [ع/٤٣٦/٤٣٦] .

٤٤١٨ - الكلام في الوضوء

الكلام في الوضوء مكروه في قول العلماء . [ع/٢٠٥/٢٠٥ (عن عياض)] .

- طهارة غسالة الوضوء

(٣٩٧١)

٤٤١٩ - ما هي نواقض الوضوء

أجمعوا على أن خروج الغائط من الدبر ، وخروج البول من الذكر ، وكذلك من المرأة ، وخروج المنى ، وخروج الريح من الدبر ، وزوال العقل بأي وجه زال العقل ، أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ، ويوجب الوضوء . [ما ١٧ مر ٢٠ ت ٨١/١] .

(٤٤٢١ - ٤٤٢٢ - ٤٤٢٣ - ٤٤٢٥ - ٤٤٢٦ - ٤٤٢٧) .

٤٤٢٠ - تعليل نواقض الوضوء

اتفق الأئمة على أن اقتضاء الأحداث الوضوء ليس مما يعلل . [٣٣/٢٤ (عن الجويني)] .

٤٤٢١ - نقض الوضوء بزوال العقل

أجمعت الأمة على أن زوال العقل بالجنون ، أو الإغماء ، أو السكر ، أو شرب الدواء ، ينقض الوضوء ، سواء أقل ذلك ، أم أكثر^(١) . [١٩/٢٤ ، ٢٢ (عن ابن المنذر ، وغيره) مر ٢٠ م ١٥٧ (عن البعض) ي ١٦٥/١ (عن ابن المنذر) ش ٤٥٥/٢ ف ٢٣٢/١ (عن ابن بطلان) ن ١٩١/١ (عن النووي)] .

٤٤٢٢ - نقض الوضوء بالنوم

أجمعوا على أن غلبة النوم ، وتمكّنه ، حدث يوجب الوضوء^(٢) . [ك ١٤٧٥] .

(١) إجماع باطل . وما وجدنا في هذا عن أحد من الصحابة كلمة ، ولا عن أحد من التابعين ، إلا عن ثلاثة نفر : إبراهيم النخعي - على أن الطريق إليه واهية - وحمام ، والحسن فقط . عن اثنين منهم الوضوء ، وعن الثالث إيجاب الغسل ، فأين الإجماع؟ [١٥٧م] .

أقول : قال ابن حزم في مراتب الإجماع : اتفقوا على أن البول من غير المستكح به ، وأن الفسوء والضراط إذا خرج كل ذلك من الدبر ، وأن إيلاج الذكر في فرج المرأة باختيار المولج « ينقض الوضوء بنسيان ذلك أو بعمد . وكذلك ذهاب العقل بسكر ، أو إغماء ، أو جنون . [مر ٢٠] .

(٢) إن النوم كيف كان ينقض الوضوء بالإجماع . [١٥٨م (عن البعض)] .

وقال المهلب : وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء . وخالف المزني ، فقال : ينقض قليله ، وكثيره ، فخرق الإجماع . كذا قال المهلب ، وتبعه ابن بطلان ، وابن التين ، وغيرهما . وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى . فقد نقل ابن المنذر ، وغيره عن بعض الصحابة ، والتابعين ، أن النوم حدث ينقض قليله ، وكثيره ، الوضوء . =

٤٤٢٣ - نقض الوضوء بما يخرج من السبيلين

إن الإجماع المتيقن على أن الوضوء ينتقض بخروج الغائط، والبول، والريح، والمني، والمذي، والودي، عمداً كان ذلك، أو نسياناً، أو بغلبة. وأجمعوا على أن دم الإستحاضة ينقض الوضوء، إلا ربيعة، فقال: لا ينقض. [م ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢ مر ٢٠ ك ١٥٤٦ - ١٥٤٨ - ٢٣٤١ - ٢٤٩٧ - ٢٤٩٩ ما ١٧ ت ١٣١/١ ب ٣٤، ٣٢/١ ي ١٦١/١ (عن ابن المنذر) ع ٥/٢، ٦، ١٩ (عن ابن المنذر) ج ١/٨٥، ٩٨، ١٨٩/١ ن ١٩٠].

٤٤٢٤ - الحس بالحدث قبل خروجه

العلماء مجمعون على أن من أحس بالحدث، كالقرقرة، والريح، ولم يخرج منه شيء، لا وضوء عليه. [ع ٢٣/٢٤، ١٥٠].

٤٤٢٥ - نقض الوضوء بالدم

ينقض الوضوء بالدم الكثير الخارج من غير السبيلين. وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وابن أبي أوفى، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم، فيكون إجماعاً.

وقد أجمعوا على أن الجرح الذي لا يرقأ، لا يمنع من أراد الصلاة على كل حال.

وإن قليل من الدم يخرج من الجسد، رعافاً كان، أو غيره، لا يوجب الوضوء عند أحد من العلماء، إلا مجاهداً. [ي ١٧٤/١، ١٧٥، ٢٣٩٦ ك].

٤٤٢٦ - نقض الوضوء بالقيء

ينقض الوضوء بالقيء الفاحش، وهو قول ابن عباس، وابن عمر، ولا يعرف لهما مخالف في عصرهما، فيكون إجماعاً^(١). [ي ١٧٤/١، ١٧٥].

= وقد صح عن أبي موسى الأشعري، وابن عمر، وسعيد بن المسيب أن النوم ينقض مطلقاً، وفي صحيح مسلم، وأبي داود: وكان أصحاب النبي (ﷺ) ينتظرون الصلاة مع النبي (ﷺ) فينامون، ثم يصلون، ولا يتوضؤون. ولو جاز القطع بالإجماع فيما لا يتيقن أنه لم يشذ عنه أحد، لكان القول بأن النوم لا ينقض الوضوء يجب أن يقطع فيه أنه إجماع. [ف ٢٥١/١ م ١٥٨م].

^(١) إيجاب الوضوء من القيء لم يتفق الجميع عليه. [ك ١٧٣٧].

٤٤٢٧ - نقض الوضوء بالإيلاج

اتفقوا على أن إيلاج الذَّكَر في فرج المرأة باختيار المُولَج ينقض الوضوء ،
بنسيان كان ذلك ، أو بعمد . [مر ٢٠ ما ١٨٨] .

٤٤٢٨ - الوضوء من غسل الميت

يجب الوضوء من غسل الميت ، سواء أكان المغسول صغيراً ، أم كبيراً ،
ذكراً أم أنثى ، مسلماً ، أم كافراً ، وهو قول ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ،
ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة . [ي ١٨٠ / ١] .

٤٤٢٩ - تعدد ما يوجب الوضوء

من أحدث أحداثاً مختلفة ، أو متَّفِقة ، كفاه وضوء واحد
بالإجماع . [ع ٥٠٩ / ١] .

٤٤٣٠ - الشك في الوضوء

من تيقن الحدث ، وشك في الوضوء ، فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين .
وإن شك في غسل عضو قبل الفراغ من الوضوء ، فللشك حكم إجماعاً^(١) .
[ش ٤٢٦ / ٢ ع ٦٨ / ٢ ك ٥٣٧٩ مر ٢٢ - ٢٣ ج ١ / ٨١ ن ٢٠٣ / ١ (عن النووي)] .

٤٤٣١ - تيقن الوضوء

أجمعوا على من أيقن أنه لم يتوضأ ، فإن الوضوء عليه واجب .
[مر ٢٢ - ٢٣] .

٤٤٣٢ - ما لا ينقض الوضوء

اتفقوا على أن ما عدا البول ، والريح ، وإيلاج الذكر في فرج المرأة ، وذهاب
العقل بجنون ، أو سكر ، أو إغماء ، وما عدا مس المرأة الرجل ، والرجل المرأة بأي
عضو تماساً ، وكيفما تماساً ، وما عدا القُرْج ، والدُّبُر ، والذَّكَر ، والإبط ، ومس
الصليب ، والأوثان ، والكلمة القبيحة ، ونظرة الشهوة ، وخروج الدم حيثما
خرج ، وذبح الحيوان ، وماء القيح ، والقسيء ، والقلس ، وقلع الضرس ، وإنشاد

^(١) للعلماء خلاف في إعادة الوضوء ، أو غسل ذلك العضو .

الشعر ، والضحك في الصلاة ، وقرقرة البطن في الصلاة ، وأكل ما مست النار ، أو شربه ، ولحوم الإبل ، وكل شيء منها ، والنوم ، والمذي ، والودي ، أو شيئاً خرج من أحد المخرجين ، من دود ، أو حصى ، أو غير ذلك ، أو شيئاً قطر فيهما ، أو أدخل ، أو رجيعاً ، أو بولاً ، أو منياً خرج من غير مخرجه المعهود ، أو حلق شعر ، أو قص ظفر ، أو خلع خُفٌ مُسَح عليه ، أو عمامة كذلك ، أو حمل ميت ، أو وطء نجاسة رطبة ، أو أذى مسلم ، فإنه لا يوجب وضوءاً . [مر ٢٠ - ٢١] .

- ٤٤٣٣ - ٤٤٣٤ - ٤٤٣٥ - ٤٤٣٦ - ٤٤٣٧ - ٤٤٣٨ - ٤٤٣٩ -
- ٤٤٤٠ - ٤٤٤١ - ٤٤٤٢ - ٤٤٤٣ - ٤٤٤٤ - ٤٤٤٥ - ٤٤٤٦ - ٤٤٤٧ -
٤٤٤٨ - ٤٤٤٩ - ٤٤٥٠ .

٤٤٣٣ - لمس المرأة من غير لذة

من لطم امرأته ، أو داوى جراحها ، فلا وضوء بإجماع فيه بلا خلاف . [ك ٢٦٣] .

٤٤٣٤ - اللذة من غير لمس

اللذة إذا تعرت من اللمس ، لم توجب الوضوء بإجماع . [ك ٢٦٨٦] .

٤٤٣٥ - الوضوء من مس عضو المرأة المقطوع

إن لمس عضو مقطوع من المرأة لا ينقض الوضوء بلا خلاف يعلم فيه . [ي ١٨٤/١] .

٤٤٣٦ - الوضوء من مس الذكر

من مس ذكره يظهر كفه ، أو بذراعه ، لم يجب في ذلك الوضوء بلا اختلاف ، وقد أفتى ابن عمر بالوضوء من مس الذكر ، ولم يعلم أن أحداً من الصحابة أفتى بذلك غيره . [ط ١/٧٦ ، ٧٨] .

٤٤٣٧ - الوضوء من مس غير الفرجين

لا ينتقض الوضوء بمس ما عدا الفرجين من سائر البدن ، كالأثنيين ، والإبط ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا أنه روي عن عروة أنه قال : من مس أنثيين ، فليتوضأ . [ي ١٧٣/١] .

- ٤٤٣٨ - الوضوء من مس الجنس لجنسه
 إن مس الرجل لرجل ، أو صبي ، ومس المرأة المرأة ، لا ينقض الوضوء بلا
 خلاف يعلم فيه . [ي ١٨٤/١] .
- ٤٤٣٩ - الوضوء من مس الخنثى
 مس الخنثى المشكّل ، ومس الخنثى لرجل أو امرأة لا ينقض الوضوء بلا
 خلاف يعلم فيه . [ي ١٨٤/١] .
- ٤٤٤٠ - الوضوء من مس البهيمة
 مس البهيمة لا ينقض الوضوء بلا خلاف يعلم .
 وكذلك لا ينقض الوضوء بمس فرجها في قول العلماء كافة ، إلا عطاء .
 والليث . [ي ١٨٤/١ ع ٤٥/٢٤] .
- ٤٤٤١ - الوضوء من مس الميتة
 أجمعوا على أن مس الميتة لا وضوء عليه . [ع ١٤١/٥ (عن المزني)] .
- ٤٤٤٢ - الوضوء من مس الحرير
 أجمعوا على أن من مس حريراً ليس عليه وضوء . [ع ١٤٢/٥ (عن المزني)] .
- ٤٤٤٣ - الوضوء من الجشاء
 إن الجشاء لا وضوء فيه بالإجماع . [ك ١٥٤٨ ب ٢٤/١ ي ١٧٦/١] .
- ٤٤٤٤ - الوضوء من قص الشارب
 استقر الإجماع على أن من قص شارب ، فليس عليه وضوء ،
 وقال مجاهد ، والحكم بن عينية ، وحماد : عليه الوضوء . [ف ٢٢٥/١ (عن ابن المنذر)] .
- ٤٤٤٥ - الوضوء من قص الأظافر
 استقر الإجماع على أنه لا وضوء من قص الأظافر . وقال مجاهد ،
 والحكم بن عينية ، وحماد : فيه الوضوء . [ف ٢٢٥/١ (عن ابن المنذر)] .

٤٤٤٦ - الوضوء من قطع الجلد

إن قطع جلدة ، فلم تُدَمَّ ، فلا نقض للوضوء إجماعاً . [ج١/٨٧] .

٤٤٤٧ - الوضوء من الأكل

أجمعوا على أن أكل الطعام ، وما يؤكل قبل مُماسَّة النار ، لا ينقض الوضوء .

وقد استقر الإجماع على أنه لا وضوء من أكل لحم ما عدا الجزور^(١) من الأطعمة ، سواء أمسته النار ، أم لم تمسه^(٢) . وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ، والتابعين . [ط١/٧٠ ش ٢/٤١٨ ع ٢٣/٦٣ (عن الدرامي) ي ١/١٨٠ ف ١/٢٤٩ (عن النووي) ن ١/٢٠٨ (عن النووي)] .

٤٤٤٨ - الوضوء من شرب لبن الإبل

شرب لبن الإبل لا وضوء فيه في مذهب العلماء كافة . [ع ٢/٦٤] .

٤٤٤٩ - الوضوء من الضحك

أجمعوا على أن الضحك خارج الصلاة لا ينقض الوضوء . [ع ٢/٦٥ م ١٦٩ ف ١/٢٥٥ (عن ابن المنذر) ج١/٩١] .

٤٤٥٠ - الوضوء من الكلام القبيح

أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من الكلام القبيح ، كالغيبة ، والقذف ، وقول الزور ، وغيرها . وأوجب الشيعة الوضوء من كل ذلك . والشيعة لا يُعْتَدُّ بخلافهم . [ع ٢/٦٧ (عن ابن المنذر ، وابن الصباغ) ي ١/١٦٨ (عن ابن المنذر)] .

(١) إجماع الخلفاء الراشدين ، والأعلام من الصحابة على الرخصة في ترك الوضوء بأكل أي شيء ، سواء أمسته النار ، أم لم تمسه ، وسواء لحم الإبل ، وغير ذلك . [ع ٢/٦٣ (عن الدرامي)] .

(٢) دعوى الإجماع من الدعاوي التي لا يهاجمها طالب الحق ، ولا يحول بينه وبين مراده منه . نعم الأحاديث الواردة في ترك التوضؤ من لحوم الغنم مخصصة لعموم الأمر بما مست النار . وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم . [ن ١/٢٠٨] .

٤٤٥١ - وضوء الكافر إذا أسلم

إسلام الكافر لا يرفع الحدّ الأصغر، ولذلك يلزمه الوضوء بالإجماع .
[ش/٣٥٨/٧] .

وعد

٤٤٥٢ - إنجاز الوعد

الإجماع على أن إنجاز الوعد مأمور به ، وليس بفرض^(١) ، وإنما هو مندوب مستحسن ، يستحق صاحبه الحمد ، والشكر ، والمدح ، ويستحق على الخلف في ذلك الذم .

وعليه ، فإن من وعد آخر بمال ، لم يلزمه شيء ، بإجماع جميع الفقهاء .
[ف/٢٢١/٥ (عن المهلب) ك ٢٠٦٥٤ - ٢٠٦٥٥ - ٢٠٦٦٧] .

(٤٢٤٥)

وفاء

ر: دَيْن

وقاية

- المسح على الوقاية

(٣٧٠٦)

وقف

٤٤٥٣ - حكم الوقف

الوقف جائز بإجماع الصحابة ، وأهل العلم . [ت/٦٤/٥ ي ٤٨٩/٥ ، ٤٩٠ ج٤/١٤٨] .

^(١) نقل الإجماع مردود . فإن الخلاف مشهور ، لكن القائل به قليل ، ومنهم عمر بن عبد العزيز . وعن بعض المالكية أن الوعد إن ارتبط بسبب وجب الوفاء به ، وإلا ، فلا . فمن قال للآخر : تزوج ، ولك كذا ، فتزوج لذلك ، وجب الوفاء به . [ف/٢٢١/٥] .

٤٤٥٤ - صفة الوقف الصحيح

إن كان الوقف معلوم الابتداء ، والانتهاء ، غير منقطع ، فهو وقف صحيح بلا خلاف .

وإن قال وقفت شيئاً على شخص معين سنة ، ثم على الفقراء صح اتفاقاً . [ي/٥١٠ ف٣١٠/٥] .

- الوقف في مرض الموت

(٣٦٣٩)

٤٤٥٥ - صيغة الوقف ، وتفسيرها

إن كلمة ((وقفت)) صريح في الوقف إجماعاً .

ومن وقف على أولاد رجل ، وأولاد أولاده ، استوى فيه الذكر ، والأنثى .
ومن وقف على قوم ، وأولادهم ، وعاقبتهم ، ونسلهم دخل في الوقف أولاد البنين .

وإن قال : وقفت على ولد فلان ، وهم قبيلة ليس فيهم ولد من صلبه ، فإنه يصرف إلى أولاد الأولاد .

وإن قال : وقفت على ولدي ، وولد ولدي ، وولد ولد ولدي ، دخل فيه ثلاثة بطون دون من بعدهم .

وهذا كله لاخلاف فيه . [ج٤/١٥٠ ي٥٦٨/٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥] .

٤٤٥٦ - الوقف بالفعل

لو وضع في المسجد سراجاً ، ونحوه ، مما ينقل عادة بعد وضعه ، فليس ذلك تسبيلاً اتفاقاً . [ج٤/١٦٢] .

٤٤٥٧ - تعليق إنشاء الوقف على شرط

إن تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة ، مثل أن يقول : إذا جاء رأس الشهر ، فإن داري وقف ، أو ولد لي ولد ، أو إذا قدم لي غائب ، ونحو ذلك ، لا يجوز بلا خلاف يعلم فيه : [ي/٥١٤] .

٤٤٥٨ - الوقف بشرط التصرف

من وقف ، واشترط أن يبيعه متى شاء ، أو يهبه ، أو يرجع فيه ، لم يصح الشرط ، ولا الوقف بلا خلاف يعلم فيه . [ي/٥/٤٩٥ - ٤٩٦] .

٤٤٥٩ - الوقف قبل قبض العين

الوقف قبل قبض العين الموقوفة صحيح بإجماعهم . [ن/٥/١٦٠] .

٤٤٦٠ - تغيير الواقف لمصرف الوقف

الإجماع على أن للواقف نقل مصرف الوقف لمصلحة . [ج/٤/١٥٩] .

٤٤٦١ - رجوع الواقف

يجوز الرجوع في الوقف على الأهل ، وهو قول عمر ، وشريح ، لا ينكر ذلك منكر من الصحابة ، ولا من التابعين .

وقد اتفقوا على أنه إن لم يرجع واقف الأرض للمقبرة ، أو لبناء المسجد ، حتى دفن فيها أحد بأمره ، أو بني المسجد ، وصلي فيه بأمره ، فلا رجوع فيها بعد ذلك أبداً . [ط/٤/٩٦ مر ٩٧] .

٤٤٦٢ - قبول الوقف

إن قبول غير الأدمي للوقف لا يعتد به اتفاقاً . [ج/٤/١٤٩] .

٤٤٦٣ - ملك منافع الوقف

الإجماع على أن منافع الوقف ملك للمصرف . [ج/٤/١٤٩] .

٤٤٦٤ - انتفاع الواقف بالوقف

لا يعلم خلاف في أن من وقف شيئاً وقفاً صحيحاً ، لم يجز له أن ينتفع بشيء منه ، إلا أن يكون قد وقف شيئاً للمسلمين ، مثل أن يقف مسجداً ، أو مقبرة ، أو بئراً ، فله أن يصلي ، أو يدفن ، أو يشرب من الوقف ، لأنه داخل في جملة المسلمين . [ي/٥/٤٩٤] .

٤٤٦٥ - إرث الأرض الموقوفة

الأرض الموقوفة لا تورث ، وهو اتفاق عمر ، وأصحابه . [ي/٢/٦٠٠] .

- تأجير الوقف

(٣٢)

٤٤٦٦ - تقديم الأرض الوقف للفقير

الإجماع على أن لمثولي الوقف دفع الأرض إلى الفقير لاستغلالها .
[ج٤/١٦٥-١٦٦] .

٤٤٦٧ - بيع الوقف

بيع العين الموقوفة باطل ، سواء أحكم بصحة الوقف حاكم ، أم لا ، وهو قول العلماء كافة . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع مالم يحكم بصحته حاكم .

أما إذا خرب الوقف ، وتعطلت منافعه ، أو تشعب جميعه ، فلم تمكن عمارته ، ولا عمارة بعضه ، إلا يبيع بعضه ، جاز بيع البعض ، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيع جميعه ، وهذا قول عمر بمشهد من الصحابة ، ولم يظهر خلافه ، فكان إجماعاً .

وإن كبرت الفرس الموقوفة للغزو ، فلم تعد تصلح للغزو ، وأمكن الانتفاع بها في شيء آخر ، فإن بيعها جائز بإجماعهم . [٢٦٧/٩٤ ي ٦٠٠/٢ ، ٥١٧/٥ ، ٥١٨ (عن ابن المنذر)] .

- التصرف بفضل أثاث المسجد

(٣٦٨٨)

- المساقاة على شجر الوقف

(٣٦٦٠)

- المزارعة في أرض الوقف

(٣٦٥٢)

٤٤٦٨ - الوقف على الأقربين غير المحصورين

إن الوقف على الأقربين من الأصول ، والفروع غير المحصورين باطل بالإتفاق^(١) . [ف٥/٢٩٢ (عن الطحاوي) ن ٢٧/٦ (عن الطحاوي) .

^(١) فيه نظر . لأن عند الشافعية وجهها بالجواز ، ويصرف منهم لثلاثة ، ولا تحب التسوية . [ف٥/٢٩٢ (عن ابن حجر)] .

٤٤٦٩ - التفاضل بين الموقوف عليهم

إذا فضلَ الواقف بعض الموقوف عليهم على بعض ، كما لو جعل للكبير ضعف مال للصغير ، أو شرط إخراج بعضهم ، ورده بصفة ، مثل أن يقول : من حفظ القرآن ، فله كذا ، ومن نسيه ، فلا شيء له ، فكل هذا صحيح ، وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم له خلاف . [ي/٥٠٥، ٦٠٥] .

٤٤٧٠ - وقف الأرض

وقف الأراضي جائز ، وعليه العمل عند أهل العلم من الصحابة ، وغيرهم . وخالفه شريح ، وأبو حنيفة ، وزفر ، وهذا مخالف للإجماع ، فلا يلتفت إليه . [ت/٥٦٤ ف/٣١٠ (عن الترمذي) ن/٢٢، ٣٢ (عن الترمذي والقرطبي)] .

- وقف الأرض التي فتحها المسلمون

(٣٠٦٣)

٤٤٧١ - وقف الأرض للمسجد

إيقاف الأرض لبناء مسجد جائز بإجماع المسلمين . [ش/٧٩٢ مر/٩٧ ف/٣١٢] .

٤٤٧٢ - وقف الأرض للمقبرة

اتفقوا على جواز إيقاف الأرض لعمل مقبرة . [مر/٩٧] .

٤٤٧٣ - وقف السقايات

إن وقف السقايات صحيح بإجماع المسلمين . [ش/٧٩٢] .

٤٤٧٤ - الوقف على مُحَرَّم

إن الوقف على بيت النار ، والبيع ، والكنائس ، وكتب التوراة ، والإنجيل ، وفرش الكنائس ، والبيع ، لا يجوز من المسلم ، وغير المسلم ، وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي/٥٢٨] .

٤٤٧٥ - وقف ما تزول عينه بالانتفاع

إن ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ، كالدنانير ، والدراهم ، والمطعم ، والمشروب والشمع ، وأشباهه ، لا يصح وقفه في قول عامة الفقهاء ، وأهل العلم ، إلا شيئاً يحكى عن الأوزاعي من جواز وقف الطعام ، وما حكى عن مالك من جواز وقف الطعام ليس بصحيح . [ي/٥٢٤/٥] .

٤٤٧٦ - وقف عوض الوقف

الإجماع على أن للمعوض عن الوقف المغصوب ، المتعذر إعادته ، وقف ما عوض عنه إجماعاً . [جـ/١٦٠/٤] .

وكالة

٤٤٧٧ - حكم الوكالة

أجمعت الأمة على أن الوكالة جائزة ، ومشروعة . [ي/٥٢/٧٢ جـ/٥٤/٥ ن/٢٦٩/٥ (عن المهدي)] .

٤٤٧٨ - نيابة الغير لضرورة

انعقد الإجماع على أن الأصل أنه لا ينوب فعل الغير عن فعل الغير ، إلا ما دعت إليه الضرورة . [ب/٢٦٩/٢] .

٤٤٧٩ - ما تنعقد به الوكالة

الإجماع على أن الوكالة تنعقد بإيجاب لفظها ، أو لفظ الأمر ، والقبول . ويصح قبول الوكالة فوراً بالإجماع . [جـ/٥٥/٥] .

٤٤٨٠ - التصرفات التي تصح فيها الوكالة

اتفقوا على جواز الوكالة في البيع ، والشراء ، وقبض الحقوق من الأموال ، ودفعها ، والنظر في الأموال .

وقد أجمعوا على جواز الوكالة في الصرف .

وإن التوكيل في الحوالة ، والرهن ، والضمان ، والكفالة ، والشركة ، والوديعة ، والمضاربة ، والجمالة ، والمساقاة ، والإجارة ، والقرض ، والصلح ،

والوصية ، والوقف ، والهبة ، والصدقة ، والفسخ ، والإبراء ، لا يعلم في شيء من ذلك خلاف .

وقد أجمعوا على أن إقرار الوكيل إذا جعل الموكل إليه ذلك ، فإن إقراره على الموكل جائز .

وإن الإجماع على أنه لا يصح إقرار الوكيل في حد ، ولا قصاص ، ولا في غير ما وكل فيه . [مرآة ما ١٥٠ ي ٧٣/٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ش ٢٨٨/٦ ف ٣٧٩/٤ (عن ابن المنذر) ج ٥/٤ ، ٦٠] .

(٢٨٩ - ٥١٦ - ١٣٩١ - ١٧٧٩ - ٢٧٠١ - ٤١٣٦)

٤٤٨١ - الوكالة بالخصومة

إن إجماع الصحابة على جواز التوكيل في المطالبة بالحقوق ، وإثباتها ، والمحاكمة فيها حاضراً كان الموكل ، أم غائباً ، صحيحاً كان ، أم مريضاً ، ولو كره الخصم . [ي ٧٤/٥ ، ٧٥ ما ١٥٠ ج ٥/٦٦ ، ٦٥] .

٤٤٨٢ - ما لا يملكه الوكيل بالخصومة

إن الوكيل في الخصومة لا يملك الإنكار على وجه يمنع الموكل من الإقرار ، ولا يملك المصالحة عن الحق ، ولا الإبراء منه ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ي ٨٣/٥] .

٤٤٨٣ - تقييد الوكالة

من قال : قد وكلتك في شراء كذا ، في وقت كذا ، صح بلا خلاف . [ي ٧٨/٥] .

٤٤٨٤ - حق الوكيل بالتوكيل

إن أذن الموكل لوكيله في التوكيل جاز له ، وإن نهاه ، لم يجز ، وهذا ليس فيه خلاف . [ي ٨١/٥ ما ١٥٠] .

٤٤٨٥ - ما لا تصح فيه الوكالة

الإجماع على أن الوكالة لا تصح في العبادات ، وما جرى مجراها . [ب ٢٩٧/٢] .

٤٤٨٦ - من تصح وكالته

اتفقوا على قبول وكالة الغائب ، والمريض ، والمرأة المالكين لأموال أنفسهم .
وإن وكالة الغائب مُفْتَقِرَةٌ إلى قبول الوكيل الوكالة بالاتفاق .
أما توكيل الحاضر ، فجائز بغير شرط ، وعليه اتفق الصحابة .
[ب ٢٩٦/٢ ف ٣٨٠/٤ (عن الطحاوي)] .

٤٤٨٧ - توكيل المرأة

يصح أن تكون المرأة وكيلاً إجماعاً . [ج ٢٦/٣] .

٤٤٨٨ - توكيل الشريك

وكالة الشريك جائزة بلا خلاف يعلم . [ف ٢٧٨/٤ (عن ابن بطال)] .

٤٤٨٩ - توكيل المسلم الحربي ، وبالعكس

لا خلاف في جواز توكيل المسلم حَرَبِيًّا مُسْتَأْمِنًا ، وتوكيل الحربي المُسْتَأْمِنِ مُسْلِمًا . [ف ٣٧٩/٤ (عن ابن المنذر)] .

٤٤٩٠ - مشاركة الوكيل

شركة الوكيل جائزة بلا خلاف يعلم [ف ٣٧٨/٤ (عن ابن بطال)] .

٤٤٩١ - تعدد الوكلاء

من وكل وكيلين في أي تصرف كان ، وجعل لكل واحد الانفراد بالتصرف ، فله ذلك . فإن لم يجعل له ذلك ، فليس لأحدهما الانفراد بالتصرف . وهو قول أبي حنيفة ، وأحمد بلا خلاف يعلم فيه ، إلا أبا حنيفة ، قال : إن وكلّهما في خصومة ، فلكل واحد منهما الانفراد بها . [ي ٨٠/٥ ج ٦٣ - ٦٤] .

٤٤٩٢ - تقييد الوكيل بمذهب الموكل

الوكيل لا يخالف مذهب الأصيل إجماعاً . [ج ١٩٣/٢ - ١٩٤] .

٤٤٩٣ - أثر الوكالة

اتفقوا على أن الوكيل إذا أنفذ شيئاً مما وُكِّلَ به ما بين بلوغ خبر الوكالة إليه ، وصحته إلى حين عزل الموكل له ، أو حين موت الموكل ، مما لاغبين فيه ، ولا تعد ، فإنه لازم للموكل ، ولورثته من بعده . [مر ٦١ - ٦٢] .

٤٤٩٤ - التزام الوكيل بالبيع بالنقد الغالب

أجمعوا على أنه إن وكل رجلاً ببيع سلعة ، فباعها ، فالبيع جائز إذا كان بالأغلب من نقد البلد دنانير ، أو دراهم . [ما ١٥٠ - ١٥١] .

٤٤٩٥ - رد البيع بالعيب للوكيل

أجمعوا على أنه إذا باع الوكيل سلعة ، ففطن المشتري فيها بعيب ، وأقام البينة على ذلك ، فرد القاضي البيع ، وألزم الوكيل رد الثمن ، لزماً الأمر رد الثمن ، ورجعت السلعة إليه ، ولم يلزم المشتري شيء من ذلك . [ما ١٥١] .

٤٤٩٦ - شراء الوكيل لنفسه

إذا وكل من يشتري العبد من سيده ، فاشتراه إلى ذمته ، فأعتقه ، ثم دفع من مال السيد ، صح الشراء ، والعتق ، لا القضاء إجماعاً . [ج ٣/٣٨٣] .

٤٤٩٧ - تعامل الوكيل مع الأقارب

أجمعوا على أن الرجل إذا وكل ببيع شيء له ، فباعه من ابن الأمر ، أو من ابنه ، أو من أمه ، أو من أخيه ، أو من زوجته ، أو خالته ، أو من عمته ، فالبيع جائز . [ما ١٥١] .

٤٤٩٨ - تجاوز الوكيل حدود الوكالة

إن عين الأصيل للوكيل دراهم ، ونهاه عن الشراء بغيرها ، فاشترى بغيرها صار فضولياً اتفاقاً .

وإن سمى للوكيل ثمناً في البيع ، والشراء ، فخالف الوكيل ذلك ، فقد أجمعوا على أنه غير جائز .

ولو وكله بقبض دين على آخر ، فأبرأ الوكيل الغريم من الدين ، فقد أجمعوا على أن ذلك غير جائز لأنه لا يملكه . ولا فرق بين هذا ، وبين ثمن السلعة للموكل على المشتري . [ج ٦٦/٥ ، ما ١٥٠ ، ١٥١] .

٤٤٩٩ - متى تبطل الوكالة

لا يعلم خلاف في أن الوكالة تبطل بعزل الموكل لو كيّله متى شاء ، وبعزل الوكيل لنفسه ، وبموت أحدهما ، وبجنونه المَطْبِق .

أما نومهما ، أو نوم أحدهما ، فقد أجمعوا على أنه لا يبطل الوكالة .
وقد أجمعوا على أنه إذا وكل الأب في مال ابنه الطفل وكيلاً يبيع ، ويشترى ، أو غير ذلك ، ثم مات الأب ، انقطعت الوكالة .
وإن الوكيل يعزل بخبر الرسول إتفاقاً .

هذا ، وإن ما فعله الوكيل بعد العزل ، والعلم به ، لغو إجماعاً .
[ي/١٠٢ ، ما ، ١٥٠ ، ١٥١ ج ٥/٦٤ ، ٦٥] .

- شهادة الوكيل

(١٢٢٦)

ولاء

ر : رقيق ، عتق

٤٥٠٠ - سبب الولاء

اتفقوا على أن الولاء يُسْتَحَقُّ بالعتق . [مر ١٠٨] .

- الولاء سبب للإرث

(٣٩٠٩ - ٣٩١٠ - ٣٩١١)

٤٥٠١ - من له الولاء

أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده ، أو أمته عن نفسه .
ومن قال : أعتق عبدك عني ، وعليّ ثمنه ، فالثمن عليه ، والولاء للمعتق عنه ، ولا يعلم فيه خلاف .

وقد أجمعوا على أن الرجل إذا أعتق عن الرجل عبداً بغير أمره ، أن الولاء للمعتق .

وإن الولاء لكل مُعتقٍ ، ذَكَرًا كان ، أو أنثى ، وهذا مجمع عليه .

إلا أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن ، أو جرّه إليهن من اعتقهن بولادة ، أو عتق ، وهذا لاخلاف فيه بين الفقهاء ، إلا ما جاء عن مسروق ، وطاوس ، وسحنون من أنه لا يختص الذكور بولاء من أعتق آبائهم ، بل الذكور ، والإناث فيه سواء . [ش ٣٤٠/٦ مر ١٦٢ ب ٣٥٥/٢ ي ٣٩٠/٦ ، ٣٩٩ ، ما ١٤٦٦ ت ٢٩٩/٦ ف ٣٠٠ ، ٣٩/١٢ (عن ابن بطلال ، والأبهرى)] .

٤٥٠٢ - الاشتراك بالولاء

إن العبد متى كان لثلاثة ، فأعتقوه جميعاً ، فإن ولاءه بينهم على قدر حقوقهم فيه ، وهذا لا يعلم خلاف فيه بين أهل العلم . [ي ٣٩٣/١٠] .

٤٥٠٣ - اشتراط الولاء

الزجر عن اشتراط الولاء هو ما عليه أهل العلم . [ت ٢٥٥/٤ - ٢٥٦] .

٤٥٠٤ - بيع الولاء ، وهبته

العمل عند أهل العلم أنه لا يجوز بيع الولاء ، ولا هبته .

وإن أذن الرجل لولاه أن يوالي من شاء ، لم يجز بالإجماع . وقالت أم المؤمنين ميمونة ، وعثمان ، وعطاء بن أبي رباح بجوازه . [ت ٢٣٢/٤ ب ٣٥٦/٢ ف ٣٥/١٢ (عن ابن بطلال)] .

٤٥٠٥ - توريث الولاء

إن الولاء لا يُورث بإجماع الصحابة ، ومن بعدهم ، إلا شريحاً ، فجعل الولاء موروثاً كاملاً^(١) . [ي ٤٠٧/٦ ، ٤٠٨] .

٤٥٠٦ - الولاء بعد موت المُعتق

إذا هلك رجل عن ولدين ، ومولى ، فمات أحد الابنين بعده عن ابن ، ثم مات المولى ، فالولاء لابن مُعتقه ، لأن الولاء للأقرب من المُعتق .

(١) اتفقوا على أن ابن الأمة يرث ولاء موالي أبيه وأجداده . [مر ١٦٣] .

ولو هلك الابنان بعده ، وقبل المولى ، وخلف أحدهما ابناً ، والآخر تسعة ،
كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشرة . وهذا إجماع الصحابة ،
لم يظهر عنهم خلافة . والجد عند العلماء أولى من بنى الأخ لأب .
[ي ٦/٤١٥ ، ٤١٧ ك ٢٢٨٦٤٤] .

- من عليه الولاء

(٤٥٠١ - ٤٥٠٧ - ٤٥٠٨)

٤٥٠٧ - ولأه المكاتب ، والمدبر

ولأه المكاتب^(١) ، والمدبر ، لسيدهما إذا اعتقا في قول عامة الفقهاء .

وإن شرط المكاتب في الكتابة أن يوالي من شاء ، فالشرط باطل بلا
خلاف يعلم . [ي ٦/٣٩٧ ، ٤٧٨/١٠ ، ٥٦٩] .

٤٥٠٨ - ولأه أم الولد

إذا اعتقت أم الولد بموت سيدها ، فولأوها له ، ويرثها ، إن ماتت أقرب
عصبة في قول عامة الفقهاء . وعن ابن مسعود ، وابن عباس أنها تعتق من
نصيب ابنها ، فيكون ولأوها له . [ي ٦/٣٩٨] .

٤٥٠٩ - ولأه ابن المولى من مولاة الغير

من ولد لمولى من مولاة لآخرين ، فولأوه لمن اعتق أباه ، أو أجداده
بلا خلاف . [م ١٧٣٩] .

٤٥١٠ - ولأه الولد بعد عتق والديه

متى عتق الولد ، فمعتقه أولى بالولاء من معتق الأم بإجماع الصحابة .
وقد اتفقوا على أن ولد العتيق من عتيقة حملت به بعد عتق والديه
جميعاً ، أن ولأه لموالي أبيه . [ج ٤/٢٣٠ مر ١٠٨] .

(١) اتفقوا على أن ولأه المكاتب إذا عتق بأداء بدل الكتابة ، أنه ليس لسيده الذي كاتبه . [مر ١٦٥] .

٤٥١١ - ولاء الحربي على الحربي

إن أعتق حربيّ، فله عليه الولاء في قول عامة أهل العلم، إلا أهل العراق، فإنهم قالوا: العتق في دار الحرب، والكتابة، والتدبير لا يصح. [ي/٦/٣٩٢].

٤٥١٢ - ولاء المحرم العتيق

من ملك ذا رحم محرّم عتق عليه، وكان ولاؤه له، سواء أملكه بشراء، أم هبة، أم غنيمة، أم إرث، أم غيره. وهذا لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم. [ي/٦/٣٩٦، ٣٩٧].

٤٥١٣ - من لا ولاء عليه

اتفقوا على أن ابن العربي من المولاة لا ولاء عليه لموالي أمه، ولا لغيرهم. [مر ١٠٨م ١٧٣٩م].

٤٥١٤ - متى يكون الولاء لمولى الأم

إن الرجل إذا أعتق أمته، فتزوجت عبداً، فأولدها، فولدها منه أحرار، وعليهم الولاء لمولى أمهم، يعقل عنهم، ويرثهم إذا ماتوا.

فإن أعتق سيد العبد الزوج، ثبت عليه الولاء لسيده، وجرّ إليه ولاء أولاده عن مولى أمهم. وهذا قول عمر، وعثمان، وعلي، والزيبر، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، ومروان، وعليه اجتمعت الصحابة. [ي/٦/٤٠٠، ٤٠١، ب/٢/٣٥٨].

٤٥١٥ - أثر اختلاف الدين في الولاء

اتفقوا على أن غير المسلم إذا أعتق عبده غير المسلم قبل أن يسلم أحدهما، ثم أسلم العبد، أن الولاء يرتفع، فإن أسلم السيد عاد الولاء إليه^(١). [ب/٢/٣٥٧].

(١) إن اختلف دين السيد، وعتيقه، فالولاء ثابت بلا خلاف يعلم فيه. [ي/٦/٣٩١].

٤٥١٦ - زوال ما يمنع الولاء

لا خلاف في أنه إذا وجب الولاء يوم العتق ، ثم طرأ عليه مانع من وجوبه ، فإن الولاء يعود متى زال المانع . [ب ٣٥٧/٢] .

٤٥١٧ - سرّيان الولاء

اتفقوا على أن الأب المولى يجرّ ولّاء من ولد له بعد عتقه من حرّة ، أو من معتقة ، وهكذا ما تناسلوا .

وإذا مات الأب على الرّق ، ثم أعتقه سيده ، لم ينجر الولاء بنحوه بلا خلاف .

ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد ، فإن ولّاء الولد ينتقل إذا مات لمعتق أبيه بالإتفاق . [مر ١٠٧-١٠٨ ي ٤٠٢/٦ ف ٣٧/١٢ (عن القرطبي)] .

ولاية

ر : يتيم ، صغير

٤٥١٨ - ولاية الأب ، والجد

الإجماع على أن ولي الصغير أبوه ، ثم جده . [ج ١٠٣/٣ ، ٣٣٣/٥] .

- ولاية وصي الأب

(٤٣٣١)

٤٥١٩ - ولاية الحاكم

إجماع الكل على أن من أصيب بعقله ، فعلى الحاكم إحراز ماله ، إذا لم يكن له ولي يكون أحق بالقيام بذلك من الحاكم . [خ ٤١/١] .

- عدالة الولي

(٣٢٩٨)

- من هو ولي الدم

(٣٢٩٨)

- من هو ولي النكاح

(١٦٨٨ - ٤١٥٣ - ٤١٥٤ - ٤١٥٨)

٤٥٢٠ - من لا ولاية له

الإجماع على أنه لا ولاية لوصي الولي في المال ، ولا للوصي المطلق .
[ج٣/٥٥] .

٤٥٢١ - مدى تصرف الولي

أجمعوا على أن للأب والولي أن يطلبها ، وأن يقتصا كل حق للصغير ،
والمجنون في مالهما ، وأنه ليس للأب ، ولا للولي في ذلك عفو ، ولا إبراء .
وقد أجمعوا على أن الأب يقوم في مال ولده الطفل ، وفي مصالحه ، إن
كان أميناً ثقة ، وليس للحاكم منعه من ذلك .
وإن الإجماع على أن للجد بيع مال الصغير ، وليس ذلك لغيره من
الأقارب . [م ٢٠٨٠ ما ٧٦٦ ج٣/٣٠١] .

٤٥٢٢ - شراء الولي مال الصغير

إذا اشترى الولي مال الصغير لنفسه ، فإن الإجماع على أن الثمن يقدر
بالقيمة . [ج٣/٣٠٢] .

- تطليق الولي امرأة القاصر

(٢٧٠٩)

٤٥٢٣ - لزوم تصرفات الولي

الإجماع على أنه ليس للابن نقض عقد أبيه ، كإنكاح الصغيرة .
وإذا أجز الولي الصبي ، فإنه يخير عند البلوغ ، وعليه الاتفاق .
[ج٤/٥١ ، ٦٠] .

٤٥٢٤ - متى يقبل قول الولي

إن الاتفاق على قبول قول الولي في الإنفاق على الصغير ، وفي تسليم ما
باعه من مال الصغير المنقول . [ج٣/٣٠١ ، ٣٠٢] .

٤٥٢٥ - متى تبطل الولاية

تبطل الولاية المستفادة^(١) ، كولاية الأب ، والوصي ، والحاكم بالجناية
إجماعاً . [ج٤/١٦٥]

وليد

ر: صغير ، والدان

- نسب الولد

ر: نسب

- اسم الولد

ر: اسم

- نفقة الولد

(٤١٢٤)

- نفقة الوالدين على الولد

(٤١٢٩)

- اختيار الولد أحد والديه بعد الحضانة

(١٢٦٦)

- ميراث الولد

(٣٨٦٧ - ٣٨٨٨)

وليمة

٤٥٢٦ - حكم وليمة العرس

إن وليمة العرس سنة مشروعة ، وغير واجبة وهذا لاخلاف فيه بين أهل العلم^(٢) . [ي٢٠٧/٧ مره ٦٥ ف١٨٨/٩ (عن ابن بطال) ن١٧٦/٦ (عن ابن قدامة ، وابن بطال) ك٢٨٤٤٤] .

^(١) وهناك الولاية الأصلية ، وهي ولاية الإمام .

^(٢) روى القول بوجوب وليمة العرس عن مذهب مالك ، ومشهور المذهب أنها مندوبة « وفي رواية في مذهب أحمد ، وأحد قولي الشافعية ، وقول بعض الشافعية ، وقول أهل الظاهر أنها واجبة . وبهذا يظهر الخلاف في الوجوب » [ف١٨٨/٩ ن١٧٦/٦] .

٤٥٢٧ - حد وليمة العرس

إن الإجماع على أنه لا حد لأكثر ما يؤلم به في العرس ، ولا لأقله ، ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب على قدر حال الزوج .

وإن الشاة في وليمة العرس غير واجبة اتفاقاً . [ش ١٦٢/٦ (عن عياض) ي ٢٠٨/٧ ف ١٩٢/٩ (عن عياض) ن ١٧٦/٦ (عن عياض)] .

٤٥٢٨ - إجابة الدعوة لوليمة العرس

إن اتفاق العلماء على أنه تجب إجابة الدعوة إلى وليمة العرس التي لا لهو فيها ، ولا هي من حرام ، ولا منكر فيها ^(١) . [ش ١٨٠/٦ (عن عياض) ك ٢٤٨٤٤ ي ٢٠٨/٧ (عن ابن عبد البر) ف ١٩٨/٩ (عن ابن عبد البر ، وعياض ، والنووي) ن ١٧٩/٦ (عن ابن عبد البر ، وعياض ، والنووي)] .

٤٥٢٩ - إجابة الدعوة لغير وليمة العرس

إن الإجماع على أن إجابة الدعوة لغير وليمة العرس غير واجبة ^(٢) . إلا أنها مشروعة بلا خلاف . [ف ٢٠٢/٩ (عن السرخسي) ش ٣٤٧/٣ ن ١٨٠/٦ (عن السرخسي)] .

- إجابة القاضي للوليمة

(٣٣٥٥)

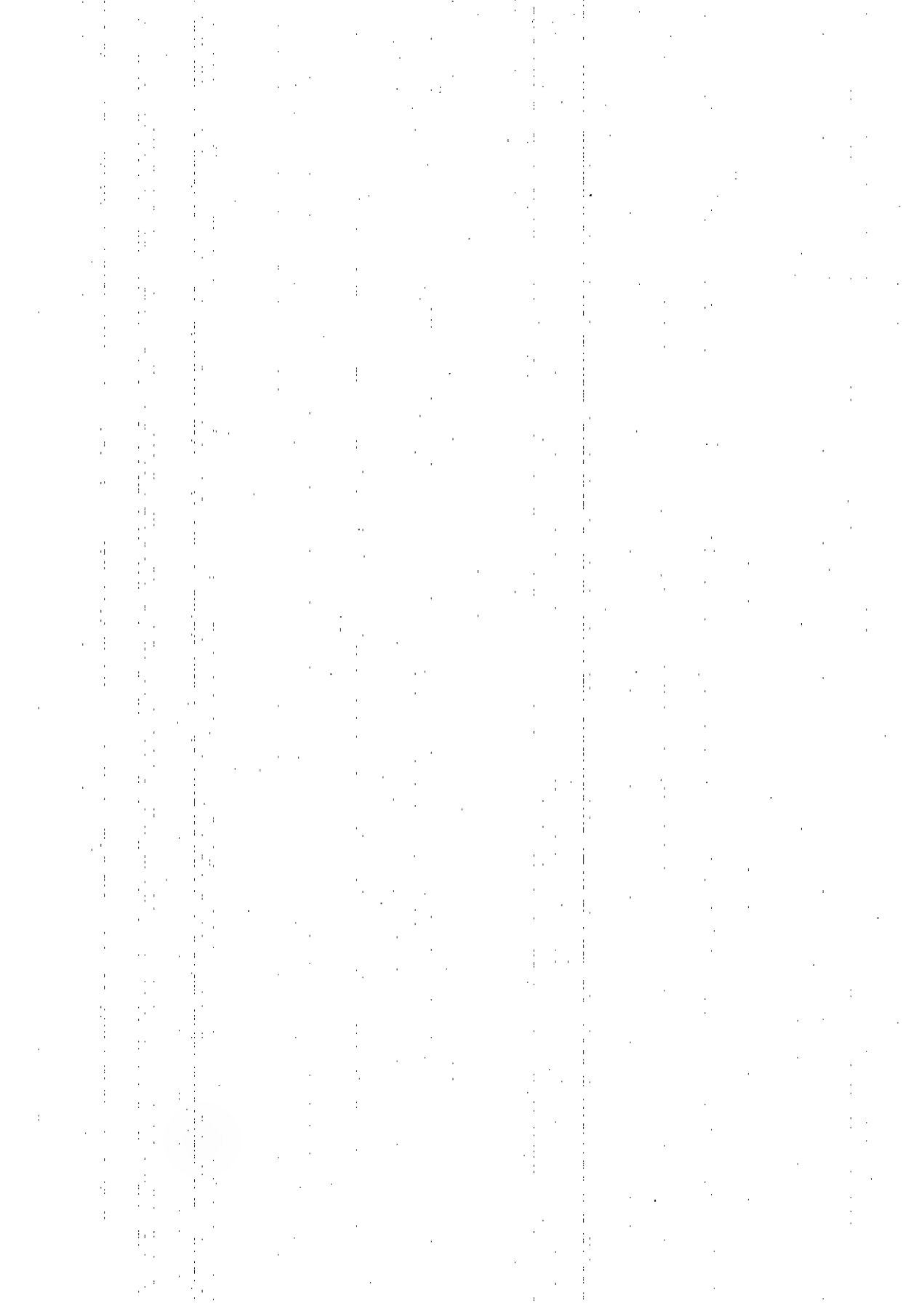
٤٥٣٠ - إجابة الصائم للوليمة

إن الصائم إذا دُعِيَ إلى وليمة لا يجب عليه الأكل بلا خلاف . [ش ١٨٣/٦] .

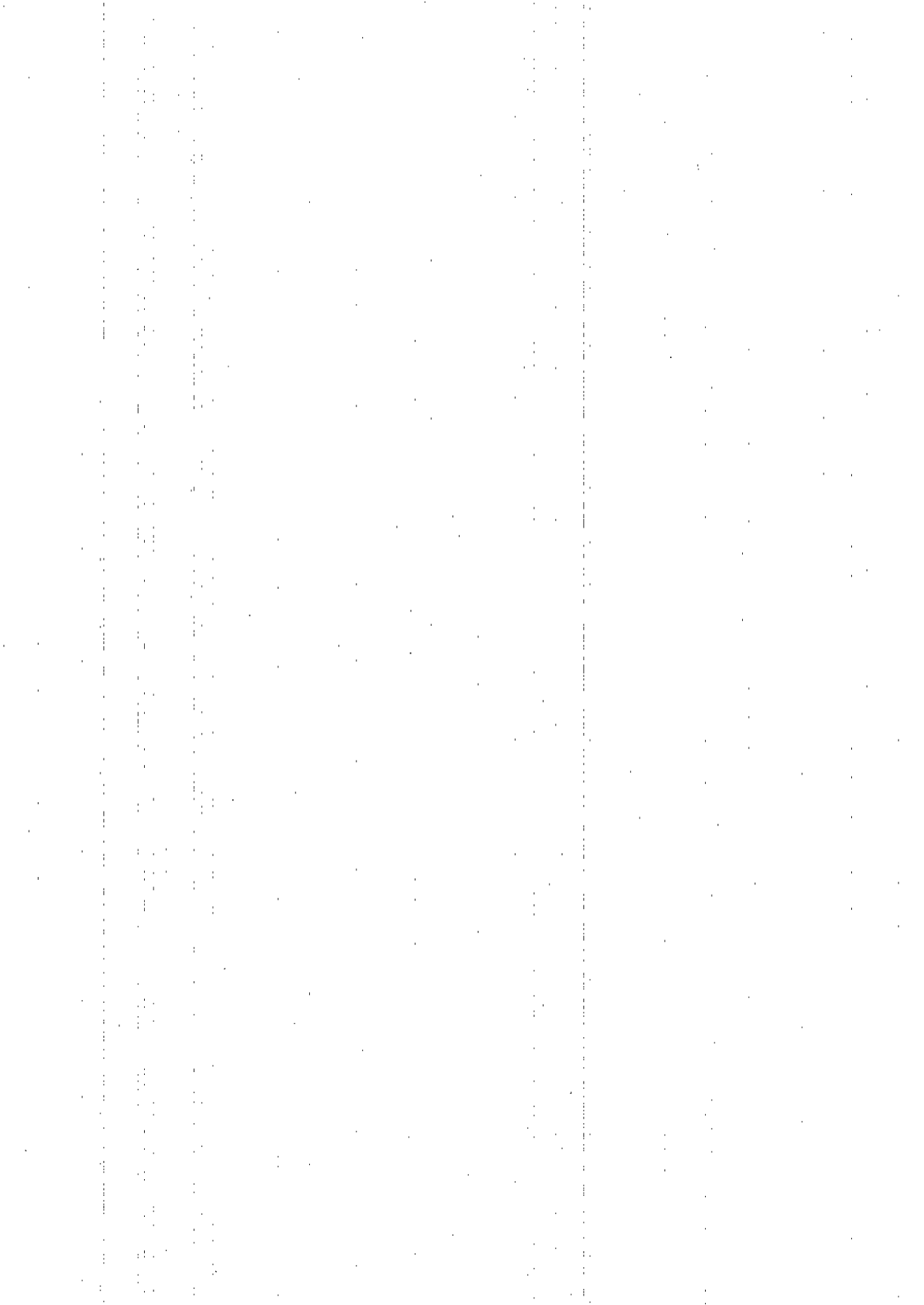
(١) اتفقوا على أن من دعي إلى وليمة عرس ، فاجاب ، فقد أحسن . [مر ٦٥] . وفي نقل الاتفاق على الوجوب نظر . نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية ، والحنابلة بأنها فرض عين ، ونص عليه مالك . وعن بعض الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة أنها مستحبة ، وعن بعض الشافعية ، والحنابلة هي فرض كفاية . وعن العترة ، والشافعي أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة .

فانظر كم التفاتت بين من حكى الإجماع على الوجوب ، وبين من لم يحكه ، إلا عن قول لبعض العلماء . [ف ١٩٨/٩ ن ١٧٩/٦ (عن ابن حجر)] .

(٢) بالغ السرخسي بنقل الإجماع على عدم الوجوب ، وقال الشافعي : إتيان دعوة الوليمة حق . والوليمة التي تعرف : وليمة العرس ، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة ، فلا أرخص لأحد في تركها . ولو لم يتبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس . [ف ٢٠٢/٩ ن ١٨٠/٦] .



ایک



يتيم

ر: صغير

- تكليف اليتيم بالزكاة

(١٧٦٤)

- تكليف اليتيم بزكاة الفطر

(١٨٤٧)

٤٥٣١ - الشركة بمال اليتيم

اتفقوا على أنه لا تجوز المشاركة في مال اليتيم ، إلا أن تكون لليتيم في ذلك مصلحة راجحة . [ف/٥/١٠٠ (عن ابن بطال)] .

٤٥٣٢ - المضاربة بمال اليتيم

لولي اليتيم أن يضارب بماله ، وأن يدفعه إلى من يضارب له به ، ويجعل له نصيباً من الربح ، أباً كان الولي ، أو وصياً ، أو حاكماً ، أو أمين حاكم ، ولا يُكره ذلك عند أحد ، إلا الحسن ، فإنه كرهه . [ي/٤/٢١٤ ، ٢١٥ ج٤/٨٢ - ٨٣ ، ٣٣٢/٥] .

- من يتولى أمور اليتيم

ر: وصاية ، ولاية

٤٥٣٣ - تملك اليتيم

أجمعوا على أن اليتيم مالك لزرقه إذا حل بيعه . [ك/١٢٥٤١] .

٤٥٣٤ - أكل مال اليتيم

إن أكل مال اليتيم ظلماً من الكبائر بإجماعهم . [٣٩٨٦٩] .

٤٥٣٥ - متى يدفع مال اليتيم إليه

أجمعوا على أن مال اليتيم يدفع إليه إذا بلغ النكاح ، وأونس منه الرشد

[١١٣٣] .

يد

- تحديد اليد في السرقة

(١١٦٩)

- تحديد اليد في الوضوء

(٤٤٠٧)

٤٥٣٦ - مواضع رفع الأيدي

ترفع الأيدي في سبعة مواطن : في افتتاح الصلاة ، وعند البيت ، والدعاء عند الصفا ، والمروة ، وبالمزدلفة ، وعرفة ، وعند الجمرتين ، وهذا متفق عليه ، لا يعلم أحد خالف فيه ، إلا في رفع اليدين عند البيت . [ط ١٧٠/٢] .

يمين

٤٥٣٧ - حكم اليمين

أجمعت الأمة على أن اليمين مشروعة ، وحكمها ثابت ، وأنه يجب العمل بها ، [ي ٩٠/٩ ف ١٣/١٤٩ ج ٤/٢٣٢] .

- مؤيد اليمين

ر : كفارة اليمين

٤٥٣٨ - أنواع اليمين

الإجماع على أن اليمين على ثلاثة أنواع : منعقدة ، ولغو ، وغموس . [ج ٤/٢٣٣ ب ١/٣٩٥ ك ٢٧٠/٢١٠] .

- النذر بمعنى اليمين

(٤٠٥٨)

- الإيلاء يمين

(٤٧٢)

٤٥٣٩ - اليمين المنعقدة

هي ما يمكن فيها البرّ، والحنث، وذلك بأن يحلف على أمر مستقبل يمكن، وهي توجب الكفارة، وعلى ذلك الإجماع. [ج٤/٢٣٤ ك٢٧٠/٢١].

٤٥٤٠ - ما تنعقد به اليمين

اتفق الفقهاء على أنه لا يُحَلَّف إلا بالله، وذاته، وصفاته وأسمائه الحسنی.

واشترط الشافعية نية اليمين في الحلف بالصفات، فإن لم تكن نية، فلا كفارة، ونقل عن الشافعي أن النية تكون في الصفات التي يصح إطلاقها على الله سبحانه وتعالى، وعلى غيره. أما ما لا يطلق إلا على الله، فإن اليمين تنعقد به، وتجب الكفارة إذا حنث. واستثنى أبو حنيفة: علم الله، وحق الله، فلم يره يميناً.

وإن قال: أقسم بالله، أو أشهد بالله، أو أعزم بالله، فهو يمين، سواء أنوى اليمين، أم أطلقه. وهو قول عامة الفقهاء.

واتفقوا على أنه إن قال: والله، أو تالله، أو بالله أنها يمين.

وإن قال: والذي نفسي بيده، أو نحوها من الكلام الدال على الذات، فلا خلاف في جواز اليمين، وانعقادها بذلك.

وإن اليمين المركبة من شرط، وجزاء، إذا تضمنت حثاً، أو منعاً، أو تصديقاً، فإنها يمين إجماعاً.

وإن قال: إذا حضت، أو طهرت، أو مرضت، أو برئت من المرض، فليس يميناً إجماعاً، إذ لا تشبه القسم بوجه من الوجوه. [ن٢٢٨/٨ مر ١٥٩ ب١/٣٩٤ ل ٢١١ ك٥ - ٢١١٤ ي ٢١١٧١ ش ٥١٣/٩، ١١٤/٧، ٧٤/٨ ف ٤٤٩/١١، ٤٥٣ (عن عياض، وابن هبيرة) ج٤/٢٥٦].

- الحلف بالله، وصفاته

(٤٥٤٠)

٤٥٤١ - الحلف بعهد الله ، وميثاقه

إذا قال : عليّ عهد الله ، وميثاقه ، وأراد بذلك اليمين ، فقد اتفقوا على أنه يمين ^(١) . [٢١٧] .

٤٥٤٢ - الحلف بغير الله

الحلف بغير الله ، وصفاته ، لا يجوز . وهو مجمع عليه ^(٢) .

وعليه ، فقد اتفقوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله ، كالنبي ، وانفرد أحمد في رواية ، فقال : تنعقد اليمين .

ولو حلف بالنجم ، والسماء ، والطارق ، وقال : نويت رب ذلك ، لم يكن عند العلماء يمناً .

واتفقوا على أن من حلف بحق زيد ، أو عمرو ، أو بحق أبيه ، فهو آثم ، ولا كفارة عليه . [ك٢١١٤٥٥ ي ٩/٩٩١] (عن ابن عبد البر) مر ١٥٨ ف ١١/٤٤٩ ، ٤٥٣ (عن ابن عبد البر) ن ٢٢٨/٨ (عن ابن عبد البر) .

٤٥٤٣ - الحلف بالقرآن

الحلف بالقرآن ، أو بآيات منه ، أو بكلام الله ، يمين منعقدة تجب الكفارة بالحنث فيها في قول عامة أهل العلم . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ليس بيمين ولا تجب به كفارة . [ي ٩/٥٠٨] .

٤٥٤٤ - حنث الحالف بالقرآن

من حلف بالقرآن ، أو بسورة منه ، فحنث ، لزمته بكل آية كفارة يمين ، وهو قول ابن مسعود ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ، فكان إجماعاً . [ي ٩/٥٢٠ م ١١٣٣] .

^(١) من حلف بعهد الله لا تكون يمناً باتفاق العلماء . [ف ١١/٤٦١] (عن الجوزي) .

وقد اختلف من نقل الاتفاق على ذلك ، ولعله أراد الشافعية ، ومع ذلك ، فالخلاف ثابت عندهم . وقد اعتبره يميناً ماله ، والأوزاعي ، والكوفيون ، والحسن ، والشمسي ، وطاوس ، وغيرهم ، [ف ١١/٤٦١] .

^(٢) ومراده بنقي الجواز ، الكراهة ، أعم من التحريم ، والتنزيه . لأنه قال في موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة ، منهي عنها ، لا يجوز لأحد الحلف بها . والخلاف موجود عند الشافعية ، وجزم ابن حزم بالتحريم [ف ١١/٤٤٩ ن ٢٢٨/٨] .

٤٥٤٥ - اليمين بالطلاق

أجمعت الأمة على أنه إن حلف بالطلاق ، فحنث في يمينه ، أن الطلاق لازم له ، وواقع^(١) . [ل ٢١٩ ك ٢٠٨٩١ ما ١٢٦٦] .

ر : كفارة الطلاق

٤٥٤٦ - اليمين بصيغة الحلف

لو قال بدل : أقسمت ، حلفت ، لم تتعقد يمينه اتفاقاً ، إلا إن نوى اليمين ، أو قصد الإخبار بأنه سبق منه حلف . [ف ٤٥٨ / ١١] .

٤٥٤٧ - اليمين المقيدة بوقت

إذا حلف لا يكلمه حيناً ، قيد ذلك بلفظه ، أو بنيته بزمان ، تقيده به . وإن أطلقه انصرف إلى ستة أشهر ، وهذا قول ابن عباس ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة .

ولو حلف أن يضرب عبده في غد ، فله أن يضرب العبد في غد ، أي وقت شاء منه ، وأنه يبر في يمينه بلا خلاف .

فإن أمكنه ضربه في الغد ، فلم يضربه حتى مضى الغد ، والحالف ، والعبد في الحياة ، فقد حنث بلا خلاف .

وإن حلف ألا يكلمه شهراً ، كان قد دخل رأس الشهر ، فإن آخره هو الذي يليه رؤية هلال الشهر الذي بعده ، وعليه الاتفاق . [ي ٥٢ / ١٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ حد ٢٥٤ / ٤] .

٤٥٤٨ - اليمين غير المقيدة بوقت

من حلف ليفعلن شيئاً ، ولم يُعين وقتاً بلفظه ، ولا بنيته ، فهو على التراخي بلا خلاف يعلم فيه ،

ولو حلف لا يكلم فلاناً أبداً ، أو الدهر ، فكلمه ساعة ، فإنه حانث بلا خلاف بين الجميع . [ي ٣٨٠ / ٧ هـ ٣١٧ / ٣] .

(١) لا يقضى بالطلاق على من حلف به ، فحنث ، وهو قول علي ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . [١٩٦٩م] .

٤٥٤٩ - تفسير الأسماء في اليمين

إن الأسماء التي لها مُسَمِّي واحد ، كالرجل ، والمرأة ، والإنسان ، والحيوان ، فهذه تنصرف اليمين إلى مسمّاه بغير خلاف .

فلو حلف أن لا يأكل لحماً ، ولم يرد لحماً بعينه ، فأكل من لحم الأنعام ، أو الصيد ، أو الطائر ، فإنه يحنث في قول علماء الأمصار .

أما الأسماء التي لها موضوع شرعي ، وموضوع لغوي ، كالوضوء ، والبيع ، فهذه تنصرف اليمين عند الإطلاق إلى موضوعه الشرعي دون اللغوي ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ي ٧٦/١٠ - ٧٧ ، ٧٨] .

٤٥٥٠ - الحلف بترك الكلام

أجمعوا على أن من حلف ألا يتكلم ، فتكلم بأية لغة كانت ، فإنه يحنث . [ما ١٢٧] .

٤٥٥١ - أثر نية الحالف في اليمين

من حلف من غير استحلاف ، ومن غير تعلّق حقّ بيمينه ، فإن له نيته ، ويقبل قوله بالإجماع .

أما إذا حلف لغيره في حق ، أو وثيقة متبرعاً ، أو بقضاء عليه ، فإنه يحكم عليه بظاهر يمينه ، سواء أحلف متبرعاً باليمين ، أم باستحلاف . وهذا لا خلاف فيه .

ولو ادّعى رجل على رجل حقاً ، فحلفه القاضي ، فحلف ، وورّى ، فنوى غير ما نوى القاضي انعقدت يمينه على ما نواه القاضي ، ولا تنفعه التورية . وهذا مجمع عليه . [ن ٢١٩/٨ ، (عن عياض) ب ٤٠٣/١ ي ٥٣٩/٩ ، ٥٤٠ ، ش ١٢٥/٧ ، ١٢٦ (عن عياض) ف ٤٨٤/١١ (عن النووي)] .

٤٥٥٢ - التورية في اليمين

إن التورية في اليمين ، وإن كان لا يحنث بها ، فلا يجوز فعلها ، حيث يبطل بها حق المستحلف . وهذا مجمع عليه .

فإن وريّ، ليقطع به حق غيره، فقد أثم بلا خلاف. [ش ١٢٦/٧، ١٢٧، ٢١٩/٨ (عن النووي)].

(٤٥٥١)

٤٥٥٣ - شمول اليمين

من حلف ليدخلن داراً، أو يفعل شيئاً، لم يبرّ إلا بفعل جميعه، والدخول إليها بجملته بلا اختلاف بين أهل العلم.

ولو حلف لا يدخل دار زيد، فدخل دار عبده، فقد حنث، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، ولا يعلم فيه خلاف.

ولو حلف: لا دخلت مسكن زيد، حنث بدخول الدار التي يسكنها بلا خلاف. [ي ٤١/١٠، ٤٢].

٤٥٥٤ - حكم الاستثناء في اليمين

الإجماع على صحة الاستثناء في اليمين. [ج ٢٤٠/٤، ك ٢١٠٣٧].

٤٥٥٥ - معنى الاستثناء في اليمين

إن إجماع العلماء على أن الاستثناء هو قول الحالف: إن شاء الله، مع يمينه [ي ٥٢٧/٩].

٤٥٥٦ - اليمين التي يدخلها الاستثناء

اتفقوا على دخول الاستثناء في كل ما يحلف به، إلا الأوزاعي، فإنه قال: لا يدخل في الطلاق، والعتق، والمشي إلى بيت الله، وكذا جاء عن طاوس. وعن مالك مثله، وعنه إلا المشي إلى بيت الله، وقال الحسن، وقتادة، وابن أبي ليلى، والليث: يدخل في الجميع إلا الطلاق، وعن أحمد: يدخل في الجميع إلا العتق. [ف ٥١٠/١١].

٤٥٥٧ - صفة الاستثناء في اليمين

اتفقوا على أن من حلف باسم من أسماء الله عز وجل، ثم قال بلسانه: إن شاء الله، أو إلا أن يشاء الله، أو نحو ذلك، متصلاً بيمينه قبل تمام لفظه

باليمين ، أنه لا كفارة عليه ، ولا يحنث إن خالف ما حلف عليه متعمداً ، أو غير متعمد . [مرآة ١٥٩ ك ٢١٠٣٦] .

٤٥٥٨ - شرائط الاستثناء في اليمين

أجمعوا على أنه إذا اجتمع في الاستثناء ثلاث شرائط : أن يكون متصلاً باليمين ، وملفوظاً به ، ومقصوداً من أول اليمين ، أنه لا ينعقد معه اليمين .

وإن النية لا تكفي في الاستثناء ، ولا بد من اللفظ ، وهو قول العلماء كافة ، إلا ما حكى عن بعض المالكية من صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ . [ب ٣٩٩/١ ي ٥٢٨/٩ ش ١٢٨/٧ - ١٢٩ ف ٣٥٩/٦] .

٤٥٥٩ - أثر الاستثناء في اليمين

أجمع المسلمون على أن قول الحالف : إن شاء الله ، يمنع انعقاد اليمين بشرط أن يكون متصلاً باليمين .

واتفقوا على أن من قال : لا أفعل كذا ، إن شاء الله ، وقصد التبرك فقط ، ففعل ما حلف على تركه ، فإنه يحنث ، وإن قصد الاستثناء فإنه لا يحنث . [ش ١٢٧/٧ (عن عياض) م ١١٢٥ ي ٥٢٧/٩ ب ٣٩٩/١ ف ٣٥٩/٦ ، ٥١٠ ن ٢٢٠/٨ (عن ابن العربي)] .

٤٥٦٠ - حصول المخلوف عليه

من حلف أن لا يتزوج ، ولا يتطبّب ، ولا يتطهر ، فاستدام على ذلك ، لم يحنث في قولهم جميعاً .

وإن حلف أن يضرب شخصاً عشرة أسواط ، فضربه عشر ضربات بسوط واحد فقد برّ يمينه بغير خلاف .

وإن حلف لا يساكن فلاناً « وكانا في دار واحدة حال اليمين ، فخرج أحدهما منها ، وقسماهما حجرتين ، وفتح لكل واحدة منهما باباً » وبينهما حاجز ، ثم سكن كل واحد منهما في حجرة لم يحنث ، وإن تشاغلا ببناء الحاجز بينهما ، وهما متساكنان حنث ، وهذا قول الشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف .

وإن حلف بالطلاق أن لا يأكل ثمرة ، وتحقق أنه لم يأكلها ، فلا يحنث بغير خلاف .

أما إن تحقق أكلها ، فقد حنث بلا خلاف بين أهل العلم .
وإن حلف لا يضرب امرأته ، فلطمها ، أو لكمها ، أو ضربها بعضاً ، أو غيرها ، فقد حنث بلا خلاف .

وقد أجمعوا على أن من حلف ألا يأكل طعاماً ، ولا يشرب شراباً ، فذاق شيئاً من ذلك ، ولم يدخل حلقه ، أنه لا يحنث . [ي/٩/٥٣٧ ، ١٠/٣٧ - ٣٨ ، ٤٥ ، ٨٢ - ٨٣ ، ٨٤ ما ١٢٦٦] .

٤٥٦١ - تغير صفة المحلوف عليه

من حلف على شيء ، فتغيرت صفته ، كما لو حلف أن لا يأكل لحماً ، فشوي ، أو طبخ ، ونحوه ، فإنه لا يحنث بلا خلاف يعلم فيه [ي/١٠/٦٧] .

٤٥٦٢ - وقوع المحلوف عليه بغير إرادة الخالف

من حلف أن لا يدخل داراً ، فحُمِل ، فأدخل إليها ، ولم يمكنه الامتناع ، لم يحنث ، وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، بلا خلاف يعلم فيه . [ي/١٠/٣٩] .

٤٥٦٣ - الظن بصحة المحلوف عليه

أجمع المسلمون على أن من حلف على شيء يظنه كما حلف ، فلم يكن كذلك ، فلا كفارة عليه . [ك/٤٤٤٤ ٣٨٣٤ ي/٩/٥٠١ (عن ابن عبد البر)] .

٤٥٦٤ - الحنث بعد تحقق المحلوف به

إذا حلف بالطلاق : لا كلمتُ فلاناً ، ثم طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثم كلمه ، لم يحنث في قول عامة أهل العلم ، إلا ابن أبي ليلى ، فقال : يحنث . [ي/١٠/٤٣٢] .

٤٥٦٥ - الصديق في اليمين على ما مضى

الإجماع على أنه لا كفارة في يمين كانت على ما مضى هو صادق فيه . [ي/٩/٥٠٢] .

٤٥٦٦ - متى يحنث في العقود

إن حلف : لا يتزوج ، حنث بمجرد الإيجاب ، والقبول الصحيح بلا خلاف يعلم .

وإن حلف : لا يبيع ، أو لا يتزوج ، فأوجب البيع والنكاح ، ولم يحصل القبول ، فإنه لا يحنث ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، ولا يعلم فيه خلاف . [ي/٩/٥٣٣] .

٤٥٦٧ - وقوع جزاء اليمين على الغير

إن قال : إن فعلتُ كذا ، فمال فلان صدقة ، أو فعلى فلان حجة ، أو فمال فلان حرام عليه ، أو هو بريء من الإسلام ، أو أشباه هذا ، فليس بيمين ، ولا تجب به كفارة بلا خلاف يعلم بين أهل العلم . [ي/٩/٥٢٤] .

٤٥٦٨ - تملك المحلوف عليه بعد الحلف

من حلف على شيء ليس في ملكه ، كما لو قال : والله لئن ركبت هذا البعير ، لأفعلن به هذا ، ولم يكن يملك البعير ، فلو ملكه ، وركبه ، فإنه يحنث بلا خلاف .

ومن حلف : لا فارق خصمه ، حتى يوفيه ، ولم يقل : حقه . فإنه يبر بأخذ العوض اتفاقاً . [ف/١١/٤٧٨ ج٤/٢٥٤] .

٤٥٦٩ - العدول عن اليمين إلى خير

من حلف على فعل شيء ، أو تركه ، وكان الحنث خيراً من التماسه على اليمين ، استحَب له الحنث ، وتلزمه الكفارة ، وهذا متفق عليه . [ش/٧/١١٨ ، ٣٣٢/٨] .

٤٥٧٠ - اليمين اللغو

اتفق العلماء على أن اليمين اللغو هي التي تمر على اللسان في عرض الحديث من غير قصد إليها ، ولا معتقد بها ، ولا كفارة فيها .

وهي لا تكون عند جماعة العلماء إلا في الماضي . [ل/٢١٢ ك٢١٠٢٧ - ٢١٠٣٨ ي/٩/٥٠٠ ، ٥٠١] .

٤٥٧١ - ما في اليمين الغموس

اليمين الغموس لا كفارة فيها باتفاق الصحابة^(١). [ل ٢١٢ ف ٣٧١/١١] (عن محمد بن نصر المروزي ، وابن المنذر ، وابن عبد البر) م ١١٢٣ (عن البعض) .

٤٥٧٢ - اليمين في الدعوى

الإجماع على أن اليمين إنما شرعت لقطع الخصومة في الحال ، وأنه لا يُستَحَقُّ بها شيء . [جـ ٤٠٤/٤ ك ٣٨٣٣٨ (عن الشافعي)] .

٤٥٧٣ - القضاء قبل اليمين

الإجماع على أن الأيمان المشروعة لا تجوز للحاكم الحكم قبلها ، فإذا حكم لم يصح حكمه . [ي ٢٣/٨] .

٤٥٧٤ - ما يُشَرَّع فيه اليمين في القضاء

اتفقوا على أن اليمين تُشَرَّع في دعوى الأموال ، أو ما كان المقصود منها المال . [مر ٥٤ ي ٣٠٢/١٠] .

(١٠٩٩)

٤٥٧٥ - صيغة اليمين في القضاء

اتفقوا على أن من حلف في جامع البلدة ، قائماً ، حاسراً ، مستقبل القبلة ، بأمر الحاكم الذي يجوز حكمه ، بالله الذي لا إله إلا هو ، الطالب ، الغالب ، الذي يعلم من السرِّ ما يعلم من العلانية^(٢) ، على البتِّ ، فإنها يمين ينقطع بها عن الطلب .

^(١) روي عن ابن مسعود قوله : كنا نعد الذنب لا كفارة له اليمين الغموس ، أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ، ليقطعه . . ولا مخالف من الصحابة .

وهذه الرواية منقطعة لا تصح . [م ١١٢٣] .

^(٢) كلهم مجمعون على أن اليمين التي تسقط الدعوى ، أو تثبتها ، هي اليمين بالله الذي لا إله إلا هو . [ب ٤٥٧/٢] .

وإن اليمين المشروعة التي يبرأ بها المطلوب ، مسلماً كان ، أو كافراً ، هي اليمين بالله في قول عامة أهل العلم ، إلا مالكا ، فقال : أحب أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو . [ي ٢٩٠/١٠ م ١٧٨٤] .

وقد أجمع العلماء على أن من وجبت له يمين على آخر في حق عليه ،
أنه لا يحلف إلا بالله ، فلو حلف بغيره ، وقال : نويت رب المحلوف به ، لم يكن
ذلك يميناً . [مر ٥٤ ف ١١ / ٤٥٣] .

(٤٥٥١ - ٤٥٥٢)

- اليمين أمام غير الحاكم

(٤٥٨٢)

٤٥٧٦ - تغليظ اليمين

تغليظ اليمين بالزمان ، والمكان ، والألفاظ غير واجب في حق المسلم بلا
خلاف بين أهل العلم .

أما غير المسلم ، فلم يختلفوا في جواز التغليظ بحقه ^(١) . [ي ١٠ / ٢٩٣ ،
٢٩٤ ن ٣١١ / ٨ (عن رسلان)] .

٤٥٧٧ - اليمين بالمُصَحَّف

اليمين بالمُصَحَّف لم يوجبه أحد . وما نقل عن بعض القضاة من
تغليظ اليمين بإحضار المُصَحَّف ، فهو مخالف لما فعله رسول الله (ﷺ)
وأصحابه . [ي ١٠ / ٢٩٥ (عن ابن المنذر)] .

٤٥٧٨ - توجيه اليمين للمدعي عليه

أجمعت الأمة على أن اليمين تُوجَّه للمدعي عليه إذا أنكر الدعوى .
وقد أجمعوا على أن اليمين تلزم المنكر في المعاوضات المالية .
وإذا اتحد الحق ، والمستحق ، فاليمين واحدة إجماعاً . [م ٢٢٤١ / ٢٣٣
ت ٢١ / ٥ ي ٢١٥ / ١٠ ج ٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٦] .

^(١) إن صح الإجماع ، فذاك عند من يقول بحجيته . وإن لم يصح ، فغاية ما يجوز التغليظ به هو ماورد في
الحديث من التغليظ باللفظ ، مثل أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ، ونحوه .
وأما التغليظ بزمان معين ، أو مكان معين على أهل الذمة ، مثل أن يطلب منه أن يحلف في
الكنائس ، أو نحوها ، فلا دليل على ذلك . [ن ٣١١ / ٨] .

٤٥٧٩ - لاعبرة لشخص الحالف

أجمعت الأمة على أن مسلماً ، برأ ، فاضلاً ، عدلاً ، ولو أنه أحد الصحابة ، ادعى مالاً على يهودي ، أو نصراني ، ولا بينة له ، أن اليهودي أو النصراني ، يبرأ من ذلك المال بيمينه ، وأن الكافر ، لو ادعى ذلك على المسلم ، لوجب الحلف عليه . [م ٢٢٤١] .

٤٥٨٠ - أين يحلف المدعي عليه

إن القاضي حيث استحلف المدعي عليه في عمله ، وبلد قضائه ، جاز بلا خلاف بين اهل العلم . [ي ٢٩٥/١٠ (عن ابن العاص)] .

٤٥٨١ - أثر يمين المدعى عليه في الدعوى

اتفقوا على أن المدعى عليه ، إن حلف بأن ذلك الحق المدعى به ليس عليه ، فإن الدعوى تبطل باليمين . [ب ٥٦/٢ م ١٧٨٣] .

٤٥٨٢ - الحلف من غير استحلاف

اتفقوا على أن من حلف لخصم دون أن يحلفه حاكم ، أو من حكماء على أنفسهما ، لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب^(١) . [مر ٥٤] .

٤٥٨٣ - الحلف لأكثر من خصم

إن كان الحق لجماعة ، فحلف لجميعهم يميناً واحدة بغير رضاهم ، لم تصح يمينه ، وهذا لا يعلم فيه خلاف . [ي ١٧٢/١٠ ، ١٧٣] .

٤٥٨٤ - تعلق اليمين بالحالف ، وبحقه

لا خلاف في أن أحداً لا يحلف في حق ليس له فيه مدخل .

وعليه ، فإن من قال : إنك غصبتي ، وزيداً ، ديناراً ، فإنه إنما يحلف في حقه من الدينار لا في حق زيد بلا اختلاف . [م ٢٢٤١] .

(١) قال ابن تيمية : قد نص أحمد على أنه إذا رضي بيمين خصمه ، فحلف له لم يكن له مطالبته باليمين بعد ذلك . [٥٤] .

٤٥٨٥ - متى ترد اليمين على المدعى

من ادعى على رجل مالا ، ولا بينة له ، فأنكر المدعى عليه ، وأبى أن يحلف ، رُدَّت اليمين على المدعي ، وحلف على أن له الحق عند المدعى عليه ، فإن حقه يثبت على صاحبه بلا خلاف فيه عند أحد من الناس ، ولا في بلد من البلدان^(١) . [م ١٧٨٣ (عن مالك) ك ٣١٧٩٩ - ٣١٨٠٠ (عن مالك) ج ٤/٤٠٩] .

٤٥٨٦ - عقوبة النكول عن اليمين

الإجماع على أن النكول عن اليمين لا حد فيه . [ج ٤/٤١١] .

٤٥٨٧ - اليمين لتعزيز البينة

إذا طُلب من المدعي تأكيد بينته بيمينه ، لزمته ، وهو فعل علي ، ولم ينكر . [ج ٤/٤١٠] .

- تكليف الشاهد باليمين

(٢١٣١)

- الأيمان في القسامة

ر: قسامة

يهود

ر: كتابي

يوم القيامة

ر: بعث

^(١) خفي عليه قضاء أهل العراق بالنكول . وما كان رد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب منه في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله (ﷺ) . [م ١٧٨٣] .

المصادر

أ - مراجع المقدمة

- ١ - الإحكام في أصول الأحكام
سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي
مطبعة المعارف بمصر - سنة ١٩١٤ م
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام
أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري
مكتبة الخانجي - مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ
- ٣ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول
محمد بن علي بن محمد الشوكاني
مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ
- ٤ - أصول الفقه
علي بن محمد البزدوي
بشرح عبد العزيز البخاري المسمى : كشف الأسرار
طبعة الرويزوي - سنة ١٣٠٧ هـ
- ٥ - أصول الفقه
محمد أبو زهير
دار الاتحاد العربي للطباعة - القاهرة
- ٦ - إفاضة الأنوار على متن أصول المنار
محمد علاي الدين الحصني
بشرح محمد بن عابدين المسمى : نسمات الأسحار
طبع في الأستانة - سنة ١٣٠٠ هـ

٧ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول

الشيخ منصور علي ناصف

دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثالثة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م

٨ - التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية ، والشافعية

كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن

همام الدين الاسكندري

بشرح محمد أمين المعروف بأمرير بادشاه المسمى : تيسير التحرير

طبعة البابي الحلبي - مصر - سنة ١٣٥١هـ

٩ - تيسير التحرير

ر: المرجع رقم ٨

١٠ - حاشية التفتازاني

ر: المرجع رقم ٢١

١١ - حاشية الجرجاني

وعليها حاشية الهروي

ر: المرجع رقم ٢١

١٢ - حاشية الهروي

الشيخ حسن الهروي

ر: المرجع رقم ٢١

١٣ - الرسالة

محمد بن إدريس الشافعي

تحقيق أحمد محمد شاكر

مطبعة البابي - الطبعة الأولى - سنة ١٩٤٠م

١٤ - رسالة في أصول الفقه

محيي الدين محمد بن عربي الأندلسي

مطبوع مع مجموعة رسائل في أصول الفقه

المطبعة الأهلية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٤هـ

١٥ - روض الناظر، وجنة المناظر

موفق الدين أحمد بن قدامة المقدسي

بشرح عبد القادر بدران المسمى : نزهة الخاطر العاطر

المطبعة السلفية - مصر - سنة ١٣٤٢هـ

١٦ - شرح العضد على مختصر المنتهى

ر: المرجع رقم ٢١

١٧ - علم أصول الفقه

عبد الوهاب خلاف

دار القلم - الكويت - الطبعة التاسعة سنة ١٩٧٠م

١٨ - فواتح الرحموت

ر: المرجع رقم ٢٤

١٩ - كتاب السنة

أبو بكر بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني

تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

نشر المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٢٠ - كشف الأسرار

ر: المرجع رقم ٤

٢١ - مختصر المنتهى

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن
الحاجب المالكي بشرح القاضي عضد الملة ، والدين : عبد الرحمن بن
أحمد الإيجي .

وعلى الشرح حاشية سعد الدين التفتازاني

وحاشية السيد الشريف الجرجاني

وعلى حاشية الجرجاني حاشية الشيخ حسن الهروي

مطبعة بولاق - الطبعة الأولى - سنة ١٣١٦هـ

٢٢ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل

عبد القادر بدران

إدارة الطباعة المنيرية - مصر

٢٣ - المستصفى من علم الأصول

أبو حامد محمد بن محمد الغزالي

المطبعة الأميرية ببولاق - سنة ١٣٢٢هـ

٢٤ - مسلم الثبوت

محب الله بن عبد الشكور

بشرح محمد بن نظام الدين الأنصاري المسمى : فواتح الرحموت

مطبوع مع المرجع رقم ٢٣

٢٥ - مصادر التشريع الإسلامي ، ومناهج الاستنباط

محمد أديب صالح

المطبعة التعاونية - سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م

٢٦ - المصنف

أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

نشر المجلس العلمي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

٢٧ - المعتمد في أصول الفقه - وزيادات المعتمد - والقياس الشرعي

أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي

تحقيق : محمد حميد الله ، وأحمد بكير ، وحسن حنفي

نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق - سنة ١٩٦٥ م

٢٨ - مقدمة في نكت من أصول الفقه

أبو بكر بن الحسين بن فورك الأصبهاني الشافعي

مطبوع مع المرجع رقم ١٤

٢٩ - منهاج العقول

ر : المرجع رقم ٣٠

٣٠ - منهاج الوصول إلى معرفة على الأصول

ناصر الدين البيضاوي

المكتبة المحمودية - مصر

وعليه شرح محمد بن الحسن البدخشي المسمى : منهاج العقول ..

وشرح جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي المسمى : نهاية السؤل ..

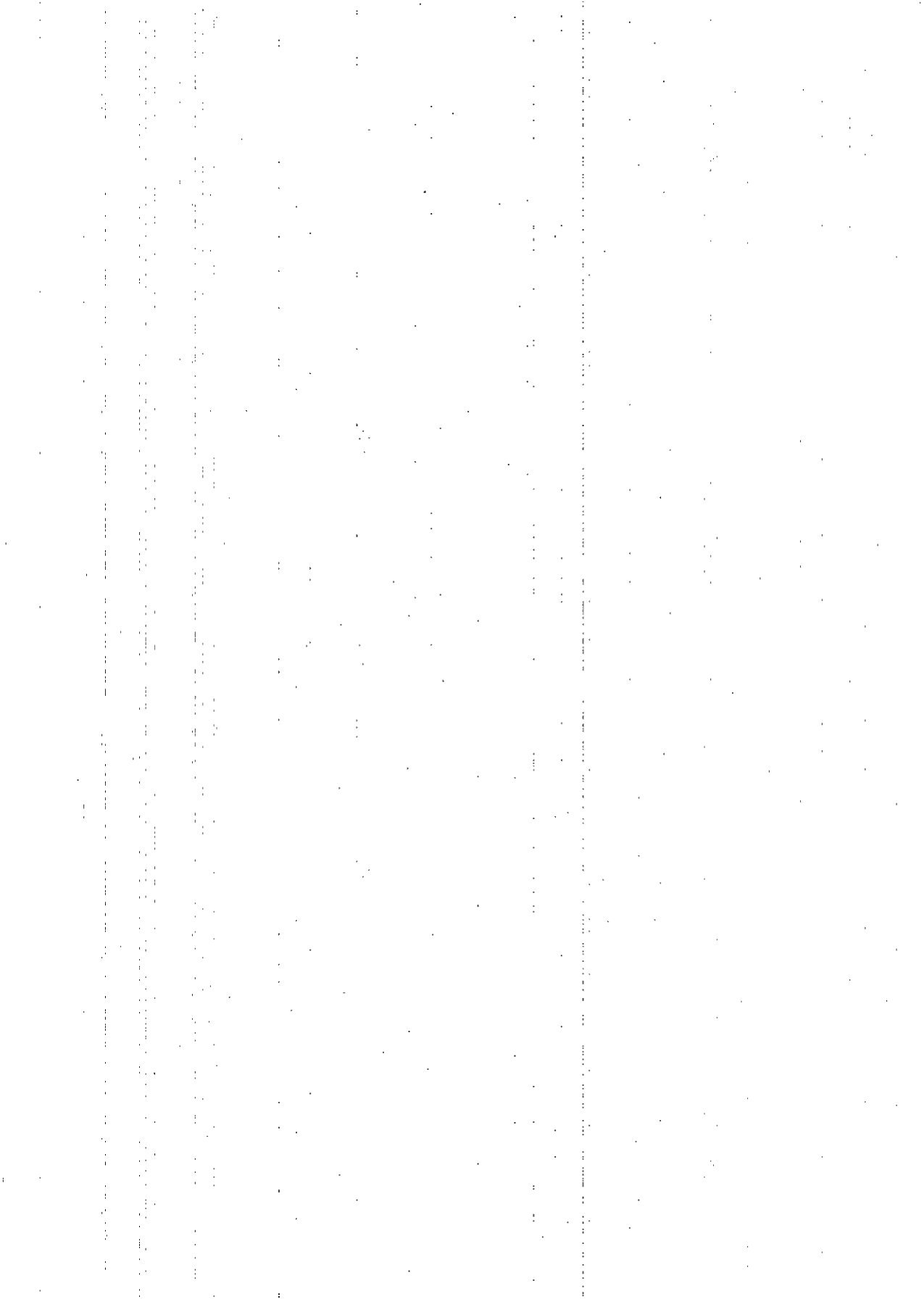
مطبعة صبيح - مصر

٣١ - موسوعة جمال عبد الناصر

كلمة [إجماع]

٣٢ - نزهة خاطر العاطر

ر : المرجع رقم ١٥



ب - مراجع الموسوعة

١ - الإجماع

محمد بن إبراهيم بن المنذر

تحقيق عبد الله عمر البارودي

مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٢ - اختلاف العلماء

أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي

تحقيق السيد صبحي السامرائي

عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣ - اختلاف الفقهاء

أبو جعفر محمد بن حرير الطبري

القسم المطبوع منه :

أ - ما تحتويه نسخة المكتبة الخديوية من الكتاب المذكور . صححه الدكتور

فريدريك كرن الألماني ، وجعله في قسمين .

الطبعة الأولى - مصر - سنة ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م

ب - كتاب الجهاد ، وكتاب الجزية ، وأحكام المحاربين

نشره يوسف شخت

مكتبة بريل في مدينة ليدن - سنة ١٩٣٣م

٤ - الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ

من معاني الرأي ، والآثار

لابن عبد البر

تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي

دار الوعي

دمشق - بيروت

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣

حلب - القاهرة

٥ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار

أحمد بن يحيى المرتضى

دار الحكمة اليمانية - صنعاء - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

٦ - بداية المجتهد ، ونهاية المفتصد

أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي

المكتبة التجارية الكبرى - مصر

٧ - تهذيب الآثار ، وتفصيل الثابت عن رسول الله (ﷺ) من الأخبار

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري

تحقيق محمود محمد شاكر

مطبعة المدني - القاهرة - ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م^(١)

٨ - سنن الترمذي

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

^(١) هذا الكتاب مؤلف من :

مسند ابن عباس في مجلدين

مسند عمر بن الخطاب في مجلدين .

مسند علي بن أبي طالب في مجلد واحد .

وقد جعلت لكل مجلد رقما :

١ - للقسم الأول من مسند ابن عباس .

٢ - للقسم الثاني من مسند ابن عباس .

٣ - للقسم الأول من مسند عمر .

٤ - للقسم الثاني من مسند عمر .

٥ - لمسند علي .

طبعة بإشراف عزة عبيد الدعاس

مطابع الفجر الحديثة - حمص - الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م

٩ - شرح معاني الآثار

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

تحقيق محمد بن زهري النجار

دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٠ - صحيح مسلم

شرح أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي

مطبوع على هامش كتاب إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري

تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني

الطبعة السابعة - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - ١٣٢٣هـ

١١ - فتح الباري بشرح البخاري

شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني المعروف بابن حجر

المطبعة البهية - مصر - سنة ١٣٤٨هـ

١٢ - المجموع شرح المذهب

أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي

الناشر: زكريا علي يوسف

مطبعة العاصمة - القاهرة

١٣ - المحلى

أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري

تصحیح الدكتور محمد خليل هراس

مطبعة الإمام - مصر

١٤ - مراتب الإجماع في العبادات ، والمعاملات ، والاعتقادات

أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري

مكتبة القدسي - سنة ١٣٥٧هـ

١٥ - المغني

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

تصحيح الدكتور محمد خليل هراس

مطبعة الإمام - مصر

١٦ - نقد مراتب الإجماع

تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية

مطبوع بذييل مراتب الإجماع

١٧ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار

محمد بن علي بن محمد الشوكاني

الطبعة الأولى - المطبعة العثمانية المصرية - سنة ١٣٥٧هـ^(١)

^(١) استدركت بعض المسائل من الطبعة الأخيرة - نشر مكتبة البابي الحلبي ، ورمزت إليها بنجمة (●) .
تميزالها من الطبعة الأولى .

الفهارس

١ - الفهرس الهجائي

٢ - الفهرس الموضوعي

الفهرس الهجائي

- أ -			
٩٩	استعاذة	٨٢	إحصار
٩٩	استغفار	٨٢	إحياء الموات
٩٩	استقبال القبلة	٨٤	اختلاس
١٠١	استمناء	٨٥	أخرس
١٠٢	استنثار	٨٦	أدب
١٠٢	استنجا	٨٩	ادخار
١٠٤	إسراف	٩٠	أذان
١٠٥	إسلام	٩٤	ارتفاق
١٠٩	اسم	٩٦	إرث
١١٠	أسنان	٩٦	أرض
١١٠	أسير	٩٦	استئذان
١١٣	أشربة	٩٦	استبراء
١١٣	اصطناع	٩٦	استجداء
١١٤	أضحية	٩٧	استجمار
١١٩	اضطرار	٩٧	استحاضة
١١٩	أطعمة	٩٨	استحداد
١٢٦	أظفار	٩٨	استحسان
١٢٦	اعتكاف	٩٨	استخارة
١٣٠	أعمى	٩٨	استعساء
١٣١	إغماء	٩٩	استسقاء
١٣٢	إفتاء	٩٩	استصناع
١٣٣	إفلاس	٩٩	استطابة
٤٥	آل البيت	٤٦	آنية
٤٧	أب	٤٧	إبار
٤٧	إباق	٤٨	إبراء
٤٩	إبراء	٤٩	إبليس
٤٩	ابن	٤٩	ابن السبيل
٥٠	إثبات	٥٠	إجارة
٥٠	إجتهاد	٥٥	أجرة
٥٦	إجماع	٥٧	إجهاض
٥٨	أحباس	٦٠	احتصار
٦٠	احتكار	٦٠	احتلام
٦٠	إحداد	٦٠	إحرام

٢١٤	تدبير	١٦١	أوقية	١٣٣	إقالة
٢١٨	تذكية	١٦١	إيلاء	١٣٣	إقامة الصلاة
٢١٨	تراويح	١٦٣	أيمان	١٣٥	إقرار
٢١٨	ترجمة	١٦٣	إيمان	١٣٩	إكراه
٢١٨	تركة	- ب -		١٤٠	أكل
٢١٩	تسري	١٦٧	بدعة	١٤٢	ألبسة
٢٢٥	تسليف	١٦٧	برقع	١٤٣	الله جل جلاله
٢٢٦	تسمية	١٦٧	بسملة	١٤٧	إماء
٢٢٦	تصوير	١٦٧	بعث	١٤٧	إمامة
٢٢٦	تطوع	١٦٨	بغاة	١٤٧	إمامة الصلاة
٢٢٦	تعزير	١٧١	بلوغ	١٥١	أمان
٢٢٨	تعويض	١٧١	البيت الحرام	١٥٤	أمانة
٢٢٨	تفريق	١٧١	بيت المقدس	١٥٤	امرأة
٢٣١	تفسير	١٧٢	بيع	١٥٤	الامر بالمعروف
٢٣١	تفليس	٢٠٩	بيعة	١٥٥	أم
٢٣٣	تقليد	٢٠٩	بينات	١٥٥	أموال
٢٣٣	تقليم	- ت -		١٥٥	أم ولد
٢٣٤	تكبير	٢١٣	تأديب	١٥٧	إناء
٢٣٤	تكبير	٢١٣	تجارة	١٥٧	انتحار
٢٣٧	تكفين	٢١٣	تجسس	١٥٨	إنجيل
٢٣٩	تكليف	٢١٤	تجسس	١٥٨	إنسان
٢٤٠	تلاوة	٢١٤	تحكيم	١٦٠	أهل البغي
٢٤٠	تلبية	٢١٤	تحية	١٦٠	أهل البيت
٢٤٠	تمثال	٢١٤	تحية المسجد	١٦٠	أهل الحرب
٢٤٠	تملك	٢١٤	تخلي	١٦٠	أهل الذمة
٢٤٠	تناسخ	٢١٤	تداوي	١٦١	أهل الكتاب

٢٦٦	حربي	٢٧٨	جنب	٢٤٠	توبة
٢٧٠	حرم	٢٧٩	جن	٢٤٢	توراة
٢٧٠	حرير	٢٧٩	جنة	٢٤٣	توكل
٢٧١	حساب	٢٨١	جنون	٢٤٣	تيمم
٢٧١	حسد	٢٨٣	جنين	- ث -	
٢٧١	حضانة	٢٨٤	جهاد	٢٥٣	ثمار
٢٧٢	حكومة	٢٩١	جهاز	٢٥٣	ثمن
٢٧٣	حلف	٢٩١	جهالة	٢٥٤	ثياب
٢٧٣	حلي	٢٩٢	جورب	- ج -	
٢٧٤	حمل	- ح -	٢٥٧	جار	
٢٧٤	حمى	٢٩٥	حامل	٢٥٧	جائزة
٢٧٤	حوالة	٢٩٥	حبس	٢٥٧	جاسوس
٢٧٦	حوض	٢٩٦	حجاب	٢٥٧	جبيرة
٢٧٦	حول	٢٩٦	حجب	٢٥٧	جد
٢٧٦	حيض	٢٩٦	حج	٢٥٨	جدة
٢٨١	حيوان	٣٢٥	حجر	٢٥٨	جراح
- خ -		٣٢٨	حداد	٢٧٠	جرموق
٣٩٣	ختان	٣٢٨	حد	٢٧٠	جراء الصيد
٣٩٣	خراج	٣٣٥	حد الحرابة	٢٧٠	جزية
٣٩٤	خصاء	٣٣٨	حد الزنى	٢٧٣	جعلالة
٣٩٥	خطأ	٣٤٨	حد السرقة	٢٧٤	الجمع بين الصلاتين
٣٩٥	خف	٣٥٧	حد شرب الخمر	٢٧٤	جمعة
٣٩٥	خلافة	٣٦٠	حد القذف	٢٧٥	جناثر
٤٠٤	خلع	٣٦٦	حدود	٢٧٥	جنابة
٤٠٦	خليفة	٣٦٦	حديث	٢٧٧	جنازة
٤٠٦	خمر	٣٦٦	حرابة	٢٧٨	جناية

٥٢٣	زكاة البقر	- ر -	٤٠٩	خنثى
٥٢٤	زكاة التجارة	٤٦٣	ربا	خنزير
٥٢٥	زكاة الثمار	٤٧٠	رجعة المطلقة	خوارج
٥٢٥	زكاة الذهب	٤٧٠	رحم	خيار
٥٢٧	زكاة الزروع والثمار	٤٧٠	رخصة	- د -
٥٣٠	زكاة الغنم	٤٧٠	ردة	دار
٥٣٢	زكاة الفضة	٤٧٤	رسالة	دار الإسلام
٥٣٤	زكاة الفطر	٤٧٥	رشوة	دار الحرب
٥٣٨	زنى	٤٧٥	رضاع	دجال
٥٣٩	زواج	٤٨٠	رقبى	درهم
٥٣٩	زوج	٤٨٠	رقيق	دعاء
٥٤٣	زوجة	٤٩٤	رقية	دعوى
- س -		٤٩٤	ركاز	دفن
٥٤٧	سؤال	٤٩٥	ركوع	دم
٥٤٧	سباق	٤٩٥	رمضان	دواء
٥٤٧	سب	٤٩٥	رمل	دولة
٥٤٨	سبي	٤٩٦	رمي	دين
٥٤٨	سجن	٤٩٦	رهن	دينار
٥٤٨	سجود	٥٠١	رواية	دية
٥٤٩	سجود التلاوة	٥٠١	روح	- ذ -
٥٥٠	سجود السهو	٥٠٢	رياء	ذبح
٥٥٣	سجود الشكر	٥٠٢	ري	ذكاة
٥٥٣	سحاق	- ز -		ذكر
٥٥٣	سحر	٥٠٥	زرع	ذمي
٥٥٤	سحور	٥٠٥	زكاة	ذهب
٥٥٤	سرقه	٥١٩	زكاة الإبل	ذو الرحم

٦٧٦	صلاة التطوع	٥٩١	شعر	٥٥٥	سعي
٦٧٩	صلاة الجماعة	٥٩٣	شعر	٥٥٧	سفر
٦٩١	صلاة الجمعة	٥٩٣	شغار	٥٦٠	سفه
٧٠١	صلاة الجنازة	٥٩٣	شفاعة	٥٦١	سكر
٧٠٧	صلاة الخوف	٥٩٤	شفعة	٥٦١	سلام
٧٠٨	صلاة الصبح	٥٩٨	شكر	٥٦٣	سلب
٧١٠	صلاة الظهر	٥٩٨	شهادة	٥٦٣	سلطان
٧١١	صلاة العشاء	٦١٢	شهر	٥٦٣	سلف
٧١٢	صلاة العصر	٦١٣	شهيد	٥٦٣	سلم
٧١٣	الصلاة على النبي	٦١٤	شورى	٥٦٨	سموم
٧١٣	صلاة العيدين	- ص -		٥٦٩	سنة
٧١٧	صلاة قيام الليل	٦١٧	صاع	٥٧١	سهو
٧١٨	صلاة الكسوف	٦١٧	صبي	٥٧٢	سواك
٧١٩	صلاة المريض	٦١٧	صحابه	٥٧٢	سيئة
٧١٩	صلاة المسافر	٦١٩	صداق	- ش -	
٧٢٣	صلاة المغرب	٦١٩	صدقة	٥٧٥	شتم
٧٢٤	صلاة النافلة	٦٢٠	صدقة	٥٧٥	شجر
٧٢٥	صلاة الوتر	٦٢٣	صدقة الفطر	٥٧٥	شرب
٧٢٦	الصلاة الوسطى	٦٢٣	صرف	٥٧٨	شرب
٧٢٦	صلح	٦٢٤	صغير	٥٧٩	شرط
٧٢٧	صنم	٦٣١	صفي	٥٧٩	شرك
٧٢٨	صورة	٦٣١	صلاة	٥٨٠	شركة
٧٢٨	صوم	٦٧٢	صلاة الاستخارة	٥٨٢	شركة العنان
٧٥١	صيام	٦٧٣	صلاة الاستسقاء	٥٨٢	شركة المضاربة
٧٥١	صيد	٦٧٤	صلاة تحية المسجد	٥٨٩	شركة المفاوضة
		٦٧٥	صلاة التراويح	٥٨٩	شريعة

٨٤٩	العينة	٨١٠	عبادة	- ض -	ضرر
- غ -		٨١١	عتق	٧٥٩	ضرورة
٨٥٣	غدر	٨٢٠	عته	٧٥٩	ضريبة
٨٥٣	غدر	٨٢١	عتيرة	٧٥٩	ضمان
٨٥٣	غرة	٨٢١	عدالة	٧٦٠	ضيافة
٨٥٣	غسل	٨٢١	عدة	٧٦٣	
٨٦٣	غسل الميت	٨٣٠	عرب	- ط -	طب
٨٦٧	غش	٨٣٠	عراف	٧٦٧	طريق
٨٦٧	غصب	٨٣٠	عرفة	٧٦٧	طعام
٨٧١	غلط	٨٣٠	عرية	٧٦٧	طلاق
٨٧١	غلول	٨٣٠	عشر	٧٦٧	طهارة
٨٧١	غناء	٨٣١	عصابة	٧٨٦	طهر
٨٧١	غنيمة	٨٣١	عصبة	٧٨٩	طواف
٨٧٩	غني	٨٣١	عطية	٧٨٩	طيب
٨٨٠	غيبة	٨٣١	عقد	٧٩٧	طيرة
- ف -		٨٣٢	عقوبة	٧٩٧	
٨٨٣	فتوى	٨٣٣	عقيقة	- ظ -	ظفر
٨٨٣	فرائض	٨٣٤	علم	٨٠١	ظلم
٨٨٣	فرعة	٨٣٤	عمد	٨٠١	ظهار
٨٨٣	فرق	٨٣٤	عمرة	٨٠٢	
٨٨٣	فسق	٨٣٨	عمري	- ع -	عارية
٨٨٥	فضة	٨٣٨	عمل	٨٠٧	عاشوراء
٨٨٥	فضولي	٨٤٣	عورة	٨٠٩	عاقلة
٨٨٦	فطر	٨٤٦	عول	٨٠٩	عامل
٨٨٦	فطرة	٨٤٧	عيب	٨١٠	عانة
٨٨٦	فقير	٨٤٧	عيد	٨١٠	

فَلَس	٨٨٧	قضاء الصوم	٩٥٥	كفارة الظهر	٩٨٦
فيء	٨٨٧	قضاء الفوائت	٩٥٥	كفارة القتل	٩٨٨
فيثة	٨٨٨	قطع الطريق	٩٥٧	كفارة النذر	٩٩٠
- ق -		قفاز	٩٥٧	كفارة اليمين	٩٩٠
قاص	٨٩٣	قَلَّة	٩٥٧	كفن	٩٩٤
قبر	٨٩٣	قمار	٩٥٨	كنز	٩٩٤
قبض	٨٩٥	قنوت	٩٥٨	كنيسة	٩٩٤
قبلة	٨٩٥	قود	٩٥٩	كنية	٩٩٤
قتال	٨٩٥	قياس	٩٥٩	كهانة	٩٩٤
قتل	٨٩٥	قيافة	٩٦٠	- ل -	
قدر	٩٠٠	قيامة	٩٦٠	لباس	٩٩٧
قدس	٩٠١	- ك -		لعان	١٠٠٢
قذف	٩٠١	كافر	٩٦٣	لعب	١٠٠٦
قرآن	٩٠١	كباثر	٩٦٨	لعن	١٠٠٦
قراض	٩١٨	كتابة	٩٦٨	لقب	١٠٠٦
قرض	٩١٨	كتابي	٩٦٨	لقطة	١٠٠٧
قرعة	٩٢٠	كذب	٩٧١	لقيط	١٠١٠
قريش	٩٢٠	كرامة	٩٧٣	لواط	١٠١٢
قرينة	٩٢١	كسب	٩٧٣	ليلة القدر	١٠١٣
قسامة	٩٢١	كسوف	٩٧٤	- م -	
قَسَم	٩٢٣	كعبة	٩٧٤	ماء	١٠١٧
قَسَم	٩٢٤	كفالة	٩٧٤	مائعات	١٠١٧
قسمة	٩٢٦	كفر	٩٧٨	مال	١٠١٧
قصاص	٩٢٩	كفارة	٩٨٣	مبارزة	١٠١٨
قصر الصلاة	٩٤٥	كفارة الصوم	٩٨٥	متعة الحج	١٠١٨
قضاء	٩٤٥	كفارة الطلاق	٩٨٦	متعة الطلاق	١٠١٨

١٠٧٧	ملاعنة	١٠٤٤	مسجد	١٠١٩	متعة النكاح
١٠٧٧	ملاهي	١٠٤٩	المسجد الأقصى	١٠١٩	مثقال
١٠٧٨	ملك	١٠٤٩	المسجد الحرام	١٠١٩	مجنون
١٠٧٨	ملكية	١٠٤٩	المسجد النبوي	١٠١٩	مجوس
١٠٨٥	منايدة	١٠٥٠	مسح	١٠٢١	محاربة
١٠٨٦	مناضلة	١٠٥٣	مسلم	١٠٢١	محاربون
١٠٨٦	مناقق	١٠٥٤	مسكر	١٠٢١	محاولة
١٠٨٦	منكر	١٠٥٤	مسكن	١٠٢٢	محرم
١٠٨٦	منى	١٠٥٤	مسكين	١٠٢٢	محلل
١٠٨٦	مهر	١٠٥٤	مشرك	١٠٢٢	محمد عليه السلام
١٠٩٢	موات	١٠٥٦	مصافحة	١٠٢٧	مخابرة
١٠٩٢	مواريث	١٠٥٦	مصحف	١٠٢٨	مخالعة
١١٣٠	موت	١٠٥٧	مصيبة	١٠٢٨	مدبر
١١٣١	موسيقى	١٠٥٧	مضاربة	١٠٢٨	المدينة المنورة
١١٣١	مولود	١٠٥٧	معاظة	١٠٢٩	مرأة
١١٣١	مياه	١٠٥٧	معاملة	١٠٣٥	مرض الموت
١١٣٨	ميت	١٠٥٧	معتوه	١٠٣٨	مرفق
١١٤٣	ميتة	١٠٥٧	معدن	١٠٣٩	مريض
١١٤٤	ميراث	١٠٥٨	معصية	١٠٤٠	مزابنة
١١٤٥	ميزان	١٠٦٢	مفقود	١٠٤٠	مزارعة
١١٤٥	ميقات	١٠٦٤	مفلس	١٠٤١	مزلفة
- ن -		١٠٦٤	مقبرة	١٠٤١	مسابقة
١١٤٩	نار	١٠٦٤	مكاتب	١٠٤٢	مسألة
١١٥٠	نافلة	١٠٧١	مكس	١٠٤٣	مسؤولية
١١٥٠	نبوة	١٠٧٢	مكة المكرمة	١٠٤٣	مسافر
١١٥٣	نبي	١٠٧٦	ملائكة	١٠٤٣	مساقاة

١٢٨٤	ولاية	١٢١١	نية	١١٥٣	نبيذ
١٢٨٦	ولد	- ه -		١١٥٤	نثار
١٢٨٦	وليمة	١٢١٧	هبة	١١٥٤	نخاسة
- ي -		١٢٢٣	هجرة	١١٦٠	نذر
١٢٩١	يتيم	١٢٢٤	هداية	١١٦٥	نرد
١٢٩٢	يد	١٢٢٤	هدنة	١١٦٥	نساء النبي
١٢٩٢	يمين	١٢٢٥	هدي	١١٦٦	نسب
١٣٠٤	يهود	١٢٣٢	هدية	١١٧١	نسخ
١٣٠٤	يوم القيامة	١٢٣٢	هذيان	١١٧٢	نسيان
		- و -		١١٧٢	نشوز
		١٢٣٥	واجب	١١٧٢	نصاري
		١٢٣٥	والدان	١١٧٢	نعل
		١٢٣٧	وتر	١١٧٢	نفاس
		١٢٣٧	وثني	١١٧٤	نفاق
		١٢٣٧	وديعة	١١٧٥	نفس
		١٢٤٠	وسق	١١٧٥	نفقة
		١٢٤٠	وصاية	١١٧٧	نفقة الحيوان
		١٢٤٣	وصية	١١٧٧	نفقة الرقيق
		١٢٥٢	وصي	١١٧٧	نفقة الزوجة
		١٢٥٢	وضوء	١١٨٠	نفقة القريب
		١٢٧١	وعد	١١٨١	نفقة المحبوس
		١٢٧١	وفاء	١١٨٢	نفل
		١٢٧١	وقاية	١١٨٢	نكاح
		١٢٧١	وقف	١٢١٠	نميمة
		١٢٧٦	وكالة	١٢١٠	النهى عن المنكر
		١٢٨٠	ولاء	١٢١١	نواقض الوضوء

الفهرس الموضوعي

لقد نشرنا الكلمات العنوانية ، وأعدنا نظمها منسقة بحسب موضوعها
 لبحسب ترتيبها الهجائي ، كما فعلنا في بنية الموسوعة . .
 فكان هذا الفهرس الموضوعي ، وكانت أبوابه موزعة كما يلي :

- | | |
|-------------------------------------|------------------------|
| ج - الالتزامات ، أو الحقوق | ١ - الأديان |
| الشخصية | ٢ - أصول الشريعة |
| د - العقود المسماة | ٣ - عالم الغيب |
| هـ - الحقوق العينية | ٤ - الإنسان |
| ١١ - الحقوق الجزائية | ٥ - الفطرة |
| ١٢ - أصول المحاكمات | ٦ - الطهارة |
| ١٣ - البينات | ٧ - العبادات : |
| ١٤ - الحقوق الدستورية | أ - الصلاة |
| ١٥ - الحقوق الدولية | ب - الزكاة |
| ١٦ - الاقتصاد ، ومصادر الدخل القومي | ج - الحج |
| ١٧ - الإيمان ، والكفارات | د - الصوم |
| ١٨ - الأخلاق ، والآداب | ٨ - الأدعية ، والأذكار |
| ١٩ - اللباس ، والزينة | ٩ - الأحوال الشخصية |
| ٢٠ - الملهي ، والفنون | أ - الزواج |
| ٢١ - الذبائح ، والأطعمة ، والأشربة | ب - الأهلية |
| ٢٢ - الرقيق ، وأحكامه | ج - الوصية ، والموارث |
| ٢٣ - المقاييس | ١٠ - الحقوق المدنية |
| ٢٤ - أحكام لأشخاص ، وأمكنة وأزمنة | أ - الأشخاص |
| | ب - الأموال |

الفهرس الموضوعي

١١٥٠	نبوة	٢٤٠	تلاوة	١ - الأديان
٤٧٤	رسالة	٥٦٩	سنة	إسلام
١١٥٣	نبي	٣٦٦	حديث	مسلم
٩٠٠	قدر	٥٧	إجماع	كفر
١٣٠٤	يوم القيامة	٩٥٩	قياس	كافر
١٦٧	بعث	٩٨	استحسان	أهل الكتاب
٣٧١	حساب	١١٧١	نسخ	يهود
١١٤٥	ميزان	٥٥	اجتهاد	توراة
٢٧٩	جنة	١٢٣٥	واجب	نصارى
٢٧٦	حوض	١٣٢	إفتاء	المجمل
١١٤٩	نار	٨٨٣	فتوى	كنيسة
٥٩٣	شفاعة	٢٣٣	تقليد	مجوس
٥٠١	روح	٤٧٠	رخصة	مشرک
٢٤٠	تناسخ	١٦٧	بدعة	وثني
٤١٦	دعاء	١١٩	اضطرار	فسق
٢٤٠	توبة	٧٥٩	ضرورة	نفاق
٤٩٤	رقية	٣ - عالم الغيب	١٦٧	بدعة
٩٧٣	كرامة	الله جل جلاله	١٤٣	٢ - أصول الشريعة
٥٥٣	سحر	إيمان	٥٨٩	شريعة
٤٩	إبليس	توكل	٩٠١	قرآن
٢٧٩	جن	هداية	٢٣١	تفسير
٩٩٤	كهانة	ملائكة	١٠٥٦	مصحف

٤٦	آنية	٤٢٤	دواء	٨٣٠	عراف
١٥٧	إناء	٢١٤	تداوي		٤ - الإنسان
١٢٥٢	وضوء	٧٦٧	طب	١٥٨	إنسان
١٠٢	استنثار	١٠٣٥	مرض الموت	١٥٤	امراة
١٢١١	نواقض الوضوء	٦٠	احتضار	١٠٢٩	مرأة
٨٥٣	غسل	١١٣٠	موت	١٥٥	أم
١٠٥١	مسح	١١٣٨	ميت	١٥٥	أم ولد
٢٤٣	تيمم	٢٣٧	تكفين	١٢٩٢	يد
١١٥٤	نجاسة	٢٧٧	جنازة	٢٨٣	جنين
٩٧	استجمار	٢٧٥	جناز	٣٧٤	حمل
٩٩	استطابة	٤٢٢	دفن	٢٩٥	حامل
١٠٢	استنجاء	٨٩٣	قبر	١١٧٢	نفاس
٢١٤	تخلي	١٠٦٤	مقبرة	١١٣١	مولود
٢٧٥	جناية		٥ - الفطرة	١٢٨٦	ولد
٢٧٨	جنب	٣٩٣	ختان	١٠٩	اسم
٤٢٣	دم	٨٠١	ظفر	١٠٠٦	لقب
٣٧٦	حيض	٢٣٣	تقليم	٩٩٤	كنية
٧٨٩	طهر	٥٩١	شعر	٦١٧	صبي
٩٧	استحاضة	٩٨	استحداد	٦٢٤	صغير
١١٧٢	نفاس	٥٧٢	سواك	٣٧١	حضانة
١١٣٨	ميت	٧٩٧	طيب	٤٧٥	رضاع
٨٦٣	غسل الميت	١١٨٢	نكاح	١١٠	أسنان
١١٤٣	مينة		٦ - الطهارة	٣٩٣	ختان
	٧ - العبادات	٧٨٦	طهارة	٣٩٤	خصاء
٨١٠	عبادة	١٠١٧	ماء	٤٠٩	خنثى
	أ - الصلاة	١١٣١	مياه	١٧١	بلوغ
٩٠	أذان	١٠١٧	مائعات	١٠٣٩	مريض

١١٣	إقامة الصلاة	١١٥٠	نافلة	٦٢٣	صدقة الفطر
٩٩	استقبال القبلة	٧٢٥	صلاة الوتر	١٢٦	اعتكاف
٢٣٤	تكبير	٧١٧	صلاة قيام الليل		د - الحج
٦٣١	صلاة	٦٧٤	صلاة تحية المسجد	٢٩٦	حج
٤٩٥	ركوع	٦٧٥	صلاة التراويح	٦٣	إحرام
٥٤٨	سجود	٦٧٢	صلاة الاستخارة	٢٤٠	تلبية
٦٧٩	صلاة الجماعة	٦٧٣	صلاة الاستسقاء	٧٨٩	طواف
١٤٧	إمامة الصلاة	٧١٨	صلاة الكسوف	٥٥٥	سعي
٧٠٨	صلاة الصبح	٥٥٣	سجود الشكر	٤٩٥	رمل
٧١٠	صلاة الظهر		ب - الزكاة	٨٣٠	عرفة
٧١٢	صلاة العصر	٥٠٥	زكاة	١٠١٨	متعة الحج
٧٢٦	الصلاة الوسطى	٥١٩	زكاة الإبل	٨٢	إحصار
٧٢٣	صلاة المغرب	٥٢٣	زكاة البقر	١٢٢٥	هدي
٧١١	صلاة العشاء	٥٢٤	زكاة التجارة	٢٧٠	جزاء الصيد
٩٤٥	قصر الصلاة	٥٢٥	زكاة الثمار	٨٣٤	عمرة
٧١٩	صلاة المسافر	٥٢٥	زكاة الذهب		أ - الأدعية ، والأذكار
٧١٩	صلاة المريض	٥٢٧	زكاة الزروع والثمار	٤١٦	دعاء
٧٠٧	صلاة الخوف	٥٣٠	زكاة الغنم	٩٩	استغفار
٩٥٥	قضاء الفوائت	٥٣٢	زكاة الفضة	٩٩	استعاذة
٢٧٤	الجمع بين الصلاتين	٥٣٤	زكاة الفطر	٩٨	استخارة
٦٩١	صلاة الجمعة	٦٢٣	صدقة الفطر	٩٥٨	قنوت
٢٧٤	جمعة		ج - الصوم	٤٥٢	ذكر
٧١٣	صلاة العيدين	٧٢٨	صوم	٢٤٠	توبة
٨٤٧	عيد	٧٥١	صيام	٤٩٤	رقية
٧٠١	صلاة الجنازة	٤٩٥	رمضان		٩ - الأحوال الشخصية
٦٧٦	صلاة التطوع	٥٥٤	سحور		أ - الزواج
٧٢٤	صلاة النافلة	٥٣٤	زكاة الفطر	١١٨٢	نكاح

٣٢٥	حجر	٢٢٨	تفريق	٥٣٩	زواج
١٢٨٤	ولاية	٢١٤	تحكيم	٥٣٩	زوج
١٢٤٠	وصاية	٨٠٢	ظهار	٥٤٣	زوجة
١٢٥٢	وصي	٩٨٦	كفارة الظهار	١٢٨٦	وليمة
١٧١	بلوغ	١٦١	إيلاء	١٠٢٢	محرّم
٢٣٩	تكليف	٨٨٨	فيئة	١٠٨٦	مهر
٤٠٩	خنثى	١٠٠٢	لعان	٦١٩	صداق
١٠٦٢	مفقود	١٠٧٧	ملاعنة	٩٢٤	قَسَم
ج - الوصية والموارث		٨٢١	عدة	١٠١٩	متعة النكاح
١٢٤٣	وصية	٦٠٠	إحداد	١١٧٥	نفقة
١٠٩٢	مواريث	٣٢٨	حداد	١١٧٧	نفقة الزوجة
٩٦	إرث	١١٨٠	نفقة القريب	١١٧٢	نشوز
٨٨٣	فرائض	١١٧٧	نفقة الرقيق	١١٦٦	نسب
٨٣١	عصبة		ب - الأهلية	٩٦٠	قيافة
٢٩٦	حجب	٦٢٤	صغير	٤٧	أب
٨٤٦	عول	٦١٧	صبي	١٥٥	أم
١٠ - الحقوق المدنية		١٢٩١	يتيم	٢٥٧	جد
أ - الأشخاص		١٠٣٥	مرض الموت	٤٧٠	رحم
١٥٨	إنسان	٥٦٠	سفه	٤٥٨	ذو الرحم
٢٨٣	جنين	٨٢٠	عته	١٠١٠	لقيط
٣٧٤	حمل	١٠٥٧	معتوه	٣٧١	حضانة
١١٣١	مولود	٢٨١	جنون	٤٧٥	رضاع
١٢٨٦	ولد	١٠١٩	مجنون	٧٦٧	طلاق
١٠٩	اسم	٣٧٤	حمل	٤٧٠	رجعة المطلقة
١٠٠٦	لقب	٢٨٣	جنين	١٠١٨	متعة الطلاق
٩٩٤	كنية	١١٣١	مولود	١٠٢٧	مخالعة
٦١٧	صبي	١٢٨٦	ولد	٤٠٤	خلع

صغير	٦٢٤	جائزة	٢٥٧	مرلينة	١٠٤٠
يتيم	١٢٩١	جعالة	٢٧٣	عريّة	٨٣٠
سفه	٥٦٠	جهالة	٢٩١	سلم	٥٦٣
عته	٨٢٠	غلط	٨٧١	سلف	٥٦٣
معتوه	١٠٥٧	غرر	٨٥٣	تسليف	٢٢٥
جنون	٢٨١	عيب	٨٤٧	استصناع	٩٩
مجنون	١٠١٩	إكراه	١٠٣٩	اصطناع	١١٣
حجر	٣٢٥	غصب	٨٦٧	عينة	٨٤٩
بلوغ	١٧١	ضمان	٧٦٠	صرف	٦٢٣
أخرس	٨٥	ضرر	٧٥٩	فضولي	٨٨٥
أعمى	١٣٠	فضولي	٨٨٥	هبة	١٢١٧
إغماء	١٣١	مسؤولية	١٠٤٣	هدية	١٢٣٢
مرض الموت	١٠٣٥	تعويض	٢٢٨	عطية	٨٣١
دولة	٤٢٦	حوالة	٣٧٤	عمرى	٨٣٨
خلافة	٣٩٥	وفاء	١٢٧١	رقبى	٤٨٠
سلطان	٥٦٣	ربا	٤٦٣	شركة	٥٨٠
ب - الأموال		إبراء	٤٩	شركة العنان	٥٨٢
أموال	١٥٥	إفلاس	١٣٣	شركة المضاربة	٥٨٢
مال	١٠١٧	تفليس	٢٣١	شركة المفاوضة	٥٨٩
أرض	٩٦	فلّس	٨٨٧	قراض	٩١٨
ج - الالتزامات		مفلّس	١٠٦٤	قرض	٩١٨
أو الحقوق الشخصية		د - العقود المسماة		صلح	٧٢٦
دين	٤٢٦	بيع	١٧٢	إجارة	٥٠
عقد	٨٣١	قبض	٨٩٥	أجرة	٥٦
شرط	٥٧٩	ثمن	٢٥٣	مزارعة	١٠٤٠
خيار	٤١٢	معاطاة	١٠٥٧	مخابرة	١٠٢٧
إقالة	١٣٣	محاكمة	١٠٢١	مساواة	١٠٤٣

٩٨٨	كفارة القتل	١١ - الحقوق الجزائرية	١٠٥٧	معاملة
٥٨	إجهاض	٨٢٣ عقوبة	٨٠٧	عارية
٣٧٢	حكومة	٣٦٦ حلود	٨٣٨	عمل
٢٥٨	جراح	٣٢٨ حد	٨١٠	عامل
٤٣٣	دية	٣٣٥ حد الحراية	١٢٧٦	وكالة
٨٥٣	غرة	٣٣٨ حد الزنى	١٢٣٧	ودبعة
٨٠٩	عاقلة	٣٤٨ حد السرقة	١٥٤	أمانة
٥٤٧	سب	٣٥٧ حد شرب الخمر	٩٥٨	قمار
٥٧٥	شتم	٣٦٠ حد القذف	٩٧٤	كفالة
٩٠١	قذف	٢٢٦ تغزير		هـ - الحقوق المينية
٥٥٤	سرقة	٢١٣ تأديب	١٠٧٨	ملكية
٨٧١	غلول	٥٤٨ سجن	١٠٧٨	ملك
٨٦٧	غش	٢١٣ تجسس	٢٤٠	تملك
٥٥٣	سحر	٢٥٧ جاسوس	١٠٩٢	مولت
١٢ - أصول المحاكمات		٣٦٦ حراية	٨٢	إحياء الموات
٤١٨	دعوى	٩٥٧ قطع الطريق	١٠٥٧	معدن
٨٩٣	قاض	٤٧٠ ردة	٩٢٦	قسمة
٩٤٥	قضاء	٤٧٥ رشوة	٩٢٠	قرعة
	١٣ - البيئات	٨٤ اختلاس	٥٩٤	شفعة
٥٠	إثبات	٥٣٨ زنى	٢١٨	تركة
١٣٥	إقرار	١٠١٢ لواط	٩٤	ارتفاق
٥٩٨	شهادة	٥٥٣ سحاق	١٠٣٨	مرفق
٨٢١	عدالة	٢٧٨ جناية	٧٦٧	طريق
٩٢١	قرينة	٨٩٥ قتل	١٢٧١	وقف
٩٢٠	قرعة	٩٢٩ قصاص	٦٠	أحباس
١٢٩٢	يمين	٩٥٩ قود	٢١٤	تحبس
١٦٣	أيمان	٨٣٤ عمد	٤٩٦	رهن

قسم	٩٢٣	غنيمة	٨٧١	زرع	٥٠٥
قسامة	٩٢١	فيء	٨٨٧	عمل	٨٣٨
لعان	١٠٠٢	أمان	١٥١	عامل	٨١٠
ترجمة	٢١٨	سَلَب	٥٦٣	جائزة	٢٥٧
قيافة	٩٦٠	تجسس	٢١٣	جعلالة	٢٧٣
١٤ - الحقوق الدستورية	جاسوس	٢٥٧	صيد	٧٥١	
شريعة	٥٨٩	هدنة	١٢٢٤	غنيمة	٨٧١
إسلام	١٠٥	جزية	٢٧٠	فيء	٨٨٧
خلافة	٣٩٥	خراج	٣٩٣	سَلَب	٥٦٣
خليفة	٤٠٦	أهل الذمة	١٦٠	صفي	٦٣١
سلطان	٥٦٣	ذمي	٤٥٣	جزية	٢٧٠
دولة	٤٢٦	١٦ - الاقتصاد ومصادر	خراج	٣٩٣	
شورى	٦١٤	الدخل القومي	زكاة	٥٠٥	
خوارج	٤١١	أموال	١٥٥	زكاة الإبل	٥١٩
بغاة	١٦٨	مال	١٠١٧	زكاة البقر	٥٢٣
أهل البغي	١٦٠	ذهب	٤٥٨	زكاة التجارة	٥٢٤
تحكيم	٢١٤	فضة	٨٨٥	زكاة الثمار	٥٢٥
١٥ - الحقوق الدولية	درهم	٤١٦	زكاة الذهب	٥٢٥	
جهاد	٢٨٤	دينار	٤٣٣	زكاة الزروع والثمار	٥٢٧
شهيد	٦١٣	أرض	٩٦	زكاة الغنم	٥٣٠
محاربون	١٠٢١	ملكية	١٠٧٨	زكاة الفضة	٥٣٢
قتال	٨٩٥	موات	١٠٩٢	زكاة الفطر	٥٣٤
دار الحرب	٤١٥	إحياء الموات	٨٢	صدقة	٦٢٠
أهل الحرب	١٦٠	ركاز	٤٩٤	استجداء	٩٦
حربي	٣٦٦	معدن	١٠٥٧	سؤال	٥٤٧
أسير	١١٠	كسب	٩٧٣	مسألة	١٠٤٢
سبي	٥٤٨	تجارة	٢١٣	تركة	٢١٨

إرث	٩٦	الأمر بالمعروف	١٥٤	عورة	٨٤٣
مواريث	١٠٩٢	النهي عن المنكر	١٢١٠	حجاب	٢٩٦
مكس	١٠٧١	سلام	٥٦١	استجداء	٩٦
ربا	٤٦٣	تحية	٢١٤	سؤال	٥٤٧
رشوة	٤٧٥	مضافحة	١٠٥٦	مسألة	١٠٤٢
احتكار	٦٠	وعد	١٢٧١	١٩ - اللباس ،	
ادخار	٨٩	صداقة	٦١٩	والزينة ، والنظافة	
إسراف	١٠٤	ذو الرحم	٤٥٨	ألبسة	١٤٢
غش	٨٦٧	رحم	٤٧٠	لباس	٩٩٧
١٧ - الأيمان والكفارات		ضيافة	٧٦٣	ثياب	٢٥٤
يمين	١٢٩٢	وليمة	١٢٨٦	عورة	٨٤٣
أيمان	١٦٣	شكر	٥٩٨	حجاب	٢٩٦
قسَم	٩٢٣	طيب	٧٩٧	حرير	٣٧٠
قسامة	٩٢١	سب	٥٤٧	حلي	٣٧٣
لعان	١٠٠٢	شتم	٥٧٥	طيب	٧٩٧
نذر	١١٦٠	لعن	١٠٠٦	شعر	٥٩١
كفارة	٩٨٣	كذب	٩٧١	أظفار	١٢٦
كفارة اليمين	٩٩٠	غيبة	٨٨٠	تقليم	٢٣٣
كفارة النذر	٩٩٠	نميمة	١٢١٠	سواك	٥٧٢
كفارة الصوم	٩٨٥	تكبر	٢٣٤	استحداد	٩٨
كفارة الظهار	٩٨٦	حد	٣٢٨	٢٠ - الملاهي والفنون	
كفارة الطلاق	٩٨٦	غش	٨٦٧	ملاهي	١٠٧٧
كفارة القتل	٩٨٨	غدر	٨٥٣	موسيقى	١١٣١
١٨ - الأخلاق والأداب		معصية	١٠٥٨	غناء	٨٧١
النية	١٢١١	كباثر	٩٦٨	نرد	١١٦٥
أدب	٨٦	سيئة	٥٧٢	لعب	١٠٠٦
استئذان	٩٦	بدعة	١٦٧	رمي	٤٩٦

سباق	٥٤٧	شرب	٥٧٥	٢٤ - أحكام لاشخاص ،
مسابقة	١٠٤١	خمر	٤٠٦	وأمكنة - وأزمنة
تصوير	٢٢٦	نبيذ	١١٥٣	١٠٢٢ محمد ﷺ
صورة	٧٢٨	مسكر	١٠٥٤	١١٦٥ نساء النبي
تمثال	٢٤٠	٢٢ - الرقيق ، وأحكامه	٤٥	آل البيت
صنم	٧٢٧	رقيق	٤٨٠	٦١٧ صحابة
شعر	٥٩٣	أم ولد	١٥٥	٨٣٠ عرب
٢١ - الذبائح ،		مكاتب	١٠٦٤	٩٢٠ قريش
والأطعمة ، والأشربة		تذبير	٢١٤	٢٥٧ جبار
حيوان	٣٨١	مدبر	١٠٢٨	١٠٥٣ مسلم
نفقة الحيوان	١١٧٧	تسري	٢١٩	١٣٠٤ يهود
ذبح	٤٤٥	إباق	٤٨	١١٧٢ نصارى
ذكاة	٤٤٥	نفقة الرقيق	١١٧٧	٢٠٩ بيعة
تذكية	٢١٨	استسعاء	٩٨	١٠١٩ مجوس
صيد	٧٥١	عتق	٨١١	٤١٥ دجال
أضحية	١١٤	ولاء	١١٨٠	١٠٧٢ مكة المكرمة
هدي	١٢٢٥	٢٣ - المقاييس		١٧١ البيت الحرام
عتيرة	٨٢١	أوقية	١٦١	٩٧٤ كعبة
عقبة	٨٣٣	درهم	٤١٦	١٠٢٨ المدينة المنورة
قرعة	٩٢٠	مثقال	١٠١٩	١٠٨٦ منى
طعام	٧٦٧	دينار	٤٣٣	١٠٤١ مزدلفة
أكل	١٤٠	صاع	٦١٧	١٠٤٥ ميقات
أشربة	١١٣	وسق	١٢٤٠	٩٠١ قدس
ماء	١٠١٧	فرق	٨٨٣	١٧١ بيت المقدس
مياه	١١٣١	قنة	٩٥٧	١٠٤٩ المسجد الحرام
مائعات	١٠١٧			١٠٤٩ المسجد النبوي

المسجد الأقصى ١٠٤٩

شهر ٦١٢

حول ٣٧٦

عيد ٨٤٧

ليلة القدر ١٠١٣

يوم القيامة ١٣٠٤

المؤلف في سطور

- * والده حمدي بن سعيد بن محمود.
- * ولد في دمشق عام ١٢٥١هـ (١٩٣٢م).
- * نال إجازة الحقوق، وإجازة الشريعة من جامعة دمشق.
- * درس على علامة الشام الشيخ محمد بهجة البيطار، والعلامة المحدث السيد محمد المنتصر الكتاني، وهما أبرز أساتذته.
- * تولى القضاء عام ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م). وتقلب في مناصبه المختلفة، حتى أصبح مستشاراً في الغرفة الشرعية في محكمة النقض. واستقال عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).
- * انتسب إلى نقابة المحامين بدمشق، ولا يزال يمارس المحاماة.
- * عمل في موسوعة الفقه الإسلامي في الكويت بين عامي ١٣٨٧، ١٣٨٩هـ (١٩٦٧)، ١٩٦٩م) مساعداً علمياً لخبير الموسوعة الفقيه الكبير مصطفى أحمد الزرقاء.
- * أعير إلى رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) وقام بتأسيس المجمع الفقهي الإسلامي، ووضع نظامه، وتولى إدارته حتى عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩).
- * عمل خبيراً في قسم الحضارة في الموسوعة العربية بدمشق منذ عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)، إلى أن استقال عام ١٤١٢هـ (١٩٩١م).
- * ألقى محاضرات في الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة دمشق عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م).
- * صدرت له المؤلفات الآتية:
- ١- مروان بن محمد، وأسباب سقوط الدولة الأموية.
- ٢- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. وقد ترجمت إلى اللغة المالوية.
- ٣- معجم الفقه الحنبلي - مستخلص من كتاب المغني لابن قدامة المقدسي. (بالاشتراك).

- ٤- الماسونية، وقد ترجم إلى الانكليزية، والفرنسية، والألمانية.
 - ٥- القاموس الفقهي - لغة واصطلاحاً.
 - ٦- سُحُنُون - مشكاة نور، وعلم، وحق.
 - ٧- المُعَوَّق، والمجتمع في الشريعة الإسلامية. وهو بحث قدم للحلقة الخاصة برعاية المعوقين التي عقدت في دمشق عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م).
 - ٨- التأمين بين الخطر والإباحة.
 - ٩- الوجيز في المبادئ السياسية في الإسلام.
 - ١٠- دراسة في منهاج الإسلام السياسي.
 - ١١- حياة جلال الدين السيوطي - مع العلم من المهد إلى اللحد.
 - ١٢- الفائدة، والربا.
 - ١٣- بيع الحلي في الشريعة.
 - ١٤- السعادة.
 - ١٥- أحمد بن حنبل - السيرة والمذهب.
- * كتب للموسوعة الفقهية في الكويت الأبحاث الآتية:
- تحكيم جوار سجل سياسة طاعة مفقود
- * كتب للموسوعة الفقهية في المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة بحث: شركة الوجوه
- * حرر القسم الفقهي، والأصولي في معجم [العماد] في اللغة، والعلوم، والآداب.
- * كتب عدداً من الأبحاث في الموسوعة العربية.

وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين